الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري – قسنطينة
كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية

الرقم الترتيبي 54 / TS / 2006
رقم التسجيل 02 / 6 MV / 2006

السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1954 – 2004
(بنية الماضي ، وهيكلة الحاضر ، وآفاق المستقبل)

أطروحة لنيل دكتوراه العلوم في التهيئة العمرانية

لجنة المناقشة :

أ . د . صلاح الدين شرّاد	رئيساً	**جامعة منتوري – قسنطينة**
أ . د . محمد لعروق	مقرراً	**جامعة منتوري – قسنطينة**
أ . د . غانم عبدالغني	ممتحناً	**جامعة منتوري – قسنطينة**
أ . د . عبدالمالك تاشرفت	ممتحناً	**جامعة عباس فرحات – سطيف**
أ . د . نواري سويهر	ممتحناً	**جامعة هواري أبومدين – الجزائر العاصمة**

إعـداد الطالب
عبدالرزاق علي الرجيبي

إشراف الأستاذ الدكتور
محمد الهادي لعروق

للسنة الجامعية 2005 – 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

(يَرْفَعُ اللَّهَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

سُورَةُ الْمُجَادَلَةُ مِنْ الْآيَةِ (11)

الْـإِهْدَاءُ

إِلَى رُوح وَالِدِي الْعَزِيـز الَّذِي بَدَأ مَعِي مِشْوَارَ هَذَا الْعَمَلِ وَلَمْ يُكْمِلْهُ فَكَانَتِ الْمَنُونُ أَسْبَقَ .... لَـهُ الْدُعَاءَ بِالـرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ ،،،

إِلَى الْأُسْتَاذِ الـعَزِيـزِ الْفَاضِل / الـدُكْتُور الْهَادِي أَبُولُقْمَةُ عَلَّمَنَا وَلَمْ يَبْخَلْ بِالـنَصِيحَةِ وَالـتَوْجِيهِ وَإِبْدَاءِ الـرَأْيِ الـسَدِيدِ .... جَزَاهُ الْلَّهَ كُلَّ خَيْرٍ عَمَّنْ يَطْلُبُ الْعِلْمَ وَيَسْعَى إِلَيْهِ،،،

إِلَـى زَوْجَتِي .... وَبَنَاتِي،،،

إِلَـى كُلِّ طَالِبِ عِلْمٍ

شكر وتقدير

يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور محمد الهادي لعروق الذي تولى بكل سعة صدر ، وصبر كبيرين الإشراف على هذه الأطروحة ، وأدين له بكل توجيه وتصحيح لمسار البحث ، كما أشكر إدارة كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية من أساتذة وموظفين بجامعة منتوري – قسنطينة ، وأتوجه بالشكر الجزيل للأخوة بالهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق بليبيا ، وبخاصةٍ في قسم الإحصاء ، وقسم المحفوظات والأرشيف ، أيضاً الشكر الجزيل للأستاذ الدكتور محسن المظفر لما قدمه من توجهات ونصائح ، والأستاذ الدكتور العربي الشريف الذي تولى المراجعة اللغوية ، والأستاذ أحمد نجم الذي قام بالإشراف التام على الجزء الإحصائي ، ولكل من قدم نصيحة ، أو عون ، أو توجيه من الزملاء والأصدقاء ، كما أدين لأسرتي الصغيرة بالاعتذار عن أي تقصير في حقها والتي كابدت معي مشوار الكتابة والبحث ، وآمل من الله أن يوفقني لما فيه سعادتها ، وأخيراً الشكر ، والتقدير ، والاحترام للأساتذة الكرام الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة .

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثاني

1 – 2 – **نمو السكان**

الفصل الثالث

1 – 3 – **التركيب السكاني**

الفصل الرابع

1 – 4 – **توزيع السكان وكثافتهم**

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

فهرس الخرائط

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

الرقم عنوان الجدول الصفحة

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة

بِسْمِ اللَّهِ الرَحْمَنِ الرّحِيمِ

مقدمة :

أَحَمْدُ اللَّهَ الذِي عَلَّمَ بِالقَلَمِ عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ، وأُصَلّي وأُسَلّمُ عَلى خَيْرِ الأَنَامِ مُحَمّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ وعَلى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَالاَهُ ، وأستهل شكري واحترامي لكل من اتسع صدره بتفضل منه وراجع ، وصحح ، وأعان ، وقرأ ، وناقش ، واستمع لما حملته هذه الأطروحة بين جنبيها ، **وبعد ...**

لدراسة السكان أهمية قصوى في مختلف العلوم ، فحياة المجتمعات البشرية تتأثر بعضها ببعض ، حيث إن لها علاقة وثيقة بالسياسات الإقليمية والدولية التي تتشابك وتختلط لتكون صورة عالمية لها علاقات متبادلة ، وبذلك فإن معرفة الحقائق السكانية تُعد الأساس لفهم كثيرٍ من المتغيرات الدولية ، وعِند الحديث عن أي ظاهرة سكانية ، أو دراسة شاملة لسكان منطقة ، أو إقليم ما ، فإنها لا تخرج عادةً في إطارها عن مجالات ثلاث تتمثل في :

مجالها الأول يهتم بدراسة حجم السكان ، ليس فقط لمحاولة معرفة العدد الحالي ونموه في السابق ، بل في تحديد مقدار التزايد السكاني مستقبلاً ، وما يطرأ عليه من تغيرات مكانية، ومن ثم تقدير عدد السكان لسنوات قادمة ، ويُعد هذا ذا أهمية كبيرة للمخططين الذين يضعون سياسة خطط التنمية المختلفة للدولة .

ويتناول الثاني التعرف على التغيرات السكانية ، وتعليلها ، ومعرفة النمو المستقبلي ، السعي بجدية لتوضيح أسبابها المتمثلة في المواليد ، والوفيات ، والهجرة ، فهذه التغيرات تتأثر بدورها بعدة عوامل مترابطة ومتشابكة اقتصادياً ، واجتماعياً ، وسياسياً ، كذلك العمل على فهمها ، وبخاصةٍ احتمالات التزايد ، أو التناقص في المستقبل من أجل الوصول إلى تقدير تقريبي لحجم السكان لسنوات قادمة .

يضاف إلى ذلك دراسة خصائص السكان وصفاتهم وما يميزهم عن المجموعات السكانية الأخرى أي دراسة التركيب السكاني وكل خصائصهم التي يمكن قياسها وتمثيلها رقمياً كنسبة الصغار ، أو الكبار ، أو نسبة القادرين على العمل ، أو نسبة الأمية داخل الإقليم الجغرافي ، أو نسبة المتعلمين ، أو الفئات الاقتصادية العاملة في المجتمع ، حيث يتم توضيح هذه النسب إلى إجمالي عدد السكان داخل الإقليم نفسه ، بالإضافة إلى دراستهم حسب العمر ، والنوع ، ومستوى المعيشة ، والحضر ، الريف ، والحالة الزواجية ، والدين السائد ، واللغة المتداولة ، ولكل خاصية من هذه الخصائص ارتباط

وثيق بعدد المواليد ، والوفيات ، والهجرة ، ومما لا شك فيه أن التركيب الديموغرافي لأي شعب يؤثر في بقية العمليات الديموغرافية التي تؤثر بدورها في هذا الشعب من حيث التجديد المستمر للأجيال المتوالية حسب السن ، والنوع،... وغيرها .

أما المجال الثالث فيتمثل في دراسة التوزيع الجغرافي للسكان والعوامل والتغيرات التي تؤثر فيه ، حيث تهتم بأمرين ، هما : العدد ، والمكان الذي يمكن أن يكون قرية صغيرة ، أو مدينة ، أو دولة ، أو قارة ، فموضوع الدراسة هذه ينظر في الأساس إلى توزيع سكان ليبيا ، وما يؤثر في هذا التوزيع ، فتتناول بالتوضيح عدد الذين يعيشون في الريف ، والحضر ، والعوامل المؤثرة في توزيعهم ، وأسباب ذلك ، وبما يتأثر .

كما يتم معرفة معدلات النمو العددي للسكان ، والنتائج المترتبة على إعادة التوزيع ، سواءٌ كانت اقتصادية ، أو اجتماعية ، أو سياسية ، وإبراز مدى تأثير مسيرة التنمية على حياة سكان ليبيا ، وتوضيح مؤشرات التنمية البشرية على الحالة التعليمية للسكان ، والرعاية الصحية ، ومستوى المعيشة ، وتمكين المرأة من الإسهام والمشاركة في الحياة السياسية ، ونوع المهن والأعمال التي تؤديها ، وأمد الحياة المتوقع ، وغيرها من المؤشرات لتخرج الدراسة بخريطة للتنمية البشرية في ليبيا حسب التقسيم الإداري للدولة موضحةً تأثر مناطقها- سلباً ، أم إيجاباً - بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية عقد الخمسينيات وحتى نهاية القرن الماضي ، وللإجابة على الأسئلة السابقة ، حيث تعتمد دراسة السكان في الأساس على الأرقام المستقاة من مصادرها المختلفة ، كما يجب ربط الأرقام الحديثة بما سبقها ، إذ إن الرقم بحدِ ذاته لا معنى له ما لم يرتبط بغيره وبظروف المكان السائدة .

صنفت الأمم المتحدة عام 1990 دول العالم حسب درجة التنمية البشرية وفق ما يسمى بمعيار التنمية البشرية الذي يعتمد على مؤشرات اقتصادية ، واجتماعية ، وإنسانية، واستند على ثلاثة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية ، ((الأول يوضح مستوى المعيشة حسب متوسط دخل الفرد من الدخل القومي المعدل بالقوة الشرائية ، أما الثاني فيعكس مستوى الرعاية الصحية من خلال العمر المتوقع عند الميلاد ، ويُبيّن الثالث مستوى التحصيل العلمي من خلال مؤشر مركب من معدل القراءة والكتابة بين كبار السن ، ونسبة المقيدين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي)) (1).

---

[1] - محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية البشرية(دراسة نظرية تطبيقية) ، قسم الاقتصاد ــ كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2000 ، ص 45 .

فالسكان عنصر مهم من عناصر الإنتاج ، وذا أهمية مزدوجة ، إذ لهم دور مهم في عمليتي الإنتاج والاستهلاك ، كما أنهم الأساس الوحيد الذي ترجع إليهم عملية الاستهلاك سواء في حالة البطالة أو العمل ، ويترافق مع زيادة عددهم زيادة في معدل الاستهلاك بالقدر نفسه تقريباً عند بقاء كل الأشياء على وضعها ، غير أن ((نمو عدد السكان يسهم في زيادة الإنتاج ليس فقط لزيادة العدد ، ولكن نتيجة لمجموعة من العوامل الأخرى منها : وفرة ، أو ندرة العناصر المكملة ، وأساليب ، وطرق الإنتاج المستخدمة ، والمستوى التنظيمي ، وغير ذلك)) [(1)].

إن خلق وتطوير القدرات البشرية يُعد أساساً مهماً لتوسيع الأهداف الأساسية للتنمية البشرية كأن يعيش المرء حياة مديدة وصحية خالية من الأمراض ، وأن يكون ذا علم ومعرفة واسعتين ، وأن يتمكن من الحصول على الإمكانات التي تضمن له مستوى معيشي لائق ، هذه الخيارات يجب أن تكتمل بقدرته على المشاركة الفاعلة في حياة المجتمع بكل نواحيها .

تُعَدُّ الموارد البشرية من أهم الموارد وأثمنها ، فهي مصدر قوة العمل ، وبها تقوم العملية الإنتاجية ، وهي أيضاً مصدر عنصري العمل والتنظيم اللذين بدونهما لا يستطيع المجتمع تكوين رأس المال بأشكاله المختلفة ، ((وعادةً ما يستخدم اصطلاح السكان Population للإشارة إلى الإنسان كمورد اقتصادي يشتمل على جميع أعداد السكان بدءاً من الأطفال الرضع إلى الشيوخ، في حين يستخدم اصطلاح القوى البشرية Human Force للإشارة إلى الإنسان كعنصر إنتاجي مهم يشمل جميع السكان الذين هم في سن العمل ، كما يستخدم اصطلاح القوى العاملة Labor Force للإشارة إلى الإنسان كمدخل إنتاجي يشمل جميع السكان الذين يعملون فعلاً))[(2)].

يتم تخطيط الموارد البشرية بوضع برامج تبيّن حاجة المجتمع من المهارات ، والتخصصات المطلوبة ، ولا يتأتى تخطيط تلك الموارد بدون التخطيط مع المجالات الأخرى ، حيث إن التنسيق بين الموارد البشرية ، وخطة الإنتاج ، وطرق التمويل يعد أمراً ضرورياً ، وعن طريق التنمية البشرية ((يمكن خلق بيئة يستطيع الأفراد القيام بتنمية

---

[1] - محمد عبد العزيز عجمية ، محمد على الليثي ، التنمية البشرية (مفهومها ــ نظريتها ــ سياساتها) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 391 .

[2] - محمد فوزي أبو السعود ، وآخرون ، الموارد واقتصادياتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 21 .

قدراتهم الكامنة ، وأن يحيوا حياة منتجة مبدعة تتوافق مع حاجاتهم ومصالحهم ، فالشعوب ثروة الأمم الحقيقية ... وعن طريقها أيضاً يتوسع مجال الخيارات المتاحة أمام الناس ليحيوا الحياة التي يقدرونها ، وعلى هذا النحو تتعلق بما هو أكثر من النمو الاقتصادي الذي هو وسيلة فقط وإن كانت بالغة الأهمية لتوسيع خيارات الأفراد)) (1) .

مما سبق يمكن القول : إن التنمية البشرية يجب أن يكون تركيزها على الأفراد ، وتطوير الاقتصاد ، وزيادة معدل الاستهلاك اللذين هما السبيل لتحقيق التنمية البشرية .

فالتنمية البشرية هي ((عملية تعزيز للقدرات البشرية - لتوسيع الخيارات والفرص حتى يستطيع كل شخص أن يحيا حياة تتسم بالاحترام والقيمة)) (2)، فالأساس الذي تقوم عليه التنمية البشرية يتمثل في توسيع خيارات الناس عن طريق توسيع الوظائف ، والقدرات ، والإمكانات البشرية ، فهي تتمثل أيضاً في أن يعيش كل الناس حياةً مديدةً، وصحيةً ، وأن يحصلوا على المعرفة المناسبة ، وكذلك حصولهم على الموارد الاقتصادية اللازمة لعيش كريم ، وتمتد أيضاً لتشمل المشاركة في صنع القرار ، وحياة آمنة ، ومدى إمكانية دوام ذلك ، وضمان حقوق الإنسان الكاملة ، وهذه في مجملها معطيات ضرورية حتى يكون الفرد خلاّقاً ، ومنتجاً يتمتع بالاحترام ، والشعور بالانتماء إلى مجتمع يحميه ، ويسعد بوجوده ضمن أعضائه .

وفي الختام يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور محمد الهادي لعروق الذي منحني من وقته وعلمه ، وتولى بكل سعة صدر ، وصبر كبيرين الإشراف على هذه الأطروحة ، وأدين له بكل توجيه وتصحيح لمسار البحث ، جزاه الله خير جزاء .

الباحث

[1] - عبدالله عطوي ، السكان والتنمية البشرية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص ص 27 – 28 .

[2] - تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مارس 2000 ، ص 2 .

الإطار النظري للدراسة :

وضح طريقة اختيار الموضوع ، وأهميته ، وأهدافه ، وحدوده ، ومصادره ، وتساؤلاته ، ومنهجيته ، والصعوبات التي واجهت الدراسة ، والدراسات السابقة لها ، أي أنه شمل المنهجية التي اتبعها الباحث في إظهار موضوعه إلى حيز الوجود مشتملاً على تفصيل كان على الشكل الآتي :

أهمية الدراسة :

تُوضح دراسة السكان الخصائص الديموغرافية للمجتمع من حيث النوع ، والحجم، والحالة المدنية ، والتركيب الاقتصادي ، وندرس هنا أهم خصائص تركيب السكان الليبيين ، وتحديد الفئات المنتجة في المجتمع - بتركيز أكثر - وبذلك فهي تساعد على فهم دور تلك الخصائص في عملية النمو واتجاهها ، ويُبنى على ذلك كيفية وضع خطط التنمية ، وتحديد حجم ونوع القوى العاملة ، التي تعد أساس عملية التنمية ، كما تهدف دراسة التركيب السكاني إلى التعرف على توزيع السكان عددياً ، ونوعياً ، ومهنياً، وتوزيعها جغرافياً على أجزاء البلاد ، بالإضافة إلى تتبع تاريخ التعدادات السكانية السابقة لهذه الدراسة ، وتوقعاتها المستقبلية ، ومقارنتها بالواقع الحالي ، بالإضافة إلى توضيح الظروف المصاحبة لفترة إجراء كل تعداد ، وما شابها من أخطاء ، وواجهها من صعاب .

إن ربط دراسة السكان بمؤشرات التنمية البشرية في ليبيا يمكنه أن يوضح لنا مدى المستوى المعيشي الذي وصل إليه الليبيون من حيث التعلم في وجه الأمية ، والرعاية الصحية تحدياً للمرض ، والعمالة باتجاه تقويض البطالة ، والتقدم الشامل ضد التخلف ، ودرجة إسهام المرأة في الحياة السياسية ، والمهنية ، ونوع العمل الذي تمارسه ، وأمد الحياة المتوقع ، ويستخدم للدلالة على التغذية المناسبة ، والصحة الجيدة ، وكذلك يوضح الرعاية ، والعناية الطبية المتوفرة للفرد ، ودرجة الحصول على مياه آمنة وصحية ، وطرق صرف صحي ملائمة ، ومدى تأثير هذه العوامل على مناطق البلاد حسب التقسيم الإداري المعمول به .

أهدافها :

تهدف الأطروحة في أساسها إلى البحث الدقيق في خصائص التركيب السكاني في ليبيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، مع إعطاء لمحة عن الوضع السكاني خلال فترات سابقة ، وبخاصة ما نتج عن تعدادي 1931 و 1936 اللذين أُجريَا تحت سيطرة الاحتلال الإيطالي ، ولكن تعتمد الدراسة في الأساس على تعدادات السكان التي أجريت بدءاً من عام 1954 وهو تاريخ إجراء أول تعداد سكاني رسمي موثق حتى آخر تعداد في عام 1995 ، والمسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، وتقديرات سنة 2004 للتعرف على المتغيرات الديموغرافية الحالية ، والماضية ، والمستقبلية تحت الظروف الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية التي عايشتها ليبيا وتعيشها بفعل التطورات السريعة في مرحلة قصيرة ، وتحولها من أشد دول العالم فقراً حتى النصف الثاني من الستينيات إلى أكثر دول العالم تغيراً ، ونمواً ، وهذا مرده إلى التحسن الواضح في مستوى المعيشة ، وارتفاع دخل الفرد الناتج من تدفق النفط ، وظهور عائداته على هيئة خطط تنموية متعاقبة ، وبذلك يمكن أن نوجز أهداف هذه الدراسة في الآتي :

1 - تتبع أنماط التركيب السكاني خلال فترات التعدادات السكانية .

2 - معرفة خصائص التركيب السكاني في ليبيا .

3 - توضيح ملامح الاختلافات بين أقاليم البلاد سكانياً وتنموياً .

4 - التعرف على العوامل التي تؤثر في أنواع تركيب سكان ليبيا .

5 – إبراز الملامح المكانية للسكان وتأثرهم ببيئتهم .

6 - تحليل العمليات الديموغرافية مثل الخصوبة (المواليد) ، الوفيات ، الهجرة ، النمو السكاني ، ومدى تأثيرها في نوعية تركيب سكان البلاد .

حدودها :

ستقوم الأطروحة بدراسة خصائص التركيب السكاني في ليبيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحالي ، معتمدة في الأساس على التعدادات السكانية التي أجريت في ليبيا ، بالإضافة إلى الإحصاءات الحيوية التي تصدرها الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، والتقارير الدورية التي تنشرها ، وتأمل الدراسة أن تغطي ما يمكن حدوثه من خلال التغير في التركيب السكاني في البلاد مستقبلاً وتطبيق مؤشرات التنمية البشرية على تلك النتائج .

الحدود المكانية :

تغطي الأطروحة الإقليم الجغرافي المعروف باسم ليبيا الواقع فلكيـاً بـين دائـرتي عرض َ45 ْ18 شمالاً من جهة الجنوب ، و َ10 ْ33 شمالاً ، وبين خطـي طـول ْ9 - ْ25 شرقاً ، أما حدوده من الشمال البحر المتوسط ، ومن الجنوب يحده تشـاد والنيجـر ، وشرقاً مصر والسودان ، بينما يحده من الغرب تونس والجزائر ، ويحصر هـذا الإقلـيم مساحةً قدرها 1669841 كيلو متر مربع يعيش فيه السكان موضوع الدراسة .

الحدود الزمنية :

تركز الأطروحة على السكان والتنمية البشرية في ليبيا ما بـين 1954 — 2004 ، دون أن تغفل إعطاء بعض التفاصيل على الوضع السكاني والمعيشي ، وتطـوره خـلال النصف الأول من القرن العشرين لمحاولة تتبع تطور نمو وتغير أنماط السكان في البلاد وما كانت عليه ، وإلى ما آلت إليه عبر السنوات المتوالية للعمل على ربط الماضي بالحاضر ، ومدى إمكانية التنبؤ بالمستقبل ووضع تقديرات للوضع السكاني في ظل المعطيات الحالية بناءً على نتائج سابقة .

مصادرها :

توجد بعض التقديرات لسكان ليبيا خلال فترات الحكم التركـي ، والاحـتلال الإيطالي ، والإدارة البريطانية ، غير أن البلاد عرفت أول تعداد سكاني رسمي موثـق في عام 1954 أي في بداية عهد الاستقلال بإشراف خبراء من الأمم المتحدة ، ومنذ ذلـك التاريخ بدأت التعدادات تتوالى كل عشرية تقريباً مواكبة للعصر وضرورة ملحة لمتطلبات التنمية التي انطلقت مع بداية اكتشاف النفط وتصديره ، وظهور عائداته بشكل جلـي على دخل البلاد ، ووضوح التحسن في ظروف المعيشة ، وانطـلاق خطـط التنميـة الاقتصادية والاجتماعية ، ثم جاء التعداد الثاني عام 1964 ، فالثالث سنة 1973 ، تـلاه الرابع سنة 1984 ، أما الخامس فكان عام 1995 ، إذ أن الدراسة هذه تعتمد في الأساس على تلك التعدادات ، ثم جاء المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، بالإضـافة إلى تقديرات سنة 2004 ، وما صاحب ذلك من تقارير صادرة عن الهيئات المختلفـة في الدولة ، مع الاستعانة بالتقارير التي تصدرها في هذا الشأن الأمم المتحـدة ، ومنظماتهـا الإقليمية المختلفة ، إلى جانب الدراسات المشابهة في مجـال السـكان والتنميـة ، مـع الاستعانة بالكتب العلمية المتخصصة .

تساؤلاتها:

تدور في ذهن الباحث مجموعة من التساؤلات حول موضوع الدراسة ، و سيحاول الإجابة عليها ، مما قد يمكنه من معرفة خصائص السكان في ليبيا ، ويمكن أن نجمل هذه التساؤلات في الآتي :

1 – ما التطورات التي طرأت على السكان ، وما مراحلها ؟

2 – ما واقع التوزيع المكاني للسكان ؟

3 – ما العوامل المرتبطة بتوزيع السكان ؟

4 – ما العوامل المرتبطة بنمو السكان ، وما صورة تراكيبه السكانية ؟

5 - ما دلالات التركيب السكاني العُمري ، النوعي ، التعليمي ، المهني ؟

6 – ما أثر الهجرة التي تعرضت لها البلاد في التغيرات السكانية ؟

7 – ما مؤشرات التنمية البشرية حول سكان ليبيا ؟

منهجيتها:

سيتم تجميع البيانات المتعلقة بموضوع الأطروحة عن طريق :

* التركيز على الكتب والدوريات التي درست موضوع السكان ، والاستعانة بالكتب المنهجية ذات العلاقة بجغرافية السكان ، والسعي لربط الموضوعين ، وتطبيق ذلك على واقع التنمية البشرية وعلاقتها بالسكان في ليبيا .

* جمع وتحليل البيانات المستقاة من الإحصاءات السكانية المختلفة مع التركيز على التعدادات السكانية الصادرة عن الجهات الرسمية في الدولة في السنوات 1954 – 1964 – 1973 - 1984 – 1995 ، والمسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، وتقديرات سنة 2004 ، وتعد هذه البيانات من المصادر الرئيسة للدراسات السكانية التي يعتمد عليها في توضيح معدلات النمو السكاني المترتب على الزيادة الطبيعية المتمثلة في المواليد والوفيات ، والتغير الذي يحدث على حجم السكان من خلال حركة الهجرة الداخلية منها والخارجية ، وتقييم واقع التوزيع الجغرافي للسكان وتطوره وتغيره والعوامل المؤثرة فيه ، بالإضافة إلى تحليل ما تظهره الإحصاءات الحيوية من نتائج عن حركة المواليد والوفيات ، وحالات الزواج والطلاق .

* الاستعانة بما صدر عن الشركات والمؤسسات الاستشارية كنتائج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتعرف على ما هدفت إليه ، وما توصلت إليه من نتائج على الواقع .

* الاطلاع على ما خرجت به الرسائل العلمية التي درست موضوعَيّ السكان والتنمية البشرية من نتائج وما قامت به من تحليلات ومحاولة الاستفادة منها في توضيح ما يصعب على الباحث فهمه من النشرات والتقارير العامة .

تحليل البيانات :

تعتمد كل دراسة علمية على أسلوب أو منهج علمي تتبعه في تحليل بياناتها وتفسير المعلومات التي تحصل عليها سواء من الجانب النظري أو الميداني ، وفي هذه الدراسة سيعتمد الباحث على :

1 - المنهج التاريخي :

وذلك بتتبع حركة السكان منذ أوائل القرن العشرين اعتماداً على بعض الإحصاءات السكانية التي أجريت من قبل سلطات الاحتلال التركي أو الاحتلال الإيطالي حتى 1954 بداية أول تعداد رسمي موثق ومعتمد .

2 - المنهج التحليلي :

عن طريق تحليل البيانات الكمية الواردة في التعدادات والإحصاءات الحيوية ذات العلاقة بنمو السكان ، مع استخلاص الجداول وتوضيحها بيانياً ، مع الاستعانة بالتحليل الإحصائي للخروج بنتائج أكثر دقة لتوضيح الفارق في التنمية بين الشعبيات باستخدام التحليل العاملي Factor Analysis للمؤشرات التنموية لسنة 2004 .

تم توزيع موضوعات الأطروحة على النحو التالي :

مقدمة عن ليبيا تناول الظروف الجغرافية كالموقع الجغرافي ، والمساحة ، والبنية الجيولوجية ، والتضاريس ، والمناخ ، والموارد المائية ، والتربة ، والغطاء النباتي ، والموارد المعدنية مع محاولة ربط كل عنصر بمدى تأثيره على توزيع السكان ، وبخاصةٍ على توزيع وتركز السكان .

ثم **الباب الأول** تحدث عن سكان ليبيا موضحاً في فصله الأول نبذة مختصرة عن التعداد السكاني وتعريفه وتطوره ، وأول الدول التي أجري بها ، ثم ركز على سكان ليبيا في لمحةٍ تاريخية عن أصولهم ، واختلاطهم بشعوب أخرى ، وإعطاء توضيح عن الوضع السكاني منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين ، تلاه شيء من التفصيل عن التعدادات السكانية التي عرفتها البلاد منذ 1954 وحتى 1995 ، وكذلك

المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 و 2003 ، وتقديرات 2004 ، بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية 2025 ، بينما يناقش الفصل الثاني تطور النمو السكاني في ليبيا شاملاً الزيادة الطبيعية المتمثلة في المواليد ، والوفيات ، والهجرة ، كما تمت الإشارة إلى الخصوبة، وتطور السكان في الحضر والريف ، أما الفصل الثالث فتحدث عن خصائص التركيب السكاني الذي ضم التركيب العمري حسب فئات السن ونسبة كل فئة عمرية لعدد السكان ، ثم التركيب النوعي الذي يوضح نسبة النوع من الذكور، والإناث ، وتطورها عبر 50 سنة الماضية ، يأتي بعد ذلك الحالة الزواجية والتركيب الأسري ، ومؤشرات العزوبة والزواج والطلاق والترمل وحجم الأسرة ، ورابعاً التركيب الاقتصادي الذي يشير إلى القوى العاملة ، ونوعيتها ، وإسهامها في الاقتصاد الوطني ، ومعدل البطالة بين السكان النشطين اقتصادياً ، وتركيب السكان حسب الحالة التعليمية الذي يبين معدل الأمية بين السكان ، وعدد الأميين وعدد الملتحقين بمقاعد الدراسة شاملة بذلك توزيع المتعلمين والأميين بين الذكور والإناث ، وأخيراً التراكيب اللغوية والدينية والعرقية في إشارة موجزة عنها ، أما الفصل الرابع فتناول توزيع السكان وكثافتهم والعوامل المؤثرة فيهم .

فالباب الثاني الذي تناول التنمية البشرية في ليبيا شارحاً بالتفصيل في مقدمةٍ تاريخيةٍ الوضع التنموي في ليبيا ، ثم عرض أهم المؤشرات التي توضح الواقع الحالي للتنمية في البلاد ، وناقش الفصل الأول حالة الأمية والتعليم ، بينما درس الفصل الثاني الرعاية الصحية، فيما وضَّح الفصل الثالث القوى العاملة والبطالة ، وبَيّن الفصل الرابع مدى حصول السكان على مياه آمنة وطرق التخلص من الصرف الصحي ، ومعدلات وفيات الرضع ، وأمد الحياة ، وشرح الفصل الخامس مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمهنية ، ومستوى المعيشة ودخل الفرد .

أما **الباب الثالث** فقد تَطَرَّق واقع التنمية البشرية داخل التقسيمات الإدارية المعمول بها في ليبيا التي تضم 32 تقسيماً إدارياً يُعرف كل واحد منها بالشعبية ، حيث يوضح هذا الباب بعض مؤشرات التنمية البشرية في الشعبيات وما قد يكون من تفاوت بين خدمات التنمية فيها ونتائجها بين أجزاء البلاد المختلفة ، وكشف أسبابه إن وجدت ، وبالتالي تظهر بجلاء الشعبيات ذات التنمية المرتفعة ، أو التي تسودها تنمية متوسطة ، أو تلك التي تُعدُّ ذات معدلات تنموية منخفضة ، حيث شرح الفصل الأول توزيع السكن والسكان، وبَيَّنَ الفصل الثاني التباين في الخدمات مركِّزاً على أهم خدمتين تقدمان للسكان وهما

التعليم والرعاية الصحية ، ودرس الفصل الثالث تعليم الإناث وعمل المرأة والقوى العاملة، أما الفصل الرابع فقد ركّز على التحليل الإحصائي باستخدام برنامج s.p.s.s. لمجموعة من المؤشرات التنموية في الشعبيات لسنة 2004 .

وأخيراً عرض الباحث ما توصل إليه من **نتائج** ليوجز مضمونها في **خاتمةٍ** تنتهي **بتوصيات** .

الصعوبات التي واجهت الدراسة :

من بين الصعوبات التي تعترض البحث العلمي عادة وكانت عقبة في بعض الأحيان أمام الباحث حالت دون الحصول على ما يحتاجه من معلومات :

1 - قلة البيانات في بعض السنوات واختلافها وتباينها من جهة إصدار لأخرى .

2 - تأخر خروج واعتماد الخرائط الرسمية المعتمدة للتقسيمات الإدارية داخل الدولة.

3 - تأخر نشر واستخدام خريطة الحدود السياسية مع بعض دول الجوار .

4 - غياب الدقة التامة في أرقام التعدادات السكانية في بعض الإحصاءات .

5 - امتناع بعض الجهات العامة الرسمية عن منح المعلومات التي تخدم موضوع البحث والتعلل بسريتها !.

6 - تأجيل تعداد السكان الذي كان مقرراً صيف سنة 2005 مما أخر الباحث عن موعد إنجاز هذه الأطروحة .

7 - عدم وجود المعلومات الإحصائية الحديثة المتعلقة بالسكان والموارد والدخل على شبكة الإنترنيت .

الدراسات السابقة :

اعتمد الباحث على مجموعة من الدراسات تعرضت لموضوع السكان عامة سواء تلك التي تناولت دراسة سكان ليبيا ككل ، أو التي اقتصرت على منطقة ، أو إقليم محدد منها ، أو التي ربطت دراسة السكان وتأثيرهم في نمط الاستهلاك والإنتاج ، وطريقة استغلال الموارد الطبيعية ، أو التي درست فئة سكانية بعينها ، أو تأثيرهم على جيوبولتيكية البلاد ، وما صدر عن الهيئات الرسمية للدولة من **إحصاءات وبيانات ، وتعدادات** سكانية ، وما نشر من **مقالات وبحوث** علمية **وكتب** تطرقت إلى علاقة السكان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، بالإضافة إلى **أطروحات الماجستير ورسائل الدكتوراه** ، والتي من بينها :

1 – دراسة الباحث أبوالقاسم الطبولي سنة 1976 التي تحمل عنوان **تحليل اقتصادي للهجـرة الداخلية في ليبيـا** التي تمحورت حول الهجرة الداخلية وآثارها الاقتصادية واتجاهاتها ومدى تأثيرها على المناطق المهاجر منها أو إليها .

2 – دراسة عبدالسلام عمران إبراهيم سنة 1987 تحت اسم **القوى العاملة في ليبيا – المشاكل والتوقعات** ، حيث استخدم المنهج الوصفي التاريخي لتتبع حركة القوى العاملـة متنـاولاً دراسة السكان نمواً ، وحجماً ، وتركيباً ، وتوزيعاً ، وقدم عرضاً لتوقعـات اتجاهـاتهم المستقبلية ، موضحاً بالتفصيل خصائصهم التعليمية والاقتصادية ومـدى إسـهامهم في إمداد تلك القوى بالعناصر ، والمهارات التي يحتاجها سوق العمل ، كما استعرض القوى العاملة الأجنبية نمواً وتوزيعاً على الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

3 – دراسة محمد مختار العماري حول **طبيعة القوى العاملة في ليبيا في الفترة ما بين 1954 – 1984** في سنة 1989 من خلال رسالة ماجستير ناقشت الأسباب الـتي أدت إلى نقـص نوعي وكمي في هيكل القوى العاملة شاملة كذلك النمو السكاني وتراكيبهم ، والتوزيع الجغرافي للقوى العاملة ، وعلى القطاعات الاقتصادية لإظهار مدى تأثير ما تقدم علـى عجلة التنمية وتوضيح إسهام القوى العاملة الأجنبية .

4 - في عام 1990 ظهرت دراسة محمد مرسال علي التي ناقشت **التغيـرات السـكانية فـي غدامس ما بين 1954 – 1984** مركزةً على توضيح صورة التوزيع الجغرافي لسكان منطقـة الدراسة والعوامل التي تؤثر فيه ، كما تطرق إلى دراسة حجم السكان وتحديـد درجـة كثافتهم ، ومعدلات نموهم ، ودراسة التراكيب السكانية ، وتوزيع السكان بين ريـف وحضر ، الأمر الذي حاول من خلاله الباحث إعطاء صورة واضحة علـى المـتغيرات المنتظرة لما لها من أهمية في مساعدة المخططين لوضع خطط تنمية متعددة الجوانب وفـق حجم السكان والموارد المتاحة لديهم ومحاولة رفع مستوى معيشتهم .

5 - تحت عنوان **أثر نمو السكان على استنزاف موارد المياه ببلدية طرابلس** قدم محمد عبـدالله قصودة دراسة عام 1994 تناول من خلالها تحليل معدلات نمو السكان مشيراً إلى تطـور استهلاك المياه تماشياً مع هذا النمو ، حيث تعد منطقة الدراسة من أشد أجـزاء الـبلاد ازدحاماً بالسكان في الوقت الذي تعاني فيه من النقص الحاد والمتواصل من تدهور كمية المياه وتدني نوعيتها .

6 – في دراسة ميدانية تطبيقية لقريتي وادي القطارة وغوط السـلطان عـام 1994 أعـدَّ الباحث محمد عاشور الغرياني دراسة حول **الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف – دوافعهـا**

والاتجاهات المصاحبة لها ، حيث ركز من خلالها على دراسة الهجرة الداخلية المرتبطة باكتشاف النفط ، ثم تناول الهجرة العكسية التي نتجت عن سياسة التنمية المكانية للمناطق الداخلية .

7 – أما دراسة ماجدة إبراهيم في سنة 1994 عن **التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا** فقد تمحورت حول النمو السكاني وإبراز دور الهجرة الوافدة في تركيبة ونمط السكان وتناولت بالنقاش حجم الذين هم في سن العمل مستعرضةً خصائصهم والعوامل التي يتأثرون بها ومعدلات نموهم ، مع التركيز على النشاط الاقتصادي للسكان وتوزيعهم الجغرافي حسب كل قطاع اقتصادي .

8 - تناولت دراسة مولود علي المقطوف في عام 1997 الموسومة **بـ النمو الحضري لمدينة الزاوية وأثره على النشاط الزراعي** الوضع السكاني في منطقة الدراسة وبخاصةٍ النمو السكاني والتغيرات التي تحدث على الكتلة السكانية باعتبار ذلك عنصراً مهماً في دراسة ظاهرة التحضر التي تمر بها مدينة الزاوية ، بالإضافة إلى دراسة التركيب السكاني وتحديد ملامح الهرم السكاني وما حدث عليه من تغيرات ، وتوضيح إمكانات القوة العاملة المنتجة وحجمها وتحديد نسبة الإعالة ، ومدى أهمية عامل الهجرة من وإلى منطقة الدراسة .

9 - دراسة محمد مختار العماري في سنة 1997 عن **التغيرات السكانية في بلدية بنغازي ما بين 1954 – 1984** ، شرح فيها نمو السكان في منطقة الدراسة وتحليل عناصره ، وتوضيح التوزيع الجغرافي ، والتراكيب السكانية لمجتمع البحث .

10 – ودرس الباحث عبدالرزاق علي الرجيبي سنة 1998 موضوع **المياه الجوفية في بلدية الزاوية وأوجه استثمارها** ، الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا حيث تعرض لكمية ونوعية وتغذية المياه الجوفية ، وكذلك الخروج بعدد من المقترحات التي يمكنها أن تسهم في الحد من التدهور في نوعية وكمية المياه الجوفية بالمنطقة .

11 - تناولت دراسة احميد محمد ساسي سنة 1999 **التغيرات السكانية في ليبيا في الفترة ما بين 1954 – 1995** حيث وضحت التوزيع الجغرافي للسكان ومناطق تركزهم والعوامل التي تؤثر في توزيعهم ، ودراسة النمو السكاني ، كما استعرضت التركيب السكاني ، في حين كان لأهم تجمعين رئيسين للسكاني (طرابلس وبنغازي) النصيب الأكبر كمثال لدراسة ما حدث من تغيرات على سكان ليبيا .

12 - الباحث سالم أبوالقاسم العزابي تقدم سنة 2000 بدراسة عن **النمو السكاني في منطقة يفرن وأثره على استهلاك المياه ما بين 1975 - 2000** ، تناولت بالبحث والدراسة مصادر المياه والنمو السكاني الذي شهدته المنطقة وتحليل تطور الاستهلاك البشري للمياه معتمداً على جمع وتحليل المعلومات والبيانات اللازمة من خلال الدراسة الميدانية ، بالإضافة إلى الاستعانة بالتقارير والدراسات التي أعدتها الجهات الرسمية في الدولة كالهيئة العامة للمياه وهيئة الأرصاد الجوية وغيرها ، حيث أظهرت الدراسة أن المنطقة تعاني من انخفاض حجم الموارد المائية ورداءة نوعيتها في ظل الظروف السكانية الحالية شأنها في ذلك شأن بقية مناطق الجبل الغربي .

13 - ودَرَسَ الباحث عبدالحميد عبدالله عبدالعزيز في سنة 2000 **أثر التغيرات السياسية والاقتصادية على السياسة العامة للإسكان في ليبيا ما بين 1969 – 1999** أبرز التغيرات السياسية التي حدث في البلاد ، وما نجم عنها من آثار على السياسات الإسكانية ، وربط بين توجهات سياسة الإسكان وتغير التوجهات السياسية مشيراً إلى تأثر العجز المتواصل في توفير المساكن لتدني نصيب الإسكان من مخصصات خطط التنمية كأثر للتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال 30 عاماً على سياسة الإسكان .

14 – دراسة مبارك إدريس طاهر سنة 2002 المعنونة **بـ التوزيع الجغرافي للسكان وأثره في الجغرافيا السياسية لليبيا** ، التي ركزت على دراسة الوضع السكاني في ليبيا مع إعطاء فكرة على التوزيع الجغرافي للسكان وأبعاده الجيوبوليتيكية ، متتبعاً تطور الحجم السكاني ومدى أثره في قوة الدولة ، وتحليل التركيب العمري والاقتصادي للسكان ووضحت الدراسة العلاقة المكانية ما بين الحجم السكاني والحيز المكاني والعوامل التي تؤثر في توزيع السكان الطبيعية منها والبشرية .

15 - وفي سنة 2002 تقدم سيف الدين محمد صالح بدراسة ناقش فيها **النمو السكاني وأثره على توزيع وتركيب السكان في واحات جالو ، أوجلة ، إجخرة في الفترة ما بين 1973 – 1995** ، بحيث تطرقت إلى توضيح مكونات واتجاهات النمو السكاني ، ودراسة تفصيلية للتوزيع الجغرافي للسكان والعوامل المؤثرة فيه وما نتج عن هذا التوزيع من اختلاف في الكثافة بين أجزاء البلاد ، كما تناولت دراسة التراكيب السكانية لمنطقة الدراسة .

16 – دراسة الباحث أبوزيد بريم من خلال رسالة ماجستير بعنوان **إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية** ، في سنة 2005 .

17- **تغير السكان وأثره في كيان الدولة الليبية 1954 – 2004** (دراسة في الجغرافيا السياسية) كانت موضوع دراسة لنيل درجة الماجستير تقدم بها الباحث المبروك علي جلالة سنة 2005 ، التي تتبع فيها ما طرأ على سكان ليبيا من تغيرات لفترة 50 سنة شملت كافة الحراك السكاني الجغرافي من تركيب ، ونمو ، وتوزيع وغيرها ، ثم مدى تأثير ذلك على الكيان السياسي للدولة الليبية ، مع تحليل للوضع السكاني والتنموي للمدة ما بين 2000 – 2025 على ضوء معدلات النمو وما يجب على الدولة القيام به .

فيما كتب العديد من الباحثين عدة **مقالات في مجلات ودوريات محكمة** ومؤتمرات علمية تناولت بالتحليل والنقاش مواضيع عديدة على علاقة بموضوع السكان والتنمية البشرية في ليبيا أمكن للباحث جمع عدد منها للاطلاع والرجوع إلى بعضٍ منها :

1 – كتب الباحث محمد عبدالهادي شعيرة في المجلد الأول لمجلة كليّة الآداب الصادرة في بنغازي عن الجامعة الليبية سنة 1958 مقالاً بعنوان **ليبيا الاسم ومدلولاته التاريخية** .

2 - ظهر في سنة 1965 مقال للباحث (أنطوني ستابوليس) حول **اتجاه السكان في ليبيا .**

3 –وكتب الباحث د.م.ل. سديقيا مقالين الأول كان في عام 1969 بعنوان **حجم وحركة السكان في ليبيا** ، والثاني في سنة 1970 تحت اسم **البنيان الهيكلي للمواطنين في ليبيا .**

4 - مقال للباحث حسن الخياط حول **تغير التوزيع الجغرافي لسكان الجمهورية العربية الليبية** سنة 1971 .

5 – مقال منصور الكيخيا بعنوان **التوزيع والنمو السكاني في منطقة بنغازي** ، المؤتمر الجغرافي، جامعة بنغازي سنة 1973 .

6 – مقال بشير نجم عن **النسبة النوعية في ليبيا** ، المؤتمر الجغرافي جامعة بنغازي 1973 .

7 – عبدالحميد بن خيال ناقش **الحاجة إلى إيجاد سياسة سكانية في ليبيا** ، المؤتمر الجغرافي جامعة بنغازي عام 1973 .

8 - بحث محمد رياض رشيد في العدد 9 من مجلة كلية التربية – سنة 1978 موضوع **النمو السكاني والتنمية الاقتصادية في الجماهيرية .**

9 – مقال منصور الكيخيا حول **يفرن – دراسة في جغرافية السكان** شارك به في أعمال الملتقى الجغرافي الثالث 1995 .

10 – مقال أحمد على محمود بعنوان **السكان والموارد بالجماهيرية** من خلال العدد 1 لمجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية سنة 1995 .

11 – وتناول بالتحليل الباحث علي الحوات موضوع **الأسرة وعمل المرأة في الجماهيرية** بين صفحات مجلة الفكر العربي في العدد 84 سنة 1996 .

12 - من خلال المجلة الجامعة كتب الباحث محمود جدّور مقالاً حول **الدخل الأسري وظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي** ، في العدد 2 – 3 سنة 2001 .

13 – وفي الملتقى الجغرافي التاسع سنة 2003 شارك الباحثان الهادي أبولقمة وكريمة عمّار بمقال حول **تحليل الواقع المكاني للسكان في الجماهيرية** .

14 - وكتب الباحث عبدالمجيد الرابطي عن **اتجاهات التنمية البشرية في ليبيا** المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق في عددها الأول سنة 2004 .

15 – ونشر الباحث عبدالرزاق علي الرجيبي مقالاً بعنوان **القوى العاملة الوطنية في ليبيا 1973 – 2003** في مجلة كلية الآداب ، الزاوية - ليبيا في عددها الثاني لسنة 2005 .

كما صدرت العديد من **الكتب** التي تناولت موضوع البحث منها :

1 – كتاب **سكان ليبيا** للإيطالي هنريكو دي أغسطيني صدر في عام 1917 في جزأين ، صدر في ترجمة عربية لخليفة التليسي سنة 1974 ، تناول فيه المؤلف أعداد وعناصر السكان وأصولهم والقبائل والهجرات في ليبيا .

2 – وقام الباحث عبدالقادر المحيشي بترجمة كتاب **ليبيا دراسة في الجغرافيا الطبية** لمؤلفه هلموت كانتر الذي كتبه سنة 1961 ، وصدر في نسخته العربية سنة 2002 حاول من خلاله الكاتب وضع خريطة جيوطبية للأمراض في ليبيا وتصنيفها ، ودرجة توطّنها ، وتقييم للوضع الصحي ، وتبيان المراكز الصحية الموجودة في تلك الفترة .

3 – كتاب **جغرافية ليبيا** لعبدالعزيز طريح شرف سنة 1962 الذي كان أول كتاب من نوعه تناول دراسة جغرافية ليبيا بصفة عامة من الجانبين الطبيعي والبشري ، وأعيد طبعه من جديد في طبعة منقحة سنة 1995.

3 – كتاب **دراسات ليبية** ــ الجزء الأول للباحث الهادي أبولقمة سنة 1968 في طبعته الأولى، والثانية عام 1975 ، شاملاً مجموعة من المقالات حول عدة مناطق من البلاد .

4 - كتاب **تطور التعليم في ليبيا** للباحث رأفت غنيمي الشيخ سنة 1972 تعرض فيه لتاريخ التعليم في ليبيا عبر عدة مراحل .

5 - كتاب جمال حمدان بعنوان **الجمهورية العربية الليبية – دراسة في الجغرافيا السياسية** سنة 1973 ، الذي تطرق فيه إلى حجم السكان الكلي ومدى تأثيره على الوضع

الجيوبوليتيكي لليبيا حيث تناول بالتحليل والنقاش عناصر تركيب السكان ومدى تأثيرها على وحدة الدولة وتماسكها .

6 – في سنة 1976 صدر كتاب دراسات في **جغرافية ليبيا والوطن العربي** للباحث محمد إبراهيم حسن ، متناولاً دراسة اقتصادية لليبيا وبعض أقاليم الوطن العربي .

7 – كتاب يحمل عنوان **التحول الاقتصادي في الجماهيرية** للباحث محمد زيد سنة 1980 ، شرح فيه ظروف وأحوال الاقتصاد الليبي عبر عدة مراحل .

8 - كتاب **جغرافية ليبيا البشرية** للباحث محمد المهدوي سنة 1984 ، أعطى من خلال كاتبه شرحاً وافياً عن النشاط البشري للسكان وخصائصهم .

9 – كتاب الباحث رمضان عريبي خلف الله سنة 1984 بعنوان **حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا** كترجمة لرسالة الدكتوراه .

10 – كتاب **التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا** سنة 1994 الذي ضم العديد من البحوث ألقيت في أعمال الندوة التي حمل الكتاب اسمها ، والمنعقدة في بنغازي يومي 17 – 18 أكتوبر 1992 ، قام بتحريره سعد القزيري .

11 – لمجموعة من الباحثين شاركوا في الملتقى الجغرافي الأول في جامعة السابع من أبريل عام 1993 صدرت مقالاتهم في كتاب حمل شعار **الملتقى باسم العلوم الجغرافية وحماية البيئة** تناولت مواضيع جغرافية متعددة عن ليبيا .

12 – وظهر كتاب **الجماهيرية دراسة في الجغرافيا** لمجموعة من الباحثين ، وهو يعد كتاباً شاملاً جامعاً لجغرافية ليبيا ، تولى تحريره الهادي أبولقمة وسعد القزيري عام 1995 .

13 – نُشر كتاب **ليبيا – تطور المدن والتخطيط الحضري** للباحث علي الميلودي عمورة سنة 1998 ، جامعاً فيه الباحث خبرته من عمله الطويل في التخطيط العمراني في ليبيا متتبعاً نمو وتطور المدن الليبية عبر التاريخ .

14 - ظهور كتاب **جغرافية السكان** للباحث منصور الكيخيا سنة 2002 ككتاب منهجي تناول مفهوم علم السكان مع دراسة تطبيقية في بعض فصوله على ليبيا .

15 – في كتاب **دراسات في سكان ليبيا** لمجموعة من الباحثين حرره سعد خليل القزيري صدر في عام 2002 ، تناول عدداً من البحوث ذات العلاقة بسكان ليبيا .

16 - في عام 2003 نشر كتاب **سكان العالم العربي – الواقع والمستقبل** لمجموعة من الباحثين ناقش وضع السكان في الدول العربية كلاً على حدة ، وجاء في الجزء الثاني الخاص

بالقسم العربي الأفريقي دراسة حول سكان ليبيا تولى كتابتها الباحث فاضل عباس السعدي .

بالإضافة لما سبق فقد صدر عن عدة هيئات ومؤسسات رسمية في الدولة العديد من الدراسات والإحصاءات والتقارير والنشرات ذات العلاقة بالدراسة من بينها :

1 – التعداد العام للسكان 1954 .

2 – التعداد العام للسكان 1964 .

3 – التعداد العام للسكان 1973 .

4 - وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 – 1975 .

5 – مصلحة الإحصاء والتعداد ، الوضع السكاني في ج .ع . ل ، إعداد عيسى الزقني ، 1976 .

6 - وزارة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 – 1980 .

7– التعداد العام للسكان 1984 .

8 – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول 1981 – 1985 .

9 – التعداد العام للسكان 1995 .

10- الإحصاءات الحيوية 1969 – 2003 .

11– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، ليبيا – تقرير التنمية البشرية 1999 .

12 - ________ ، التعداد الزراعي العام 2001 .

13 - ________ ، ليبيا – تقرير التنمية البشرية 2002 .

14 - ________ ، الكتاب الإحصائي 2002 .

15- ________ ، الكتاب الإحصائي 2003 .

16- ________ المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 في أربعة أجزاء .

17 – اللجنة الوطنية لإعداد التقارير ، التقرير الوطني ، نيويورك - يونيو 2001 .

18 – مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، (تقرير) ، الربع الثالث 2004 .

19 – مصلحة التخطيط العمراني ، تطوير المناطق القروية داخل ليبيا ، 1993 .

20 – الهيئة الوطنية للمعلومات ، خريطة التنمية في الشعبيات ، 2002 .

21 – المركز الوطني لتخطيط التعليم ، التعليم والتدريب الأساسي والمتوسط 2003 – 2004 .

22 – المركز الوطني لتخطيط التعليم ، التعليم العالي في الجماهيرية – دراسة تقييمية، ديسمبر 2002 .

23 – مصلحة التخطيط العمراني ، المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى 2000 – 2025 .

24 – التجمعات البشرية والتنمية الإسكانية في ليبيا ، تقرير وطني لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول التجمعات السكانية (هابيتات) استنبول 2 - 14 يونيو 1996 .

25 – التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في 30 سنة ، 1999 .

26 – تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة للسنوات 1998 – 2000 – 2002 – 2003 – 2004 .

27 - تقرير التنمية الإنسانية العربية - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للعام 2002 .

*** بعض الدراسات العربية المشابهة :**

1 – كتب علي بن محمد العريشي ، **التغيرات التنموية ودورها في تصنيف الخصائص السكانية وتباينها في منطقة جازان بالمملكة السعودية** كملخص لرسالة دكتوراه نشرها في مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ضمن سلسلة رسائل جغرافية ، الإصدار رقم 266 ، قسم الجغرافيا جامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، يوليو ، 2002 .

2 ـ وحول **معدل النمو السكاني والمتسع الزمني لتضاعف السكان لمرتين أو ثلاث مرات للمدن في المملكة العربية السعودية** كتب أسعد محمد عطية مقالاً في المجلة العلمية للآداب والعلوم الإنسانية في العدد 21 الصادرة عن جامعة المنيا بمصر سنة 1996 .

3 ـ **التغيرات الكمية للنمو السكاني دراسة تطبيقية على المملكة السعودية** كانت دراسة للباحث أسعد محمد عطية في كتاب صادر عن مركز بحوث العلوم الاجتماعية سنة 1997 .

4 ـ وعن الدار السعودية للنشر والتوزيع صدرت دراسة في كتاب بعنوان **الانفجار السكاني وتحديد النسل** للكاتب محمد على الباز سنة 1993 .

5 ـ وصدر سنة 2005 كتاب يحمل اسم **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي** للكاتب أكرم عبدالرزاق المشهداني عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الرياض ، تناول في الفصل الثالث خصائص المجتمع العربي ومقوماته البشرية والبيئية ، وبين العلاقة بين مستوى التنمية البشرية وبين الجريمة عربياً ، أوضح أن للتنمية البشرية أثراً كبيراً في توطن الجريمة في الأقطار العربية واستثنى منها كلاً من قطر وليبيا ، وتبين أن التباين الزمني

لحدوث الجريمة كبير مع ميل واضح للتناقص مما يعني أن الجرائم في القطرين السابقين غير متوطنة بفعل ارتفاع مستوى التنمية البشرية بهما .

الظروف الجغرافية الطبيعية

((ماهيتها وآثارها))

0 – 1 - مدخل :

تتطلب هذه الأطروحة تقديم لمحة موجزة عن الظروف الجغرافية الطبيعية السائدة في ليبيا لما لها من تأثير على حياة السكان ، وتوزيعهم ، وظروف معيشتهم ، حيث سيتناول هذا الفصل الموقع والحدود والمساحة ، والبنية الجيولوجية ، والتضاريس ، والمناخ ، والتربة ، والغطاء النباتي الطبيعي ، والثروات الطبيعية المتاحة ، وموارد المياه في البلاد .

توضح بعض الدراسات التاريخية أن اسم ليبيا كان يطلق على كل ما عرف في القديم من قارة أفريقيا ، في حين تشير دراسات أخرى أنه كان يطلق على الجزء الواقع إلى الغرب من بلاد وادي النيل حيث كان يدون لفظ ليبيا ، أو لوبيا على تلك الأرجاء، وقد ((أخذ العرب اسم ليبيا وتبنوه ، ولكنهم حولوه إلى لوبيا التي ظلت أيضاً تطلق على صحراء مصر الغربية وامتدادها حتى وقت قريب ... ، وكانت تعرف عادة بطرابلس وبرقة على غرار ما كان شائعاً في الشرق العربي فالعراق مثلاً يسمى بالبصرة ، وبغداد ، والجزيرة العربية تعرف بنجد والحجاز وعسير ...، وكان شريط برقة وطرابلس نواة ليبيا جغرافياً ، وأيضاً النواة التاريخية ، فمن هنا نشأ الوطن السياسي الليبي القديم ، وتوسع بالتدريج نحو الجنوب حتى اكتسب رقعته السياسية الحالية)) (1).

---

[1] - جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1973 ، ص 72 .

ولفظ ليبيا ((معروف منذ أقدم الأزمنة ، وشعب البربر أو شعب الأمازيغ هـو الجـنس الليبي النازل من حدود مصر إلى المحيط ، واسم ليبيا مشهور في البحوث التاريخية في كل العصور قديمها وحديثها سواء يطلق على كل قارة أفريقيا ، أو عندما صار يطلق منذ أيام الرومان على منطقة معينة .... ، وتاريخ اسم ليبيا أقـدم مـن الحضـارتين اليونانيـة والرومانية ، كان اسماً لقبيلة ليبية ثم أطلق على كل القبائل الليبية ، وأصبح علمـاً علـى جنس ، وعلى القارة التي هي مترل هذا الجنس ، ثم ظهر آخر هو اسم قبيلة (أفري*) ونما بنفس الطريقة تماماً وزاحم الاسم القديم ، الذي اعتصم بهذه البلاد وأطلـق عليهـا دون غيرها وصار علماً لها)) (1).

كانت ليبيا في العهد العثماني تعرف عادة بطرابلس وبرقة ، وأحيانـاً بولايـة طـرابلس الغرب فقط ذلك أنها كانت ولاية ، بينما برقـة سـنجقاً منفصـلاً ...، ودخلـت في تفاعلات متنامية مع القوى الأوروبية المختلفة التي تجاذبت باطراد طرابلس نحـو البحـر والشمال ، أما برقة فمنجذبة نحو الداخل باتجاه الصحراء البعيدة كل البعد عـن البحـر والشمال وأوروبا بصفة عامة(2)، هذا الاختلاف بينهما في التوجه كان له التأثير الواضح على مختلف نواحي الحياة ((فبينما أصبحت طرابلس أكثر انفتاحاً على الغرب ، وأشـد احتكاكاً به ، وبالتالي أكثر تعرضاً لأخطاره الاستعمارية ، وجالياته المتزايدة ، وتـأثرت مدنه بدرجة أكبر بالطابع الأوروبي عمارة ، وثقافة ، وأسلوب حياة ، وعلى العكس من ذلك صارت برقة أكثر عزلةً وانطواءً ، فالتراث العربي غلب علـى طابعهـا ومـدنها ، والوجود الأجنبي أقل وجوداً ، والخطر الاستعماري أدنى تهديداً لها)) (3).

يعود أول استعمال لكلمة ليبيا في العصر الحديث للدلالة على هذه الرقعة لتعطي لهـا مفهوماً جغرافياً محدداً في 1912 /8/1 عندما أصدرت حكومة إيطاليا مرسوماً ملكياً يحمل رقم 1133 يقضي بانتداب قضاة للعمل في ليبيا (4) .

(*) تشير بعض الدراسات التاريخية أن لفظ إفريقيا هو تحريف لاسم إحدى القبائل البربرية (أفري) القاطنة ساحل تونس حالياً التي هي بدورها كانت تعرف بهذا التحريف .

[1] - محمد عبدالهادي شعيرة ، (ليبيا الاسم ومدلولاته التاريخية) ، مجلة كلية الآداب ، الجامعة الليبية ، المجلد الأول ، بنغازي ، 1958 ، ص ص 2 ، 3 ، 5 .

[2] - محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1999 ، ص ص 32 – 33 .

[3] - جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية – دراسة في الجغرافيا السياسية ، مرجع سابق ، ص 27 .

[4] - لتفاصيل أكثر ينظر : الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، (تحرير) الهادي أبولقمة ، وسعد القزيري ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 1995 ، ص ص 13 – 16 .

0 – 2 - موقع ليبيا وحدودها :

تشير الخريطة رقم (1) التي توضح الموقع الجغرافي ، إلى أن ليبيا تتربــــع أراضـــيها على مساحة شاسعة في وسط الشمال الأفريقي ممتدةً من البحر المتوســـط شمـــالاً حـــتى حدود تشاد والنيجر الشمالية في الجنوب ، ومن الغرب جمهوريتي الجزائر وتونس ، ومن الشرق فتحدها السودان ومصر ، بحيث تشكل حدودها مجتمعة حوالي 6500 كلم ، تمثل 1900 كلم منها حدوداً بحرية مما يجعلها تملك أطول واجهة بحرية على الساحل الجنـــوبي للبحر المتوسط ، في حين يمثل الباقي حدوداً برية تقدر بحوالي 4600 كلم ، وبذلك فهي

خريطة رقم (1) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة



المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 10 .

تحصر مساحة تبلغ بحوالي 1759540 كلم مربع حتى عام 1994 حيث تقلصت المساحة إلى 1669841 كم^2 [1] بعد حكم المحكمة الدولية بضم قطاع أوزو لتشاد ، وتمتد هذه المساحة فلكياً ما بين خطي طول ˚9 شرقاً من جهة الغرب و˚25 شرقاً من الشرق ، ودائرتي عرض َ11 ˚33 شمالاً من ناحية الشمال ، و َ45 ˚18 شمالاً من الجنوب ، أي أن مدار السرطان يمر بالأجزاء الجنوبية منها .

[1] - أبوزيد برِّيم ، إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2005 ، ص 3 .

رُسمت الحدود الليبية الحالية أول الأمر بين تركيا تلتها إيطاليا من جهة ، وحكومة مصر من الشرق ، وفرنسا التي كانت تحتل الجوار في الغرب والجنوب من جهة ثانية ، ففي الغرب مع تونس رسمت بموجب اتفاقية بين تركيا وفرنسا في 19 مايو 1910 ، وحدودها الجنوبية والغربية الجنوبية حددتها المذكرات التي تم تبادلها بين إيطاليا وفرنسا في 12 ديسمبر 1929 التي عدلت جزئياً بموجب اتفاقية فرنسية ليبية في سنة 1956 ، والاتفاق الفرنسي الإيطالي في 10 يناير 1924 بشأن ترسيم الحدود الجنوبية ، إلاَّ أن الحكومة الإيطالية لم توافق عليه ، كما تم تبادل المذكرات بشأن الحدود الشرقية بين كل من بريطانيا ومصر من جهة ، وإيطاليا من جهة أخرى في 20 يوليو 1934 ، إلى جانب الاتفاقية التي حددت الأجزاء الشمالية والوسطى من حدودها مع مصر بموجب اتفاق مصري إيطالي موقع يوم 6 ديسمبر 1925 [(1)] ، حيث كان المجموع سبع اتفاقيات كان آخرها عام 1955 بين حكومة المملكة الليبية (سابقاً) ، والحكومة الفرنسية ، ثم جاءت أحكام محكمة العدل الدولية المتوالية ، الأول عام 1982 بشأن تحديد مياه القاري مع تونس [(2)]، والثاني لإنهاء قضية الجرف القاري مع مالطا سنة 1983 [(3)] ، فالثالث في ((3 فبراير 1994 يتعلق بالحدود الجنوبية بين ليبيا وتشاد لينهي نزاعاً استمر طويلاً بين البلدين حول منطقة (أوزو) الحدودية)) [(4)] .

بحكم هذا الموقع تُعد ليبيا دولة عربية أفريقية متوسطية ، وتتمتع بخصوصية داخل نطاق دول الاتحاد المغاربي فهي مغاربية لكنها أقل مغربية منهم تعلقت بدول المشرق العربي بعلاقات أكثر ارتباطاً ووثوقاً ، وبخاصةٍ مع مصر ، ((وتظل مدخل المغرب وبوابة الشرق دون تعارض بين البعدين ... إن أبناء المغرب العربي ينظرون إلى ليبيا كمنطقة اتصال بينهم وبين مصر ، إنها حلقة الوصل ، وعامل اتصال ، وضابط الإيقاع ، وإذا كان لهذا الدور من مغزى وظيفي ، ووظيفة سياسية ، وسياسة قومية فمؤداها أن ليبيا

---

[1] - هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، (ترجمة) شاكر إبراهيم ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع ، طرابلس ، 1981 ، ص 15 .

[2] - محمد علي الأعور ، (المظاهر الساحلية وعلاقتها بالتشريعات الليبية) ، في كتاب الساحل الليبي ، (تحرير) الهادي أبولقمة وسعد القزيري ، مركز البحوث والاستشارات ، جامعة قاريونس ، 1997 ، ص 150 .

[3] – عمر سعد الله ، القانون الدولي للحدود ، الجزء الأول ، مفهوم الحدود الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2003 ، ص 167 .

[4] - محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية 1969 – 1977 ، طرابلس ، 1994 ، ص 159 .

المؤهلة لها بالجغرافيا ، والمرشحة لها بالتاريخ هي أن تكون مفاعلاً وحدوياً بين المشرق والمغرب ، وقدرها أن تجمع بينهما شعبياً أو رسمياً)) (1) .

تقع معظم أراضيها ضمن الإقليم الشمالي للصحراء الكبرى ويبقى جزء قليل من المرتفعات الشمالية خارج النطاق الصحراوي ، هذا الموقع أعطى لها أهمية كبيرة ، ففي الماضي البعيد توالى الاحتلال على الجزء الشرقي منها ، والمعروف (بإقليم برقة) ، الذي وقع تحت سيطرة الفراعنة ، والإغريق ، والبطالمة ، وبيزنطة ، وفارس ، ثم فتحها العرب المسلمون ، في مقابل ذلك كان (إقليم طرابلس) يرزح تحت مستعمرين آخرين ابتداء بالفينيقيين ، فالقرطاجنيين ، ثم الرومان ، فروما ، والفاندال ، فالدعوة الإسلامية ، تلا ذلك النورمان ، والأسبان .

أما في الوقت القريب فتولى الأتراك حكم كامل البلاد من شرقها إلى غربها ، وحتى أعماق الصحراء ، إلى أن جاء العصر الحديث ووقعت تحت سيطرة الاستعمار الإيطالي، فعهد الإدارة البريطانية ، ثم فترة الحكم الملكي التي كانت تحت حماية القواعد الأمريكية والبريطانية ، وعشرات الآلاف من المستوطنين الإيطاليين ، وفي الحاضر تخلّصت البلاد من السيطرة الأجنبية بعد مراحل طويلة من الكفاح من أجل التحرر والاستقلال ، وبذلك فهي :

1 - حلقة وصل بين المشرق والمغرب العربيين للروابط التاريخية ، واللغوية ، والدينية، والأخوية التي تجمع الأقطار العربية ، وبخاصة بين الأقطار المتجاورة ، وقد لعبت أراضيها دوراً مهماً في حركة الفتح العربي الإسلامي للشمال الأفريقي ، وشبه جزيرة أيبيريا ، ونشر الإسلام في داخل القارة الأفريقية .

2 – الموقع الاستراتيجي على ساحل البحر المتوسط ، هي حلقة ربط دول أوروبا وأواسط أفريقيا ، وما طرق القوافل التي كانت تنقل التجارة بين الصحراء والبحر إلا دليل على أهمية هذا الموقع الذي لعب أيضاً دوراً مهماً خلال العصور الحديثة ، كما أن التوجه الليبي للقارة الأفريقية ألزم القيام بنشاط واضح لربط الدول المغلقة التي لا تتمتع بواجهات بحرية عن طريق مشروع الخطوط الحديدية المزمع إقامتها ، والطرق البرية التي

---

[1] - عبدالعزيز طريح شرف ، جغرافية ليبيا ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الطبعة الثالثة ، 1995 ، ص 12 .

تم البدء في أولها مع السودان ، وجنوب مصر ، والنيجر ، كما أن هذه الأهمية كانت واضحة خلال الحرب العالمية الثانية وما دار على أراضيها من معارك .

3 - تعد عقدة مواصلات بحرية ، وبرية ، وجوية مهمة من وإلى القارات الثلاث القديمة، وزادت أهمية الموقع بعد اكتشاف النفط منذ النصف الثاني من القرن العشرين وقربه من أسواق الاستهلاك ، وبخاصة دول أوروبا .

0 – 3 – البنية الجيولوجية :

تمثل ليبيا جزءاً من الصحراء الكبرى باستثناء المرتفعات الشمالية المتمثلة في الجبل الأخضر والجبل الغربي ، ومعظم أراضيها تشترك في التاريخ الجيولوجي مع بعض الاستثناءات هنا وهناك ، أما الطبقات الرسوبية المكونة لسطح الصحراء فترتكز على القاعدة الأركية التي تتكون منها قارة أفريقيا كلها ، بينما تبرز هذه القاعدة في مواضع قليلة على السطح كلما تمكنت عوامل التعرية من إزالة التكوينات الرسوبية ، في حين أن معظم هذه القاعدة مغطى بطبقات رسوبية شديدة السمك والامتداد تعود إلى عصور جيولوجية مختلفة ، فالطبقة الأولى ذات طبقات سميكة تعود إلى الزمن الجيولوجي الأول متكونة من صخور جيرية وطينية ، وأخرى من صخور رملية ذات أصل قاري ، ثم تأتي تكوينات الزمنين الثاني والثالث التي تغطي الطبقات السابقة ممثلة في صخور أحدث منها تكويناً تتكون من صخور جيرية تليها أخرى رملية ذات أصل قاري ، كما ((أن قسماً كبيراً من شمالي الصحراء الكبرى كان حتى أوائل الزمن الثالث جزءاً من بحر **تتش** القديم وفي ليبيا بالذات كان خليج سرت القديم أعظم اتساعاً منه في الوقت الحاضر ، الذي كان يمتد بشكل ذراعٍ ضخم نحو الجنوب يصل امتداده إلى حوالي دائرة عرض 25° شمالاً ليشمل قسماً كبيراً من حوض فزان الحالي ، الذي كانت تنصرف نحوه مجموعة كبيرة من الأنهار التي كانت قديماً تنحدر من المرتفعات المحيطة خصوصاً من الجنوب والغرب ، ومن بقايا مرتفعات تيبستي وتاسيلي وتمنو)) (1) .

تحولت أجزاء واسعة من الصحراء إلى سلاسل جبلية بفعل نشاط الالتواءات ، ثم تعرضت لعمليات تعرية شديدة عبر العصور الجيولوجية المختلفة ، وبقيت بعض التلال الصخرية بارزة في أماكن محدودة ، بينما تحول معظم أجزاء القاعدة الأركية إلى سهل تحاتي ، ثم ظهرت الأحواض الرئيسة كحوض فزان وحوض الكفرة .

---

[1] – جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية – دراسة في الجغرافيا السياسية ، مرجع سابق ، ص 103 – 104 .

بالنظر إلى الخريطة الجيولوجية رقم (2) يمكن القول بأن أراضـــي ليبيـــا تغطيهـــا صخور تعود لعصور جيولوجية مختلفة أخذت شكلها الحالي بعد ما شهدته من تغـــيرات كان للعوامل الطبيعية الدور الأول والأخير فيها بفعل الحركات الأرضية من هبوط أجزاء ساعد على تقدم البحر وانحساره عنها مرات عدة ، وكذلك بروز أجزاء أخـــرى فـــوق السطح مـــما أدى إلى أن تأخذ البلاد شكلاً هضبياً ، أما الجبـــال الـــتي صـــمدت في مواجهة التعرية فهي تلك الموجودة في الأطراف الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية ممثلة في العوينات وتاسيلي وأجزاء تيبستي الشمالية باستثناء حوافها التي تأثرت بفعل التعرية .

تضم ليبيا مجموعة من الأحواض والمنخفضات تحتضن عدداً من الواحات ، تمتـــد الشمالية منها من حوض غدامس في الغرب حتى حوض الجغبوب في الشرق ، وتضم إلى جانبيهما ، منخفضات أوجلة ، جالو ، إجخرة ، مرادة ، الجفرة ، أما المجموعة الثانيـــة فتقع إلى الجنوب منها أهمها فزان ، والكفرة ، وتختلف في مساحتها التي تشير الدراسات الجيولوجية أنها كانت عبارة عن بحيرات مائية داخلية أثناء فترة العصور القديمة ، كمـــا تنتشر ظاهرة الأودية الجافة التي تظهر واضحة المعالم ، وقد كانت في السابق عبارة عـــن أودية نهرية حفرتها مياه الأمطار الغزيرة التي كانت تسقط على الأطراف الجنوبيـــة مـــن البلاد ، وتقسم ليبيا عادة إلى الأقاليم الجيولوجية التالية [1] :

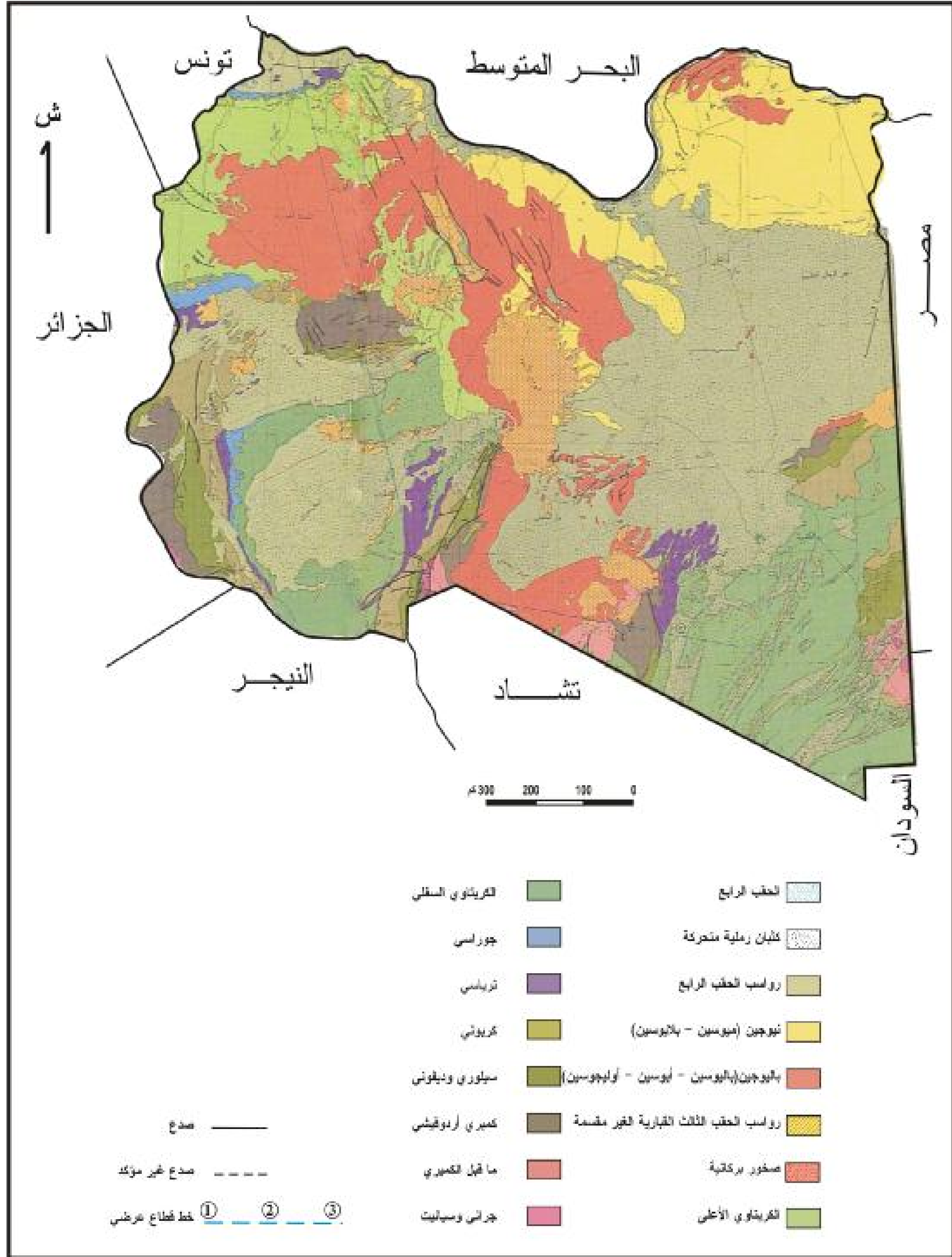
0 – 3 – 1 - سهل الجفارة والجبل الغربي :

يضم الجزء الشمالي الغربي لليبيا ، وينحصر بين الحدود التونســـية في الغـــرب و ساحل البحر شمالاً حيث يلتقي الجبل والبحر ، وقدم الجبل الغربي في الجنـــوب حيـــث يكون هذا الجبل الحد الشمالي لحوض غدامس ، ويعود أقدم التكوينات هنا إلى الحقـــبين الترياسي والجوراسي .

خريطة رقم (2) البنية الجيولوجية لليبيا

---

[1] - بتصرف عن : عدنان رشيد الجنديل ، الزراعة ومقوماتها في ليبيا ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ، تونس، 1978 ، ص ص 203 – 209 .



المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 45 .

0 – 3 – 2 - حوض خليج سرت :

يُعد من أكبر خلجان الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ، وأصل نشأته ترجـــع إلى العصر الكريتاوي ، وقد كان امتداده يصل إلى خليج غينيا ، وبذلك ربط بـــين البحـــر

المتوسط والمحيط الأطلسي مشكلاً ما كان يعرف ببحر **تثس** العظـيم ، وامتـداد هـذا الحوض حالياً حتى خط طول 26° شرقاً داخل الأراضي المصرية .

0 – 3 – 3 - مرتفعات الجبل الأخضر :

تقع في الأطراف الشمالية الشرقية ، ويحدها من الغرب ساحل خليج سرت الحالي ومن الجنوب حوض سرت ومن الشمال شريط ساحلي ضيق يختفي حيناً ويظهر آخـر بمحاذاة البحر المتوسط ، ويتواصل امتداده شرقاً حتى مصر ، تتكـون صـخور الجبـل الأخضر من تكوينات تعود إلى الحقب الثالث ذات الأصل الجيري ، وبعضها تتألف من الحجر الطيني .

0 – 3 – 4 - الأحواض الجنوبية وتشمل أحواض :

0 – 3 – 4 – 1 - **غـدامس :** يمتد من الحافة الجنوبية للجبل الغربي إلى حوض مـرزق جنوباً ويستمر غرباً داخل الجزائر وتونس ، أما شرقاً فحتى صدع هون علـى شـكل هضبة يعود أصله الجيولوجي إلى الحقب الكامبري .

0 – 3 – 4 – 2 - **مـرزق** : يضم مساحة واسعة من جنوب غرب ليبيا ، يحـده مـن الشمال مرتفع قرقاف الذي يُكَوِنُ حدَّهُ الشمالي ويفصله عن حوض غـدامس ، ومـن الغرب جبال الهجار ، ومن الشرق جبل بن غنيمة ، ويواصل امتداده حـتى النيجـر ، معظم صخوره قارية ذات تسلسل من الحقب الكامبري إلى الكريتاوي الأسفل ، وهـي صخور بحرية ، ورملية ، وطينية ، وجيرية تكونت عبر عدة فترات منفصلة انحسر فيهـا البحر وتقدم عدة مرات .

0 – 3 – 4 – 3 - **الكفرة** : يشكل جزءاً عظيماً من جنوب شرق البلاد يمتـد شـرقاً داخل مصر ، وجنوباً ليشمل مناطق من تشاد ، والسودان ، ومن الشمال تحده جبـال الظلمة ، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن حوض الكفرة كان متصلاً ببحر **تـثس** عـبر خليج منخفض القطارة في الشمال الشرقي .

0 – 4 - التضاريس :

تتعدد المظاهر التضاريسية في ليبيا كما في الخريطة رقم (3) التي تشير إلى عديد المظاهر التضاريسية ، ورغم ذلك جرت العادة على تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسة واضحة المعالم وذلك على النحو التالي :

0 – 4 – 1 - السهول الساحلية :

تمتد السهول الساحلية في ليبيا موازية للبحر على هيئة نطاق متصل نسبياً يختلف اتساعه من مكان لآخر حسب الظروف المحلية للموقع ، فقد يزيد قليلاً عن مئة كيلو متر كما في سهل الجفارة الواقع في الطرف الشمالي الغربي من البلاد ، أو يضيق حتى تلامس حافة الجبل مياه البحر في عدة جهات من الجبل الأخضر وهضبة البطنان .

تتميز هذه السهول باستواء سطحها ، وانبساطها ، وقلة انحدارها في معظم أجزائها ولا يقطع هذا الاستواء إلا بعض الكتل الصخرية المتناثرة المنعزلة ، أو قليل من تلال الكثبان الرملية في سهل الجفارة ، وسهل سرت ، كما تخترقها مجموعة من الأودية الجافة المنحدرة من المرتفعات المجاورة لها .

يمتد الساحل الليبي لما يزيد قليلاً عن 1900 كلم من بلدة رأس جدير على الحدود مع تونس في الغرب وحتى بئر الرملة في الشرق عند حدود مصر ، ويظهر مستقيماً لمسافات طويلة باستثناء بعض المواضع التي يتوغل فيها البحر نحو الداخل عند مصبات الأودية الموسمية ، أو في تلك المواقع التي تلامس فيها صخور قاعدة الجبل الأخضر ، وهضبتي البطنان والدفنة مياه البحر حيث تبرز الرؤوس البحرية ، والألسنة الصخرية داخل البحر تتمثل أهم السهول الساحلية الممتدة من الغرب إلى الشرق في سهل الجفارة، سهل الخمس ـــ مصراتة ، سهل سرت ، سهل بنغازي ، السهول الشرقية .

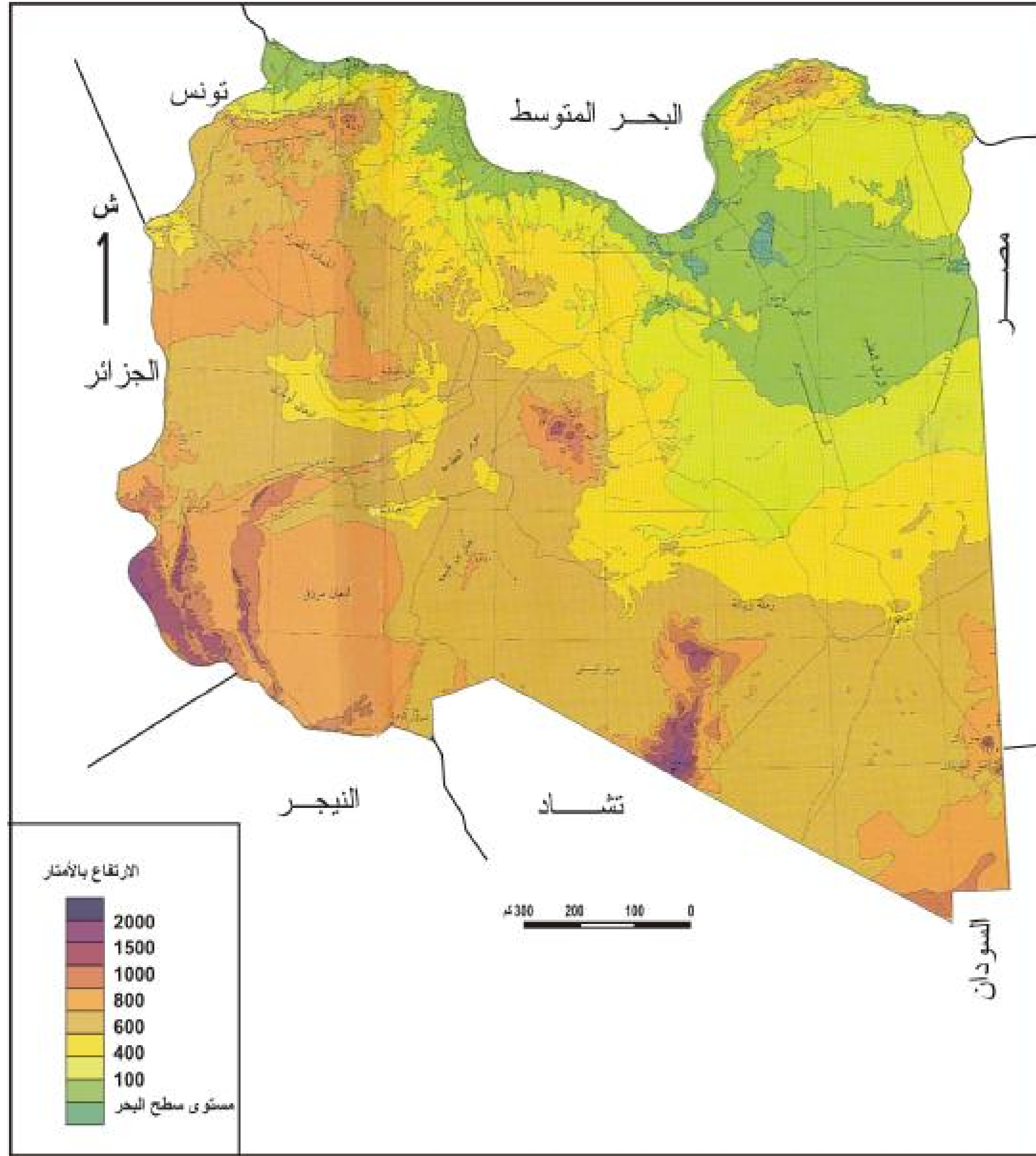
0 – 4 – 2 - المرتفعات الشمالية :

تنقسم إلى عدة أقسام الأول الشمالي الغربي المتمثل في الجبل الغربي الذي يمتد في اتجاه شمال شرق جنوب غرب لمسافة حوالي 500 كلم ، أما ارتفاعه فيتراوح ما بين 600 متر و750 متر فوق سطح البحر بينما تصل أعلى قمة له 981 متر فوق سطح البحر ، وقد تعارف على تسمية بعض أجزائه ببعض الأسماء المحلية كجبل نفوسة ، وجبل غريان ، وجبل ترهونة ، وجبل مسلاتة ، حافته الشمالية ترتفع فجائياً عند حده الشمالي مع سهل الجفارة ، ومقطعة تقطيعاً شديداً بفعل مجاري الأودية الموسمية ، بينما ينحدر تدريجياً نحو الجنوب حتى يختفي مع الحمادة الحمراء التي تُكَوِنُ حده الجنوبي ، في

حين يلتحم مباشرة مع البحر غرب مدينة الخمس ليكون نهاية سهل الجفارة مـــن جهـــة الشرق .

أما القسم الثاني فيمثله الجبل الأخضر الذي يمتد ما بين خليج البمبـــة في الشـــرق وسهل بنغازي في الغرب ، و الانحدار بشكل منظم وتدريجي اتجاه خليج بمبة ، وما يميـــز الجبل الأخضر وجود ثلاث حافات تختلف كل واحدة منها عن الأخرى ارتفاعـــاً ، وفي درجـــة الانحدار ، حيث تعد الحافة الأولى الأطول امتداداً ، والأكثر ارتفاعاً الذي يصل

خريطة رقم (3) التضاريس وأشكال الأرض



المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 43 .

في المتوسط ما بين 250 – 300 متر فوق سطح البحر ، وعند نهاية الحافة الأولى ترتفع الثانية إلى حوالي 120 متر فوق سطح المدرج الأول وتعتبر أقل ارتفاعاً ، وأقصر امتداداً ، وأما المدرج الثاني فيتراوح ارتفاعه ما بين 450 و600 متر فوق سطح البحر ، أما الدرجة الثالثة فتُمثل أعلى أجزاء الجبل الأخضر تضم منطقة صغيرة تُسمى (سيدي الحمري) يصل الارتفاع عندها إلى 882 متر فوق سطح البحر .

يشمل القسم الثالث ما يعرف محلياً بهضبة البطنان والدفنة ، أما في الكتابات الأوروبية فقد اشتهرت بهضبة (مرماريكا) ، فالأولى تمتد من خليج بمبة في الغرب حتى مدينة طبرق في الشرق ، وتغطي الثانية ما بين مدينة طبرق إلى الحدود المصرية ، أما متوسط الارتفاع فيبلغ حوالي 200 متر فوق سطح البحر ، والانحدار نحو الشمال باتجاه الساحل شديد على شكل سلّم في عديد الجهات ، حيث تقطعها الأودية الموسمية القصيرة الشديدة الانحدار ، بينما يكون تدريجاً نحو الجنوب .

0 – 4 – 3 - الإقليم الصحراوي :

تُعد الصحراء في ليبيا امتداداً طبيعياً للصحراء الكبرى وهى جزء كبير منها ، تمثل ما يزيد عن 90% تقريباً من إجمالي مساحة البلاد ، وتظهر على هيئة هضبة عظمية الامتداد تنحدر تدريجياً اتجاه الشمال ، يحدها من الشمال خليج سرت ومناطق الانتقال من الجبل إلى الصحراء ، ومن الجنوب جبال تيبستي ومرتفعات تومو ، ومن الشرق جبال العوينات وأركنو ، أما من الغرب فتمتد حتى منحدرات تاسيلي ، ومن أهم المظاهر التضاريسية المكونة للصحراء الليبية نلاحظ وجود الهضاب التي تبين أن الصحراء الليبية عبارة عن هضبة صخرية متوسطة الارتفاع تنحدر تدريجياً نحو الشمال تمثل فيها هضبة الحمادة الحمراء وحدة تضاريسية بذاتها ، وتتكون من مساحات واسعة ذات سطح صخري تغطيها صخور جيرية تمتد على هيئة صفائح طبقية ، يحدها من الشرق منخفض الجفرة ، ومن الشمال مرتفعات الجبل الغربي ، ومن الجنوب ثنية قرقاف ، وتواصل امتدادها غرباً داخل الأراضي الجزائرية والتونسية ، بالإضافة إلى حمادة مرزق التي تقع إلى الجنوب والجنوب الغربي منها .

تظهر مساحات أخرى تكسوها تكوينات حصوية تعرف بالسرير من أهمها سرير (كلانشو) ، وسرير تيبيستي ، ومن المظاهر الأخرى التي تكونت بفعل الرياح ظاهرة الكثبان الرملية التي تشابه أمواج البحر وعرفت محلياً باسم (العرق أو أدهان) التي تنتشر في الجنوب الغربي ، ويسمى أدهان مرزق ، و أدهان أوباري ، وفي الشرق يعرف

ببحر الرمال العظيم الذي يمتد من واحة جالو ويستمر إلى داخل الأراضي المصرية ، كما تشكل مجموعة الأحواض مظهراً تضاريسياً سالباً متمثلاً في حوض أوباري ، ومرزق ، والكفرة ، وهي أحواض كبيرة المساحة بسيطة الانحدار تكونت نتيجة الثنيات المقعرة ، وتنتشر بها مجموعة من المنخفضات تتميز باستواء سطحها ، وكثرة رمالها ، وانتشار البحيرات الضحلة ، والسباخ ، وبعض التلال ، والأودية الموسمية الجافة ، وتشمل المنخفضات الممتدة من الشرق إلى الغرب كل من الجغبوب ، جالو ، أوجلة ، إجخرة ، مرادة ، الجفرة ، غدامس ، أما المرتفعات الجبلية التي حدثت بفعل حركة إلتوائية قديمة فهي عبارة عن كتل متفرقة في جنوب ووسط ليبيا تتمثل في جبال العوينات في الجنوب الشرقي (1435 متر) ، والحواف الشمالية لجبال تيبستي ، وجبل نِقِّي في الجنوب (2286 متر) ، وأكاكوس ، وتادرارت في الجنوب الغربي (1428 متر) ، (1357 متر) ، وجبال الهاروج الأسود ، والسوداء في الوسط (1200 متر) ، (840 متر) على التوالي .

يمكن إضافة نطاق تضاريسي رابع يمثل مناطق الانتقال ما بين الجبال والصحراء الذي يعرف (بإقليمي القبلة والبِلَطْ) الذي يقع جنوب مرتفعات الجبل الغربي ويسمى القبلة حيث تنحدر الأرض هنا تدريجياً نحو الجنوب ، أو في اتجاه الشمال ، ويمثل هذا الإقليم جزءاً كبيراً من أحواض الأودية الموسمية تتمثل في أودية سوف الجين ، ووادي زمزم ، ووادي ألْبي الكبير التي تنتهي في سبخة تاورغاء على الساحل ، أما إقليم البِلَطْ فيطلق على الأجزاء الواقعة جنوب الجبل الأخضر ، وما يمكن ملاحظته هنا كثرة المسطحات ذات التربة الصلصالية الناعمة التي تغمرها مياه الأمطار ، حيث تسمى كل واحدة منها بِلْطَةٌ .

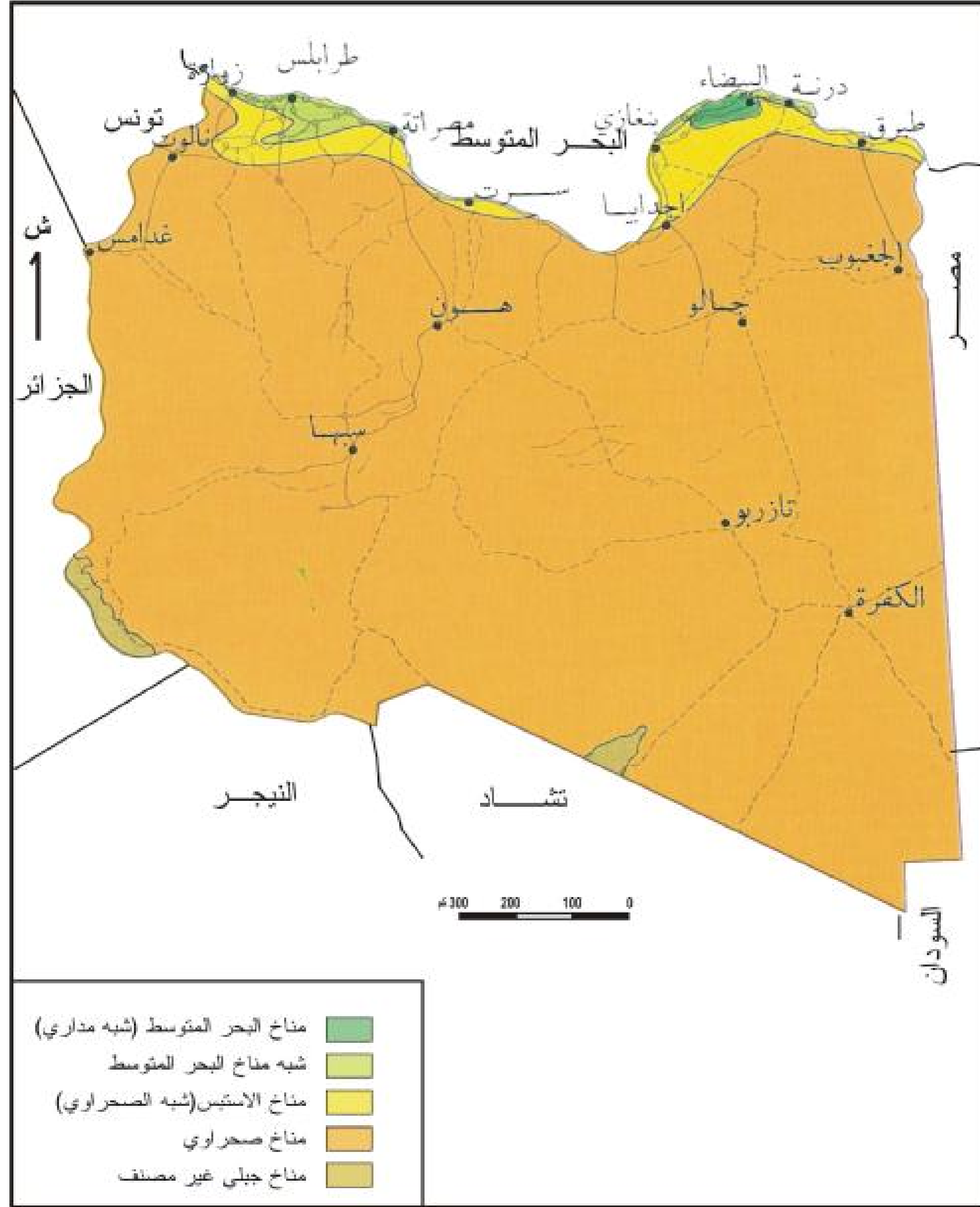
0 – 5 - المناخ :

بحكم موقع ليبيا في العروض المدارية باستثناء أجزاء محدودة من الأطراف الشمالية التي تقع ضمن العروض شبه المدارية الواقعة على البحر المتوسط ، حيث تتمتع في أجزاء محدودة في الشمال بنظام البحر المتوسط الذي يقل تأثيره كلما اتجهنا جنوباً ، ولا يجاوز مناخ البحر المتوسط في أقصى تأثير له مسافة 40 كلم نحو الجنوب تبدأ بعده مؤثرات المناخ الصحراوي ، وبذلك فإن مناخ البلاد بصفة عامة هو مناخ صحراوي ، كما أن هذا التأثير يصل حتى المناطق الساحلية في كثير من فصول السنة حيث الارتفاع الشديد في درجات الحرارة ، والرياح الجافة المحملة بالأتربة ، وبذلك فرغم تصنيف شمال ليبيا

ضمن مناخ البحر المتوسط فإنه يتميز ببعض الخصائص المناخية القارية بفعل التأثير الواضح للصحراء ، وهو ما تُظْهِرُهُ الخريطة رقم (4) .

0 – 5 - 1 – الحرارة : يتضح سيادة المناخ الصحراوي الذي يلامس ساحل البحر المتوسط في مناطق واسعة من الجهات الساحلية ، حيث يلتقي البحر بالصحراء مباشرة ، بينما نجد أن محدودية الأنواع الأخرى من المناخ التي تتمثل في مناخ البحر المتوسط

خريطة رقم (4) الأقاليم المناخية

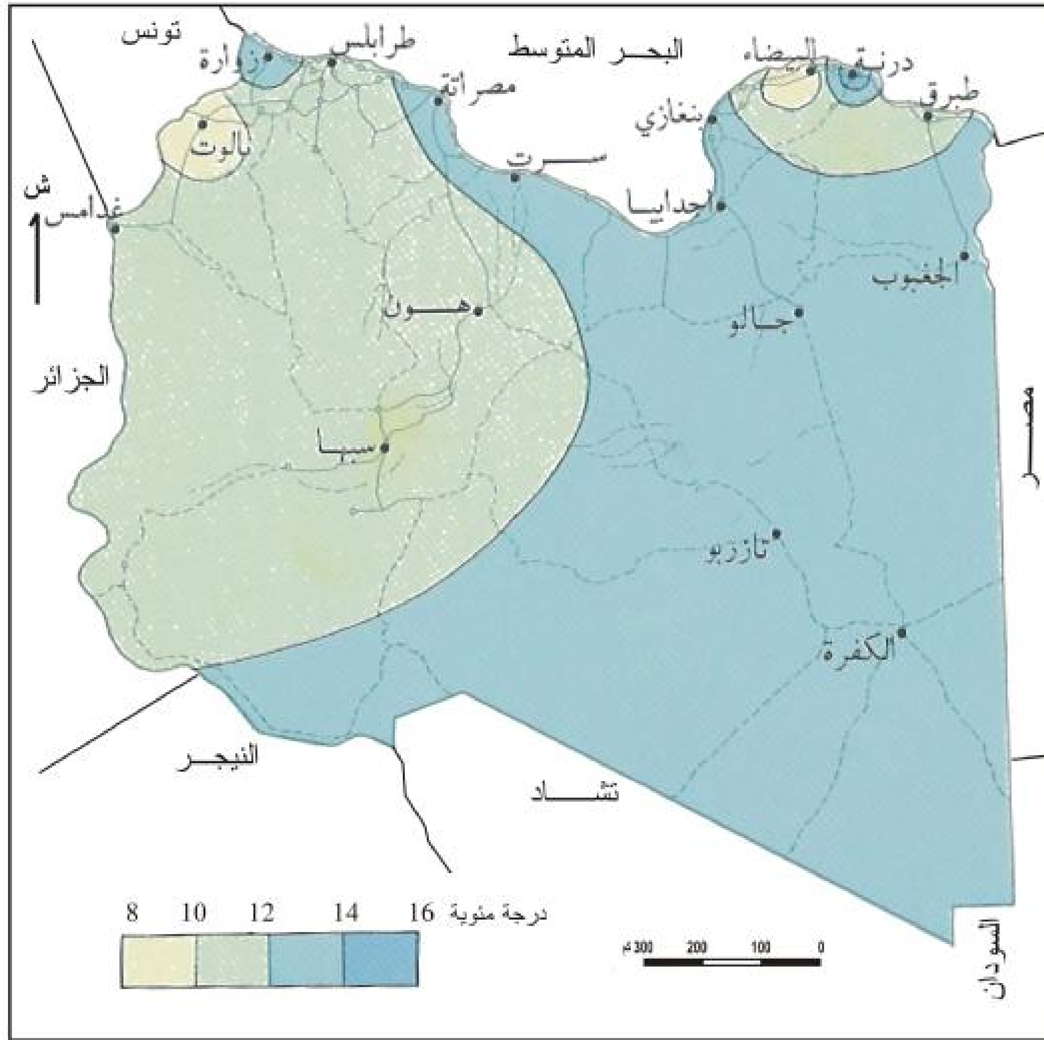


المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 45 .

الموجود في مناطق صغيرة محصورة على الساحل ، كما يوجد المناخ شبه الصحراوي في مناطق الانتقال إلى المناخ الصحراوي من شبه مناخ البحر المتوسط .

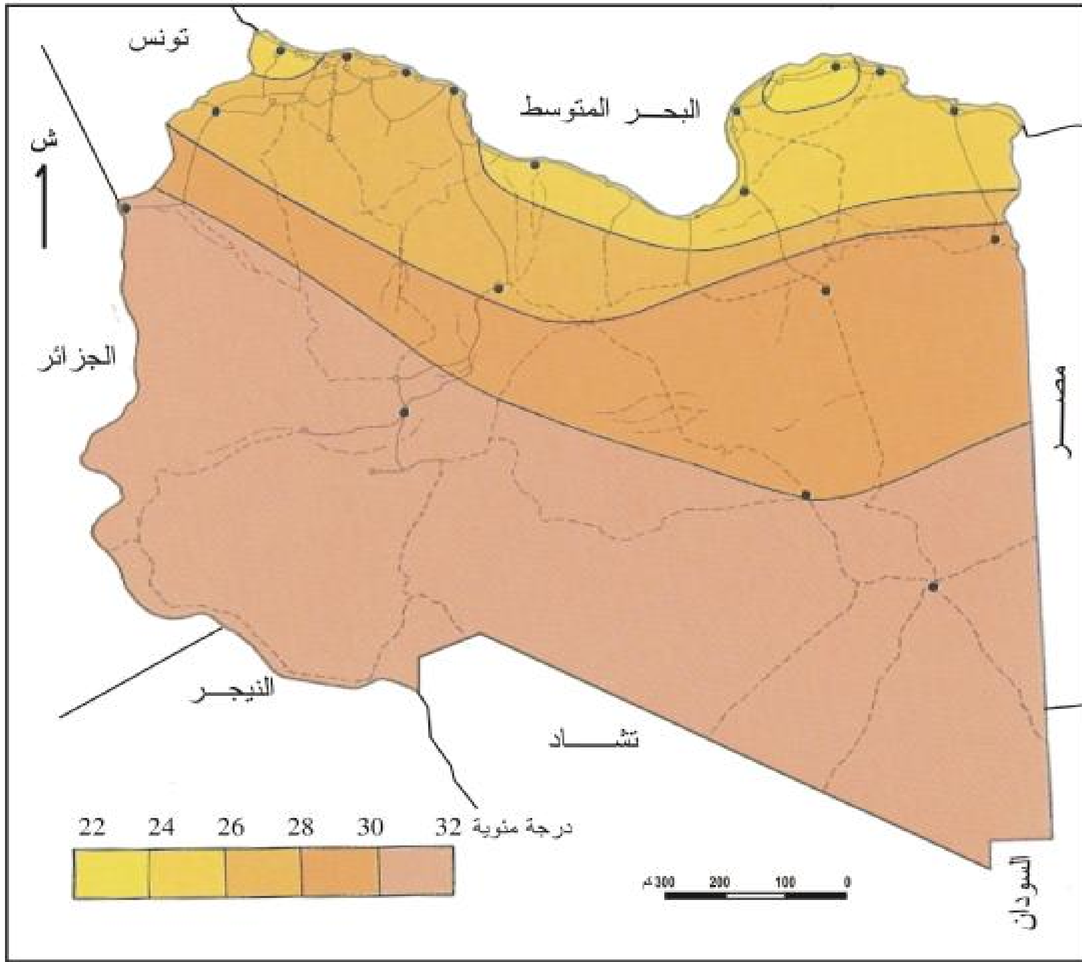
ومن الخريطتين رقم (5) ورقم (6) اللتين توضحان متوسط درجات الحـــرارة في شهري يناير ويوليو يتبين مدى اختلاف درجة الحرارة في ليبيا من منطقة إلى أخرى ومن فصل لآخر بتأثير مجموعة من العوامل كالموقع الجغرافي ، والبعد والقرب من البحر حيث يلاحظ ارتفاع المدى الحراري اليومي ، والفصلي ، والسنوي الذي يزداد كلما توجهنا نحو الداخل حيث يصل الفارق إلى ما بين ˚18 م –˚22 م في الأجزاء الداخليـــة ، هـــــذا بالإضافة إلى العوامل الأخرى كالرياح ، وشكل السطح وغيرها ، كما يلاحظ أن أبرد شهور السنة شهر يناير ، أما أشدها حرارةً فتكون خلال شهري يوليو وأغسطس .

خريطة رقم (5) متوسط درجة الحرارة في شهر يناير



المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 53 .

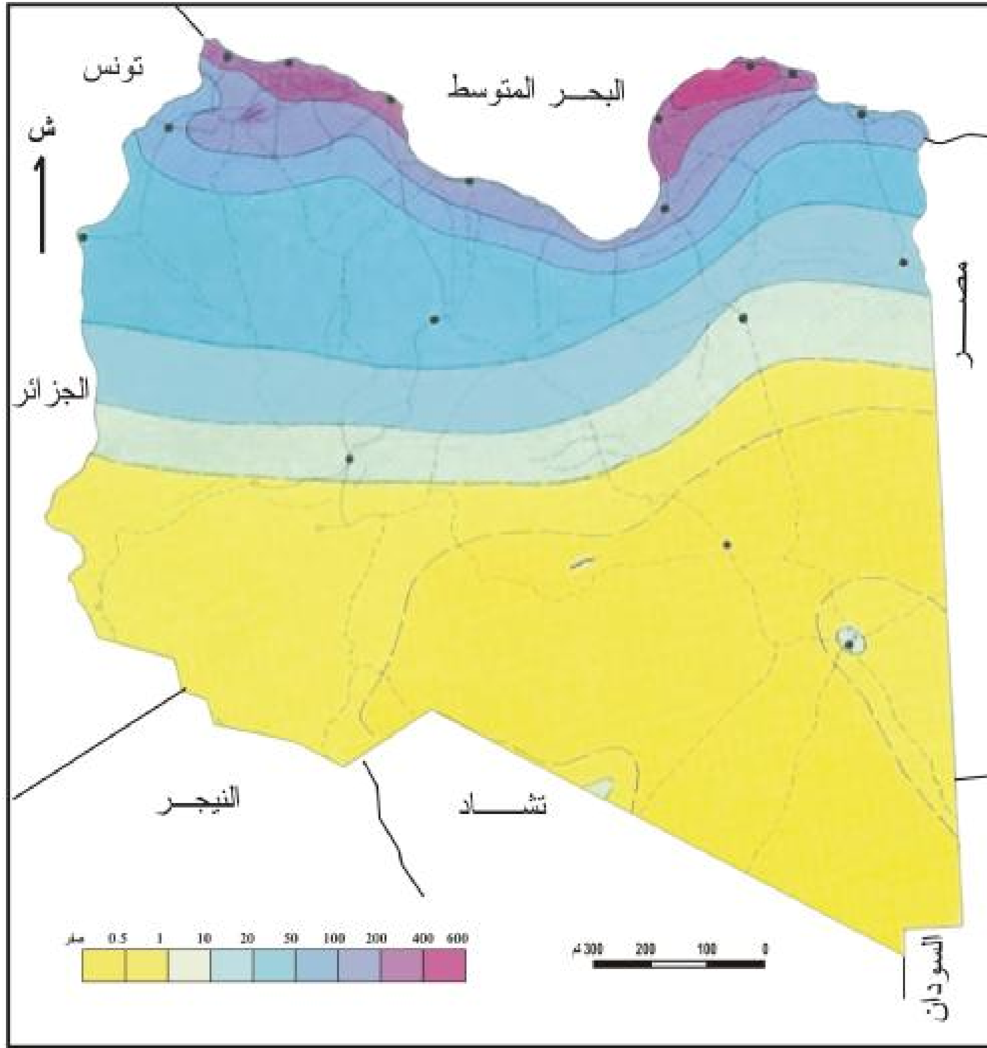
خريطة رقم (6) متوسط درجة الحرارة في شهر يوليو



المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 53 .

0 – 5 – 2 – الأمطار : تُوضِّح الخريطة رقم (7) المتوسط السنوي لسقوط الأمطـــار على مناطق البلاد ، حيث تعتبر الأمطار أهم العناصر المناخية في ليبيا لما لها من دور مهم ومؤثر في توزيع السكان ، وتنوع الغطاء النباتي ، وانتشار الحيوانات في أرجاء الـــبلاد ، ففصل الصيف يكون غالباً جافاً ، بينما تبدأ الأمطار الشتوية في التساقط اعتباراً من شهر أكتوبر إلى شهـــر أبريل تقريباً ، وهي بصفة عامة متقطعة ، ولا تكون عـــادة منتظمـــة التساقط وذلك حسب مواعيد وفترات مرور الجبهات الجوية التي تتأثر مباشـــرة بحركـــة الرياح الشمالية الغربية العكسية ، وتنحصر المناطق التي تستقبـــل كميات أمطار تفـــوق 50 ملم/سنة ، فيما لا يزيد عـــن 18% من إجمالي مساحة البلاد ، وتصـــل ذروة هـــذا التساقط في الجبل الأخضر إلى حوالي 550 ملم/سنة .

خريطة رقم (7) المتوسط السنوي لسقوط الأمطار



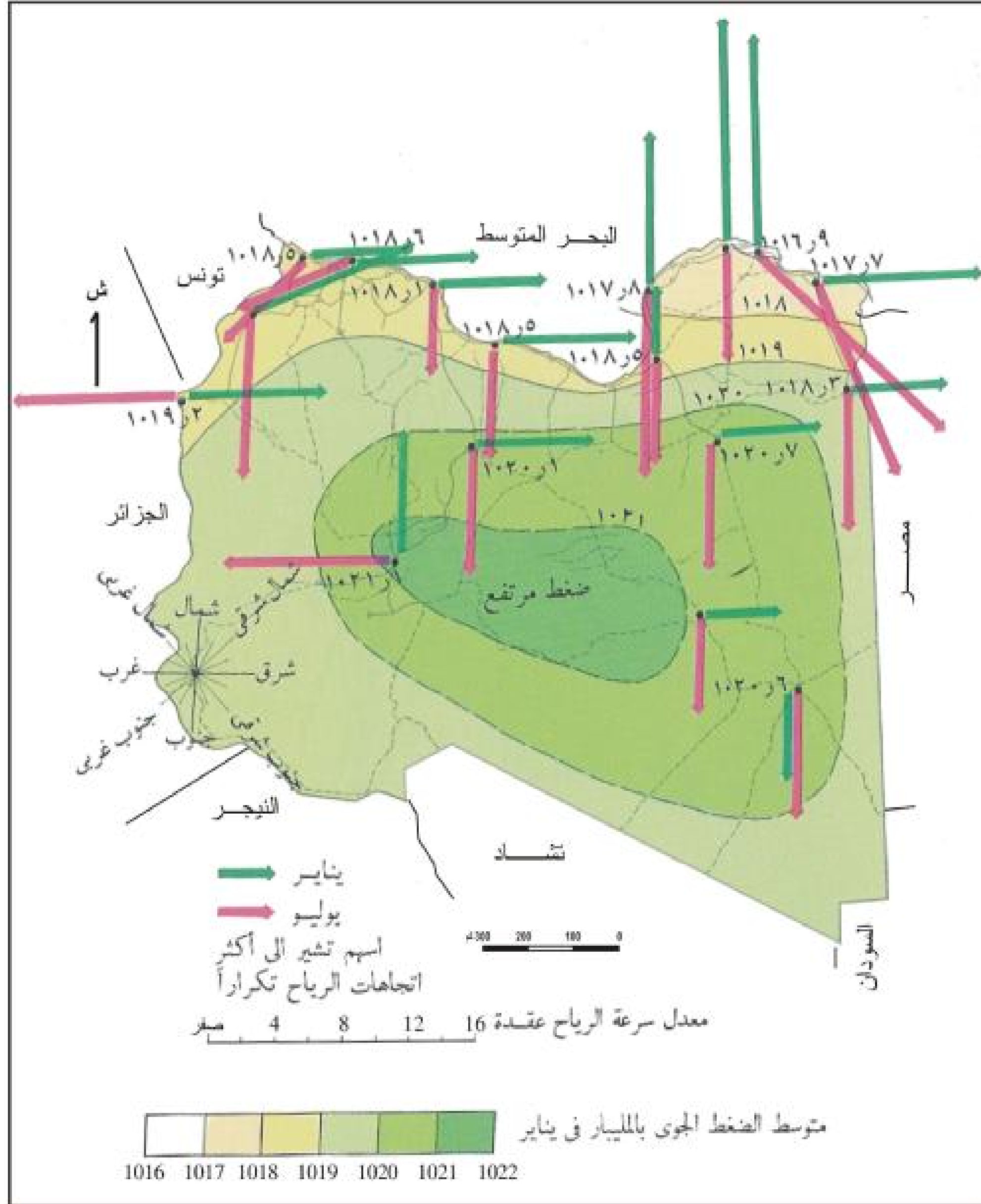
المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 54 .

أما في الأجزاء الساحلية الشمالية الغربيـــة إلى حوالي 350 ملم/سنة ، بينما الجزء الأكبر من البلاد يتلقى أقل من 50 ملم/سنة ، حيث يسود فيها الطـــابع الصـــحراوي ، ولا تتجاوز في كثير منها 10 ملم/سنة وعلى فترات طويلة قد تمتد لأكثر من عقد مـــن الزمن دون تساقط .

0 – 5 – 3 – الضغط الجوي والرياح : تشير الخريطة رقم (8) إلى تأثير الضـــغط الجوي وتوزيعه بشكل كبير على الرياح وحركتها واتجاهـــها في شهري ينـــاير ويوليـــو الأمر الذي يصبح له أثر مباشر على المناخ ، حيث تكون البلاد في فصل الشتاء مركـــزاً لمرور وتلاقي الكتل الهوائية المختلفة المصدر ، فقد يصل إلى الأجزاء الشمالية جزء مـــن

الهواء القطبي القاري القادم من شمال شرق أوروبا الذي يكون بارداً جافاً يحمـــل معـــه موجات البرد ، ويصل إلى الأطراف الشمالية من ليبيا بعد مروره علـــى ميـــاه البحـــر المتوسط الدافئة محملاً ببخار الماء بعد أن ارتفعت حرارته نسبياً ، أيضاً في الفصل نفســـه تتعرض ليبيا لكتل هوائية قطبية بحرية قادمـــة مـــن المحيط الأطلسي ذات تأثير كـــبير في مناخها تعبر البحر المتوسط من الغرب إلى الشرق باتجاه قارة آسيا وتعد المســـؤولة عـــن سقوط الأمطار بغزارة في هذا الموسم .

خريطة رقم (8) متوسط الضغط الجوي وحركة الرياح في شهري يوليو ويناير



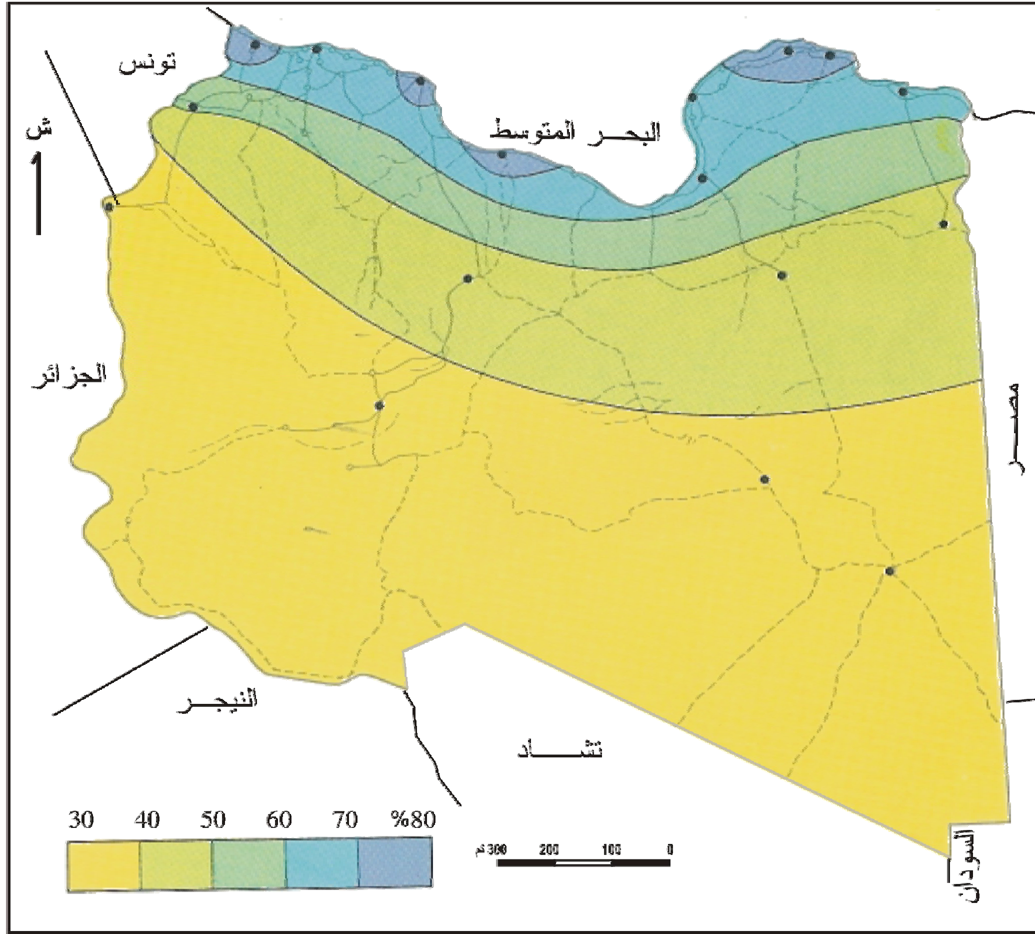
المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 54 .

تغطي معظم أجزاء ليبيا كتل هوائية مدارية قادمة من جنوب أوروبا في فصل الصيف تحملها الرياح التجارية الشمالية الشرقية يكون طقسها صحواً منعدمة الأمطار وخالية من السحب ، كما أن للصحراء دوراً مهماً رئيساً في تَكَوُّنِ كتل هوائية مدارية قارية النشأة جافة محملة بالأتربة والغبار ، ففي فصل الربيع وأوائل الصيف تكون ليبيا عرضة لمرور المنخفضات الصحراوية المصاحبة لرياح القبلي .

0 – 5 – 4 – الرطوبة النسبية : من خلال الخريطة رقم (9) التي توضح المتوسط السنوي للرطوبة النسبية ، إذ تشهد المناطق الساحلية من ليبيا ارتفاع معدلاتها طوال العام تقريباً ، وتزداد في فصل الصيف بفعل زيادة معدل البخر بعكس المناطق الداخلية التي تقل معدلات الرطوبة النسبية فيها بسبب الجفاف ، حيث يعتمد معدل ارتفاع الرطوبة النسبية في الجو على ما يحمله الهواء الجوي من بخار الماء ، وبالتالي تزداد مع انخفاض درجات الحرارة و زيادة كمية التبخر والعكس صحيح .

يعتبر التبخر عنصراً مناخياً مهماً ، وبخاصة في الأقاليم الصحراوية ذات المناخ الجاف القليل التساقط ، ويتأثر بدرجة الحرارة السائدة ، وكمية الرطوبة النسبية ، وسرعة الرياح ، فكلما كانت الرطوبة النسبية عالية قل التبخر ، وبالتالي تزيد معدلات التبخر في المناطق الصحراوية ذات الحرارة العالية والجفاف الشديد حيث تقل الرطوبة النسبية ، فالكفرة الواقعة في الجنوب الشرقي يصل فيها معدل التبخر خلال شهر يونيو إلى 25.3 ملم ، وأقل انخفاض له في شهر ديسمبر 8.3 ملم ، بينما تنخفض معدلات التبخر في الأجزاء الساحلية بفعل ارتفاع معدل التبخر حيث يصل إلى أقصاه في مدينة شحات الواقعة في شمال شرق ليبيا خلال شهر مايو ويبلغ 8.5 ملم ، وينخفض إلى 3.2 ملم في شهر يناير .

خريطة رقم (9) المتوسط السنوي للرطوبة النسبية



المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 53 .

0 – 6 - التربة :

تصنف الترب الليبية ضمن ترب المناطق الجافة التي تتميز بقلة الأمطار أو ندرتها مما يؤدي إلى قلة الغطاء النباتي أو انعدامه ، فقد أجريت دراسات متواضعة للتربة هنا وهناك لبعض مناطق البلاد أثناء فترة الاحتلال الإيطالي كانت تهدف من خلالها إلى توطين أعداد من المستوطنين الإيطاليين في مناطق الخصب والنماء المحدودة الرقعة والامتداد ، أيضاً قامت هيئات حكومية في عقدي الخمسينيات والستينيات بتكليف مؤسسات وشركات أجنبية للقيام بدراسات للتربة ، غير أن المساحة المدروسة كانت محدودة نال منها سهول الجفارة ، وبنغازي ، والمرج النصيب الأوفر لما تتلقاه هذه المناطق من

كميات مناسبة من الأمطار ، وكثافة في سكانها ، وخصوبة تربتها ، أما مع بداية السبعينيات بدأت خطط التنمية ، وبخاصة في مجال الزراعة ، فقد برزت الحاجة الملحة لدراسة التربة، وتصنيفها لتشمل مناطق أكثر اتساعاً من الدراسات السابقة ، وتبين الخريطة رقم (10) أنواع الترب التفصيلية السائدة التي قسمتها تلك الدراسات بصفة عامة إلى الأنواع الرئيسة التالية [1] :

0 – 6 – 1 - **التربة الرملية** : وهي فقيرة في عناصرها الغذائية وموادها العضوية والمعدنية وانخفاض إمكانية احتفاظها بالرطوبة وسرعة نفاذيتها وقلة تماسكها ولذلك تتعرض لتعرية الرياح ، وتظهر على هيئة كثبان رملية ، وعادة ما تختلط بالرمال البحرية الفقيرة في غطائها النباتي ، وتنتشر في الأجزاء الساحلية وبخاصة في سهل الجفارة وسهل بنغازي .

0 – 6 – 2 - **التربة الطينية الحمراء** : تعد تربة خصبة يميزها وجود عناصر عضوية ترتفع فيها نسبة أكاسيد الحديد التي أعطتها لونها الأحمر ولزيادة إنتاجيتها تضاف إليها الأسمدة ، أما انتشارها فمحدود في الأجزاء الشمالية الشرقية فقط في سهل المرج .

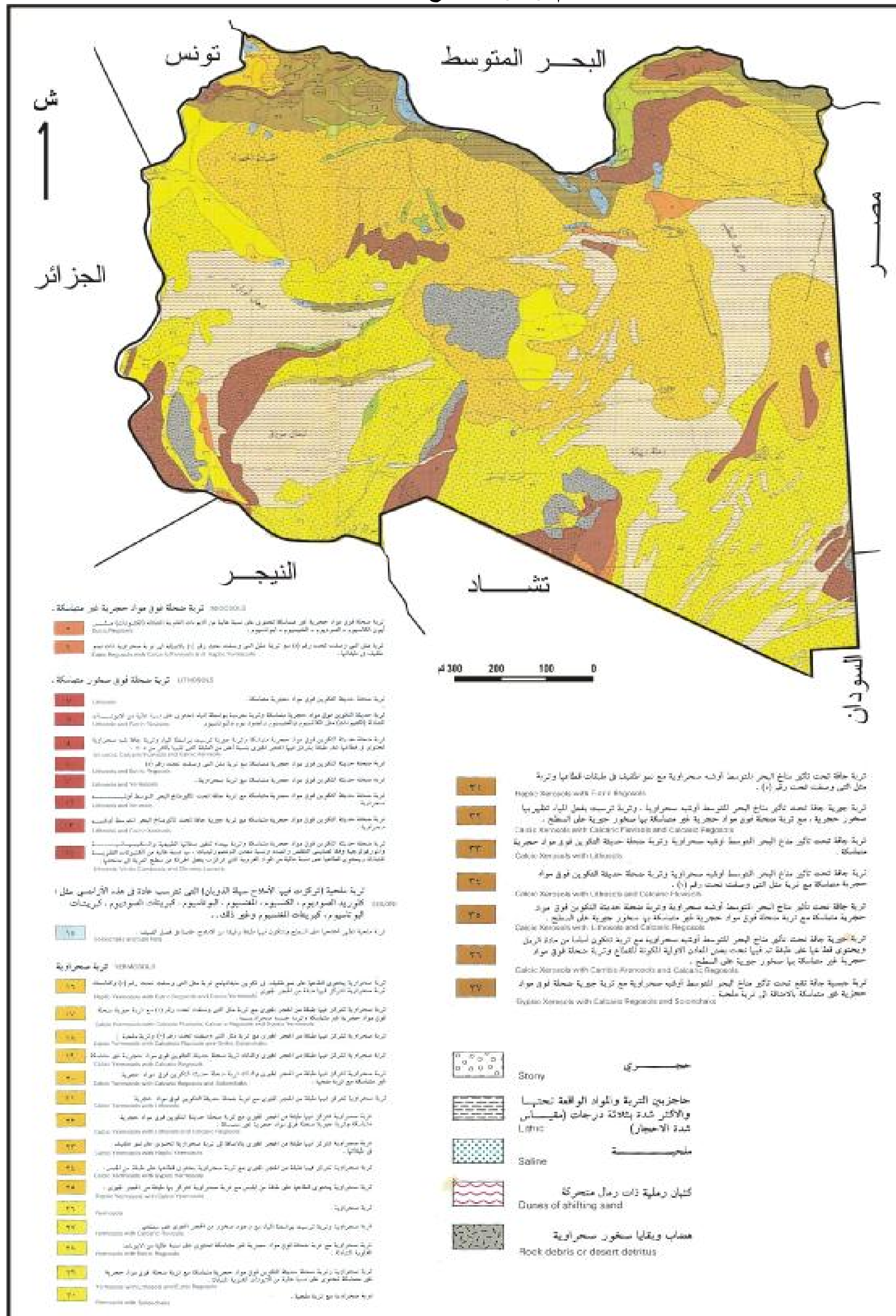
0 – 6 – 3 - **التربة الملحية** : يرتبط انتشار هذا النوع بوجود ظاهرة السباخ وبخاصة في المناطق الساحلية كما في المناطق الشمالية الغربية من سهل الجفارة ، فتظهر واضحة ما بين منطقة صبراتة ، والحدود التونسية وتتوغل جنوباً بمحاذاتها ، وقرب مدينة بنغازي ، وما بين بلدة تاورغاء وسرت في الوسط ، وكذلك في بعض الواحات وبخاصةٍ في حوض فزان ، والمناطق المجاورة لبحيرة قبرعون في أدهان مرزق ، وهي رملية في الأساس تكثر فيها جميع أنواع الأملاح مثل أملاح الصوديوم ، والكلور ، وسلفات الجير مما يلغي إنتاجيتها ، ويجعلها غير صالحة للزراعة .

0 – 6 – 4 - **التربة الرسوبية** : تكونت بفعل السيول المندفعة من الجبال وتراكمت في دلتاوات الأودية الموسمية المنحدرة من المناطق المرتفعة ، وهي تربة خصبة ذات إنتاجية جيدة تنتشر في الأجزاء الشرقية من سهل الجفارة .

---

[1] – كمال فريد ، دراسة تحليلية عن السياسات المائية في الوطن العربي لآفاق عام 2000 ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1993 ، ص 15 .

خريطة رقم (10) الأنواع التفصيلية للترب



المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، طرابلس ، 1978 ، ص 49 .

0 – 6 – 5 - **الترب الصحراوية** : تتوزع هذه الأنواع على مساحات شاسعة من البلاد في الجنوب والوسط ، وتتعدد أنماطها حسب ظروف تكونها من كثبان رملية عالية ، ومناطق يكسوها الحصى الذي يعرف محلياً بالسرير ، ثم نتوءات صخرية مترامية الأطراف عادة ما تكون جرداء تعرف بالحمادة ، أو تربة هشة لا قوام لها تتأثر بفعل الرياح .

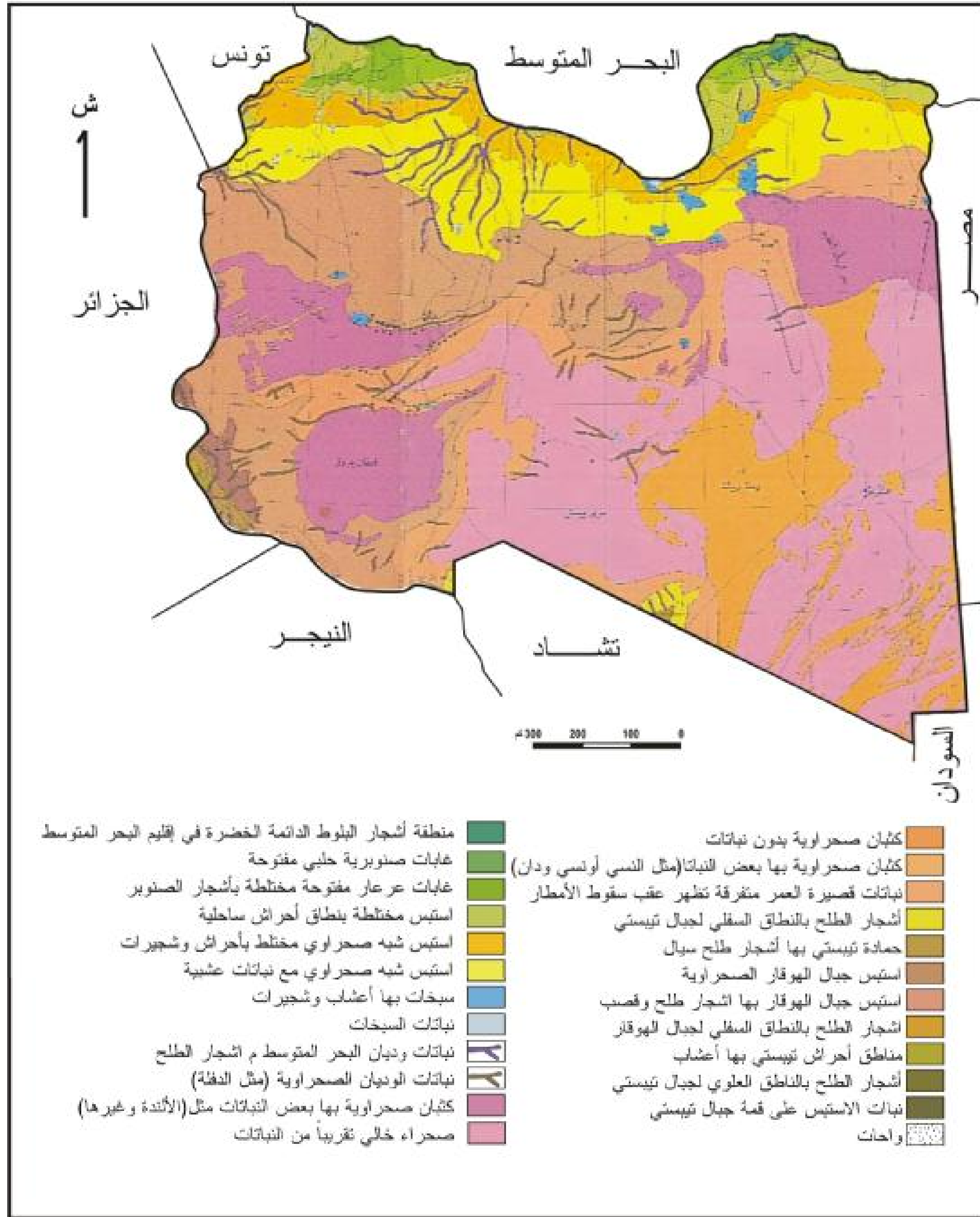
تصنف الترب الليبية حسب قدرتها الإنتاجية التي تتوقف على مكونات وخواص كل نوع من الترب على حدة ، وكذلك حاجة النبات من العناصر المعدنية والعضوية ، فترب الدرجة الأولى تشغل قرابة 15.5% من مساحة الأراضي الزراعية ذات القدرة الإنتاجية العالية ، وترب الدرجة الثانية تغطي 11% من مساحة البلاد ، وهي تضم أراضي قدرتها الإنتاجية جيدة وملائمة لزراعة العديد من المحاصيل الزراعية وأشجار الفاكهة ، أما ترب الدرجة الثالثة فهي ذات قدرة إنتاجية متوسطة تلائم بعض المحاصيل مثل الحبوب وبعض الفواكه ، بينما ترب الدرجة الرابعة ذات إنتاجية منخفضة ، وتشمل مساحات واسعة من البلاد وملائمة لزراعة بعض الحبوب ، وأنواع محدودة من الأشجار، في حين أن ترب الدرجة الخامسة التي تشمل مساحات كبيرة من البلاد معظمها صحراوي لا تصلح للزراعة ، ولا للرعي ، وهي مناطق الكثبان الرملية والسباخ، هذا التباين في أنواع الترب مع محدودية الأنواع الجيدة منها أدت إلى تباين آخر في توزيع السكان ، فالجهات السهلية الساحلية التي تتمتع بقدرة جيدة من الترب الملائمة للزراعة وتتوفر على قدر من المياه اللازمة للزراعة جذبت أعداداً من السكان منذ القدم للتركز حولها ، كذلك فإن الترب الرسوبية المنقولة بواسطة جريان الأودية الموسمية حولت المناطق المجاورة لها إلى مراكز شدت إليها أعداداً من السكان لنوعيتها الجيدة التي توفر إنتاجاً وافراً .

0 – 7 - الغطاء النباتي :

تؤكد الخريطة رقم (11) فقر ليبيا للغطاء النباتي الطبيعي لوقوع معظم أراضيها ضمن المناخ الجاف حيث يسيطر الجفاف باستثناء بعض الأجزاء الساحلية في أماكن محدودة تضيق في كثير المواقع وتتسع في أخرى قليلاً متى سمحت طبيعة الساحل وشكل التضاريس وظهور مؤثرات البحر المتوسط ، ونظراً لقسوة المناخ الصحراوي الشديد الجفاف فقد عملت بعض النباتات على تكييف نفسها مع هذه الظروف حتى تتمكن من الاستمرار ، كأن تكون لها جذور طويلة ومتشعبة ، أو درنية، أو تعمل على تقليل

أوراقها وتتخذ لها أشكالاً إبرية ، أو أن تختزن عصارتها في أوراقها وجذوعها وغير ذلك من الوسائل التي تمكنها من تحمل الجفاف وندرة الماء ، وعادة ما تقسم النباتات الطبيعية إلى مجموعتين نباتيتين حسب طبيعة مكان وجودها وتضم كل مجموعة عدة أنواع على النحو التالي :

خريطة رقم (11) النباتات الطبيعية في ليبيا



المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، 1978 ، ص 55 .

0 - 7 – 1 - **مجموعة النباتات البحريـــة** : تنتشر في الأجزاء الساحلية على نطاق ضيق في السهول الساحلية وعلى حواف الجبال ، تنمو وتتكاثر بعد تساقط الأمطـــار ، كمـــا تنتشر الغابات الدائمة الخضرة التي تلائم مناخ البحر المتوسط وتظهر واضحة في إقلـــيم الجبل الأخضر، والأجزاء الشرقية من الجبل الغربي ، وبخاصةٍ الجهات المواجهة للمطر .

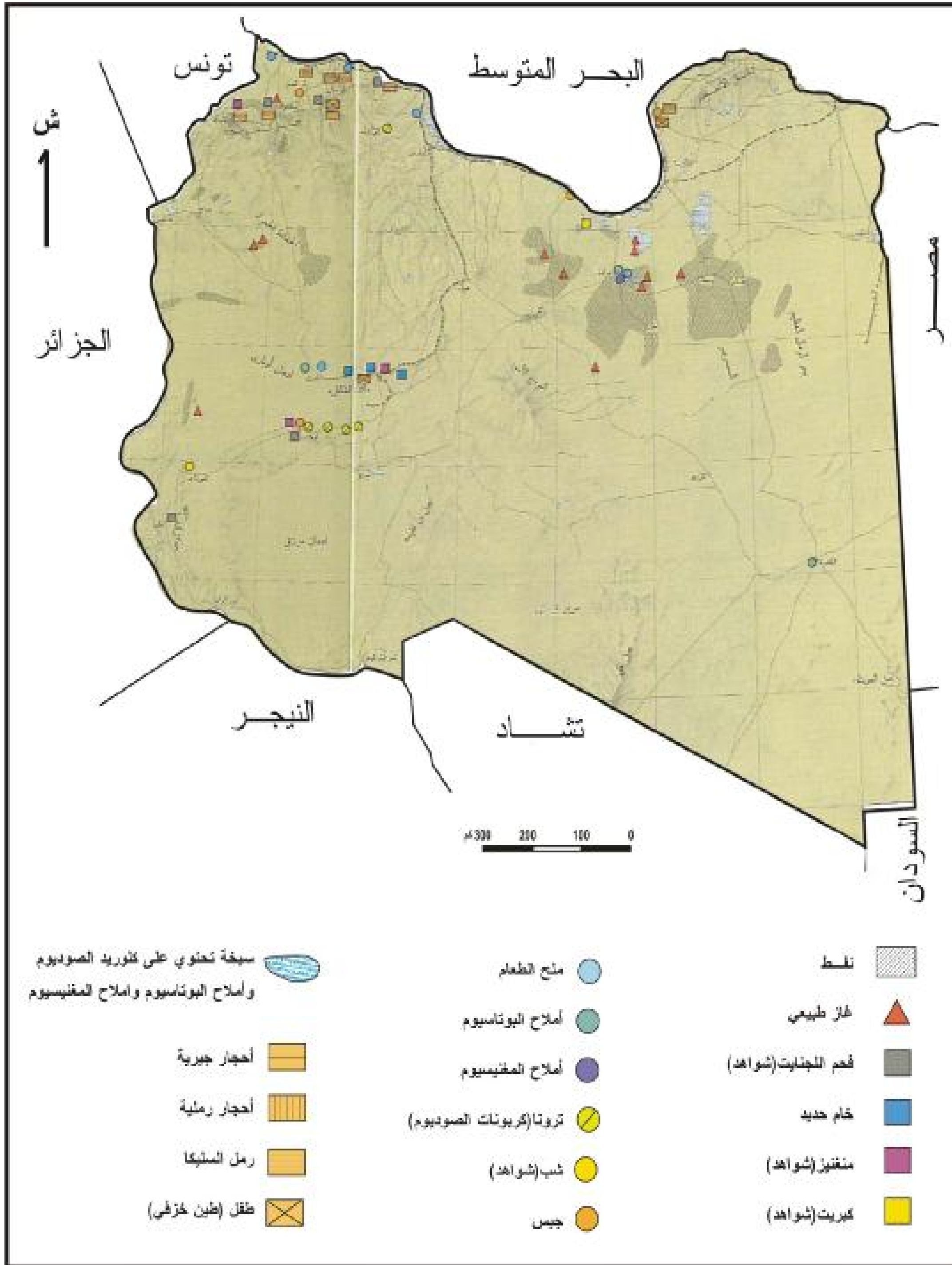
0 – 7 – 2 - **مجموعة النباتات الصحراوية** : هي عبارة عن حشائش مـــن الاســـتبس الفقيرة تنتشر على مساحات شاسعة من البلاد ، حيث يسود المناخ الصحراوي وشـــبه الصحراوي ، وتظهر في مناطق الساحل مختلطة مع نباتات المجموعة الأولى كما في الجزء الغربي من سهل الجفارة والأجزاء الجنوبية من قدم المرتفعات الشمالية مشـــكلة منـــاطق انتقال بين النوعين ، أما في داخل الصحراء فإنها تنتشر هنا وهناك متى توفرت الظـــروف لنموها وبخاصةٍ في الأحواض المنخفضة ، حيث تقترب من طبقة المياه الجوفية وفي بعض الواحات حيث تتوفر بعض المياه أو تلك المخزونة تحت الكثبان الرملية .

توجد في ليبيا عدة أنواع من النباتات الطبيعية تتوزع حسب ظـــروف المنـــاخ ، وشكل التضاريس ، ونوع التربة السائد ، وتتمثل الغابات والأحراج في إقلـــيم الجبـــل الأخضر ، وبخاصةٍ في قسمه الشرقي حيث يقترب من البحر كغابات البلوط ، والسرو، والصنوبر ، والعرعر ، والزيتون ، والخروب ، والبطوم ، بينما هي في الجبل الغربي أقـــل انتشاراً ، وتتمثل في نباتات البطوم ، والطلح ، والسدر ، والأثل بالإضـــافة إلى أنـــواع أخرى ، أما الحشائش فأكثرُ انتشارٍ لها في إقليم القبلة جنوب الجبل الغـــربي ، والمنطقـــة الوسطى ، وهضبة البطنان ، وتعتبرٍ مكاناً جيداً للرعي ، وبخاصةٍ الإبل ، كما تنمـــو في أغلب المناطق عدة أنواع أخرى غير أنها موسمية وترتبط بالأمطار وتتوقف كثافتها علـــى غزارة التساقط .

0 – 8 - الثروات الطبيعية :

تُعد الأساس في بناء قاعدة اقتصادية في أي بلد من العـــالم وتنميـــة المجتمعـــات وازدهارها ونموها ، وتتعدد الثروات الطبيعية وتتنوع حســـب الظـــروف الجيولوجيـــة السائدة التي تعتبر جزءاً مهماً منها ، وفي منطقة الدراسة تتنوع مصادر هـــذه الثـــروات وتنتشر حسب طبيعة تكونها ، كما أنها تختلف في كميتها من مكان لآخر ، ويأتي النفط والغاز الطبيعي في المقدمة ، وهما اللذان يمثلان المصدر الأول والمهم للدخل في الاقتصـــاد الليبي ، وهذا التنوع يمكن ملاحظته من خلال الخريطة رقم (12) التي تعطـــي شـــرحاً تفصيلياً للخامات المعدنية .

خريطة رقم (12) الموارد المعدنية



المصدر : مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني ، 1978 ، ص 73 .

يعود ظهور النفط والغاز الطبيعي في ليبيا إلى أوائل القرن العشرين 1914 ، ومن ثم بدأت عمليات الحفر التجريبية خلال سنتي 1934 و1937 ، ثم واصلت شـــركة آجيـــب الإيطالية مهام الحفر الاستكشافي التي دلت على وجود شواهد للذهب الأســـود إلى أن

جاءت الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا فتوقفت عمليات الحفــر ، فتولت إحـــــدى الشركات الأمريكية عام 1947 عمليات التنقيب حيث اتضح وجود الــنفط والغـــاز في ليبيا بكميات تجارية ، غير أنه لم تبدأ عمليات الاستخراج بكميات تصديرية إلاّ في أوائل الستينيات .

أما الخامات المعدنية فتتمثل في الجبس ، وملح الطعـــام ، والترونـــا (كبريتـــات الصوديوم المائية) ، والشب الصودي (كبريتات الصوديوم و الألمنيـــوم) ، وتعـــد مـــن الخامات التجارية المستغلة ، في حين توجد مجموعة من المعادن المهمة الأخـــرى الـــتي لم تستغل بعد يأتي على رأسها خام الحديد الموجود في منطقة وادي الشاطئ بجنوب ليبيـــا الذي تقدر احتياطياته بـــ 3500 مليون طن ، كما بينـــت الدراســـات وجـــود خـــام الفوسفات في مناطق من الجبل الغربي ، ووادي سوف الجين ، و الحمادة الحمراء جنوب وادي المجينين ، بالإضافة إلى وجود بعض الخامات المعدنية الأخرى بكميات مختلفة مثـــل الكبريت ، والرصاص ، والفحم ، والمنجنيز ، هذا ولا تزال معظم هذه الخامـــات قيـــد الدراسة ، إلى جانب ما قد يعثر عليه خلال عمليات البحث والتنقيـــب الـــتي يتـــولى الإشراف عليها مركز البحوث الصناعية إلى جانب بعض المؤسسات العلميـــة الأخـــرى ذات العلاقة ، كما يمكن أن نشير إلى وجود العديد من الصخور ذات الأهمية الاقتصادية التي تستخدم في عمليات البناء وتعبيد الطرق ، ومن أمثلتها الصخور المستعملة في البنـــاء المنتشرة على أغلب مناطق الساحل ، وتلك المستخدمة في صناعة الإسمنت التي توجد في شرق بنغازي ، وبنينة ، والخمس ، وأيضاً الصخور التي تـــدخل في صـــناعة الآجـــر ، والطوب الأحمر ، بالإضافة إلى الرمال المنتشرة جنوب طرابلس وجنوبها الغربي التي تنـــتج كميات كبيرة وتجارية من الزجاج بعد تصنيعها.

0 – 9 - مصادر المياه :

تُشكل المياه عصب الحياة ، والعمود الفقري لنهضة الشعوب ، وقيام الحضارات ، وبخاصةٍ الدول ذات الظروف المناخية القاسية كما هي الحال في ليبيا التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 100 ملم/سنة على أكثر من 90% من مساحتها الكـــبيرة ، وانعـــدام وجود الأنهار الدائمة الجريان ، فالمياه الجوفية هنا هي المصدر الأساس والوحيـــد الـــذي تعتمد عليه الحياة في ليبيا التي تجمعت في تكوينات القشرة الأرضية خلال الفترات المطيرة إبان العصور الجيولوجية القديمة ، أو تلك الناتجة من تجمع مياه الأمطار علـــى الســـطح

وتسربها إلى الطبقات الصخرية حيث تتجمع في باطن الأرض متى سمح التركيب الجيولوجي بتكون خزانات مائية جوفية .

تُقسم ليبيا حسب التراكيب الجيولوجية ، والظروف المناخية السائدة ، وكذلك العوامل الطبيعية التي تؤثر في حركة ، ونوعية المياه الجوفية ، إلى خمس أحواض مائية رئيسة تشمل أحواض سهل الجفارة ، الحمادة الحمراء ، الجبل الأخضر ، مرزق ، الكفرة، ولكل منها مكوناته ، وخواصه ، وإمكانياته المائية ، ... بالإضافة إلى ضآلة كمية الجريان السطحي لمياه الأمطار المقدرة بحوالي 257 مليون متر مكعب/سنة الأمر الذي دعا إلى إنشاء 16 سداً لتجميع ما لا يزيد عن 60 مليون متر مكعب/سنة من أصل سعة تخزينية تقدر بحوالي 383 مليون متر مكعب/سنة ، مع أمل مضاعفة ما يمكن تجميعه من مياه إلى حوالي 120 مليون متر مكعب/سنة [1] .

يمكن أن نضيف إلى ما سبق من مصادر المياه المحدودة تلك المياه المحلاة التي بلغت كميتها حوالي 100 مليون متر مكعب/سنة ، أما المياه المعاد استخدامها فلم تتجاوز 110 مليون متر مكعب/سنة [2] .

رغم كل ذلك فإن ما تمتلكه ليبيا من كميات المياه الجوفية ، وكذلك المياه السطحية المجمعة خلف السدود المقامة على الأودية الموسمية ، وما تنتجه بعض محطات التحلية المحدودة المنتشرة في بعض المدن الساحلية ، وبخاصة في المدن النفطية كل ذلك لا يفي بحاجة السكان ، بل يلاحظ العجز الكبير بين الاحتياجات ، والمتاح ، وما يستغل منها حالياً ، فالجدول رقم (1) يوضح الوضع المائي في ليبيا للسنوات ما بين 1990 – 2025 ، وهو ينذر بخطورة الموقف ، ومن خلاله ينبغي ضرورة اتباع سياسة مائية تحقق أنجع الوسائل في كيفية التعامل مع هذا المورد ، هذا النقص في الكمية والتدهور في النوعية كانا عاملين أثرا سلباً على توزيع السكان وما يلاحظ تركزهم في المناطق التي تتوفر فيها المياه سواء تلك التي في الخزانات الجوفية أو في مناطق ذات تساقط سنوي يمكن معه القيام باستغلال ما ينتج عنها من تجمع لمياهها سواء في جوف الأرض ، أو خلف السدود ، أو بإنشاء خزانات مترلية لتجميع تلك المياه واستخدامها فيما بعد .

---

[1] - المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

[2] - عبدالرزاق الرجيبي ، المياه الجوفية في بلدية الزاوية وأوجه استثمارها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السابع من أبريل ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، 1998 ، ص 4 .

جدول رقم (1) الوضع المائي في ليبيا (1990 – 2025)

الطلب : / السنة	1990	2000	2010	2020	2025
الزراعة	4275	4800	5325	5850	6640
الشرب	408	647	1015	1512	1759
الصناعة	74	132	236	422	566
الإجمالي	4757	5579	6576	7784	8965
المتاح : مياه متجددة	500	500	500	500	500
مصادر غير تقليدية	105	127	155	188	208
النهر الصناعي	-	1642	2226	2226	2226
الإجمالي	604	2269	2881	2914	2934
العجز	4153	3310	3395	4870	6031

المصدر : محمد فضل والهادي أبولقمة،(الموارد المائية)،الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، (تحرير) الهادي أبولقمة وسعد القزيري،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 1995، ص 233 .

الخلاصة :

من المتعارف عليه أن للتضاريس أهمية مباشرة في توزيع السكان ، وهذا ما يلاحظ جلياً في ليبيا ، فالسهول الساحلية رغم صغر مساحتها التي لا تتجاوز 5% من إجمالي مساحة البلاد تؤوي أكثر من 70% من جملة السكان وكذلك على المرتفعات الشمالية ، في حين تمثل مناطق الانتقال والصحراء عدة مظاهر تضاريسية من أهمها المنخفضات تتعد فيها الواحات المحدودة المساحة ، هذه الأشكال التضاريسية لعبت دوراً مهماً في توزيع السكان وتكييفهم للحياة مع كل مظهر قد يختلف عن الآخر ، فيما عدا ذلك فإن سيطرت الشكل الصحراوي يمثل عامل طرد للسكان لا تشجع الاستقرار في هذه الظروف الطبيعية القاسية وعملت على تركزهم في جهات محدودة من البلاد .

أما الظروف المناخية فتتباين من منطقة إلى أخرى ، وبالتالي تؤثر في إعادة توزيع السكان ، فالعناصر المناخية لها تأثير كبير وأساس في نوعية الحياة النباتية وكثافتها وتوزيعها مما يساعد على تباين أنماط النبات السائد والحيوانات ، فالجهات الساحلية التي تستقبل أكبر كميات من الأمطار تزيد عن سواها من جهات البلاد تتراوح ما بين 50 – 550 ملم/سنة ، غير أن القسم الأكبر الذي يقارب 95% من المساحة الكلية لا تتجاوز كميات الأمطار فيه 50 ملم/سنة في أفضل الظروف بعد مرور عدة سنوات من الجفاف والندرة التي تمثلها الجهات الجنوبية ، أما كميات التساقط المطري التي تتراوح ما بين 100 – 600 ملم/سنة لا تغطي إلاّ 3.63% من إجمالي مساحة البلاد، في حين أن 96.37%

الباقية تستقبل أقل من 100 ملم/سنة [1] ، بالإضافة إلى درجات الحرارة السنوية التي تتراوح في المتوسط ما بين 25ْ م – 28ْ م ، وقد ترتفع إلى 30 درجة مئوية في بعض الجهات الجنوبية من البلاد ، لذا الجهات الساحلية بما فيها السهول وبعض جهات المرتفعات تُعدّ أفضل المناطق جذباً وتركزاً للسكان على النقيض من القسم الجنوبي الصحراوي الجاف .

تفتقر ليبيا إلى ترب خصبة فهي في مجملها لا تساعد على القيام بالعمليات الزراعية باستثناء مساحات محدودة ذات التركز السكاني التي يداهمها خطر الزحف العمراني ، ومن يسلم من ذلك يهاجمه التصحر ، إذ إن أكثر من 90.0% من مساحة البلاد تغطيها التربة الرملية الجافة ذات النفاذية العالية ، بينما تنتشر ترب السباخ لتشمل أجزاء واسعة ، وبخاصةٍ في الأجزاء الساحلية ، وبعض جهات الواحات ، كما أن معدلات الحرارة المرتفعة ، وزيادة المدى الحراري السنوي والشهري ، والتفاوت بين جهات الساحل ومناطق الدواخل أسهم في إيجاد الفوارق في الخدمات العامة ، وعَمَّق من سوء التوزيع السكاني ، كما أن افتقار ليبيا لغطاء نباتي طبيعي وظهورها جرداء بدون كساء نباتي - باستثناء مساحات محدودة من الشمال الشرقي وبدرجة أقل في الشمال الغربي - زاد من قساوة الظروف الطبيعية مما جعلها تسهم مجتمعة في تباين التوزيع الجغرافي للسكان ، وصعوبة تقديم وتعادل الخدمات بين جهات البلاد المختلفة ، فوجود المياه هو الذي يحدد إمكانية التوسع الزراعي ، وبالتالي تأثير ذلك على الوجود السكاني وتوزيعهم على أجزاء البلاد ، حيث تقدر بعض الدراسات أن ما مجموعه 4886.2/مليون/م^3 من المياه معظمها مياه جوفية ، والجزء المتبقي هو مياه التحلية والمياه السطحية المحجوزة وراء السدود ، كما أن حوالي 30% من هذه المياه توجد في المناطق الساحلية وتقدر كمياتها بحوالي 1465.6 مليون م^3 في السنة ، وتعتبر المياه الجوفية المصدر الأساس لكافة الاستعمالات حيث تقدر بحوالي 95.6% من إجمالي الموارد المائية المتاحة ، وتُكَوِّنُ المياه السطحية ما مقداره 2.3% ، بينما تمثل المياه المعاد استعمالها حوالي 0.7% ، والمياه المحلاة ما نسبته 1.4% [2] ، هذا التوزيع للمياه جاء متوافقاً مع توزيع السكان وتركزهم في مناطق محدودة .

1 – 1 – 1 - الأصول الأولى لسكان ليبيا :

---

[1] – محمد أبوسنينة ، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس ، 1993 ، ص 16 .

[2] – سعد القزيري ، التحضر ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، مرجع سابق ، ص 550 – 553 .

يمكن أن إيجاز الحديث عن السكان وأصولهم ، وبما لا يؤثر على توضيح الحقيقة ، فالأدلة التي تُبين مدى تأثير المصريين القدماء ، والفينيقيين ، كذلك الإغريق ، والرومان في القبائل الليبية القديمة ، غير أن فرضية احتكاك الليبيين بسكان وادي النيل ، أو خضوع تلك القبائل لسيطرة أحد العناصر الثلاثة الأخرى حتم وقوع نوع من الاختلاط الذي يصعب تأكيده لقلة الدراسات المتعلقة به ، فاستعلاء المستعمر وترفعه ، وتباهي القبائل الليبية القديمة ، وتفاخرها من العوامل التي لا تفتح مجال الحديث عن أن هناك تزاوجاً واختلاطاً بين الفئتين يمكنه التأثير في تركيبة السكان ، ومحافظتهم على نقائهم لفترات طويلة .

تشير كثير من الدراسات أن سكان البلاد الليبية الذين عادة ما تتم ((تسميتهم بالبربر هم في حقيقة الأمر امتداد للقبائل العربية التي نزحت قبل أن تتخذ اللغة العربية صياغتها التي عرفها بها عرب الجاهلية ، ونزل بها القرآن الكريم في فترة لاحقة ، ومهما كان الأمر فإن من يخالفون هذا الرأي لا يملكون حجة سوى أن العرب القدماء ممثلين في قاطني المنطقة قبل الفتح الإسلامي ، ومن جاءوا معه وبعده إنما يرجعون إلى جد واحد ممثلاً في النبي نوح عليه السلام ، وأن تباين التسمية لا يمثل اختلافاً عرقياً بيّناً ، فمكان النشأة ، والانطلاق ، وجذور بعض مفردات لغتهما واحدة ، واستمر الحال على هذا المنوال من عزوف الليبيين الأوائل عن مزج دمائهم بالقادمين الجدد إلى ما بعد الفتح العربي ، وإعفاء ما تمّ التعارف على تسميتهم بالبربر بمن فيهم الطوارق ، من دفع الجزية إلى الحاكم العربي عام 753 ميلادية ، وهي السنة التي أعلن فيها تحويل جميع السكان إلى الدين الإسلامي ، ... كان وصول القادمين الجدد خلال النصف الثاني من القرن الحادي عشر الميلادي نقطة البدء في التحول العرقي للسكان الذي كان بطيئاً في البداية على الأقل و لم تظهر آثاره إلاّ بعد ثلاثة قرون ، إذ أن عملية التحول هذه معقدة ، وتحتاج لزمن طويل حتى تظهر آثارها ، وبخاصةٍ أن جُلَّ القبائل الوافدة لم يطب لها المقام إلاّ في حالات محدودة ، .. وعليه فإن صورة تشكيل سكان المنطقة قبل مجيء الأتراك عام 1551 كانت على النحو التالي :

1- قاعدة يمثلها أغلب السكان من المزيج الذي ظهر نتيجة لاختلاط متواصل للعرب الوافدين ، أو من بقى منهم ، مع الأساس السكاني الممثل في مجموعة القبائل الأصلية التي كانت تقطن الرقعة الأرضية أصلاً ، وهو ما أصبح متعارفاً عليه بالعرب البرابرة.

2 - مجموعة حافظت على نقائها بعدم الاختلاط والتزاوج مع الآخرين ، وتجدر الإشـــارة في هذا الخصوص أن مثل هذا العزوف المطلق عن الاختلاط بدماء جديدة لم يكن ممكنـــاً إلاّ في الجهات التي توفر حماية طبيعية لسكانها .

3 - مجموعتان صغيرتان من الزنوج واليهود اللتان ترجع بعض أصولهما إلى تاريخ لم يكن سابقاً لمجيء الغزاة الأوروبيين ، فهو بالتأكيد تم منذ تلك الأثناء ، إذ جاء قدوم المجموعـــة الزنجية عن طريق تجارة القوافل التي كانت مزدهرة في عهد الفينيقيين ، ثم في تاريخ لاحق عن طريق تجارة الرقيق التي لم تنته إلاّ مع بداية القرن العشرين ، أما اليهود فقـــد كـــان معروفاً عنهم أنهم جاليات لها طابعها الخاص ، إلاّ أنهم لم يكونوا بمعزل عن الاختلاط مع السكان الأصليين ، وأنهم لم يبدؤوا إقامة عزلة عرقية تامة مع غيرهم إلاّ بعـــد ســـقوط غرناطة عام 1492)) [1] .

أثناء فترة الحكم العثماني منذ منتصف القرن السادس عشـــر ، وتجـــاوزت 350 سنة ، بما فيها فترة حكم الأسرة القرمانلية من عام 1711 حتى 1835 عندما قرر البـــاب العالي إعادة ليبيا إلى الحكم العثماني المباشر ظهرت فئة جديدة تضاف إلى ما سبق تمثلت في ما يسمى (الكراغلة أو الكوارغلية)* ، حيث مازالت تمثل جزءاً مـــن الســـكان في المناطق الساحلية ، باستثناء اليهود ، بالإضافة إلى الاختلاط ببعض العناصر المسيحية التي أضيفت نتيجة للتزاوج من النساء سبايا العمليات البحرية التي كانت نشطة على طـــول الشواطئ الليبية ، أيضًا توجد فئة صغيرة في الأجزاء الشرقية من ليبيا خاصـــة في مدينـــة سوسة نسبت إلى جزيرة كريت اليونانية ، كما أن هذه الصورة بقيت على حالها خلال فترة الاستعمار الإيطالي فقط بإضافة الجالية الإيطالية التي هُدف من وجودها إلى العمـــل على تكوين تغيير عنصري في تركيب السكان من خلال تشجيع الهجرة إلى ليبيا فكـــان الإيطاليون يسيطرون على مختلف مرافق الحياة في البلاد لتنفيـــذ مشـــروعات تـــوطين المهاجرين ، كما عملت إيطاليا على تشجيع الليبيين للحصول على الجنســـية الإيطاليـــة

---

[1] – الهادي أبولقمة (مدخل) ، الجماهيرية دراسة في الجغرافية ، (تحرير) الهادي أبولقمة ، وسعد القزيري ، الدار الجماهيريـــة للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة (ليبيا) ، 1995 ، ص ص ، 25 – 26 .

(*) الكراغلة : (مصطلح يُقصد به العسكر المحليون مهمتهم مساندة الدولة في جمع الضرائب ، وفض المنازعات القبلية مقابل الإعفاء من الضرائب ، أي أن المصطلح يشير إلى مهنة وليس إلى فئة عرقية ، ولكونها مهنة فهي تعطى للقبائل أو الأفراد الذين يثبتون مقدرة على أداء تلك الوظيفة ، وتُحرم منها قبائل أو أفراد يثبتون عدم القدرة على ذلك ، والكراغلة في ليبيا والجزائر ، وقبائل مخزن في المغرب) ، لمزيد من المعلومات انظر عقيل محمد البربار ، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث ، منشورات دار إلقا ، مالطا ، 1996 ، ص 65 وما بعدها .

لطمس هويتهم وإصباغ الشرعية على وجودها في ليبيا ، لكن تلك الجالية كانت بمعـزل تام عن السكان المحليين والتي أُخْرِجَتْ جميعها عام 1971 .

كنتيجة لقيام ما يسمى إسرائيل عام 1948 ، فقد هاجرت الجالية اليهودية إلى فلسطين المحتلة ، وبعض الدول الأوروبية ، وبخاصةٍ إلى إيطاليا ، ومالطا كان آخرها عام 1967 ، ويمكن ملاحظة أنه بسبب تحسن الوضع الاقتصادي ، والاستقرار السياسي منذ النصف الثاني من الستينيات ، بدأت عودة العديد من الليبيين الذين تركوا البلاد بسبب الحرب أثناء الاحتلال الإيطالي ، وتفشي المجاعة ، وتكرار موجات الجفاف ، وقلة في مصادر الرزق ، من الأقطار العربية كتونس ، ومصر ، والجزائر ، وسوريا ، والسودان ، والجزيرة العربية ،وبخاصةٍ العربية السعودية ، وكذلك بعض الدول الأفريقية مثل النيجر ، وتشاد ، ونيجيريا ، ومالي ، وأيضاً من تركيا ، فقد قُدِّرت الأعداد المهاجرة حوالي 30000 نسمة سنة 1944 إذ فاق عدد المغادرين عدد الذين يفدون إلى البلاد ، وتعد الجموع المغادرة كبيرة مقارنة بمجمل السكان وهو ما ظهر أثره واضحاً على نمو السكان سلباً حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين [1] .

كما توافد على ليبيا العديد من العرب ، ورعايا بعض الدول الصديقة ، وبخاصةٍ بعد الاكتشافات النفطية ، والبدء في تنفيذ خطط التنمية المختلفة التي شهدت ذروتها من بداية السبعينيات وما ساعد على تدفق هذه الأعداد النقص الشديد في الأيدي العاملة المدربة والفنية .

1 – 1 - 2 - التعدادات السكانية في ليبيا

1 – 1 - 2 – 1 - مقدمة :

[1] – عباس السعدي ، سكان ليبيا ، في كتاب سكان العالم العربي الواقع والمستقبل ،(تحرير) محمد أحمد الرويثي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2003 ، ص 937 .

يمكن أن نُعَرِّفَ التعداد العام للسكان بأنه **عدَّ الأشخاص الموجودين أحياء في حيز جغرافي محدد المعالم ، وفي زمن معلوم ، وقد يكون هذا الحيز إقليماً جغرافياً مميزاً ، أو بلداً ، أو جزءاً منها ، وذلك قصد التعرف على خصائصهم والمتغيرات التي طرأت أو قد تطرأ عليهم .**

تُعدّ التعدادات بجميع أنواعها ، وبخاصة السكانية منها ، الأساس العلمي لكل الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، وهي أيضاً السند الدائم والرئيس لرسم السياسات ، وتحديد الأهداف العامة لخطط التنمية المختلفة ، لاسيما في إطار توفير الخدمات وتوزيعها ، حيث تهدف التعدادات إلى حصر الموارد البشرية حصراً شاملاً معتمدة على استقاء المعلومات التفصيلية عن توزيع السكان ، وانتشارهم جغرافياً ، ومعرفة هيكل أعمارهم حسب السن والجنس ومستوياتهم التعليمية ، وكذلك تأهيلهم ، وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، وغير ذلك من الخصائص السكانية المختلفة التي تساعد مجتمعة في التعرف على أحوال وظروف السكان ، وتُبنَ عليها الخطط العلمية الكفيلة بتنمية العنصر البشري ، والارتقاء بمستواه الاقتصادي ، والاجتماعي ، والمهني ، والتعليمي ، والصحي .

تَعْتَمِدُ معظم الدول على طريقتين للقيام بعملية العدّ ، تُعرَفُ الأولى بالطريقة الفعلية التي يُتولى بها جمع البيانات من السكان المتواجدين يوم التعداد دون اعتبار ما إذا كانت تعبر عن مكان إقامتهم الاعتيادي أو أنهم مقيمين بصفة وقتية كما هي الحال في الضيوف والزوار المؤقتين ، حيث يتم القيام بالعد مرة واحدة في وقت محدد وقصير لتجنب الابتعاد عن التكرار الناتج من حركة السكان وتنقلهم ، أما الثانية فتعرف بالطريقة النظرية ، وبها يتم جمع البيانات من السكان المتواجدين عادة في أماكن سكناهم بغض النظر عن تواجدهم وقت التعداد ، أو أنهم كانوا غائبين عنها بشكل مؤقت إذا لم يستقروا بمكان إقامة جديد ، وتعتبر هذه الطريقة هي المتبعة في التعدادات السكانية في ليبيا .

الجدير بالذكر أن لكلٍ عيوبها ومزاياها ((فالطريقة النظرية يمكن تنفيذها بأقل عدد ممكن من العدادين ، ومن عيوبها أنها لا تعكس التواجد الفعلي للسكان يوم العدِّ ، وإنما تعكس الصورة الاعتيادية للوضع السكاني يوم العد ، أما الطريقة الفعلية فمن مزاياها أنها تعطي صورة حقيقية للسكان في يوم التعداد ، ومن عيوبها أنها لا تعطي الصورة الحقيقية العادية لهم ، كما أنها تتطلب عدداً كبيراً من العدادين حتى تتم العملية في وقت قصير جداً (يوم واحد) ، كما أنها معرضة لتكرار بعض الأفراد أثناء عملية العدِّ ، وقد يتم استخدام

الطريقتين في وقت واحد وذلك باستخدام الطريقة النظرية في العدِّ ، ثم اللجوء إلى الطريقة الفعلية في عدِّ جزء من السكان مثل المقيمين بالأماكن العامة ، والسكان الرحل الذين لا مأوى لهم)) (1) .

يعود تعداد السكان تاريخياً إلى ((الأزمنة القديمة وسجله تاريخ كثير من الحضارات مثل الفينيقية ، والرومانية ، والصينية ، والعربية الإسلامية ، غير أنه لم يكن معروفاً بهذا الاسم و لم تكن له الأغراض نفسها ، فالأساليب المتبعة في التعدادات كانت بسيطة ، والغرض منها قاصراً على معرفة عدد السكان في الدولة في تاريخ معين دون التوسع في معرفة خصائص السكان لمعرفة حالة وعدد القادرين على حمل السلاح ، ودفع الضرائب ، أو الزكاة ، وإذا دعت الحاجة لإجراء تقدير عام للسكان فكان المسؤولون في أوروبا يرجعون إلى تقدير عدد الأسر أو عدد مواقد النيران في البيوت ثم يضاعفون العدد الناتج بعدد يعدونه مثلاً لمتوسط عدد أفراد الأسرة ، وقام العرب في أسبانيا إبان حضارتهم هناك بتعدادات سكانية عديدة ، ويرى الباحثون الغربيون أن أول تعداد في الأزمنة الحديثة إنما جرى في اسلندا عام 1703 لكن التعداد الدوري المنظم لم يجر إلاَّ في الولايات المتحدة عام 1790 ، وفي انجلترا وفرنسا عام 1801 ، واستمر إجراؤه في هذه الدول بعد ذلك مرة كل خمس سنوات ، أو عشر سنوات ثم انتشر إجراؤه في أكثر دول العالم ، أما في الدول العربية فقد تأخرت التعدادات نتيجة للعهود الاستعمارية ... حيث جرى في مصر 1873 ، وآخر في عام 1882 ، وثالث في عام 1897 ، تلاه الرابع في عام 1907 ، وتوالت التعدادات بصورة دورية حتى سنة 1947 ، وجرى تعداد في عام 1960 للجمهورية العربية المتحدة ، وفي الدول العربية الأخرى تمت تعدادات مشابهة فكان أول تعداد في العراق عام 1947 ، وليبيا عام 1954 ، والسودان عام 1956 ، والأردن عام 1962 ، ولبنان عام 1921، وتونس 1881 ، والمغرب عام 1921)) (2) .

وضع المؤتمر الدولي للإحصاء عام 1872 أسس التعدادات الحديثة ، وانتشرت عملية التعداد في معظم دول أوروبا ، وبعض دول آسيا ، ودول أخرى حتى بداية الحرب العالمية الثانية حيث توقفت عمليات التعداد بسبب اندلاع الحرب ، ثم استأنفت دول مختلفة إجراء عملية التعداد التي كانت تجري في معظمها كل عشر سنوات .

---

[1] – سالم أبوعائشة ، تطور التعداد السكاني 2 ، (المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق) ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، العدد الثاني ، يناير 2005 ، ص ص 55 ، 56 .

[2] - محمد الحسين الصطوف ، الإحصاء السكاني ، جامعة سبها (ليبيا) ، 1995 ، ص ص 18 – 19 .

يتطلب التعداد الحديث عدة مقومات فيما يلي أبرزها [1] :

1 – **الشمول** : أي أن يشمل كل شخص موجود ، أو مقيم ، أو كلاهما معاً (سواء كان مواطناً أو أجنبياً) داخل حدود منطقة معينة دون حذف ، أو تكرار .

2 – **الآنية** : تعني أن يُعد الشخص في لحظة التعداد أو أقرب وقت إليه ، كما يجب أن تُسند البيانات إلى فترة زمنية معرفة تعريفاً جيّداً .

3 – **الفردية** : أي أن يكون **الفرد المُعد** وليست **الجماعة** ، وبهذه الطريقة فقط يمكن تصنيف الخصائص العديدة للفرد تصنيفاً متقاطعاً مثل (العمر ، المهنة ، الإلمام بالقراءة والكتابة ... الخ) .

4 – **المناطقية أو النطاقية** : أي يُجرى في **منطقة محددة تحديداً دقيقاً** ، وأن يكون تجميع المعلومات وفرزها وإعلانها حسب الأقاليم الإدارية .

5 – **الدورية** : أي يكون **دورياً** فيحدث في فترات معينة ثابتة حتى تسهل عمليات المقارنة، كأن يُجرى مرة كل عشر سنوات .

6 – **التبويب والنشر** : إن جميع بيانات التعداد في حد ذاتها لا جدوى منها ما لم تبوب وتنشر حسب المناطق الجغرافية للدولة ، ليتمكن الباحثون المعنيون من دراستها والاستفادة منها في الميدان التخطيطي حاضراً ومستقبلاً .

7 – **الإشراف الحكومي** : يتطلب التعداد ميزانية ضخمة ، كما يتطلب تضافر وزارات ومصالح وهيئات حكومية عديدة لإجرائه بصورة مرضية ، حيث لا يمكن إجراء التعداد إلاّ تحت إشراف الحكومة .

نقلت عديد المصادر بعض التقديرات لسكان ليبيا التي استندت إلى معلومات جمعت عن طريق شيوخ القبائل في مطلع القرن الماضي يتولى استخدامها الولاة الأتراك المتعاقبون على حكم البلاد عند دفع الضرائب وجمع الأموال وتجهيز الجند ، وأخرى أعدها الإيطاليون تمهيداً لعملية غزوهم لليبيا ، غير أنها لم ترق للمستوى العلمي حتى يمكن الركون إليها ففي ((عام 1850 كان عدد سكان طرابلس 12000 نسمة ، ومصراتة حوالي 10000 نسمة ، و مرزق عاصمة فزان بلغ تعدادها 5000 نسمة ... وفي عام 1911 قدر عدد سكان ولاية طرابلس الغرب (أي ليبيا) حوالي مليون نسمة ، وكانت

---

[1] - عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1980 ، ص 22 .

طرابلس (المنطقة الغربية من ليبيا) حوالي 570000 نسمة منهم 126000 نسمة شبه رحل، و 86000 رحل ، وزاد سكان مدينة طرابلس نفسها عن 29000 نسمة ، أما فزان فقد شهدت نقصاً في عدد سكانها وبخاصة لو نظرنا إلى واحتي سوكنة وغات لوجدنا حوالي 3000 نسمة في كل واحة ، بينما بلغ عدد سكان برقة حوالي 200000 نسمة أغلبهم رحل وشبه رحل ، وبقى تعداد المدن صغيراً ففي بنغازي بلغ 19000 نسمة ، وفي درنة حوالي 10000 نسمة)) [1] ، كما أن هناك تقديرات أخرى أشار إليها البعض مثل ((الرحالة هورنمان الذي قدر تعداد سكان فزان بحوالي 75000 نسمة في عام 1789 ، ولكن نشتجال قدره بحوالي 50000 نسمة في عام 1869)) [2] .

من خلال ما سبق يلاحظ التناقض الواضح والكبير في التقديرات لعدد سكان واحات فزان ، ((كذلك تعداد سكان غدامس الذي قدر بحوالي 12000 نسمة في عام 1804 تناقص إلى 6831 نسمة في عام 1911 ، وإلى 3000 نسمة في عام 1965 ، أما مرزق عاصمة الإقليم فتناقص عدد سكانها من 5000 نسمة عام 1867 إلى 1000 نسمة في عام 1911 ، ويمكن إرجاع ذلك إلى تدهور تجارة الصحراء عصب اقتصاد فزان كعامل أساسي أدى إلى انهيار اقتصاد فزان بعد عام 1880)) [3] .

تشير دراسة أخرى إلى تقديرات سكان بعض مدن الساحل الغربي من ليبيا على رأسها مدينة طرابلس كأكبر مركز حضري باعتبارها عاصمة ولاية طرابلس الغرب التي تمثل ليبيا الحالية ، وتظهر بجلاء سيطرتها على الحالة الاقتصادية بسبب تنامي الاستثمارات الأوروبية فيها ، وكذلك هيمنتها السياسية باعتبارها عاصمة لكل البلاد ، حيث يوضح الجدول رقم (2) تنامي أعداد سكان بعض المدن بين عامي 1883 و 1911 ، الذي يرجح تطور ونمو بعضها مثل الزاوية والخمس و زليطن إلاَّ أنها صارت مراكز لتصدير الحلفا إلى إنجلترا في أواخر القرن التاسع عشر .

جدول رقم (2)

عدد سكان بعض المدن الليبية لسنتي 1883 و 1911

اسم المدينة	1883	1911
طرابلس	20000	39029

---

[1] - علي عبداللطيف حميدة ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص ص 36 – 37 .

[2] - المصدر نفسه ص ص 93 ، 94 .

[3] - المصدر نفسه ، ص 94 .

الزاوية	8000	38042
العزيزية	9000	26899
زليطن	20000	28842
مصراتة	20000	29644

المصدر : علي عبداللطيف حميدة ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص 96 .

يمكن الحديث عما قامت به سلطات الاحتلال الإيطالي من حصر لجل سكان ليبيا ، حيث كان الأول في سنة 1917 عندما قام أحد الضباط في الجيش الإيطالي المعروف باسم (أوغستيني) بمحاولة إحصاء سكان ولايتي طرابلس وبرقة التي أسفرت عن نتائج كان مجملها أن عدد السكان فيهما كان حوالي 570000 نسمة ... ، ويقيم حوالي أربعة أخماس هذا العدد في الجبل وشماله ، والساحل الشرقي ، ويتوزع 230000 نسمة من الإجمالي على طول الساحل الممتد من زوارة حتى سرت ، أما عن توزيعهم عددياً على العنصر أو الأصل الغالب فكان العرب يمثلون أكثر من ثلث السكان حيث وصلوا إلى 203 ألف نسمة ، ولم يتجاوز البربر ربع السكان وكان عددهم 126 ألف نسمة ، بينما كَوَّن العنصر الخليط بين العرب والبربر ما مجموعه 178 ألف نسمة ، ومجموعات أخرى من أصول عربية 17 ألف ، ولم تتجاوز الكراغلة 36 ألف نسمة ، في حين لم يزد عدد اليهود عن 16 ألف نسمة [1] ، وعمل الضابط المذكور على تقسيم السكان إلى ثلاث فئات ، تضم الفئة الأولى المستقرين وهم سكان المدن ، والواحات ، والقرى وعددهم حوالي 356000 نسمة ، والثانية شبه الرحل الذين يمثلون سكان الخيام المتنقلون داخل الحدود الإدارية لمناطقهم ، الذين بلغ عددهم حوالي 126000 نسمة ، أما الفئة الثالثة فهم الرحل الذين يتنقلون باستمرار و لا يتقيدون بالحدود الإدارية لمناطقهم بحثاً عن مواطن الماء والكلأ ، وعددهم حوالي 86000 نسمة [2] .

وجرى تعدادان خلال عامي 1931 و 1936 بشكل بدائي قد يحسب على وقته بأنه تعداد سكاني ، أظهرت نتائجه كما في الجدول رقم (3) أن عدد سكان ليبيا كان في 21 أبريل 1931 حوالي 654716 نسمة ، وبيّن تعداد 21 أبريل 1936 أن عددهم قد

---

[1] – هنريكو دي أغوستيني، سكان ليبيا، (ترجمة) خليفة التليسي، جزء 1، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس، 1990، 47 – 49 .

[2] - سعد القزيري ، باسم محمد قاسم ، مدخل إلى أهم المصادر التي تناولت السكان في ليبيا خلال القرن العشرين، في كتاب دراسات في سكان ليبيا ، (تحرير) سعد القزيري ، بنغازي ، 2003 ، ص 15 – 17 .

بلغ 750851 نسمة ، وقدرت نسبة نموهم فيما بين التعدادين بحوالي 2.28% ، أما نسبة النوع فتشير إلى أن نسبة الذكور إلى الإناث 109.4 إلى 100 ، و107.5 إلى 100 على التوالي .

جدول (3)

نتائج تعدادي 1931 و1936

تاريخ التعداد	الأسلوب المتبع	ذكور	إناث	جملة	% الذكور – الإناث
1931	الطريقة الفعلية	341984	312732	654716	100 - 109.4
	الطريقة النظرية	377416	355557	732973	100 – 106.1
1936	الطريقة الفعلية	388948	361903	750851	100 - 107.5

المصدر : عيسى سليمان الزقني ، الوضع السكاني في ج . ع . ل ، مؤتمر الخبراء العرب لمسائل السكان والتنمية وعلاقتهما بالتنمية ، الإسكندرية 3 – 8 /1/ 1976 ، وزارة التخطيط والبحث العلمي ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، ص 1 .

لم يتبع التعدادان السابقان الطرق العلمية الحديثة لإجراء مثل هذا العمل نتيجة لانعدام جهاز منظم يتولى الإشراف على التعداد ، وتُسْتَقَى بيانات السكان في المناطق الريفية من طرف شيوخ القبائل ، أما في المراكز المدنية فتتم الاستعانة بسجلات الأحوال المدنية بينما تقوم السلطات المحلية بحصر تقديري للسكان الرحل وشبه الرحل ، واعتمد تعداد عام 1931 الطريقة الفعلية ، في حين اعتمد تعداد عام 1936 الطريقة النظرية ، غير أن التقرير النهائي اتخذ من الطريقة الفعلية أسلوباً له في طريقة العد ، وأهمل عدداً كبيراً من فئات السن للنوعين ، و أظهر التعدادان أن معدل النمو في المناطق الصحراوية بلغ 2.9% بينما كان في منطقة طرابلس 4.6% ، وأن فئة صغار السن وصلت إلى 40% تقريباً من إجمالي السكان ، أيضاً لم يأتِ هذان التعدادان بجداول تفصيلية لسكان البلاد بالشكل المتعارف عليه .

1 – 1 – 2 – 2 - تعداد عام 1954 :

إثر نيل ليبيا استقلالها عام 1951 بدأت تظهر الحاجة إلى توفير معلومات وافية وموثقة عن عدد سكان البلاد وتوزيعهم وأعمالهم ، وكل ما يتعلق بالمعلومات الإحصائية التي تمكن الحكومة من وضع برنامج النمو الاقتصادي ، حيث إن كل ما يرتبط ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد في الأساس على توفير المعلومات الديموغرافية التي كان تعداد عام 1954 أهم ركائزها .

قدمت هيئة الأمم المتحدة المساعدة من أموال وكوادر فنية تولت تدريب القائمين على عملية التعداد ، وبالرغم من بدائية الإجراءات ، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي

وعدم دقة البيانات في نواحي عدة ، فإن هذا التعداد يُعد أول تعداد رسمي ودقيق تم إجراؤه في ليبيا مقارنة بالتعدادين اللذين قامت بهما سلطات الاحتلال الإيطالي خلال عامي 1931 و 1936 .

دُعِيَ لإجراء التعداد والإشراف عليه أحد خبراء الأمم المتحدة ليكون الخطوة الأولى في إحداث نظام للإحصاءات الحيوية ، وإطاراً عاماً لكل الدراسات الاجتماعية ، والاقتصادية ، ولأجل الشروع في عملية تعداد السكان تم سن قانون الإحصاء في عام 1953 الصادر عن وزارة العدل في ذلك الوقت ، وهو القانون الذي ألزم موظفي الحكومة القائمين بعملية الإحصاء ضرورة انتهاج السرية التامة لكل المعلومات التي تجمع أثناء فترة التعداد ، وكذلك التحريات الأخرى التي تجرى في ضوء هذا القانون ، وتم تأسيس سلطة قانونية دائمة تعمل على تنظيم أعمال التعداد ، إضافة إلى ذلك وضعت أربع لجان استشارية لإبداء الرأي في أي قضايا تحال إليها ، حيث استشيرت في عدة قضايا مثل موقع مكتب التعداد المركزي ، ووضع موظفيه ، ونماذج ومحتويات الاستمارات الخاصة بالتعداد ، وموعده ، وغير ذلك من المسائل الإدارية ، وقد وقع الاختيار على الفترة الواقعة بين أول شهر يوليو ، ونهاية شهر سبتمبر كأفضل فترة لإجراء التعداد ، وأن ليلة 31 يوليو - 1 أغسطس 1954 هي التاريخ الذي يرجع إليه في حساب التعداد الفعلي ، واتخذت لجان التعداد الاستشارية بعين الاعتبار أربعة شروط مهمة ، هي :

1 – رأت من الضروري أن تكون استمارة الاستبيان استمراراً لاختصاصات التسجيل المدني التي كانت من صلاحية سلطات المتصرفيات والبلديات أثناء الحكم الإيطالي ، لتصبح كل استمارة استبيان منجزة بمثابة نقطة البدء لتطوير نظام الإحصاءات الحيوية.

2 – خلافاً للإجراء الذي اتبعته الإدارة الإيطالية في تعدادي 1931 ، 1936 ، فقد رؤى وجود نص واحد لاستمارة الاستبيان بالنسبة لجميع سكان البلاد الذين شملهم التعداد ليبيين كانوا أم أجانب .

3 – يجب أن تكون المعلومات التي تُسْتَقْصَى قاصرة على ما يهم الدولة فيما يتصل بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية إلى أقصى حدٍ ممكن .

4 – تفادياً للغموض من ناحية الأسماء والألقاب ، وبخاصةٍ بين السكان المسلمين كان لابد من التحري عن معلومات شخصية كافية لتحديد هوية كل فرد بصورة صحيحة تتناول مولده (نسبه) [1] .

نظراً لأن عملية التعداد العام للسكان ذات صفة علمية ضخمة ، وحتى تتم هذه العملية بصورة ناجحة ، وإظهارها بالطريقة الصحيحة قدر الإمكان فقد اتفقت حكومات الولايات الثلاث على وضع كل إمكاناتها الإدارية تحت تصرف مكتب التعداد المركزي طيلة فترة إجراء التعداد حيث عُين أحد خبراء الأمم المتحدة مديراً تنفيذياً لهذا المكتب حسب اتفاقية المساعدة الفنية الموقعة بين ليبيا والهيئة الدولية ، بالإضافة إلى ذلك فقد تم تكثيف حملة الدعاية بين السكان باعتبار أنه أول تعداد عام لكامل البلاد ، ويشمل كل السكان لأجل توعية المواطنين ، وتوضيح أهدافه وأغراضه ، والتزاماتهم القانونية ، والكيفية التي من خلالها يمكنهم التعاون مع المكلفين بالتعداد ، وباشرت الحملة الدعائية عن طريق الإذاعة ، والصحافة المكتوبة ، والطلبة والمعلمين في المدارس ، والأسواق المحلية ، ومن على منابر المساجد .

واجه تعداد 1954 بعض الصعاب كان من أبرزها النقص الواضح في الخرائط التي كانت قليلة الجدوى في تحديد مناطق السكن وبخاصة فيما يتعلق بالسكان البدو الرحل وشبه الرحل ، وعدم وجود حدود إدارية واضحة بين المتصرفيات ، وأيضا بين الولايات باستثناء ما بين طرابلس وبنغازي ، هذا بالإضافة إلى النقص الواضح في وسائل المواصلات المحدودة أصلاً ، لأمر الذي حدّ من عمل مكتب التعداد المركزي ، وبخاصةٍ أن معظم السكان يتوزعون على امتداد يزيد عن 1900 كم من الساحل ، وينتشر الباقون على شكل مجموعات صغيرة في قلب الصحراء ، أو مستقرين في الواحات ، ومجموعات أخرى موزعة على طول طرق القوافل يسكنون الخيام ، وللتكيُّف مع هذه الظروف الصعبة فقد تم تأمين بعض السيارات الصحراوية المحدودة ، إلى جانب استخدام الإبل والخيول في التنقل .

في أولى مراحل التعداد بدأت عملية عدِّ المساكن وترقيمها في مناطق الاستقرار والمدن في الفترة ما بين منتصف يونيو ومنتصف يوليو 1954 ، بعد هذه العملية تَعَرَّفَ

---

[1] - تقرير التعداد العام للسكان 1954 ، المملكة الليبية المتحدة ، وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، طرابلس ، 1959 ، ص ص 7 ، 8 .

العدادين على دوائر التعداد الخاصة برفقة المسجلين حيث تم ملء استمارات استبيان معدة لغرض الاختبار والتجربة ، إذ طُلب من سكان طرابلس وبنغازي قبل منتصف ليلة 31 يوليو ملازمة بيوتهم لمقابلة العدادين وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة منهم ، وقد جرى توزيع أعداد من رجال الأمن في مختلف أرجاء المدن لمراقبة حركة الناس ، كان التعداد شاملاً لكل السكان المقيمين سواء كانوا موجودين في أماكن إقامتهم العادية وقت التعداد ، أم غائبين عنها مؤقتاً ، أما مناطق البدو الرحل وشبه الرحل فقد تولت لجنة من العداد ، والمسجل ، وشيخ المنطقة ، أو نائباً عنه على علم بمواقع المخيمات ، ومُلِّم بأماكن تواجدهم ، وطلب من المتصرفين القيام بأعمال التفتيش بشكل دوري على استمارات الاستبيان المنجزة من طرف لجان العدِّ ، والعمل على تسوية أي خلافات تتصل بمشاكل الحدود الإدارية .

أظهرت نتائج تعداد السكان في ليبيا (ليبيون و أجانب) عام 1954 الواردة في الجدول رقم (4) أن مجموعهم بلغ 1088873 نسمة يضم الولايات الثلاث برقة في الشرق والجنوب الشرقي ، وطرابلس في الشمال الغربي، وفزان في الجنوب الغربي في ليلة 31 يوليو و1 أغسطس 1954 ، وكان من ضمنهم 47274 أجانب ، و1041615 ليبيون .

يوضح الجدول رقم (4)

توزيع السكان في ليبيا حسب الولايات وكثافتهم وفق المساحة سنة 1954

البيان	المساحة		عدد السكان		الكثافة
	ألف كلم^2	% لكل البلاد	العدد بالألوف	% لكل السكان	عدد السكان لكل 100 كلم^2
ليبيا	1.760	100	1.089	100	62
برقة	855	49	291	27	34
طرابلس	250	14	738	68	296
فزان	654	37	59	5	9

المصدر : تقرير التعداد العام للسكان 1954 ، ص 17 .

تأكد من خلال التقرير الخاص بهذا التعداد أن هناك بعض التحفظات على سير عملية العد من بينها أنه ((لم يطبق بدقة التمييز بين ضوابط الإقامة الفعلية ، والإقامة القانونية ... وسار الاتجاه الرسمي على أساس تسجيل من يقيمون إقامة قانونية من السكان في كل منطقة ... بالإضافة إلى أنه تم إدخال الأطفال الذين ولدوا في الفترة الواقعة بين منتصف ليلة 31 يوليو و1 أغسطس 1954 واللحظة الفعلية للتعداد التي جاءت بعدها بحوالي أربعة أشهر في بعض مناطق الرحل)) (1) .

---

[1] - المصدر السابق ، ص ص 15 ، 16 .

1 – 1 – 2 – 3 - تعداد عام 1964 :

بعد خوض التجربة الأولى في هذا المجال وانقضاء عشرية على إجراء أول تعداد موثق تم الإعداد للقيام بهذا التعداد في ظروف أفضل من سابقه من حيث توفير الظروف المادية والإمكانات البشرية نظراً لتحسن الظروف الاقتصادية ، وتوفر جُلِّ التمويل المطلوب ، وتأهيل بعض الخبرات التي تتولى الإشراف على عمليات التعداد ، ورغم ذلك فإن القيام بمثل هذا العمل تتطلب إمكانات هائلة وخبرة كبيرة باعتباره أضخم عملية إحصائية على مستوى الدولة ، فإن الاستعانة بالخبرات الأجنبية مازال مستمراً ، ولكن على قدر أقل من تعداد 1954 نظراً للتجربة السابقة في مثل هذا العمل .

تم إجراء هذا التعداد على أساس الطريقة النظرية التي تقوم على عدِّ الأشخاص حسب مكان الإقامة المعتاد سواء كانوا حاضرين أم غائبين بصفة مؤقتة ليلة التعداد ، وقد شمل التعداد الأشخاص الذين يصادف وجودهم بصفة مستمرة مع الأسرة ، ويقيمون بصفة منتظمة معها ، ويبيتون في مسكنها ، والمتغيبون مؤقتاً عن مسكنها الدائم كالمسافرين في عمل مثل العمال ، والجنود ، والموظفين ، والطلبة ... وغيرهم ، وأيضاً الأطفال الذين يولدون قبل منتصف ليلة 31 يوليو 1 أغسطس 1964 ، وكذلك أفراد الجاليات الأجنبية المقيمين في ليبيا بصفة مستمرة أو مؤقتة ، بالإضافة إلى الليبيين المقيمين بالخارج وأفراد أسرهم ، وتم استثناء أفراد القوات المسلحة الأجنبية المرابطة في ليبيا ، ورجال السلك الدبلوماسي الأجنبي ، والأطفال الذين يولدون بعد منتصف ليلة التعداد .

أظهرت نتائج تعداد 1964 كما في الجدول رقم (5) أن عدد سكان ليبيا بلغ 1564369 نسمة ، منهم 1515501 نسمة مواطنون ليبيون ، كان عدد الإناث من بينهم 726844 نسمة ، أما الذكور فكانوا 788657 نسمة ، بينما وصل عدد الأجانب إلى 48868 نسمة ، بلغ عدد الإناث منهم 24139 نسمة ، والذكور 24729 نسمة ، كذلك وضح التعداد أن ((نسبة الأجانب إلى جملة السكان سجلت 3.1% ، وبَيّن أيضاً أن معدل النمو السكاني ما بين 1954 – 1964 كانت لجملة السكان 3.7% سنوياً ، بينما لليبيين 3.8% سنوياً ، أما بين الأجانب فبلغت 0.3% سنوياً ، وفيما يتعلق بدرجة الاستقرار فكان عدد السكان الرحل 187792 نسمة بنسبة 12.4% ، وشبه الرحل 143399 نسمة بنسبة 9.5% ، بينما بلغ إجمالي المستقرين 1184310 نسمة بنسبة 78.1%)) (1) .

---

[1] - عيسى سليمان الزقني ، الوضع السكاني في ج . ع . ل ، مؤتمر الخبراء العرب لمسائل السكان والتنمية وعلاقتهما بالتنمية ، الإسكندرية 3 – 8 /1/ 1976 ، وزارة التخطيط والبحث العلمي ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، ص 1 .

جدول رقم (5)

عدد سكان ليبيا (ليبيون ، أجانب) حسب النوع سنة 1964

السكان	ذكور	إناث	المجموع
ليبيون	788657	726844	1515501
أجانب	24729	24139	48868
المجموع	813386	750983	1564369

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان ، طرابلس ، 1964 .

1 – 1 – 2 – 4 - تعداد عام 1973 :

يمثل ثالث تعداد رسمي في ليبيا ، وما يميزه عن سابقيه أنه شمل تعداد المساكن والمباني ، وآخر للمنشآت ، بالإضافة إلى حصرٍ للحائزين الزراعيين وحيازاتهم الزراعية ، وبذلك يعد التعداد الأول الذي شمل هذه العناصر ، إلى جانب التعداد العام للسكان ، وكانت الفترة الزمنية الفاصلة بين التعدادين السابقين عشر سنوات في حين لم تتجاوز بين هذا التعداد وسابقه تسع سنوات بسبب الحاجة للإحصائيات في مختلف المجالات نظراً لبداية عهد جديد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة التي كانت أساساً لتطوير الاقتصاد الوطني الليبي كما أنه توافق مع العام العالمي للسكان .

شمل التعداد كل القاطنين في ليبيا من ليبيين وأجانب بكل صفاتهم المستقرين منهم، وشبه الرحل ، والرحل ، وكذلك الليبيين المقيمين في الخارج أثناء التعداد حيث مثَّل حالة السكان في منتصف ليلة 31 يوليو 1 أغسطس 1973 ، وقد روعي في تصميم استمارة أسئلة التعداد العام للسكان المتطلبات المحلية مع الأخذ في الاعتبار آخر التوصيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن .

أسفرت النتائج النهائية الموضحة في الجدول رقم (6) عن أن عدد سكان ليبيا بلغ 2249237 نسمة يمثل الليبيون منهم 2052372 نسمة ، كان من بينهم 1057919 ذكوراً ، و994453 إناثاً ، في حين بلغ عدد الأجانب 196865 نسمة ، موزعين بين 133934 ذكوراً ، و62931 إناثاً ، وهو ما يشير إلى أن مقدار الزيادة في عدد السكان قد بلغ 684868 نسمة أي بنسبة 46.5% ، وأن معدل النمو السنوي للسكان بلغ 4.1% ، كان منهم 536871 ليبيون ، وبلغت زيادة الأجانب 147997 نسمة ، أما معدل زيادتهم السنوية فكان 16.7% وذلك مقارنة بتعداد 1964 ، وهذا يعني ارتفاعاً واضحاً في معدل

الزيادة السنوية مقارنة بالفترة بين تعدادي 1954 و 1964 التي كانت 3.7% لكل السكان، و 0.3% بالنسبة للأجانب ، وقد توزع عدد السكان بين 1344327 نسمة حضر ، و 904910 نسمة هم سكان الريف .

جدول رقم (6)

عدد سكان ليبيا سنة 1973

السكان	ذكور	إناث	المجموع
ليبيون	1057919	994453	2052372
أجانب	133934	62931	196865
المجموع	1191853	1057484	2249237

المصدر : ج.ع.ل.ش.أ ، أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية لتعداد السكان 1973 ، ص1 .

أظهرت نتائج التعداد أيضاً أن معدل النمو السكاني في ليبيا يُعد من أعلى المعدلات في البلاد العربية ، وأن هناك زيادة سريعة في عدد السكان غير الليبيين ، كما بيّن أن معدل النمو السكاني في ليبيا استمر على معدله تقريباً خلال الفترة من (1954 – 1964 ، و1964 – 1973) (3.7% و 4.1%) على التوالي ، وأوضح استمرار تركز السكان في المناطق الساحلية بالرغم من حركة الهجرة (الداخلية والخارجية) ، والزيادة السريعة في عدد السكان فقد حافظ شكل التوزيع المكاني للسكان على النمط نفسه الذي كان عليه .

1 – 1 – 2 – 5 - تعداد عام 1984 :

يُعد رابع تعداد سكاني في ليبيا ، وقد صاحبه تعداد عام للمباني والمساكن ، وآخر للمنشآت ، بالإضافة إلى إجراء حصر للحائزين الزراعيين ، وبدأت العمليات الميدانية خلال شهر مايو 1984 متناولةً عدَّ الأفراد المقيمين إقامة عادية في ليبيا ليلة 31 يوليو 1 أغسطس 1984 شاملة بذلك الليبيين وغير الليبيين ، واتبعت فيه طريقة العدّ النظري ، ومن خلال الجدول رقم (7) اتضح أن عدد السكان في ليبيا عام 1984 بلغ 3642576 نسمة يقيم منهم 2746648 نسمة في المناطق الحضرية ، ويقطن في المناطق الريفية حوالي 895928 نسمة ، أما معدل النمو السنوي في الفترة ما بين التعدادين فقد بلغت قرابة 4.5% لجملة السكان ، في حين أن معدل نمو السكان الليبيين كان 4.2% الذي يعد من

أعلى معدلات النمو في العالم ، وفيما يتعلق بالنسبة النوعية فيلاحظ انخفاض الذكور مقابل الإناث عن التعداد السابق حيث كان 106.4 ذكر لكل 100 أنثى ، وصار 104.6 مقابل 100 أنثى .

جدول رقم (7)

عدد سكان ليبيا عام 1984

السكان	ذكور	إناث	جملة
ليبيون	1651562	1579497	3231059
غير ليبيين	302195	109322	411517
المجموع	1953757	1688819	3642576

المصدر : ج.ع.ل.ش.أ ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 68 .

بَين التعداد أن عدد الأسر 554174 أسرة ، يعيش 76% منهم في المناطق الحضرية ، وبلغ عدد الأسر الليبية 476463 أسرة بنسبة 86% ، تقيم منهم ما نسبته 74% في المناطق الحضرية ، و77711 أسرة غير ليبية تمثل ما نسبته 14% ، وترتفع نسبة هذه الأسر في المناطق الحضرية إلى قرابة 84% من إجمالي الأسر غير الليبية ، حيث وضح هذا التعداد أن عدد الأسر زاد على ما كان عليه في عام 1973 فكانت الزيادة في الأسر الليبية تقدر بحوالي 129724 أسرة بنسبة 37% ، أما الأسر غير الليبية فبلغت نسبة 93% .

1 – 1 – 2 – 6 - تعداد عام 1995 :

تم تصميم استمارات هذا التعداد لتلبي ما تحتاجه الجهات العامة في الدولة ومؤسساتها من بيانات إحصائية ذات العلاقة بالسكان ، والمساكن ، والمنشآت ، وكذلك حصر الحيازات ، والحائزين الزراعيين ، وزيادةً في الاستفادة بغية تفادي الأخطاء ، ولتكون المعلومات التي تحتاجها تلك الجهات على مستوٍ عالٍ من الدقة والشمولية فقد تم عرض استمارة الاستبيان على تلك الجهات والمؤسسات التي يهمها الأمر لأخذ رأيها في هذا الشأن ، وإبداء ما لديها من اقتراحات ، أيضاً تمت الاستعانة بالتوصيات الصادرة عن قسم السكان التابع للأمم المتحدة بشأن التعدادات المشابهة .

انتهج هذا التعداد الأسلوب النظري كما هو متبع في التعدادات السابقة إذ تم عدَّ كل السكان المقيمين في ليبيا من ليبيين وغيرهم في مكان إقامتهم العادية ليلة 31 أغسطس 1 سبتمبر 1995 ، وكذلك الليبيين المقيمين خارج ليبيا .

من أهم النتائج التي أظهرها التعداد العام للسكان في ليبيا عام 1995 التي بينها الجدول رقم (8) أن عددهم بلغ 4799036 نسمة منهم 4389739 ليبيون ، ينقسمون إلى

2231079 ذكور ، و 2156660 إناث ، أما الأجانب فكان عددهم 409326 نسمة ، يتوزعون بين 270677 ذكور ، و138649 إناث ، أما معدل النمو فكان 2.9% منخفضاً عما كان عليه إبان التعداد السابق الذي كان 4.2% ، أما فيما يتعلق بعدد الأسر فقد أظهرت نتائج التعداد أن عددها بلغ ما مجموعه 721358 أسرة ، إجمالي الأسر الليبية منها 634919 أسرة ، والأسر غير الليبية 86439 أسرة .

جدول رقم (8)

عدد سكان ليبيا 1995

السكان	ذكور	إناث	عدد الأسر
ليبيون	2231079	2158660	634919
غير ليبيين	270677	138649	86439
المجموع	4389739	409326	721358
مجموع السكان	4799065		

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، النتائج النهائية لتعداد السكان ، طرابلس ، 1998 ، ص ص 26 ، 40 .

1 – 1 – 2 – 7 - المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 :

من بين الوسائل التي تم إتباعها للحصول على بيانات تتعلق بالسكان في شتى نواحي الحياة للتعرف على عدة حقائق ومعلومات ديموغرافية يمكنها أن تفيد في مساعدة الجهات العامة على التخطيط ومحاولة قراءة المستقبل ، وبخاصة في ما بين التعدادين ، ومواكبة للتطور الملحوظ في مستويات المعيشة للسكان في ليبيا الذي انعكس بشكل إيجابي على نمط الإنفاق العائلي ، الأمر دعا إلى ضرورة قياس هذا التطور ، وتسليط الضوء عليه قصد التعرف على نوعية التغير الحاصل في طبيعة حياة الأسرة الليبية وأسلوبها المعيشي ، وهو ما دعا الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق لمواكبة برنامجها الإحصائي للقيام بإجراء مسحٍ اقتصادي واجتماعي لكل التقسيمات الإدارية المعروفة بالشعبيات الذي تم في عامي 2002 – 2003 مستخدمة أسلوب العينة العشوائية ، ساعيةً بذلك لتحقيق الأهداف التالية :

1 – توفير معلومات تخص الإنفاق العائلي على السلع والخدمات .

2 – الحصول على بيانات توضح مستوى الرفاهة الاقتصادي والاجتماعي

3 – توفير معلومات عن الحالة الصحية ، والتعليمية ، والديموغرافية لأفراد الأسرة .

4 - تجهيز البيانات وإعداد المعلومات اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

5 – الحصول على بيانات تمكن من تقدير مستوى الخصوبة والوفاة لأجل الوصـــول إلى معدل مقبول للزيادة الطبيعية .

6 – معرفة مدى تطور مساهمة السكان الليبيين في النشاط الاقتصادي ، ودراسة تطـــور القوى العاملة كماً ونوعاً ، وتحديد معدل البطالة واتجاهها صعوداً أو هبوطاً .

أسفر المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 على عدة نتائج يأتي توضـــيح أهمها ، أن عدد السكان حوالي 5480887 نسمة مثّل الذكور منهم ما مجموعه 2796940 بنسبة بلغت حوالي 51.0% ، في حين كان عدد الإناث 2683947 يمثلون نسبة 49.0% ، وهو ما يعني أن معدل النوع بلغ 104.2 ذكر لكل 100 أنثى ، وهذا يشير إلى أن معـــدل النمو السنوي بلغ 1.7% خلال الفترة ما بين عام 1995 وسنة المســـح ، وعـــن توزيـــع السكان بين الحضر والريف اتضح أن ما نسبته 85.3% يقيمـــون في المنـــاطق الحضـــرية والباقي 14.7% يسكنون الريف ، وتشير نتائج المسح أن هناك 1870666 نسمة هم دون 15 سنة يمثلون 34.1% من جملة السكان التي كانت في تعداد 1995 حوالي 39% الـــذي يمكن تفسيره بانخفاض معدل نمو السكان وتوجه الأسرة نحو تحديد عدد أبنائها ، أما من هم في سن 15 سنة فما فوق بلغ 3610221 نسمة فكانت نسبتهم 65.9% التي زادت عن سنة 1995 بحوالي 5.05% .

أما عن تركيب الأسر الليبية التي كان عددها حوالي 830 ألف أســـرة منـــها في المناطق الحضرية ما مجموعه 711 ألف أسرة بنسبة 85.7% ، لا يزيد عدد الأسر المقيمة في المناطق الريفية 119 ألف أسرة تشكل 14.3% ، وانخفض متوسط حجم الأســـرة إلى 6.6 أفراد عن التعداد السابق كان 6.95 أفراد وهو يتقارب ما بين الريف والحضر ممـــا يعـــني تراجعاً في معدل النمو ، كما بينت نتائج المسح أن عدد الذين لم يسبق لهم الزواج كـــان 1914143 نسمة كانت نسبتهم 34.9% من جملة السكان ، ووصل المتزوجون منـــهم إلى 1562339 نسمة ، كانت نسبتهم 28.5% من جملة السكان ، في حين أن مجموع المطلقين بلغ 28216 نسمة بنسبة 0.5% ، والأرامل 105523 نسمة كانت نسبتهم 1.9% .

يُعطِي ما سبق تفسيراً بأن أكثر من ثلث سكان البلاد هم عزّاب ، وذلك راجـــع إلى العزوف عن الزواج وتأخر سنه نظراً لارتفاع تكاليفه ، كما أن نسبة العزوبة ترتفـــع عند الذكور لتصل إلى 54.8% من مجموع من هم في سن الزواج ، في حـــين أن نســـبة المتزوجين لم تتجاوز 45.2% ، بينما يلاحظ على فئة المطلقين التدني فقـــد قلـــت عنـــد الذكور لتصل إلى 16.8% من جملة المطلقين ، وترتفع عند الإناث حتى 83.1% من الإناث

اللائي هن في سن الزواج ، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى أن الفرصة متاحة أكثـــر عنـــد الذكور لتكرار الزواج منها عند الإناث ، وأخيراً فئة الأرامل ، التي ترتفع أيضـــاً لـــدى الإناث لتصل إلى 91.1% من جملة الأرامل من الجنسين ، بينما لا تتعدى عنـــد الـــذكور 8.9%، وتفسير ذلك راجع إلى أن الأرملة نادراً ما تتزوج من جديد حيث تبقى لرعايـــة أبنائها ، في حين يسارع الرجل للزواج من أخرى لتساعده على تربية أبنائـــه ورعايـــة شؤون بيته .

بَيَّنَ المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 أن من هم في سن 10 ســـنوات فما فوق بلغ عددهم 4244644 نسمة ، شكل الأميون منهم ما مجموعه 532138 نســـمة نسبتهم 12.60% ، ومن يحملون مستوى دون الابتدائية كان مجموعهم 498387 نســـمة بنسبة 11.80% ، والحاصلون على الشهادة الابتدائية بلغ عددهم 811467 نسمة ، كانت نسبتهم 19.21% ، ومن يحملون شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساســـي كـــان عـــددهم 825673 فرداً بلغت نسبتهم 19.54% ، بينما من يحملون شهادة مرحلة التعليم الثـــانوي والمعاهد المتوسطة بلغ عددهم 1190642 نسمة كانت نسبتهم 28.18% ، في حين أن من تحصلوا على مؤهلات جامعية وما فوق بلغ عددهم 366337 نسمةً لم تتجاوز نســـبتهم 8.67% ، ويلاحظ تقارب جميع النسب بين الذكور والإناث باستثناء الأمية التي ترتفـــع نسبتها عند الإناث .

من الخصائص الحيوية التي أظهرها المسح أن عدد المواليد الأحياء الذين أنجبتـــهم المرأة طيلة حياتها الإنجابية بلغ 4806332 مولوداً ، مع العلم أن عدد النساء المتزوجات قد بلغ 909718 امرأة مما يعني أن متوسط عدد المواليد لكل امرأة حوالي 5.28 مولوداً خلال فترة خصوبتها .

حول الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي أظهرت النتائج أن قرابة 97.5% من الأفراد مستفيدون منها ، بينما يستفيد من خدمات التأمين الخاصة حوالي 1.8% ، في الوقت الذي لم يتجاوز نسبة 0.7% الأفراد الذين لا يستفيدون منها ، بمعـــنى أن 99.3% تشملهم خدمات الرعاية الاجتماعية ، أما الأفراد الذين لا يعانون من إعاقات أو أمراض مزمنة كانت نسبتهم 94.4% ، و لم تتعد نسبة من يعانون أمراضاً مزمنة 3.4% ، وبنســـبة أقل لفئة المعاقين وبلغت 1.6% ، وتدنت نسبة من يحملون الصفتين دون 0.5% ، وتتركز النسبة العالية من المعاقين في ما دون سن 44 سنة ، التي وصـــلت إلى 74.6% ، وقرابـــة 24.9% منهم دون سن 15 سنة ، بينما من يعانون من أمراض مزمنة في سن ما فـــوق 40

سنة بلغت نسبتهم 67.0% ، وهذه النتيجة توضح انخفاض نسبة شريحة المعـاقين عامـة وارتفاعها لدى من هم دون 44 سنة مما يمكن إرجاعه إلى حوادث السيارات ، وإصابات العمل ، بالإضافة إلى العاهات والتشوهات الموروثة ، أما الذين يعانون من أمراض مزمنة فترتفع نسبتهم عند الذين تجاوزوا سن 40 سنة ، وبخاصةٍ في السنوات المتقدمـة ، فهـي تظهر فيها كنتيجة لعامل الكِبر والتقدم في العمر ، والفئتان تحتاجان إلى عناية خاصة مـن علاج ومعدات ومراكز متخصصة .

بَيَّنَ المسح أيضاً أن متوسط الإنفاق الأسري خلال السنة بلـغ 8148.16 دينـار للأسرة الواحدة وهو ما يعني أن متوسط إنفاقها الشهري يصل إلى 679.01 دينار ، بحيث يكون نصيب الفرد السنوي 1234.65 دينار بمتوسط شهري 102.89 دينار ، و لم يكـن هناك تفاوت يذكر بين إنفاق الأسرة الحضرية عن نظيرتها الريفيـة ، ففـي الأولى بلـغ المتوسط 689.26 دينار ، بينما في الثانية لم يتجاوز 618.79 دينار ، الأمر الذي يمكـن أن يشير إلى تساوي مستوى معيشة الأسرتين تقريباً في المتوسط مع وجود الاستثناءات الـتي لا يقاس بها ، كما أن الإنفاق يزداد بزيادة عدد أفراد الأسرة في حين ينخفض متوسـط إنفاق الفرد كلما زاد عدد أفراد الأسرة .

1 – 1 – 2 – 8 - الإحصاءات الحيوية :

تُعد الإحصاءات الحيوية من المصادر الرئيسة للحصول على معلومات ديموغرافيـة وبيانات دقيقة حول السكان في الدولة أو أي إقليم جغرافي ، إذ يـتم جمـع وتسـجيل وتبويب هذه البيانات عند وقوعها ، أو في وقت قريب من ذلك ، وتضـم المواليـد ، وفيات الرضع ، الوفيات ، حالات الزواج ، الطلاق ، وهذه الإحصاءات تُعـدُّ نظامـاً لتسجيل الوقائع الحيوية التي تتغير وتتبدل بسرعة ، وهذا عكس ما يجري في التعداد الذي يعبر من خلال بياناته عن لحظة محددة وثابتة للسكان ، حيث تتولى مكاتـب السـجل المدني عمليات تسجيل حالات الولادة ، والوفاة ، بينما تقوم المحاكم باعتماد وتسـجيل وقائع الزواج والطلاق على أساس كشوفات شهرية ترسل إلى الهيئة الوطنية للمعلومـات لتبويبها وتسجيلها في كتيبات تصدر سنوياً دون إضافة أية تقديرات .

تنتشر في أرجاء البلاد مكاتب السجل المدني التي أعيد تنظيمهـا علـى أسـاس القانون رقم 36 لسنة 1968 ، وقد حاولت من خلال موظفيها بث الوعي الإحصائي بين السكان حتى تضمن القيام بمهمة التبليغ عن الحالات الحيوية في مواعيد محـددة ليعتمـد عليها وتتمتع بمصداقية ما تنشره من معلومات الإحصاءات الحيوية .

حسب ما جاء في نتائج الإحصاءات الحيوية لسنة 2003 فإن عدد السكان بلغ 5678484 نسمة ، منهم 2869017 ذكراً ، و2809407 أنثى بحيث تكون نسبة الجنس 102.12 من الذكور مقابل 100 أنثى ، بمعدل زيادة طبيعية بلغت 15.9 في الألف بعد أن كانت 16.5 في الألف لسنة 2002 ، وهو ما يختلف عما نتج عن المسح الاقتصادي الاجتماعي 2002 – 2003 سواء في إجمالي عدد السكان أو نسبة النوع ، الأمر الذي يمكن أن يعود لعدة أسباب أهمها عدم دقة ما تقدمه مكاتب السجل المدني وتأخرها في التسجيل ، وكذلك عدم مراعاة المواطنين في التبليغ عن حالات الولادة والوفاة في بعض الأحيان ، إضافة إلى أن المسح الاقتصادي والاجتماعي لا يرقى في دقة بياناته إلى التعداد السكاني واعتماده على المسح بالعينة .

من النتائج المسجلة ارتفاع عدد المواليد ، فقد بلغ 110488 ولادة جديدة حيّة لم تختلف عن السنتين السابقتين كثيراً ، إذ بلغ معدل المواليد الخام 19.6 في الألف ، أما عدد الوفيات فارتفع قليلاً عن سابقيه قليلاً تماشياً مع زيادة عدد المواليد ، حيث وصل إلى 20418 حالة وفاة بمعدل 3.6 في الألف مع وجود اختلاف محدود عن ثلاث سنوات سابقة له ، أما حالات الزواج فيلاحظ عليها الارتفاع عن السنوات السابقة التي بلغت في 2003 قرابة 26721 حالة زواج ، بمعدل 6.5 في الألف بعد أن كان 5.4 في الألف سنة 2001 ، في حين بلغت سنة 2002 ما مجموعه 33323 حالة بعد أن كانت 28661 حالة زواج سنة 2001 ، بينما يلاحظ أن عدد حالات الطلاق ترتفع بوتيرة أقل حيث بلغت للسنوات الثلاث السابقة الذكر على التوالي 1662 حالة ، و1740 حالة طلاق ، و1706 حالة طلاق بمعدل 0.3 في الألف للسنوات نفسها .

خلال عام 2004 ذكرت بيانات الإحصاءات الحيوية أن مجموع المواليد بلغ 119633 مولوداً منهم 61739 ذكراً والباقي 57894 من الإناث ، بحيث كانت نسبة الزيادة عن 2003 حوالي 8.3% ، ووصل معدل المواليد الخام إلى 20.3 في الألف ، فيما كان متوسط سن الإنجاب للنساء الليبيات 31.8 سنة ، مما يوضح تأخر سن الزواج عند الإناث الأمر الذي ينتج عنه محدودية فترة الخصوبة ، في حين أن حالات الوفاة المبلغ عنها والمسجلة بلغت 15765 حالة للسنة نفسها ووصلت نسبة التراجع عن سنة 2003 بحوالي (- 22.8%) ، بينما ترتفع عند الذكور عن الإناث لتصل إلى 9125 حالة وفاة وقرابة 6613 حالة وفاة لديهن ، مما يشير إلى أن نسبة الجنس في حالات الوفاة لسنة 2004 كانت حوالي 1388.4 ذكور مقابل 1000 حالة وفاة بين الإناث .

كما أوردت البيانات نفسها أن حالات الزواج بين الليبيين المسجلة في عام 2004 حوالي 39105 حالة زواج بزيادة بلغت ما نسبته 6.5% عن سنة 2003 ، فيما كان معدل الزواج الخام 6.6 في الألف ، وارتفعت حالات الطلاق عن سنة 2003 لتصل إلى 1777 حالة طلاق بنسبة زيادة 4.1% ، وبمعدل طلاق خام بلغ 0.3 في الألف سنة 2004 بحيث تتساوى مع السنة السابقة .

1 – 2 – نمو السكان :

1 – 2 – 1 - مقدمة :

يتطلب حدوث نمو سكاني وجود عاملين أساسين هما الزيادة الطبيعية ، والهجرة ، غير أن العامل الأول يعد المسؤول المباشر عن زيادة عدد ونمو السكان في أي مكان ، في حين أن الهجرة تؤثر في انتقال السكان من مكان إلى آخر أي أنها تزيد العدد هنا ، وتنقصه هناك ، وبالتالي فهي تؤثر في معدلات النمو ، إلى جانب دورها الرئيس في توزيع السكان ، وهذا ينطبق على كل الأقاليم الجغرافية سواء داخل الدولة الواحدة ، أو على مستوى العالم بدرجة أقل ، أما الزيادة الطبيعية فتعني الفارق بين المواليد والوفيات ، ما يعني ضرورة تفصيل الحديث عن هذا العامل ، وتوضيح أثر ذلك على زيادة عدد

السكان ، أو تناقصهم ، فعلى الرغم من أن ((لعامل الهجرة تأثيراً قوياً في بعض البلدان ، وضعيفاً في بعضها الآخر ، فإن تأثيره محدود على مستوى العالم ، لهذا نجد ، إذا استثنينا عامل الهجرة فإن معدل الزيادة الطبيعية للسكان يساوي الفرق بين المواليد والوفيات ، وهذا المعدل يعبر عن النمو لكل ألف من السكان)) [1] .

تتحكم في الإنجاب عدة عوامل ، أهمها شخصية لها علاقة بثقافة المرء ، وبخاصةٍ الكثير من الأفراد الذين تأثروا بثقافات بعض المجتمعات الأخرى سواء عن طريق الإقامة بين أبناء تلك المجتمعات ، أو الاستعمار وما قد يخلفه من سلبيات ، أو ايجابيات ترسخ في أذهان البعض ، أو حباً واقتداءً بكل ما هو خارجي ، أو بفعل كتابات وثقافات دخيلة عنهم ، ويتأثر الفرد بمستوى معيشته إذ إن تدني الدخل ، وسوء الأحوال المادية للفرد تدفعه إلى التقليل من عدد الأطفال ، كما أن معتقداته الدينية تؤثر على اعتقاده بين الإفراط في كثرة النسل والتقليل منه ، ونوعية ما يمارسه من مهن وأعمال قد تتطلب مزيداً من الأيدي العاملة أو تحدد عدد الأبناء ، وقد تكون رغبة وتوجه الدولة في العمل على التقليل من كثرة الأطفال لدى كل أسرة وتشجيعهم على اتباع نظام تحديد النسل ، ((كما حدث في الولايات المتحدة عندما انخفضت نسبة الزواج ، وأحجم كثير من السكان عن الإنجاب أثناء فترة الأزمة الاقتصادية التي سادت في الثلاثينيات من القرن العشرين ، لكنهم ما لبثوا أن أقبلوا على الزواج ، والتناسل بعد هذه الأزمة)) [2] ، في حين ترغب بعض الدول في زيادة عدد سكانها بترغيب مواطنيها ودفعهم إلى الإنجاب ، كما حدث في إيران على سبيل المثال خلال الحرب مع العراق في عقد الثمانينيات من القرن العشرين ((فقد دعا آية الله الخميني شعبه زيادة عدده لمواجهة التحديات ، حسب قوله ، من 36 مليون نسمة إلى 60 مليون نسمة خلال 14 سنة فقط)) [3] ، بل تذهب الدعوة إلى تعدد الزوجات التي تلقى الترحيب في الكثير من المجتمعات الريفية والقروية حيث التباهي والتفاخر بكثرة الأبناء .

---

[1] – فوزي سهاونة ، مبادئ الديموغرافيا ، (نشر بدعم من الجامعة الأردنية والأمم المتحدة) ، الطبعة الثانية ، عمان، 1983 ، ص ص 26 – 27 .

[2] – يسري الجوهري ، جغرافية السكان ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، 1990 ، ص 139 .

[3] - الهادي أبولقمة ، الانفجار السكاني (دراسة في جغرافية السكان) ، جامعة السابع من أبريل ، الزاوية ، ليبيا ، 1993 ، ص 110 .

يضاف إلى ما سبق بعض العوامل الأخرى التي تؤثر في زيادة نسبة المواليد ، أو تناقصها كعادات الزواج ، وقوانين الطلاق ، وأساليب وعادات المعاشرة الزوجية ، ويلاحظ أن الزواج كلما كان مبكراً كانت الفرصة سانحة لإنجاب أكثر عدد من الأطفال ، في حين أن انتشار ظاهرة الطلاق ، والتفكك الأسري ، أو موت أحد الزوجين ، كلها أسباب مجتمعة تساعد على تقليل الإنجاب ما لم يتزوج أحد الزوجين من جديد .

مما لاشك فيه أن أغلب دول العالم تبنت وضع نظام ثابت لتسجيل المواليد ، واستخراج شهادات ميلاد لهم ، كما تقوم بإصدار بيانات موزعة عن أشهر السنة تتضمن تفاصيل تشمل نوع المولود ، بالإضافة إلى ذلك تقوم بتسجيل بيانات تفصيلية عن حالات الوفيات التي تحدث تتضمن أسباب الوفاة ، وجنس المتوفى ، وعمره عند الوفاة ، وأيضاً تشمل الإحصاءات الحيوية تسجيل حالات الزواج والطلاق ، وتسجيل المواليد الموتى ، وحالات الإجهاض ، فمثل هذه الإجراءات يمكنها أن تعطي صورة دقيقة وشاملة للسكان تساعد في بناء سياسة الدولة من النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية .

1 – 2 – 2 - المواليد :

قُسم العالم إلى خمسة أنماط لمعدلات المواليد خلال الفترة من 1990 – 1995 ، فالبلدان التي تزيد معدلات مواليدها من 40 في الألف تُعد مرتفعة المعدل في العالم تضم 46 دولة ، من بينها ليبيا[1]، مما يعنينا هنا توضيح موقع ليبيا ضمن هذا التصنيف ، وبالنظر إلى بيانات الإحصاءات الحيوية لفئات المواليد المسجلة منذ عام 1969 وحتى 2003 يتأكد أن معدل المواليد مرتفع ، فيتراوح ما بين 41.4 في الألف سنة 1970 و 48.1 في الألف عام 1983 ، كما يتبين من الجدول رقم (9) أن معدلات مواليد الإناث الخام في ليبيا يرتفع عن معدلات المواليد الخام الذكور ، ولو بقليل ، ويلاحظ الارتفاع المستمر

---

[1] – أحمد علي إسماعيل ، أسس علم السكان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الطبعة الثامنة ، القاهرة ، 1997 ، ص ص 41 -43 .

للمعدل في الألف، وهو ما يفسر النمو المضطرد لعدد السكان ، وبخاصة خلال الفترة 1973 حتى 1984 التي ارتفع فيها معدل النمو السكاني إلى 4.5% .

بينما كان معدل نمو السكان الليبيين في ليبيا 2.9% سنة 1995 ، وكان معدل نمو السكان الأجانب 6.9% ، وأن الدولة لم تتبع سياسة تحديد النسل رسمياً ، بل نلاحظ أنها في بعض الفترات كانت هناك دعوة ملحة إلى إكثار النسل ، والتحضير للقنبلة البشرية التي ترهب العدو ، وتدافع عن البلاد ، كما أن هذه الفترة شهدت فيها البلاد نمواً اقتصادياً هائلاً ، ما ساعد على توضيح رغبة وميل معظم سكان ليبيا في بناء أسر تضم أعداداً كبيرة من الأفراد.

لقد كانت هذه السياسة سائدةً ، وبخاصةٍ في الفترة السابقة لعقد التسعينيات ، حيث بلغ ذروته في سنة 1990 ليصل إلى 49.0 في الألف الذي زاد قليلاً عن المعدل المسجل طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات ، ثم يبدأ في التراجع اعتباراً من سنة 1993 التي بلغ فيها المعدل 24.7 في الألف وحتى سنة 2001 التي سجل فيها بحوالي 18.7 في الألف ، ويتجه من جديد نحو الصعود قليلاً بدءاً من 2002 ليصل في سنة 2004 إلى 20.3 في الألف تزيد قليلاً عند الذكور إلى 20.7 في الألف عكس ما عند الإناث التي تتراجع عندهن إلى 19.8 في الألف نتيجة لقلة مواليد الإناث عن الذكور ، مما يبعد ليبيا عن خانة الدول ذات المعدلات المرتفعة المواليد الخام لكل ألف ، ويضعها من بين الدول المنخفضة، والتي لا توجد فيها من الدول العربية باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي ((بلغ معدل المواليد فيها حوالي 18.0 في الألف سنة 1999 ...، والسعودية بلغ 35.0 في الألف،... وفي الجزائر بلغ 30.1 في الألف سنة 2000)) [1] .

جدول رقم (9)

معدلات مواليد الليبيين الخام في الألف حسب النوع للمدة من 1969 - 2004

السنة	معدلات المواليد الخام		
	ذكور	إناث	جملة
1969	41.0	43.6	42.2
1970	40.3	42.6	41.4
1971	45.1	48.5	46.7
1972	44.8	48.9	46.7
1973	44.9	49.2	46.9
1974	47.1	49.2	48.1
1975	45.8	49.9	47.7

[1] – عباس السعدي ، سكان ليبيا ، في كتاب سكان العالم العربي الواقع والمستقبل ، (تحرير) محمد أحمد الرويثي ، الجزء الأول + الجزء الثاني ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2003 ، صفحات مختلفة .

47.4	49.8	45.3	1976
45.1	47.8	42.7	1977
43.6	46.4	41.2	1978
42.2	44.5	40.3	1979
38.4	40.3	36.8	1980
38.2	40.3	36.4	1981
48.0	49.0	47.1	1982
48.0	49.1	47.0	1983
46.1	46.1	46.1	1984
46.0	45.7	46.2	1985
47.0	45.6	46.4	1986
47.5	45.3	46.6	1987
48.0	44.5	46.6	1988
48.5	45.3	46.6	1989
49.0	45.9	46.0	1990
45.2	41.6	42.4	1991
45.1	44.6	45.6	1992
24.7	24.1	25.3	1993
23.0	22.2	23.8	1994
20.2	19.8	20.5	1995
20.0	19.4	20.5	1996
18.3	17.9	18.7	1997
19.2	19.0	19.3	1998
18.9	18.6	19.2	1999
18.0	18.6	19.1	2000
18.7	18.1	19.2	2001
19.9	19.3	20.4	2002
19.4	19.0	19.8	2003
20.3	19.8	20.7	2004

المصدر : تجميع الباحث بالاعتماد على : الإحصاءات الحيوية ، 1978 ، ص 3، 1991 ، ص 5 ، 2003 ، ص 56 ، 2004 ، ص 67 . الكتاب الإحصائي ، 2002 ، ص 36 .

هذا الانخفاض قد يرجع إلى وعي السكان بضرورة تقليل عدد أفـــراد الأســـرة ، وارتفاع المستوى التعليمي لدى السكان ، بينما يلاحظ أنه منذ سنة 2001 أخذ معـــدل المواليد الخام في الصعود من جديد ، وهو ما قد يعود لرفع الحضـــر الجـــوي وانتـــهاء عقوبات الأمم المتحدة على ليبيا سنة 1998 ، مما انعكس على تحسن الوضع الصـــحي ، وإعادة الحياة من جديد للعديد من القطاعات والنشاطات الاقتصادية ، الأمر الذي أسهم في رفع المستوى المعيشي للسكان ، وبالتالي زاد من معدلات المواليد ، كما ربط هـــذه الفترة بانخفاض معدل الوفيات الخام ، وكذلك زيادة حالات الزواج التي تفتح المجال أمام تكوين أسر جديدة .

1 – 2 – 3 - الوفيات :

يتطلب الحديث عن تطور حجم السكان ضرورة دراسة ومعرفة انخفاض معدلات الوفيات التي تُعد الجزء الأساس في تحديد نمو حجم السكان النوعي والعمري، وغيرهـــا

من التراكيب ، وبخاصةٍ عندما تكون معدلات المواليد مستقرة ، ومن الثوابت المعروفة أن الزيادة الطبيعية تعني الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات هذا بشكل عـــام ، ويقـــاس معدل الوفيات الخام بقسمة عدد الوفيات في سنة ما على السكان مقدراً في نصف السنة مضروباً في ألف ، أما عند دراسة إقليم جغرافي محدد فلابد من إضافة عنصـــر الهجـــرة كعامل غير طبيعي مؤثرٍ في الزيادة والنقص ، كذلك فإن معدلات الوفيات تؤثر بدرجـــة ملحوظة في تركيب السكان من حيث النوع ، وفئات السن ، والتكـــوين الإثنولـــوجي (العرقي ، والديني ، اللغوي) ، كما أن دراسة معدلات الوفيات توضح أوضاع السكان من النواحي الاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعية ، والصحية .

يَتَبَيَّنْ من خلال الجدول رقم (10) أن معدلات الوفيات الخام في ليبيا منخفضـــة ، و لم تصل إلى 10 في الألف وتراوحت دون ذلك بكثير ، ففي أقصى ارتفاعٍ لهذا المعـــدل كان في سنة 1972 بلغ 9.2 في الألف و 7.6 في الألف سنة 1991 ، بينما نمًا المعـــدل إلى 8.1 في الألف سنة 1992 ، ليأخذ اتجاها نحو الهبوط منذ سنة 1995 ليرتفع قلـــيلاً ســـنة 2003 ، ثم يعود إلى الانخفاض من جديد سنة 2004 ليصل إلى 2.6 في الألف مرتفعاً عند الذكور إلى 3.0 في الألف ، ويقل عند الإناث عن ذلك إلى 2.7 في الألـــف ، غـــير أن تفسير هذا التذبذب والتناقض بين بعض السنوات يمكن أن يكون سببه عـــدم الدقـــة في بيانات التسجيل ، حيث يظهر هذا التذبذب أيضاً في معدل الوفيات الخام للذكور

جدول رقم (10)

معدلات الوفيات الخام في الألف للسكان الليبيين للمدة من 1969 - 2004

السنة	معدل الوفيات الخام		
	ذكور	إناث	جملة
1969	7.2	7.3	7.3
1970	7.5	7.8	7.8
1971	7.9	8.4	8.1
1972	9.1	9.3	9.2
1973	8.7	8.8	8.7
1974	8.3	8.0	8.1
1975	7.4	6.6	7.0
1976	7.3	6.4	6.9
1977	6.2	5.5	5.9
1978	5.9	5.4	5.6
1979	5.9	5.2	5.6
1980	5.4	4.7	5.1
1981	5.2	4.9	5.2
1982	7.2	6.7	6.8

7.0	6.2	7.7	1983
7.0	6.2	7.8	1984
7.0	6.1	7.9	1985
7.1	6.3	7.6	1986
7.2	6.2	7.8	1987
7.0	6.1	7.9	1988
7.3	6.4	8.2	1989
7.4	6.6	8.3	1990
7.6	6.3	8.9	1991
8.1	6.9	9.3	1992
3.1	2.5	3.7	1993
3.2	2.7	3.7	1994
3.0	2.6	3.5	1995
2.6	2.2	3.1	1996
3.1	2.6	3.6	1997
3.1	2.7	3.4	1998
3.2	2.7	3.7	1999
3.2	2.8	3.7	2000
3.4	3.1	3.7	2001
3.4	2.9	3.9	2002
3.6	3.1	4.1	2003
2.6	2.2	3.0	2004

المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى الإحصاءات الحيوية ، 1978 ، 1979 ، 1981 ، 1990 ، 1991 ، 1992 ، 2003 ، 2004 صفحات مختلفة.

والإناث كلاً على حدة ، غير أن السمة المميزة لمعدلات الوفيات في ليبيا تعد منخفضة وذات معدلات تشابه الدول المتقدمة ونادراً ما توجد في الدول العربية التي تتمتع بالظروف الاقتصادية نفسها ، ففي تونس يقدر بحوالي 6.7 في الألف، وفي الجزائر 6.0 في الألف ، وفي المغرب 5.6 في الألف ، ويصل في موريتانيا إلى 16.8 في الألف ، وفي سوريا 4.5 في الألف ، ويقدر في السعودية بحوالي 4.0 في الألف [1] .

يشير الجدول رقم (11) إلى مقارنة معدل الوفيات الخام مع بعض الدول العربية يلاحظ تقارب المعدل بين الأقطار المذكورة في الجدول ، ولا يتخلف إلاَّ مع موريتانيا والصومال اللتين تعدان من أفقر الدول العربية ، فيما نجد أن المعدل المتشابه بين ليبيا وقطر والسعودية والجزائر ، وهي الأقطار التي ينخفض فيها المعدل عن المعدل العالمي بكثير ، وهذا بدون شك راجع إلى التحسن الملحوظ في الخدمات الصحية وارتفاع مستوى المعيشة بفعل العائدات النفطية ، كما أن الشكل البياني رقم (1) يفسر ما أورده

---

[1] – المرجع السابق ، الصفحات نفسها .

الجدول نفسه ويوضح بجلاء تراجع معدل الوفيات في ليبيا وتجاوزه معدلات الدول العربية المماثلة لها في كل الظروف .

جدول رقم (11)

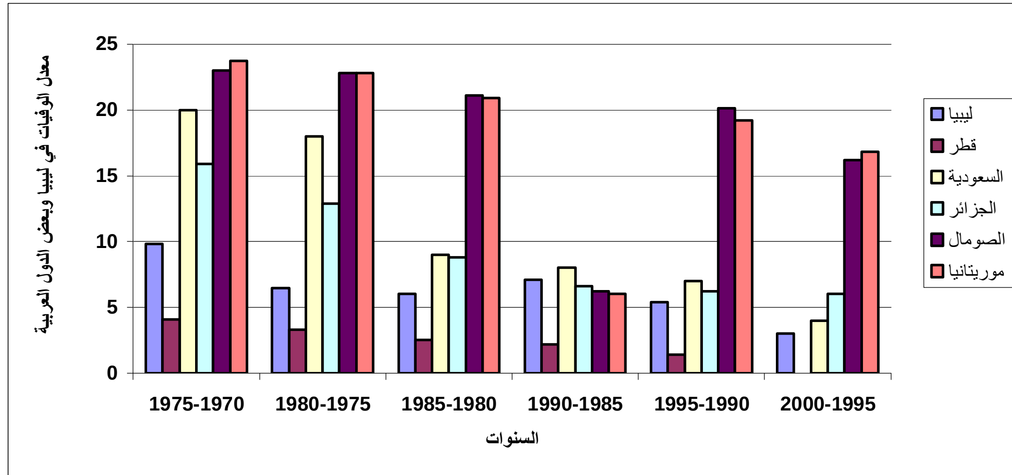
معدل الوفيات الخام للسنوات من 1970 – 2000 في ليبيا وبعض الدول العربية والمتوسط العالمي

السنوات / الدولة	1975 - 1970	1980 - 1975	1985 – 1980	1990 – 1985	1995 – 1990	2000 - 1995
ليبيا	9.8	6.46	6.00	7.1	5.4	3.03
قطر	4.1	3.3	2.5	2.2	1.8	-
السعودية	20.0	18.0	9.0	8.0	7.0	4.0
الجزائر	15.9	12.9	8.8	6.6	6.2	6.0
الصومال	23.0	22.8	21.1	20.1	17.2	16.2
موريتانيا	23.7	22.5	20.9	19.2	17.9	16.8
المعدل العالمي	18.0	17.0	17.0	18.0	16.0	14.0

المصدر : 1 - من حساب الباحث بالرجوع إلى : مصلحة الإحصاء والتعداد ، المجموعة الإحصائية 1978 ص 3 .
2 - الهيئة الوطنية للمعلومات الإحصاءات الحيوية 1991 ص 5 ، 2003 ، ص 56 . الكتاب الإحصائي 2002 ، ص 36 .
3 – فاضل السعدي ، سكان ليبيا في كتاب سكان العالم العربي الواقع والمستقبل ، (تحرير) محمد أحمد الرويثي ، الجزء1 ، مكتبة العبيكان ، 2003 ، ص 48 و ص 74 . والجزء الثاني الصفحات 723 ، 872 ، 1097 .

شكل رقم (1)

التمثيل البياني لمعدل الوفيات في ليبيا وبعض الدول العربية سنوات ما بين 1970 – 2000



المصدر : عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (11) .

1 – 2 – 4 - وفيات الرضع :

يُعد معدل وفيات الأطفال من أهم معدلات الوفيات لكل الفئات العمرية ، ويقاس هذا المعدل بمعرفة جملة وفيات الأطفال الذين يموتون خلال سنة ما لفئة عمرية تقع بين الميلاد وسنة واحدة ، أي نسبة هذا العدد إلى مجموع عدد المواليد في ذات السنة ، حيث يعتبر معدل وفيات الأطفال الرضع أحد أهم المؤشرات المهمة في قياس مدى صحة السكان ، ويوضح مدى العناية الصحية الخاصة بالأمومة والطفولة ، ويعكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية السائدة في الدولة .

تصنف دول العالم إلى مجموعات حسب معدل وفيات الأطفال بين سكانها التي تتباين من دولة إلى أخرى ، ((فالدول التي بها معدلات وفيات 10 في الألف وتضم 84 دولة منها 10 دول أفريقية ، من بينها ليبيا ، و26 دولة آسيوية ، و13 دولة أوروبية ، و21 دولة في أمريكا اللاتينية ، و9 دول من الاتحاد السوفيتي السابق ، وكندا ، والولايات المتحدة ، و3 دول من أوقيانوسيا ، وفيما يتعلق بمعدلات الأطفال الرضع حسب تصنيف الأمم المتحدة للفترة ما بين 1990 – 1995 [1] فإن ليبيا تقع ضمن الدول ذات المعدلات المتوسطة التي ينخفض فيها المعدل تدريجياً ، إذ تشير البيانات المتوفرة من سنة 1982 أن هناك تراجعاً واضحاً في معدل وفيات الرضع في الألف الذي لم يتجاوز 50.7 في الألف سنة 1983 متجهاً نحو الهبوط إلى أن يصل سنة 2003 حوالي 19.42 في الألف ، مع ملاحظ وجود تذبذب في بعض السنوات صعوداً وهبوطاً .

بملاحظة ما تتضمنه الجدول رقم (12) حول معدلات وفيات الأطفال الليبيين يتضح مدى الانخفاض الذي يحدث في هذه الفئة العمرية ، ويوضح تطور نمو حجم السكان بناءً على الزيادة الطبيعية ، مما يمكن معه تفسير هذا النمو في زيادة عدد المواليد وبخاصةٍ في الفترة ما بين 1982 وحتى 1992 وهي الفترة التي تابع فيها معدل النمو ارتفاعه امتداداً لفترة النمو الكبيرة التي حدثت ما بين تعدادي 1973 و 1984 حيث وصل النمو السنوي 4.5% للسكان الليبيين ، والذي أخذ في التراجع حسب ما وضحه تعداد 1995 إذ بلغ 2.9% بين السكان الليبيين ، كما يلاحظ ارتفاع معدل الوفيات في الفترة نفسها من 1982 إلى 1992 تمشياً مع زيادة أعداد المواليد ، غير أنه بدأ في التراجع

---

[1] - أحمد إسماعيل ، أسس علم السكان ، مصدر سابق ، ص ص 53 – 56 .

بعد عام 1993 ، ثم آخذاً في الارتفاع قليلاً خاصة حتى سنة 2001 التي يصـــل فيهـــا إلى أقصى ارتفاع بعد تراجعه قبل قرابة عشرية ونصف، وتَخرج بذلك ليبيا مع أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين من خانة الدول ذات معدلات النمو المرتفع إلى مرتبة الدول المتوسطة النمو السكاني ، وهذا الأمر الذي يمكن أن نفسر بـــه التراجـــع في معدل النمو السكاني ، مع عوامل أخرى من بينها الرغبة في تقليل عدد أفراد الأســـرة ، وتأخر سن الزواج وبالتالي تقلص فترة الخصوبة ، واتجاه بعض فئات الليبيين إلى تحديـــد النسل .

جدول رقم (12)

معدلات وفيات الرضع لسنوات ما بين 1982 – 2004

السنة	المعدل في الألف	السنة	المعدل في الألف
1982	49	1983	50.7
1984	49.9	1985	47.0
1986	44.0	1987	41.7
1988	37.7	1989	37.0
1990	38.0	1991	27.0
1993	19.5	1996	17.0
1997	21.9	1998	18.3
2000	21.5	2001	25.8
2002	19.4	2003	19.42
		2004	16.8

المصدر : تجميع الباحث من المجموعة الإحصائية 1982 – 1989 ، صفحات مختلفة .
الإحصاءات الحيوية 1990 – 2003 ، 2004 صفحات مختلفة .

إن انخفاض معدلات الوفيات يمكن أن نجمله في ما يلي :

1 – انتشار الخدمات الصحية الأولية وكفاءتها في جميع أنحاء البلاد ، إلى جانـــب تـــوفر العديد من المراكز الصحية المتخصصة بالمدن الرئيسة .

2 – التركيز على صحة الأم والطفل والاهتمام بهما مما أدى إلى تدني معـــدلات وفيـــات الأطفال .

أدى انخفاض معدل الوفيات من فترة زمنية لأخرى يقابله انخفـــاض تـــدريجي في معدل المواليد ، إلى زيادة في نسبة صغار السن مما نتج عنه اتجاه معدل العمر الوسيط نحو الانخفاض الذي كان سنة 1964 حوالي 18.5 سنة لينخفض أكثر بين تعـــدادي 1973 – 1984 إلى قرابة 14 سنة ، إذ من المعلوم أن العمر الوسيط ينخفض كلما ارتفعت نســـبة

فئات السن الصغيرة (1) ، وقد بيَّنت بعض الدراسات أن الفوارق في الوفيات بين سكان الحضر والريف وصلت إلى حدِّ التقارب وهو ما يعني ارتقاء مستوى المعيشة والخـــدمات المقدمة في الريف إلى مستوى المدينة .

1 – 2 – 5 - الهجرة :

للهجرة تأثير مختلف على النمو السكاني ، فهي تلعب دوراً في زيادة عدد السكان في بلد ما ، أو إقليم جغرافي معين ، غير أنها لا تعد عاملاً طبيعياً كناتج الفرق بين المواليد والوفيات الذي يعرف بالزيادة الطبيعية . والهجرة نوعان : داخلية بين إقلـــيم جغـــرافي وآخر في داخل الدولة الواحدة ، إذ تعرفها الأمم المتحدة على ((أنها شكل من أشـــكال الحركة المكانية بين إقليم جغرافي وآخر بهدف الإقامة الدائمة ، أي أنها حركـــة الأفـــراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد ، ويستثني هـــذا التعريـــف البـــدو الرحل، والمهاجرين الموسميين ، والسياح ، والعمال ، والموظفين الذين ينتقلون من منازلهم إلى مكان عملهم يومياً)) (2) ، أما النوع الثاني فيعرف بالهجرة الدولية التي تعـــني انتقـــال الأفراد من بلد إلى آخر يعبرون خلالها حدوداً سياسية بين الدول ، وقد تكون مؤقتة ، أو موسمية لأجل العمل ، أو الدراسة ، أو دائمة قصد الاستقرار ، وقـــد تكـــون الهجـــرة إلزامية، أو اضطرارية تسببها الحروب ، والمنازعات ، والفقر ، والكـــوارث الطبيعيـــة ، والاضطهاد الديني ، والعنصري ، والأزمات السياسية ، وغيرها من عوامل الطرد الـــتي تجبر الفرد على الفرار والبحث عن ملجأ يتوفر فيه الأمان ، والعمل ، والاستقرار الدائم ، أو المؤقت حيث تنتشر أماكن الجذب ، ويحصل المهاجر فيه على ما لا يجده في موطنـــه الأصلي .

تُعد حركة الهجرة جزءاً مهماً من حركة السكان ، والمقصود بهـــا هنـــا الهجـــرة الخارجية التي تحدث من الدولة إلى غيرها ، أو إليها ، فمجموع الـــداخلين والخـــارجين يعرف بحجم الهجرة ، أما الفرق بينهما فهو صافي الهجرة ، وإذا زاد عدد المهـــاجرين إلى الدولة عن المهاجرين منها فيعرف بفائض الهجرة ، بينما يسمى نقـــص المهـــاجرين إلى الدولة عن المهاجرين منها بغيض الهجرة .

---

[1] – منصور الكيخيا ، السكان ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، (تحرير) الهادي أبولقمة ، سعد القزيـــري، الـــدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 1995 ، ص 387 .

[2] - فوزي سهاونة ، مبادئ الديموغرافيا ، مصدر سابق ، ص 119 .

للمهاجرين خصائص يتصفون بها من بينها أنه كلما زادت المسافة بين مكان الميلاد ومكان الإقامة المهاجر إليه زادت نسبة النوع بارتفاع عدد الذكور عن عدد الإناث ، كما يتركز المهاجرون في فئة عمرية عادة تكون ما بين 15 – 35 سنة ، ويرتفع عدد الذكور فوق سن 35 سنة ، ويرتفع عدد الإناث في الفئة العمرية تحت سن 20 سنة ، وعادةً ما تكون هجرة النساء قصيرة المدة ، وبذلك يكون كبار السن أقل ميلاً للهجرة من الشباب ، أما درجة تعليم المهاجرين فتكون أعلى وأكثر مهارة فنية من الباقين في أماكنهم ، وترتفع الهجرة من الريف إلى المدينة مع ملاحظة أن أكثرية المهاجرين من القادرين على الإنجاب (1) .

1 – 2 – 5 – 1 - حركة الهجرة الداخلية :

بينت نتائج تعداد 1954 أن نسبة السكان الرحل وشبه الرحل بلغت حوالي 8.0% و 18.0% على التوالي ليشكلا حوالي 26.0% من إجمالي السكان الذين يعتمدون في حياتهم على التنقل والترحال بين أرجاء البلاد كل حسب هدفه ومبتغاه ، بينما أظهرت بيانات تعداد 1964 نسبةً قريبةً من التعداد السابق ، فقد كانت نسبة الرحل وشبه الرحل 21.9% ، موزعة بين 9.5% للأولى ، و12.4% للثانية ، غير أن هاتين الفئتين تراجعت نسبتهما من العدد الإجمالي للسكان خلال تعدادي 1973 و1984 فقد كانت في الأول 3.6% للفئتين ، أما التعداد الثاني فقد بلغت 1.0% فقط ، وإلى أقل من 0.9% حسب تعداد 1995 مما يعني تراجعاً واضحاً أصبغ المجتمع بصفة الاستقرار بدل التنقل والترحال .

ما سبق ذكره يعني اختفاء الحياة البدائية ، والاستعاضة عن التنقل والتجوال لأجل الوصول إلى أماكن الكلأ ومواطن الخصب وتتبعاً لأثر الأمطار المحدودة بمواطن الاستقرار، والعمل المجزي ، غير أن نوعاً آخر حلَّ محل هذا النوع من الهجرة تمثل في هجرات تتماشى مع طبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع كالتنقل من المكان الأصلي إلى مكان بديل بسبب العمل ، أو الدراسة ، بفعل ظروف اجتماعية كالزواج من منطقة أخرى وانتقال أحد الزوجين إلى الآخر أو انتقال عائلة بكاملها حسب حركة رب العائلة ، لهذه الحركة عدة عوامل تشجع عليها وتدفع بالمرء إلى الهجرة كتطور ونمو المدن والمراكز الحضرية ، وانتشار التعليم بين فئات المجتمع والرغبة في

---

1 – عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 1980 ، ص ص 156

مواصلة التعليم العالي الذي عادة ما يتركز في المدن الكبيرة كطرابلس وبنغازي تحديداً ، بالإضافة إلى مدن الزاوية ، ومصراتة ، وسبها ، كذلك العادات والتقاليد والترابط الأسري الذي يحتم تنقل العائلات مجتمعة ، وبخاصة التي تستلزم ظروف عملهم الانتقال إلى أماكن جديدة ، والاستقرار فيها ، كذلك طبيعة النظام الإداري في الدولة وسيطرتها على معظم - إن لم يكن كل - المؤسسات الاقتصادية في البلاد ؛ الأمر الذي يحتم ضرورة توفير أعداد من القائمين على تسييرها مما يتطلب كوادر من مختلف التخصصات، وبخاصة أن تركز أغلبها يكون في التجمعات الكبيرة ، أو إنشاء تجمعات سكنية جديدة سرعان ما تحولت إلى مدن وبخاصةٍ المدن النفطية على الساحل الليبي كما هي الحال في مدينتي رأس لانوف ، ومدينة البريقة على ساحل خليج سرت ، وأيضاً توفر طرق النقل وسهولة الانتقال شجع على هذه الحركة لما تتمتع به ليبيا من شبكة طرق مواصلات كبيرة تربط البلاد بجميع أطرافها .

هَدَفَ تعداد 1973 إلى معرفة اتجاه وطبيعة الهجرة الداخلية ، إذ تبين من الجدول رقم (13) أن قرابة ثلث السكان كانوا مهاجرين ، فمنهم من كان يتنقل لمسافات قصيرة بين حدود المحافظة - التقسيم الإداري الذي كان سائداً وقت إجراء التعداد - وبعضهم كان هاجر إلى محافظة أخرى ، وقسم ثالث كان عائداً من الخارج ليستقر في بلاده ، بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية فيها ، هذا وقدر عدد الذين يتنقلون من مدينة إلى أخرى داخل المحافظة الواحدة قصد الاستقرار بحوالي 426000 نسمة .

جدول رقم (13)

حركة الهجرة بين المحافظات الليبية عام 1973 (ألف)

المحافظة	إلى	من	الصافي	عائدون من المهجر	صافي إجمالي المهاجرين
درنة	10.6	15.2	4.6	3.2	1.4 -
الجبل الأخضر	16.0	16.0	-	1.6	1.6
بنغازي	59.2	21.5	37.7 +	8.6	46.3
الخليج	7.3	14.9	7.6 -	2.2	5.4 -
مصراتة	6.4	30.1	23.7 -	1.5	22.2 -
الخمس	4.0	45.3	41.3 -	0.6	40.7 -

117.2	30.7	86.5+	33.9	120.4	طرابلس
5.7	3.5	2.2 +	26.0	28.2	الزاوية
45.3 -	2.0	47.3 -	52.3	5.0	غريان
2.3 +	4.2	1.9 -	9.0	7.1	سبها
58.1	58.1	0.0	264.2	264.2	المجموع

المصدر:عيسى سليمان الزقني ، الوضع السكاني في ج.ع.ل ، مؤتمر الخبراء العرب لمسائل السكان وعلاقتهما بالصحة والتنمية ، الإسكندرية ، من 3 إلى 8 يناير 1976 ، ص 48 .

أما المهاجرون من محافظة إلى أخرى فزاد عن 264300 نسمة ، وقد كان تركز هجرة هذه الفئة إلى مدينتي طرابلس وبنغازي ، تأتي بعدهما مدينة الزاوية لقربها من طرابلس حيث لا تزيد المسافة بينهما عن 45 كلم ، مما يُسهِل الانتقال بين المدينتين بسهولة ويسر في وقت مناسب ، في حين تجاوز عدد من عاد من بلاد المهجر إلى ليبيا 58000 نسمة تركزت حركة عودتهم في معظمها باتجاه مدينتي طرابلس وبنغازي متناسين مواطنهم الأصلية .

أبرز تعداد 1984 أن غالبية سكان ليبيا لم تتغير أماكن إقامتهم خلال العقد الزمني الفاصل بين تعدادي 1973 و 1984 ، وبينت الأرقام أن السكان الوطنيين الذين تفوق أعمارهم 11 سنة الذين كانوا في تعداد 1973 مقيمين في بلدية العد بلغ عددهم 1883511 نسمة ، والذين مثلوا ما نسبته 94.3% ، من مجموع السكان الليبيين عام 1984 أي السكان الذين تم عدهم مكان إقامتهم السابق ، وهذا يعني محدودية حركة الهجرة كما هو مبين في الجدول رقم (14) .

جدول رقم (14)

توزيع الليبيين ممن عمرهم (11 سنة فما فوق) حسب النوع ومكان الإقامة عام 1973

مكان الإقامة في تعداد 1973	العدد			المجموع %		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
نفس بلدية العد	963996	917511	1883511	94.34	94.26	94.30
غير بلدية العد	46693	46718	93411	4.56	4.80	4.68
خارج ليبيا	10205	8078	18283	0.99	0.83	0.91
غير مبين	1119	1082	2201	0.11	0.11	0.11
المجموع	1024013	973393	1997406	100.0	100.0	100.0

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية لتعداد 1984 ، ص 73 .

أفضت نتائج تعداد 1995 أن عدد السكان المولودين بالبلدية نفسها التي تم عدهم فيها عند إجراء التعداد وصل عددهم إلى 4092383 نسمة ، ونسبتهم 93.43% من إجمالي السكان الليبيين المقيمين ، بينما أظهر التعداد أن قرابة 229717 نسمة هم مولودون خارج بلدية العد بنسبة 5.17% ، أما عدد السكان الليبيين المقيمين ، ومكان ولادتهم خارج ليبيا فقد بلغ حوالي 67638 نسمة شكلوا ما نسبته 1.40% ، وهو ما يوضح ارتفاعاً محدوداً في عدد المستقرين في مكان الميلاد عن تعداد 1984 بحوالي 1.79% ، أما عن تعداد 1973 فإن زيادة عدد المستقرين كانت مرتفعة قليلاً عن تعداد 1995 بفارق 1.13% ، وفيما يتعلق بنسبة الذين ولدوا خارج بلدية العد فقد كانوا يشكلون ما نسبته 4.68% حسب تعداد 1973 .

بينما ارتفعت النسبة إلى 6.14% في تعداد عام 1984 بفارق قدره 1.48% ، كما في الجدول رقم (15) غير أنها انخفضت قليلاً في تعداد 1995 بنسبة 0.97% ، وتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة المولودين خارج البلاد ، فقد وصلت حسب تعداد عام 1973 إلى 0.91% ، فيما شكّلت سنة 1984 ما نسبته 1.97% بزيادة بلغت 1.06% ، في حين تراجعت قليلاً في عام 1995 إلى 1.40% ، وهو ما يشير إلى قرب تكامل عودة أعداد الليبيين المهاجرين في السابق ، إلى جانب ميلاد نسبة من أبناء المقيمين مؤقتاً في الخارج قصد العمل ، ومعظمهم يعملون مع أجهزة الدولة ذات العلاقة بالتواجد بالخارج كالسفارات ، والشركات المشتركة مع الدول الأخرى ، بالإضافة إلى طلبة الدراسات العليا .

جدول رقم (15) توزيع السكان الليبيين ممن عمرهم (11 سنة فما فوق) حسب النوع ومكان الإقامة السابق 1984

مكان الإقامة في تعداد 1973	العدد			المجموع %		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
نفس بلدية العد	1503586	1461152	2975518	91.69	92.51	92.09
غير بلدية العد	105166	93142	198308	6.37	5.90	6.14
خارج ليبيا	31990	25154	57144	1.94	1.59	1.77
غير مبين	40000	4900	8900	-	-	-
المجموع	1651562	1579497	3231059	100.0	100.0	100.0

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية لتعداد 1984 ، ص 72 .

يلاحظ هنا ضآلة حجم الهجرة خلال الفترة الفاصلة بين تعدادي 1984 – 1995 ، حيث يتضح أن طرابلس كانت أكثر المناطق طرداً للسكان ، إذ كان صافي الهجرة فيها سالباً ، أي أن عدد المغادرين لها كان أكثر من عدد القادمين (14656) نسمة ، تلتها بنغازي التي كان صافي الهجرة إليها (- 5987) نسمة ، كما يلاحظ أن منطقة العزيزية الواقعة جنوب مدينة طرابلس بما يزيد قليلاً عن 40 كلم تعد من أكثر المناطق جذباً للمهاجرين ، حيث كان صافي الهجرة إليها موجباً (+ 5543) نسمة ، تلتها منطقة مصراتة الواقعة شرق طرابلس بحوالي 250 كلم (+ 4592) نسمة ، حيث يتبين أن المناطق والمدن والمراكز الحضرية التي كانت تعد من أهم نقاط الجذب السكاني قد تغيرت خلال العشرية الفاصلة بين 1984 و 1995، وظهرت مناطق جذب جديدة ، مثل : مناطق الشاطئ ، أوباري ، مرزق ، غدامس وهي جهات صحراوية ، إضافة إلى سرت ، سوف الجين ، أجدابيا في المنطقة الوسطى ، كما أن هناك مناطق أخرى هي من الجهات الطاردة للسكان مثل سبها ، الكفرة الواقعتين في قلب الصحراء ، وغريان ، ويفرن في الجبل الغربي ، والمرج ، والجبل الأخضر ، وطبرق في أقصى الشمال الشرقي خلال تلك العشرية .

1 – 2 – 5 – 2 - الهجرة الخارجية :

ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وخرجت القوات المتحاربة من البلاد باستثناء الجاليات المدنية سواء الإيطالية أو البريطانية حتى بدأت بعض الأعداد من المهاجرين في العودة إلى أرض الوطن بشكل بطيء ، واستمرت على هذا المنوال حتى بدايات الستينيات ، ثم نشطت مع اكتشاف النفط بكميات تجارية وظهور عائداته على شكل خطط تنموية ، بالإضافة إلى هجرة غير الليبيين نحو الداخل ، وبخاصةٍ الأيدي العاملة من الأقطار العربية المجاورة ، وتحديداً من مصر وتونس ، في حين يلاحظ أن عدد الليبيين العائدين في تزايد من سنة 1954 وحتى النصف الثاني من الثمانينيات ، بينما بلغت نسبة من هم من أصل غير ليبي وتحصل على الجنسية الليبية مقداراً لا يجاوز 1.0% من مجموع السكان ، وقدرت بعض الدراسات أن عدد العائدين بلغ سنة 1973 قرابة 58 ألف نسمة عادوا في الفترة ما بين تعدادي 1964 و 1973 ، وجاء في نتائج تعداد 1984 أن عدد الذين كانوا يقيمون في الخارج بلغ 63749 نسمة ، وحسب تعداد 1995 بلغ

عدد الليبيين الذين كانت إقامتهم السابقة في الخارج 66734 نسمة يشكلون 1.5% من جملة السكان [1] .

1 – 2 – 6 - الخصوبة :

تعني الخصوبة(*) في أبسط تعريف لها القدرة على الإنجاب ، و هي غير القدرة البيولوجية على الإنجاب وحمل الأطفال التي ليس لها مقياس مباشر يحصيها ويحدد نسبها المئوية ، و ((تعد الخصوبة من العناصر الرئيسة في دراسة السكان ، ليس فقط لأنها غالباً ما تفوق الوفيات والهجرة ، وبالتالي هي المحدد الرئيس لنمو السكان ، و هي أكثر صعوبة في فهمها عن الوفيات ، فبينما تتميز الوفاة بأنها حتمية بالضرورة ، ولا يمكن تجنبها فإن الخصوبة ليست كذلك ، ومن ثم فهي أقل ثباتاً ، ويمكن التنبؤ بها ، و التحكم فيها ، أيضاً تكون أكثر تأثراً بالعوامل الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والنفسية، ... أما الوفاة تحدث في أي عمر ، وتختلف عن الخصوبة إذ أن النساء يلدن في فترة زمنية محددة من أعمارهن ، ومن ثم فإن زيادة عدد المواليد في عام لا يعني أنه ستعقبه زيادة مماثلة في العام التالي ، وتبعاً لذلك فإن الخصوبة تتعرض لتغيرات على مدى قصير أكثر مما تتعرض له الوفيات)) [2] .

تلعب الخصوبة دوراً مهماً في تركيب السكان العمري ، إذ يؤدي ارتفاع مستواها إلى زيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني واتساعها مما ينتج عنه انخفاض في نسبة كبار السن بين مجموع السكان ، وزيادة ظاهرة التجديد أي ارتفاع عدد الشباب ، وبالتالي يظهر اتساع في قاعدة الهرم السكاني وضيق في قمته الأمر الذي يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية متعددة لها تأثير على معدلات النمو السكاني .

تتأثر الخصوبة بعدة عوامل من أهمها ((سن الدخول إلى الحياة الزوجية ، مدة الحياة الزوجية ، الفترة التي تقضيها الأنثى بدون التعرض لعملية الجماع التي تنشأ عن الطلاق أو الترمل ، والإحجام عن الجماع كخطة لتحديد النسل ، العزوف تماماً عن

---

[1] – عباس السعدي ، سكان ليبيا ، في كتاب سكان العالم العربي الواقع والمستقبل ، مرجع سابق ، ص 940 – 941 .

(*) تُعْرَفُ إحصاءات الخصوبة عن طريق إحصاء المواليد الأحياء في أي إقليم جغرافي في فترة زمنية محددة ، أما معدلها العام فيمثل النسبة بين عدد المواليد الأحياء في سنة إلى عدد الإناث في سن الحمل في الفئات العمرية ما بين 15 – 49 سنة مضروباً في 1000، وهو ما يعطي نسبة المواليد لكل 1000 من النساء في فترة الإنجاب .

[2] - فتحي أبوعيانة ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1980 ، ص 138 .

الزواج ، الامتناع القسري عن الجماع لأسباب صحية ، وجود عقم طبيعي ، استخدام موانع الحمل)) [(1)] .

أشارت نتائج تعداد السكان إلى أن نسبة الإناث قد بلغت في عام 1954 ما نسبته 48.12% ، وفي عام 1964 كانت النسبة 47.96% ، بينما كانت في سنة 1973 والي 48.45% ، أما في عام 1984 ما نسبته 48.88% ، وفي عام 1995 و صلت إلى 49.18% وهذا يعني أن عدد الإناث في المجتمع الليبي يقل قليلاً عن النصف ، فقد حافظت نسبتهن في معدل متوسط عند 48% زاد عنه أو نقص قليلا ، فمن حيث معدلات الخصوبة يصنف تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 ليبيا ضمن مجموعة الدول العربية التي تتصف فيها الخصوبة بأنها تأخذ إتجاهاً نحو الانخفاض التي يتراوح فيها معدل الخصوبة ما بين 3 – 5 ولادات لكل امرأة [(2)] .

بلغ معدل الخصوبة العام في عام 1995 حوالي 190.2 في الألف حيث وصل عدد الإناث في سن الإنجاب (الفئات ما بين 15 – 49 سنة) إلى 466753 أنثى، أما في سنة 1984 فقد كان العدد مرتفعاً وللفئة العمرية نفسها 567347 أنثى ، تماشياً مع ارتفاع معدل النمو ، وقد وصل معدل الخصوبة العام للسنة ذاتها حوالي 262.4 في الألف ، بينما أظهرت بيانات تعداد 1973 أن عدد الإناث في سن الإنجاب بلغ 377354 أنثى بمعدل خصوبة عام قدره 266.64 في الألف ، كما أن العمر المتوقع لحياة المرأة في ليبيا خلال ثلاثة عقود مضت عند الولادة 66 سنة ، بينما لم يتجاوز 48 سنة في نهاية الستينيات ، كما أن معدلات وفيات الأمهات تراجع من 118 في الألف عام 1973، إلى 77 في الألف عام 1984 بمعدل انخفاض بلغ خمس مرات خلال عشرية [(3)] .

دون أن يعطي تعداد 1995 تحليلاً لما أسفر عنه من نتائج فقد أظهرت أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في معدل الخصوبة لدى الإناث الليبيات الذي هبط عن مستواها في عام 1984 ، فقد انخفض متوسط عدد الأطفال دون الخامسة من العمر للمرأة الواحدة في سن الإنجاب التي تقع ما بين 15 – 49 سنة من 0.91 طفل عام 1984 إلى حوالي 0.50 طفلاً للمرأة الواحدة حسب تعداد 1995 ، غير أنه يمكن إرجاع سبب انخفاض معدل

---

[1] – عباس السعدي ، دراسات في جغرافية السكان ، مصدر سابق ، ص 124 .

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ص ص 32 – 33 .

[3] - الهيئة الوطنية للمعلومات ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، طرابلس ، ص 136 .

الخصوبة إلى تأخر سن الزواج بالنسبة للإناث مما يحرم المرأة من الإنجاب فترة أطول ، فقد كان متوسط سن الزواج في تعداد 1984 حوالي 23.02 سنة ، بينما ارتفع إلى 27.35 سنة حسب تعداد 1995 ، بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو السكاني مقارنة بعدد السكان إلى 2.5% بين تعدادي 1995 و 1984 مقارنة بالفترة ما بين تعدادي 1973 و 1984 التي زاد فيها معدل النمو عن 4.5%.بمعنى انخفاض عدد المواليد الناجم عن تحديد عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم بالرغم من أن المعدل العام يظهر زيادة متوسط حجم الأسرة، وقد أوردت الإحصاءات الحيوية لسنة 2004 أن متوسط سن الإنجاب للنساء في ليبيا يصل تقريباً إلى 31.8 سنة ، وهو ما يفسر تأخر سن الزواج عند الزواج الأول لدى الإناث مما يؤدي إلى تأخر فترة الخصوبة التي كان يجب أن تتركز عند الفئات العمرية الأولى والثانية (0 - 20) ، و (20 – 24) إلاّ أنها تركزت في الواقع عند الفئات العمرية (25 – 29) ، و (30 – 34) .

1 – 2 – 7 - معدلات النمو السكاني :

من خلال تتبع مسيرة تعدادات السكان خلال الخمسين سنة الماضية في ليبيا ، وما أعطته من مؤشرات وتقديرات ، فبالرغم من أن تعدادي السكان اللذين أجرتهما سلطات الاحتلال الإيطالي عامي 1931 و1936 لم يكونا بالدقة العلمية المطلوبة في مثل هذا العمل ، إلاّ أنه بالرجوع إلى ما نتج عنهما ، فقد بلغ عدد السكان حسب تعداد 1931 ما مجموعه 654716 نسمة ، ارتفع إلى 732673 نسمة خلال تعداد 1936 ، أي بزيادة قدرها 96135 نسمة في مدة لا تزيد عن خمس سنوات ، على الرغم من سوء تلك الفترة من تاريخ ليبيا التي كانت مليئة بالحروب ، والمجاعات ، والجفاف ، وكثرة الأوبئة الفتاكة ، والأمراض القاتلة ، كما أن كثيراً من المواطنين ، وشيوخ القبائل لم يتقبلوا هذا العمل ويقدموا البيانات الصحيحة لأفراد عائلاتهم ، وصعوبة التنقل داخل البلاد وتدني مستوى الإمكانات المستخدمة ، أيضاً ((بسبب خوف الناس من التجنيد ولصعوبة عدِّ السكان الرحل ، والقاطنين في الجنوب ، بالإضافة لعدم ثقة الليبيين بنوايا سلطات الاحتلال الإيطالي)) (1) .

---

[1] - رشود بن محمد ، التعداد السكاني – مفهومه – طرقه – تقويمه – استخداماته ، جامعة الملك سعود، الرياض ، 1993 ، ص 222 .

من الإطلاع على الجدول رقم (16) يتبين أن عدد سكان ليبيا قليل غير أنه ينمـــو بمعدل سريع ، إذ نما عدد السكان في الفترة الفاصلة بين عـــامي 1954 – 1964 بمعـــدل 3.7% ، بينما ارتفع معدل النمو إلى 4.1% خلال الفترة من 1964 – 1973 ، كما يتضـــح انخفاض نسبة غير الليبيين من 4.3% إلى 3.1% ، كما أن زيادة معدل النمـــو الســـكاني خلال الفترة من 1964 – 1973 مَرَدَّهُ إلى زيادة قدوم الأجانب إلى ليبيا بقصد العمل حتى ارتفعت نسبتهم إلى 8.9% ، وذلك تمشياً مع سياسة الدولة التي شجعت وسمحت بتـــدفق أعداد كبيرة من الأجانب ، وبخاصةٍ العرب منهم سعياً لتعويض النقص الذي تعانيه البلاد في الأيدي العاملة .

جدول رقم (16) نمو السكان الليبيين خلال المدة ما بين 1954 - 2003

السنوات	السكان الليبيون		
	ذكور	إناث	جملة
1954	540364	501235	1041599
1964	788657	726844	1515501
1973	1057919	994453	2052372
1984	1651562	1579497	3231059
1995	2231979	2158660	4389739
2003	2796940	2683947	5480887
معدل النمو % 1964/54	3.85	3.79	3.7
معدل النمو % 1973/64	3.32	3.54	4.1
معدل النمو % 1984/73	4.13	4.30	4.5
معدل النمو % 1995/84	2.75	2.86	2.9
معدل النمو % 2003/95	2.5	2.4	1.7

المصدر : - مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية لتعداد السكان 1973 ، ص 75 .
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لتعداد السكان 1995 ، ص 40 .
- ـــــــــــ ، نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الأول ، ص 18 .

يتبين من الجدول رقم (17) أن أرقام تعـــدادي 1954- 1964 أن معـــدل النمـــو السكاني كان في هذه الفترة للسكان في ليبيا 3.7% ، حيث كان مجموع الســـكان عـــام 1954 ما مجموعه 1088873 نسمة وصل سنة 1964 إلى 1564369 نسمة بزيادة تصل إلى 475480 نسمة ، أما عن الزيادة النوعية فقد ارتفعت من 564450 ذكـــراً إلى 813386 ذكراً ، بينما كان عدد الإناث 524439 أنثى ليصبح 750983 أنثى لنفس التعدادين ، إذ إن عددهم كان سنة 1954 يربو عن 1041599 نسمة فزاد إلى 1515501 نســـمة ســـنة 1964 ، نلاحظ أن معدل نمو السكان الليبيين في هذه العشرية يعد مرتفعاً لأسباب مردها إلى بداية عودة المهاجرين الليبيين من دول المهجر ، وتحسن الوضع الداخلي للبلاد الذي شهد نوعاً من الاستقرار بعد إعلان الاستقلال ، وبداية تكوين الدولة الحديثة ، وبخاصـــةٍ

أن الليبيين بصفة عامة يسودهم التجانس الديني ، والعرقي ، والمذهبي ، والسياسي مع بعض الاستثناءات ، مما ساعد على استقرار البلاد منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، وتحديداً بعد التخلص من النفوذ الأجنبي ، في حين كان معدل نمو السكان غير الليبيين يقدر بنسبة 0.3% الذين بلغ عددهم عام 1954 ما مقداره 47274 نسمة ، وارتفع قليلاً ووصل في عام 1964 إلى 48868 نسمة كان من بينهم 24729 ذكراً ، أما الإناث الأجنبيات فكان عددهن 24139 نسمة ، ويعود هذا البطء في معدل نمو السكان الأجانب إلى أن البلاد في هذه العشرية كانت تعيش حالة من الفقر ، و لم يكتشف النفط فيها بكميات تجارية يمكنها أن تستقطب عمالة أجنبية تُسهم في عملية التنمية ، كما أن ليبيا لم تدخل ضمن الدول الجاذبة للهجرة بعد .

جدول رقم (17) النمو العددي للسكان في ليبيا وعدد الذكور والإناث من 1954 - 1995

التعداد	عدد السكان و الزيادة بين التعدادات		ليبيون		غير ليبيين	
	عدد السكان	الزيادة لكل السكان	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1954	1088873		450364	501235	24911	22363
1964	1564369	475496	788557	726844	24729	24239
1973	2249237	684868	1057919	994453	133934	62931
1984	3642576	1393339	1651562	1579497	302195	109322
1995	4389739	1156489	2231079	2158660	270677	138696

المصدر : 1 - مصلحة الإحصاء والتعداد ، تعداد السكان 1973 ، ص 1 . و 2 – الهيئة الوطنية للمعلومات ، تعداد 1995 ، ص 44 .

بالنظر إلى تطور نمو السكان وما أسفر عليه تعداد 1973 من نتائج يتضح أنه خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1964 و1973 كان 4.1% ويعد من أعلى المعدلات السكانية في العالم ، حيث بلغ عددهم 2249237 نسمة بعد أن سجل عددهم عام 1964 نحو 1564369 نسمة ، وزاد عددهم إلى 2052372 نسمة بعد أن كان 1515501 نسمة ، بينما أشارت أرقام تعداد 1984 إلى أن عدد السكان في ليبيا كان 3652576 نسمة بمعدل نمو قدره 4.5% ، مما يعني أن معدل النمو زاد خلال الفترة عن 1964 – 1973 ، حيث كان 4.1% ، مما يشير إلى أن الفترة ما بين 1973 – 1984 تعد فترة الذروة بالنسبة لنمو السكان ، حيث كان النمو السنوي للسكان الليبيين بمعدل 4.5% يدخل ضمن أعلى معدلات النمو العالمي .

أوضحت نتائج تعداد عام 1995 أن عدد سكان ليبيا بلغ 4389739 نسمة أي أنه ارتفع عن 1984 الذي كان عددهم 3642576 نسمة بمعدل نمو بلغ 2.9 % مما يشير إلى انخفاض معدل النمو السنوي حيث كان خلال الفترة ما بين 1973 و 1984 يفوق

4.5%، بينما كان عدد الذكور منهم 2231079 ذكراً ، أما الإناث فوصل عـــددهن إلى 2158660 أنثى .

بين المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 أن عدد السكان بلغ 5480887 نسمة ، ويُتوقع أن يصل إلى 6981054 نسمة في سنة 2010 ، وإلى 10155127 نسمة سنة 2025 [1] ويوضح ذلك الجدول رقم (18) ، وتؤكد بعض تقديرات الأمم المتحـــدة أن هناك معدلات متناقصة لحركة النمو السكاني بفعل توقع انخفاض عدد المواليد وثبـــات أو انخفاض بسيط في معدل الوفيات ، وبذلك يتوقـــع أن يصل عدد السكان سنـــة 2050 حوالي 11 مليون نسمة ، حيث ستصل النســـبة النوعيـــة إلى 104.7 في ســـنة 2015 ، وتنخفض قليلاً سنة 2025 إلى 103.4 ، وكما سبقت الإشارة إلى أن تراجع عدد المواليد يقابل ذلك توقع زيادة فئات العمر الكبيرة ، وهو راجع إلى ارتفاع معدل أمـــد الحيـــاة المتوقع الناتج عن التطور المعيشي والاقتصادي والتحسن المستمر في الوضـــع الصـــحي ، وتبين التوقعات أن معدلات المواليد الخام ستواصل تناقصها مع تناقص مماثـــل في معـــدل الوفيات حتى الفترة ما بين 2010 – 2015 ، مع استمرار تراجع وفيات الرضع والأطفـــال ما دون سن 5 سنوات [2].

فيما يتعلق بعدد السكان غير الليبيين الذين وصل عددهم إلى 409329 نسمة سنة 1995 ، وكان عددهم عام 1984 ما يقرب من 411517 نسمة ، يمثل العرب غير الليبيين الأكثرية منهم بنسبة81.1% ، أما الباقي فيمثلون باقي الجنسيات .

جدول رقم (18) عدد السكان ونسبة فئات العمر العريضة 1973 – 1995 وتوقعات 2000 – 2025

السنة	1973	1984	1995	2000	2010	2025
عدد السكان	2052372	3231059	4389739	5437652	6981054	10155127
0 – 14 سنة	1054	1612	1690	1957	2233	3046
%	51.4	49.9	38.5	36.0	32.0	30.0
15 سنة فأكثر	9974	1618	2699	3480	4747	7108
%	48.6	50.1	61.5	64.0	68.0	70.0

[1] - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، مصلحة التخطيط العمراني ، المخطط الطبيعي طويل المدى 2000 – 2025 ، ص 40 .

[2] - عباس السعدي ، سكان ليبيا ، مرجع سابق ، ص 942 – 943 . نقلاً عن :

World Pop . Prospects,1999 , Op . Cit ., Vol. 1, P . 256

المصدر : اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، مصلحة التخطيط العمراني ، المخطط الطبيعي طويل المدى 2000 – 2025 ، ص 40 .

أما انخفاض عدد الأجانب فيمكن أن يكون سببه فترة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على ليبيا التي بدأت في أبريل عام 1992 حتى عام 1998 ، الأمر الذي ترتب عليه توقف ملحوظ في خطط التنمية ، وما نتج عنه من فقدان الكثير منهم لمواطن عمل كانت تستوعبهم و لم تبق إلاّ بعض المهن الهامشية ، والأعمال الحرفية اليومية التي لا يمكنها استيعاب كل تلك العمالة ، بالإضافة إلى تدني سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأخرى ، وبروز ظاهرة السوق السوداء مما دفع بالعديد من غير الليبيين إلى مغادرة البلاد .

1 – 2 – 8 - الحضر والريف :

بالنظر إلى ما جاء في الجدول رقم (19) وتوضيحه في الشكل البياني رقم (2) يلاحظ أن نسب النمو الحضري (*) في ليبيا تأخذ اتجاهاً عاماً نحو الارتفاع ، ففي الفترة ما بين 1954 و 1964 بلغت 16.5% ، وخلال الفترة 1964 - 1973 شهدت تراجعاً إلى 12.3% ، وهو ناجم عن تراجع معدل نمو السكان ، في حين شهدت نسبة الزيادة ذروتها في العقد الفاصل بين 1973 و1984 ، وهي الفترة التي ارتفع فيها معدل النمو السكاني ، وشهدت بداية الطفرة النفطية ، وارتفاع عائداته ، وزيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن ، وانتشار المدن الجديدة .

يتطور سكان الحضر بمعدل نمو مستمر ، وسريع ، ومتواصل ، بل نجده يزيد سرعةً من تعداد لآخر ، حيث وصل عددهم سنة 1954 إلى 269568 نسمة ، فيما كان مجموع سكان 819305 نسمة ، وهذا التعداد ((لم يعط تعريفاً واضحاً للحضر والريف ،

جدول رقم (19) توزيع السكان في ليبيا بين
ريف وحضر ودرجة الاستقرار 1954 – 1995

سنوات التعداد	1954	1964	1973	1984	1995
حضر %	20.0	25.0	60.2	75.4	85.0
ريف %	80.0	75.0	39.8	24.6	15.0
مستقرون %	74.0	78.1	96.2	99.9	99.9
شبه رحل %	18.0	9.5	3.2	0.1	00.1
رحل %	8.0	12.4	0.4	0.0	00.0

(*) يقصد بالنمو الحضري نمو سكان المدن وتطور مورفولوجيتها ، ويتم ذلك بالتركيز على دراسة عنصرين مهمين أولهما السكان من حيث النمو والتركيب ، والهجرة ، وثانيهما دراسة استخدام الأرض داخل المدن ، يكون التركيز هنا على العنصر الأول .

غير مبين %	00.0	00.0	0.2	0.0	00.0

المصدر : - وزارة الاقتصاد الوطني ، تعداد السكان 1954 ، طرابلس 1959 ، ص 19 .
- مصلحة الإحصاء و التعداد ، تعداد السكان 1973 ، طرابلس ، ص 66 .
- الهيئة الوطنية للمعلومات ، كتيب الجيب الإحصائي ، طرابلس ، 1999 ، ص 5 .

بل حدد مجموعة من المدن الرئيسة التي تأخذ فيها الحياة طابع الحضرية وحدد عدد سكانها على أنهم يمثلون السكان الحضر فبلغت نسبتهم من إجمالي السكان 20% واعتبرت هذه النسبة سكاناً حضراً ، وبذلك فإن سكان الريف يكونون نسبة 80%، كما أن الملاحظة نفسها تتكرر ولم تتغير هذه النسبة كثيراً في تعداد سنة 1964 فكانت 25% حضراً و75% هم سكان الريف)) (1) ، وبلغ عدد السكان الحضر 622700 نسمة ، ووصل سكان الريف إلى 941669 نسمة ، أما النتائج النهائية لتعداد 1973 (*) فقد أوضحت أن عدد سكان الحضر قد بلغ 1165388 نسمة بنسبة بلغت 60.2% ، بينما كان عدد المقيمين في الريف ما مجموعه 1083869 نسمة نسبتهم حوالي 39.8% .

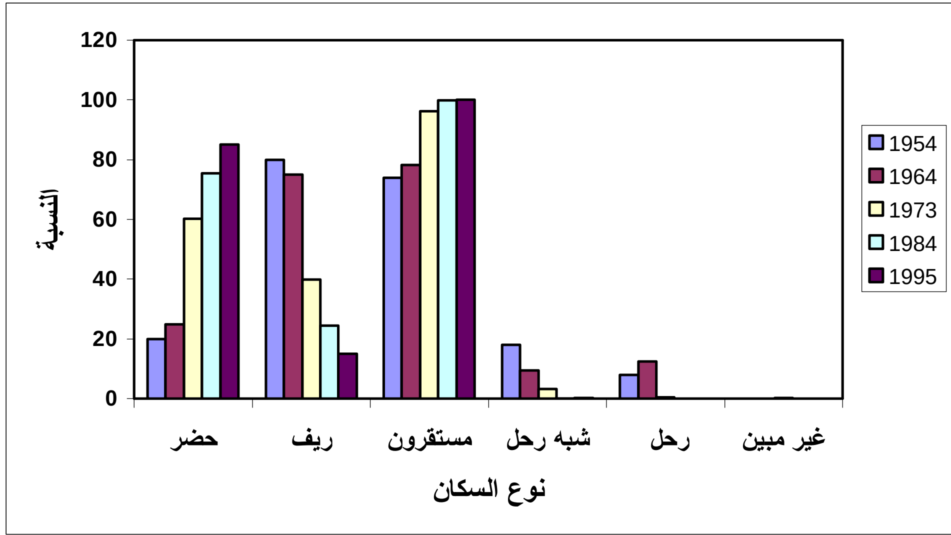
بينت نتائج التعداد العام للسكان 1984 (**) أن عدد الحضر من السكان المقيمين في ليبيا بلغ 2746648 نسمة يمثلون ما نسبته 75.4% ، بينما كان الريفيون منهم 895928 نسمة ، ونسبتهم بلغت 24.6% ، حيث يتضح ارتفاع السكان الحضر الذين شكلوا عام 1973 ما نسبته 60.2% بينما نسبة من يقيمون في الريف 39.8% ، بزيادة في السكان الحضر وصلت إلى ما نسبته 14.2% ، ويعزى ذلك إلى أن هذه الفترة شهدت تدفق أعداد كبيرة من السكان إلى المناطق الحضرية، والتوسع في إنشاء المدن الجديدة ، وتوسيع القائم منها .

شكل رقم (2)
توزيع السكان حسب درجة الاستقرار من سنة 1954 - 1995

[1] - منصور الكيخيا ، (السكان) ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، مصدر سابق ، ص 345 .

(*) نظراً لتعدد تعريف السكان الحضر والريف المستخدمة في التعدادات الوطنية في كل دول العالم ، إذ لا يوجد تعريف واحد معترف به على المستوى الدولي ، حيث حدد الفاصل بين الحضر والريف في تعداد 1973 وفق بعض المعايير العامة في ليبيا المقسمة إلى 46 بلدية مجزأة إلى 156 فرعاً بلدياً وقت إجراء التعداد التي تتوزع بدورها إلى مجموعة من المحلات .. فاستقر الرأي على اعتبار الجزء الداخل ضمن حدود مخططات الإسكان المعتمدة لمقر رئاسة البلديات وفروعها حضراً بصرف النظر عن حجم السكان المقيمين في هذه المناطق وطبيعة نشاطهم ، أما ما عدا ذلك فقد اعتبر ريفاً . لمزيد من التفصيل ينظر النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، محافظة الزاوية ، 1973 ، ص 3 .

(**) اعتمد تعداد 1984 التعريف السابق مستثنياً المحلاَّت التي كانت مقسمة إلى حضرٍ وريفٍ في تعداد 1973 التي أُعيد تصنيفها إما حضراً أو ريفاً حسب نسبة عدد السكان فيها ، فإذا كانت نسبة عدد السكان الذين يقيمون في الجزء الحضري منها أكثر من نسبة السكان الذين يقيمون في الجزء الريفي اعتبرت حضراً والعكس بالعكس . لمزيد من التفصيل ينظر : نتائج التعداد العام للسكان ، بلدية الزاوية ، 1984 ، ص 23 .



المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (19) .

أوضحت نتائج التعداد العام لسنة 1995 (*) أن عدد السكان الحضر بلغ 4114212 نسمة يمثلون ما نسبته 85.7% ، فيما وصل عدد السكان في الريف حوالي 684823 نسمة بنسبة بلغت 14.3% ، حيث تغيرت أعداد المقيمين لكلا النوعين لصالح الحضر بحوالي 10.0% تقريباً .

أشار المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 أن عدد السكان المقيمين في المناطق الحضرية بلغ حوالي 5131349 نسمة بنسبة 85.7% من إجمالي ، في الوقت الذي بلغ فيه عدد القاطنين الريف 783767 نسمة بنسبة بلغت 93.0% ، وقد سبقت الإشارة إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة متقارب في الريف والحضر .

يتبين من الجدول رقم (20) أن معدلات نمو السكان ومعدل نموهم الحضري منذ عام 1954 وحتى سنة 2003 إذا يتضح أن معدل نمو السكان الحضر يفوق معدل النمو السكاني للفترة نفسها مما يؤكد أن معدلات الهجرة من المناطق الريفية تزداد بشكل كبير

جدول رقم (20) عدد السكان الحضر والريف ومعدل النمو
الحضري ومعدل نمو السكان للسنوات 1954 – 1964 – 1973 – 1984 – 1995 – 2003

(*) ما يفسر ارتفاع نسبة الحضر وزيادة معدل النمو الحضري راجع إلى اعتماد أن كل تجمع فاق عدد سكانه 5000 نسمة يُعدّ حضراً التي يزداد عددها في كل فترة ، وهذا العدد أُخِذَ كمعيار تم تحديده لتوضيح التجمعات الحضرية ، والمناطق الريفية خلال تعداد عام 1995 ، واستند عليه المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 .

السنة	الحضر	الريف	المجموع	معدل نمو الحضر %	معدل السكان %
1954	269568	819305	1088873	8.7	3.7
1964	622700	941669	1564369	8.9	4.1
1973	1165368	1083869	2249237	6.7	4.5
1984	2746648	895928	3642576	3.7	2.9
1995	4114212	684824	4799036	2.8	1.7
2003	5131349	349538	5480887		

المصدر : نتائج تعدادات السكان 1954 – 1964 – 1973 – 1984 – 1995 ، صفحات مختلفة . المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 – الخصائص الديموغرافية ، صفحات مختلفة .

ففي الفترة ما بين 1954 – 1964 كان معدل النمو السكاني 3.7% فيما ارتفع معدل نمو السكان الحضر إلى 8.9% ، فيما بلغ معدل نمو السكان إلى 4.1% ما بين 1964 – 1973 ، ويصل معدل نمو السكان الحضر إلى 8.9% ، وخلال الفترة ما بين 1973 – 1984 شهد معدل النمو السكاني أعلى معدلاته وبلغ 4.5% وسجل النمو الحضري تراجعاً إلى 6.7% ، وتراجع معدل النمو السكاني إلى 2.9% خلال المدة ما بين 1984 – 1995 ، وبلغ معدل النمو الحضري 3.4% ، وفي الفترة ما بين 1995 – 2003 تراجع معدل النمو السكاني إلى 1.7% يقابله انخفاض في معدل نمو السكان الحضر ليصل إلى 2.8% ، هذا التطور في نسبة سكان الحضر على حساب المناطق الريفية يعود سببه إلى التركز السكاني في المدن والمراكز العمرانية ، فمن المعروف أن حركة التروح من الريف بدأت في بداية اكتشاف النفط وتصديره وظهور عائداته في شكل خطط تنموية تتركز في الأساس في المراكز الحضرية والتجمعات الكبيرة التي تمكنت من جذب أعداد كبيرة من المهاجرين إليها لتوفر الخدمات فيها أكثر مما هو عليه في المناطق الريفية ، غير إن تساوي الخدمات أصبح متقارب وهو ما حدَّ من نسبة نمو السكان الحضر .

1 – 3 – التركيب السكاني في ليبيا :

يقصد بالتركيب السكاني مجموعة الصفات السكانية التي يمكن قياسها ، وتشمل التركيب العمري ، والنوعي (الجنس) ، والأسري ، والتعليمي (نسبة التعليم والأمية) ، والمهني ، والديني ، والعرقي ، واللغوي (الإثنولوجي) ، والحالة الزواجية .

ودراسة تركيب السكان ذات أهمية خاصة ، إذ له علاقة مهمة ومباشرة بتوزيع السكان ونموهم ، فالتكوين النوعي والعمري يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في كل ما يحدث من تغيرات ديموغرافية للسكان ، وتوزيع فئات العمر بين السكان ونوعهم يحدد تطورهم ومعرفة ما يملكه البلد من موارد بشرية ، كما يؤثر على اتجاه الخصوبة ومقدار الزيادة الطبيعية ، أيضاً له تأثير على الهجرة لما له من ارتباط وثيق بالقوة الإنتاجية العاملة في المجتمع .

1 – 3 – 1 - التركيب العمري :

تعد أهمية دراسة هذا النوع من التراكيب السكانية كبيرة في الدراسات السكانية قصد التعرف على القوة الإنتاجية للسكان ، ومعرفة اتجاه نموهم العام وطبيعة الحياة ، فالمجتمعات التي تتميز بارتفاع معدل المواليد ، وتدني الأوضاع الصحية بها ما ينتج عنه قِصَرُ أمد الحياة لأفرادها ، وتتصف بوجود نسبة عالية من صغار السن ، وتدني أعداد كبار السن ، بينما يلاحظ العكس على المجتمعات ذات النسبة المئوية المنخفضة في المواليد، وتتمتع برعاية صحية جيدة ، ويرتفع فيها مستوى المعيشة ، وتكون فئة صغار السن نسباً منخفضة ، وتزيد نسبة كبار السن ومن هم في مرحلة الشباب ، ((فالمجتمع الذي يتميز بارتفاع نسبة المواليد يعاني من سوء الأحوال الصحية ، ويشكو من قصر الأعمار ، ويكثر فيه الصبية المراهقون ، ويندر فيه كبار السن ، وعلى نقيض ذلك المجتمع الذي انخفضت فيه نسبة المواليد منذ فترة ، ويتمتع بارتفاع مستوى المعيشة ، ونجد أن نسبة المراهقين فيه منخفضة نسبياً مع ارتفاع في نسبة كبار السن ، وفيما بين النقيضين توجد سلسلة من الحالات الوسط ، والهجرة لا شك من بين العوامل التي تؤثر في التركيب العمري للسكان)) (1) .

توضح نتائج تعدادات السكان ارتفاع نسبة فئة صغار السن دون 15 سنة التي بلغت عام 1954 حوالي 38.5% ، وارتفعت في 1964 إلى 44.0% ، وزادت في سنة 1973 ما نسبته 52.0% ، وانخفضت قليلاً سنة 1984 حتى 49.86% ، بينما واصلت انخفاضها في تعداد 1995 إلى ما نسبته 39.05% ، لتصل في هبوطها إلى 34.1% حسب المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، هذا الانخفاض في فئة ما دون 15 سنة يعود في

---

[1] – عبدالفتاح وهيبة ، في جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1979 ، ص 121 .

الأساس للتراجع الملحوظ في عدد المواليد ، كما تشير البيانات الواردة في الجدول رقـــم (21) إلى أن نسبة من هم في سن العمل ما بين 15– 64 سنة بلغت حسب الترتيب الزمني للتعدادات 55.3% ، 50.2% ، 44.4% ، 47% ، 57.05% ، 61.6% ، أما بقية السكان من هم فوق سن 65 سنة فشكلوا النسب الآتية على التـــوالي 6.2% ، و 5.2% ، و 5.2% ، 4.2% ، و 3.6% ، و 3.4% التعدادات نفسها .

جدول رقم (21) توزيع النسبة المئوية لفئات العمر من 1954 - 2003

فئات السن / السنوات	1954	1964	1973	1984	1995	2003
0 - 14	38.0	44.0	52.0	49.86	39.06	34.1
15 - 64	55.3	50.2	44.4	47.0	56.05	61.6
65 فما فوق	6.2	5.2	5.2	4.2	5.05	4.3

المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى :

1 - تعداد السكان لسنوات 1954 – 1964 – 1973 – 1984 – 1995 ، صفحات مختلفة .

2- المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، ص 20 .

ما يمكن ملاحظته هو سيطرة الفئة العمرية ما بين 15 – 64 سنة أي الفئـــة الـــتي تعتمد عليها البلاد في العمل والإنتاج التي عرفت نمواً متواصلاً منذ بداية النصف الثـــاني من القرن العشرين باستثناء المدة الفاصلة بين 1973 – 1984 حيث شهدت بعض التراجع، غير أنها عاودت النمو من جديد منذ مطلع التسعينيات ، وقد أظهـــر تعـــداد 1995 أن نسبتها وصلت إلى 56.06% من جملة السكان ، وارتفعت إلى 61.6% خلال سنة 2003 ، هذه كانت بالفعل على حساب فئات السن ما دون 15 سنة ، وهو بطبيعة الحال نـــاتج عن تراجع النمو السكاني الذي بدأ ملحوظاً منذ مطلع التسعينيات ، كما يمكن القول : إن نسبة من هم فوق سن 64 سنة في ثبات تقريباً ، غير أن عددها في تزايد هي الأخرى مقارنة بعدد السكان تماشياً مع زيادة أعداد السكان .

باستعراض ما جاء في الجدول رقم (22) الناتج عن تعداد 1995 حـــول توزيـــع فئات السن يتضح ارتفاع نسبة الفئات العمرية من 10 – 14 سنة الـــتي شـــكلت نســـبة 13.33% من إجمالي السكان ، ومن 5 – 9 ، وكذلك من 15 – 19 سنة وبنســـبة بلغـــت

جدول رقم (22)

التوزيع العددي والنسبي للسكان الليبيين حسب فئات العمر 1995

فئات العمر	عدد السكان			% من مجموع السكان الليبيين		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع

12.46	6.12	6.34	546914	268451	279463	4 – 0
13.27	6.55	6.72	582250	287447	294803	9 – 5
13.33	6.56	6.77	585099	288023	297076	14 – 10
13.27	6.54	6.73	582472	287152	295320	19 – 15
11.56	5.70	5.86	507527	250370	256157	24 – 20
8.89	4.41	4.48	390383	193843	196540	29 – 25
6.52	3.22	3.30	286222	141383	144839	34 – 30
4.48	2.19	2.29	196555	96063	100492	39 – 35
3.02	1.52	1.50	132721	66628	66093	44 – 40
2.90	1.46	1.44	127193	63948	63245	49 – 45
2.38	1.10	1.28	104456	48057	56118	54 – 50
2.24	1.05	1.19	98278	46057	52221	59 – 55
1.78	0.84	0.94	78235	36821	41414	64 – 60
1.58	0.77	0.81	69222	33366	35856	69 – 65
1.02	0.49	0.53	44837	21648	23189	74 – 70
0.61	0.30	0.31	26901	13397	13504	79 – 75
0.38	0.20	0.18	16545	8509	8036	84 – 80
0.31	0.16	0.15	13927	7214	6713	85 +
100.00	49.18	50.82	4389739	2158660	2231079	المجموع

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، 1995 ، ص 42 .

13.27% لكل منهما ، ثم جاءت الفئة العمرية من 0 – 4 سنوات في المرتبة الرابعة مشكلة نسبة 12.46% مما يعطي قاعدة عريضة لهرم السكان والفئة العمرية ما بين 20 – 24 سنة بنسبة 11.56% ، ثم تأخذ النسب في التراجع لباقي فئات السن ، فالفئة العمرية ما بين 25 – 29 سنة بلغت 9.0% ، ومن هم في سن ما بين 30 – 34 سنة لم تتجاوز نسبتهم 6.5 % ، وتراجعت إلى 4.5% لمن هم في سن ما بين 35 – 39 سنة ، أي أن من هم دون سن 40 سنة بلغت نسبتهم قرابة 83.78% من جملة السكان ونسبة من هم في سن 40 سنة فما فوق 16.22% وفق هذه المعلومات الإحصائية والتوزيع النسبي للسكان الليبيين سنة 1995 يمكن أن ((يطلق عليهم صفة المجتمع السكاني الشاب ، وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة السكان في الفئة العمرية ما بين 0 – 4 سنة يؤدي إلى انخفاض حجم القوى العاملة ، وزيادة معدل الإعالة في المجتمع ... الأمر الذي أدى إلى فتح المجال واسعاً أمام العمالة

العربية والأجنبية للمساعدة في عملية التنمية الاقتصادية .... كما أن زيادة معدل الإعالة يضع أعباء مالية على المستوى الأسري ، والمستوى الاجتماعي)) [1] .

تُبين هذه النسب للوهلة الأولى أنها تشكل حِملاً ثقيلاً على الفئات العمرية التي هي في سن العمل ، وتتطلب توفير خدمات كثيرة ومتنوعة كالمدارس ودور الحضانة ورياض الأطفال والمرافق الصحية الأولية كالأمومة والطفولة ، وبخاصةٍ الفئة العمرية ما دون الخامسة من العمر ، كما توضح باقي النسب أن المجتمع في ليبيا هو مجتمع استهلاكي ينضوي أكثر من ثُلث أفراده في السن غير المنتجة ، وأن حوالي 5.06% هم في سن ما فوق 65 سنة ، أي أن من هم خارج طاقة العمل والإنتاج تفوق نسبتهم 44.0 % من إجمالي السكان الليبيين ، غير أن هذه الأعداد التي دون سن 15 سنة ستكون بعد مرور أكثر من ثماني سنوات طاقة جاهزة للعمل توفر أعداداً كبيرة من اليد العاملة التي تعتبر البلاد في أمس الحاجة إليها متى تم إعدادها الإعداد الجيد وتكوينها مهنياً وعلمياً لتسد ثغرة وتتسلم المهام بدل الآلاف من العمالة الأجنبية .

تُوضح التقديرات الواردة في الجدول رقم (23) التوزيع العددي لفئات السن للسنوات من 1995 – 2005 أن هناك تراجعاً لفئة السن ما بين 0 – 4 سنوات ، بينما نلاحظ نمو فئات السن من 5 – 75 فما فوق باستثناء بعض التراجع في بعض السنوات ، كما يتضح بعد المقارنة بين بعض سنوات المدة أن الفئات العمرية ما بين 0 – 14 سنة كانت نسبتها في سنة 1995 حوالي 39.09% ، وانخفضت في سنة 2002 إلى 32.63% ، وتتراجع إلى 29.92% سنة 2005 ، أما الفئات العمرية ما بين 15 – 64 سنة فقد بلغت حوالي 56.62% وزادت إلى 59.09% وارتفعت إلى 66.09% للسنوات نفسها على التوالي، بينما يلاحظ الثبات تقريباً لفئات السن ما فوق 65 سنة التي بلغت للسنوات على الترتيب 3.90% ، 3.96% ، 3.95% ، وهذا يشير إلى أن التراجع في الفئات العمرية الأولى جاء لصالح نمو عدد الفئات العمرية ما بين 15 – 64 سنة ، وهذا ناتج عن تراجع معدل المواليد الذي كان من بين أسبابه تطور الوعي الأسري في تحديد عدد أفراد الأسرة ، وتأخر سن الزواج بالنسبة للإناث .

جدول رقم (23) تقدير عدد السكان الليبيين حسب فئات العمر للسنوات 1995 – 2005

فئات العمر	*1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005

[1] - صالح الأمين الأرباح (تحرير) ، الأمن الغذائي ، أبعاده – محدداته – سبل تحقيقه ، الجزء 2 ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس ، 1996 ، ص 563 .

4 – 0	546914	536552	534432	532320	530218	528123	526035
9 – 5	582250	593735	596140	598556	600960	603415	605861
14 – 10	585099	636240	647372	658696	670220	681946	693877
19 – 15	582472	709554	739139	769957	802060	835504	870341
24 – 20	507527	660346	697320	736367	777600	821144	867125
29 – 25	390383	528806	564490	602596	643289	686745	733154
34- 30	268222	406392	435513	466705	500177	535904	574234
39 – 35	196555	237479	248160	259364	271123	283463	296417
44 – 40	132721	153111	156483	159839	163165	166453	169689
49 – 45	127193	142085	145420	149658	153598	157645	161803
54 – 50	104458	118161	120772	123436	126127	128932	131764
59 – 55	98278	111222	114107	117067	120105	123221	126419
64 – 60	78235	87980	90149	92371	94650	96988	99384
69 – 65	69222	89285	94007	98944	104102	109492	115119
75 – 70	44837	50934	52246	53575	54919	56280	57658
75 +	57373	62637	63793	64975	66181	67412	68676
المجموع	4389739	5124519	5299943	5484426	5678484	5882667	6097556

. المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي 2002 ، ص 29 . (*) سنة التعداد

من خلال استعراض عدد السكان حسب فئات السن وفق المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 الواردة في الجدول رقم (24) ، يتبين أن هناك تغيراً طرأ على توزيع نسب فئات السن بين السكان على ما كانت عليه في تعداد 1995 ، إذ تشير تلك الأرقام إلى ظهور تراجع واضح لكل الفئات العمرية باستثناء من هم فوق سن 60 سنة التي شهدت بعض النمو على حساب باقي الفئات ، وعند تقسيم الفئات العمرية إلى ثلاث فئات يتضح أن الفئات العمرية ما بين 0 – 14 سنة مثلت ما مجموعه 1870666 بنسبة 34.1% ، ووصلت الفئات العمرية ما بين 15 – 64 سنة إلى 3381064 نسمة بلغت نسبتهم 61.6% ، حيث تتركز فئات السكان في الذين يتولون مهمة العمل والإنتاج ، غير أن ذلك لا يعني توفر القوى المنتجة العاملة محلياً ، بالإضافة إلى وجود النسبة الكبيرة من هذه الفئات في مقاعد الدراسة ، . أما من هم فوق سن 65 سنة فكانت نسبتهم 4.1% وعددهم وصل إلى 229157 نسمة .

جدول رقم (24) التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب النوع وفئات العمر 2003

فئات العمر	عدد السكان			% من المجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
4 – 0	320683	310064	630747	11.46	11.55	11.51
9 – 5	319121	306375	625496	11.41	11.42	11.41

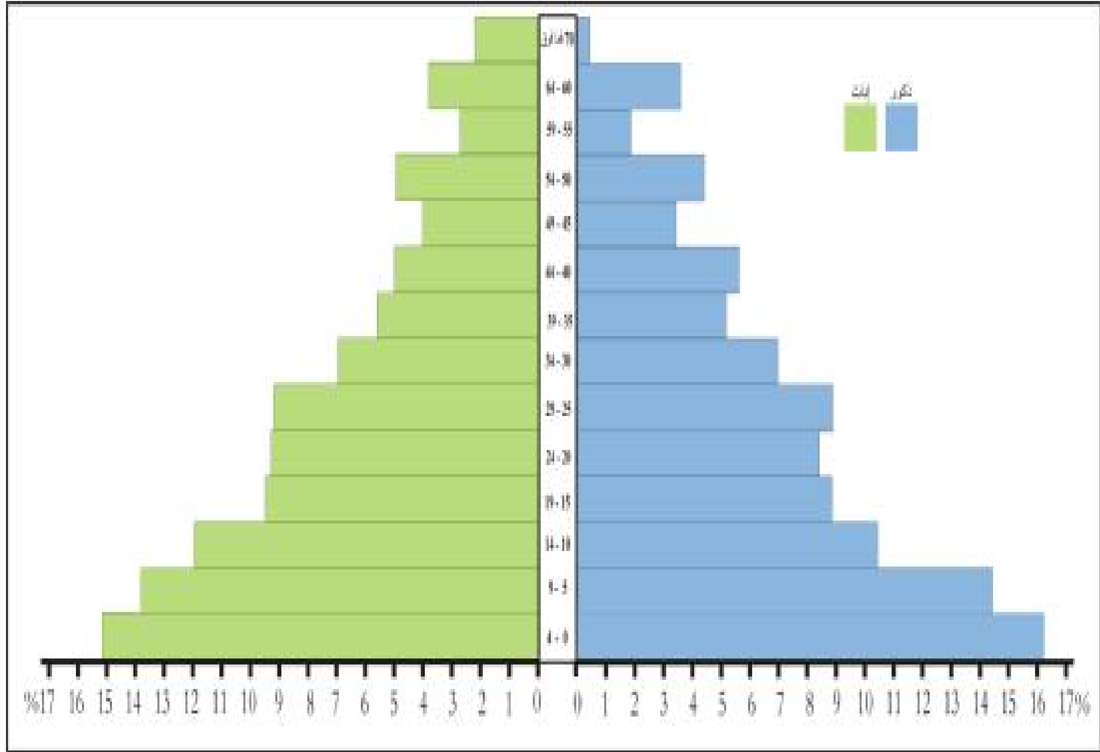
11.21	10.97	11.44	614423	294398	320025	14 – 10
10.95	10.75	11.13	599988	288612	311376	19 – 15
10.72	10.48	10.95	587536	281357	306179	24 – 20
9.95	10.15	9.77	545542	272395	273147	29 – 25
8.83	9.50	8.19	483886	254926	228960	34 – 30
6.68	6.88	6.48	366097	184839	181258	39 – 35
4.90	4.78	5.02	268564	128212	140352	44 – 40
3.02	3.12	2.92	165417	83793	81624	49 – 45
2.75	2.76	2.75	150881	73997	76884	54 – 50
2.09	2.20	1.98	114536	59114	55422	59 – 55
1.80	1.68	1.91	98617	45213	53404	64 – 60
1.52	1.44	1.60	83429	38565	44864	69 – 65
1.27	1.12	1.42	69578	29977	39601	74 – 70
0.79	0.68	0.89	43200	18230	24970	79 – 75
0.60	0.52	0.68	32950	13880	19070	80 فما فوق
100.0	100.0	100.0	5480887	2683947	2796940	المجموع

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء1 – الخصائص الديموغرافية ، طرابلس 2004 ، ص 20 .

امتاز هرم الأعمار للسكان الليبيين باتساع قاعدته سنة 1954 بفعل ارتفاع معدل المواليد ، وزيادة نسبة صغار السن ، كما يوضحه الشكل رقم (3) ، وبالرغم من وجود معدل مرتفع للوفيات ، إذ إن الاتساع في قاعدة الهرم كانت تشكله الفئات الثلاث الأولى ، يتلو ذلك تراجع في الفئات المتوسطة العمر ، بالإضافة إلى فئات كبار السن التي تتراجع بشكل كبير ، ومع التطور الذي شهدته البلاد وتحولها من مجتمع متخلف يعتمد على الزراعة البدائية والرعي إلى دولة غنية نامية بفعل الثروة النفطية وما تبعها من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية مما انعكس على وضعها الديموغرافي الذي يظهر واضحاً في تأثر التركيب العمري للسكان وبروز ملامح ديموغرافية جديدة .

شكل رقم (3)

هرم السكان حسب تعداد 1954

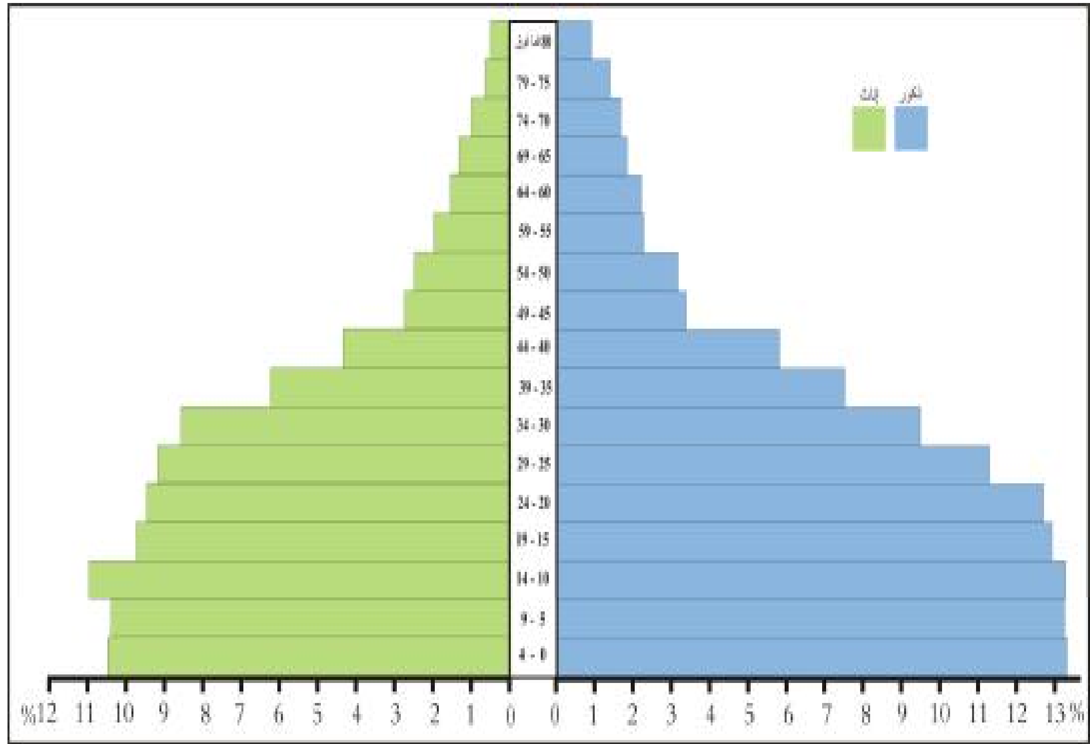


المصدر :استناداً إلى تقرير التعداد العام للسكان 1954 ، جدول رقم (6) ، ص 23 .

بتتبع نسب فئات السن يتضح أن هناك تغيراً في هرم السكان فخلال عـــام 1973 كانت نسبة الفئة العمرية ما بين 0 – 9 سنوات 38.6% من مجموع السكان ، بينما بلغت نسبة الفئة العمرية ما بين 15 – 64 سنة 44.4% من جملة السكان ، كما يُفصِّله الشـــكل رقم (4) الذي يمثل هرم السكان لسنة 1973 ، أما من هم فوق سن 65 سنة فنســـبتهم 4.2% .

شكل رقم (4)

هرم السكان حسب تعداد السكان 1973

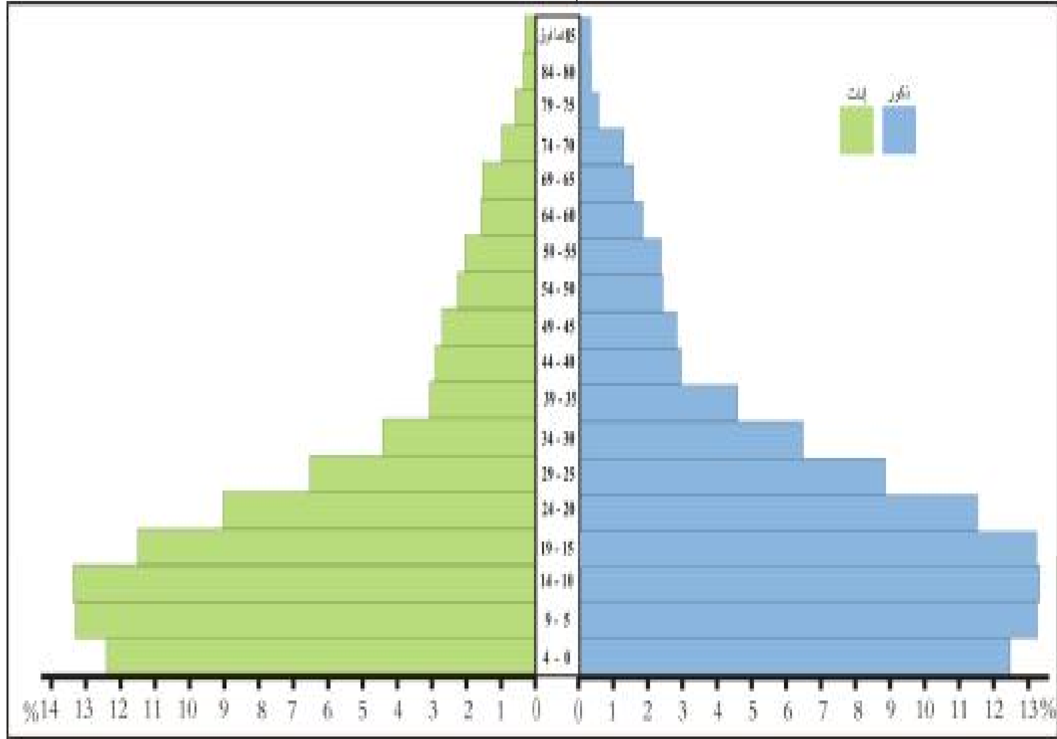


المصدر : استناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973 ، جدول رقم (21) ، ص 22 .

تغيرت النسب خلال تعداد عام 1995 ، فهرم السكان لهذه السنة الشكل (5) يشير إلى تراجع فئات المجموعة الأولى إلى 25.7% ، أما فئات المجموعة الثانية فارتفعت إلى 57.06% ، ويلاحظ أن هناك تراجعاً طفيفاً في فئات المجموعة الثالثة وبلغت 4.00% ، فمن خلال نتائج تعداد 1995 يتبين أن هناك تراجعاً في الفئة العمرية الأولى التي تمثل صغار السن ما بين 0 – 4 سنوات ، وهو ما يعني أن معدل المواليد بدأ ينخفض انطلاقاً من سنة 1990 ، ويمكن أن تعود أسبابه إلى التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي تمثل في التوسع في التعليم ، وبخاصةٍ تعليم الإناث ، وزيادة نسبة العاملات ضمن القوى العاملة الوطنية، وارتفاع عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة ، والتطور الاقتصادي الذي شهدته الأسرة الليبية ، وتأخر سن الزواج ، واستخدام وسائل منع الحمل .

شكل رقم (5)

هرم السكان لسنة 1995

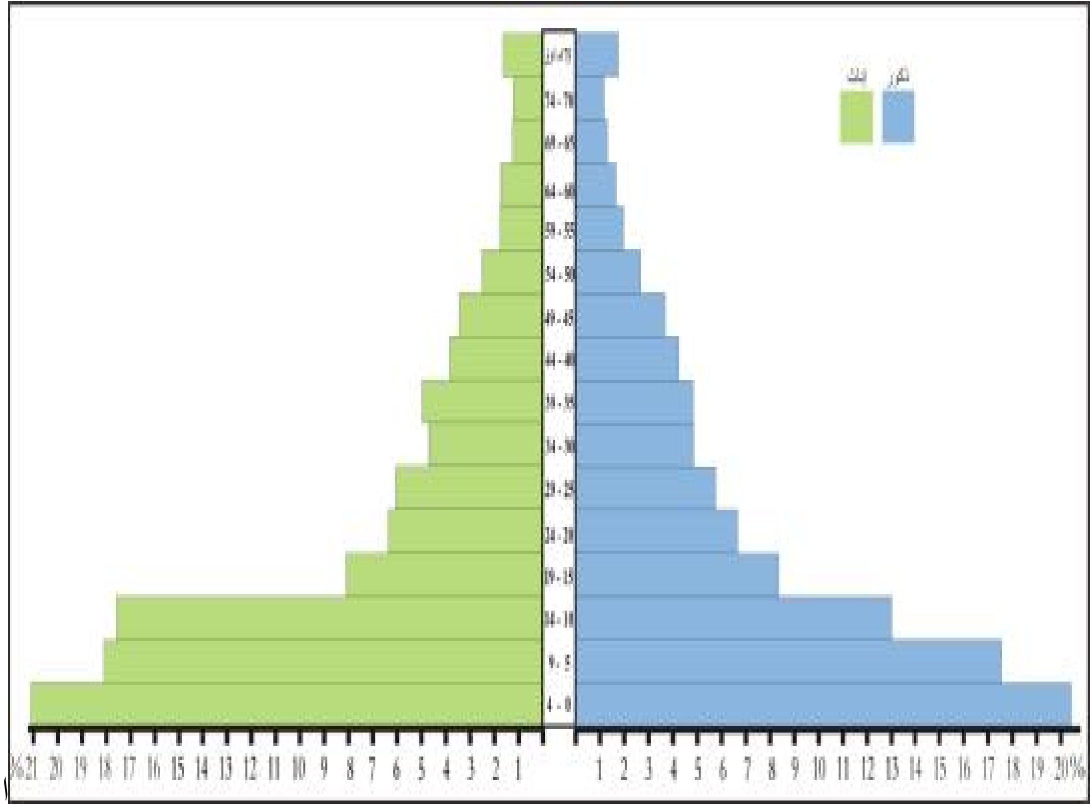


المصدر : استناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، جدول رقم (16) ، ص 42 .

تشير نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003 أن استمرار التراجع هـــو السمة الغالبة على نسبة فئات المجموعة الأولى إلى مجموع السكان و لم تمثل إلاّ ما نســبته 22.92% ، وفئات المجموعة الثانية كونت نسبة 61.76% ، وهو امتداد للزيادة التي بــدأت تظهر منذ تعداد 1995 ، أما فيما يتعلق بالفئات العمرية ما فوق 65 سنة فإنها ما تزال في محلها تقريباً ووصلت إلى 4.19% ، والشكل رقم (6) يوضح تغير قاعدة الهرم الســكاني لسنة 2003 عما كانت عليه في سنة 1995 وما قبلها ، غير أن ذلك لا يعني ارتفاع نسبة صغار السن بل على العكس من ذلك فهي لم تتجاوز 34.1% .

ما يمكن قراءته من التحليل السابق ملاحظة أن هناك تراجعاً واضحاً في فئات السن مــا بين 0 – 9 سنوات ، وزيادة في نسبة من هم في الفئات العمرية ما بين 15 – 64 ســنة ، وثبات من هم فوق 65 سنة تقريباً .

شكل رقم (6) هرم السكان حسب المسح الاقتصادي والاجتماعي 2003



المصدر: استناداً إلى نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الأول ، جدول رقم (4) ، ص 20 .

يُبيِّنْ الجدول رقم (25) التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب فئات العمر العريضة من نتائج تعداد 1995 والمسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2003 ، إذ يلاحظ تراجع نسبة من هم دون 15 سنة التي بلغت سنة 1995 حوالي 39.05% من جملة السكان التي تقلصت إلى 34.1% سنة 2003 لصالح الفئة الكبرى التي تضم من هم في سن 15 سنة فما فوق التي كانت 60.95% ، وأصبحت 65.9% .

جدول رقم (25) التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب فئات العمر العريضة 1995 - 2003

فئات العمر العريضة		1995			2003		
		ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
أقل من 15 سنة	عدد	870342	843921	1714263	959829	910837	1870666
	%	39.01	39.09	39.05	34.3	33.9	34.1
15 سنة فما فوق	عدد	1360737	1314739	2675476	1837111	1773110	3610221
	%	60.99	60.91	60.95	65.7	66.1	65.9
المجموع	عدد	2231079	2158660	4389739	2796940	2683947	5480887
	%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ،المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الأول ، ص 20 .

الخلاصة :

يتبين مما سبق أن هناك انخفاضاً واضحاً في معدل النمو والاتجاه السائد نحو التحول إلى تنظيم الأسرة ، إذ إن نسبة النساء اللائي يواظبن على استعمال موانع الحمل قد بلغت سنة 2002 حوالي 40.0% ، كما أورده تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2002 ، وهو مؤشر يؤكد أن المستوى الذي أصبحت عليه المرأة والأسرة تطور ، وما واكبه من زيادة معدل التحاق الإناث بمراحل التعليم المختلفة ، وزيادة أعداد السكان الحضر ، وتأخر سن الزواج ، وسواها من العوامل التي ظهرت في المجتمع الليبي وعملت على الحد من نمو السكان ، كما يشير إلى زيادة أعداد من هم في سن العمل ما بين 15 – 64 سنة .

بالنظر إلى أهرامات السكان للسنوات لمدة 50 سنة تقريباً بداية بسنة 1954 مروراً بعام 1973 فعام 1995 وأخيراً سنة 2003 يتبين أن هناك تغيراً طرأ على تركيب هرم السكان في ليبيا لهذه الفترة ، فالمقارنة بين سنة 1954 وسنة 1973 توضح أن هناك فرقاً في نسب فئات العمر إلى عدد السكان الإجمالي ، فالفئات العمرية ما دون 15 سنة زادت من 38.5% سنة 1954 إلى 51.4% سنة 1973 ، بمعنى أن أكثر من نصف عدد السكان هم دون 15 سنة الذي يُعد نتاج الزيادة السكانية السريعة نظراً لارتفاع مستوى الخصوبة ، وتراجع نسبة الوفيات ، غير أن الانخفاض بدأ يظهر من خلال نتائج تعداد السكان لسنة 1984 ، فمن هم دون 15 سنة تراجعت نسبتهم قليلاً إلى 50% ، ويظهر جلياً تدني نسبة هذه الفئة سنة 1995 إلى حوالي 39.05% وأكثر تدنياً سنة 2003 حتى تصل إلى 34.1% هذا التراجع يمكن ملاحظته من خلال مقارنة أهرامات السكان السابقة التي تبين تغير قاعدة الهرم السكاني .

1 – 3 – 2 - التركيب النوعي :

تعود أهمية معرفة ودراسة التركيب النوعي (*) للسكان في أي مجتمع إلى توضيح الملامح الديموغرافية للدولة ذكوراً أو إناثاً ، فطبيعة المرأة غير طبيعة الرجل ، وما يحتاجه الذكور يختلف عن متطلبات الإناث ، ونوع الأعمال التي يؤديها الرجال لا تتناسب مع ما تستطيع النساء القيام به ، لذلك فتحديد نسبة النوع في المجتمع مهم عند رسم الخطط، وبناء السياسات ، وتحديد ما يتطلبه عنصرا السكان ، الذكور والإناث ، من خدمات ، فعند الميلاد تتراوح نسبة النوع ما بين 104 – 106 لكل 100 أنثى مما يعني ارتفاع عدد المواليد الذكور عمّا يقابلهم من الإناث ، غير أن هذه النسبة تأخذ في

(*) يعني هذا النوع من التراكيب السكانية نسبة الذكور إلى كل 100 من الإناث ، هذه النسبة تعرف بنسبة النوع أو النسبة النوعية، وتظهر من ناتج قسمة عدد الذكور على عدد الإناث مضروباً في 100 .

التراجع في فئات السن التالية نظراً لارتفاع معدل الوفيات بين الذكور عنه في الإنـــاث ، ((وهذه ظاهرة ديموغرافية تعيشها كل المجتمعات ، ويبدو أنها مرتبطة بعوامـــل بيولوجيـــة تقلل من مقاومة الذكور في الأعمار المبكرة لأمراض الطفولة مقارنة مع الإناث ، كمـــا أن أعداد المواليد الذكور تزيد على المواليد الإناث كظاهرة طبيعية في معظم الحيوانـــات الثديية والإنسان من بينها ، ومن المؤكد أن معدلات وفيات الرضع الذكور تفوق مثيلتها من الإناث)) [1] .

أما فيما يتعلق بنسبة النوع بين السكان الليبيين وفق التعدادات فقد كانت حسب تعداد 1954 حوالي 107 ذكر لكل 100 أنثى ، وارتفعت قليلاً إلى 108 ذكر لكـــل 100 أنثى في عام 1964 ، ثم انخفضت نسبة النوع إلى 106 ذكور مقابل 100 أنثى عام 1973 ، وإلى 104 ذكور مقابل 100 أنثى عام 1984 ، بينما تراجعت إلى أدناها في عـــام 1995 فالجدول رقم (26) يُبَين أنها بلغت 103 ما مقابل 100 أنثى ، وحسب تعداد 1984 تبين أن هذه النسب غير ثابتة من مكان إلى آخر ومن سنة إلى أخرى ((فترتفع في طرابلس

جدول رقم (26)

نسبة كل من الذكور إلى الإناث حسب فئات السن (ذكور لكل 100 أنثى) 1995

فئة العمر	4-2	9-5	14-10	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40
ذكر100 أنثى	103	102	103	102	102	101	102	104	99

فئة العمر	49-45	54-50	59-55	64-60	69-65	74-70	79-75	84-90	85 +
ذكر100 أنثى	98	115	113	112	107	107	100	94	93

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، النتائج النهائية لتعداد السكان 1995 ، ص 42 .

وبنغازي إلى حوالي 106 بينما تقل في الخُمس و غريان إلى 104 ، وفي أوبـــاري 101 في مقابل 99 في مرزق ، وهذا دليل على أن المهاجرين إلى المراكز العمرانية الرئيسة في البلاد من الشباب الذكور ، وأن ظاهرة زيادة نسبة الذكور على الإناث ليست مشكلة كبيرة، كما لو كانت نسبة الإناث أكثر من الذكور)) [2] .

تشير نتائج تعداد 1995 أن التركيب النوعي للسكان ونسب توزيع الإنـــاث إلى الذكور حسب فئات العمر متقارب ، فقد بلغ عدد الذكور في ليبيـــا ســـنة 1995 إلى

[1] - فتحي أبوعيانة ، جغرافية السكان ، مرجع سابق ، ص 415 .

[2] – حسن الساعاتي ، عبدالحميد لطفي ، دراسات في علم السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 ، ص 99 .

حوالي 2231079 ذكراً كانت نسبتهم إلى مجموع السكان الليبيين 50.8% ، بينما بلغ عدد الإناث قرابة 2158660 أنثى بنسبة بلغت 49.2% من جُملة السكان الليبيين ، أي أن هناك تقارباً في التوزيع العددي للنوعين ، كما يتضح أن النسبة تحافظ على مستواها تقريباً ما بين فئات السن من 0 حتى 24 سنة التي تراوحت بين 103 - 102 ذكر لكل 100 أنثى ، ثم تأخذ في التراجع لتصل إلى 101 ذكر مقابل 100 أنثى عند فئة السن 25 - 29 لتعاود ارتفاعها حتى تصل عند فئة السن 35 – 39 إلى 104 ذكر لكل 100 أنثى ، فالملاحظ أن النسبة تراوحت ما بين 101 إلى 104 ذكر لكل 100 أنثى لفئات السن من 0 – 39 سنة وهذا المعدل يعتبر مقبولاً ، إلاّ أن هناك تراجعاً كبيراً عند فئتي السن 40 – 44 سنة و 45 – 49 سنة حيث سجلت النسبة انخفاضاً في نسبة الذكور إلى نسبة الإناث التي تراجعت إلى 99 ذكراً و98 ذكراً لكل 100 أنثى على التوالي ، في حين يلاحظ الارتفاع المفاجئ والشديد لتصل عند الفئة 50 – 54 سنة إلى 115 ذكر مقابل 100 أنثى ، وبالوصول إلى الفئة 55 – 59 سنة 113 ذكر لكل 100 أنثى ، وعند الفئة 60 – 64 سنة سجلت 112 ذكراً لكل 100 أنثى ، غير أن هذا الوضع يعاود الانخفاض فيكون عند الفئتين 65 – 69 سنة و 70 – 74 سنة حتى 107 ذكر لكل 100 أنثى ، ثم تتساوى النسب بين الذكور والإناث عند الفئة العمرية 75 – 79 سنة بعدها تعاود النسبة الهبوط من جديد بعد سن 80 سنة وتصل إلى أدناها 93 ذكر لكل 100 أنثى ، وهو أمر طبيعي لزيادة متوسط عمر الإناث عن الذكور مما يعني انخفاض متوسط العمر للذكور ، وارتفاعه عند الإناث .

أوضح المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 أن فئات العمر العريضة قد تغيرت من حيث نسبة النوع لمن هم دون 15 سنة عما كانت عليه سنة 1995 ، فقد بلغت نسبة الذكور حوالي 39.0 % من جملة الذكور ، وعند الإناث إلى حوالي 39.1% من مجموع الإناث ، بينما تراجعت سنة 2003 إلى 34.3% وإلى 33.9% للنوعين على التوالي ، أما الذين هم فوق 15 سنة فكانت نسبتهم سنة 1995 قرابة 61.0% للذكور ، و60.9 % للإناث ، في حين أنها ارتفعت في عام 2003 إلى 65.7% للذكور وإلى 66.1% للإناث ، حيث يتضح أن الانخفاض في فئات السن الصغيرة قابله ارتفاع في الفئات العمرية الكبيرة ، هذا مع ملاحظة أن هناك ميلاً نحو زيادة محدودة في نسبة الإناث في الفئة الثانية ، وتفسير ذلك يمكن إرجاعه إلى أن الإناث يتمتعن بأمد حياة أطول من الرجال .

تفصيل الحديث عن تغير نسبة النوع حسب فئات العمر يأتي من خلال مقارنة النسبة بين النوعين ما بين سنتي 1995 – 2003 ، إذ تتضح الزيادة في جلّ الفئات العمرية، فالجدول رقم (27) يوضح التغير ما بين السنتين ، فالفئة العمرية من 0 – 4 سنوات كانت نسبة الذكور فيها 6.3% من جملة السكان بينما عند الإناث 6.1% سنة 1995 التي ارتفعت إلى 11.5% لدى الذكور وإلى 11.5% للإناث سنة 2003 ، أما الفئات العمرية التي تُعد في سن الدراسة والواقعة ما بين 5 – 24 سنة فكانت نسبتها للذكور 26.0% وللإناث 25.4% في سنة 1995 ، وتغيرت هذه النسب في 2003 لتصبح 44.9% للذكور أما للإناث فارتفعت أيضاً إلى 43.6% ، وهذا مؤشر يوضح ارتفاع نسبة الشباب من الذكور الذين هم في سن الدراسة ، أي أن من هم دون 25 سنة وصلت نسبتهم 56.4% من جملة الذكور ، في حين بلغت نسبة الإناث حوالي 55.2% من جملة الإناث من هن دون 25 سنة ، وبالتالي ترتفع نسبة هذه الفئة إلى باقي الأعمار ، في حين أن

جدول رقم (27) التوزيع النسبي للسكان حسب فئات العمر 1995 و 2003

فئات العمر	% النوع من المجموع 1995			% النوع من المجموع 2003		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
0 – 4	6.34	6.12	12.46	11.46	11.55	11.51
5 – 9	6.72	6.55	13.27	11.41	11.42	11.41
10 – 14	6.77	6.56	13.33	11.44	19.97	11.21
15 – 19	6.73	6.54	13.27	11.13	10.75	10.92
20 – 24	5.86	5.70	11.56	10.95	10.48	10.72
25 – 29	4.48	4.41	8.89	9.77	10.15	9.95
30 – 34	3.30	3.22	6.52	8.19	9.50	8.83
35 – 39	2.29	2.19	4.48	6.48	6.88	6.68
40 – 44	1.50	1.52	3.02	5.02	4.78	4.90
45 – 49	1.44	1.46	2.90	2.92	3.12	3.02
50 – 54	1.28	1.10	2.38	2.75	2.76	2.75
55 – 59	1.19	1.05	2.24	1.98	2.20	2.09
60 – 64	0.94	0.84	1.78	1.91	1.68	1.80
65 – 69	0.81	0.77	1.58	1.60	1.44	1.52
70 – 74	0.53	0.49	1.02	1.42	1.12	1.27
75 – 79	0.31	0.30	0.61	0.89	0.68	0.79
80 – فما فوق	0.33	0.36	0.69	0.68	0.52	0.62
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر :- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس 1998 ، ص 42 .

ـــــــــــــ ، نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الأول ، طرابلس 2004 ، ص 20 .

الفئات العمرية ما بين 25 – 64 سنة والتي تعد القوة العاملة المنتجة وتتولى إعالة باقي الفئات العمرية ، فقد بلغت نسبتها سنة 1995 عند الذكور حوالي 16.4% من جملة

الذكور فيما وصلت نسبة الإناث إلى 15.8% ، وقد النسبة زادت هذه في عام 2003 إلى حوالي 39.0% عند الذكور ، وبلغت 41.0% لدى الإناث ، في حين ارتفعت نسب الفئات العمرية التي تفوق سن 64 سنة من 2.0% سنة 1995 إلى 4.6% سنة 2003 لدى الذكور ، أما الإناث فبلغت 1.9% لتصبح حوالي 3.8% ، هذا التغير في نسبة النوع حسب الفئات العمرية واكبه تغير في إجمالي عدد الذكور في عام 2003 الذي بلغ 2796940 نسمة بنسبة بلغت 51.0% من جملة السكان ، فيما كانت نسبة الإناث 49.0% ووصل عددهن إلى 2683947 نسمة .

1 – 3 – 3 - الحالة الزواجية والتركيب الأسري :

1 – 3 – 3 – 1 - الحالة الزواجية :

تُعَرّف بأنها إحدى خصائص السكان [*]، وتجمع بياناتها فوق سن معينة عن طريق جمع معلومات تتضمن من لم يسبق لهم الزواج (العزاب) ، المتزوج أو المتزوجة ، المطلق أو المطلقة ، الأرمل ، أو الأرملة .

تشير الدراسات السكانية المبنية أساساً على ما توصلت إليه التعدادات والإحصاءات الحيوية من نتائج إلى أن هناك اختلافاً وتفاوتاً بين نسب السكان المتزوجين ، والعزاب ، والمطلقين ، والأرامل من الذكور والإناث من مجتمع لآخر ، كما أن نسبة المواليد تتأثر بدرجة كبيرة بنسبة الإناث المتزوجات اللائي في الفئات العمرية ما بين 15 – 49 سنة ، وللعادات والتقاليد السائدة في أي مجتمع تأثير على موعد الزواج ، فبعضها يفضل الزواج المبكر لكلا الجنسين باعتبار أن ذلك هو أفضل فترات العمر لإنجاب الأبناء ، كما تشير بعض الدراسات إلى أن ((الحالة الاجتماعية تؤثر في نسبة الوفيات كنتيجة لاختلاف نسبة كل من المتزوجين والعزاب والأرامل والمطلقين من مجتمع لآخر ووجد الباحثون أن المتزوجين من الجنسين ينعمون بحياة أطول ، وتكون نسبة الوفيات بينهم على هذا الأساس أقل ، أما أقصر الجميع أعماراً فهم المطلقون والأرامل من النوعين، وقد وجد الفارق كبيراً بين نسب الوفيات في هذه الفئات)) [1] .

---

[*] تعرف معدلات الزواج عن طريق عدة مقاييس تستخدم لمعرفة الحالة الزواجية للمجتمع ، ودارسة أهم هذه المقاييس ما يعرف بمعدل الزواج الخام الذي يحسب عن طريق نسبة الزيجات في سنة معينة إلى عدد السكان في منتصف تلك السنة وضرب الناتج في 1000 ، كذلك الحال بالنسبة لحالات الطلاق .

[1] - محمد المبروك المهدوي ، جغرافية ليبيا البشرية ، الطبعة الثانية ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1990، ص 139 .

يوضح الجدول رقم (28) جملة الإحصاءات الحيوية للزواج والطلاق في المجتمع الليـــبي ، ويشير إلى ارتفاع معدل الأولى عن الحالة الثانية ، فبتتبع بيانات ما يزيد عـــن 33 ســـنة نلاحظ أن معدلات الزواج تزيد كثيراً عن حالات الطلاق ، كمـــا أن عـــدد حالات

جدول رقم (28) عدد حالات الزواج والطلاق ومعدل الزواج الخام والطلاق الخام للسكان الليبيين من 1969 - 2004

السنة	عدد حالات الزواج	معدل حالات الزواج الخام	عدد حالات الطلاق	معدل حالات الطلاق الخام
1969	12900	7.2	3732	2.1
1970	14526	7.9	3980	2.1
1971	15395	8.0	4179	2.2
1972	14927	7.5	4755	2.4
1973	12428	6.1	3876	1.9
1974	13610	6.4	4635	2.2
1975	16187	7.3	4752	2.2
1976	17360	7.6	4593	2.0
1977	17994	7.6	4667	2.0
1978	19126	7.7	4971	2.0
1979	17239	6.7	4406	1.7
1980	16247	6.1	3614	1.4
1981	13733	2.0	3357	1.2
1982	15339	5.1	3741	1.3
1983	16190	5.2	3448	1.1
1984	19846	6.1	2599	0.8
1985	18902	5.6	3275	1.0
1986	17252	4.9	3057	0.9
1987	17862	4.9	2889	0.8
1988	17016	4.5	2264	0.6
1989	17368	4.4	2532	0.7
1990	20451	5.0	2719	0.7
1991	21254	5.4	2689	0.6
1992	21646	5.3	2864	0.6
1993	14681	3.5	906	0.2
1994	19190	4.4	1211	0.2
1995	21358	4.8	1157	0.2
1996	18743	4.1	1227	0.2
1997	20089	4.3	1174	0.2
1998	19051	3.9	1279	0.2
1999	19348	3.9	1095	0.2
2000	27655	5.4	1444	0.2
2001	28661	5.4	1662	0.3
2002	33323	6.0	1740	0.3
2003	36721	6.4	1706	0.3
2004	39105	6.6	1777	0.3

المصدر : تجميع الباحث من الإحصاءات الحيوية ، 1984 – 2001 – 2003 - 2004 صفحات مختلفة .

الزواج تأخذ في الارتفاع التدريجي ثم تنخفض من سنة إلى أخرى ، وترتفع من جديد ثم تبدأ بالانخفاض بداية من عقد الثمانينيات ، ثم تصعد قليلاً لتعاود التراجع مـــن جديـــد لترتفع ثانية مع بداية الألفية الجديدة ، بينما في حالات الطلاق فإن الانخفاض هو السمة المسيطرة إذ يسجل معدل الطلاق الخام من أعلى معدل له في عام 1972 الذي بلغ نحـــو

2.4 في الألف مستمراً في التراجع حتى يصل إلى أدنى معدل له 0.2 في الألف عام من 1992 ليرتفع بدرجة محدودة بعد عام 2001 إلى 0.3 في الألف ، والملاحظ ارتفاع عدد حالات الزواج لسنة 2004 التي وصلت إلى 39105 حالة زواج بنسبة زيادة قدرها 6.5% تم قرابة 20.5% منها خلال شهر سبتمبر ، ووصل معدل الزواج الخام إلى 6.6 في الألف ، فيما بلغت حالات الطلاق ما مجموعه 1777 حالة مما يعني أن هناك ارتفاعاً في نسبة الطلاق عن سنة 2003 بحوالي 4.1% ، غير أن المعدل الخام لحالات الطلاق بقى على حاله 0.3 في الألف .

يتضح من الجدول رقم (29) عدد حالات الزواج والطلاق لكل 10000 نسمة من السكان لسنوات مختارة تمتد تقريباً كل 10 سنوات تبدأ من سنة 1973 التي بلغ متوسط عدد حالات الزواج لكل 10000 نسمة حوالي 60.6 حالة زواج ، فيما بلغ معدل حالات الطلاق قرابة 18.9 حالة طلاق ، وتعد من أعلى معدلات الطلاق مقارنة بالسنوات التالية ، بينما ارتفعت قليلاً سنة 1984 قرابة 61.4 حالة زواج لكل 10000 نسمة ، في حين يلاحظ التراجع الكبير لمعدل حالات الطلاق التي لم تتجاوز 8.0 حالة

جدول رقم (29)

عدد حالات الزواج والطلاق الإجمالي لكل 10000 نسمة للسنوات 1973 و 1984 و 1995 و 2003 و2004

السنة	عدد السكان	عدد حالات الزواج	متوسط حالات الزواج لكل 10000 نسمة	عدد حالات الطلاق	متوسط حالات الطلاق لكل 10000 نسمة
1973	2052372	12428	60.55	3876	18.88
1984	3231059	19846	61.42	2599	8.04
1995	4389739	21358	48.65	1157	2.63
2003	5480887	36721	66.99	1706	3.11
2004	5882667	39105	66.47	1777	3.03

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الإحصاءات الحيوية 1988 ، 1995 ، 2003 ، 2004 .

طلاق ، أما في سنة 1995 فيظهر بوضوح تأثير عقوبات الأمم المتحدة التي أسهمت بشكل كبير مع عدة عوامل أخرى أهمها تراجع الدخل الوطني الناتج عن تدني عائدات النفط – على عدد حالات الزواج التي تراجع معدلها إلى 48.7 حالة زواج لكل 10000 نسمة ، انخفض عدد حالات الطلاق إلى 2.6 حالة طلاق لكل 10000 نسمة ، أما في سنة 2003 وبعد حوالي 5 سنوات من الرفع النهائي لتلك العقوبات فإن الوضع المادي انتعش سواء للمواطن أو الدولة ، بالإضافة إلى العديد من الإجراءات التي أسهمت في الانفتاح الاقتصادي للبلاد ومكّنت من تحسن دخل الفرد وبالتالي زيادة عدد حالات

الزواج لتعاود الارتفاع إلى أعلى معدلاتها مسجلةً 67.0 حالة زواج لكل 10000 نسمة من السكان ، بينما تبقى حالات الطلاق محلها تقريباً ليبلغ 3.11 حالة طلاق للسنة نفسها .

يظهر التراجع والانخفاض في حالات الطلاق في المجتمع الليبي التي يمكن إعادة أسبابها إلى أن هناك تحسناً في مستوى دخل الفرد يسهم في تماسك الأسرة ، إضافة إلى وجود قانون نظم وقوع الطلاق ، الذي أجبر الرجل على التخلي عن المسكن لصالح الزوجة والأبناء ، وتوليها الحضانة ، ودفع النفقة لهم ، إلى جانب الخوف من ضياع الأبناء ، مع ارتفاع الوعي الثقافي لدى المتزوجين ، كما أن جُلَّ حالات الزواج أصبحت تتم بعد تفاهم الطرفين ، وهي عوامل كثيرة اجتمعت لوضع حدٍ لوقوع الطلاق والتقليل منه .

يوضح تعداد 1984 ، جدول رقم (30) أن عدد الذكور الليبيين ممن عمرهم فوق 15 سنة والذين يقدرون بحوالي 832077 ذكراً كان من بينهم 370944 ذكراً لم يسبق لهم الزواج يمثلون نسبة 44.6% من مجموع الذكور الكلي ، في حين أن عدد الذكور المتزوجين بلغ حوالي 446881 ذكراً بنسبة قدرها 53.7% ، وكان عدد المطلقين والأرامل من الذكور ما يقارب 14252 ذكراً من إجمالي عدد الذكور بنسبة قدرها 1.7% .

جدول رقم (30) السكان الليبيون حسب الحالة الزواجية (+ 15 سنة) 1984

الحالة الزواجية	العدد			% من المجموع		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
لم يسبق لهم الزواج	370944	252356	623300	44.58	32.02	38.47
متزوجون	446881	440708	887589	53.71	55.93	54.79
مطلقون	6871	220925	28925	0.82	2.80	1.79
أرامل	7381	72925	80306	0.89	9.25	4.95
المجموع	832077	788043	1620120	100.00	100.00	100.00

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية لتعداد 1984 ، ص 69 .

أما فيما يتعلق بالإناث الليبيات اللائي أعمارهن فوق 15 سنة فمن لم يسبق لهن الزواج كن في حدود 252356 أنثى تقدر نسبتهن بحوالي 32.0% من مجموع الإناث ، وعدد الإناث المتزوجات ما مجموعه حوالي 440708 أنثى يشكلن ما نسبته 55.9% من مجموع الإناث في حين كانت نسبة المطلقات والأرامل 12.1% ، وبذلك فهذه النسبة ترتفع عن مثيلتها عند الذكور ، مما يعطيهم فرصة الزواج الثاني بعد الطلاق أو الترمل

أكثر من الإناث ، ونلاحظ أن نسبة تعدد الزوجات عند الذكور الليبيين منخفضة ولا تتجاوز 3.6% خلال الفترة 1984 – 1995 التي ارتفعت قليلاً عن عام 1973 .

يتضح من خلال تعداد 1995 وفق ما جاء في الجدول رقم (31) أن عدد السكان الليبيين المقيمين من سن 15 سنة فما فوق و لم يسبق لهم الزواج يبلغ حوالي 775207 ذكراً بنسبة بلغت 57% من إجمالي الذكور الليبيين من فئة الأعمار السابقة نفسها ، بينما لدى الإناث تنخفض النسبة إلى حوالي 48% ، كما يلاحظ أن متوسط سن الزواج الأول للذكور الليبيين 31.30 سنة ، أما عند الإناث فهو في سن 28.22 سنة ، حيث يعتبر هذا المتوسط لسن الزواج مرتفعاً بدرجة ملحوظة ، فقد كان في عام 1984 حوالي 27.35 سنة للذكور ، و 23.02 سنة عند الإناث ، كما أن هناك فارقاً بين الزواج الأول للذكور ونظيره للإناث آخذ يتناقص ، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى رغبة معظم الإناث في مواصلة تعليمهن في مختلف المراحل قبل الزواج مما أدى إلى ارتفاع متوسط السن لدى الإناث بقدر أعلى مما هو عند الذكور .

جدول رقم (31) عدد ونسبة الليبيين الذين العزاَّب هم فوق سن 15 سنة حسب فئات العمر لسنة 1995

فئات العمر	عدد السكان الليبيين			عدد الذين لم يسبق لهم الزواج			% غير المتزوجين		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
19 – 5	295320	287152	582472	294688	282284	576972	99.79	98.30	99.06
24–20	257157	250370	507527	251508	205847	457456	97.80	82.22	90.11
29–25	196540	193843	390383	157309	97083	254392	80.04	50.08	65.16
34–30	144839	141383	286222	54421	35197	89618	37.57	24.89	31.31
39–35	100492	96063	196555	10821	9282	29103	10.77	9.66	10.22
44–40	66093	66628	132721	2544	2057	4601	3.85	3.09	3.47
49–45	63245	63948	127193	1250	884	2134	1.98	1.38	1.68
54–50	56118	48340	104458	691	415	1106	1.23	0.86	1.06
59-55	52221	46057	98278	546	369	915	1.05	0.80	0.93
فوق 60	128712	120955	249667	1428	876	2304	1.11	0.72	0.92
المجموع	1360737	1314739	2675476	775207	634294	1409501	56.97	48.44	52.68

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، نتائج التعداد العام للسكان 1995 ، ص 53 .

أظهر تعداد 1995 أن ظاهرة تعدد الزوجات عند الذكور الليبيين لم يحدث عليها أي تغيير خلال الفترة الفاصلة بين تعدادي 1984 – 1995 وبقيت بنسبة 3.6% من الذكور المتزوجين الذين في عصمتهم أكثر من زوجة يبلغ عددهم 20386 ذكراً ، أما بقية الذكور المعنيين ويمثلون 551609 ذكراً ونسبتهم 96.44% متزوجون بزوجة واحدة فقط ، وهو ما يظهر أثر قانون الزواج والطلاق المشار إليه الذي اشترط موافقة الزوجة الأولى ،

ووضع قيوداً على تعدد الزوجات إلاّ في حالات تحددها محـــاكم الأحـــوال الشخصـــية المختصة والمخولة بمنح الإذن لكتابة عقد الزواج بالزوجة الثانية .

أوضح المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 حسب ما ورد في الجـــدول رقم (32) وما أوضحه التمثيل البياني في الشكل رقم (7) أن عدد الذين هم في سن 15 سنة فما فوق و لم يسبق لهم الزواج وصل إلى 1914143 نسمةً يكونون ما نسبته 53.0% من مجموع أفراد هذه الفئة ، وهي ترتفع عند الذكور إلى 57.2% وبين الإنـــاث تصـــل النسبة إلى 48.7% ، بينما تشير البيانات إلى أن المتزوجين بلـــغ عـــددهم مـــا مجموعـــه 1562339 نسمة بلغت نسبتهم 43.3% من جملة أعداد الفئة ، ويلاحظ ارتفـــاع نســـبة الإناث منها إلى 44.6% ، في حين أن نسبة الذكور تنخفض عنهن إلى 42.0% ، ويمثلـــون حوالي 28.50% من جملة السكان مما يعني أن أقل من ثلث السكان بقليل متزوجون .

جدول رقم (32)

عدد ونسبة الليبيين الذين العزَّاب هم فوق سن 15 سنة ونسبتهم حسب فئات العمر لسنة 2003

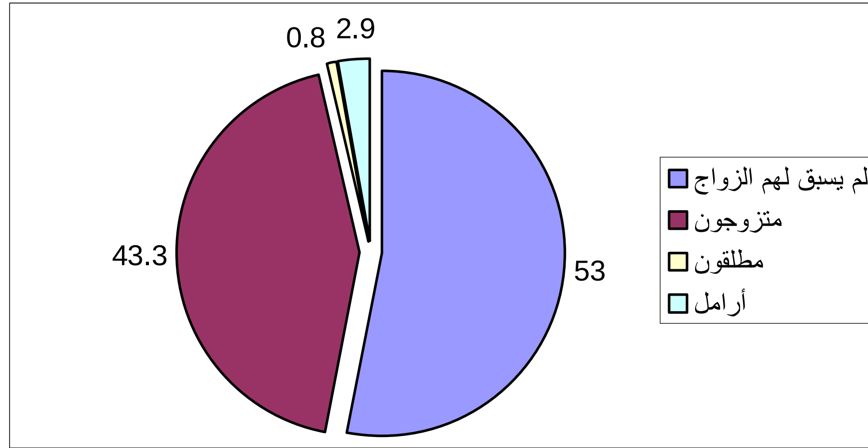
الحالة الزواجية	عدد السكان			% من المجموع		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
لم يسبق لهم الزواج	1050751	863392	1914143	57.2	48.7	53.0
متزوجون	772144	790195	1562339	42.0	44.6	43.3
مطلقون	4756	23460	28216	0.3	1.3	0.8
أرامل	9460	96063	105523	0.5	5.4	2.9
المجموع	1837111	1773110	3610221	100.0	100.0	100.0

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الأول ، ص 23 .

يشير الجدول المذكور أيضاً إلى أن عدد المطلقين بلغ في مجمله حوالي 28216 حالة ترتفع بين الإناث إلى 1.3% ، ولا تتجاوز 0.3% عند الذكور ، وهذا التبـــاين يعـــود إلى فرص الذكور في الزواج أكثر من مرة ، في حين تتراجع فرصة الإناث في تكرار مـــرات الزواج ، مع ملاحظة أن نسبة المطلقين انخفضت عما كانت عليه في ســـنة 1995 الـــتي بلغت 1.1% من جملة السكان الليبيين وتراجعت سنة 2003 إلى 0.8% .

ترتفع حالات الترمل عددياً تمشياً مع زيادة عدد السكان غير أن نسبتها تـــنخفض عما كانت عليه سنة 1995 التي بلغت حوالي 0.6% عند الذكور ، ووصـــلت إلى 7.2% لدى الإناث ، غير أنها تراجعت سنة 2003 إلى حوالي 0.5% عنـــد الـــذكور وإلى 5.4% بالنسبة للإناث .

شكل رقم (7) التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة الزواجية سنة 2003



المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (32) .

من العرض السابق وبناء على البيانات المتعلقة بالعزوبة والزواج والطلاق والترمل يتضح أن هناك نمواً سنوياً في حالات الزواج يقابله تراجع مستمر في حالات الطلاق ، بينما تنخفض ببطء حالات الترمل مع زيادة نسبة الإناث في الحالتين الأخيرتين ، وهذا يعلن أن المجتمع في ليبيا مازال متماسكاً ، وبخاصةٍ في تركيبة الأسرة مع ملاحظة تراجع حالات تعدد الزوجات التي بلغت في سنة 1995 ما نسبته 3.7% من مجموع الذكور المتزوجين ، وكانت سنة 1984 حوالي 3.6% ولم تظهر خلال أية بيانات عن هذه الحالة في المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 ، وهذا تفسيره يعود إلى التوجه العام لسياسة الدولة نحو الحد من ظاهرة تعدد الزوجات ومحاولة القضاء عليها وتركها في أضيق الحدود .

1 – 3 – 3 – 2 - التركيب الأسري :

تشير نتائج تعدادات السكان فيما يتعلق بحجم الأسرة في ليبيا على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين أن المجتمع الليبي محافظ ذو طابع تقليدي شرقي ، فما يزال للأسرة دور اجتماعي مهم في ربط اللحمة الاجتماعية والتكوين العائلي ، كما أن الروابط الأسرية ، والانتماءات القبلية ، والثقافة الشرقية لها جمعيها تأثير بارز في التكوين

الديموغرافي وحجم الأسرة ، رغم ما شهدته البلاد من تطور مادي سريع ، وارتفاع مستوى المعيشة ، فما تزال الأسرة الليبية متماسكة وكبيرة الحجم إذا ما قورنت مع بعض المجتمعات العربية ، فقد بيّنت نتائج تعداد السكان 1995 أن متوسط حجم الأسرة ما يزال كبيراً ويرتفع تدريجياً بمعدلات منتظمة .

جاء في بيانات الجدول رقم (33) أن متوسط حجم الأسرة كان في عام 1954 حوالي 4.6 أفراد ، وارتفع قليلاً سنة 1964 ليصل إلى 4.8 أفراد حيث كان عدد الأسر 331990 أسرة تجمع فيها حوالي 1551946 نسمة ، في حين أن أرقام تعداد 1973 أظهرت هي الأخرى نمواً في عدد الأسر الذي بلغ 346739 أسرة تحتضن 2072760 نسمة، أما متوسط حجمها فقد ارتفع إلى 6.00 أفراد .

جدول رقم (33)

الأسر الليبية حسب عدد أفرادها ومتوسط حجمها من 1964 – 2003

التعداد	عدد الأسر الليبية	مجموع أفرادها	متوسط حجم الأسرة
1964	331990	1557946	4.8
1973	346739	2072760	6.0
1984	476463	3250806	6.8
1995	634919	4441033	6.9
2003	829723	5480887	6.6

المصدر : النتائج النهائية لتعداد السكان ، 1964 ، 1973 ، 1984 ، 1995 .

المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الأول ، صفحات مختلفة .

وصل عدد الأسر في ليبيا حسب تعداد 1984 إلى 554174 أسرة تشكل الأسر الليبية منها 476463 أسرة بنسبة 86% ، وحوالي 14% أسر غير ليبية يقطن في المناطق الحضرية ما نسبته 76% من الأسر الليبية والباقي 24% يقيم في الريف .

أفرز تعداد السكان عام 1995 نتائج بيانات حجم الأسرة التي بينت أن عدد الأسر الليبية بلع ما مجموعه 634919 أسرة ليبية تضم ما قدره 4441033 نسمة ، كما يتضح أن معظم الأسر الليبية تتكون من عائلة واحدة تمثلها نحو 558319 أسرة تُشكّل 88% من العدد الكلي للأسر الليبية ، وتمثل الأسر التي يزيد وعدد أفرادها عن عشرة أفراد ما نسبته 18% ، بينما تُكوِّن الأسر التي عدد أفرادها يزيد عن خمسة أشخاص نسبة 60% ، أما بقية الأسر التي يقل عدد أفرادها يقل عن خمسة أشخاص فتشكل ما نسبته 22% ، في حين نلاحظ أن متوسط عدد أفراد الأسر الليبية ارتفع إلى حوالي 6.8 فرداً ، مما يؤكد حقيقة ارتفاع متوسط حجم الأسرة الليبية الذي يعود في أساسه إلى ثقافة

المجتمع التي ما زال يسيطر عليها في الرغبة كثرة الأطفال والبحث عن إنجاب الولد وسط مجموعة من البنات .

كما بين تعداد 1995 وفق معلومات الجدول (34) أن هناك أكثر من 10% من مجموع الأسر الليبية أي ما يربو على 64073 أسرة لا يوجد بها أفراد عاملون اقتصادياً ، في حين بلغت الأسر التي بها فرد واحد من العاملين اقتصادياً ما نسبته 49% يقدر عددها بحوالي 306661 أسرة ، و يتضح أيضاً أن عدد العاملين اقتصادياً يزداد في الأسرة بزيادة عدد أفرادها ، كما أن هناك ما مجموعه 150275 أسرة رئيسها لا يعمل ولا يبحث عن عمل يمثلون 24% من مجموع الأسر الليبية .

جدول رقم (34) الأسر الليبية حسب عدد العاملين اقتصادياً فيها لسنة 1995

الأفراد العاملون اقتصادياً في الأسرة	عدد الأسر	% من إجمالي عدد الأسر
لا يوجد بها أفراد عاملون	64073	10.09
يوجد فرد واحد عامل	309661	28.77
يوجد بها فردان عاملان	149022	23.47
يوجد ثلاثة أفراد عاملين	60199	9.48
يوجد بها أربعة أفراد عاملين فأكثر	51964	8.19
المجموع	634919	100.00

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، النتائج النهائية لتعداد السكان لعام 1995 ، ص 29 .

أشارت نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 إلى أن عدد الأسر الليبية قد بلغ حوالي 830 ألف أسرة ، يسكن منها حوالي 711 ألف أسرة في المناطق الحضرية يشكلون نسبة 85.7% ، بينما 119 ألف أسرة تقيم في المناطق الريفية بنسبة 14.3% ، وتتوزع الأسر نسبياً حسب أعداد أفرادها ، فتمثل الأسر التي عدد أفرادها ما بين 4 – 7 أفراد ما نسبته 50.29% ، أما الأسر التي أفرادها ما بين 8 – 9 أفراد فنسبتهم 17.23% ، بينما لا تتجاوز 17.3% الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن 10 ، في حين أن الأسر الصغيرة التي عدد أفرادها 2 – 3 شكّلت ما نسبته 13.8% ، غير أن نسبة 1.54% من مجموع الأسر يمثل تلك التي عدد أفرادها شخص واحد فقط ، فالنسبة الغالبة لعدد الأسر يتماشى مع المتوسط العام للأسرة الليبية [1] .

1 – 3 – 4 - التركيب المهني و الحرفي :

[1] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الخصائص الديموغرافية ، الجزء الثاني ، ص 22 .

يشمل هذا النوع من التراكيب حالة السكان المهنية والحرفية ، وما يمارسونه من أعمال مختلفة تشكل القوى العاملة في المجتمع التي تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل القومي ، فالإحصاءات الرسمية والتعدادات تضم الذين يعملون ويحصلون على ربح أو أجر ، ويرتزقون من وراء عملهم ونشاطهم الاقتصادي ، أما عن نسبة القوة العاملة إلى عدد السكان الإجمالي في أي مجتمع فتتباين من دولة إلى أخرى حسب تقدم وتخلف مستواها ، ومدى مشاركة الإناث في مجموع القوة العاملة الكلي .

يمكن أن نُعرّف القوة البشرية العاملة بأنها مجموع السكان الذين يمكن أن يسهموا في النشاط الاقتصادي ، أي أنها لا تشمل السكان غير القادرين على العمل كالأطفال وكبار السن ، أما قوة العمل فتشمل كل الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين على أداء العمل والباحثين عنه ، بينما يعني النشاط الاقتصادي المجال الذي يؤدي فيه الفرد النشاطات التي تؤديها المؤسسات العامة والخاصة ، والمشروعات المختلفة ، في حين أن التركيب المهني يهتم بتصنيف السكان مهنياً وفق ما يمارسونه من أعمال ، ويعني معدل البطالة نسبة المتعطلين عن العمل إلى حجم القوة العاملة الفعلية في المجتمع ، ويمكن اعتبار قاعدة عامة توضح حداً لنسبتها إلى العدد الكلي للسكان تتمثل في أن ((نسبة هذه الفئة في معظم دول العالم تتراوح ما بين 35 – 45% ... وإذا كان هناك اختلاف فذلك راجع لانخفاض نسبة الإناث ، فإذا كان معدل نسبة الذكور ما بين 50 – 70% فإن نسبة الإناث تكون ما بين 1 – 50% من مجموع القوة العاملة)) (1) .

تعطي معرفة نسبة العاملين في المجتمع إلى مجموع السكان الكلي ، وما يمارسونه من نشاطات مختلفة ، صورة واضحة على الوجهة التي يسير إليها الاقتصاد الوطني ، وبناءً على ذلك رسم سياسة التخطيط المستقبلي لمختلف قطاعات الدولة في ضوء من معلومات حول العمالة المتاحة سواء كانت محلية أو ما تحتاجه من عمالة أجنبية .

أظهرت نتائج تعداد 1964 أن نسبة العاملين اقتصادياً في المجتمع بلغت في مجموعها 33.1% من إجمالي عدد السكان ، يمثل الليبيون ما نسبته 32.8% من جملة السكان الليبيين وهو ما يوضح تدني هذه النسبة ، هذه الحال لم تتغير كثيراً حسب تعداد 1973 كما في الجدول رقم (35) إذ بلغت هذه النسبة حوالي 33% ويعود الانخفاض إلى أن من هم في سن العمل حسب الفئة العمرية ما بين 15 – 60 سنة تستثنى منهم نسبة كبيرة تُقدّر بحوالي

---

[1] - عبدالفتاح وهيبة ، مصدر سابق ، ص 133 .

58.5% في عمر ما بين 6 – 24 سنة هم في سن الدراسة ، بينما بلغت نسبة الإناث العاملات 5.0% تقريباً من مجموع النساء اللائي هن في سن العمل ، كما يشير تعداد 1973 أن

إسهام الذكور يقدر بحوالي 93% من إجمالي القوة العاملة من السكان الليبيين ، بينما كانت نسبة النساء لا تتجاوز 7.0% ، كما يتضح انخفاض عدد العمالة الليبية الفنية التي تتركز في أعمال الخدمات والإدارة والزراعة والتجارة في حين تغطي العمالة الأجنبية باقي المهن والحرف التي تفتقر العمالة الليبية إلى تخصصات في مثلها ، وحسب تعداد 1984 شهدت الفترة ما بين تعدادي 1973 – 1984 زيادة في عدد العمالة فقد بلغ عدد العاملين اقتصادياً ما مجموعه 680994 نسمةً بنسبة 42.0% من جملة السكان الليبيين ، بلغت نسبة الذكور منهم حوالي 71.3% ، والنساء 11.1 % ، أما غير العاملين اقتصادياً ويمثلون الطلبة ، وربات البيوت ، والمتقاعدون ، وفئات أخرى غير ما ذكر فكانت نسبتهم 58.0% من إجمالي السكان تمثل النساء النسبة الأكبر منهم بما قدره 88.9% ، وشكل الذكور منهم ما نسبته 28.7% .

جدول (35) توزيع السكان الليبيين المشتغلين (الذين أعمارهم + 15) حسب النوع وأقسام المهن 1973

المهن	العدد			% من المجموع		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أصحاب المهن العلمية الفنية	72692	45847	118539	12.72	54.18	18.07
الأمناء والموظفون القياديون ومدراء الأعمال	2279	16	2295	0.40	0.02	0.35
مراقبو الكتبة والموظفون	73102	12083	85185	12.80	14.28	12.99
العاملون بالبيع والشراء	17626	1748	19374	3.09	2.07	2.95
العاملون بالخدمات	221389	19535	240924	38.75	23.09	36.73
العاملون بالزراعة	68510	1933	70443	11.99	2.28	10.74
العاملون بالإنتاج	115701	3452	119153	2025	4.08	18.17
مهن غير واضحة وغير مبينة	7	4	11	-	-	-
المجموع	571306	84618	655924	100.00	100.00	100.00

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد النتائج النهائية لتعداد 1984 ، ص 72 .

أما من حيث النشاط الاقتصادي بين التعداد فإن غالبية من يعملون في نشاط اقتصادي خدمي يقدرون بنسبة 61.3% من إجمالي العاملين اقتصادياً ، وكانت نسبة الذكور منهم 60.5% من مجموع الذكور العاملين ، وترتفع في الإناث إلى 81.7% من جملة العاملات ، ثم يأخذ النشاط الزراعي حوالي 11.6% من إجمالي العاملين اقتصادياً يمثل الذكور نسبة 12.9% من إجمالي الذكور في النشاط الاقتصادي بينما يشكل الإناث فقط

3.1% ، ثم يأتي في المرتبة الثالثة نشاط استيراد السلع وتوزيعها وخدمات الفنادق بنسبة 6.8% .

عرّف تعداد 1995 السكان العاملين اقتصادياً أو قوة العمل ممن أعمارهم من 15 سنة فما فوق ، بأنهم جميع السكان المشتغلين فعلاً عند إجراء التعداد والباحثين عن عمل سواء سبق لهم العمل أو أنهم يبحثون عنه لأول مرة [1] ، وحسب هذا التعريف أسفر التعداد عن نتائج وردت في الجدول رقم (36) بينت أن عدد السكان الليبيين العاملين اقتصادياً بلغ 1100956 نسمةً يمثلون نسبة 41% من إجمالي السكان تصل بين الذكور إلى 81.4% وتنخفض عند الإناث إلى 18.8% ، أما عدد المشتغلين الفعليين فيقدر بحوالي 981424 نسمة بنسبة 89% من إجمالي الليبيين العاملين اقتصادياً ، وبذلك يكون معدل البطالة حوالي 11% تصل في الذكور إلى 11.4% وتنخفض عند الإناث إلى 9.0% ، وبذلك يتضح أن معدل الإعالة لكل فرد من العاملين اقتصادياً بحوالي 3.99 ، أي أن كل فرد عاملٍ اقتصادياً يعول حوالي 4 أفراد بمن فيهم المعيل نفسه ، وقد انخفض عن معدل الإعالة عن تعداد 1984 الذي كان 4.75 ، أي أن كل فردٍ عاملٍ كان يعول حوالي 5 أشخاص بما فيهم هو نفسه .

يتوزع المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل على مجموعة من المهن العلمية أو الفنية بما يقارب 241022 نسمة يشكلون نسبة 26% من الليبيين المشتغلين الفعليين ، والمتعطلين الذين سبق لهم العمل ، وترتفع النسبة بين الإناث لتصل إلى 71% ، وتقل عند الذكور إلى 16% ، وهذا يوضح أن الإناث يفضلن العمل في مثل هذا النوع من المهن ، أما توزيعهم من حيث أقسام النشاط الاقتصادي فبيّن التعداد أن العاملين في نشاط الخدمات العامة والاجتماعية والثقافية والترفيهية يمثلون نسبة 54% من إجمالي عدد العاملين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل ، وتزيد هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى 85%، تنخفض عند الذكور لتصل إلى 47% وهو ما يوضح رغبة الليبيين في العمل ضمن الأنشطة الخدمية خاصة الإناث منهم .

جدول رقم (36) توزيع السكان الليبيين الذين أعمارهم (+ 15) حسب توزيعات القوة البشرية والنوع ومعدل مساهمة القوة البشرية في النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة لسنة 1995

توزيع القوة البشرية	عدد الأفراد

[1] - الهيئة الوطنية للمعلومات ، النتائج النهائية لتعداد السكان لسنة ، 1995، طرابلس ، يوليو 1998 ، ص 56 .

			ذكور	إناث	مجموع
عاملون اقتصادياً	مشتغلون	يعمل	732677	172874	905551
		خدمة وطنية أو إنتاجية	60694	75873	75873
		مجموع المشتغلين	793694	188053	981424
	متعطلون	سبق لهم العمل	11421	617	12038
		لم يسبق لهم العمل	90395	17099	107494
		مجموع المتعطلين	101816	17716	119532
مجموع السكان العاملين اقتصادياً			895816	205769	1100956
غير عاملين اقتصادياً	طلبة		355636	311635	667271
	ربات بيوت		-	790858	790858
	متقاعدون		71928	4767	76695
	غير ما ذكر		37986	1710	39696
مجموع السكان غير العاملين اقتصادياً			465550	1108970	1574520
مجموع أفراد القوة البشرية			1360737	134739	2675476
معدل مساهمة القوة البشرية بالنشاط الاقتصادي %			65.79	15.65	41.15
معدل البطالة بين العاملين اقتصادياً %			11.37	8.61	10.86

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، النتائج النهائية لتعداد 1995 ، ص 58 .

في سنة 2003 بلغ عدد العاملين اقتصادياً حوالي 1640609 نسمة يمثلون 45.4% من جملة السكان الذين هم في سن 15 سنة فما فوق لتصل بين الذكور إلى قرابة 74.3% وعند الإناث إلى حوالي 28.7% ، أي بزيادة محدودة عن سنة 1995 لم تتعد 4.3% ، والجدير بالذكر أن مجموع الأفراد المشتغلين فعلياً كان مجموعهم سنة 2003 قرابة 1357063 نسمة بنسبة بلغت حوالي 82.7% من جملة العاملين اقتصادياً ، مما يعني أن معدل البطالة قد ارتفع إلى 17.3% بعد أن كان 10.9% في عام 1995 ، بينما يلاحظ تغير في معدل البطالة لصالح الذكور الذي زاد بما نسبته 5.7% ، أما عند الإناث فقد زاد إلى 10.1% عمَّا كانا عليه سنة 1995 ، يثير هذا التناقض في زيادة معدل البطالة بين والإناث إلى كثير من التساؤل الذي يمكن إرجاعه إلى زيادة فرص العمل لدى الشباب ، وبخاصةٍ القطاع الخاص ، وكذلك ارتفاع عدد اللائي يتركن أعمالهن بعد الزواج الأمر الذي يزيد من البطالة ويرفع من نسبة التعطل ، وبالرغم من ذلك انخفض معدل الإعالة لكل فرد من السكان العاملين اقتصادياً إلى 3.34 بمعنى أن كل فرد عاملٍ اقتصادياً يعيل أكثر من 3 أفراد وأقل من أربعة بمن فيهم نفسه في المتوسط بعد أن كانٍ يعيل 4 أفراد سنة 1995 .

يمكن مما سبق أن نستنتج بعض الحقائق حول التركيب المهني والحرفي للسكان الليبيين والتي تثبت انخفاض نسبة العاملين إلى جملة السكان ، وارتفاع نسبة الذكور عن نسبة الإناث في مجموع القوة العاملة ، وتدني نسبة المهنيين والفنيين وتركزهم في أعمال الخدمات مما يشير إلى ارتفاع عدد القوة العاملة الأجنبية بما يزيد عن 35% ، غير أن هذه النسبة قابلة للانخفاض ، وبخاصةٍ بعد ارتفاع نسبة التعليم للإناث التي سترفع من نسبة إسهامهن في القوة العاملة ، وهو ما يلاحظ عند مقارنة نتائج الفترة ما بين 1973 وحتى 1995 التي تعطي مؤشراً بارتفاع إسهام المرأة ، وزيادة عدد القوة العاملة الليبية على مدى المدة الفاصلة بين التعدادين السابقين ، كما تشير بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي 2003 إلى زيادة معدل مساهمة القوة العاملة البشرية التي وصلت إلى 45.4%، وارتفعت قليلاً مساهمة الذكور إلى 66.4% ارتفاعاً ملحوظاً في مساهمة الإناث إلى 23.8% بعد أن بلغت هذه النسب سنة 1995 للعناصر الثلاثة السابقة على التوالي 41.2% ، 65.8% ، 15.7% .

1 – 3 – 5 - الحالة التعليمية :

تشمل التعدادات السكانية عادة توضيح توزيع السكان وفق درجة إلمامهم بالقراءة والكتابة لمن بلغوا سن العاشرة فما فوق ، وتكون هذه المعلومات موزعة حسب فئات العمر والجنس ، كل فئة ونوع على حدة ، مشتملة أيضاً على مكان الإقامة في المناطق الريفية أو الحضرية لما لها من أهمية لمعرفة مؤشر مستوى المعيشة ، وتعد مقياساً للتطور التعليمي والثقافي والاجتماعي ، كما تعتبر ركيزة مهمة عند التنبؤ بالاتجاهات التعليمية للسكان في المستقبل ، وتساعد في رسم الخطط التنموية المستقبلية ، وكذلك توضيح التفاوت والفوارق بين الذكور والإناث وتأثير عنصر التعليم على وضع الأسرة ، وتلعب هذه البيانات دوراً مهماً وبخاصة في الدول التي تعاني من تزايد نسبة الأمية ، فتفتح المجال أمام التخطيط لمحو الأمية ، بالإضافة إلى أنها تستخدم لتوضيح الإحصاءات الحيوية النوعية ومعرفة مدى تأثير الإلمام بالقراءة والكتابة في زيادة معدلات الزواج والطلاق أو انخفاضها، وكذلك على معدل المواليد حسب المستوى التعليمي للزوج والزوجة ،كما تشمل دراسة الحالة التعليمية ، أو التركيب التعليمي لأي مجتمع تقسيم البالغين حسب مراحل التعليم مما يوضح مدى قدرة البلاد على القيام بأعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحديد الاحتياجات المستقبلية للدولة من الكوادر المتعلمة والمتخصصة حسب حاجة كل قطاع .

بتتبع مسيرة تعدادات السكان في ليبيا خلال النصف الثاني من القرن العشرين وما أسفرت عنها من نتائج نلاحظ مدى تواضع النسبة المئوية للملمين بالقراءة والكتابة بين فئات السن ما بين 5 إلى ما بعد 65 سنة من الذكور والإناث في عام 1954 ، وبخاصة بين الإناث التي تظهر نسبها بشكل جلي مدى ما كان عليه الليبيون من تخلفٍ ، إذ نلاحظ أن في الفئة العمرية ما بين 5 – 14 سنة لم يكن من الملمين بالقراءة والكتابة منهم سوى 20.0% من الذكور ، وتنخفض بين الإناث إلى 5.3% ، في حين تأخذ في الارتفاع قليلاً بين الذكور فيما بين الفئات العمرية ما بين 15 – 44 سنة متراوحة بين 22.0% و 25.0% لتعاود الانخفاض من جديد في باقي الفئات العمرية ما بعد سن 44 سنة ، غير أن تدنيها يكون حاداً بين الإناث بحيث لا تتجاوز 2.9% وأدناها 0.2% .

طرأ على هذه النسب تغير نحو الارتفاع خلال تعداد 1964 ، فوصلت عند الفئات العمرية ما بين 15 – 24 سنة لتصل إلى 37% كمعدل متوسط لكلا الجنسين ، بينما يلاحظ ارتفاعها في الذكور لتصل إلى 62.5% ، فيما تقل في الفئات العمرية نفسها للإناث إلى 11.0% ، غير أن المعدل المتوسط لكل السكان الليبيين في الفئات العمرية ما بين 15 سنة فما فوق لا يتجاوز النسبة 15.4% للملمين بالقراءة والكتابة .

يشير الجدول رقم (37) أن نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة ترتفع حسب تعداد 1973 ، حيث بلغت نسبة الأمية لدى السكان الليبيين لسن ما فوق 10 سنوات حتى 50.9 % مما يعني أن هناك قرابة 49.1% هم ملمون بالقراءة والكتابة يتوزعون على مراحل التعليم المختلفة ، بينما انخفضت نسبة الأمية في عام 1984 حتى 32.4% وبذلك ترتفع نسبة المتعلمين بمختلف المراحل التعليمية أي غير الأميين إلى 61.6 % ، وهذه النسب تضم فئات العمر ما بعد 10 سنوات ، وتنخفض نسبة الأمية لدى الذكور حتى 18.6% ، وتصل بين الإناث إلى 47.1% بعد أن كانت وفق نتائج تعداد 1973 بين الذكور 31.0% وعند الإناث 73.0% للفئات العمرية نفسها محققة انخفاضاً ملحوظاً .

جدول رقم (37)

توزيع السكان الليبيين الذين أعمارهم 15 سنة فما فوق حسب الحالة التعليمية لسنة 1973

الحالة التعليمية	العدد			% من المجموع		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أمي	192106	454075	464181	23.09	57.62	39.88
دون الابتدائية	146380	82502	228882	17.59	10.47	14.13

حاصل على الابتدائية	193554	108726	302280	23.26	13.79	18.66
حاصل على الإعدادية	160380	82819	243199	19.27	10.51	15.01
حاصل على الثانوية	113569	55365	168934	13.65	7.03	10.43
حاصل على مؤهل جامعي	26088	4556	30644	3.14	0.58	1.89
المجموع	832077	788043	1620120	100.00	100.00	100.00

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 69 .

يتحسن الوضع التعليمي بصورة واضحة إذ تبين نتائج تعداد 1984 أن الحاصلين على الشهادة الابتدائية كانت نسبتهم بين الذكور 23.3% ، وبلغت بين الإناث 13.8% ، بينما وصلت نسبة الذكور الحاصلين على الشهادة الإعدادية إلى 19.3% ، ولدى الإناث 10.5% ، في حين أن الشهادة الثانوية بلغت نسبة الحاصلين عليها من الذكور 13.7% و لم تتجاوز 4.5% عام 1973 ، وعند الإناث 7.0% مقابل 1.4% عام 1973 مما يشير إلى ارتفاع معدل إقبال الليبيين من الجنسين على التعليم وحرصهم على مواصلته ، وفيما يتعلق بالتعليم العالي ، فقد أظهر تعداد 1984 أن هناك 28940 نسمة منهم ما يقرب 15621 نسمة متخصصون في العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية بنسبة 17.0% ، بينما بلغت نسبة المتخصصين في العلوم الزراعية 5.7% ، أما العلوم الطبية والصيدلية والعلوم الطبيعية الأخرى فكانت نسبتهم 17.0% من مجموع حملة الشهادات الجامعية والعليا .

أوضح تعداد 1995 كما في الجدول رقم (38) أن من هم في سن الدراسة ما بين سن 6 – 24 سنة قد بلغ عددهم 2139162 فرداً ، منهم ما يقارب من 1603264 طالباً وطالبة يشكلون ما نسبته 75% ، تصل نسبة الإناث منهم 73.0% ، وترتفع عند الذكور إلى ما نسبته 77.0% ، أما عدد الطلبة الذكور فيبلغ 845145 طالباً بنسبة 52.00% ، بينما وصل عدد الطالبات الإناث إلى 780534 طالبة بلغت نسبتهم 48.00% ، وهذه النسب يفسرها الشكل رقم (8) الذي يشير إلى أن عدد الذكور والإناث متساوون من حيث الاستفادة من برنامج التعليم ، كما أشار التعداد إلى أن نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي والعالي ترتفع لدى الذكور عن البنات ، أما الأمية فتبلغ حوالي 19.00% في فئات العمر التي تزيد عن 10 سنوات ترتفع عند الإناث إلى 27.00% وتنخفض بين الذكور إلى 10.00% ، حيث انخفضت عن تعداد 1984 التي كانت 18.00% و 47.00% لكلا النوعين على التوالي وعند جملة السكان إلى حوالي 32.00% .

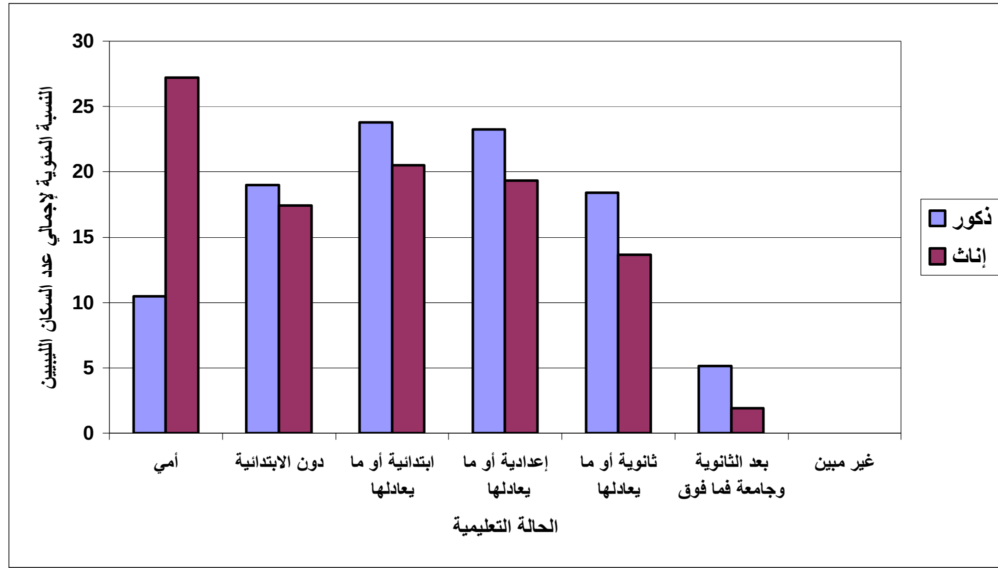
جدول رقم (38)

التوزيع العددي والنسبي للسكان الليبيين أعمارهم 10 فما فوق حسب الحالة التعليمية والنوع لسنة 1995

الحالة التعليمية	عدد السكان الليبيين			% من إجمالي عدد السكان الليبيين		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أمّي	173231	436188	609419	10.45	27.21	18.69
دون الابتدائية	314789	278677	593466	18.99	17.39	18.20
ابتدائية أو ما يعادلها	394165	328859	723024	23.78	20.52	22.17
إعدادية أو ما يعادلها	385494	309428	694922	23.25	19.31	21.31
ثانوية أو ما يعادلها	305494	218946	524174	18.41	13.66	16.08
بعد الثانوية وجامعية فما فوق	84725	30601	115326	5.11	1.91	3.54
غير مبين	181	63	244	0.01	0.00	0.00
المجموع	1657813	1602762	3260575	100.00	100.00	100.00

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، نتائج تعداد السكان 1995 ، ص 49 .

شكل رقم (8)
النسبة المئوية للسكان الليبيين فوق 10 سنوات حسب الحالة التعليمية والنوع سنة 1995



المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (38) .

من خلال الجدول رقم (39) الذي تتحدث أرقامه عن الحالة التعليمية للسكان الذين هم من 10 سنوات فما فوق سنة 2003 الذين بلغ عددهم 4244644 نسمة تبين أن هناك 532138 نسمة هم أميون ، نسبتهم 12.6% تزداد عند الإناث إلى 18.7% في حين تنخفض لدى الذكور إلى 6.8% ، بينما بلغ عدد الذين يحملون شهادة التعليم الابتدائي 811467 فرداً بلغت نسبتهم 19.2% لا تختلف كثيراً عند الذكور فتصل إلى 20.2 % بينما

تنخفض قليلاً لدى الإناث إلى 18.1 % ، أما من يحملون مؤهل التعليم الأساسي فوصـــل عددهم إلى 825673 فـــرداً يمثلون 19.5 % تتقارب نسبة الجنسين ، كمـــا هـــي عنـــد

جدول رقم (39)

التوزيع العددي والنسبي للسكان الليبيين أعمارهم 10 فما فوق حسب الحالة التعليمية والنوع سنة 2003

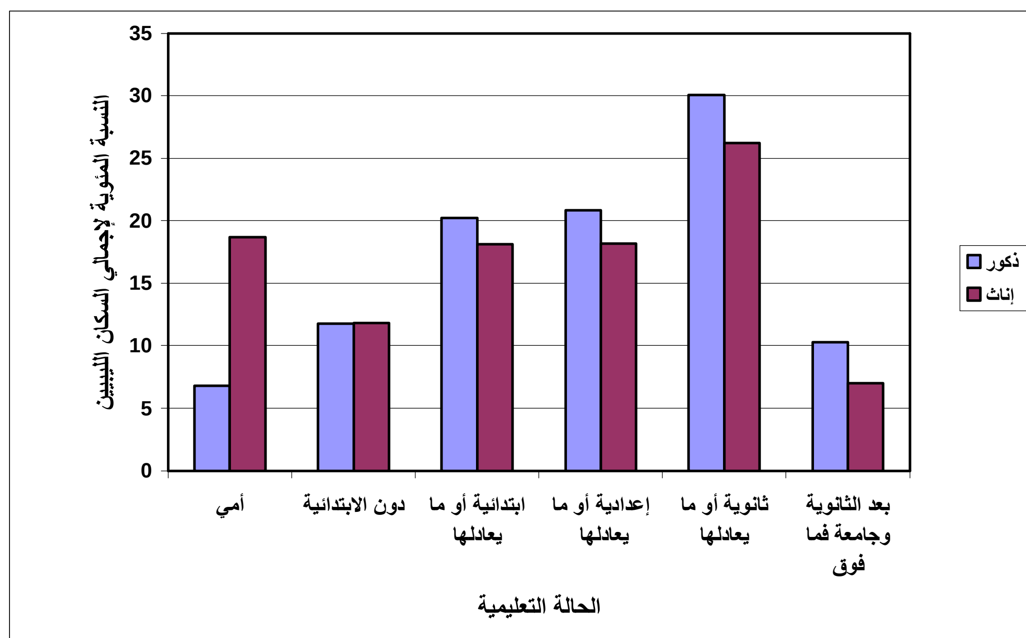
الحالة التعليمية	عدد السكان الليبيين			% من إجمالي عدد السكان الليبيين		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
أمّي	146179	385959	532138	6.78	18.67	12.60
دون الابتدائية	254150	244237	498387	11.78	11.81	11.80
ابتدائية أو ما يعادلها	436459	375008	811467	20.23	18.14	19.21
إعدادية أو ما يعادلها	449830	375843	825673	20.85	18.18	19.54
ثانوية أو ما يعادلها	648604	542038	1190642	30.07	26.22	28.18
بعد الثانوية وجامعية فما فوق	221914	144423	366337	10.29	6.98	8.67
المجموع	2157136	2067508	4224644	100.0	100.0	100.0

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الأول ، ص 24 .

حملة المؤهل السابق ، وترتفع لدى حملة الثانوية العامة وما يعادلها فوصـــل العـــدد إلى 11990642 نسمة يمثلون نسبة 28.2% ترتفع عند الذكور إلى 30.1% ولدى الإناث تبلغ 26.2 % ، وينخفض عدد حملة المؤهلات الجامعية وما بعدها عـــن الأعـــداد الســـابقة ، ويصلون إلى ما مجموعه 366337 نسمة كانت نسبتهم 8.7% تقل عند الإناث إلى 7.0% وتزيد بين الذكور إلى 10.3% ، كما يوضح ذلك أيضاً الشكل رقم (9) الذي يتنـــاول النسب المئوية للحالة التعليمية .

شكل رقم (9)

النسبة المئوية للسكان الليبيين فوق 10 سنوات حسب الحالة التعليمية والنوع سنة 2003



المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (39) .

مما تقدم يتضح أن معدل الأمية قد انخفض بشكل ملحوظ لدى السكان الليبيين من سن 10 سنوات فما فوق ، سواء لجملة السكان في الفئات العمرية المذكورة أو لدى النوعين التي كانت سنة 1973 حوالي 39.9% أخذت في التراجع إلى أن وصلت سنة 1995 إلى 18.7% ، وفي 2003 إلى 12.6 % ، في حين يلاحظ ارتفاع نسب حملة المؤهلات العلمية المختلفة ، فحملة الابتدائية كانت 18.7% سنة 1973 ، وارتفعت إلى 19.2 % سنة 2003 ، أما من يحملون الشهادة الإعدادية فكانت نسبتهم 15.0% وزادت إلى 19.5% للسنتين على التوالي ، في حين أن الارتفاع الملحوظ يمكن ملاحظته فيمن يحملون الثانوية العامة من 10.4% إلى 28.2% للسنتين نفسيهما ، وكذلك حملة المؤهلات الجامعية والعليا فإن زيادة أعدادها ملحوظ فقد كانت نسبتهم سنة 1973 حوالي 1.9% ارتفعت إلى 3.5 % سنة 1995 ، وزادت إلى 8.7% سنة 2003 ، أما الفئة الأخيرة التي حدث لها تذبذب في نسبة الذين حالتهم دون الشهادة الابتدائية التي بلغت سنة 14.1% سنة 1973 يلاحظ عليها الارتفاع سنة 1995 إلى حوالي 18.2% لتعود إلى الانخفاض حتى 11.8% سنة 2003 ، ويمكن تفسير ذلك بأن الذين يتسربون من مرحلة التعليم الابتدائي قلَّ عددهم كثيراً وأصبحت هناك رغبة في مواصلة التعليم ، وبخاصةٍ أن معظم أماكن العمل الشاغرة - إن وجدت - لا تقبل إلاَّ من لديه مؤهل تعليمي أو تكويني .

كذلك ارتفاع نسبة الملتحقين بالدراسة بكل مراحلها ، وبخاصة لدى الإناث اللائـــي لم يكن يمثلن نسبة تذكر حتى بداية السبعينيات فقد بلغ عددهم لجميع مراحل التعليم خلال العام الدراسي 1994 – 1995 ما مجموعه 1688697 طالباً وطالبة كان منهم في مرحلـــة التعليم الأساسي 70.0% ، وفي مرحلة التعليم الثانوي كانوا يمثلون نسبة 21.9% ، بينمـــا بلغت نسبة من هم في مرحلة التعليم الجامعي وما فوقه حوالي 7.3% [(1)]، وبالمقارنة مـــع عدد الطلاب خلال العام الدراسي 2002 – 2003 فاق 1.9 مليون طالب وطالبة كانـــت نسبة كل مرحلة تعليمية 61.7% في التعليم الأساسي ، 21.0% في مرحلة التعليم الثانوي، 17.2% في مرحلة التعليم الجامعي [(2)] ، فالملاحظ تراجع نسبة الطلاب في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي بينما تزداد نسبة طلاب التعليم الجامعي والعالي إلى أكثر من 10% .

1 – 3 – 6 - التركيب الإثنولوجي :

لم تتناول المصادر والدراسات الجغرافية كثيراً هذا التركيب الذي يضم التركيب العرقـــي واللغوي والديني نظراً لخصوصية وضع ليبيا حيث تتماثل وتتجانس وتكاد تتطابق سكانياً في هذه التراكيب ، ويندر ملاحظة أية ثغرات يمكن أن تشير إلى وجود تفاوت عرقـــي ، أو لغوي ، أو ديني بين السكان ((في الجنس ، واللغة ، والدين لا تعرف ليبيـــا أقليـــات تذكر ، وليس هناك من الناحية العملية شيء كمشكلة الأقليات فنسبتها بجميع أنواعهـــا وفروعها قد لا تزيد تقريباً على نسبة ما بين 5% - 10% من مجموع السكان ، نصفها من البربر ، والنصف الآخر من العناصر السودانية (الزنجية)))[(3)] ، فالقاعدة الأصولية في العلم السياسي تقول أن الدولة التي تمثل الأغلبية فيها 80% والأقلية 20% في المتوسط تُعد دولة متجانسة بما فيه الكفاية تماماً وسليمة البنية إلى حد بعيد[(4)] ، وهو مـــا يوضـــح مـــدى الانسجام بين السكان والتجانس البشري الذي تتميز به ليبيا ، ولتوضيح أكثر يتم تناول هذا التركيب بشيء من التفصيل على النحو التالي :

---

[1] - المرجع السابق ، ص 47 .

[2] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء 2 ، الخصائص الاجتماعية ، ص 14 .

[3] - جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص 136 .

[4] – المرجع نفسه ، ص 137 ، نقلاً عن :

Van Valkenburg Elements of Political Geog. N.Y.,1940 . p 282 .

1 – 3 – 6 – 1 - التركيب العرقي :

يعد السكان البربر نسل الأمازيغ الأحرار وسلالة الحاميين الشماليين بامتدادهم لكتلتهم الأساسية في المغرب الكبير الذين تعرضوا إلى بعض المؤثرات الخارجية من الشمال ممثلة في الفاندال والقوط وعناصر البحر المتوسط ، ومن الجنوب بفعل تأثير العناصر الزنجية غير أن ذلك الأثر الذي تركته تلك العناصر ظلّ محدوداً [1] ، غير أنه من المعروف أن الغالبية الساحقة من الليبيين هم من العرب الذين وفدوا عبر موجات من الهجرات في القرون السابع والتاسع والحادي عشر حاملين معهم الإسلام واللغة العربية ، وقد تأكد الطابع العربي الإسلامي لسكان هذه البلاد مع مجيء قبائل بني سليم وبني هلال في القرن الحادي عشر ، فمن شبه الجزيرة العربية ومصر وفدت تلك القبائل بتقاليدها وعاداتها وأسلوب حياتها ، كما أنه بعد سقوط أسبانيا في عام 1492 نزحت هجرات عربية أخرى إلى ليبيا أسوةً بباقي دول الشمال الأفريقي ، غير أنه يتحتم التأكيد على أن الجماعات الصغيرة من البربر ، والطوارق ، والدوادة ، والتبو لا يشكلون مجتمعين إلاّ نسبة ضئيلة من مجموع السكان التي اندمجت كلها معاً دون مشقةٍ فمحدودية عددها ساعد على سهولة اندماجها ويسر انصهارها دون التعرض لتقاليدها وأسلوب حياتها ، مع محافظتها على لهجاتها المحلية [2] .

1 – 3 – 6 – 2 - التركيب اللغوي :

لا تجد دولة وبخاصةٍ بين الدول العربية تتمتع بما هو في ليبيا من تجانس كبير في ما تعارف الناس على التعامل به وهو اللغة ، فالغالبية الساحقة التي قد تتجاوز 95% من مجموع السكان يتكلمون اللغة العربية باستثناء بعضهم ممثلين في البربر وبعض جماعات الطوارق الذين يتحدثون بعض ما يمكن أن نطلق عليه لهجات قديمة تخص كل فئة منهم على حدة ، فالطوارق مثلاً لا يزيدون عن 1.0% من مجموع السكان ، وينتشرون في الأساس في الجنوب الغربي حول الشاطئ وغدامس ، وقد ارتبطت هذه الوحدة اللغوية بالدين الإسلامي الذي جاء إلى هذه البلاد وانتشر ومعه لغته التي نزل بها فسادت وانتشرت .

---

[1] – جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص 137 .

[2] – هنري حبيب ، مرجع سابق ، ص ص 21 – 22 .

1 – 3 – 6 – 3 - التركيب الديني :

يمثل هذا التركيب أساساً متيناً بين أبناء البلاد ، فالليبيون هم جمعياً مسلمون ولا يوجد بينهم مسحي واحد ولا يهودي فالنسبة تصل إلى 100% ، سنِّيون على المذهب المالكي ، تنتمي نسبة ضئيلة منهم إلى المذهب الأباضي ، فاليهود هاجرو إلى ما يعرف بإسرائيل ، وكان آخرهم سنة 1967 ، وهم في الأساس جزء من لاجئين فرّوا من أسبانيا بعد هزيمة المسلمين فيها وخروجهم منها سنة 1492 ، والنصارى المسيحيون المتمثلون في الجاليات الإيطالية التي نتجت عن الاحتلال ، وبعض من المالطيين واليونان عادوا إلى بلداهم منذ مطلع السبعينيات [1] ، وهو ما يعني التجانس الكامل والتماثل الديني واختفاء أي تباين يذكر بين سكان البلاد ، لقد اندمجت الجماعات الصغيرة سلمياً في المجتمع الليبي دون مشقة وساعدها على ذلك قلة حجمها دون أي انتقاص من عاداهما وتقاليدها وطريقة عيشها .

---

[1] – بتصرف عن جمال حمدان ، مرجع سابق ، صفحات مختلفة .

1 – 4 - توزيع السكان وكثافتهم :

دون الخوض كثيراً في العوامل المؤثرة في توزيع السكان عامة والتي ترتبط بأسباب طبيعية وأخرى بشرية ، فإن سكان ليبيا هم أيضاً ضمن هذا التعريف يتأثرون بمواقعهم الجغرافي الطبيعي والبشري ، غير أنه ولعهود طويلة كانت الظروف الطبيعية الدافع الأول لعملية التوزيع التي تتركز في الأساس على قسوة المناخ الجاف الحار الذي يضم معظم أراضي البلاد ، والفقر الواضح في المياه السطحية ، والمياه الجوفية المحدودة ، بالإضافة إلى شح المطر ، وقلة التربة الملائمة لعمليات الزراعة ، هذا إلى جانب الظروف البشرية التي ارتبطت بما تعرضت له البلاد من مظاهر الاحتلال الأجنبي المختلفة ، وكذلك التقسيمات الإدارية المتوالية على مر الأزمان ، وهي عوامل مجتمعة أحياناً، ومتفرقة حيناً كانت وراء توزيع السكان وتغير كثافتهم من منطقة إلى أخرى في فترات متقطعة .

زاد من توسع مشكلة توزيع السكان في ليبيا المساحة الشاسعة لها التي لا تتناسب مع عدد سكانها وهو ما يؤكد وجود خلل سكاني ، فهذا التوزيع يتباين تبايناً واضحاً من خلال الكثافة العامة للسكان ، غير أنها تختلف من مكان لآخر ، فأغلب أجزاء البلاد غير مأهول ويعدّ منطقة صحراوية بكل ما تحمله من معنى ، فتتراوح ما بين 1.0 نسمة في 1 كلم^2 ، وأكثر من 400 نسمة في 1 كلم^2 ، وبالتدقيق أكثر في متوسط كثافة السكان في كلم^2 حسب نتائج التعدادات السكانية الذي بلغ سنة 1954 حوالي 0.59 نسمة/كلم^2، وفي حدود 0.8 نسمة/كلم^2 سنة 1964 ، ارتفع إلى 1.2 نسمة/كلم^2 سنة 1973 ، ووصل عام 1984 إلى 2.0 نسمة ، بينما بلغ حوالي 2.5 نسمة سنة 1995 ، بينما وصل في سنة 2003 إلى 3.1 نسمة/كلم^2 ، نسمة/كلم^2 ، هذا التطور في الارتفاع لعدد الأشخاص لكل كلم^2 يواكب التطور العددي لنمو السكان السنوي ، وما بين فترة تعداد وأخرى كما أسهم تقلص مساحة البلاد منذ عام 1994 في زيادة معدل الكثافة .

1 – 4 – 1 - توزيع السكان حسب الكثافة :

السمة الغالبة على توزيع السكان هنا وجودهم في شريط ساحلي ضيق يمتد ما بين مصراتة في الشرق ، وصبراتة في الغرب ، في شمال غرب البلاد لمسافة تزيد قليلاً عن 350 كلم ، مع إضافة التجمعات الجبلية الممتدة ما بين غريان ونالوت ، في حين أن توغلهم نحو الجنوب يقل باستثناء بعض التجمعات في مراكز المدن الصحراوية التي كانت في الأصل عبارة عن واحات تطورت ونمت لتكون نواة هذه التجمعات الحضرية الحالية،

أما في شمال شرق ليبيا ، فإن الحال يشابه نظيره في الغرب ولكن بدرجة أقل حيث يتركز مجمل السكان في المنطقة المعروفة بالجبل الأخضر وحوله ، وبخاصةٍ غربه حيث يمثل سهل بنغازي التجمع السكاني الثاني في البلاد ، أما عند الحديث عن التوزيع النسبي لعدد السكان فإن تعداد 1973 يشير إلى أن حوالي 46.6% من سكان ليبيا يعيشون في مناطق طرابلس بنسبة 27.2% ، وبنغازي بنسبة 13.3% ، والزاوية بنسبة 6.1% ، بينما يلاحظ أن حوالي 81.3% من مجموع السكان يسكنون في المناطق الساحلية التي تمثل 21.6% من جملة مساحة البلاد ، بينما يتناثر باقي السكان 18.7% على ما قدره 78.5% من المساحة [1] .

وإذا ما أخذنا تقسيماً جغرافياً آخر وذلك ((برسم خطٍ من الشرق ليشمل الأطراف الشمالية لمدينة طبرق ، وخط تقسيم المياه في الجبل الأخضر ، والجبل الغربي لقسمنا البلاد إلى قسمين شديدي التفاوت من حيث الاستيطان البشري ، والتركز السكاني ، ففي القسم الشمالي الذي يمثل 10.0% من مساحة البلاد يسكنه نحو 85.0% من مجموع السكان ، حيث تتركز فيه معظم مدنها الرئيسة ، ومراكزها الحضرية ، أما القسم الجنوبي بمساحته التي تمثل حوالي 90.0% من جملة مساحة البلاد فلا يسكنها إلاّ حوالي 15.0%)) [2] .

يعود هذا التباين والاختلاف في توزيع السكان إلى قسوة الظروف الطبيعية السائدة في جنوب البلاد بشكل رئيس ، بينما تختلف الحال في شمالها الشرقي والغربي ، في حين تشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن نسبة السكان في الأجزاء الشمالية من البلاد (المتمثلة في شمالها الشرقي ، وشمالها الغربي) ترتفع إلى حوالي 95.0% من مجموع السكان[3] ، كما أن التباين لا يقتصر بين المساحة والتوزيع فقط ، بل يشمل أيضاً عدد السكان الذي لا يتماشى مع هذه المساحة ، مما يخلق تشتتاً في تركيز التجمعات السكانية، وانعدام العدالة في التوزيع الديموغرافي بين التقسيمات الإدارية في البلاد (الشعبيات) ، ويلاحظ هذا التباين والاختلاف بوضوح عندما نرى أن ((المتوسط الوطني لحجم السكان في الشعبية الواحدة سنة 2001 يبلغ نحو 170966 نسمة ، غير أن هناك تشتتاً حاداً عن ذلك المعدل بين الشعبيات ، حيث الفرق بين أصغر شعبية من حيث

---

[1] - عبدالعزيز طريح شرف ، جغرافية ليبيا ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، 1995 ، ص 211 .

[2] – محمد المبروك المهدوي ، جغرافية ليبيا البشرية ، مرجع سابق ، ص ص 133 – 134 .

[3] – عيسى الزقني ، الوضع السكاني في ج . ع . ل ، مرجع سابق ، ص 2 .

حجم السكان (غدامس 19000 نسمة) ، وبين أكبرها حجماً سكانياً (طـرابلس 1.105 مليون نسمة) أي أن الفرق يفوق 61 ضعفاً ، ... والمفارقة هنا أن طرابلس تعـد ثـاني أصغر شعبية من حيث المساحة تضم أعلى عدد من السكان ... بحيث يكـون معـدل الكثافة لكل كلم^2 في شعبية طرابلس 604 نسمة ، في حين أنها في غدامس لا تتجـاوز 0.30 نسمة/كلم^2، كما يمكن أن نشير إلى أن حوالي 50.0% من مجموع السكان يعيشون في خمس شعبيات هي طرابلس ، بنغازي ، مصراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، يقابلـه وجود حوالي 2.76% من جملة السكان في 5 شعبيات هي غات ، مـزدة ، الواحـات ، الجفرة ، الكفرة)) [1] ، تمثل المجموعة الأولى مجموعة المدن الساحلية ، في حين تمثل الثانية التجمعات الصحراوية المتناثرة .

لعبت البيئة الطبيعية دوراً رئيساً في هيكلة التوزيع السـكاني وتحديـد مراكـز العمران التي هي نواة للمدن ، والتجمعات السكانية الكبيرة ، كما كان للتغير المسـتمر في الحدود الإدارية المعمول بها في ليبيا أثره الواضح على ((التوزيع الجغـرافي للسـكان ، وعلى استقرار الوحدات الإدارية ، وأحجام السكان ، كما تبيّن من التوزيـع العـددي والكثافة السكانية في ليبيا خلال الفترة من 1954 – 1995 ، بالإضافة إلى سـنتي 2001 و 2002 ، ... وتبيّن أن كثافة السكان في ليبيا من أدنى كثافات السكان في العالم ، وهـو ناتج عن الحجم السكاني القليل من ناحية ، والمساحة الشاسعة للبلاد من ناحية أخرى ، الأمر الذي يمكن أن يسبب لها عدم توازن في قوتها مع جاراتها، أو ما يحدث من انفصال بين وحداتها الإدارية ، أو حدوث اضطرابات داخلية ما يهدد مسيرتها التنموية)) [2] .

من خلال الجدول رقم (40) يتبين أن مجمل سكان البلاد يتركزون على الشريط الساحلي ومدن الظهير الجبلية حيث يتضح مدى كثافتهم ، وبخاصةٍ في طرابلس والزاوية ومصراتة وبنغازي ، ثم تأخذ هذه الكثافة في التناقص في باقي المدن والمراكز العمرانية إلى حدِ أنها تشكل أقل من 1 نسمة/كلم^2 في مدن وتجمعات النطاق الداخلي المتأثر بالعوامل الصحراوية بالرغم من المساحة الشاسعة التي تغطيها هذه البلديات .

---

[1] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 2002 ، ص ص 60 – 61 .

[2] – مبارك إدريس طاهر الدغاري ، التوزيع الجغرافي للسكان وأثره في الجغرافيا السياسية لليبيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، بنغازي ، 2002 ، ص 173 .

جدول رقم (40)
توزيع كثافة السكان في ليبيا لتعداد 1984 (نسمة/كلم2)

البلدية	المساحة كلم2	الكثافة نسمة/كلم2	البلدية	المساحة كلم2	الكثافة نسمة/كلم2
طرابلس	1700	585	درنة	19630	5
الزاوية	2760	79	سبها	15330	5
مصراتة	2270	79	غريان	60802	2
الخمس	1940	77	البطنان	83860	1
بنغازي	9980	48	غدامس	65050	أقل من 1
زليطن	2470	41	الشاطئ	97160	=
العزيزية	2290	37	أوباري	104590	=
النقاط الخمس	5830	31	مرزق	349990	=
ترهونة	3820	22	الكفرة	483510	=
الجبل الأخضر	7800	15	سوف الجين	66748	=
يفرن	9310	8	أجدابيا	200290	=
الفاتح	14000	7	سرت	164570	=

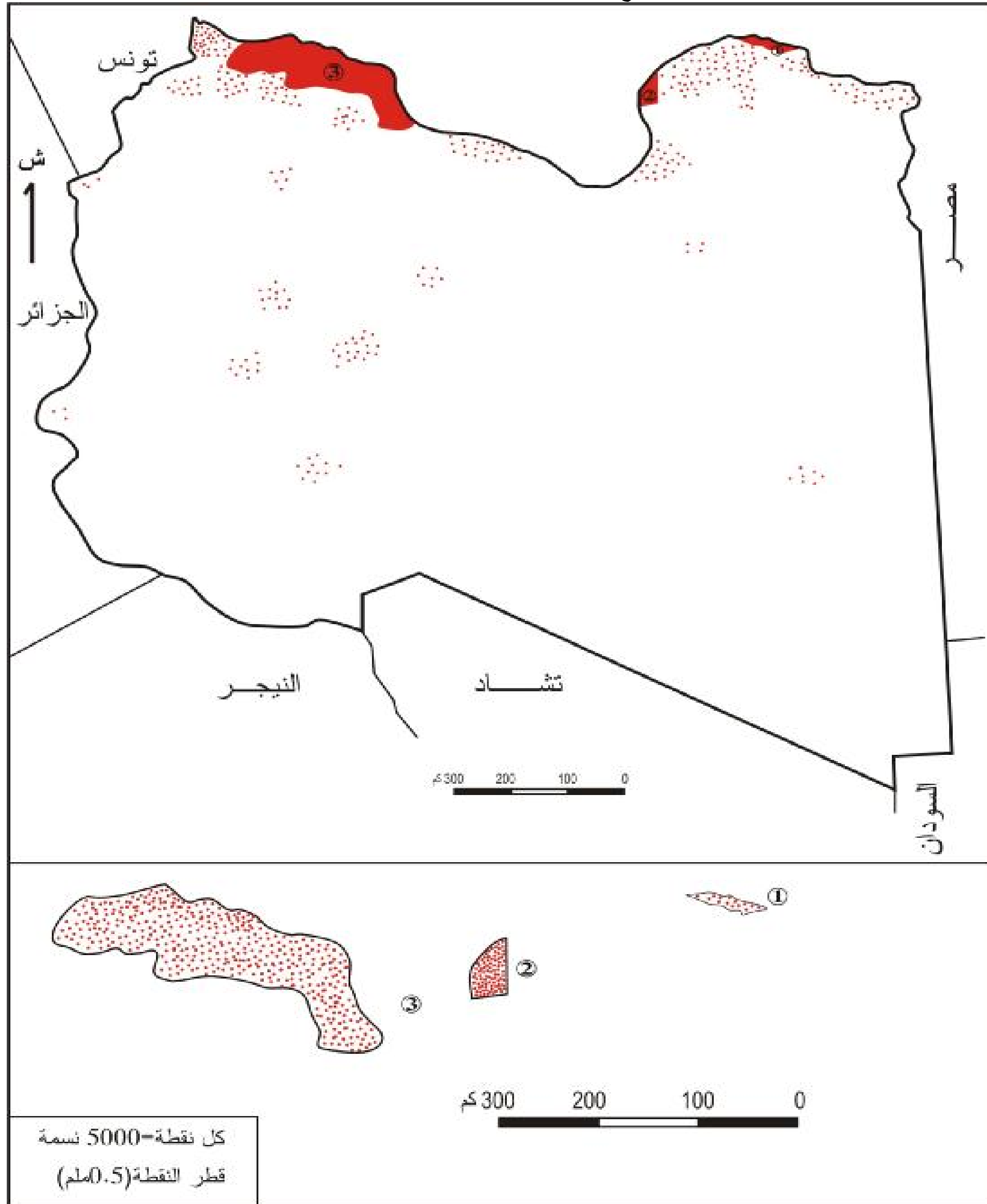
المصدر : عباس فاضل السعدي ، سكان ليبيا ، (تحرير) محمد أحمد الرويثي ، في كتاب سكان العالم العربي– الواقع والمستقبل ، الجزء الثاني ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2003 ، ص 950 .

يمكن أن نلاحظ أن هناك اختلافاً بين ما كان عليه واقع توزيع وكثافة السكان ، ففي سنة 1995 ((كان ما نسبته 42.2% من مجموع السكان يتركزون في إقليم طرابلس ، حيث يتوزعون على مدن الإقليم الرئيسة فكانت الأولى بلدية طرابلس ، وفيها حوالي 27.5% من جملة السكان ، والزاوية 10.7% وكذلك مصراتة ، فيما تصل النسبة إلى 22.4% من مجموع السكان في إقليم بنغازي الذي تصل النسبة في بلدية بنغازي وحدها قرابة 13.3%، والجبل الأخضر 8.0% ، أي أن 62.6% من جملة السكان يتمركزون في هذين الإقليمين ...، بينما لم تتجاوز المنطقة الوسطى ، والجفرة ، وسوف الجين ، والواحات 7.2%)) [1] ، وهو ما توضحه الخريطة رقم (13) التي تُبين توزيع كثافة السكان سنة 1995 .

---

[1] – سعد القزيري ، محمد عبدالسلام عمّار ، التضخم الحضري وإعادة التوزيع الجغرافي للسكان ، في كتاب دراسات في سكان ليبيا ، (تحرير) سعد القزيري ، بنغازي ، 2003 ، ص ص 51 – 53 .

خريطة رقم (13)
توزيع كثافة السكان حسب تعداد سنة 1995



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على معدل الكثافة لسنة 1995 .

أما في سنة 2001 فيتضح من خلال الجدول رقم (41) أن هناك زيـادة ملحوظـة في كثافة السكان في بعض الشعبيات بالرغم من أن مسـاحتها قـد زادت نظـراً لـتغير التقسيمات الإدارية المعمول به ا، غير أن الملاحظ بقاء مدن وشعبيات المناطق الداخليـة

بمعدل كثافتها لعام 1984 ، في حين زادت كثافة السكان في بعض الجهات من البلاد وكانت ذات معدلات كثافة محدودة لم تتجاوز 1 نسمة/كلم^2 .

جدول رقم (41)

مساحة الشعبيات ومعدلات الكثافة السكانية 2001

الشعبية	المساحة كلم2	الكثافة نسمة/كلم2	الشعبية	المساحة كلم2	الكثافة نسمة/كلم2
بنغازي	800	745.99	طرابلس	1830	603.80
الجفارة	1940	139.25	الزاوية	1520	122.00
مصراتة	2770	113.46	صبراتة وصرمان	1370	105.58
المرقب	3000	102.00	ترهونة ومسلاتة	5840	47.53
النقاط الخمس	5250	37.00	غريان	4660	32.00
الجبل الأخضر	7800	23.36	درنة	4908	15.90
يفرن وجادو	9310	11.84	المرج	10000	10.98
الحزام الأخضر	12800	8.00	سبها	15330	7.64
نالوت	13300	5.97	القبة	14722	5.57
بني وليد	19710	3.63	وادي الحياة	31890	2.09
سرت	77660	1.78	البطنان	83860	1.65
أجدابيا	91620	1.58	وادي الشاطئ	97160	0.74
مزدة	72180	0.52	الجفرة	117410	0.35
غدامس	51750	0.30	غات	72700	0.28
الواحات	108670	0.25	مرزق	244571	0.21
الكفرة	483510	0.10	المجموع	1669841	3.17

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق : تقرير التنمية البشرية – ليبيا 2002 ، ص 59 .

ما سبق يمكن القول أن أقاليم الكثافة السكانية في ليبيا حسب تقديرات السكان لسنة 2001 الذين بلغ مجموعهم حوالي 5299942 نسمة يتوزعون على خمس أقاليم تتباين في مساحتها ، وموقعها ، وعدد سكانها على النحو التالي :

1 - **إقليم كثافة مرتفعة جداً :** تبلغ مساحته حوالي 2630 كلم^2 ولا يشغل إلاّ ما نسبته 0.14% من المساحة الكلية للبلاد ، به قرابة 1701764 نسمة تبلغ نسبتهم 32.1 % من مجموع السكان ، تمثله بنغازي على الساحل الشمالي الشرقي ويصل معدل الكثافة فيه إلى حوالي 746.0 نسمة/كلم^2 ، أما على الساحل الشمالي الغربي فتمثله شعبية طرابلس مركز ثقله التي يكون معدّل الكثافة فيها حوالي 604.0 نسمة/كلم^2 .

2 - **إقليم كثافة مرتفعة :** يقع في شمال غرب البلاد بمساحة تقدر بحوالي 10600 كلم^2 لا تتجاوز 0.6% من إجمالي مساحة ليبيا ، قُدر عدد سكانه بحوالي 1220828 نسمة يمثلون

نسبة 23.03% من جملة السكان ، ويشمل شعبيات الجفارة ، والزاوية ، ومصراتة ، وصبراتة وصرمان ، والمرقب وهي تمثل ظهيراً لشعبية طرابلس ، وبلغ معدل الكثافة فيها 139.25 ، 122.00 ، 113.46 ، 105.58 ، 102.00 نسمة لكل كلم^2 على التوالي .

3 - **إقليم كثافة متوسطة** : ويتوزع بين مناطق المرتفعات الشمالية والمدن الساحلية ، وعدد سكانه وصل إلى 808156 نسمة يمثل نسبة 15.2 % من جملة السكان ، في حين تبلغ مساحته قرابة 23550 كلم^2 التي تشكل قرابة 1.3 % من المساحة الكلية لليبيا ، تمثله شعبيات ترهونة ومسلاتة ، والنقاط الخمس ، وغريان ، والجبل الأخضر التي بلغ معدل كثافة السكان في كل منها على التوالي 47.53 ، 37.00 ، 32.00 ، 23.36 نسمة/كلم.^{2}

4 - **إقليم كثافة منخفضة** : يضم مجموعة من الشعبيات التي تقع ضمن مجموعة المدن والمراكز العمرانية الواقعة في المنطقتين الجبليتين الشمالية الغربية ، والشمالية الشرقية بمساحةٍ قدرها 80370 كلم^2 تمثل حوالي 4.5% من جملة مساحة البلاد ، قُدر عدد سكانها بحوالي 679283 نسمة يمثلون نسبة 12.8% من جملة السكان ، تتصدرها شعبية درنة ، تليها يفرن وجادو ، ثم المرج ، فالحزام الأخضر ، وسبها ، ونالوت ، والقبة ، ومعدل الكثافة السكانية فيها على التوالي 15.90 ، 11.84 ، 10.98 ، 8.00 ، 7.64 ، 5.97 ، 5.57 نسمة لكل كلم^2 .

5 - **إقليم كثافة منخفضة جداً** : يغطي الجزء الأكبر من مساحة البلاد وتكون الكثافة فيه دون 5 نسمة/كلم^2 ، نسبته من مجموع السكان 16.8% الذي يقدر بحوالي 889911 نسمة ، بينما مساحته تمثل نسبة 93.4% من إجمالي المساحة الكلية لليبيا ، ويشمل شعبيات بني وليد 3.363 ، وادي الحياة 2.09 ، سرت 1.78 ، البطنان 1.65 ، أجدابيا 1.58، وادي الشاطئ 0.74 ، مزدة 0.52 ، الجفرة 0.35 ، غدامس 0.30 ، غات 0.28 ، الواحات 0.25 ، مرزق 0.17 ، الكفرة 0.10 نسمة لكل كلم^2 .

من تتبع أعداد السكان وكثافتهم عام 2001 يتبين أن هناك تطوراً محدوداً في تغير عدد السكان بين أقاليم الكثافة عما كان عليه سنة 1984 مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان، وبخاصةٍ اتجاه المعدّل نحو الانخفاض في الإقليم الأول ذي الكثافة المرتفعة جداً، بينما يلاحظ زيادة أعداد السكان في الأقاليم الأخرى ، ما يعني أن هناك سعياً للتوجه نحو مناطق أخرى غير مركزي التجمع التقليديين طرابلس وبنغازي .

تشير أرقام توزيع كثافة السكان في ليبيا منذ منتصف القرن العشرين إلى أن هناك تطوراً فيها يلاحظ من خلال تتبع مسيرة السكان لما يزيد قليلاً عن 50 سنة حيث أن

هذه الكثافة كانت سنة 1954 تقدر في حدود 0.6 نسمة/كلم^2 ، وفي سنة 1964 وصلت إلى 0.8 نسمة/كلم^2 ، وفي عام 1973 إلى 1.2 نسمة/كلم^2 ، وبلغت 2.0 نسمة/كـــم^2 سنة 1984 ، بينما في عام 1995 إلى 2.7 نسمة/كلم^2 ، أما حســـب تقـــديرات 2001 ونتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 - 2003 فقد بلغت 3.17 نســـمة/كلـــم^2 ، و3.28 نسمة/كلم^2 على التوالي ، بالإضافة إلى تقليص مساحة البلاد بعد إعـــادة قطـــاع أوزو لتشاد مع مساحة تمتد مع الحدود الليبية التشادية ، والملاحظ أن ليبيا تُعدُّ من الدول التي ((بها أدنى معدلات الكثافة في العالم إذا استثنيت القارة المتجمدة الجنوبية ، وجـــرين لاند ، وألاسكا ، فبالمقارنة مع دول أخرى يلاحظ أن معدل الكثافة العامة للســـكان في مصر تصل إلى 59.0 نسمة/كلم^2 ، وترتفع في البحرين إلى 844.0 نسمة/كلم^2 ، وتصل في رواندا إلى 302 نسمة/كلم^2 ، وفي بولندا تقدر بحوالي 199.0 نسمة/كلم^2)) [1] .

سبقت الإشارة من خلال استعراض موضوع الهجرة إلى تغير في طبيعة المناطق من حيث أنها طاردة أو جاذبة للسكان مما يعني أن هناك جهات كانت تعـــد بـــلا منـــازع مناطق الاستقطاب السكاني وصارت الآن تعاني من زيادة عدد المهاجرين منها كما هـــي الحال في طرابلس وبنغازي اللتين كانتا أهم نقاط الجذب ، في حين يلاحظ زيادة عـــدد المناطق التي تستقطب المهاجرين ، والتي كانت مصدراً لهجرة السكان كالمراكز العمرانية المنتشرة في الصحراء مثل الشاطئ ، وأوباري ، ومرزق ، وبعض المناطق على الســـاحل مثل سرت ، وأجدابيا ، الأمر الذي يؤكد أن هناك تغيراً ، ولو محدوداً ، في نمط توزيـــع السكان ، وهذا ناتج لتغير خطط التنمية السكانية بإنشاء مشـــاريع اقتصـــادية وتطـــوير الزراعة ، وإقامة المستشفيات ، والمدارس ، والمعاهد ، وتطوير الخدمات الصحية ، وبناء المسكن اللائق الحديث ، وسواها من الخدمات الأخرى ، مما ساعد على توفر الظـــروف المعيشية نفسها ، تقريباً ، بين المناطق الريفية والحضرية ، وحـــتى الأطـــراف النائيـــة ، فمنطقتا التركز السكاني التقليديتان وهما ((طرابلس وبنغازي ما زالتا تمثلان أهم منـــاطق التركز السكاني ، غير أنهما لم تعودا الوحيدتين كما كانتا في السابق ... فحتى منتصـــف القرن العشرين لم تكن هناك منطقة أخرى يمكن أن توصف بأنها منطقة تركـــز ســـكاني مهم ، فالظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية السائدة لم تسمح إلاّ بوجود بعـــض نقـــاط تجمع سكاني صغيرة في المناطق شبه الجافة التي يعتمد سكانها أساساً على الرعي والتنقل ،

---

[1] - United Nations Demographic, year Book, New York, 1995, p p135 - 134 .

أو بعض التجمعات السكانية الصغيرة المبعثرة في الصحراء على شكل واحات محـــدودة الحجم لا تكاد تظهر على خرائط التوزيع السكاني)) (1) .

القسم الجنوبي من البلاد الذي يضم حوالي 93.4% من جملة المساحة لا يسكنه إلاّ حوالي 17.1% من السكان ((فلا تظهر التجمعات الســـكانية ذات الأهميـــة إلاّ بعـــض التجمعات المتقاربة الممتدة على طول أودية حوض فزان ومنخفضاته ، تتوسطها مدينـــة سبها ، وهي أكبر مدن الصحراء تنتشر حولها مستوطنات بشرية صغيرة ممتدة على طول وادي الشاطئ في الشمال ، ووادي الحياة في الجنوب ، والجنوب الغربي ، وبصفة عامـــة فإن تفحص خرائط توزيع السكان في ليبيـــا توضـــح بجـــلاء أن تـــوزيعهم مشـــتت ، ومتخلخل، ويعكس ضعف التركز السكاني ، وانخفاض الكثافة ، وعدم انتظام التوزيع ، وبخاصةٍ في المناطق الوسطى ، والجنوبية التي توصف بأنها مناطق تكاد تكون خالية مـــن السكان باستثناء بعض المستوطنات الصغيرة والمتناثرة في واحات الصحراء الممتـــدة مـــن غات حتى الكفرة ، ومن غدامس حتى الجنوب)) (2) .

مع التطور الاقتصادي ، والنهوض الاجتماعي ، والاستقرار السياسي ، وتحســـن مستوى المعيشة ، واكتشاف النفط ، وإنتاجه ، وتصديره ، وإنشاء موانئ نفطيـــة عـــدة للتصدير ، ومصافي تكرير ، ومصانع بتروكيماويات كلها عوامل مجتمعـــة ســـاهمت في استقطاب أعدادٍ من العاملين في هذا المجال ، إذ تركزت معظم هذه المنشآت في المنطقـــة الوسطى من البلاد التي تعاني من نقص شديد في السكان ، ويظهر الخلل السكاني فيهـــا واضحاً ، غير أن هذا الاختيار للموقع كان نتيجة طبيعية لوجود النفط في ظهـــير تلـــك المنطقة ، حيث نمت المدن النفطية على خليج سرت مثـــل رأس لانـــوف ، البريقـــة ، السدرة، وفي أقصى الشرق ميناء ومصفاة الحريقة قرب مدينة طبرق .

كما أن نقل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية المتمثلة في الأمانـــات العامـــة (الوزارات) ، ومؤتمر الشعب العام (البرلمان) ، ومعظم الشركات الكبيرة إلى مدينة سرت الواقعة إلى الشرق من طرابلس بحوالي 450 كلم ، أسهم ذلك في توسع ذلـــك المركـــز العمراني ليصبح مدينة تستقطب المهاجرين إليها ، ولو لفترة قصيرة ، بقصد العمل ، كما أن نقل بعضٍ من تلك المؤسسات إلى منطقة الجفرة التي تقع إلى الجنوب الشـــرقي مـــن مدينة طرابلس بحوالي 750 كلم ، وظهور مساحات واسعة من المباني لمختلف الأغـــراض

---

[1] – منصور محمد الكيخيا ، السكان ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، مرجع سابق ، ص ص 338 – 339 .

[2] – فاضل عباس السعدي ، سكان ليبيا ، في كتاب سكان العالم العربي ، مرجع سابق ، ص ص 946 – 947 .

أدى ذلك لتوسع مدينة هون ، إحدى مدن واحة الجفرة الثلاث ، لتستوعب أعداداً مـــن الموظفين وعودة بعض أبناء المنطقة إلى مسقط الرأس بعد أن توفر فيه ما كانوا يســـعون للحصول عليه في سواها .

1 – 4 – 2 - التوزيع العددي والنسبي للسكان :

يشير الجدول رقم (42) إلى التوزيع العددي [*] لسكان ليبيا بـــين 1984 – 1995 الذي يتبين من خلال أرقام نسبه أن هناك مؤشراً يتجه نحو الارتفاع في عـــدد الســـكان لعقدٍ هو الفاصل ما بين التعدادين ، فجميع البلديات شهدت نمواً في نسبة سكانها مقارنة بالعدد الكلي لسكان البلاد ، و لم تشهد تناقصاً في هذه النسبة إلاَّ في بلـــديتي طـــرابلس وبنغازي ، حيث يشير تعداد 1995 أن هناك أعداداً مهاجرة من سكانهما ، إذ بلغ عـــدد صافي الهجرة المغادرة لبلدية طرابلس حوالي 14656 نسمة ، وفي بلدية بنغـــازي بلغـــت حوالي 5987 نسمة ، بينما يلاحظ ثبات نسبة سكان بلدية النقاط الخمـــس إلى بـــاقي المجموع الكلي للسكان ، علماً بأن عدد من هاجر إليها في عام 1995 لم يتجـــاوز 2162 نسمة [1] .

يمكن من بيانات الجدول نفسه أن نستخلص توزيعاً للسكان حسب النسب المئوية التي تمثلها البلديات في نطاقها الإقليمي ، فالإقليم الأول الذي يقع في الجـــزء الشـــمالي الغربي الممتد من مصراتة في الشرق وحتى الحدود مع تونس ومن البحر شمالاً إلى نهايـــة بلديات الجبل الغربي جنوباً ، وكان نصيب بلدية طرابلس وحـــدها 27.4% ، في حـــين بلغت نسبة سكان هذا الإقليم حوالي 60.7% من إجمالي السكان سنة 1984 ، وانخفضت هذه النسبة قليلاً سنة 1995 لتصل إلى 59.2% ، كما تراجعت نســـبة ســـكان بلديـــة طرابلس إلى 24.6% من جملة سكان البلاد ، أما الإقليم الثاني الـــذي يتمثـــل في الجـــزء الشمالي الشرقي فيه حوالي 23.8% من جملة السكان سنة 1984 ، وبلغ نصـــيب بلديـــة بنغازي وحدها حوالي 12.9% من جملة سكان ليبيا .

---

[*] تمثل معرفة التوزيع العددي للسكان درجة كبيرة من الأهمية وذلك لتوضيح أماكن تركز السكان وما يمثلونه من نسبة مئوية لباقي مجموع السكان ، ونظراً لما تعانيه ليبيا من عدم استقرار التقسيمات الإدارية ، وبالتالي يمكن أن نعطي مقارنة واحدة بين تعدادي 1984 و 1995 اللذين تم تطويع بياناتهما لتقسيم إداري واحد ، حيث بقيت مساحة وحدود كل بلدية ثابتة يستطيع الباحث من خلال البيانات المتوفرة لإعطاء صورة توضيحية عن التغير الذي طرأ على عدد السكان زيادةً أو نقصاناً .

[1] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس 1998 ، ص 75 .

جدول رقم (42)

التوزيع العددي والنسبي للسكان في ليبيا بين عامي 1984 – 1995 حسب البلديات

البلدية	السكان 1984	%	السكان 1995	%	% + أو -
طرابلس	886059	27.42	1078517	24.56	- 2.86
الزاوية	201059	6.22	277894	6.33	+ 0.11
مصراتة	149794	4.63	220926	5.03	+ 0.40
الخمس	138806	4.29	198649	4.52	+ 0.23
بنغازي	415361	12.85	554565	12.63	- 0.22
زليطن	94483	2.92	137047	3.12	+ 0.20
العزيزية	73138	2.26	107536	2.44	+ 0.18
النقاط الخمس	166209	5.14	225771	5.14	= 0.00
ترهونة	78406	2.42	110964	2.52	+ 0.10
الجبل الأخضر	110953	3.43	152232	3.46	+ 0.03
يفرن	68542	2.12	96038	2.18	+ 0.06
الفاتح	93858	2.90	124624	2.83	- 0.07
درنة	91083	2.81	127746	2.91	+ 0.10
سبها	62355	1.92	93688	2.13	+ 0.21
غريان	107161	3.31	149581	3.40	+ 0.09
البطنان	58903	1.82	116106	2.64	+ 0.82
غدامس	47543	1.47	74863	1.70	+ 0.23
الشاطئ	42248	1.30	59997	1.36	+ 0.06
أوباري	42596	1.31	67994	1.54	+ 0.23
مرزق	38244	1.18	52368	1.19	+ 0.01
الكفرة	20503	0.63	35091	0.79	+ 0.16
سوف الجين	39063	1.20	59720	1.36	+ 1.16
أجدابيا	87853	2.71	130361	2.96	+ 0.25
سرت	89839	2.78	137461	3.13	+ 0.35
المجموع	3231059	100.00	4389739	100.00	ـــــ

المصدر : 1 - مصلحة الإحصاء والتعداد ، النتائج النهائية للعداد العام للسكان 1984 ، ص 76 .

2 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 301 .

3 – النسب المئوية من حساب الباحث .

تُلاحظ زيادة بسيطةً في نسبة سكان هذا الإقليم في عام 1995 ليصل إلى حـــوالي 24.5% ، غير أن بؤرة التجمع الرئيسة فيه وهي بلدية بنغازي تراجعت نسبتها قلـــيلاً إلى حوالي 12.6% ، وتتقارب النسبة في باقي أجزاء البلاد ففي المنطقة الوسطى الممتدة مـــن مصراتة في الغرب حتى بنغازي شرقاً وتتوغل في الداخل حوالي 100 كلم كـــان فيهـــا حوالي 6.7% من السكان سنة 1984 ، وارتفعت قليلاً سنة 1995 حتى وصلت إلى 7.5%،

ولا تختلف النسبة كثيراً عن باقي أجزاء البلاد الذي يمثل البلديات الجنوبية الصحراوية حيث بلغت النسبة حوالي 7.8% في عام 1984 ، وفي سنة 1995 زادت قليلاً إلى 8.7% من جملة السكان .

لمزيدٍ من التوضيح يمكن الرجوع إلى الجدول رقم (40) للتعرف على مساحة البلديات ومقارنتها بأعداد السكان يتبين مدى سوء التوزيع العددي والنسبي للسكان على أجزاء البلاد إذ أنه في سنة 1984 كان حوالي 60.7% ، انخفضت نسبتهم إلى حوالي 59.2% في سنة 1995 من مجموع السكان يعيشون على قرابة 5.2% فقط من جملة المساحة الإجمالية ، بينما احتضنت 7.6% من جملة المساحة في سنة 1984 ما نسبته 23.8% من سكان ليبيا ، وحوالي 24.5% سنة 1995 ، ويتوزع حوالي 6.7% من السكان سنة 1984 على قرابة 24.3% من المساحة زادت نسبتهم قليلاً في سنة 1995 إلى 7.5% ، بينما لا يسكن 62.8% من جملة المساحة إلاَّ حوالي 7.8% ، و8.7% للسنتين السابقتين على التوالي .

يتضح من خلال تقديرات عدد السكان الليبيين لسنة 2004 أن التقسيم الإداري الجديد يضم 32 وحدة إدارية تسمى (شعبية) يُعمل به منذ بداية 1998 ، حيث تم إضافة شعبية أخرى باستقطاع حوالي ما يزيد قليلاً عن ربع سكان شعبية طرابلس وأكثر من نصف مساحتها لتُكَوِنَ شعبية تاجوراء كما في الجدول رقم (43) ، غير أن الباحث يرى استمرار نهج الدراسة حسب التقسيم المعمول به سنة 2002 الذي يضم 31 تقسيماً إدارياً حتى يمكن ملاحظة مدى التطور في عدد السكان كثافة ، ونسبتهم إلى المجموع الكلي للسكان البلاد .

سبقت الإشارة إلى مساحة وعدد السكان ، ومعدل كثافتها السكانية وفق التقديرات حتى عام 2001 ، ويلاحظ أن الإقليم الأول الذي يمثل 5.3% من مساحة البلاد، وكانت نسبة السكان به 60.7% و 56.2% للسنتين السابقتين على التوالي أصبح الآن يقطنه ما نسبته 58.7% من جملة السكان في عام 2004 ، أي أن جملة السكان المقيمين في هذا الإقليم زادت نسبتهم عما كانت عليه خلال تعداد 1995 غير أنها لم ترقَ إلى مستوى سنة 1984 ، وهو ما يعني أن هذا الإقليم ما يزال المهيمن على عدد كبير من السكان ، بينما الإقليم الثاني الذي كان يعيش فيه بين سنتي 1984 – 1995 ما نسبته 23.8% ، وحوالي 24.5% تراجعت النسبة وأصبح ما يمثله سكانه في حدود 24.2% من جملة السكان وفق تقديرات 2004 ، بينما ما نلاحظه على الإقليم الثالث

الذي كانت نسبتا السكان الذين يتوزعون على أراضيه 6.7% لسنة 1984 ، و7.5% عام 1995 تراجعت النسبة في سنة 2004 إلى 7.0% ، وأخيراً القسم الرابع الذي بلغت نسبة السكان فيه لعامي 1984 و1995 حوالي 7.8% و8.7% على التوالي ، وصارت في سنة 2004 قرابة 12.8% مسجلة ارتفاعاً ملحوظاً عما كان عليه قبل عشرية تقريباً .

جدول رقم (43)

تقدير عدد السكان والكثافة ونسبة السكان في كل شعبية إلى مجمل سكان ليبيا لسنة 2004

الشعبية	عدد السكان	الكثافة نسمة/كلم ^{2}	% إلى جملة السكان	الشعبية	عدد السكان	الكثافة نسمة/كلم ^{2}	% إلى جملة السكان
بنغازي	660147	825.18	11.22	طرابلس	1175304	642.24	19.97
الجفارة	299936	154.60	5.09	الزاوية	203400	133.81	3.45
مصراتة	378523	136.65	6.43	صبراتة وصرمان	156818	114.46	2.66
المرقب	340964	113.65	5.79	ترهونة ومسلاتة	306198	52.43	5.20
النقاط الخمس	215437	41.03	3.66	غريان	166702	35.77	2.83
الجبل الأخضر	200799	25.74	3.41	درنة	82949	16.90	1.41
يفرن وجادو	121731	13.07	2.06	المرج	119908	11.99	2.03
الحزام الأخضر	112379	8.77	1.91	سبها	131791	8.96	2.24
نالوت	92023	6.91	1.56	القبة	101095	6.86	1.71
بني وليد	80361	4.07	1.36	وادي الحياة	75645	2.37	1.28
سرت	166729	2.1	2.83	البطنان	148800	1.77	2.52
أجدابيا	177366	1.93	2.83	وادي الشاطئ	79544	0.81	1.35
مزدة	43225	0.59	0.73	غدامس	19487	0.37	0.33
الجفرة	46646	0.39	0.79	غات	23683	0.32	0.40
الواحات	30225	0.27	0.51	مرزق	70984	0.20	1.20
الكفرة	53868	0.11	0.91	**المجموع**	5882667	3.8	100.0

المصدر : 1 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقدير عدد السكان الليبيين لسنة 2004 ، نشرة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، العدد الأول ، طرابلس ، أغسطس 2004 ، ص 4 . 2 - النسب من حساب الباحث .

يمكن توضيح مدى التغير في التوزيع العددي والنسبي حسب عدد السكان في سنة 1984 وسنة 2004 لمعرفة أي من التجمعات السكانية طرأ عليها تغير ، حيث يتبين أن التغير في نسبة سكان كل شعبية محدود ويمكن إرجاع ذلك إلى تراجع نسبة النمو الكلي للسكان ، وتحديداً في الشعبيات التي ترتفع فيها نسبة الحضر كما في طرابلس والزاوية والجفارة والحزام الأخضر وبنغازي وصبراتة وصرمان والنقاط الخمس .

ويظهر جلياً زيادة نسبة سكان بعض الشعبيات التي يسيطر عليها الطابع القروي أو الريفي الذي لا يحبذ وضع قيود على الإنجاب مثل شعبية القبة وبني وليد والمرقب

وهي أيضاً ترتفع فيها نسبة الريف إلى الحضر ، بالإضافة إلى إمكانية وجود عامل هجرة إلى بعض الشعبيات ، وبخاصةٍ قصد العمل كما هو في أجدابيا وسرت حيث المدن النفطية والإدارات المركزية للدولة في سرت .

يمكن ملاحظة أن هناك تغيراً في نمط توزيع السكان خلال الثلث الأخير من القرن العشرين كنتاج لحركة الهجرة الداخلية والخارجية ، وكذلك نمو السكان سُجل ضمن المعدلات العالمية العالية في بعض الفترات المصاحبة لتنفيذ خطط التنمية المتوالية مما أدى إلى حدوث تغيرات في خريطة التوزيع السكاني ، ومن أمثلة ذلك ظهور أماكن جديدة للتجمعات السكانية لم تكن موجودة من قبل كما في المنطقة الجنوبية من البلاد المتمثلة في مجموعة التجمعات السكنية في حوض فزان ، بالإضافة إلى نمو وتطور واحة الجفرة المتمثلة في مدنها الثلاث ودان ، وهون ، وسوكنة مما يساعد على جعلها قطب جذب سكاني آخر ، وبخاصةٍ بعد أن أصبحت جزءاً من المدن الليبية التي تقدم خدمات مركزية للسكان على مستوى البلاد ، كما أن أهمية المنطقة الوسطى الممتدة على طول خليج سرت بدأت تبرز في كونها مراكز صناعية نفطية جديدة ، وإدارية بدأت تظهر للوجود كنواة للتجمعات السكانية المستحدثة على طول المسافة من مدينة سرت في الغرب وحتى أجدابيا في الشرق ، كذلك من بين المناطق الجديدة في الجذب السكاني تلك الواقعة قرب الحدود الشرقية والغربية فقط كامتداد لتركز السكان في الأجزاء الشمالية ، ففي الغرب عند الحدود مع تونس تطورت مدينة زوارة ، ونمت التجمعات السكنية مثل زلطن ، ورأس جدير ، أما في الشرق فالحدود مع مصر ساعدت بفعل حركة التنقل والسفر البري في تطور ونمو مدينة طبرق والمركز الحدودي مساعد .

1 – 4 – 3 – الكثافة الفسيولوجية :

تعتبر من أهم مقاييس كثافة السكان ويطلق عليها أحياناً الكثافة الصافية أو الخالصة وهي تعني قسمة ((مجموع عدد السكان على المساحة القابلة للزراعة ... ومعناها يعبِّر عن ما يمارس من ضغط سكاني على الأرض الزراعية ... وتعبّر عن العلاقة بين عدد السكان والمساحة المشغولة ... ويقوم حساب هذه الكثافة على تعاريف غير محددة للأرض القابلة للزراعة والمزروعة مع افتراض تساوي إنتاجية الأراضي القابلة للزراعة واحتوائها على مورد أساسي للدولة)) (1) ، وبالنظر إلى جدول رقم (44) الذي

[1] - فوزي سهاونة ، وآخرون ، مدخل إلى الجغرافيا ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمّان ، 2002 ، ص 207 .

يمثل متوسط الكثافة الفسيولوجية في ليبيا لسنوات مختارة ، يلاحظ التراجع الواضح في المساحة القابلة الزراعة منذ عام 1974 التي بلغت للعام نفسه 18919.4 كلم^2 بمعدل كثافة بلغ 123.4نسمة/كلم^2 ، وزادت المساحة القابلة للزراعة سنة 1984 إلى حوالي 26406.1 كلم^2، كما زاد متوسط الكثافة الفسيولوجية إلى 138 نسمة/كلم^2، غير أن المساحة تبدأ في التراجع حيث يقابلها ارتفاع في متوسط الكثافة اعتباراً من سنة 1995 التي وصلت إلى 21760 كلم^2 بمتوسط كثافة بلغت 220.5 نسمة/كلم^2 ، ويستمر هذا التراجع في المساحة سنة 2001 لتصبح في حوالي 18096 كلم^2 فيما ترتفع الكثافة إلى 293 نسمة/كلم^2 .

جدول رقم (44)

متوسط الكثافة الفسيولوجية للسكان في ليبيا للسنوات 1971 – 1987 - 1995 - 2001

السنة	المساحة /هكتار	المساحة/كلم^2	عدد السكان	الكثافة نسمة/كلم^2
1974	1891938	18919.4	2334000	123.4
1984	2640614	26406.1	3642576	138
1995	2176000	21760	4799036	220.5
2001	1809596	18096	5299943	293

المصدر: 1 - مصلحة الإحصاء والتعداد ، الإحصاءات الحيوية 1978 ، ص 1 .

2 - ــــــــــــــــ، النتائج الأولية لحصر الحائزين الزراعيين وحيازاتهم الزراعية 1984 ، ص د .

3 - الهيئة الوطنية للمعلومات ، التعداد الزراعي العام لسنة 2001 ، جدول رقم 15 ، ص 54 .

4 - ــــــــــــــــ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 2002 ، الإطار 3 – 4 ، طرابلس ، 2002 ، ص 54 .

يعتبر ما سبق مؤشراً يوضح تقلص المساحة القابلة للزراعة ، مما سيؤدي إلى زيادة متوسط كثافة السكان ،ويُحْدِثُ ضغطاً على الأراضي القابلة للزراعة وبالتالي تقلصها بفعل زحف المناطق الحضرية عليها ، بالإضافة إلى زيادة المساحة التي يلتهمها التصحر من الأراضي الزراعية سنوياً بفعل الظروف المناخية القاسية وتدهور مصادر المياه التقليدية المتمثل في تدني نوعية المياه الجوفية ونضوبها في بعض المناطق .

2 – التنمية البشرية في ليبيا

2 – 1 – مقدمة :

لم تعرف ليبيا خططاً تنمويةً علمية مبرمجة ومدروسة إلا في النصف الثاني من عقد الستينيات من القرن العشرين التي كانت محدودة في إمكانياتها حيث تم البدء في تنفيذها بعد اكتشاف النفط وإنتاجه بكميات اقتصادية وتصديره وظهور عائداته ، الأمر الذي حتم الدخول في معركة التنمية ، والخروج بالبلاد من حالة التخلف والفقر الذي تعيشه، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ، والعمل على النهوض بالقطاعات المختلفة التي كانت في الأساس معتمدةً على المعونات المحدودة من الخارج ، وكذلك العمل على الرفع بما يقدم من خدمات كالتعليم والصحة والإسكان والطرق ... وغيرها ، إذ إن تدني ما تقدمه الدولة من خدمات ضرورية كان السمة الغالبة بسبب قلة الموارد إن لم نقل انعدامها ، وعدم تنظيم وتوزيع الدخل على القطاعات والمناطق بشكل عادل ، وتركزها في مناطق المدن الرئيسة في البلاد ، وتحديداً الجهات الساحلية وبخاصةٍ طرابلس وبنغازي وبعض المراكز الحضرية المجاورة لهما ، مما زاد اتساع الهوة بين أجزاء البلاد ، وعانت المناطق الداخلية من أشد حالات التخلف ، والفقر ، والفاقة ، وتدهور الأوضاع المعيشية لقاطنيها ، مما شجع على تدفق أعداد كبيرة من سكان تلك الجهات نحو المدن الرئيسة الساحلية ، وفي اتجاه المدن الداخلية المحدودة التي شملها بعض يسير من الخدمات حيث انتشرت أحياء الصفيح حول المدن ، وما كان ينجم عن ذلك من آثار اجتماعية ، وصحية ، واقتصادية سيئة للغاية .

كان هذا التدهور في الخدمات امتداداً لحالات التخلف والفقر لما عايشته ليبيا خلال فترات الاستعمار التي تعاقبت عليها من سيطرة الأتراك لمدة قاربت الأربعة قرون فيما بين (1551 ــــ 1911) ، وما مارسوه من كبت ، وتسلط ، وقهر لا هَمَّ لهم سوى جمع الضرائب ، والاستيلاء على ما كانت تجود به الأرض الفقيرة المحدودة الإنتاج ، وبخاصةٍ مع توالي سنوات الجدب والجفاف ، ثم جاءت فترة الاحتلال الإيطالي التي كانت بدايتها اقتصادية مع مطلع القرن العشرين ، وتطورت إلى عسكرية هدفها الاحتلال دامت خلال المدة ما بين (1911 ــ 1939) ، وجلبت معها الحرب والدمار للإنسان والأرض والشجر والحيوان ، فمن لم يمت في ساحة الجهاد قضى جوعاً وعطشاً، ومن نجا منهما هاجر خارج الحدود ، وبقى القليل من السكان يكابد ليعيش بأقل ما يمكن أن يحيى به الإنسان ، وإثر اندلاع الحرب العالمية الثانية بداية من عام 1939 ثم

خروج إيطاليا مهزومة جاءت فترة الإدارة البريطانية والفرنسية ما بين (1941 ــ 1951) ، حيث كانت الأولى تسيطر على الأجزاء الشمالية ، في حين بسطت الثانية يــدها علــى القسم الجنوبي من ليبيا كامتداد لمستعمراتها الأفريقية تشاد والنيجر ، و لم يُعرف في هــذه الحقبة أي مظهر تنموي في البلاد يمكن أن يذكر ، إلى أن جاءت فترة الاســتقلال الــتي انحصرت في المدة الممتدة ما بين (1951 ــ 1969) والذي كان شكلاً يغلف دولــة تقــع تحت احتلال خمس قواعد أمريكية وسادسة بريطانية ، بالإضافة إلى أكثــر مــن 55000 مستوطن إيطالي يسيطرون على كل النواحي الاقتصادية من تجارة وصــناعة ، ومئــات آلاف الهكتارات من المزارع التي استصلحت أراضيها ، ونمت أشجارها ، وأينعت ثمارها بجهد وعرق أبناء البلاد مقابل بعض الفتات كأجر لا يتناسب مع ما يبذلونه .

سبقت الإشارة إلى الظروف الجغرافية التي تقع ضمنها ليبيا التي توضح بجلاء مدى قسوتها من ندرة الأمطار وتركزها في مناطق محدودة ، وانعدام أي نوع مــن الجريــان السطحي الدائم يمكن الاعتماد عليه اقتصادياً ، وفقرها للغطاء النباتي الطبيعــي ، وقلــة التربة الخصبة الملائمة للزراعة ، ووقوع كل أراضيها ضمن نطاق الصــحراء الكــبرى باستثناء أجزائها الشمالية الغربية والشمالية الشرقية ذات المناخ الجــاف المتميــز بنــدرة أمطاره ومعدلات التبخر المرتفعة ، كما أن مخزونها الجوفي من المياه غير متجدد ومحــدود مهما طال وقته الذي يعد قصيراً مقارنة بعمرِ البلاد وسكانها ، بالإضافة إلى ما سبق فإن ما تتمتعٍ به من خامات معدنية مختلفة هي أيضَاً لا ترقى إلى درجــة الاعتمــاد عليهــا اقتصادياً بسبب محدوديتها ، وارتفاع كلفة استخراجها وتصنيعها إن وجدت ، كما هي الحال في خام حديد وادي الشاطئ ، غير أن الكميات الكبيرة مــن خامــات الــنفط ، ومخزون الغاز الطبيعي ، وسهولة استخراجهما ، وتدني تكاليف إنتاجهما ، وقربهما مــن أسواق الاستهلاك العالمي ، عوّض البلاد عن كثيرٍ من قسوة تلك الظــروف ، وكــان النفط المصدر الأساس الذي ساعد منذ بداية اكتشافه بكميات تجارية وتصديره في تمويل خطط التنمية حيث يلاحظ أن الاقتصاد الوطني "بدأ ينتعش انتعاشاً كبيراً بعــد ظهــور النفط، وينقلب من اقتصاد مصاب بالعجز إلى اقتصاد يحقق فائضاً ، ومع بداية الستينيات بدأ يحقق أعلى معدلات النمو في العالم ، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقــي (بتكلفــة عوامل الإنتاج عام 1964) بمعدل سنوي مركب 14.2% في الفترة مــن 1964 – 1971 ،

...كما وفرّ الموارد المالية لتنمية الأنشطة الاقتصادية – غير النفطية – التي نمت بـــدورها بمعدل سنوي مركب 12.6% خلال الفترة المشار إليها)) [1] .

يشير ما تقدم إلى الأهمية الإستراتيجية لعائدات النفط في نمو الاقتصاد الليبي وهـــو ما يوفر الموارد المادية اللازمة لانطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الخـــدمات المطلوبة لأبنائها تمشياً مع متطلبات العصر كالتعليم بكافة مراحلـــه ، وتحـــديث المرافـــق الصحية ، والنقل والمواصلات المتطورة ، وإنشاء الصناعات المختلفة ، والعمل على نشر زراعة تتلاءم مع طبيعة وظروف المناخ السائدة ، وبناء المـــدن الحديثـــة ومســـتلزماتها ، وتوفير المياه الصحية لكل فرد ... وكل ما من شأنه الرقي بمستوى هذه الخدمات .

[1] - ج . ع . ل ، وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 – 1975 ، ص 17 .

2 – 1 – 2 - الأمية والتعليم :
2 – 1 – 2 – 1 – الأمية :

بتتبع الحياة السائدة في ليبيا منذ القدم ، وحتى الآن يلاحظ الفارق بجلاء بين ما كان سائداً ، وما صارت عليه الأمور في الوقت الحالي ، ودون أن نذهب بعيداً لننقب في الوضع التعليمي خلال حقب الاستعمار المتعددة الفترات ، والمتنوعة الجنسيات ، فستكون البداية انطلاقاً من منتصف القرن العشرين تقريباً حيث يمكننا التعرف على عدد الأميين ونسبتهم إلى إجمالي السكان استناداً لما أظهرته نتائج أول تعداد سكاني معتمد في عام 1954 الذي يوضح مدى تفشي الأمية بين سكان البلاد ، ويبرز التعداد ما كان عليه الوضع التعليمي ، وبخاصةٍ أن ليبيا مقبلة على عهد جديد يجب أن يتحسن فيه واقع المواطنين بعد أن آلت مقاليد الحكم لأبنائه ولو بشكل ظاهري ، مما يحتم على القائمين بالحكم العمل على تحسين الظروف المعيشية للسكان التي على رأسها الحالة التعليمية لهم، حيث تشير نتائج التعداد " إلى أن من بلغوا سن الخامسة فما فوق من أصل مجموع السكان الوطنيين كانت نسبتهم لا تتجاوز 13.5% يعرفون القراءة ، والكتابة في عام 1954 ، .... ، وقد بلغت نسبة الذكور المتعلمين منهم 24.0% لتنخفض إلى 2.4% بين الإناث " [(1)] .

الإطلاع على الجدول رقم (45) يُبرز بما لا يدع مجالاً للشك ارتفاع مستوى الأمية سنة 1954 التي تزيد حدتها بين الإناث ، وكذلك تفاوت النسب المئوية بين الفئات العمرية التي يتضح ارتفاعها بالاتجاه نحو فئات العمر الأكبر سناً وانخفاضها بين فئات السن الدنيا، كما يتبين تأخر سن الالتحاق بالدارسة بين الذكور ، إذ ترتفع نسبة الأمية عند الفئة العمرية ما بين (5 – 14) سنة ، وتنخفض في الفئات الموالية لها (15 – 24) ، و(25 - 34) ، و(35 – 44) لتعاود ارتفاعها من جديد في باقي الفئات العمرية ، أما عند الإناث فيلاحظ تدني أعداد من يعرفن القراءة والكتابة بصفة عامة بلغت 2.4% ، وترتفع في الفئة العمرية ما بين (5 – 14) سنة لتصل إلى 5.4% ، ثم تأخذ في الانخفاض بدءاً من الفئة العمرية الواقعة ما بين (15 – 24) سنة لتبلغ 2.9% ، وتواصل الانخفاض لتصل في الفئة العمرية ما بين (25 – 34) سنة إلى نسبة 1.1% ، أما باقي الفئات العمرية فإن نسبة الأمية تتجاوز 99% ، ليتضح تفشي ظاهرة الأمية ، وبخاصةٍ بين الإناث .

---

[1] – وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، تقرير التعداد العام للسكان 1954 ، طرابلس 1959 ، ص 27 .

جدول رقم (45)

نسبة المتعلمين من الجنسين في ليبيا حسب فئات السن عام 1954

فئة السن	الأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة %	
	ذكور	إناث
14 – 5	20.0	5.3
24 – 15	25.4	2.9
34 – 25	22.6	1.1
44 – 35	22.3	0.6
54 – 45	16.8	0.4
65 – 55	12.9	0.3
65 فما فوق	11.2	0.2

المصدر : وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، تقرير تعداد السكان لعام 1954 ، طرابلس ، 1959 ، ص 27 .

على الرغم من مرور عشر سنوات على إجراء التعداد الأول فلم تـــأتِ بيانـــات التعداد الثاني عام 1964 بجديد أو بفارق كبير يمكن أن يبين أي تحسن في الوضع التعليمي باستثناء اختفاء نسبة غير المبينين تقريباً في التعداد الأول التي تراجعت نسبتهم إلى أقل من 0.1% في هذا التعداد ، ومرد ذلك إلى تحسن وتقدم إمكانات وظروف التعداد الثـــاني ، حيث تراجعت النسبة العامة للأمية قليلاً عام 1964 لتبلغ 863468 نسمة من إجمالي عدد السكان حيث تمثل ما نسبته 73.0% ، إذ يقدر عدد الـــذكور بحـــوالي 351653 نســـمة وصلت النسبة إلى 56.0% ، وبلغت بين الإناث فكان عـــددهن 511815 أميّـــة بنســـبة 91.0% ، أما سبب هذه الزيادة لدى الإناث فإنه قد يعود إلى دقة بيانات التعداد الثـــاني عن الأول ، بينما يلاحظ تغير في نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة فقد كانت 14.1% وارتفعت إلى 25.8% للتعدادين على التوالي ، أما من يعرفون القراءة فقط فلـــم ترتفـــع نسبتهم إلا بما نسبته 1.0% .

يعود هذا الاستقرار في نسبة الأمية المرتفعة وعدم تراجعها بشكل ملحـــوظ إلى أن مستوى الخدمات التعليمية ما يزال متدنياً بسبب قلة الموارد المادية نظراً لتـــأخر تصـــدير النفط بكميات يمكن أن يُكوّن مورداً يُعتمد عليه في تحســـين الوضـــع التعليمـــي ، أو الشروع في التوسع في باقي متطلبات التنمية ، فمن بين العقبات التي واجهت التعلـــيم في البلاد خلال فترة عهد ما يسمى الاستقلال ، أو التي عرفت فيما بعد بعهـــد مـــا قبـــل الثورة، فقد كان واضحاً قلة عدد التجهيزات اللازمة للعملية التعليمية تتمثل أهمهـــا " في المباني المدرسية الصالحة لتعليم حديث جيد ، والنقص الشديد في عدد المدرسين المؤهلين

علمياً وفنياً للتدريس ، والنقص في فنيي الوسائل التعليمية ، والمعامل العلمية ، والـــورش التدريبية التعليمية ، والمناهج المدرسية المخططة تخطيطاً علميـــاً ســـليماً ، والمتوازنـــة في موادها ، ومناشطها ، ... وعدم وجود الكتاب المدرسي المناســـب للمنـــهج الدراســـي الخاص بالبيئة المحيطة التي يعيش فيها التلميذ والطالب ، ... واتساع رقعة البلاد ، وعدم وجود المساكن الصالحة لسكنى المعلمين ، والمقار المناسبة لإقامـــة الطـــلاب داخليـــاً في المناطق الريفية النائية والصحراوية »[1] ، فيما يوضح تعداد 1973 مدى التغير في نســـبة السكان الليبيين الأميين مقارنة مع ما سبقه حيث يلاحظ التحســـن في انخفـــاض عـــدد الأميين الذي بلغ 641842 أمّيّاً من إجمالي عدد السكان الليبيين البالغ حـــوالي 2052372 نسمة بنسبة 51.6% وكانت بين الذكور 32.0% ، و 72.9% عند الإناث.

من الجدول رقم (46) الذي يضم العدد الكلي للأميين من السكان ممن هم فـــوق 10 سنوات والنسبة المئوية للأمية بين الجنسين وعند المجموع الكلي ، وأيضاً الشكل رقم (10) الذي يشير إلى التمثيل النسبي للأمية لسنوات التعدادات يتضح مدى تفشي الأميـــة بين الليبيين حـــتى عـــام 1973 ، إذ تبين الأرقام أن نصف السكان تقريبـــاً أميـــون لا يعرفون القراءة والكتابة ، غير أن الوضع تحسن كثيراً منذ منتصف الثمانينيات الـــــذي تراجعت فيـــه نسبـــة الأمية إلى 32.4% كأثر لتطور الخدمات التعليمية ، وتدخل الدولة بإقامة مراكز محو الأميـــة للكبار ، غـــير أن اللافت للنظر هو التراجع الكبير مـــا بـــين عامي 1984 و 1995 وسنة 2003 ، حيث كانت في الأولى 32.4% وفي الثانية 18.7% ، في حين تراجعت في الثالثة إلى حوالي 12.6% من جملة السكان من هم فـــوق ســـن 10 سنوات .

وفي هذا المجال تشير التقارير الدولية إلى أن نسبة الأمية في مجملها بين السكان لسنة 1999 بلغت حوالي 20.9% تراجعت بين الذكور إلى حوالي 9.8% وترتفـــع كـــثيراً بـــين الإناث إلى قرابة 33.1% ، وعند مقارنة هذه النسب نجد أنها لا تختلف كـــثيراً في بعـــض الدول العربية ، حيث بلغت في العربية الســـعودية 23.9% ، وفي الجزائـــر 33.4% ، وفي الإمارات بلغت 24.9% ، وفي المغرب 52.0% ، وفي مصـــر 45.4% ، بينمـــا في تـــونس وصلت إلى 30.1% ، وتراجعت في الكويت إلى 18.1% ، وفي قطر إلى 19.2% ، وفي لبنان

---

[1] – عمر التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، 2001 ، ص 342 .

14.4% ، وفي الأردن إلى 10.8% (1) ، وهذا يشير إلى أن الوضع التعليمي ، ومستوى الأمية في عديد البلاد العربية متقارب بين الدول النفطية منها وبعض الدول الأخرى الفقيرة .

جدول رقم (46) السكان الليبيون فوق سن 10 سنوات*

والأمّيون ونسبة الأمّية للسنوات 1954 و 1964 و 1973 و 1984 و 1995 و 2003

سنة التعداد	النوع	السكان الليبيون فوق 10 سنوات	الليبيون الأمّيون فوق 10 سنوات	نسبة الأمّية %
1954	ذكور	459600	312865	68.07
	إناث	400000	359826	89.95
	مجموع	859600	672691	78.25
1964	ذكور	619442	351653	56.77
	إناث	562752	511815	90.95
	مجموع	1182194	863469	73.04
1973	ذكور	656494	203223	30.96
	إناث	603591	438619	72.67
	مجموع	1260085	641842	50.94
1984	ذكور	1077654	197766	18.35
	إناث	1025219	483108	47.12
	مجموع	2102873	690874	32.38
1995	ذكور	1657813	173231	10.45
	إناث	1602762	436188	27.21
	مجموع	3260575	609419	18.69
2003	ذكور	2157136	146179	12.60
	إناث	2067508	385959	11.80
	مجموع	4224644	532138	12.59

المصدر : من إعداد الباحث بالرجوع إلى :

1 - النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان 1954 ، 1964 ، 1973 ، 1984 ، 1995 ، صفحات مختلفة .

2 - نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الأول ، ص 24 .

* أعداد السكان فوق 10 سنوات لتعدادي 1954 و1964 تبدأ من سن 6 سنوات .

أما تقارير الأمم المتحدة لسنتي 2003 و 2004 فتشير إلى أن نسبة الأمية في ليبيا لمن هم في سن 15 سنة فما فوق بلغت حوالي 19.2% سنة 2001 (2) ، بينما تراجعت هذه النسبة قليلاً سنة 2002 إلى 18.3% (3) والتي ترتفع عن نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003 الذي بلغت فيه 12.6% .

---

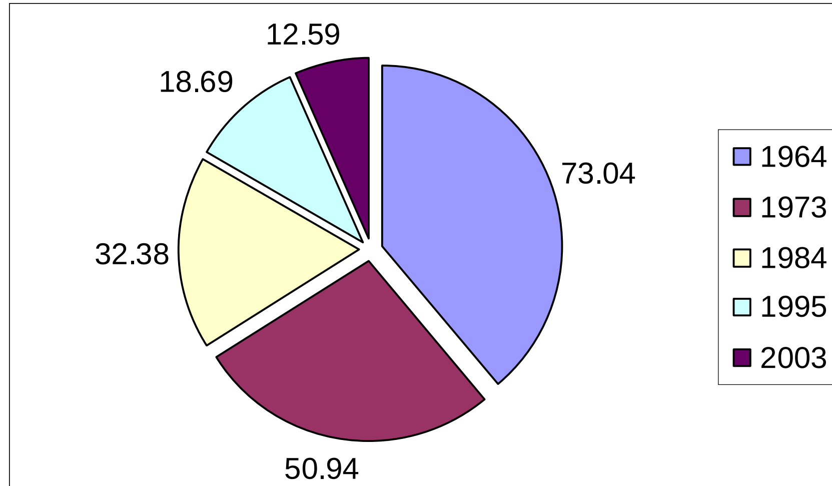
[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، ص 143 .

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية للعام 2003 ، ص 271 .

[3] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2004 ، ص 177 .

شكل رقم (10)

التمثيل البياني النسبي للأمية للسنوات 1954 ، 1964 ، 1973 ، 1984 ، 1995 ، 2003



المصدر : إعداد الباحث استناداً للجدول رقم (46) .

2 – 1 – 2 – 2 - التعليم الأساسي والمتوسط :

لا يعني ما سبق أن الدولة لم تقم ببعض التطورات التي يمكن أن توصف بالإيجابية تجاه تحسين الوضع التعليمي في البلاد ، فقد سعت إلى التوسع في التعليم الابتدائي ، ففي العام الدراسي 1968 / 1969 وصل عدد المدارس إلى 1069 مدرسة ابتدائية تضم 8311 فصلاً تشمل 270617 تلميذاً وتلميذة ، بينما كان عدد المدارس الإعدادية للعام الدراسي نفسه 818 مدرسة بها 2076 فصلاً دراسياً تُدرّس 29181 طالباً وطالبة ، أما مرحلة التعليم الثانوي العام فشملت 7181 طالباً وطالبة يتوزعون على 25 مدرسة تضم 250 فصلاً دراسياً ، في حين نلاحظ قلة في عدد المعاهد الفنية التي لم تتجاوز 6 معاهد بها 31 فصلاً تدريبياً اقتصرت على الذكور وتضم 571 طالباً فقط ، فيما بلغ عدد معاهد المعلمين والمعلمات 23 معهداً تضم 5159 طالباً وطالبة موزعين على 180 فصلاً دراسياً ، أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي الذي يضم ما كان يعرف بالجامعة الليبية التي تأسست في عام 1954 فقد شمل خلال العام الجامعي 1968/1969 ما مجموعه 3460 طالباً وطالبة موزعين على كليات الآداب ، والاقتصاد والتجارة ، والحقوق ، والتربية ، واللغة العربية والدراسات الإسلامية ، والعلوم ، والهندسة ، والزراعة [(1)] .

يلاحظ ارتفاع عدد الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة في عام 1973 الذي وصل في مجموعه إلى 571844 طالباً وطالبة تشكل أعداد الذكور منهم 351176 طالب ،

[1] - وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 – 1975 ، طرابلس ، ص ص 259 – 262 .

بينما تمثل أعداد الإناث ما مجموعه 220668 طالبة ، ويتوزعون على المرحلة الابتدائية 448128 تلميذ وتلميذة ، المرحلة الإعدادية 83796 طالب وطالبة ، المرحلة الثانوية 28591 طالب وطالبة ، المرحلة الجامعية والمعاهد العليا 11329 طالب وطالبة [1] .

حتمت زيادة أعداد الطلاب في مختلف المراحل التعليمية ضرورة التوسع في إنشاء المدارس لاستيعاب هذه الأعداد وتطور الوعي لدى السكان لإلحاق أبنائهم بالمدارس ، وبخاصةٍ الإناث منهم حيث زادت أعداد المدارس خلال العام الدراسي 1972 / 1973 فتم إنشاء 1494 مدرسة ابتدائية تضم 15276 فصلاً بنسبة زيادة 83.8% ، والمدارس الإعدادية إلى 216 مدرسة تشمل 1757 فصلاً بنسبة 114.7% ، أما الثانوية العامة فبلغت 43 مدرسة 385 فصلاً بنسبة زيادة 54% ، بينما تم إنشاء 9 مدارس للتعليم الثانوي الفني تضم 90 فصلاً تدريبياً بنسبة زيادة قدرها 190% ، ووصلت أعداد معاهد المعلمين والمعلمات المقامة للعام الدراسي نفسه إلى حوالي 56 معهداً بها 382 فصلاً دراسياً بنسبة زيادة بلغت 112% [2] .

كما تشير نتائج تعداد 1973 إلى أن عدد السكان الليبيين الذين هم في سن الدراسة من فئات السن ما بين (6 – 24) سنة كان عددهم 1568971 فرداً يبلغ عدد من هم مسجلين فعلاً بمراحل التعليم المختلفة إلى 1096490 فرداً يمثل الذكور ما مجموعه 610287 طالباً، والإناث 486203 طالبة ، وهو ما يعني أن نسبة الالتحاق بالمدارس كانت 63.2% للإناث و76.3% للذكور ، كما أن النسبة العامة لمجموع السكان الذين هم في سن الدراسة لم تتجاوز 70.0% ، بحيث يلاحظ زيادة في هذه النسبة عن تعداد 1964 التي لم تتجاوز 64.1% .

يوضح تعداد 1984 أن ما مجموعه 2102873 فرداً هم في سن (ما فوق 10 سنوات) منهم 690874 فرداً أمّيون لا يعرفون القراءة ولا الكتابة ، وبذلك تكون نسبة الأمّية بين السكان الليبيين 32.4% عام 1984 تتراجع عند الذكور إلى 18.3% ، وترتفع عند الإناث حتى 47.1% غير أنها انخفضت عما كانت عليه عام 1973 وبخاصةٍ لدى الإناث [3] .

---

[1] – أمانة التخطيط ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973 ، طرابلس ص ص 6 – 7 .

[2] – وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 – 1975 ، طرابلس ، ص 259 .

[3] – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984 ، طرابلس ، ص ص 48– 50 .

أظهرت نتائج تعداد السكان لعام 1995 أن هناك تراجعاً في نسبة الأمّية بين السكان الليبيين بما يقارب النصف في العشرية الفاصلة بين التعدادين حيث لم تتجاوز 18.7% ، في حين أنها بلغت عند الذكور 10.5% بفارق أقل فاق 8.0% ، بينما وصلت النسبة إلى 27.21% بتراجع زاد عن 20.0% الأمر الذي يوضح أن الإناث زادت لديهن الرغبة في الالتحاق بمقاعد الدراسة مما يعني تطوراً في مفهوم المجتمع لمواصلة الفتاة تعليمها وفتح المجال أكثر لها للإسهام في خدمة البلاد ، فقد بلغ عدد الأمّيات لمن هن فوق سن 10 سنوات ما مجموعه 436199 أمّية ، أما عدد الذكور فلم يتجاوز 173231 أمّياً .

من خلال النتائج ظهر أن عدد الملتحقين بالدراسة في مختلف مراحل التعليم في العام الدراسي 1994 - 1995 قد بلغ 1603264 طالباً وطالبة ، تشكل نسبة الإناث منهم 73.0% من مجموع من هن في سن الدراسة ، وترتفع عند الذكور إلى 77.0% من الذين هم في سن الدراسة ، ويمثل الذكور ما نسبته 52.0% من مجموع الملتحقين بالدراسة بينما عند الإناث بلغت حوالي 48.0% ، غير أن هذه النسب تختلف من فئة عمرية إلى أخرى (1) .

يشير الجدول رقم (47) إلى مدى التطور في عدد الملتحقين بالدراسة موزعين على الفئات العمرية التي تقع ما بين سن 6 سنوات و24 سنة خلال العام الدراسي 2000-2001 إذ وصل إلى حوالي 1990792 طالب وطالبة يدرسون في مختلف مراحل التعليم من مجموع السكان الذين هم في الفئة العمرية نفسها والبالغ عددهم 2564810 نسمة ، وبذلك يكون الفاقد الذي لم يلتحق بالدراسة ، أو انقطع عنها ، في هذه الفئة ما مجموعه 574018 فرداً بنسبة 22.4% ، أما توزيعها العددي والنسبي بين الجنسين فيبلغ عدد الذكور في هذه الفئة 1296184 فرداً يشكلون نسبة 50.5% التحق منهم بالدراسة 1032196 طالباً يمثلون ما نسبته 79.6% من إجمالي الفئة العمرية السابقة من الذكور بفاقد بلغ 163988 فرداً ، فيما بلغ عدد الإناث ما مجموعه 1268626 أنثى بنسبة 49.5% ، حيث سجلت منهن 958596 أنثى بمقاعد الدراسة كانت نسبتهن 75.6% فيما كان الفاقد لدى الإناث عند 310033 أنثى لم تلتحق بالدراسة ، ومن بين المؤشرات العامة التي يمكن الاستشهاد بها لتطور الرصيد التعليمي هو التراجع الملحوظ في معدلات الأمية وفق إحصاءات عام 2001 لا تتعدى 14% التي تجاوزت 50% خلال عام 1973 .

---

[1] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس ، 1998 ، ص ص 46 – 49 .

جدول رقم (47) توزيع السكان الليبيين الذين أعمارهم بين 6 – 24
والملتحقين منهم بالدراسة حسب النوع للعام الدراسي 2001/2000

	السكان			الملتحقون		
فئات السن	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
24 – 6	571458	556693	1128151	560029	534425	1094454
19 – 15	373336	365803	739139	321069	292642	613711
24 – 20	351390	346130	697520	151098	131529	282627
المجموع	1296184	1268626	2564810	1032196	958596	1990792

المصدر : الكتاب الإحصائي ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، طرابلس 2002 ، ص 76 .

تقسم مراحل التعليم العام في ليبيا إلى ثلاث مراحل تتمثل في مرحلة التعليم الأساسي التي تعد مرحلة إلزامية مدتها تسع سنوات وهي مقسمة إلى :

الشق الأول ومدته ثلاثة سنوات تبدأ من سن السادسة وحتى سن الثامنة يلتحق بها التلميذ بعد مرحلة رياض الأطفال ، حيث يتعلم فيها أساسيات اللغة العربية والقراءة والكتابة والتربية البدنية .

الشق الثاني مدته ثلاثة سنوات تبدأ من سن التاسعة وحتى الحادية عشرة ، تهدف في مضمونها إلى زيادة وتوسيع مدارك التلميذ اللغوية ، وتنمية القدرة العقلية له بما يؤدي إلى توجيه طاقاته للتدبر والتأمل فيما حوله ، (كان هذان الشقان يعرفان في السابق بالمرحلة الابتدائية) .

الشق الثالث يستمر لمدة ثلاثة سنوات (وكان يعرف في السابق بالمرحلة الإعدادية) ، ويتم التركيز فيه على تحسين وتنمية ميوله ومواهبه المهنية ، وإعطائه الأسس العلمية والتربوية والثقافية لاستكمال بناء شخصيته استعداداً لاختيار التخصص الذي يرغبه في المرحلة اللاحقة وحسب أولويات واحتياجات المجتمع وبما لا يتعارض مع ميول ورغبات التلميذ ، وتنتهي هذه المرحلة بحصول التلميذ على شهادة التعليم الأساسي التي بلغ عدد الطلاب المسجلين بها حوالي 1171546 تلميذاً وتلميذة خلال العام الدراسي 2000-2001 يتوزعون على 3496 مدرسة ، ويتولى تدريسهم 42605 مدرساً ، و 143848 مدرّسة ، إلى جانب 455 مدرساً أجنبياً (1) ، حيث يلاحظ ارتفاع عدد المدرسات كنتيجة مباشرة لسياسة تأنيث تدريس مرحلة التعليم الأساسي المتبعة منذ منتصف السبعينيات .

نظراً للفاقد الذي يوجد بين التلاميذ قبل حصولهم على مرحلة التعليم الأساسي فقد تم وضع آلية لاستيعاب هذا الفاقد من التعليم ولمن أكملوا سن الخامسة عشر وذلك

[1] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التقرير الوطني للتنمية البشرية - ليبيا 2002 ، طرابلس ، 2002 ، ص 252 .

بالالتحاق بما يعرف بمراكز التدريب الأساسي التي تضم تخصصات البنـــاء والتشـــييد ، وتعلم مهنة الصيد البحري ، وصيانة السيارات ، ومراكز تدريب المرأة التي تشمل مهـــن التفصيل والخياطة ، الصناعات التقليدية ، الصـــناعات الغذائيـــة ، التوعيـــة الصـــحية والاجتماعية ... وغيرها .

أما ما يلي مرحلة التعليم الأساسي حيث يكون الطالب معداً للالتحـــاق بمرحلـــة التعليم والتدريب المتوسط فهي تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : ويشمل الثانويات التخصصية التي بدأ العمل بها خلال العـــام الدراســـي 1997- 1998 لتكون البديل عن نظام الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي الـــتي بلـــغ عدد الطلاب المسجلين بها 185513 طالباً وطالبة بالقسمين الأدبي والعلمـــي في العـــام الدراسي 2000-2001 يتولى تدريسهم 8750 مدرساً ليبياً ، و21236 مدرّســـة ليبيـــة ، بالإضافة إلى 3695 مدرساً مغترباً ، وينتظمون في 607 مدرسة [1] ، أما مدة الدراسة في الثانويات التخصصية فهي أربع سنوات تضم تخصصات متعددة تتمثل في ثانويات علـــوم الحياة ، ثانويات العلوم الهندسية ، ثانويـــات العلـــوم الاقتصـــادية ، ثانويـــات العلـــوم الاجتماعية .

وتعد هذه المرحلة متصلة ومنفصلة ، أي أنها تهدف إلى إكساب الطالب حرفة تمكنه مـــن الانخراط والاندماج في سوق العمل حسب تخصصه ، أو مواصلة تعليمـــه الجـــامعي ثم العالي، وقدر عدد طلاب الثانويات التخصصية خلال العام الدراسي 2000-2001 بحوالي 106304 طالب وطالبة ضمن المجالات الأربع السابقة ، بينما كان عـــدد المـــدارس 736 مدرسة يقوم بالتدريس فيها 5802 مدرساً ، و10409 مدرّسة إلى جانب 2142 مدرســـاً مغترباً [2] .

أما القسم الثاني فيمثل مرحلة التدريب المتوســـط ، ويُنسَّـــب إليهـــا الطـــلاب الحاصلون على شهادة إتمام التعليم الأساسي ومدتها ثلاثة سنوات تمنح خريجيها دبلوماً في مجال التخصص ، والهدف من هذا النوع من التدريب هو العمل على توفير فرص عمـــل في مجالات التدريب والتكوين المهني ومجالات العمل الفني ، وتشمل المهن النفطية ، كما تشمل التشغيل ، والتكرير ، والكهرباء ، والإلكترونات ، المهن الميكانيكية ، وهندســـة

---

1 – المرجع السابق ، ص 253 .

2 – المرجع نفسه ، ص 255 .

الإنشاءات العامة ، المهن الزراعية ، المهن الشاملة لتدريب المرأة ، والمهن الفندقية ، وقـــد بلغ عدد مؤسسات التدريب المتوسط في العـــام التـــدريبي 1998 - 1999 حـــوالي 325 مؤسسة تدرب 61932 متدرباً ، كما أضيف إلى مراكز التـــدريب تخصصـــات علـــوم الحاسوب ، والرسم الهندسي الصناعي ، العلوم النسيجية ، وتطوير مراكز المهن الفندقية، وبخاصةٍ بالمعاهد المتوسطة لتدريب المرأة ليبلغ عددها 45 معهداً فيها 8261 طالبة ومتدربة خلال العام 1995 - 1996 ، ويرتفع عدد المعاهد المتوسطة إلى 358 مركزاً تدريبياً يقـــوم بالتدريس فيها 5832 مدرباً وتضم حوالي 28870 طالباً متدرباً خلال العام التدريبي 2003 – 2004 .

من بين المعاهد المتوسطة التي يلتحق بها المتحصل على شهادة التعلـــيم الأساســـي المعاهد الصحية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات تتنوع بها التخصصات والتبعية ، فمنـــها معاهد صحية شبه متوسطة تابعة للمعاهد العليا ، وشـــعب التعلـــيم الصـــحي التـــابع للمستشفيات ، والمعاهد الصحية المتوسطة التي تعود بداية إنشائها إلى عـــام 1958 تتبـــع أمانة الصحة مباشرة ، ويبلغ مجموع خريجي المعاهد الصحية حتى العام الدراسي 1997 - 1998 ما يزيد على 430991 خريجاً في مختلف التخصصات والمستويات .

تضم مرحلة التعليم العالي إلى جانب الجامعات ، المعاهد العليا والمراكـــز المهنيـــة العليا التي تعد مكسباً علمياً مهماً عرفته ليبيا خلال أواخر القرن العشرين عندما ظهر أن هناك حاجة ملحة وأساسية للمتخصصين في المجالات المختلفة الذين يتمتعون بكفاءة فنية عالية ومهارة تدريبية ، وما كان لخريجيها من أولوية في سوق العمل حتى إنها أخـــذت مكاناً منافساً للجامعات من حيث الإمكانات المادية ، والمعامـــل ، والمبـــاني ، وهيئـــة التدريس والتدريب ، وتعدد مجالات المعاهد العليا حسب تخصصاتها وتشمل :

2 – 1 – 2 - 3 - المعاهد العليا لإعداد المعلمين :

يتولى خريجوها تدريس طلاب مرحلة التعليم الأساسي بعد أن تم الاستغناء عـــن معاهد المعلمين المتوسطة ، ويلتحق بها طلبة من الثانوية العامـــة (ســـابقاً) والثانويـــات التخصصية ، وتستمر مدة الدراسة بها أربع سنوات وتهدف في الأساس إلى الرفـــع مـــن مستوى معلمي هذه المرحلة وزيادة قدراتهم وتوسيع مداركهم وجعلهم قـــادرين علـــى إعداد طلاب هذه المرحلة الإعداد الجيد والتربوي على الأساس العلمي الحديث ، وقـــد بلغ عدد معاهد المعلمين العليا 44 معهداً خلال العام الدراسي 1999 - 2000 ، يـــدرس

فيها ما يزيد عن 25518 طالباً وطالبة في تخصصات مختلفة، وتم مع بداية العام الدراسي 2004 – 2005 إعادة تسميتها وجعلها كليات إعداد المعلمين تتبع الجامعات مباشرة .

2 – 1 – 2 - 4 - المراكز المهنية العليا :

تقوم بتدريب وتكوين الطلبة وإعدادهم إعداداً فنياً وتأهيلهم مهنياً لغرض المهن التي يحتاجها المجتمع خاصة في تسيير المؤسسات الصناعية بمختلف أحجامها وأنواعها ، بحيث يكون هذا التأهيل الفني والإعداد المهني على درجة عالية من التطور مواكبة للتقدم العلمي ، ويلتحق بها من يتحصلون على شهادة الثانوية العامة القسم العلمي ، والثانوية التخصصية ، وتكون مدة الدراسة فيها 3 سنوات ، ومن الجدول رقم (48) يتضح أن عدد منتسبيها حوالي 33359 متدرباً خلال العام التدريبي 1998 - 1999 يتوزعون على المراكز العليا للمهن الشاملة البالغ عددها 27 مركزاً تضم 11070 متدرباً ومتدربة ، والمراكز المهنية التخصصية التي تدرب وتُعَلّم 16502 متدرباً ومتدربة يتوزعون على 28 مركزاً تدريبياً ، ثم المراكز المهنية العليا التي تتولى إعداد المدربين والمدربات ويبلغ عدد منتسبيها من الجنسين 5787 من خلال 10 مراكز ، وتقوم المراكز الثلاث السابقة بالتدريب والإعداد المتقدم لطلابها في تخصصات المهن الميكانيكية ، والكهربائية ، و الإلكترونية ، وتقنيات الحاسوب ، ومهن العمارة والإنشاء ، والتبريد والتكييف ، والمهن الإدارية والمالية ، والصحة والسلامة المهنية ، وتقنيات الخزف ، والتقنيات الزراعية ، وصناعة النسيج ، والفندقة والسياحة ، وتقنيات اللحام ، والصيد البحري ، والتقنيات الطبية .

جدول رقم (48)

عدد المعاهد المهنية العليا والطلاب الدارسين بها للعام التدريبي 1998 / 1999

المراكز والمعاهد العليا	عددها	عدد الطلبة
المراكز العليا للمهن الشاملة	27	11070
المراكز المهنية التخصصية العليا	28	16502
المراكز العليا إعداد المدربين	10	5787
مجموع المراكز المهنية العليا	65	33359
المعاهد العليا لإعداد المعلمين	44	25518
المعاهد الصحية العليا	16	2171
الإجمالي	125	61048

المصدر: التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1999/1969 ، (تحرير) صبحي قنّوص ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 2000 ، ص ص 525 - 527 .

شُرع مع بداية العام الدراسي 1989 - 1990 في إنشاء المعاهد الصحية العليا التي يبلغ عددها 16 معهداً تمتد مدة الدراسة فيها 3 سنوات ، يمنح خريجوها درجة دبلوم عالٍ في مهنة التمريض وسواها من التخصصات الصحية ، وبلغ عدد الخريجين حوالي 2171 تشكل أعداد منها الإناث الغالبية حوالي 2101 خريجة ، إذ إن هذه المهنة تلائم الفتيات أكثر من الفتيان الذين لم تتجاوز أعدادهم 70 خريجاً ، لما تتميز به الأنثى من مهارة في خدمة المرضى والخدمات الطبية المساعدة الأخرى .

والجدير بالملاحظة من إحصائية المراكز والمعاهد العليا خلال العام الدراسي 2000-2001 أن عدد المعاهد والمراكز العليا تقلص من 125 معهداً ومركزاً إلى 108 معهداً ومركزاً ، في حين أن إجمالي الطلاب فيها قد زاد من 61048 طالباً وطالبة إلى 77135 ، ويقوم بعملية التدريب والتكوين حوالي 4885 مدرباً ومدرساً ، و329 مدرّبة ومدرّسة ، وعدد المدربين والمدرسين الأجانب حوالي 1556 [1] .

ويمكن إرجاع ذلك التقليص إلى إلغاء بعض التخصصات التي أصبحت متوفرة ، وكذلك القيام بدمج بعض المراكز ذات التخصصات المتشابهة بحيث تتعدد مهام المركز الواحد أو المعهد عوضاً عن تكرار التخصص الواحد .

2 – 1 – 2 – 5 - التعليم العالي :

تُمثل الجامعات الطرف الثاني في معادلة مرحلة التعليم العالي ، ويعود تاريخ إنشاء الجامعة الليبية إلى عام 1954 بمجموعة من الكليات موزعة بين مدينتي بنغازي وطرابلس، ونمت كلياتها تدريجياً على مر السنوات الخمسين الماضية إلى أن تم تقسيمها إلى جامعة طرابلس ، وجامعة بنغازي في أواخر عام 1973 ، ثم توالت بفتح فروع لهما في كل من سبها ، والبيضاء ، والزاوية ، حيث كونت هذه الفروع نواة لجامعات جديدة لتوسيع قاعدة التعليم الجامعي وعدم اقتصاره على المدن الكبرى ، فظهرت إلى الوجود جامعة سبها ، وجامعة السابع من أبريل بمدينة الزاوية ، وجامعة عمر المختار بالبيضاء ، وجامعة النجم الساطع التقنية بالبريقة ، إلى أن بلغ عدد الجامعات خلال العام الجامعي 1998-1999 ما مجموعه 14 جامعة كما يوضحه الجدول رقم (49) الذي يشرحه بيانياً الشكل (11) ، تقوم بتدريس 165376 طالباً وطالبة ، يمثل الليبيون منهم ما مجموعه 138346 طالباً وطالبة ، ويبلغ عدد الذكور 63569 طالباً ليبياً ، بينما يرتفع عدد

---

[1] – المرجع السابق ، ص 255 .

الطالبات الليبيات الإناث عن ذلك ليصل إلى 74777 طالبة ، ويتولى التدريس فيها حوالي 5514 عضو هيئة تدريس منهم 2909 من العناصر الوطنية ، في حين يمثل عدد الأساتذة المغتربين 2605 أستاذاً في مختلف التخصصات الجامعية [1] ، كما باشرت جامعات الفاتح بطرابلس ، وقاريونس ببنغازي ، والسابع من أبريل بمدينة الزاوية ، وجامعة سبها ، وجامعة العرب الطبية ببنغازي ، وجامعة عمر المختار بالبيضاء ، وجامعة الفاتح الطبية بطرابلس ، وجامعة التحدي بسرت ، وجامعة الجبل الغربي بغريان في برنامج الدراسات العليا التي وصل مجموع طلبتها مجتمعة إلى حوالي 4402 طالباً وطالبة في العام الجامعي 1998 - 1999 في عدة مجالات ، حيث تمنح على نطاق واسع درجة الماجستير ، وعلى نطاق ضيق درجة الدكتوراه ، وبخاصةٍ في العلوم الإنسانية .

جدول رقم (49)

عدد طلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا للعام الجامعي 1999/1998

الجامعة	عدد الطلبة	عدد الأساتذة	الدراسات العليا
قاريونس	30060	642	1332
الفاتح	36227	1521	1672
النجم الساطع التقنية	3000	56	0
سبها	7562	481	50
العرب الطبية	2373	285	646
عمر المختار	6058	320	18
الفاتح الطبية	8578	381	07
ناصر	15124	597	328
التحدي	3866	274	13
السابع من أبريل	14275	392	400
الجبل الغربي	7993	326	461
درنة	7739	229	0
الأسمرية *	506	14	0
الجامعة المفتوحة**	22015	26	0

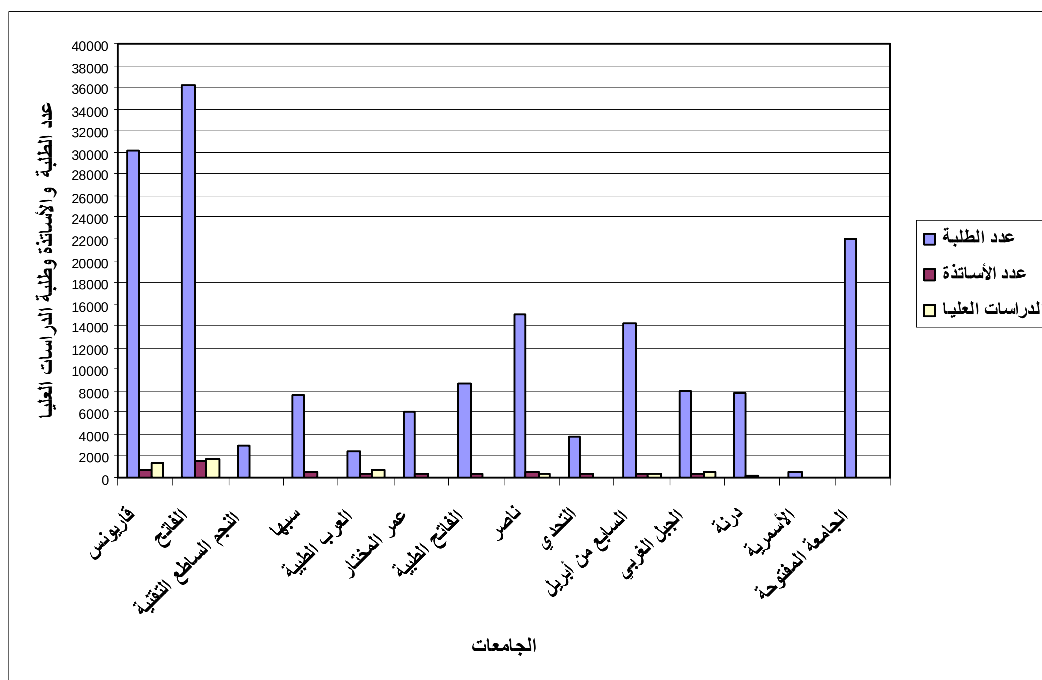
المصدر : التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1999 ، (تحرير) صبحي قنّوص ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 2000 ، ص 529 . * تتولى الجامعة الأسمرية تدريس العلوم الدينية . ** تقوم الجامعة المفتوحة بقبول الطلاب بنظام التدريس الانتساب أو التعليم عن بعد .

---

[1] - التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 – 1999 ، (تحرير) صبحي قنّوص ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، ص ص 524 – 529 .

شكل رقم (11)

أعداد طلاب وأساتذة وطلاب الدراسات العليا بالجامعات الليبية سنة 1998 - 1999



المصدر إعداد الباحث استناداً إلى الجدول رقم (49) .

كما تقوم الكليات الطبية بمنح درجة الزمالة العربية في عدة تخصصات طبية تحت إشراف مجموعة من الأساتذة الأكفاء من الليبيين إلى جانب نظرائهم في بعض الجامعات العربية والأجنبية .

2 – 1 – 2 – 6 - مؤشرات حول قطاع التعليم :

ما يمكن ملاحظته هو زيادة أعداد الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة ، باستثناء التعليم الأساسي ، كنتيجة طبيعية لنمو وتزايد السكان ، والمهم هنا هو مواكبة الدولة لهذه الزيادة في توفير متطلبات العملية التعليمية من مبانٍ وقائمين على العملية التعليمية وأدوات ومعامل ، وقبل هذا وذاك التخطيط لمتطلبات المجتمع وحاجاته من التخصصات المختلفة لضمان سوق عمل يستطيع استيعاب الأعداد الغفيرة من الخريجين للعمل بما تعلموا وممارسته على أرض الواقع ، بحيث تختفي البطالة المقنعة التي قد تنتج عن عدم توفر مواطن عمل يمارس فيها الخريج تخصصه الحقيقي سواء مع القطاع الخاص أو القطاع التابع للدولة ، فهذا التطور والنمو الذي يشهده مجال التعليم في ليبيا حتّم على الدولة ضرورة تولي التوسع في إنشاء الفصول الدراسية لاستيعاب هذه الأعداد ، فالجدول رقم (50) يبين تطور أعداد الفصول والطلاب والمدرسين في الفترة الممتدة ما

بين 1969 إلى 2000 ، كما يبين الزيادة خلال هذه المدة لعدد الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي لفترة 30 سنة من 347100 طالب وطالبة في العام الدراسي 1969- 1970 إلى 1202899 طالب وطالبة خلال العام الدراسي 1999- 2000 حيث كانت الزيادة بما يقدر بحوالي 855799 طالب وطالبة ، بنسبة زيادة بلغت 71.1% ، وللسنوات نفسها ارتفع عدد طلاب مرحلة التعليم المتوسط من 15300 طالب وطالبة إلى 380180 طالب وطالبة ووصلت نسبة الزيادة إلى 98.6% حيث بلغ الفارق بزيادة وصلت إلى 374880 طالب وطالبة .

جدول رقم (50)

تطور عدد الفصول والطلاب والمدرسين ونسبة الزيادة ما بين 1969 – 2000

المراحل	1969 / 1970			1999 / 2000			% الزيادة		
	فصول	طلاب	مدرسون	فصول	طلاب	مدرسون	فصول	طلاب	مدرسون
الأساسي	11956	347100	13661	48817	1202899	183654	75.50	71.14	07.43
المتوسط	546	15300	1658	14064	380180	65671	96.11	98.60	02.52
الجامعي	9	4100	477	2599	276744	9890	99.99	98.51	04.82
المجموع	12511	366500	15796	65480	1859823	259215	19.10	80.29	06.09

المصدر : الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات ، الكتاب الإحصائي – 2002 ، ص 77 .

وكنتيجة للزيادة في أعداد طلاب مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط فقد ارتفع عدد طلاب المعاهد والمراكز المهنية العليا والكليات الجامعية من 4100 إلى 276744 فكان مقدار الزيادة 268544 طالب وطالبة بنسبة 98.5% ، كما تكون هذه الزيادة كنتيجة تنعكس على جملة عدد الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة ، ويلاحظ الارتفاع في إجمالي العدد من 366500 طالب وطالبة إلى 1859823 طالب وطالبة بزيادة كان مجموعها 1493323 ، أي أن نمو عدد الطلاب خلال 30 سنة كان بمعدل 80.3% .

يشير الجدول رقم (51) إلى مجموعة من المعطيات لحوالي 6 سنوات دراسية ، من بينها يمكن أن يلاحظ أن هناك تراجعاً في إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالدراسة يقدر بحوالي 82465 طالباً وطالبة ، حيث كان عددهم سنة 2000 - 2001 حوالي 1990792 ، والذي لم يتجاوز 1908327 طالب وطالبة خلال العام 2002 - 2003 لمختلف مراحل التعليم في الفئة العمرية ما بين 6 – 24 سنة ، منهم حوالي 980604 طالب بنسبة 51.4% ، فيما شكل عدد الطالبات 927723 بنسبة 48.6% ، وهو ما يوضح تقلص الفارق بين عدد الذكور والإناث في عدد الملتحقين بالدراسة ، في حين أن الفارق بين عدد الطلاب والطالبات يميل لصالح الذكور بفارق ليس كبيراً في مراحل التعليم الابتدائي 52.1% ،

والإعدادي 52.9% ، والثانوي 50.2% ، غير أنه يرتفع عند الإناث في مرحلة التعليم الجامعي ليمثلن 50.7% من إجمالي طلاب هذه المرحلة بحيث لا تتجاوز نسبة الذكور 49.3% ، أما عن توزيع الطلاب العددي بين مراحل التعليم فقد كان عددهم في التعليم الابتدائي 777354 طالب وطالبة ، وفي الإعدادي 400570 طالب وطالبة ، وحوالي 402228 طالب وطالبة في التعليم الثانوي ، ووصل إلى 328175 طالب وطالبة بالنسبة للمرحلة الجامعية [1] .

جدول رقم (51)

أعداد التلاميذ والمعلمين والفصول ومتوسط الفصل/تلميذ ومتوسط مدرس/تلميذ

في مرحلة التعليم الأساسي من العام 1999 – 2000 إلى العام الدراسي 2004 - 2005

البيان / العام الدراسي	تعليم أساسي	عدد المعلمين	عدد الفصول	فصل/تلميذ	مدرس/تلميذ
2000 – 1999	1202899	183654	48817	24.6 - 1	6.5 - 1
2001 - 2000	1176843	182164	47073	25.0 – 1	6.4 – 1
2002 – 2001	1171546	186453	47424	24.7 – 1	6.2 – 1
2003 – 2002	1130525	-	47493	23.8 – 1	-
2004 – 2003	1111786	194512	30329	36.6 - 1	5.7 – 1
2005 – 2004	1082347	210281	30805	35.1 – 1	5.1 – 1

المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى :

1 – الكتاب الإحصائي 2002 ، و 2003 . 2 - تقرير التنمية البشرية ليبيا 2002 .

3 – مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي والمتوسط 2003 – 2004 و 2004 – 2005 .

هذا التراجع في إجمالي عدد الطلاب يتمثل في مراحل دون غيرها ، الأمر الذي يمكن أن يكون سببه التسرب من مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط لعدم الرغبة في مواصلة الدراسة أو لظروف مادية تدعو الطالب للبحث عن عمل أو نتيجة الفشل في تكملة المشوار التعليمي ، كما أن انخفاض عدد المواليد في نهاية القرن الماضي منذ 1994، وهي عوامل يمكن أن تكون السبب المباشر في تراجع أعداد تلاميذ التعليم الأساسي .

يتبين مما سبق أن الارتفاع في نسبة الطالبات عن الطلبة في المرحلة الجامعية ، والسبب يكمن في تسرب أعداد كبيرة من الذكور إما بالالتحاق بالمعاهد العليا التي تكون دون مستوى التعليم الجامعي ، أو بالانقطاع عن الدراسة الذي يكون في الأساس لأحد الأسباب المتمثلة في عدم رغبة بعض الذكور في مواصلة الدراسة ، الذين يمثلون

---

[1] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، المسح الاقتصادي والاجتماعي، الجزء الثاني 2002 – 2003 – الخصائص الاجتماعية ، ص ص 14 – 15 .

نسبة 63.3%، وقد يكون الانقطاع بسبب البحث عن عمل لظـروف خاصـة بنسـبة 18.1% ، بينما من لهم أسباب أخرى يمثلون 18.6% ، إذ كان مجموع من انقطـع عـن الدراسة حوالي 29062 طالب وطالبة ، وتتركز نسبة الأغلبية منهم في المرحلة الإعداديـة بنسبة 38.6% من إجمالي عدد المنقطعين تليها المرحلة الثانوية بنسبة 32.0% ، وفي المرحلة الابتدائية 15.7% ، تأتي أخيراً المرحلة الجامعية بنسبة 13.7% ، وذلك حسب ما جاء من سجلات المدارس في بداية العام 2002 - 2003 .

حتم النمو والزيادة في عدد الطلاب في مختلف المراحل ضرورة التوسع في إنشـاء المدارس ، مما رفع عدد الفصول الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي مـن 11956 فصـلاً دراسياً في العام الدراسي 1969- 1970 إلى 48817 فصلاً دراسياً خلال العام الدراسـي 1999- 2000 ، وفي مرحلة التعليم المتوسط زاد عدد الفصول من 546 إلى 14064 فصلاً، بينما شهد التعليم الجامعي ومراكز التعليم المهني العالي زيادة فاقت كل المعدلات ، حيث كان عدد الفصول بهذه المرحلة 9 فصول ، الذي تطور إلى 276744 فصلاً ، أما نسـب الزيادة في عدد الفصول فكانت على التـوالي 75.5% ، و96.1% ، و 100.0% ، بينمـا وصلت أعداد الفصول الدراسية إلى 52373 فصلاً في مرحلة التعليم الأساسـي ، 9270 فصلاً في مرحلة التعليم المتوسط ، وحوالي 6245 فصلاً مشتركاً بين المرحلتين .

أما أعداد طلاب مرحلة التعليم الأساسي المسجلين في المدارس العامة فقد وصلت إلى حوالي 1111786 طالباً وطالبة يمثل 20.3% من إجمالي عدد السكان ممـن تتـراوح أعمارهم 6 – 15 سنة خلال العام الدراسي 2003 – 2004 ، غير أنه انخفض عـن العـام السابق له بما يقدر بحوالي 18739 تلميذاً ، ويتضح ذلك من خلال بيانات الجدول رقـم (52) ، ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض لتدني عدد المواليد في أواخر التسـعينيات ، وزيادة عدد الملتحقين بمدارس التعليم الخاص ، وكذلك التسـرب والفاقـد في أعـداد التلاميذ لعوامل اجتماعية واقتصادية ، أما مرحلة التعليم المتوسط التخصصي والمهني فقد بلغ عدد طلابها حوالي 316325 طالب وطالبة للعام الدراسي نفسه الذي كـان مجمـل أعداد طلابه في جميع مراحل التعليم بأنواعه ما يزيد عن 1733039 طالباً وطالبة ، يضاف إليها عدد الدارسين بمؤسسات التعليم الأساسي والمتوسط الخاص .

جدول رقم (52)

أعداد التلاميذ والمعلمين والفصول ومتوسط الفصل/تلميذ ومتوسط مدرس/تلميذ

في مرحلة التعليم المتوسط من العام 1999 – 2000 إلى العام الدراسي 2004 - 2005

البيان / العام الدراسي	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	عدد الفصول	فصل/تلميذ	معلم/تلميذ
2000 – 1999	380180	65671	14064	27.0 - 1	5.7 - 1
* 2001 – 2000	284004	47892	9853	28.8 – 1	5.9 – 1
2002 – 2001	185513	29986	6477	28.6 - 1	6.1 – 1
2003 – 2002	257006	-	12304	20.8 - 1	-
2004 – 2003	251584	56123	7370	34.1 – 1	4.4 -1
2005 – 2004	333091	67042	8738	38.1 - 1	4.9 – 1

المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى : 1 – الكتاب الإحصائي 2002 ، و 2003 . 2 - تقرير التنمية البشرية ليبيا 2002 .

3 – مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي والمتوسط 2003 – 2004 و 2004 – 2005 .

(*) يشمل طلاب الثانوية العامة ، وطلاب الثانوية التخصيصة .

خلال العام الجامعي 2002 – 2003 بلغ إجمالي عدد طلاب مؤسسات التعليم العالي التابعة للدولة ما قدره 286413 طالباً وطالبة ، و يلاحظ زيادة أعداد الطالبات الإناث في مستوى التعليم الجامعي وما في مستواها عن الطلبة الذكور ، فقد شكل عدد الإناث ما مجموعه 150768 طالبة بنسبة 52.6% ، ولم تتجاوز نسبة الذكور 47.4% ، بينما بلغ عدد طلاب التعليم العالي الخاص ما مجموعه 27900 طالب وطالبة ، حيث تمثل نسبة طلاب التعليم العالي العام والخاص إلى مجموع عدد السكان حوالي 5.5% ، مما يجعل ليبيا في الترتيب الثاني عالمياً بعد كندا التي تعد مرتفعة جداً مقارنة بعدد السكان[1].

رافق هذه الزيادة في عدد الفصول والنمو المتوالي لعدد الطلاب ارتفاع متوازٍ في عدد المدرّسين الذي كان في العام الدراسي 1969 - 1970 ما مجموعه 15796 مدرّساً وصل إلى 259215 مدرّساً خلال العام الدراسي 1999- 2000 بنسبة زيادة بلغت 06.1% لمختلف مراحل التعليم ، وتطورت النسبة في مرحلة التعليم الأساسي بنسبة 09.0% ، بينما في مرحلة التعليم المتوسط كانت نسبة الزيادة 13.0% ، وكان لهذا التطور في عدد الفصول والمدرّسين مردود إيجابي على معدل أداء المعلمين داخل قاعة الدراسة حيث إن متوسط كثافة الفصل الدراسي تبلغ في مرحلة التعليم الأساسي 24.6 تلميذاً وفي مرحلة التعليم المتوسط 27.0 طالباً ، بينما كان نصاب الأستاذ إلى التلاميذ كمتوسط 6.5

---

[1] – اللجنة الشعبية العامة ، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ، التعليم العالي في الجماهيرية – دراسة تقييمية ، طرابلس ديسمبر 2002 ، ص 86 .

تلميذ/مدرس تعليم الأساسي ، وبلغ 5.8 تلميذ/مدرس في مرحلة التعليم المتوسط خلال العام الدراسي 2000 – 2001 [1] ، وهو ما كان له الفضل تحسين في قدرة وأداء المدرس في الفصل الدراسي الأمر الذي يساعده في القيام بمهمته على أكمل وجه ، ويضاعف الفائدة ويرفع من مستوى الاستفادة لدى التلاميذ ، في حين بلغ عدد المعلمين حوالي 250635 معلماً ومعلمة منهم 194512 في مرحلة التعليم الأساسي و56123 للتعليم المتوسط للعام الدراسي 2003 – 2004 بحيث يكون المعدل أستاذ لكل 6.1 طلاب وأستاذ لكل 6 طلاب للمرحلتين على التوالي وبذلك يفوق المعدل العالمي الذي يصل في الدول المتقدمة إلى أستاذ لكل 15 طالباً ، وفي الدول النامية إلى أستاذ لكل 25 طالباً مما يعني أن هناك فائضاً في عدد المدرسين .

أما في العام الدراسي 2004 – 2005 فقد بلغ مجموع الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي 1082347 تلميذاً وتلميذة يمثلون حوالي 17.8% من جملة السكان غير أن الملاحظ هو مواصلة انخفاض إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم الأساسي بمدارس التعليم العام الذي وصل إلى (- 29439) تلميذاً وتلميذة ، كان عدد الذكور منهم 555910 طالباً كانت نسبتهم 51.4% ، بينما كان عدد الإناث 526437 طالبة بنسبة 48.6% للأسباب السابقة .

أفادت الإحصاءات أن عدد الطلاب في مرحلة التعليم المتوسط (الثانويات التخصيصة) بلغ حوالي 333091 طالباً وطالبة ترتفع نسبة الإناث إلى 57.1% ما يعادل حوالي 190058 طالبة ، وتراجع عدد الذكور إلى 143033 طالباً بلغت نسبتهم 42.9% .

بلغ عدد المعلمين خلال العام الدراسي 2004 – 2005 بمرحلة التعليم الأساسي حوالي 210281 معلماً ومعلمة ، مثلت الإناث منهم قرابة 171178 معلمة بما يقرب من 81.40% ، وبذلك لم تزد نسبة الذكور عن 18.6% ، فيما وصل عدد المدرسين بمرحلة التعليم المتوسط حوالي 67650 معلماً ومعلمة يزيد فيه عدد الإناث عن الذكور بحيث يصل إلى 47392 مدرّسة بنسبة 70.1% ، في حين بلغ عددهم 19650 معلماً بنسبة 30.0% ، بينما لم تتعد أعداد غير الليبيين من المعلمين في المرحلتين ما مجموعه 4641 معلماً ومعلمة .

---

[1] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي – 2002 ، ص 77 .

أما عدد الفصول الدراسية فقد بلغ للسنة نفسها لمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط حوالي 44666 فصلاً دراسياً مع التذكير أن هناك فصولاً تقوم بالتدريس صباحاً ومساءً ، كما يلاحظ تواصل وجود فائض في المعلمين في معظم التخصصات لتصل النسبة معلم واحد لكل 5 طلاب في المتوسط .

2 – 1 – 2 – 7 - رياض الأطفال :

لا شك أن يعتبر إعداد الأطفال قبل الالتحاق بالمدرسة في سن 6 سنوات نفسياً وصحياً واجتماعياً وثقافياً أساس العملية التربوية التي تُنمّي لدى الطفل المهارات وتُعِدُّهُ لتقبل الحياة الجديدة في بيئة المدرسة ، فقبل عام 1969 كان هذا النوع من التعليم محدوداً جداً يقتصر على ما تقيمه أفراد الجاليات الأجنبية المقيمة في البلاد ، ومنذ بداية السبعينيات شرع في استحداث هذا النوع من التعليم حيث استهدف برنامج رياض الأطفال في سن ما قبل المدرسة على اعتبار أن هذه المرحلة لها أهميتها وجزء من مراحل التعليم وكان العمل دءوباً لتوفير الرعاية الصحية ، وتوفير الوجبات الغذائية الضرورية ، وتطوير مناهج رياض الأطفال بما يواكب العصر ، ويلبي حاجات الطفل العقلية والنفسية، وكذلك اعتماد مناهج وشُعب بمعاهد المعلمين العليا وكليات الآداب والتربية لتأهيل من سيتولى القيام بمهام العمل في رياض الأطفال ، ففي العام الدراسي 1972 - 1973 بلغ عدد رياض الأطفال حوالي 22 روضة تضم 77 فصلاً ، بلغ عدد الأطفال الملتحقين بها 2398 منهم 1344 من الذكور ، و1054 من الإناث ، في حين وصل عدد المدرّسات 96 مدرّسة [1] ، وقد تطور العدد ليصل إلى 8924 طفلاً وطفلة خلال العام الدراسي 1984 - 1985 [2] ، وارتفع ما هو مسجل من الأطفال في هذه المرحلة خلال العام الدراسي 2000-2001 إلى 16315 طفلاً يدرسون في 190 مدرسة فيها 515 فصلاً ، ويتولى تدريسهم مؤهلون تربويون بلغ عددهم حوالي 2306 مدرّساً ومدرّسة [3] ، في حين نلاحظ تراجع عدد رياض الأطفال خلال العام الدراسي 2001 - 2002 حتى 157 روضة، وكذلك عدد التلاميذ إلى 14213 طفلاً ، أيضاً عدد المدرّسين والمدرّسات بما لا يجاوز 1690 [4] .

---

[1] – وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مصدر سابق ص 259 .

[2] – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 – 1985 – الجزء الثاني ، ص 172 .

[3] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي 2002 ، مرجع سابق ، ص 76 .

[4] – ________________ ، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002 ، مصدر سابق ، ص 215 .

ويمكن أن يكون سبب هذا التراجع في عدد الرياض ومنتسبيها عائد لارتفـــاع عـــدد رياض الأطفال التابعة للقطاع الخاص إذ إن سياسة الدولة تسعى إلى خصخصـــة هـــذه المرحلة بينما وصل عدد رياض الأطفال خلال العام الدراسي 2003 – 2004 إلى حـــوالي 169 روضة يتولى التدريس فيها قرابة 868 معلمة .

2 – 1 – 2 – 8 - المصروفات على القطاع :

تتولى الدولة الإشراف والصرف على مراحل التعليم المختلفة من مرحلة ريـــاض الأطفال وحتى المرحلة الجامعية أو ما في مستواها ، بل إنها كانت حتى العـــام الجـــامعي 1983 - 1984 تقوم بصرف منح دراسية لطلبة الجامعات والمعاهد العليا التي توقفت فيما بعد ، كما تقوم بتوفير الكتاب المدرسي بمقابل زهيد في السنوات الأخيرة ، بتتبع ميزانية التعليم بمراحله المختلفة التي رصدت خلال خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 - 1980 بما يزيد عن 470 مليون دينار يتبين أن مقدار ما صرف منها سنة 1976 قرابـــة 112 مليون دينار ، تضم في مصروفاتها إنشاء وتطوير المدارس والمعاهد والجامعـــات [1]، وبلغ ما أُنفق في عام 1989 - 1990 حوالي 92.2 مليون دينار ، بينما وصـــل إلى 518.7 مليون دينار عام 1994 ، وفي سنة 1996 كان ما أنفق على قطاع التعليم 866.1 مليـــون دينار ، ووصل إلى حوالي 917.2 مليون دينار في سنة 1997 [2] ، أما خلال العام 2000 بلغت ميزانية قطاع التعليم ما مجموعه 1225.3 مليون دينار[3] .

هذا التنامي المتواصل في مصروفات قطاع التعليم أصبح يشكل إرهاقـــاً متزايـــداً للميزانية العامة للدولة مما دعا إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص في تحمل جزء من مهـــام العملية التعليمية ، وذلك بفتح المجال أمامه ليبدأ الشروع في إنشـــاء مـــدارس ومعاهـــد وجامعات خاصة تقبل الطلاب بمقابل مادي ، وتتولى القيام بالتدريس وفـــق الإشـــراف الفني المباشر من الدولة حسب نظام التعليم المعتمد بمناهجه التي تـــدرس في مؤسســـات التعليم العام ، فقد وصلت أعداد الطلاب في المؤسسات التعليمية التابعة للقطاع الخـــاص خلال العام الدراسي 2001 - 2002 ما مجموعه 149 روضة أطفال تضم 2594 طفـــلاً ، بينما في مرحلة التعليم الأساسي كان عدد التلاميذ 30370 تلميذاً يتوزعون علـــى 330

---

[1] - وزارة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 – 1980 ، ص 336 .

[2] – مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية ــ الربع الثاني 2000 ، تطور السكان والقوى المنتجة في الجماهيرية 1970 – 1998 ، المجلد 40 ، طرابلس ، جدول رقم (24) .

[3] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي 2002 ، مصدر سابق ، ص 77 .

مدرسة خاصة ، في حين أن عدد طلاب مرحلة التعليم الثانوي بقسميه العلمـــي والأدبي بلغ 3280 طالباً يدرسون في 79 مدرسة ، أما مدارس التعليم الثانوي التخصصي فكانت 58 مدرسة فيها 766 طالباً ، ويصل عدد المعاهد والمراكز المهنية العليا الخاصـــة إلى 129 تضم 15071 متدرباً ومتدربة [1] .

ما يسترعي الانتباه عند تتبع ما يمثله التعليم الخاص في ليبيا والأعداد التي تنضـــوي تحت مدارسه ومعاهده هو البداية المحتشمة التي تتمثل في ضآلة المنتسبين إليه إذ لا تتعدى نسبتهم 1.9% خلال العام الدراسي 2002 - 2003 ، مقارنة مع تلك الأعداد الضخمة من الطلاب التابعين للتعليم العام ، وبخاصةٍ ما تمثله رياض الأطفال من نسبة ضـــئيلة عنـــد القطاعين ، حيث لا يزيد المستفيدون من خدمات مدارس رياض الأطفال على ما يقرب من 17232 طفلاً من بين ما يزيد عن 334000 طفل هم في سن تمكنهم من دخول رياض الأطفال ، بحيث لا تتعدى طاقة الاستيعاب 5.0% فقط .

أيضاً يمكن ملاحظة مدى زيادة أعداد المدرّسات الإناث في مرحل التعليم الأساســـي والتعليم الثانوي والتعليم الثانوي التخصصي ، فوفق نتائج حصر القوى العاملـــة الليبيـــة لعام 2001 بلغت نسبة أن الحاصلات على شهادة معاهد متوسطة 36.7% مـــن مجمـــوع القوى العاملة النسائية ، بينما بلغت النسبة 46.3% ممن هن حاصلات على شهادة معاهد دون الجامعة ، أما من يحملن شهادات جامعية فما فوق فنسبتهن 42.0% [2] ، ويرجـــع ذلك إلى سياسة الدولة التي كانت تعمل على تأنيث تدريس مرحلة التعليم الأساســـي ، وتشجيع الفتاة على مواصلة تعليمها ، وارتباط ثقافة أن مهنة التـــدريس هـــي المناســـبة لطبيعة المرأة ، ورغبة العديد من الفتيات وأسرهن في ممارسة مهنة التعليم بتشجيعهن على الالتحاق بمعاهد إعداد المعلمين أو الكليات الجامعية التي تخرج المعلمين ، بالإضـــافة إلى ذلك فإن رغبة الفتاة في مواصلة تعليمها دون انقطاع هو الضمان الوحيد لها للحصـــول على عمل مناسب لطبيعتها ، بعكس الذكور الذين يتركون مقاعد الدراسة ويلتحقـــون بمواقع عمل قد لا تكون في حاجة لمؤهل علمي ، في حين أن عدد المدربين من الـــذكور في المراكز والمعاهد المهنية العليا يفوق عدد المدربات الإناث كنتيجة طبيعية لأنواع المهـــام التدريبية التي يتطلب أن يقوم بها الذكور .

---

[1] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002 ، مصدر سابق ، ص 127 .

[2] – المصدر نفسه ، ص 254 .

2 – 2 - الرعاية الصحية

2 – 2 – 1 – مقدمة :

تمثل الخدمات الصحية في أي بلد مؤشراً مهماً من مؤشرات اهتمام الدولة بسكانها، وبذلك فهي هدف أساسي من أهداف التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي يجب أن يواكب العصر ، ومطلب مهم يتحقق كنتاج للتنمية ومساند رئيس لنجاحها ، فالرعاية الصحية حق يكفله المجتمع لكل مواطنيه للتمتع بأعلى مستوى من الصحة كأحد أهم حقوق المواطنة ، ونجاح الدولة في توفير تلك الخدمات على درجة عالية من الجودة والرقي يُسهم بما لا يدع مجالاً للشك في خلق مجتمع متقدم يرفع من شأن أبنائه ، ويجعلهم قادرين على العيش بأمان والتفرغ للبناء وصنع التقدم .

بالرجوع إلى تاريخ قريب ليس ببعيد يمكن أن نلاحظ مدى ما كانت تعانيه ليبيا من تفشٍ لعدة أمراض تتوغل بين العديد من أبنائها ، وجدت بيئة ملائمة استوطنت واستقرتْ فيها ، وأخذت تفتك بأجسام واهنة أنهكها الفقر والجوع مستعينة على ذلك بالجهل والتخلف السائدين ، وبأولياء أمور غرباء يديرون دفة الحكم لا يعيرون تفكيراً ولا اهتماماً بسبب طبيعة فلسفتهم في إدارة شؤون غيرهم ، يضاف إلى ذلك ضيق الحال، وقلة المال ، ونقص حاد فيمن يقوم بذلك من العمال ، وذوي الخبرة في هذا المجال ، إذا ما استثنينا بعض المتناثر من الخدمات التي لا يطمئن إليها البال .

إذا ما استعرضنا قائمة الأمراض التي كانت مستقرة في البلاد فقد يصعب تحديدها لتعددها وتنوعها كالطاعون ، والجدري ، والتيفوس ، والكوليرا ، والملاريا ، وحمى الذباب إلى الأمراض المعدية كالسل ، والتراكوما ، والجذام ، والبلهارسيا ، وسواها ، هذه الأمراض وغيرها كثير تناقلت بين الأجيال ، ومما زاد من حدتها النقص في مستوى الرعاية الصحية إن لم نقل انعدامها التي بدأت تظهر بشكل محدود ومقتصر على مناطق من البلاد كما في طرابلس وبنغازي وجوارهما من المراكز السكانية حيث تتركز الجالية الإيطالية وبعض الأجانب المقيمين الذين يتمتعون بحق العلاج قبل أي آخر .

2 – 2 – 2 - لمحة تاريخية عن الخدمات الصحية :

كانت الاحتياطات الوقائية الصحية الأولية قبل احتلال إيطاليا لليبيا مقتصرة على مدينة طرابلس التي كان يقدر عدد سكانها حوالي 30000 نسمة سنة 1910 ، ... وكان فيها المستشفى الحكومي الوحيد الذي أنشئ عام 1922 بعد الحرب العالمية الأولى ، .... بينما أقام الإيطاليون في سنة 1964 حوالي 16 مستشفى بسعة أكثر من 2500 سرير في

مجمل ولاية طرابلس الغرب التي يعيش فيها أكثر من نصف سكان البلاد .... أما العيادات و المستوصفات فبلغ عددها في طرابلس 18 عيادة ومستوصف فيها 8 أطباء مقيمون ، وبلغ عددهم عام 1964 حوالي 275 في طرابلس ، و88 في ولاية برقة ، و23 في ولاية فزان ، فيما كان إجمالي عدد الأطباء في كامل البلاد 386 طبيباً منهم 20 ليبياً فقط، وكان هناك 50 طبيباً آخر يتلقون تعليمهم في الخارج موزعين بين أمريكا وأوروبا ، في حين أن جلِّ الأطباء الأجانب هم إيطاليون ويتوزع الباقون على جنسيات أخرى مثل يوغسلافيا وأسبانيا واليونان وبريطانيا وفرنسا والصين .

أما في ولاية برقة التي كانت تضم حوالي 451469 نسمة ، فقد كان هناك المستشفى الاستعماري الوحيد يضم 500 سرير ، وآخر بسعة 140 سرير لمرضى السل وثالث للنساء والتوليد ، وفي درنة 1960 يوجد مستشفى بسعة 420 سرير ، أما الأطباء فعددهم في مدينة بنغازي 47 طبيباً و 22 في المناطق المجاورة لها ، بينما في ولاية فزّان التي يقدر عدد سكانها بحوالي 78714 نسمة عام 1964 ، كانت هناك عدة عيادات في الأماكن التي توجد فيها حاميات عسكرية ، و أول مستشفى أقيم فيها في فترة الاحتلال الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية ويضم 100 سرير ، خصص منها 30 لمرضى السل ، كما توجد بعض المرافق الصحية الصغيرة المنتشرة هنا وهناك كانت تستخدم من قبل القوات الإيطالية ، وبنى الأمريكيون مستشفى في مرزق أفتتح عام 1962 يضم 20 سريراً، وتقوم هذه المستشفيات المتناثرة ، والمحدودة بالإشراف على مجموعة من المستوصفات التي عادة ما يتولى إدارتها ممرضون ، فيما يتولى مستشفى مرزق الإشراف على 10 مستوصفات من ضمن 30 مستوصف في ولاية فزّان في عام 1964 (1) .

مما سبق يتضح مدى ما كانت تعانيه البلاد من فقر في المرافق الصحية التي أصبح لزاماً على الدولة ، وبخاصة بعد ظهور النفط البدء في خطط تنموية للنهوض بهذا القطاع، وتدارك النقص الشديد في الخدمات الصحية بإنشاء المستشفيات والعيادات المتخصصة ، وتوفير المعدات اللازمة ، وتأهيل الكوادر الطبية على مختلف مستوياتها وتخصصاتها ، والعمل قدر المستطاع على القضاء على الأمراض المتوطنة والسارية من خلال التوسع الأفقي في توزيع الخدمات الصحية على رقعة البلاد .

---

[1] – هلموت كانتر ، ليبيا – دراسة في الجغرافيا الطبية (ترجمة) عبدالقادر المحيشي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، سلسلة الدراسات المترجمة (39) ، طرابلس 2002 ، ص ص 142 – 148 .

2 – 2 – 3 - أهداف القطاع الصحي :

بُنِيتْ إستراتيجية قطاع الصحة منذ بداية السبعينيات للعمل على تحقيق هدفها المباشر المتمثل في أن الصحة للجميع من خلال تقديم الخدمات الطبية المتكاملة في إطار خطط التنمية الوطنية الشاملة ، ووضعت لأجل تنفيذها برنامجاً اشتمل على عدة مسارات رأت ضرورة تحقيقها حيث راعت أن تغطي سكان البلاد بالخدمات الصحية والوقائية مع التركيز على المناطق النائية من خلال توفير كافة المعدات وإصدار التشريعات التنظيمية والإدارية حتى تضمن التنسيق بين ما تقدمه الخدمات الصحية والخدمات المرتبطة بها كإصحاح البيئة وتوفير المياه الصالحة للشرب ، ومجاري الصرف الصحي والتخلص من الفضلات والقمامة وخدمات التغذية ومراقبتها .

سعت إستراتيجية الصحة للعمل على توفير تلك الخدمات بالمجان والرفع من مستواها لأجل تحقيق أعلى المعدلات من الأسرّة في المستشفيات ، والاهتمام بالعناصر الطبية المختلفة مع توفير متطلبات العلاج والوقاية من أدوية وتجهيزات طبية ، كما كان التركيز منصباً على الصحة الوقائية وضرورة تلقيح وتحصين وعلاج أفراد المجتمع لأجل مكافحة الأمراض السارية والمتوطنة ، وبخاصةٍ أمراض الدرن والبلهارسيا والتراكوما .

كذلك العناية بالتوعية والتثقيف الصحي والصحة المدرسية ونشر الثقافة الغذائية السليمة بين المواطنين ، وتنمية وتحسين برامج إصحاح البيئة ، ولما للقوى العاملة الوطنية في مجال الصحة من أهمية لإنجاح كل ما تهدف إلى تحقيقه للرفع من مستوى الخدمات الصحية فقد عملت على تنفيذ خطط التعليم والتدريب الصحي على كل مستوياته حتى يتم الدفع بها للعمل في المرافق الطبية المختلفة على أسس علمية وتقنية متطورة تحل تدريجياً محل العمالة الصحية الأجنبية .

2 – 2 – 4 - معدلات الوفاة وأسبابها :

يمكن القول إنه نتيجة لعمليات التحديث التي مر بها المجتمع في ليبيا ، ولِما شهده من تطور وتقدم منذ بداية الثلث الأخير للقرن العشرين ويمكن ملاحظة آثاره على التغير في مرافق الإسكان ونمطها ، وتحسن الخدمات الطبية المقدمة الذي انعكس في انخفاض لمعدلات وفيات الأطفال الرضع ، والوفيات الخام ، ووفيات الأمهات ، وارتفاع معدل أمد الحياة ، عوامل مجتمعة كانت نتيجة لسياسة الرفاهة التي هدفت خطط التنمية المتتالية لتحقيقها مما أدت إلى الارتقاء بمستوى دخل الفرد وتغيير وتحديث سلوكه ، وتحسين ظروف عيشه ، وتمكين الجميع من الحصول على خدمات صحية مناسبة ، كما أن

التراجع الذي حدث في عدة أمراض وبائية كانت منتشرة ، ومستوطنة يساعدها على ذلك جو التخلف والجهل حتى إن معظمها ــ إن لم نقل كلها ــ قد اختفى لتحل محلها أمراض العصر التي تنتشر في كل المجتمعات وعلى اختلاف درجة رُقِيِها وتقدمها ، التي تعد السبب المباشر لحالات الوفاة وشكّلت ما نسبته 64% من أسباب الوفاة عام 1999 في منطقة الزاوية وما جاورها حيث يوجد مستشفى متخصص بالأورام ، ويعد هذا النوع من الأمراض مسؤولاً بنسبة 13.0% من مجموع حالات الوفاة ، كما أن أمراض الجهاز الدوري تمثل 37.4% ، بينما تصل النسبة إلى 5.8% لأمراض الغدد والسكر ، في حين تمثل حوادث السيارات 11.0% من أسباب الوفاة .

شهدت على الصعيد نفسه معدلات وفيات الرضع للفترة السابقة نفسها انخفاضاً كبيراً ، حيث كانت 118 بالألف سنة 1973 ووصلت في عام 1995 إلى 24.4 بالألف ، وأن الهوة التي كانت واسعة بين المناطق الريفية والحضرية ضاقت ، فانخفضت معدلات وفيات الرضع في المناطق الحضرية بنسبة 67% ، بينما في المناطق الريفية بنسبة 62% ، وبلغ معدل وفيات الأمهات 62.0 لكل 100 ألف من السكان في عام 1999 ، كما انخفض معدل الوفاة بين فئات السن التي تقع ما بين 0 - 29 سنة بشكل ملحوظ مما يعد من أفضل المعدلات المتميزة في العالم الثالث ، كما يوضح ذلك الجدول رقم (53) الذي

جدول رقم (53)

معدلات الوفيات بالألف من السكان بين الفئات العمرية صغيرة السن عامي 1973 – 1995

فئات السن	1973	1995
4 – 0	25.20	3.51
9 – 5	1.83	0.47
14 – 10	0.93	0.45
19 – 15	1.36	0.43
24 – 20	1.66	0.75
29 – 25	1.85	0.92

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، طرابلس ، 2000 ، ص 102 .

يشير إلى انخفاض معدلات الوفاة بشكل ملحوظ ، وتجدر الإشارة لوجود ارتفاع طفيف سببه راجع لِما عانته البلاد من إجراءات قاسية في فترة العقوبات من عام 1992 حتى 1998 الأمر الذي تسبب في نقص واضح في بعض المعدات ، والتجهيزات ، والأدوية ، غير أنه انخفض بشكل ملحوظ منذ عام 1998 ، حيث بلغ معدل الوفيات الخام 3.1 في الألف ، وإلى 3.3 في الألف عام 2000 ، بينما وصل إلى 3.5 في الألف سنة 2003 ، هذا

ويجدر التنبيه هنا بأن هذه الخدمات وتطورها قد آتت ثمارها وانعكس ذلك ايجابياً على معدل أمد الحياة عند الولادة الذي كان متوسطه 46 سنة عند بداية السبعينيات ليصل إلى 65 سنة عام 1995 ، وتطور إلى 70 سنة في عام 2000 (1) .

2 – 2 – 5 - مؤشرات الخدمات الصحية :

يوضح الجدول رقم (54) بعض المؤشرات في الخدمات الصحية ما بين عامي 1969 – 1972 ، فمنذ الشروع في تنفيذ خطة التنمية يلاحظ التركيز على هذا القطاع الذي كانت خدماته غير كافية ، حيث بلغ معدل الأسرّة في المستشفيات 3.5 سرير لكل 1000 مواطن عام 1969 التي كان مجموعها للعام نفسه 6421 سريراً يتوزعون على 10 مستشفيات ارتفعت في عام 1972 إلى 8830 سريراً مقسمين على 18 مستشفى بمختلف التخصصات ، كما اقتصر على طبيب واحد لكل 2350 نسمة .

جدول رقم (54)

المؤشرات الصحية والزيادة خلال سنتي 1969 و 1972

المؤشرات	1969	1972	الزيادة خلال 3 سنوات	
			العدد	% +
عدد الأطباء	795	1525	730	92.00 +
الصيادلة والكيميائيون	78	170	102	150.00 +
هيئة التمريض	2612	4315	1703	65.00 +
الفنّيون والمساعدون	418	857	439	105.00 +
الأسرّة بالمستشفيات	6421	8830	2409	37.50 +
المستشفيات المتخصصة	10	18	8	80.00 +
عيادات الأسنان	23	58	35	152.00 +
مراكز مكافحة الدرن	5	14	9	180.00 +
مراكز الأمومة والطفولة	31	59	28	85.00 +

المصدر: وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 – 1975 ، ص 276 .

بنهاية الخطة التنموية الثلاثية عام 1972 بدأ العمل الفعلي في تنفيذ الخطة الموالية 1973 – 1975 التي هدفت إلى تحسين الخدمات الصحية ، وسعت إلى تحقيق العدالة في توزيع هذه الخدمات بين مناطق البلاد المختلفة ، والرفع من عدد الأسرّة في المستشفيات بإضافة 8275 سرير وبناء 19 مستشفى جديداً لتكون بمعدل 7 أسرّة لكل 1000 مواطن بدل 4.2 أسرّة ، والوصول بطبيب واحد لكل 1000 نسمة في عام 1975 الذي كان

---

[1] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، طرابلس 2000 ، ص 100 – 103 .

معدله في عام 1972 طبيب لكل 1400 نسمة ، وتكثيف الجهـــود للنـــهوض بالصـــحة الوقائية، وإنشاء المعاهد الصحية المختلفة المستوى والتخصـــص ، وتنظـــيم المـــؤتمرات ، والقيام بالدراسات في مختلف المجالات الطبية .

ظهرت ثمار هذه الخطة فزاد عدد الأسرّة بالمستشفيات ليصبح 12241 سرير ، أي بمعدل 5 أسرّة لكل 1000 نسمة متجاوزة ما كانت تهدف إليه خطة التنميـــة الثلاثيـــة ، بينما وصل عدد المراكز الصحية والمستوصفات إلى 692 ، بالإضافة إلى عيادات الأسنان، وعيادات مكافحة الأمراض السارية ، ومراكز رعاية الأمومة والطفولة والجـــدول رقـــم (55) يوضح معدلات الزيادة مقارنة بالخطة الثلاثية السابقة .

جدول رقم (55)

تطور الخدمات الصحية والقوى العاملة خلال الخطة الثلاثية 1973- 1975

البيان	1972	1975	% الزيادة
عدد الأسرّة بالمستشفيات	8830	12241	38.6
عدد المستشفيات المتخصصة	18	18	0.0
عدد المراكز الصحية والمستوصفات المركزية	65	116	78.5
عدد المستوصفات العامة	439	576	31.2
عدد عيادات الأسنان	58	70	20.7
عدد مراكز مكافحة الدرن	16	18	12.5
عدد مراكز رعاية الطفولة والأمومة	71	93	31.0
الأطباء	1525	2377	55.9
الصيادلة والكيميائيون	170	220	29.4
هيئة التمريض	4315	7987	85.1
الفنيون والمساعدون	857	1296	51.2

المصدر: وزارة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976–1980 ، ص ص 351– 353 .

حققت خطة التحول الثلاثية الثانية 1973 – 1975 معدلات فاقـــت مـــا كـــان مرسوماً لها ، مشتملة على كل ما تم تطويره من المرافق الصحية ، وتوفر الأعداد المناسبة من الأطباء ، وزيادة عدد البعثات الطبية للخارج لغـــرض الحصـــول علـــى درجـــات التخصص الدقيق ، بالإضافة إلى عدد كبير من الأطباء وهيئـــة التمـــريض الأجانـــب ، والقضاء على العديد من الأمراض المستوطنة .

من خلال الجدول رقم (56) يظهر أن هناك زيادة في الأرقام التي تجاوزت نظيرتها في الخطة السابقة ، وهو ما يشير إلى أن ما يقدم لم يرق إلى الحد الذي يمكن معه التوقف عن زيادة المرافق الصحية مما يستوجب مواصلة تطوير القطاع ، وتحسين خدماته ، فقـــد

تم البدء في خطة خماسية أولى من 1976- 1980 لتستكمل تنفيذ ما قد يكون متـــأخراً ، وتطوير المستشفيات ، والمراكز الصحية القائمة ، فعدد الأسرّة بالمستشفيات ارتفـــع إلى 14472 سرير ، والمراكز الصحية وصل إلى 738 ، ومراكز رعاية الأمومة والطفولة بلغت 172 ، بينما وصل عدد المختبرات إلى 127 ، فيما زاد عدد الأطباء إلى 4300 ، وأصـــبح المعدل العام طبيب واحد لكل 755 مواطن ، أما هيئة التمريض فقد بلغ مجموعها 13524 بحيث صار ممرض واحد لكل 240 مواطن .

جدول رقم (56)

تطور الخدمات والقوى العاملة الصحية ما بين 1975 – 1980

البيان	1975	1980	1998	%الزيادة1980/1975	%الزيادة 1998/1980
الأسرّة	12241	14472	24200	15.41	40.19
العيادات المجمعة	12	28	40	57.14	30.00
المراكز الصحية	58	148	248	60.81	40.32
المستوصفات	584	738	1038	20.86	28.90
مراكز الدرن	18	22	28	18.18	21.42
مراكز الطفولة والأمومة	93	172	248	45.93	30.64
الأطباء	2377	4110	5770	42.16	28.76
الصيادلة والكيميائيين	220	562	581	57.65	03.74
هيئة التمريض	7987	12999	18188	38.55	28.52
الفنّيون المساعدون	1296	2300	4877	43.65	52.83

المصدر:1 اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981– 1986، الجزء الثاني، ص 205 – 207 .

2 - التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969- 1999 ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصـــراتة ،ص ص 568 – 583 .

لم تغفل خطط التنمية المتوالية التي استمرت حتى عام 1985 من برامجها البعثـــات العلمية والتدريبية للخارج لأجل توفير ما تحتاجه مختلف الوحدات الطبية مـــن العناصـــر الليبية لتحل بدلاً عن الأجانب ، حيث بلغ عدد من عاد منهم حتى عام 1998 ما يربـــو على 998 طبيباً وفنّياً من الجنسين من أصل 1380 موفداً ، إلى جانب إنشـــاء جـــامعتين متخصصتين في العلوم الطبية والصيدلانية ، بالإضافة إلى عدد 3 كليات طبية في كل من الزاوية ، وسرت ، وسبها ، وإنشاء 16 معهداً صحياً عالياً يؤهـــل طلبتـــه في مختلـــف التخصصات الطبية المساعدة والفنية ، بالإضافة إلى عددٍ من معاهد التمريض ومساعدات الممرضات .

أثمرت الجهود المبذولة لتطوير وتحديث قطاع الصحة والرقي به من خلال مبـــالغ طائلة صرفت عليه في سبيل الوصول إلى معدلات عالميـــة في تـــوفر الخـــدمات الطبيـــة

المختلفة، وإنشاء المرافق الصحية المتنوعة والمتعددة ، فمن خلال إحصاءات سنة 2002 يتبين أن عدد المستشفيات وصل إلى 90 مستشفى عاماً وتخصصياً يديرها 6286 طبيب بشري وأسنان ، ويكون المعدل طبيب واحد لكل 872.5 نسمة إلى جانب 26516 من هيئة التمريض ، بمعدل ممرضة واحدة لكل 207 نسمة ، وبلغ عدد العيادات المجمعة قرابة 164 عيادة ، فيما تجاوز عدد الصيادلة 885 صيدلي .

أما المختبرات الطبية فمجموعها 309 مختبر مجهزة بأحدث المعدات التقنية ، وقد وصل هذا التوسع إلى حد تخصيص وحدة رعاية صحية لكل تجمع سكاني يقل عن 1000 نسمة ، .... مع الانتشار الأفقي الواسع الذي تحقق للبنية الصحية ، وإتاحة خدماتها للسكان في جميع المناطق الحضرية ، والريفية ، وحتى في الأطراف الصحراوية النائية ، وبَيَنَ ذلك المسح الميداني لصحة الطفل الليبي في عام 1995 أثبت أن 95% من السكان في شتّى المناطق تتاح لهم الخدمات الصحية مقارنة بالنسبة المتدنية للتغطية الصحية التي أظهرها تعداد 1973 والتي تنحصر في نحو 45% من السكان [1] ، كما أظهرت نتائج بعض الدراسات أن ما نسبته 94.4% من السكان لا يعانون من الأمراض المزمنة أو الإعاقات ، ومن يعانون من أمراض مزمنة لا تتجاوز نسبتهم 3.4% [2] .

2 – 2 – 6 - الرعاية الصحية :

2 – 2 – 6 – 1 - الأمومة والطفولة :

يظهر واضحاً مدى الاهتمام بالطفولة في ليبيا بصدور تشريعات تهدف إلى حماية ورعاية هذه الفئة المهمة من المجتمع التي من بينها قانون العمل الصادر عام 1970 الذي جاء في مادته رقم 92 أنه لا يجوز استخدام الأحداث أو السماح لهم بدخول أماكن العمل قبل بلوغ سن 15 سنة ، بينما كان مسموحاً بها في القانون السابق حتى سن 12 سنة ، وبذلك يمنع الأحداث من العمل أو دخول أماكن العمل ، كما حدد شروطاً ووضع قيوداً على عمل من هم بين 15 – 18 سنة ، كما صدر قرار سنة 1981 بإنشاء اللجنة الوطنية الدائمة لرعاية الطفولة ، ويأتي إصدار هذه التشريعات وسواها الخاصة بالطفولة كخطوة لحماية الطفل الذي يلقى رعاية صحية ، وتعليمية مجانية ، وذلك في إطار خدمات الأمومة والطفولة ، حيث وضعت خطة مركزية لذلك باعتبار إن رعاية

---

1 - الهيئة الوطنية للمعلومات ، التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 2002 ، مصدر سابق ، ص 134 و 250 .

2 – ــــــــــــــــ ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 24 .

الأم عملية مستمرة تبدأ من طفولتها وقبل زواجها ، وأثناء حملها ، وعند ولادتها ، إذ إن صحة الطفل ترتبط بصحة أمه بوضع برنامج يشمل تسجيل المرأة الحامل ورعايتها ، وتتبع تاريخها الصحي ، وتاريخ الولادة ، والوضع الغذائي لها ، والكشف الطبي ، والاختبارات والتحاليل الطبية ، والزيارات المترلية ، والتوعية والتثقيف الصحي للأم [1] ، ومن بين ما شمله برنامج رعاية الطفولة كما ورد في الخطة المركزية لرعاية الأمومة والطفولة نجد مجموعة من الخدمات يجب على قطاع الصحة في الدولة القيام به تجاه الطفل وذلك على النحو التالي :

1 – الكشف الطبي العام والدوري على صحة الطفل منذ الولادة من حيث نموه وصحته العامة .

2 – تتبع التاريخ الطبي للطفل شاملاً معلومات صحية عن أسرة الطفل ، والأمراض التي أصابته ، وطبيعة نموه بشكل تفصيلي ومستمر .

3 – وضع برنامج تقييمي لنوعية غذاء الطفل وانعكاسها على صحته ووزنه حتى يتم تدارك أي سوء تغذية قد يحدث له وعلاجه مبكراً .

4 – توعية وإرشاد الأم فيما يتعلق بنمو طفلها وحاجاته الغذائية .

5 – إجراء التحاليل والفحوص المعملية للبول والدم .

6 – توفير الرعاية الطبية ووسائل العلاج في حال مرض الطفل حتى يتمكن من استعادة صحته والهدف منها الكشف المبكر للأمراض وتقديم العلاج الفوري .

7 – التلقيح والتحصين ضد الأمراض المعدية .

وفيما يتعلق بالزيارات المترلية التي تقوم بها مراكز الأمومة والطفولة لرعاية الأم الحامل فقد وصلت إلى 1211511 زيارة في عام 1976 بينما كان مجموع من تردد على المراكز 1205023 زيارة ، بينما وصل عدد الوجبات الغذائية المقدمة 383719 وجبة التي انخفضت نظراً لتحسن الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسر وبذلك اختفاء من يحتاجون إليها من الأطفال .

تعد نوعية التغذية المقدمة للأم والطفل من الضروريات لصحة كاملة ، ونمو متوازن ، وتأتي ليبيا في مقدمة الدول العربية فيما يتعلق بحالة التغذية ، وذلك استناداً للمسوحات التي قامت بها الجامعة العربية ، حيث بينت أن نسبة الولادات بوزن ناقص

[1] - اللجنة الشعبية العامة للصحة، الإدارة العامة لصحة المجتمع ، الخطة المركزية لرعاية الأمومة والطفولة ، ص ص 2-4 .

لا تزيد عن 4.7% بين الأطفال دون سن الخامسة ، في حين وصلت إلى 5.3% عام 2003، وكذلك نحافة الطفل التي لا تتعدى 2.7% ، أما من يعانون من قصر قامة فلا يتجاوزون 15.0% ، وبلغت هذه النسبة 12.1% في سنة 2003 ، كما أن حالة الأطفال الجيدة غذائياً ترتبط بالتغذية عالية المستوى التي تتمتع بها الأمهات ، والحفاظ على تقليد الرضاعة الطبيعية التي بين المسح الوطني للصحة سنة 1995 أن 41.0% من الأطفال حديثي الولادة لا يتم فطامهم قبل 18 شهراً من عمرهم ، و23.0% يستمرون في الرضاعة الطبيعية حتى بلوغ السنتين ، إلى جانب تقديم مكملات غذاء الأطفال [1] .

يبين الجدول رقم (57) تطور حالات الولادة داخل المرافق الصحية وبالتالي انخفاضها خارجها ، فقد زاد عدد الولادات داخل المستشفيات إلى 54.3% في عام 1976 والتي كانت عام 1969 ما نسبته 21.2% [2] ، وفي عام 2001 كان مجموع من ولدوا

جدول رقم (57)

تطور حالات الولادة داخل المرافق الصحية من 1972 - 2004

السنوات	داخل المستشفى	خارج المستشفى	المجموع	% داخل المستشفى
1972	27984	72637	100621	27.8
1973	35465	69756	105221	33.7
1974	47108	65135	112243	42.0
1975	61775	54193	115968	53.4
1976	65075	54788	119863	54.3
1977	76429	42264	118693	64.4
1978	89788	29908	119696	75.0
1979	98414	16941	115358	85.3
1980	98851	14264	113115	87.4
1981	93838	24390	118228	79.4
1993	100355	2561	102916	97.5
1996	90260	168	90428	99.8
1997	85344	14	85358	99.9
1998	91711	11	91722	99.9
1999	93745	30	93775	99.9
2001	99149	38	99187	99.6
2002	108929	155	109084	99.8
2003	110405	83	110488	99.9
2004	119364	269	119633	99.91

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :1 - مصلحة الإحصاء والتعداد ، المجموعة الإحصائية ، 1981 ، ص 38 .

2 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الإحصاءات الحيوية ، 1993 ، 2001 ، 2002 ، 2003 ، 2004 ، صفحات مختلفة .

---

[1] – الهيئة العامة لتخطيط الرعاية الصحية ، مشروع المسح العنقودي متعدد المؤشرات ، التقرير الأولي لنتائج المسح 2003 ، ص 36 – 37 .

[2] – التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية1969– 1999، مصدر سابق ، ص 620 .

داخل المستشفى حوالي 99149 مولود بنسبة 99.7% حيث لم تسجل إلاّ 38 حالة وضع خارج المرافق الصحية [(1)] ، أما في سنة 2003 فقد بلغ عدد الذين من ولدوا داخل المستشفى 110405 مولوداً وما مجموعه 83 مولوداً خارج المستشفى بنسبة 99.92% حيث يتضح بجلاء أن حالات الولادة أصبحت شبه كاملة تتم داخل المستشفيات وتستثنى ما نسبته 0.1% تقع خارجها [(2)] .

2 – 2 – 5 - 2 - مكافحة الأمراض السارية والمستوطنة :

سبقت الإشارة إلى أن ليبيا عانت كثيراً من صنوف الأمراض المتوطنة والسارية ، وبذلك نصت بعض القوانين على ضرورة قيام ولي أمر كل مولود ذكر أو أنثى بمتابعة تلقيح أبنائه من الولادة حتى سن دخول المدرسة ، حيث خصصت مراكز الأم والطفل ووحدات الرعاية الأساسية ومستشفيات الولادة وأقسام الولادة بالمستشفيات العامة للقيام بعمليات التلقيح ، إلى جانب الحملات التي تقوم بها وحدات الصحة المدرسية سنوياً على مدارس مرحلة التعليم الأساسي لغرض إجراء فحوصات عامة على التلاميذ وتوجيه ما يكتشف من حالات إصابة أو أمراض عضوية إلى المستشفيات والعيادات المتخصصة ، وقد بلغ عدد تطعيمات الأطفال عام 2001 حوالي 92059 حالة ضد الدرن، والشلل الثلاثي في جرعته الأولى 173626 ، وعدد 115042 للثانية ، أما الثالثة فبلغ 123499 حالة ، بينما كان عدد الحالات الملقحة ضد الحصبة 109899 ، فيما تم التبليغ ومعرفة 259 حالة درن رئوي ، و7272 حالة لمرض الوباء الكبدي ، ولم تتجاوز حالات البلهارسيا 87 حالة ، في حين وصل عدد حالات (الإيدز) إلى 2567 حالة [(3)] ، علماً بأن مرض الملاريا كان على قائمة الأمراض الوبائية التي أعلن القضاء عليها نهائياً منذ عام 1973 واعتبرت ليبيا من دول العالم الخالية من هذا الوباء ، غير أنه مع بداية عام 1986 ومع فتح باب الدخول للعناصر الأجنبية بدأت تسجل بعض الإصابات بين الوافدين ، ثم تناقلت إلى المواطنين الليبيين بفعل انتشار البعوض الناقل لهذا الوباء ، ويمكن إرجاع وجوده مع مطلع التسعينيات ، إلاَّ أن هذه الحالات من الأمراض التي تعد غريبة على المجتمع الليبي منذ عدة سنوات ترجع إلى وجود عمالة أجنبية وافدة تفتقر إلى الكشف

---

[1] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الإحصاءات الحيوية 2001، ص 28 .

[2] – ـــــــــــــــــــ ، الإحصاءات الحيوية 2003 ، ص 32 .

[3] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 2002 ، مصدر سابق ، ص 249 .

الصحي الدقيق والتلقيح ، بفعل تدني الرقابة الحدودية على الوافدين الأجانب ، وبخاصة مع التوجه السياسي للدولة نحو إلغاء القيود الجمركية وتأشيرات الدخول على العديد من الرعايا ، وبخاصة بعض الدول العربية والأفريقية .

2 – 3 – 5 – 3 - الرعاية الصحية للمعاقين (*) :

أظهرت نتائج تعداد 1995 ، كما في الجدول رقم (58) ، أن عدد السكان الليبيين المعاقين ما مجموعه 46672 معاقاً يمثلون 1.1% من مجموع السكان الليبيين ، ترتفع لدى الذكور إلى 1.4% ، مما يعني أن هناك 14 معاقاً في الألف ، بينما تنخفض عند الإناث إلى 0.73%.بمعدل 7 معاقات في الألف من مجموع كل فئة على حدة ، في حين أن نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للسكان الليبيين عام 2003 أظهر أن نسبة المعاقين قد بلغت حوالي 1.6% من إجمالي عدد السكان ، حيث تتركز معظم حالات الإعاقة في الفئة العمرية 44 سنة فأقل بنسبة 74.6% ، بينما تركز ما نسبته 24.9% في من هم دون 15 سنة .

جدول رقم (58)

توزيع المعاقين الليبيين العددي والنسبي حسب نوع الإعاقة 1995

نوع الإعاقة	ذكور		إناث		مجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
فاقد إحدى العينين	3399	11.03	1191	7.52	4500	9.83
كفيف البصر	2770	8.99	1820	11.48	4590	9.83
أصم أو أبكم	2996	9.72	2077	13.10	5073	10.87
متخلف أو مريض عقلياً	7418	24.07	3808	24.04	11226	24.05
مشلول كلياً أو جزئياً	7960	25.82	4784	30.18	12744	27.31
مبتور طرف أو أكثر	1934	6.27	337	2.13	2271	4.87
إعاقات أخرى	4345	14.10	1833	11.56	6178	13.24
المجموع	30822	100.00	15850	100.0	46672	100.0

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، نتائج تعداد السكان 1995 ، طرابلس 1998 ، ص 65 .

أما توزيع أعداد نسب أسباب الإعاقة إلى المجموع الكلي للمعاقين ويوضحها الجدول رقم (59) ، حيث ترتفع الإعاقة عند الذين يعانون من الجزئي أو الكلي وتصل إلى 27% ، والمصابون بالتخلف العقلي يمثلون 24% ، أما الذين يعانون من بتر طرف أو

(*) هم بعض من أفراد المجتمع الذين يحتاجون لمساعدات غير تلك التي يحتاجها الفرد السوي العادي الذي لا يعاني من أي أسباب بدنية أو عقلية تعوق حياته اليومية ، بمعنى آخر هم الذين يحتاجون لرعاية وعناية بسبب ما أصابهم من إعاقة تحول دون قيامهم بوظائفهم الحركية الاعتيادية سواء كانت بدنية أو عقلية .

أكثر من أعضائهم فلا تتجاوز نسبتهم 5% ، بينما شكّل المعاقون لأسباب خلقية منذ الولادة ما مجموعه 19465 معاقاً ومعاقة كانت نسبتهم 41.7% ، حيث يلاحظ ارتفاع هذه النسبة عن سنة 1984 والتي بلغت حينها 25% فقط ، ويمكن إرجاع سبب هذه الزيادة إلى عوامل الولادة ، وإلى الجينات الوراثية ، وزواج الأقارب ، والإنجاب في سن متأخرة نظراً لارتفاع معدل تأخر سن الزواج ، بينما المعاقون لأسباب مرضية كان

جدول رقم (59)

توزيع المعاقين الليبيين العددي والنسبي حسب النوع وسبب الإعاقة 1995

سبب الإعاقة	ذكور		إناث		مجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
خلقي منذ الولادة	11963	38.81	7502	47.33	19465	41.70
أسباب مرضية	12005	38.95	6558	41.38	18563	39.77
قنبلة أو لغم	1100	3.57	119	0.75	1219	2.61
حوادث المرور	2838	9.21	501	3.16	3339	7.15
أسباب أخرى	2916	9.46	1170	7.38	4086	8.76
المجموع	**30822**	**100.0**	**15850**	**100.0**	**46672**	**100.0**

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، نتائج تعداد 1995 ، طرابلس 1998 ، ص 67 .

عددهم 18563 بنسبة39.8% مما يلاحظ تراجعاً عن تعداد 1984 ، حيث كانت تشكل نسبة 55% والذين تعرضوا لحوادث المرور ارتفعت نسبتهم إلى 7.2% ، بعد أن كانت 5% ، أما من تأثر بالألغام والقنابل فلم تتجاوز نسبتهم 2.6% ، وكان مجموع من تعرضوا لحوادث أخرى غير مبينة 4086 معاقاً ومعاقة بنسبة 8.8% من المجموع الكلي للمعاقين .

تُعد نسبة المعاقين في ليبيا 1.1% منخفضة جداً إذا ما قورنت بالمعايير الدولية التي تسمح بأن نسبة 10% من السكان لأي دولة يعد معدلاً ايجابياً ويحتاج منهم 3% فقط لرعاية خاصة ، وتعد هذه الفئة من فئات السكان التي تحظى بعناية خاصة في تقديم الخدمات الصحية لها لتعدد مرافق رعاية المعاقين وتنوعها في مختلف أنحاء البلاد لتشمل كل أنواع الإعاقات ، حيث يوجد أكثر من 40 مركز تأهيل ، ويوضح الجدول رقم (60) أنواعها ، وعدد نزلائها والمترددين عليها ، وتوفير الأجهزة والمعدات المساعدة على الحركة مثل الكراسي المتحركة والدراجات بأنواعها والأطراف الصناعية .

جدول رقم (60)

عدد وأنواع مؤسسات رعاية المعاقين 1999

نوع المركز	العدد	عدد النزلاء	عدد المترددين والتلاميذ
مراكز تأهيل وإعادة تأهيل المعاقين	14	180	10000 شهرياً
مراكز ومدارس تعليم وتأهيل فاقدي البصر والبكم	15	423	1466
مراكز تنمية القدرات الذهنية	6	132	697
مراكز رعاية الأطفال المعاقين حركياً	1	28	40 يومياً
مراكز رعاية وتأهيل متعددي الإعاقة	5	557	30

المصدر:الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999، طرابلس، 2000، ص 106 .

2 – 2 – 5 – 4 - المسنّون :

تماشياً مع التطور في مستوى المعيشة وتحسن الخدمات والرعاية الصحية فقد ارتفع معدل أمد الحياة المتوقع لدى الفرد في ليبيا في سنة 2000 إلى حوالي 70 سنة بعد أن كان سنة 1970 لا يتجاوز 46 سنة ، الأمر الذي أدى إلى زيادة فئة كبار السن ، غير أن هذا التطور والزيادة لم يأخذ في الاعتبار توفير التخصصات الطبية اللازمة في طب وعلاج الشيخوخة ، وبخاصةٍ أن هذه الفئة أصبحت تمثل أهميةً في عدد السكان وتتطلب رعايتها مبالغ مالية تمثل نسبة مهمة من مجمل الإنفاق في مجال الصحة يتم صرفها في العلاج ، فمن خلال تعداد 1995 يتضح أن مجموع الفئة العمرية التي فوق 65 سنة قد بلغ حوالي 171432 مسنّاً يمثلون ما نسبته حوالي 3.9% من إجمالي عدد السكان ، بلغ عدد الذكور منهم 87298 ذكراً مسنّاً بنسبة 50.9% ، بينما كان عدد الإناث 84134 أنثى مسنّة بنسبة بلغت حوالي 49.1% ، وبالمقارنة فإن فئة كبار السن في تعداد 1995 تكون منخفضة عن أول تعداد عام 1954 حيث بلغت 6.2% ، ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى زيادة العدد في فئة الأعمار مابين 15 – 64 سنة وبدرجة أقل في فئة الأعمار 0 – 14 سنة ، ويوضح الجدول رقم (61) التوزيع النسبي لفئات العمر من 1954 – 2005 ، كما يتبين أن نسبة المسنين تبقى ثابتة تقريباً لعشرية كاملة ما بين 1995 و 2005 ، بينما يظهر جلياً زيادة نسبة الفئة العمرية العريضة ما بين 15 – 64 سنة على حساب الفئة العمرية ما بين 0 – 14 سنة ، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة نسبة المسنين أي من هم فوق سن 64 سنة مع تراجع للفئة العمرية العريضة 15 – 64 سنة كنتيجة للانخفاض في عدد المواليد الذي تشهده حركة النمو السكاني في ليبيا .

جدول رقم (61)

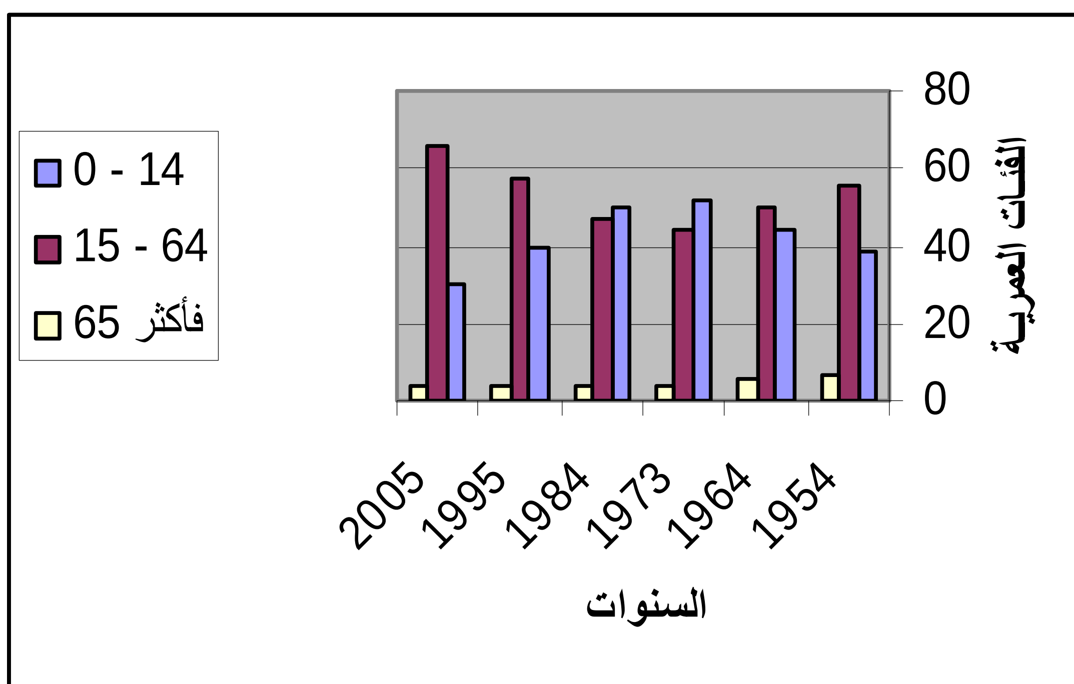
توزيع السكان الليبيين النسبي حسب فئات العمر 1954 - 2005

السنوات / فئات العمر	1954	1964	1973	1984	1995	2005
14 – 0	38.5	44.0	51.4	49.9	39.1	29.9
64 – 15	55.3	50.8	44.4	46.9	57.1	66.0
65 فأكثر	6.2	5.2	4.2	3.6	3.9	3.9
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.00**

المصدر :1 - فاضل عباس السعدي ، سكان ليبيا ، سكان العالم العربي الواقع والمستقبل ، (تحرير) محمد أحمد الرويثي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2003 ، ص 972 . 2 – سنة 2005 (تقديرية) والنسب من حساب الباحث بـالرجوع إلــى : الكتــاب الإحصائي 2002 ، ص 29 .

شكل رقم (12)

التمثيل البياني النسبي لفئات السن 0 – 14 و 15 – 64 و + 65 للسنوات ما بين 1954 – 2005



المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (61) .

كما يتضح من الجدول رقم (62) أن التقديرات المستقبلية للسكان تظهر ثبـــات أعـــداد المسنين في السنوات القادمة ، غير أن كبار السن لم يستفيدوا استفادة كبيرة من تطـــور الخدمات الصحية ، والتطورات التي حدثت في مستوى المعيشة ، ويؤكـــد ذلك ارتفاع

جدول رقم (62)

تقدير عدد المسنّين حسب فئات العمر 1995 – 2005

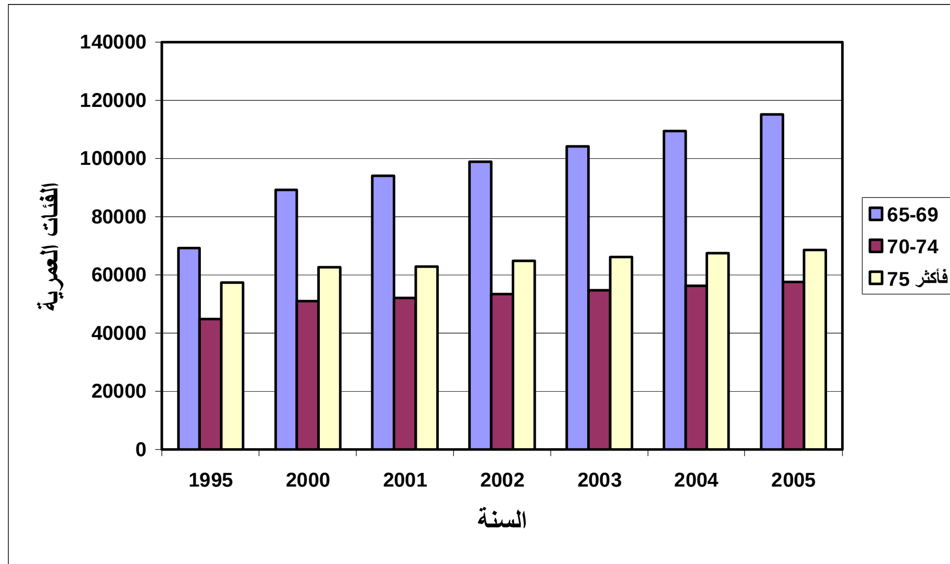
السنة \ الفئة العمرية	65 – 69	70 – 74	75 فأكثر	المجموع	% من مجموع السكان
1995 *	69222	44837	57373	171432	3.90
2000	89285	50934	62637	202856	3.95
2001	94007	52246	63793	210046	3.96
2002	98944	53575	64975	217494	3.96
2003	104102	54919	66181	225202	3.96
2004	109492	56280	67412	233184	3.96
2005	115119	57658	68676	241453	3.95

المصدر : عمل الباحث استناداً إلى الكتاب الإحصائي 2002 ، ص 29 . * سنة التعداد .

شكل رقم (13)

التمثيل البياني النسبي لفئات السن

65 – 69 و 70 – 74 و + 75 للسنوات ما بين 1995 - 2005



المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (60) .

معدل أمد الحياة بين السكان الليبيين ، غير أن عدم وجود تخصصات طبية تهتم برعاية المسنين جعل معدلات وفيات كبار السن مرتفعة ، كما يلاحظ تراجع نسبتهم لمجموع السكان التي كانت تزيد قليلاً عن 6.0% سنة 1954 ، لم تتجاوز 3.9% سنة 2005 ، ويتوقع أن تبقى نسبتهم على حالها لعدة سنوات أخرى قادمة ، إذ إن ما هو متوقع لهم ما نسبته 3.4% من جملة السكان خلال عام 2005 ، الأمر الذي يتطلب الانتباه لهذه الشريحة من السكان بتوفير الخدمات الصحية اللازمة لها .

2 – 3 – القوى العاملة والبطالة :

تشكل القوى العاملة [*] في بنية أي مجتمع أساس التنمية و عمودها الفقري الذي به وتقوم وتنهض البلاد ، ومن أجل هذه القوى وبها تقوم التنمية ، فمن يعملون اليوم هم الذين سيجنون ثمار جهدهم بما يؤدون من أعمال في الغد ، ومن بينهم الدارسون والمتعلمون اليوم هم من سيتولى دفة الأمور واستلام زمام العمل بدلاً عنهم ، وهكذا تتواصل العملية ما استمر الإنسان على وجه الأرض.

2 – 3 – 1 - تطور القوى العاملة في ليبيا :

هدفت السياسة الإنمائية في ليبيا بعد عام 1969 إلى خلق قاعدة إنتاجية تنمي وتنوع مصادر الدخل ، وتعمل على تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل القومي مما تطلب إنفاق مبالغ مالية كبيرة للاستثمار في الزراعة ، والصناعة ، والخدمات ، وهو ما نتج عنه ارتفاع الطلب على توظيف واستخدام العنصر البشري سواء من الليبيين أو غيرهم كما يوضحه الجدول رقم (63) ، حيث يتبين مدى تطور ، ونمو ، واستخدام العمالة الوطنية لفترة تزيد عن 25 سنة كنتيجة لتحسن نوعيتها بتزايد عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا ومراكز التدريب الفني المختلفة من الجنسين ، وزيادة الاعتماد عليها مقابل العمالة الأجنبية التي تراجعت منذ منتصف الثمانينيات ، ويعود السبب في ذلك إلى قيام الدولة بتخفيض نسبة العمالة الأجنبية والاستغناء عن عدد كبير منها في العديد من المجالات ، وإحلال العمالة الوطنية بديلاً عنها ، كذلك أخذت في التراجع أيضاً في أواخر عقد التسعينيات كأثر مباشر للعقوبات التي صدرت عن الأمم المتحدة ضد ليبيا وتدني سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأخرى ، كما أن هناك العديد من المهن والحرف التي كان الليبيون يتأففون من القيام بها صارت مرغوبة لديهم ، وبالتالي قلت اليد العاملة الأجنبية القائمة بها ، كما أن الرغبة في تحسين الدخل أدى بالعديد من العاملين للعمل بمهن أو حرف خارج أوقات دوام عملهم الأصلي مما قلل أيضاً من الفرص التي كانت متاحة للعنصر الأجنبي .

---

[*] عرّف التعداد العام للسكان في سنة 1995 السكان العاملين اقتصادياً (قوة العمل) بأنهم جميع السكان المشتغلين فعلاً عند إجراء التعداد ، والباحثين عن عمل سواء سبق لهم العمل ، أو أنهم يبحثون عليه لأول مرة ، ووفقاً لذلك فإن السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين سن 15 سنة وحتى سن 64 سنة هم ضمن القوى العاملة .

جدول رقم (63) تطور استخدام القوى العاملة الوطنية

والأجنبية في ليبيا بالآلاف سنوات مختارة ما بين 1970 - 1997

السنة / العمالة	1970	1975	1980	1983	1988	1989	1990	1994	1996	1997
الوطنية	383.5	454.1	532.8	617.4	820.8	861.8	879.4	992.9	1057.5	1054.0
الأجنبية	50.0	223.0	280.0	562.1	142.3	140.5	139.2	156.1	166.5	160.0
المجموع	433.5	677.1	812.8	1179.5	963.1	1002.3	1018.6	1149.0	1124.0	1214.0

المصدر : التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 – 1999 ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 1999 ، ص 672 .

2 – 3 – 2 - هيكل القوى العاملة الليبية :

أظهر التعداد أن مجموع هذه القوى بلغ 1100956 نسمة يشكلون حوالي 41% من مجموع السكان الليبيين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ، في حين بلغ عدد المشتغلين منهم فعلاً يقدر بحوالي 981424 نسمة يمثلون ما نسبته 89.2% من إجمالي السكان الليبيين العاملين اقتصادياً ، أي أن معدل البطالة بلغ 10.9% بين قوى العمل الليبية ، حيث تكون مرتفعة لدى الذكور لتصل إلى 11.4% ، وتنخفض عند الإناث حتى 8.6% في تعداد عام 1995 الذي يظهر توزيع القوة البشرية والنوع ، ويوضح إسهامها في النشاط الاقتصادي ومعدل البطالة الإجمالي حسب النوع ، كما يبين التعداد توزع السكان الليبيين مدى إسهامهم في النشاط الاقتصادي حيث يتضح أن معدل الإعالة لكل فرد من العاملين اقتصادياً يقدر بحوالي 3.99 أي أن كل فرد من العاملين اقتصادياً يعيل 4 أفراد بمن فيهم نفسه ، وهذا المعدل انخفض عن سنة 1984 الذي كان متوسط من يعيله العامل اقتصادياً حوالي 5 أفراد [1] .

يوضح الجدول رقم (64) عدد العاملين اقتصادياً عام 2003 الذي بلغ 1640609 نسمة كانت نسبتهم 45.4% من جملة عدد السكان الذين أعمارهم 15 سنة فما فوق ، وترتفع بين الذكور لتصل إلى 66.4% ، وتنخفض عند الإناث إلى حوالي 23.8% ، بينما يصل عدد الأفراد المشتغلين فعلاً قرابة 1357063 بنسبة قدرها 82.7% من مجموع الأفراد العاملين اقتصادياً مما يشير إلى أن معدل البطالة بين أفراد قوة العمل تقدر بحوالي 17.28% تنخفض عند الذكور إلى 16.9% وترتفع عند الإناث إلى 18.5% ، كما أن زيادة معدل

---

[1] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس ، 1998 ، ص 56 .

البطالة عن عام 1995 الذي كان 10.9% يعود في الأساس لقيام الدولة بالحد من تعـــيين الخريجين في الجهاز الإداري ، وبخاصة في الأنشطة الخدمية والإدارية .

جدول رقم (64)

توزيع القوى العاملة البشرية ومساهمتها في النشاط الاقتصادي

ومعدل البطالة الإجمالي حسب النوع لمن فوق 15 سنة خلال عام 2003

توزيعات القوة البشرية			عدد الأفراد		
			ذكور	إناث	المجموع
عاملون اقتصادياً	مشتغلون		1013526	343537	1357063
	متعطلون	سبق لهم العمل	6953	693	7646
		لم يسبق لهم العمل	198776	77124	275900
		مجموع المتعطلين	205729	77817	263546
	مجموع العاملين اقتصادياً		**1219255**	**421354**	**1640609**
غير العاملين اقتصادياً	طلبة		422062	400967	823029
	ربات بيوت		-	901284	901284
	متقاعدون		163050	13297	176347
	غير ما ذكر		32744	36208	68052
	مجموع غير العاملين اقتصادياً		**617856**	**1351756**	**1969612**
مجموع القوى البشرية			**1837111**	**1773110**	**3610221**
معدل مساهمة القوى البشرية في النشاط الاقتصادي %			66.37	23.76	45.4
معدل البطالة %			16.87	18.47	17.28

المصدر :الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003، جزء1 الخصائص الديموغرافية، ص 29 .

يبين الجدول رقم (65) عدد الذين يعملون من الليبيين بمهن علميـــة أو فنيـــة ، ويمثلون ما نسبته 26.0% من مجموع القوى العاملة الوطنية ، وترتفع النسبة عند الإنـــاث لتصل إلى 71.0% ، غير أنها تتدنى عند الذكور إلى 16.0% مما يوضح الرغبة لدى الليبيات للعمل بهذه المهن ، بينما بلغ عدد العاملين بمهن الخدمات العامة 189873 نسمة بنســبة 21.0% ، وتظهر نتائج التعداد العام للسكان 1995 أن ما مجموعه 496326 نسمة يمثلـــون حوالي 54% من إجمالي الليبيين المشتغلين والعاطلين الذين سبق لهم العمـــل يعملـــون في النشاط الخدمي ، يشكل الإناث منهم ما نسبته 85% تقريباً من الإناث العاملات ، غـــير أنها تنخفض إلى 47% عند الذكور العاملين ، ويشير ذلـــك إلى أن العمـــل في نشـــاط الخدمات العامة يفضّله جلُّ الليبيين وبخاصةٍ الإناث .

جدول رقم (65) توزيع العاملين الليبيين حسب أقسام النشاط الاقتصادي والنوع 1995

أقسام النشاط الاقتصادي	ذكور		إناث		مجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الزراعة والغابات	107709	14.48	4206	2.42	11915	12.20
النفط والغاز والمحاجر	18606	2.50	679	0.39	19285	2.10
الصناعات التحويلية	64697	8.69	10111	5.83	74808	8.15
الكهرباء والمياه والغاز	28738	3.86	1385	0.80	30123	3.28
التشييد والبناء	16336	2.20	613	0.35	16949	1.85
التجارة والخدمات التابعة لها	79059	10.63	2941	1.70	82000	8.94
النقل والمواصلات والتخزين	59935	8.05	2280	1.31	62215	6.78
المصارف والتأمين مؤسسات التمويل وخدمات الأعمال	15793	2.12	3688	2.13	19481	2.13
الخدمات العامة	348971	46.90	147355	84.94	496326	54.09
أنشطة غير واضحة التصنيف أو غير مبينة	4254	0.57	233	0.13	4487	0.49
المجموع	744098	100.0	173491	100.0	917589	100.0

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، نتائج التعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس ، 1998 ، ص 61 .

كما يبين الجدول رقم (66) توزيع السكان العاملين اقتصادياً عددياً ونسبياً ، إذ تظهر النتائج أن عدد من يعملون في الجهاز الإداري يقدرون بحوالي 462705 نسمة يمثلون 45% من مجموع السكان العاملين اقتصادياً ، وتكون الغالبية منهم لدى الإناث الذين تصل نسبتهن إلى 77% ، بينما تنخفض عند الذكور إلى 38% ، كما يوضح أن الأكثرية تمثلها الإناث لمدى ملائمة هذا النوع من العمل لطبيعة المرأة ، والذي أثبتت فيه نجاحاً واتقاناً ميزها كثيراً عن الرجل ، كما بلغ عدد الذين يعملون لدى شركات مملوكة للدولة ما مجموعه 215791 نسمة تبلغ نسبتهم 21% من جملة الليبيين العاملين اقتصادياً ، فيما وصل عدد الذين يبحثون عن عمل 119532 نسمة وكانت نسبتهم 11.7% .

تفيد بعض الدراسات حول حركة القوى العاملة في ليبيا بين أقاليم البلاد أن المناطق الأكثر تقدماً ورفاهية في البلاد تُعد الأشد فقراً في الأيدي العاملة ، كما تعد مناطق جذب للعمالة ، وتبين أن المناطق المتخلفة هي الأوفر عمالة والأكثر بطالة ، حيث تتحكم في حركة هجرة القوى العاملة عوامل جذب وأخرى طاردة ، فكانت المجموعات المهاجرة من أماكن الفائض في العمالة تدفعها البطالة في مناطقها الأصلية ، والدافع الثاني الأسباب العائلية كانتقال مكان عمل رب الأسرة ، وثالثاً بسبب انتقال مكان العمل كسبب غير قوي في الهجرة .... ، وبناءً على ذلك فإن تشجيع النمو وتعزيزه في المدن والمناطق الطاردة أسوة بالمدن التي تتمتع بعوامل جذب سيؤدي بالضرورة إلى تخفيف الضغط عليها ... ، وبلغت نسبة الذين يهاجرون في الاتجاه

جدول رقم (66) توزيع السكان الليبيين العاملين اقتصادياً عددياً ونسبياً حسب الحالة العملية 1995

الحالة التعليمية	ذكور		إناث		إجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
يعمل بالجهاز الإداري	316617	37.617	146088	76.65	462705	45.14
يعمل بشركة مملوكة للدولة	195903	23.48	19888	10.44	215791	21.05
يعمل بشركة ليبية أو مشتركة أو أجنبية	14708	1.76	1638	0.86	16346	1.95
يعمل لدى الغير	13387	1.60	867	0.45	14254	1.39
يعمل لدى أسرته	42398	5.08	741	0.39	43139	14.95
يعمل لحسابه ومعه آخرون أو بمفرده	149625	17.93	3651	1.92	153276	14.95
يبحث عن عمل وسبق له العمل	11421	1.37	617	0.32	12038	1.17
باحثون عن عمل لأول مرة	90395	10.83	17099	8.97	12038	1.17
غير مبين	39	0.01	1	0.00	40	0.00
المجموع	834493	100.00	190590	100.00	1025083	100.0

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1995 . طرابلس ، 1998 ، ص 63 .

الصحيح 83% من مجمـــوع المهاجرين ، وأن هناك 17% من حركة هجرة العمالة بـــين الأقاليم في ليبيا تسير في الاتجاه غير الصحيح [1] ، كما أظهرت النتائج النهائيـــة لحصـــر القوى العاملة لسنة 2001 أن ما نسبته 80.0% من القوى العاملة تتركـــز في 15 منطقـــة إدارية ، بحيث تشكل منطقتا طرابلس وبنغازي ما نسبته 20.9% و10.4% ، على التوالي ، من مجموع القوى العاملة الليبية أي بما يجاوز ثلثها بقليل باعتبارهمـــا مركـــزي الثقـــل السكاني في البلاد [2] .

2 – 3 – 3 - واقع القوى العاملة في ليبيا :

تُبين إحصائية إجمالي القوى العاملة في ليبيا تفاوتاً بين المحلية منـــها والأجنبيـــة (*) لصالح الأولى ، حيث بلغ عددها مجتمعة 928699 نسمة تمثل العناصر الليبية ما مجموعـــه 805850 نسمة بنسبة 86.8% ، ويوضح الجدول رقم (67) عدد العمالة الأجنبية الـــتي لم

[1] – رمضان عريبي خلف الله ، حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1984 ، ص ص 139 – 143 ، و ص ص 261 – 262 .

[2] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 ، طرابلس ، يناير 2002 ، ص 16 .

(*) يرى الباحث أن أعداد الأجانب هذه تمثل فقط تلك العمالة المسجلة للعمل مع الدولة وبعقود ، بينما الواقع الذي يقول إن عدد العمالة الوافدة وغير المسجلة تتجاوز ذلك بكثير قد تصل إلى ما يزيد عن 2.5 مليون نسمة ، حيث تأتي هذه العمالة الباحثة عن العمل دون إجراءات حدودية في معظمها مما يصعب معه حصرها وتعيين رقم محدد لها ، إذ لا تعرف الاستقرار في مهنهـــا ، ويمكن أن تصنف ضمن العمالة الموسمية ، كما أنها ليست من ذوي الاختصاصات الفنية الماهرة ، وعادة ما تكون أغلبيتهم بالأجر اليومي ، وجزء آخر يعمل بالمشاركة في الإنتاج ، وبخاصةٍ من يعمل منهم في مزارع وأعمال الورش التابعة للقطاع الخاص ، وفئة قليلة تعمل بمرتبات .

تتجاوز 122819 نسمة وكانت نسبتهم 13.2% ، يمثل رعايا الدول العربية منهم ما نسبته 69.9%، والأفارقة 12.4% ، والآسيويون 13.9% ، والأوربيون 3.6% ، ومن الأمـــريكتين 0.2% .

جدول رقم (67)

توزيع القوى العاملة الأجنبية حسب البلدان والقارات التي ينتمون إليها سنة 2001

البلدان أو القارات التي تنتمي إليها العمالة	مجموع أفراد القوى العاملة الأجنبية	
	العدد	%
عرب غير ليبيين	85849	69.9
أفارقة	12228	12.4
آسيويون	17022	13.9
أوربيون	4452	3.6
الأمريكتين	182	0.2
استراليون ونيوزيلنديون	37	0.0
غير مبين	49	0.0
مجموع غير الليبيين	122819	100.0

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 ، يناير 2002 ، ص 53 .

أظهرت النتائج النهائية لحصر القوة العاملة الوطنية لسنة 2001 أن مجموعها قد بلـــغ 805850 نسمة يمثل الذكور منهم حوالي 546371 بحيث كانت نسبتهم 67.80% ، بينما كان عدد الإناث 259479 نسمة يشكلن نسبة 32.2% ، تعد الفئة العمرية ما بـــين 25 – 29 سنة نسبة 21.4% والنسبة نفسها للفئة العمرية ما بين 30 – 34 سنة ، وتنخفض قليلاً إلى 14.8% في الفئة 35 – 39 سنة ، بينما تقل في الفئة العمرية ما بين 40 – 44 ســـنة إلى 9.4%، وفي الفئة العمرية ما بين 20 – 24 سنة إلى 8.8% ، وهو ما يعني أن أكثر من ثلثي أفراد القوة العاملة الليبية تقع ضمن الفئات العمرية ما بين 20 – 44 سنة حيث تمثل حوالي ما نسبته 75.8% ، أي أنها طاقة عاملة شابة .

2 – 3 – 4 - تصنيف القوى العاملة حسب الدخل :

باستعراض توزيع نسب القوى العاملة الوطنية حسب صافي الدخل الذي يتضـــح من خلال الجدول رقم (68) أن حوالي 17.9% منهم دخلهم الشهري دون 150 دينار ، بينما من صافي دخلهم الشهري يتراوح ما بين 150 – 199 دينار يمثلون نســـبة 34.9% ، أما من دخلهم الشهري ما بين 200 – 249 دينار ، فقد كانت نسبتهم 22.2% ، وكانت نسبة 10.0% لهم دخل شهري ما بين 250 – 499 دينار ، بمعنى أن حـــوالي مـــا نســـبته 67.1% من مجموع القوة العاملة الوطنية تراوحت دخولهم الشهرية ما بـــين 150 — 299

دينار ، وحوالي ما مجموعه 86879 نسمة يمثلون نسبة 10.7% كانت دخولهم الشهرية بين 300 – 499 دينار ، كما يتضح أن صافي الدخل الشهري في المتوسط لأفـــراد القـــوى العاملة الليبية يقع في حدود 213 دينار ، غير أنه يرتفع قليلاً عند القوة العاملة الأجنبيـــة ليصل إلى 236 دينار ، هذا وتجدر الإشارة أنه لا يوجد سقف للحدّ الأدنى للأجـــور في ليبيا حتى سنة 2005 .

جدول رقم (68)

التوزيع العددي والنسبي لأفراد القوى العاملة الوطنية حسب صافي الدخل الشهري لسنة 2001

فئات صافي الدخل الشهري	ذكور		إناث		جملة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من 150	90681	16.7	53296	20.5	143977	17.9
150 – 199	149655	27.4	131400	50.7	281055	34.9
200 – 249	125565	23.0	53420	20.6	178985	22.2
250 – 299	70094	12.8	10472	4.1	80566	10.0
300 – 349	46075	8.4	2611	1.0	48686	6.0
350 – 399	21887	4.0	599	0.2	22486	2.8
400 – 449	11259	2.1	300	0.1	11559	1.4
450 – 499	4055	0.7	93	0.0	4148	0.5
500 – 549	4273	0.8	125	0.1	4398	0.6
550 - 599	875	0.2	19	0.0	894	0.1
600 - 649	1002	0.2	30	0.0	1032	0.1
650 – 699	258	0.0	7	0.0	265	0.0
700 – 749	435	0.1	11	0.0	446	0.1
750 – 799	145	0.0	6	0.0	151	0.0
800 – 849	261	0.0	12	0.0	273	0.0
850 – 899	83	0.0	1	0.0	84	0.0
900 – 949	93	0.0	9	0.0	102	0.0
950 – 999	36	0.0	3	0.0	39	0.0
1000 فأكثر	1135	0.2	45	0.0	1180	0.2
غير مبين	18504	3.4	7020	2.7	25524	3.2
المجموع	546371	100.0	259479	100.0	805850	100.0

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوة العاملة لسنة 2001 ، ص 32 .

تبلغ حصة الجهاز الإداري للدولة ما مجموعه 136453 نسمة تمثل هذه الشريحة ما نسبته 16.9%من القوى العاملة الوطنية ، حيث يصل عدد الذكور فيه إلى 96178 نســـمة بنسبة 70.5% ، بينما بلغت نسبة الإناث 29.5% يمثلن ما مجموعه 40275 أنثى تعمـــل في الجهاز الإداري ، يشكل أصحاب المهن العلمية والفنية ومن يعمل لـــديهم مـــا قـــدره

299985 نسمة تُكوِّنُ الإناث منهم ما نسبته 61.1% ، وتعود زيادة نسبتهن هنا لارتفـــاع عدد الخريجات من الجامعات والمعاهد العليا التي تؤهل خريجيها للعمل في هـــذا المجـــال ، وبلغ عدد العاملين في قطاع الخدمات 89109 نسمة يشكل الذكـــور ما نسبته 82.8% ، بينما وصل عدد الذين يعملون في الزراعة وتربية الحيوانات والغابات والصيد البحري إلى 55480 نسمة كانت نسبة الذكور منهم 94.1% حيث أن مثل هذه الأعمـــال لا تلائـــم الإناث ، وطبيعتهن ، وما تحتاجه من قوة ومشقة ، وأن بقية النســـبة يمكـــن أن تمثـــل العاملات في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات ضمن إطار ضيق في مزارع أزواجهن ، أمـــا الذين يعملون في الإنتاج ، أي في المصانع بأنواعها ، والذين يـــديرون معـــدات وآلات النقل، والعمال غير الزراعيين فإن عددهم كان في حدود 154152 نسمة كان الـــذكور أكثريتهم بنسبة 91.3% ، بينما تمثل الإناث نسبة 8.7% ، فهذه المهن تعتمد في الأســـاس على سواعد الذكور ، وما تشكله الإناث هو الأعمال في المصانع الصغيرة والمتوســـطة ، في حين أن الذين يعملون في البيع والشراء قد وصل عددهم إلى 61769 نسمة ، ونلاحظ تدني نسبة الإناث فيهم إلى 1.8% حيث يسيطر الذكور على عملية البيع والشراء ، وقـــد بلغ عدد المسؤولين في الدولة وكبار الإداريين والمشرفين التنفيذيين 8908 نســـمة تُمثـــل الإناث من بينهم نسبة قليلة جداً بلغت 2.6% ، مما يعني هيمنة الذكور على هذا النـــوع من الوظائف واحتكارها [1] .

2 – 3 – 5 - الباحثون عن عمل :

بلغ عدد الباحثين عن عمل والمسجلين حوالي 115475 نسمة من الجنسين كمـــا يوضحه الجدول رقم (69) منهم 66921 نسمة من الذكور ، ومن الإناث 48554 نسمة، تم توجيه ما مجموعه 29593 نسمة إلى مَواطن العمل المختلفة كان نصيب الذكور منـــهم 19958 نسمة ، وبلغ عدد الإناث 9635 نسمة ، بينما بقى ما مجموعـــه 85882 نســـمة ينتظر التوجيه ، أي أن نسبة ما تم إلحاقه بسوق العمل كانت 25.6% شكل الذكور منهم ما نسبته 67.4% أي أن قرابة الثلث للإناث فقط من الذين تم استيعاهم في سوق العمـــل من مجموع المسجلين والباحثين عن عمل سنة 2001 .

[1] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 ، طرابلس ، يناير 2002 ، ص 16 .

جدول رقم (69)

عدد الباحثين عن عمل والموجهين ومن ينتظرون التوجيه من الجنسين لعام 2001

السنة	2001		
النوع / الباحثون	ذكور	إناث	مجموع
مجموع المسجلين	66921	48554	115475
الموجهون	19958	9635	29593
ينتظرون التوجيه	54963	38919	85882

المصدر : التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 2002 ، ص 260 .

يتبين من الجدول رقم (70) أن عدد المسجلين الباحثين عن عمل خلال عام 2001 ما مجموعه 115475 نسمة تصل أعداد الذكور منهم إلى حوالي 66921 نسمة يمثلون ما نسبته 57.6% ، في حين كان مجموع الإناث الباحثات عن عمل قرابة 48554 نسمة يشكلن نسبة 42.0% من إجمالي الباحثين عن عمل ، وقد تم توجيه 29593 نسمة منهم إلى مواقع عمل مختلفة في قطاعات العمل حسب تخصصاتهم ، منهم 19958 ذكراً كانت نسبتهم 67.4% ، أما الإناث الموجهات إلى مواقع العمل فينخفض عددهن إلى

جدول رقم (70)

عدد ونسبة المسجلين والموجهين والذي ينتظرون توجيههم إلى سوق العمل حسب فئات السن لسنة 2001

السن / قوة العمل	من 15 – 55	%	56 فأكثر	%
مجموع المسجلين	115384	99.92	1579	1.36
موجهون	29177	25.28	416	0.36
ينتظرون	86207	74.71	1163	1.00

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 2002 ، طرابلس ، صفحات مختلفة .

9635 أنثى وبذلك تكون نسبتهن 32.6% ، وهو ما يعني أن نسبة الذين تم توجيههم تزيد عن ربع عددهم تقريباً أي حوالي 25.5% ، وهذا يوضح أن ما مجموعه 85882 نسمة يمثلون نسبة 74.4% لم يلتحقوا بسوق العمل ، الأمر الذي يحتم توسيع سوق العمل وتحديثه ، ورفع القدرة التنافسية والإنتاجية للقطاع الخاص للحد من تنامي ظاهرة البطالة ، وبخاصةٍ بين فئة الشباب ، إذ إن عدد الذين هم في الفئة العمرية ما دون 20 سنة يقدر بحوالي 16602 نسمة لم يلتحقوا بالعمل ، بينما من هم ما بين 21- 39 سنة من العمر يصل عددهم إلى 64284 نسمة ، أما الفئات العمرية ما بين 40 - 55 سنة فيبلغ عددهم 5321 نسمة ، غير أن العدد يتضاءل فيمن تجاوز 55 سنة ووصل إلى 1163 نسمة ، بمعنى أن الفئات العمرية ما بين 15 – 55 سنة التي تمثل طاقة الشباب القادر على

العطاء قد بلغ مجموع أفرادها 86207 نسمة ، وهذا عدد بالغ الأهمية حيث يمثل ما نسبته حوالي 99.8% من مجموع الباحثين عن عمل، ولا تزيد أعداد من تجاوز سن 56 فـــأكثر 1579 نسمة يمثلون نسبة متدنية من إجمالي الباحثين عن عمل تقدر بحوالي 1.4% .

2 – 3 – 6 - الحالة التعليمية للقوى العاملة :

يتبين من تتبع الحالة التعليمية للقوى العاملة الوطنية في ليبيا كما في الجدول رقـــم (71) الذي يوضح توزيعها العددي والنسبي حسب النوع ، أن مجموع مـــن يحملـــون شهادة ما فوق الثانوية ومؤهلات دون الجامعة يمثلون ما مجموعه 270629 فرداً يكونـــون نسبة إجمالية من مجموع القوى العاملة تقـــدر بـــ 33.6% ، و يمثل الذكور عدد145231 نسمة بنسبة 53.7% ، بينما كان عدد الإناث حوالي 125398 أنثى يشكلون 46.3% من مجموع هذه الحالة التعليمية .

جدول رقم(71)

التوزيع العددي والنسبي للقوى العاملة الليبية حسب الحالة التعليمية والنوع لعام 2001

الحالة التعليمية	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أمّي	61220	82.33	13137	17.66	74347	9.0
دون الشهادة الابتدائية	47565	91.97	4659	8.92	52224	6.5
شهادة التعليم الأساسي	159883	83.65	31232	16.33	191115	23.7
شهادة معهد متوسط	75413	63.30	43717	36.69	119130	14.8
شهادة فوق الثانوية ودون الجامعة	145231	53.66	125398	46.33	270629	33.6
شهادة جامعية فما فوق	57059	57.98	41336	42.03	98395	12.2
المجموع	546371	67.80	259479	32.19	805850	100.0

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي 2002 ، ص 48 .

أما الذين يحملون شهادة التعليم الأساسي فمجموعهم يصل إلى 191115 نسمة نســبتهم الإجمالية من القوى العاملة الوطنية كانت 23.7% ، يكوّن الذكور منهم عـــدد 159883 فرداً بنسبة 83.7% ، أما الإناث فكان عددهن 31232 يمثلن ما نسبته 16.3% ، والـــذين لديهم دبلوم معهد متوسط بلغ مجموعهم 119130 نسمة ونسبتهم من المجموع الكلي من العمالة الليبية 14.8% ، يتوزعون بين الذكور بما مقداره 75413 نسمة ، وبـــين الإنـــاث 43717 ، بينما كانت نسبتهما على التوالي 63.3% و 36.7% ، وكَوّنَ الـــذين يحملـــون مؤهلات جامعية فما فوق ما نسبته 12.2% من مجموع القوى العاملة الليبيـــة وعـــددهم 98395 فرداً لم يتجاوز عدد الذكور منهم 57059 ، بينما عدد الإنـــاث 41336 بلغـــت نسبة كل منهما 58.0% و42.0% على التوالي .

تنخفض نسبة الأمية بين القوى العاملة الليبية لتبلغ ما مجموعه 74357 نسمة تقدر نسبتهم من مجموع القوى العاملة الوطنية 9.0% ، وبلغ مجموع الذكور في هذه الفئة 61220 نسمة بنسبة بلغت 82.3% ، بينما كانت أعداد الإناث الأميات في حدود 13137 نسمة يمثلن نسبة 17.7% ، وقد كان من لا يحمل شهادة التعليم الأساسي البالغ عددهم 52224 نسمة يمثلون نسبة 6.5% من مجموع القوى العاملة الوطنية حيث يلاحظ التفاوت بشكل كبير بين أعداد الجنسين التي بلغت عند الذكور 47565 نسمة بنسبة 92.0% بينما عدد الإناث 4659 بنسبة 8.92% ، وقد يكون سبب الفارق بين أعداد الجنسين في الفئتين الأخيرتين هو أن الإناث الأميات اللائي لا يحملن شهادة عادة ، كما أن من الذكور من يترك مقاعد الدراسة مبكراً قبل حصولهم على أي مؤهل تعليمي ، ويكتفون بما تعلموا من مبادئ القراءة والكتابة ، أو لفشلهم الدراسي ، أو لطبيعة ظروفهم المعيشية التي تتطلب العمل في أي موقع يحتاج إلى أيدٍ عاملة غير فنية .

2 – 3 – 7 - توزيع القوى البشرية في النشاط الاقتصادي 1995 – 2003 :

بإجراء مقارنة بين ما جاء في تعداد 1995 وما نتج عن المسح الاقتصادي والاجتماعي 2003 الذي ورد في الجدول رقم (72) يتضح ارتفاع عدد السكان الذين أعمارهم من 15 سنة فما فوق وهو ما يعرف بالقوى البشرية المساهمة في النشاط الاقتصادي فيما بين عامي 1995 – 2003 كنتيجة حتمية لنمو وزيادة عدد السكان ، فقد

جدول رقم (72)

توزيع القوى البشرية المساهمة في النشاط الاقتصادي لمن هم فوق سن 15 سنة عامي 1995 و 2003

توزيع أفراد القوى البشرية	عدد الأفراد					
	1995			2003		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
مشتغلون	793371	188053	981424	1013526	343537	1357063
متعطلون	101816	17716	119532	205729	77817	263900
مجموع العاملين اقتصادياً	895187	205769	1100956	1219255	421354	1640609
مجموع غير العاملين اقتصادياً	465550	1108970	1574520	617856	1351756	1969612
مجموع أفراد القوى البشرية	1360737	1314739	2675476	1837111	1773110	3610221
مساهمة القوى البشرية %	65.79	15.65	41.15	66.37	23.76	45.4
معدل البطالة بين العاملين اقتصادياً %	11.37	8.61	10.86	16.87	18.47	17.28

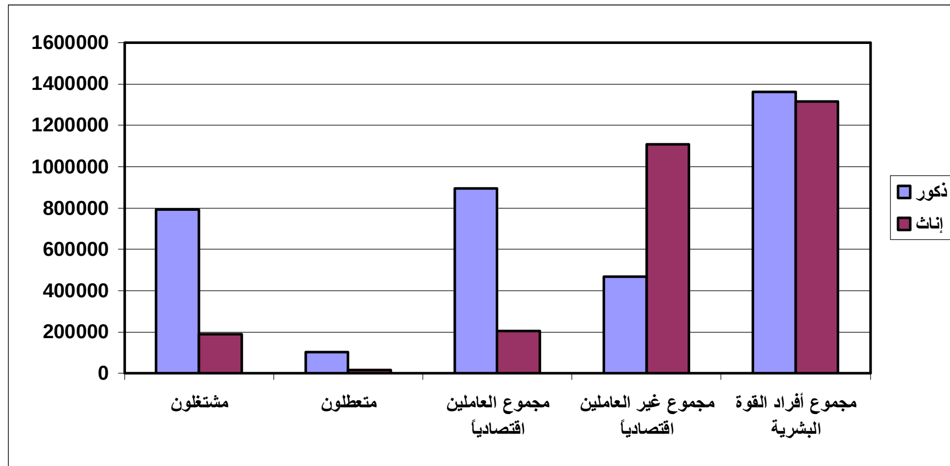
المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى :1 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التعداد العام للسكان 1995 ، ص 58 .

2 – نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الأول الخصائص الديموغرافية ، ص 29 .

ارتفع مجموع أفراد القوى البشرية من 2675476 نسمة عام 1995 إلى 3610221 نسمة لسنة 2003 ، وهو ما يعني أن هناك زيادة تقدر بحوالي 934745 نسمة بنسبة قدرها 25.8% خلال ثماني سنوات ، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها حوالي 116843 نسمة في السنة ، حيث يكون النمو السنوي للقوة البشرية المساهمة في النشاط الاقتصادي حوالي 12.5% ، بينما تطور عدد المشتغلين من 981424 نسمة إلى 1357063 نسمة بزيادة قدرها 375639 نسمة ، حيث كانت هذه الزيادة تمثل ما نسبته 27.6% خلال ثماني سنوات بنسبة نمو سنوي قدره 12.5% .

شكل رقم (14)

التمثيل البياني لأفراد القوى البشرية لمن هم فوق سن 15 سنة 1995

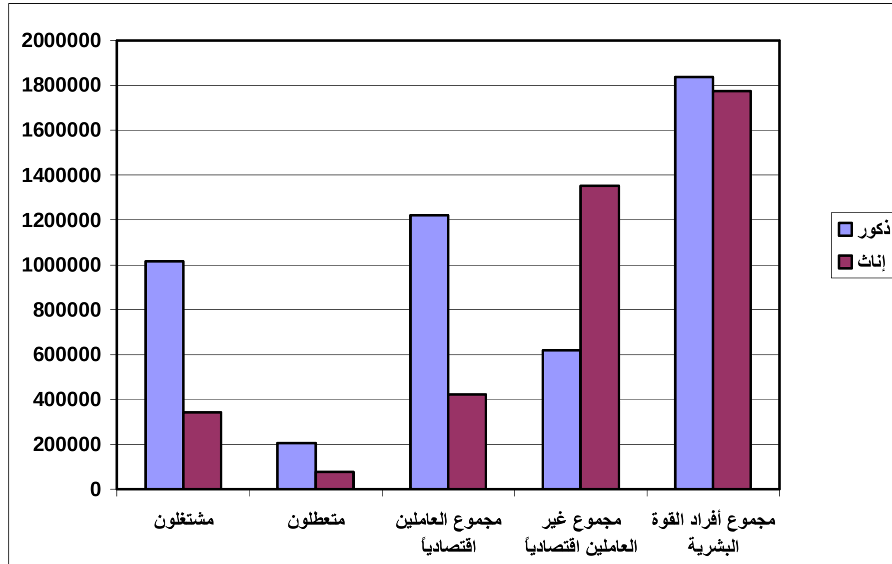


المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (72) .

كما ارتفعت أعداد المتعطلين عن العمل من 119532 نسمة إلى 283546 نسمة بنسبة نمو قدرها 57.8% ، أي بمعدل نمو سنوي 12.5% لفترة ثماني سنوات ، أما مجموع غير العاملين اقتصادياً فقد تطور من 1574520 نسمة سنة 1995 إلى 1969612 نسمة بزيادة قدرها 395092 نسمة في سنة 2003 ، حيث كانت هذه الزيادة بنسبة نمو 20.05% بين السنتين ، في حين أن معدل النمو السنوي بلغ 12.5% ، كما يتضح أن معدل مساهمة القوى العاملة البشرية ارتفع من 65.8% عند الذكور إلى 66.4%، وعند الإناث من 15.7% إلى 23.8% ، أما المعدل العام لإسهام القوى البشرية فقد بلغ 45.4% بدل 41.1% ، حيث يلاحظ زيادة معدل نمو إسهام الإناث بدرجة تفوق نظيرها لدى الذكور ، الأمر الذي يمكن أن يعطي مؤشراً مفاده أن القوى البشرية مشاركة في النشاط الاقتصادي من العنصر النسائي بدأت تأخذ مكاناً واضحاً ، بفعل رغبة الكثير منهن في

شكل رقم (15)

التمثيل البياني لأفراد القوى البشرية لمن هم فوق سن 15 سنة 2003



المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (72) .

مواصلة تعليمهن ، وانخراطهن في سوق العمل ، وزيادة الوعي لدى عديد الأسر الليبية التي أصبحت تشجع الفتاة على مواصلة دراستها ، ودفعها للعمل نظراً لتغير الوعي الاجتماعي لأولياء الأمور ، والحاجة الماسة لتحسين المستوى المادي للأسرة ، أيضاً فإن تأخر سن الزواج والعزوف الواضح للعديد من الشباب عنه أدى إلى ضرورة أن تعمل الفتاة على تأمين مستقبلها المادي بالتمسك بدراستها ، ومواصلة تعليمها الجامعي والعالي، والانخراط في سوق العمل ما أمكن ذلك ، كما أن العديد من المهن في الدولة أصبحت تمثل الإناث الأساس الذي تقوم عليه ، بالإضافة إلى مهن جديدة كانت حكراً على الرجال وصارت مشاركة الفتاة فيها أمراً مهماً لما تتطلبه طبيعة تلك المهن ، كما هي الحال في قطاع الشرطة والجيش - ولو بأعداد محدودة - والقضاء والمحاماة والمهن الطبية المختلفة والتعليم العالي ، كما يوضحه الشكلين البيانيين (14) و (15) .

2 – 3 – 8 - تقديرات حجم القوى العاملة الليبية ما بين 2002 – 2004 :

بلغت قوى العمل الوطنية سنة 1973 قرابة 416 ألف فردٍ أي أنها تضاعفت تقريباً خلال 28 سنة حتى وصلت في 2001 إلى ما مجموعه 805850 نسمة ، في حين يمكن أن تصل إلى حوالي 849352 نسمة سنة 2004 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 3.5% للفترة ما بين 1973 – 2004 ، حيث يشير الجدول رقم (73) التوقعات ما بين 2002 – 2004 كمجموع عام ، وحسب أقسام النشاط الاقتصادي الرئيسة ونسبة ما يمثله كل نشاط

لسنوات التوقع ، إذ يتبين أن الذين يعملون بمهن الخدمات الإدارية والاجتماعية سيتمرون في تشكيل أعلى نسبة بالرغم من تراجعهم المحدود حيث بلغوا سنة 2002 ما نسبته 54.3% وفي 2003 حوالي 53.6% ، وتقل إلى 50.4% سنة 2004 ، فيما ترتفع نسبة من يعملون في الصناعات التحويلية من 12.1% إلى 12.7% ، وترتفع إلى 14.4% ، أما من يمتهنون الزراعة ، فإن الملاحظ عليها هو التراجع من 7.3% إلى 7.0% ، وإلى 6.7% ، وكذلك يحدث التراجع المحدود في قطاع النقل والمواصلات من 4.4% إلى 4.0% ، بينما تسجل قطاعات التجارة والكهرباء والغاز نمواً محدوداً بلغ في الأولى 11.3% وتطور إلى 12.7% ، وفي الثانية 4.4% إلى 4.9% .

جدول رقم (73)

تقديرات نمو القوى العاملة الليبية حسب النشاط الاقتصادي 2002 – 2004

السنة و% / النشاط	2002	%	2003	%	2004	%	معدل النمو المركب المتوقع 1973 - 2004
الزراعة والغابات	58873	7.3	57637	7.0	56426	6.7	3.1 -
الصناعات التحويلية	97946	12.1	104998	12.7	1222558	14.4	11.2
الكهرباء والغاز والماء	34294	4.2	36009	4.3	41809	4.9	7.9
البناء والتشييد	11570	1.4	11177	1.3	10797	1.4	4.9 -
التجارة	91674	11.3	95053	11.5	108204	12.7	5.7
النقل والمواصلات	35353	4.4	34405	4.1	34199	4.0	0.9 -
الخدمات الإدارية والاجتماعية	439834	54.3	444450	53.6	428472	50.0	1.6 -
أخرى	40460	5.0	45716	5.5	46886	5.5	2.6
المجموع	810004	100.0	829445	100.0	849352	100.0	3.5

المصدر : موقع الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق على شبكة المعلومات الدولية ، ديسمبر 2005 .

توضح هذه التوقعات أن حوالي 50.0% من القوى العاملة الوطنية ستبقى في مجال المهن الخدمية مما يواصل إرباك الميزانية العامة للدولة بدفع مرتبات لا تتناسب مع محدودية أداء الموظف ، مع ملاحظة زيادة نسبة الإناث في هذا القطاع ، كذلك تراجع نسبة العاملين في قطاع الزراعة الرعي والصيد والغابات التي ينفر منها العامل الليبي لتولى معظم منتسبيها من العمالة الأجنبية ، وبالتالي زيادة كلفة هذه المهن مما يصعب معه تغطية تكاليف الإنتاج الذي ينجم عنه هجرها ، وما يترتب على ذلك من تصحر للأرض ، ونقص في ما تنتجه هذه المهن من سلع سيتم تعويضها بالاستيراد لسد ثغرة الحاجة إليها، أو بالإنتاج المحدود الباهظ الثمن ، كما يلاحظ زيادة في نسب العاملين في قطاع الصناعة لانتشار مصانع القطاع الخاص ، وكنتيجة للخصخصة التي بدأت تطبق في بعض المصانع ، وثبات منتسبي قطاع البناء والتشييد الذي يعتمد اعتماداً شبه كامل على

العناصر الأجنبية ، وكذلك قطاع المواصلات الذي اختفى تقريباً من تبعيته للدولة ، وأصبح النقل العام - البري وعلى نطاق محدود الجوي - يدار من القطاع الخاص بنسبة كبيرة ، إن ما تقدم يتطلب ضرورة تدخل الدول بالحد من التعيين في قطاع الخدمات ، وترك أعمال كثيرة منها في يد القطاع الخاص ، وتشجيع الزراعة ، ومهنة الصيد البحري لزيادة عدد أفرادها ، وقبول الإنتاج الوارد منهم لتمكينهم من التغلب على الصعاب التي قد يواجهونها ، إضافة إلى تطوير مراكز التدريب الأساسي والمهني المتوسط لتخريج من يتولون القيام بأعمال البناء والتشييد .

كما أن هناك مهناً أخرى تأخذ في النمو المحدود والبطيء ، حيث زادت نسبتها من 5.0% سنة 2002 لتستقر في سنتي 2003 و 2004 عند 5.5% ، أما على مستوى النمو لحوالي 30 سنة ما بين 1973 – 2004 فإن معدل النمو العام للقوة العاملة الوطنية نما بمعدل عام بلغ 3.5% ، غير أنه اختلف كثيراً حسب كل نوع من أقسام النشاط الاقتصادي كل على حدة ، فقد بلغ معدل النمو 11.2% في الصناعات التحويلية ، وفي مجال الكهرباء والغاز وصل معدل النمو إلى 7.9% ، وفي حرفة التجارة كان 5.7% ، ونمت أشكال النشاط الأخرى غير ما ذكر بمعدل 2.6% ، بينما يلاحظ التراجع في المهن الأخرى ، إذ تراجع معدل النمو السنوي للفترة نفسها – 4.9% في البناء والتشييد ، وإلى حوالي -3.1% في مهن الزراعة ، والغابات ، وتشمل أيضاً الصيد البحري ، و – 1.6% في مجال الخدمات ، و – 0.9% في مجال المواصلات والنقل ، إن المعدلات السابقة لا تبشر بخير إلاَّ في قطاع الخدمات الذي تأمل كل دولة في تقليص عدد التابعين له ، وأن المعدلات التي شهدت نمواً يعد محدوداً ، فقد سجلت تراجعاً في معدلها العام بنسبة تنذر بالخطر وبخاصةٍ في مجال الزراعة ، والصيد ، والغابات ، والبناء والتشييد .

انتهجت الدولة سياسة جديدة للحد من التضخم الوظيفي الذي كان ثمرة ما لحق بالجهاز الإداري من توسع نتج عنه تدني الإنتاجية ، وانخفاض معدلات الأداء ، وقلة الانضباط لدى الموظفين ، وارتفاع مستوى البيروقراطية ، وتفشي الروتين الإداري الممل، الأمر الذي دعا إلى وضع خطة وطنية لتفادي السلبيات السابقة في التوظيف لتقليص التكدس الذي تئن من حمله الثقيل ميزانية الدولة وإداراتها ، والعمل على توخي أسلوب جديد يعمل على الربط بين التخطيط للقوى العاملة ، وتوسيع وتنويع فرص العمل وتنويعها في القطاع الخاص من خلال وضع برنامج وطني تتولى من خلاله الدولة التدريب والتأهيل ، وإعادة التأهيل ، ومنح فرص للإقراض بصورة ميسرة ، وتحديد

مدى جدوى المشروعات الصغرى والمتوسطة ، وتشجيع الراغبين في الدخول إلى ســوق العمل الخاص و القيام بالبدء في خلق مواطن شغل جديد ومشاريع إنتاجية تتولى الإسهام في توسيع طاقة استيعاب سوق العمل من الخريجين والباحثين عن عمل .

سعت الدولة منذ مطلع سنة 2000 إلى وضع سياسة وطنية تعمــل مــن خــلال برنامج وطني يهدف إلى إعادة توزيع القوى العاملة على المواقع الإنتاجية تكــون مبنيــة على دراسة شاملة لسوق العمل ، وذلك بالقيام بتصنيف تلك المواقع حسب نوعهــا ، ومقدار حجمها ، ومجموع رأسمالها التقني ، وكثافة العمل ، وما تتطلبــه الســوق مــن الكفاءات المهنية المختلفة من أجل تحديد الاحتياجات وما يزيد من تلك المهارات لغرض التوسع المستقبلي ، كما أن تطوير العمل الإداري وإدخال الأساليب الحديثــة في الإدارة لتحقيق أفضل الخدمات وسرعة إنجاز المعاملات بهدف الاستفادة القصوى مــن المــوارد المادية والبشرية المتاحة .

2 – 4 – 1 - الحصول على مياه آمنة وطرق التخلص من مياه الصرف الصحي :

أظهرت نتائج تعدادات السكان ، وما أسفرت عنه نتـائج المسـح الاقتصـادي والاجتماعي 2002 – 2003 أن أعداد السكان الذين هم بدو رحل أو شبه رحل تراجع ثم اختفى هذا النمط من حياة السكان ، وبدأت تظهر على المجتمع الليبي حالتان فقط همـا الريف والحضر ، فقد كانت نسبة السكان المستقرين سنة 1954 حوالي 74% من إجمـالي السكان ، وارتفعت إلى 78.1% سنة 1964 ، بينما وصلت إلى 96.2% سنة 1973 في حين أنها كانت عام 1984 قرابة 99.9% ، وفاقت ذلك سنة 1995 إلى 99.94% ، يعني ذلك أن درجة استقرار السكان بلغت أقصى حد ممكن ، واختفت ظاهرة الحـراك المكـاني الدائم والمستمر ، بالإضافة إلى سيادة ظاهرة التحضر على المجتمع التي وصلت سنة 1995 إلى ما يزيد قليلاً عن 85.0% من مجمل السكان ، حيث يمكن القول هنا إن هذه النسـبة تعتبر النهائية بحيث يكون معدل نمو السكان الحضر محدوداً بعدها فلم تتجاوز بعد ثمـاني سنوات ، وتحديداً في سنة 2003 حوالي 85.3% ، ولم تتجاوز نسـبة سـكان الريـف 14.7%، بينما نلاحظ أن الفارق في نسبة السكان الحضر بين عـامي 1984 و 1995 زاد عن 10.4% لفترة عشر سنوات ، بحيث يمكن أن نستنتج أن معدل زيادة نسبة الحضر عن الريف قد لا تتجاوز 0.5% في كل عشر سنوات كحدٍ أقصى بناءً على ما تقدم .

هذا التحول الذي طرأ على نمط حياة المجتمع والتغير في أسلوب معيشـة أفـراده تطلب تعديلاً لسلوكه ، وتحديثاً لطريقة سكناه حسب متغيرات العصر ، ومواكبة لذلك وجد أفراده أنهم ملزمون بالعيش في مساكن حديثة لائقة تضم العديد من المتغيرات الـتي تتماشى والحياة الجديدة التي استغرق عقوداً طويلة ليصل إلى هذه المرحلـة مـن الحيـاة المستقرة ، أما كيفية الحصول عليها واقتناؤها ومن يتولى ذلك فهذا يقع العبء الأكبر فيه على الدولة سواء بالبناء المباشر ، أو بالإقراض المالي للمواطنين .

تُعدّ فترة ما قبل السبعينيات نموذجاً لأشد الفترات تخلفاً في كل القطاعات ، بـالرغم من البدايات المحدودة لتصدير النفط ، وانطلاق شحناته نحو التصدير ، وإذا ما عرفنـا أن الوضع الإسكاني في البلاد كان من أشدها تدهوراً حيث تنتشر تجمعات أكواخ الصفيح في المناطق الريفية والحضرية على شكل سواء ، وبلغت درجة انتشارها إلى أن مثلت مـا نسبته 45.0% من جملة بنية الإسكان في ليبيا ، بينما يلاحظ التطور في عام 1995 علـى نوع السكن جدول رقم (74) ، فقد وصل عدد الأسر إلى 634919 أسرة يسكن منها ما

جدول رقم (74)

عدد الأسر الليبية والتوزيع النسبي لها حسب نوع السكن

ووسيلة التزود بالمياه وطرق الصرف الصحي ونوعية الإنارة المنزلية ووسيلة الطبخ لسنة 1995

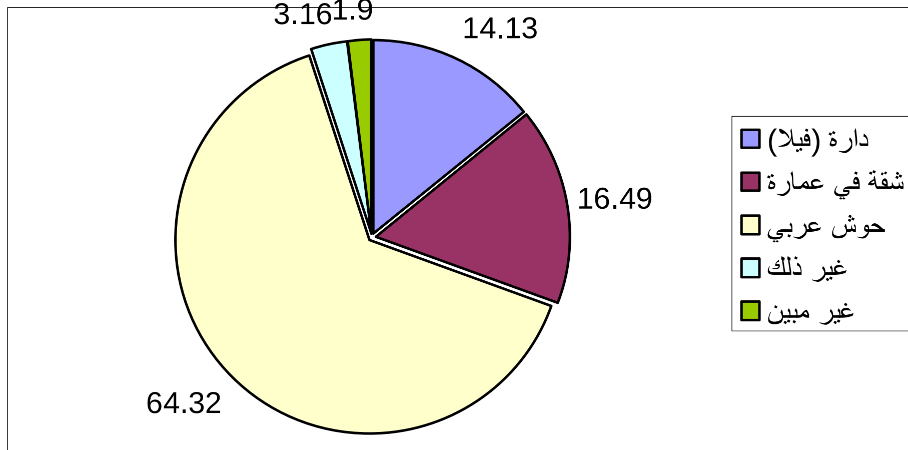
الخصائص السكانية		عدد الأسر	
		عدد الأسر	%
نوع السكن	دارة (فيلاّ)	89722	14.13
	شقة في عمارة	104726	16.49
	حوش عربي	408375	64.32
	غير ذلك	20047	3.16
	غير مبين	12049	1.90
وسيلة مد المسكن بالمياه	الشبكة العامة	499925	78.74
	بئر خاص أو مشترك	77181	12.16
	غير ذلك	45741	7.20
	غير مبين	12072	1.90
وسيلة الإنارة في المسكن	الشبكة العامة	610999	96.23
	وسيلة أخرى	11848	1.87
	غير مبين	12072	1.90
وسيلة الصرف الصحي في المسكن	الشبكة العامة	298148	46.96
	خزان خاص أو مشترك	307141	48.37
	لا يوجد تصريف	17558	2.77
	غير مبين	12072	1.90
وسيلة الطبخ في المسكن	كهرباء	6641	1.05
	غاز	611496	96.31
	أخرى	4710	0.74
	غير مبين	12072	1.90

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس ، 1998 ، ص 33 – 38 .

نسبته 14.1% في دارات (فيلات) ، ومن يقيمون في شقق سكنية يمثلون 16.5% ، بينما يقيم 64.3% منهم في ما يعرف بالبيت العربي (الحوش) ، في حين أن عدد الغرف بالمساكن تراوحت ما بين 3 و 4 غرف ، والشكل رقم (16) يعطي تمثيلاً بيانياً لتوزيع النسب العامة لنوعية السكن في ليبيا ، وبلغت نسبة استخدام الشبكة العامة للمياه 78.7% من مجموع الأسر ، ومن له بئر خاص أو مشترك فكانت 12.2% ، و لم تتجاوز نسبة أي نمط مخالف لما سبق 4.0% من الأسر وهو ما يوضحه الشكل رقم (17) ، ووصلت نسبة الأسر التي تتزود من شبكة الكهرباء حوالي 96.2% ، ومن يستعملون وسائل أخرى لم تتعد نسبتهم 4.0% .

شكل رقم (16)

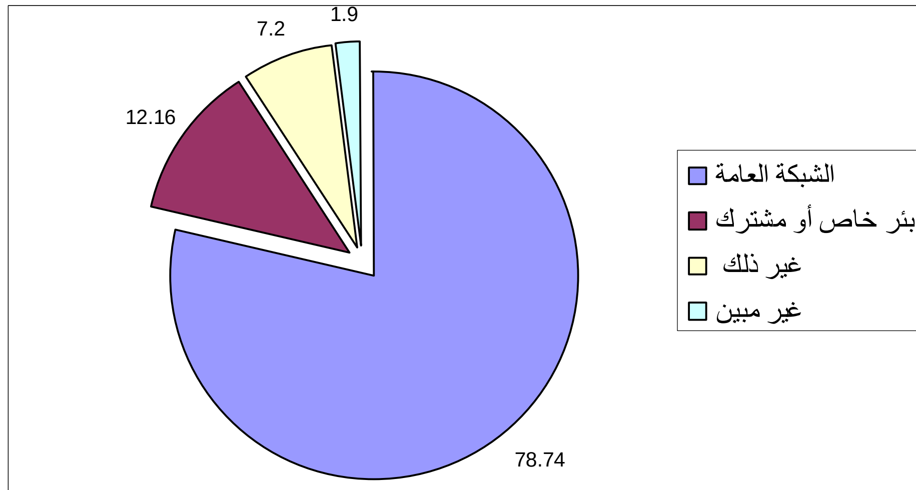
التوزيع النسبي لنوعية المسكن السائد سنة 1995



المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (74) .

شكل رقم (17)

التوزيع النسبي لوسيلة التزود بمياه الشرب سنة 1995

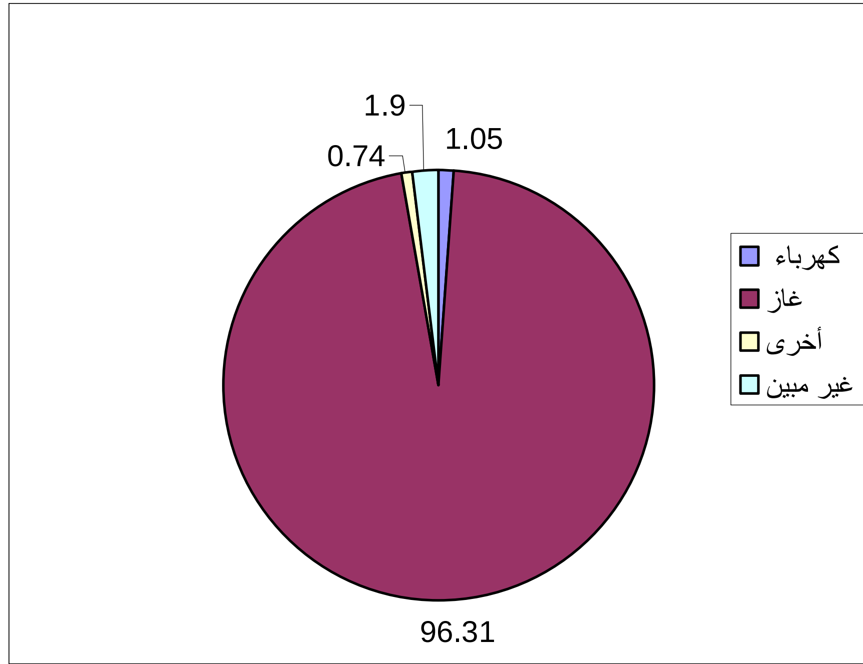


المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (74) .

يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (18) التطور الذي طرأ على وسيلة الطبخ في المسكن ، فالذين يستعملون الغاز بلغت نسبتهم 96.3% ، ومستخدمي الكهرباء 1.1%، و لم تتجاوز الوسائل الأخرى 2.0% من مجموع عدد الأسر ، كما أشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية سنة 1998 إلى اختفاء من يستعملون الحطب في الطاقة المترلية .

شكل رقم (18)

التوزيع النسبي لوسيلة الطبخ في المنزل سنة 1995

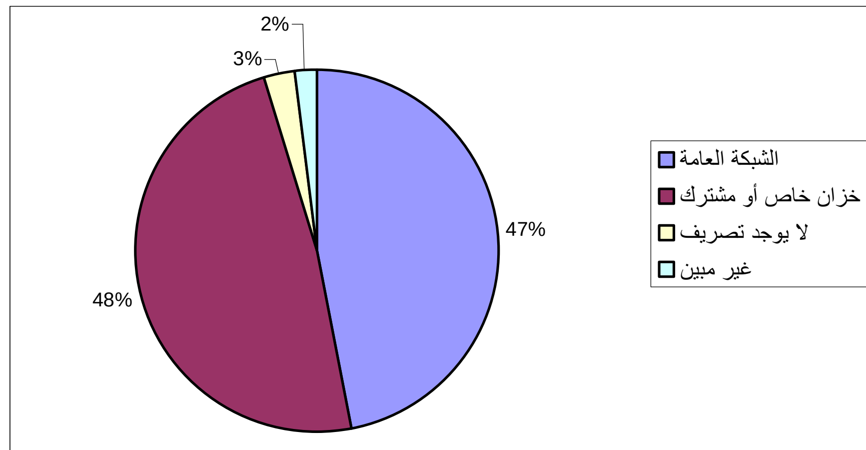


المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (74) .

يشير الرسم البياني رقم (19) إلى النسبة المئوية من مجموع المساكن للوسيلة التي يتم عن طريقها التخلص من مياه الصرف الصحي حيث بين التعداد أن 46.96% تستخدم شبكة الصرف الصحي ، ومن لهم خزان خاص أو مشترك للتخلص من مياه المجاري وصلت نسبتهم إلى 48.37% من إجمالي الأسر .

شكل رقم (19)

التوزيع النسبي لوسيلة التخلص من مياه الصرف الصحي سنة 1995



المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (74) .

تمكنت السياسة الإسكانية على مدى أكثر من 30 سنة عبر خطط التنمية المتعاقبة ((من القضاء على ذلك النمط المتدني من المساكن واختفاء الهامشية منها بشكل تام في المناطق الحضرية وانحسارها بشكل محدود في الأطراف الريفية والبوادي و لم تتجاوز سنة 1995 ما نسبته 2.8% من مجموع المساكن ...، لقد أسفرت تلك السياسة على حدوث قفزة نوعية في نمط ووضع السكن ، حيث أسهمت الخزانة العامة في تمويل نسبة عالية من تكلفة النهوض بمستوى الخدمات السكانية .... ، ويلاحظ ارتفاع نسبة المساكن العمودية ، الشقق ، من 1.2% عام 1973 إلى حوالي 18.0% سنة 2000 لترتفع في المناطق الحضرية إلى 22.0% ، بينما زادت نسبة المساكن الحديثة الأفقية (الفيلات) من 1.2% إلى نحو 20.0% للفترة نفسها ، كما أن نوعية السكن الأفقي المعروف محلياً باسم (الحوش) ارتفعت نسبته من 52.0% سنة 1973 إلى 62.0% عام 2000 ، وبفعل هذا التطور في العدد والنوع ، وارتفاع مستوى المعيشة حتم ضرورة تطور الخدمات المصاحبة لتغير نمط السكن ، فمن مجموع المساكن في ليبيا سنة 2000 هناك 76.0% تم توصيلها بشبكات المياه العمومية الصالحة للشرب ، وأن 40.0% منها متصلة بشبكات الصرف الصحي ، في حين لم تتجاوز النسبة 61.0% و 17.0% للعامين 1973 و 2000 ، إضافة إلى أن هناك أكثر من 99% من المساكن مزودة بالتيار الكهربائي)) [1].

أورد تقرير التنمية البشرية لسنة 2000 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة في ليبيا يشكلون 3.0% ، في حين كانت نسبة من لا يحصلون على خدمات صرف صحي 2.0% من مجموع السكان [2] ، كما يؤكد ذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ويشير إلى النسب نفسها [3].

يظهر من بيانات الجدول رقم (75) الذي يوضح التوزيع العددي والنسبي للأسر حسب نوع المسكن وكيفية شغلها له لسنتي 2002 – 2003 ، أن هناك زيادة في نوعية المساكن التي يمتلكها الليبيون وكذلك في كيفية شغلهم لها ، إذ بلغ عدد الأسر الليبية في مجموعها 829723 أسرة ، فالتي تملك الدارات (فيلاَّت) ارتفعت نسبتهم إلى 15.7%

---

1 - المرجع السابق ، ص 134 – 135 .

2 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000(حقوق الإنسان والتنمية البشرية)، نيويورك ، ص 169 .

3 - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ، ص 140 .

جدول رقم (75)

التوزيع العددي والنسبي للأسر حسب نوع السكن الذي يقيمون فيه وكيفية شغلها له لسنة 2003

نوع السكن	عدد الأسر		كيفية شغل العقار	عدد الأسر	
	العدد	%		العدد	%
دارة (ڤيلاً)	130635	15.74	ملك	768402	92.61
شقة	168194	20.27	إيجار	30040	3.62
حوش عربي	500673	60.34	غير ذلك	31281	3.77
غير ذلك	30221	3.64	المجموع	829723	100
المجموع	829723	100			

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي 2003 ، ص 55 .

وبلغ عددهم حوالي 130635 أسرة ، بينما الذين يسكنون الشـــقق زادت نســـبتهم إلى 20.27% وعددهم 168194 أسرة ، في الوقت الذي تراجع فيه عدد من يقطنون في المترل العربي إلى 500673 أسرة شكلت ما نسبته 60.3% ، أما نسبة التملك 92.6% من مجموع الأسر الليبية سنة 2003 يقيمون في منازل يملكوها ، و لا يقيم بالإيجـــار إلاّ في حـــدود 3.6% منها ، ومن هم في غير ذلك يقدرون بحوالي 3.8% ، وهذه النسبة يمكن أن يشكل عدد كبير منهم من يقيمون في منازل تتبع الدولة بصفة مؤقتة وبدون مقابـــل ، نظـــراً لوجودهم في مناطق عمل خارج مقار إقامتهم الأصلية ، والجـــدير بالـــذكر أن هـــذا التحسن محصوراً في من يملكون مساكن ، وتراجع عدد من يقيمون في منـــازل عربيـــة عائد إلى التطور في منح القروض العقارية للمواطنين التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً منـــذ سنة 2000 التي بلغت 37.7 مليون دينار وفي 2001 وصلت إلى 75.5 مليون دينار ، وإلى 302.9 مليون دينار سنة 2002 ، ثم في سنة 2003 بلغت ذروها 511.6 مليون دينار .

2 – 4 – 2 - معدل وفيات الرضع وأمد الحياة :

توضح معدلات وفيات الرضع في أي مكان من العالم مدى تحسن أو تدني مستوى الخدمات الصحية ، وكذلك تعبر عن نوع المعيشة السائدة بين الارتفاع والانخفاض ، حيث تحظى ما تعطيه من مؤشرات باهتمام الباحثين والمخططين لخطط التنمية والقيام بالبرامج ذات العلاقة بالسكان ، ويعرف العالم تدنياً متواصلاً في معدل وفيات الرضع بفعل تحسن الوضع الصحي بشكل عام ، وتوفر الأدوية واللقحات ، والارتفاع الواضح في مستوى المعيشة في كثيرٍ من البلدان ، كما أن تحسن المستوى التعليمي ، وتدني معدلات الخصوبة الكلية ، وبخاصةٍ في الدول المتقدمة والنامية الغنية ، وتحديداً بعد النصف الثاني من القرن العشرين ، عوامل كلها اجتمعت لتعمل على التقليل من معدل وفيات الرضع التي تنخفض في الدول المتقدمة بحيث لم تتجاوز سنة 2000 ما مجموعه " 5 وفيات رضع لكل ألف مولود حي كما في اليابان ، والسويد ، وفنلندا ، بينما لم تفق 10 حالات وفاة رضع في بريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وأسبانيا ، وكندا ، والولايات المتحدة في السنة ذاتها" [1] .

نظراً لهذا التطور في خفض معدلات وفيات الرضع الذي أصبح شبه منعدم في الدول المتقدمة حتى يلاحظ تأخر سن الوفاة وصار أمد الحياة عند الولادة طويلاً الذي تجاوز في بلدان مثل سويسرا واليابان 79 سنة بالرغم من زيادة الفارق بين الرجال والنساء في العمر المتوقع الذي يمكن أن يعيشه مواطنو تلك الدول ، حيث يصل عند الرجال إلى 75 سنة وبين النساء 83 سنة في فرنسا ، و 77 سنة و 84 سنة في اليابان ويفسر هذا الفارق في أمد الحياة بين الجنسين لأسباب بيولوجية وصحية ، وهذه النتائج تم التوصل إليها بعد القضاء على الأمراض المعدية والمتوطنة ، والسعي الدءوب لتقليل أسباب الوفيات التي تصيب فئة المسنين ، وبخاصةٍ السرطان ، وأمراض القلب ، والشرايين ... ، وفي جانب آخر للسنة نفسها لم يعد هناك سوى 21 بلداً يفوق معدل وفيات الرضع 100 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي التي يصل أعلى معدل لها في أفغانستان حوالي 154 حالة وفاة دون سن العام الأول لكل 1000 مولود حي ، ويتصل الأمر هنا ببلدان متخلفة جداً ، أو بأخرى عرفت مآسي الحرب ، وكوارث الجفاف ، وموجات الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي ... فانخفاض متوسط معدل وفيات

---

[1] – رشود بن محمد الخريف ، السكان – المفاهيم والأساليب و التطبيقات ، الرياض ، 2003 ، ص 344 .

الرضع العالمي إلى 56 في الألف سنة 2000 يعد تقدماً لم يسبق له مثيل في مكافحة الموت مقارنة بالماضي حيث كانت الضريبة التي تدفعها المجتمعات التقليدية ، أو عند الأزمات الديموغرافية هي الوفيات الغفيرة من الأطفال اليافعين ، وبالرغم من هذا التراجع العام فإن هذا المعدل في وفيات الرضع ما يزال مرتفعاً فهو يمثل وفاة 3 ملايين طفل تقل أعمارهم عن السنة الواحدة سنوياً [1] .

يلاحظ أن درجة الحرارة المرتفعة المصحوبة بتفشي الأمراض المعدية ، ونقص الخدمات الصحية ، وسوء التغذية ، وقلة المياه الصالحة للشراب ، وتدني خدمات الصرف الصحي ، وانتشار الأمية ، والتحضر الفوضوي ، كلها عوامل مجتمعة تساعد على خلق مناخ يمكن من خلاله للفيروسات والجراثيم أن تجد مكاناً آمناً تعيش فيه وتتكاثر بين تلك الأجساد المتهالكة مرضاً وجوعاً ، ويتجلى ذلك في كثير من الدول الأفريقية ، وبخاصةٍ جنوب الصحراء ، وبعض مناطق ودول جنوب شرق آسيا ، أما في الدول العربية فإن ما تعانيه بعضها من قلة الموارد المادية ، ويتجسد في اليمن ، وأخرى وما تكابده من صراعات عرقية ، كما في السودان ، وتطاحن على السلطة ، مثل ما هي الحال في الصومال ، وثالثة تنعم بالاستقرار ، والدخل الوفير والتحسن الواضح في الخدمات الصحية ، والارتفاع الملحوظ في مستوى المعيشة تتجلى في الكويت ، وليبيا ، والسعودية هذه الدول بفوارقها المادية واستقرار أوضاعها يظهر الفارق بينها واضحاً في معدلات وفيات الرضع ، ومعدل الوفيات الخام ، وأمد الحياة المتوقع ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم (76) ، والشكل البياني رقم (20) حيث يتضح مدى التباين والاختلاف بين دول عربية مختارة تتوزع بين الفقيرة والغنية .

2 – 4 – 2 – 1 - معدل وفيات الرضع ومعدل الوفيات العام :

عند النظر لحالة ليبيا من خلال تتبع مؤشرات وفيات الرضع على مدى أكثر من 13 سنة ومعدل الوفيات الخام يتبين مدى التدني السنوي فيها مع ملاحظة ارتفاعه وانخفاضه الذي يمكن أن يكون سببه بين سنة وأخرى التردي الواضح الذي عانته المؤسسات الصحية خلال فترة عقوبات الأمم المتحدة ما بين 1992 – 1998 ، وقد يعود إلى وجود خلل أو قصور في تسجيل بيانات بعض مكاتب السجل المدني في بعض السنوات ، والتأخر في التبليغ عن بعض حالات الوفاة لدى الرضع ، حيث إن

---

[1] – علي لبيب ، جغرافية السكان – الثابت والمتحول ، شمال جنوب NORSUD ، تونس ، 2003 ، ص 99 – 104 .

جدول رقم (76)

بعض معدلات الوفيات والعمر المتوقع (أمد الحياة) لبعض الدول العربية لسنة 2000

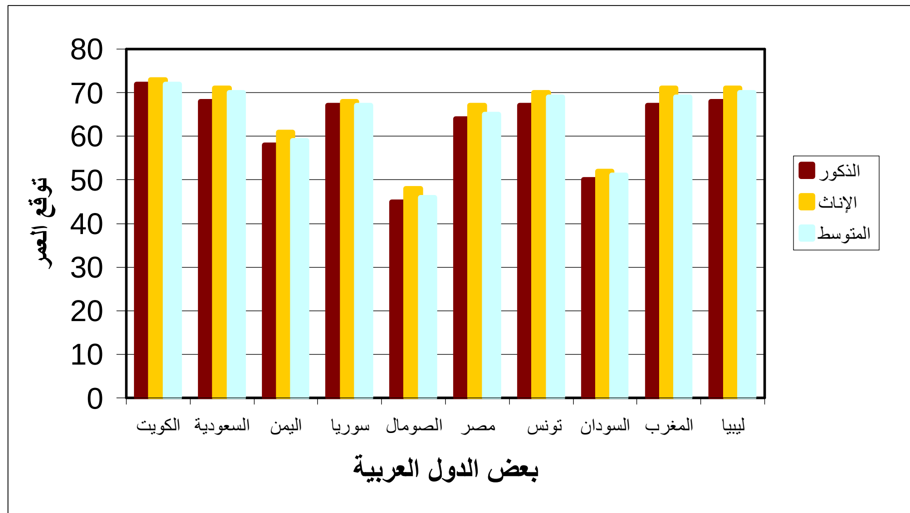
مجموعة من الدول العربية المتباينة الدخل	معدل الوفيات		توقع العمر (أمد الحياة)		
	الرضع	الخام	الذكور	الإناث	المتوسط
الكويت	13.0	2.0	72.0	73.0	72.0
السعودية	29.0	5.0	68.0	71.0	70.0
اليمن	75.0	11.0	58.0	61.0	59.0
سوريا	35.0	6.0	67.0	68.0	67.0
الصومال	126.0	18.0	45.0	48.0	46.0
مصر	52.0	6.0	64.0	67.0	65.0
تونس	35.0	7.0	67.0	70.0	69.0
السودان	70.0	12.0	50.0	52.0	51.0
المغرب	37.0	6.0	67.0	71.0	69.0
ليبيا *	22.2	3.3	68.0	71.0	70.0

المصدر : رشود بن محمد الخريف ، السكان – المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، الرياض ، 2003 ، ص 245 .

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الإحصاءات الحيوية 2000 ، صفحات مختلفة .

شكل رقم (20)

مؤشر العمر المتوقع (أمد الحياة) في بعض الدول العربية لسنة 2000



المصدر : إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات الجدول رقم (76) .

بعضها يتوفى قبل الشروع في تسجيله كمولودٍ أصلاً ، وبالتالي يظهر التكاسل وعدم الرغبة أحياناً في التبليغ عنه ، ومن خلال الجدول رقم (77) أن هناك اختلافاً في معدلات وفيات الرضع التي تراوحت بين 17.4 في الألف سنة 1996 ، و37.8 في الألف سنة 1990 ، إلاّ أنها تعود للانخفاض حتى معدل 19.4 في الألف سنة 2003 ، ورغم هذا

التباين والاختلاف بين بعض السنوات فإن هذا المعدل يبقى ضمن المعدلات المنخفضة مقارنة مع العديد من الدول التي تتمتع بالظروف المعيشية نفسها لسكانها .

كما يوضح الجدول نفسه أيضاً أن الاختلاف في معدلات وفيات الرضع بين الجنسين يُعد متساوياً ، وأن نسبة التفاوت قليلة وتكون دائماً مرتفعة بين الذكور وتنخفض عند الإناث اللائي تكون معدلاتهن متقاربة إلى حدٍ بعيد مع المعدل العام لوفيات الرضع ، أما معدل الوفيات العام الذي يلاحظ عليه الاتجاه نحو الانخفاض إلى أدنى مستوياته اعتباراً من العام 1997 الذي لم يتجاوز 3.1 في الألف بعد أن تخطى بقليل 8.0 في الألف سنة 1992 ، غير أن هذا المعدل يأخذ في الارتفاع قليلاً سنة 2003 ليصل إلى 3.5 في الألف ، ورغم ذلك فإن هذه المعدلات تُعدّ منخفضة جداً ، وبخاصةٍ إذا ما عرفنا أن معدل وفيات الرضع كان 118 في الألف سنة 1973 .

جدول رقم (77)

معدلات وفيات الرضع في الألف ومعدل الوفيات الخام في الألف من 1990 – 2004

الوفيات / السنة	وفيات الرضع في الألف			معدل الوفيات الخام في الألف		
	ذكور	إناث	المعدل في الألف	ذكور	إناث	المعدل في الألف
1990	37.3	38.2	37.8	7.8	6.2	7.4
1991	30.3	24.4	27.4	14.9	15.6	7.6
1992	36.9	36.5	367	16.0	16.6	8.1
1993	21.3	18.2	19.8	6.2	6.6	7.0
1994	29.5	29.3	29.7	64	6.6	7.0
1995	20.9	17.7	19.3	6.0	6.2	7.0
1996	19.5	15.1	17.4	5.3	5.6	7.0
1997	23.6	20.2	21.9	6.2	6.4	3.1
1998	20.4	17.8	19.1	6.1	6.3	3.1
1999	21.6	18.5	20.1	6.4	6.6	3.2
2000	24.0	20.3	22.2	6.5	6.4	3.3
2001	27.8	25.1	26.5	6.8	7.2	3.5
2002	20.0	18.7	19.4	3.9	2.9	3.4
2003	20.3	18.4	19.4	4.0	3.1	3.5
2004	20.8	15.9	16.8	3.0	2.2	2.6

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة الإحصاءات الحيوية من 1990 – 2003 ، 2004 ، صفحات مختلفة .

أما من حيث توزيع معدلات الوفيات الخام بين السكان القاطنين في الريف أو الحضر فقد بينت الدراسات أن ما يعيشه سكان الريف في ليبيا من ارتفاع لمستوى خدمات الصحة الأساسية ، وتوفر المرافق البلدية من ماء شرب نقي ، وكهرباء ، وسكن لائق ، وطرق صرف صحي جيد ، ووعي تعليمي لمعظم أفراد الأسرة عوامل مجتمعة ساعدت على الارتفاع بمستوى الريف إلى مستوى الخدمات الأساسية في المدينة حيث

انعدمت الفوارق في معدلات الوفيات الخام ، مع الإشارة إلى أن عدد الأطفال الذين تنجبهم الأم سواء كانت مقيمة في المدينة أو الريف هو متساوٍ تقريباً [1] .

يشير الجدول رقم (78) إلى توزيع عدد وفيات الليبيين من الذكور مقابل كل 100 حالة وفاة للإناث لمدة تزيد قليلاً عن عشرين سنة حيث يتضح " أن الاختلاف غير كبير ، فمعدل وفيات الذكور يكاد يكون مساوياً لنظيره عند الإناث ، وقد يلاحظ ارتفاعاً نسبياً في بعض السنوات لوفيات الذكور غير أنه لا يستمر طويلاً إذ سرعان ما يعود التقارب بين المعدلين ... بينما الملاحظ على توزيعه بين فئات السن أنه يبدأ مرتفعاً بين فئات صغار السن ثم ينخفض في فئات الأعمار المتوسطة ، ليعود ويرتفع في فئات كبار السن وهو أمر طبيعي في أي كتلة سكانية " [2] .

جدول رقم (78)

عدد الوفيات الليبيين من الذكور مقابل كل 100

حالة وفاة للإناث خلال السنوات من 1982 – 2004

السنة	العدد	السنة	العدد
1982	121.60	1993	150.30
1983	134.10	1994	139.15
1984	131.90	1995	139.99
1985	134.40	1996	140.75
1986	125.60	1997	139.66
1987	132.30	1998	132.00
1988	133.70	1999	138.41
1989	133.70	2000	136.67
1990	131.00	2001	124.27
1991	143.80	2002	137.38
1992	138.10	2003	131.18
		2004	138.39

المصدر : إعداد الباحث استناداً على الإحصاءات الحيوية 1990- 2003 ، 2004 صفحات مختلفة .

يعود هذا التراجع في معدلات وفيات الرضع ومعدل الوفيات الخام في ليبيا الذي أصبح ضمن المعدلات العالمية المقبولة ، كما أن مقارنتها تتم مع عدد محدود من الدول العربية ، وبخاصة النفطية منها التي تتمتع بنفس الدخل السنوي للفرد مع تشابه في الظروف الطبيعية السائدة ، يعود إلى التقدم الذي طرأ على نوعية الخدمات الصحية وعلى رأسها القضاء على العديد من الأمراض المتوطنة والمتناقلة ، والتحصين ضد الأمراض السارية والمعدية ، وتحديداً عند الأطفال ، وسن القوانين التي تلزم الأسر بضرورة تلقيح أطفالهم

---

[1] - Demographic Yearbook 1997, OP. Cit., Table (4) :

نقلاً عن : سكان العالم العربي – الواقع والمستقبل – دراسة ديموغرافية ، مرجع سابق ، ص 937 .

[2] - منصور محمد الكيخيا ، السكان ، في كتاب الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، (تحرير) الهادي أبولقمة ، وسعد القزيري ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 1995 ، ص 385 .

ضد العديد من الأمراض ، واشتراط ذلك ضمن متطلبات الالتحاق بالمدارس ، فأصبحت أمراض الدرن ، والشلل ، والحصبة ، والكوليرا ، والسل، والملاريا ، وسواها من أخبار الماضي ، كما أن بعض الحالات المبلغ عنها لبعض تلك الأمراض ، وبأعداد محدودة جداً فلإهمال الأولياء دور كبير في حدوثها وعدم القيام بتلقيح أبنائهم ، أو لوجود عدوى ناتجة عن بعض الأجانب المتسللين بطرق غير قانونية للبلاد ، إذ يلاحظ من الجدول رقم (79) أن نسبة التلقيح ضد بعض الأمراض بلغت درجة عالية عام 1995 من أعداد الأطفال ما بين (12 – 23) شهراً ، حيث وصلت إلى 99.20% ضد الدرن ، وإلى 98.29% ضد الشلل في جرعته الأولى ، و97.30% في جرعته الثانية ، و 95.80% في الثالثة، في حين كانت نسبة الملقحين ضد الحصبة 92.20% ، بينما كانت نسبة التغطية متقاربة إلى حدٍ بعيدٍ جداً بين أطفال الريف ونظرائهم من أبناء المدن، كما أشارت بعض التقارير العالمية إلى أنه في سنة 1999 تحقق نسبة 100% من الأطفال البالغين عاماً واحداً من العمر الذين تم تطعيمهم ضد السل ، وأن ما نسبته 92.00% تم تحصينهم ضد الحصبة [1] .

جدول رقم (79) نسبة تغطية التطعيمات في ليبيا 1995

نوع التطعيم	حضر %	ريف %	جملة %
الدرن	99.70	98.00	99,20
الشلل جرعة أولى	98.70	97.10	98.20
الشلل جرعة ثانية	97.60	96.40	97.30
الشلل جرعة ثالثة	95.90	95.6	95.8
الحصبة	92.40	91.70	92.2

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات : تقرير التنمية البشرية – ليبيا 1999 ، ص 110 .

2 – 4 – 2 – 2 – أمد الحياة :

شهدت ليبيا انخفاضاً في معدل وفيات الرضع ، وزيادة في أمد الحياة المتوقع الذي لم يتجاوز في الفترة الواقعة بين 1950 – 1955 للذكور 41.9 سنة وللإناث 43.9 سنة، ووصل إلى 46 سنة في عام 1970 ، وارتفع في ما بين سنتي 1990 - 1995 إلى 61.6 سنة للذكور ، و65.0 سنة للإناث حيث قدرت نسبة التحسن ما بين الفترتين 147.0% للذكور ، بينما كانت نسبة التحسن للإناث 148.6% [2] ، في حين ارتفع معدل أمد

---

[1] – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ، مصدر سابق ، ص 139 .
[2] – المصدر نفسه ، ص 135 .

الحياة عند الولادة إلى 68.0 سنة للذكور ، وللإناث 71.0 سنة ، بمتوسط بلغ حوالي 70.0 سنة حسب إحصاءات سنة 2000 ، ليرتفع من جديد سنة 2003 إلى 72.4 سنة في المتوسط ، والجدير بالذكر أن زيادة أعداد المسنين بين الفئات العمرية للسكان يشير إلى زيادة أمد الحياة المتوقع، وحتى لا يؤثر هرم السكان على شبابه يتطلب نمواً مواكباً لفئتي صغار السن ومن هم في سن العمل .

لمزيد من التوضيح فإن عدد المسنين الذين هم فوق سن 65 سنة يتطور سنوياً مترافقاً مع زيادة عدد السكان ، وبالرجوع إلى الجدول رقم (68) يتضح أن أعدادهم كانت سنة 1995 حوالي 171432 مسنّاً بنسبة بلغت 3.90% من إجمالي السكان الليبيين ، وفي سنة 2000 قرابة 202856 مسنّاً يمثلون نسبة 3.95% ، بينما في سنة 2003 بلغوا 225202 مسنّاً كانت نسبتهم 3.96% ، ويتوقع أن يصلوا إلى 241453 مسنّاً بنسبة 3.95% سنة 2005 ، حيث يلاحظ أن معدل نمو أعداد هذه الفئة يزيد على معدل نمو السكان الكلي ، كما أن ثبات نسبة نموهم لفترة 10 سنوات تقريباً بمعدل متقارب جداً لا يعني توقفه ، بل الملاحظ زيادة أعمار من هم في سن ما بين 65 – 69 سنة بشكل ملحوظ يشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى زيادة معدل أمد الحياة المتوقع ، حيث إن من هم في هذه الفئة العمرية يشكلون نسبة 40.37% من إجمالي المسنين في عام 1995 ، وتطورت فأصبحت سنة 2000 حوالي 44.01% ، ثم في سنة 2003 بلغت 46.22% ، ويتوقع سنة 2005 أن تصل نسبتهم إلى 47.67% من جملة المسنين ، في حين أن من هم فوق سن 75 سنة يمثلون الأكثرية الثانية من مجموع المسنين ، إذ وصلت نسبتهم إلى 33%، و30% ، و29% ، و28% للسنوات السابقة نفسها على التوالي ، بينما جاءت ثالثاً نسب الفئة العمرية ما بين 70 – 74 سنة تمثل أقل من ثلث مجموع فئة كبار السن .

2 – 5 – 1 - مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمهنية والعمل :

تُعد المساواة بين الجنسين من أهم المعايير التي تُظْهِرُ مدى تقدم المجتمعات المختلفة ، كما أن النجاح في تغيير المواقف والأعراف الاجتماعية وتكييفها ضد التركيز على الدور الإنجابي والمترلي للمرأة يُعدّ من الخطوات المهمة نحو إشراك قرابة نصف المجتمعات في الحياة العامة ، وفتح الفرص أمام هذا العدد الهائل من الطاقات النسائية للمشاركة الكاملة في ما يمكنها القيام به خدمةً لمجتمعها ، وبالتالي فإن أقل عائد يمكن أن يُستفاد به هو تطور دخل الأسرة وزيادة رفاهيتها ، وتحسن مستوى معيشتها ، أما على مستوى البلاد عامة فإن ذلك يؤدي إلى المشاركة في البناء ، والقضاء على البطالة الأنثوية المتزايدة في العديد من المجتمعات ، يضاف إلى ذلك القضاء على كثير من الظواهر الاجتماعية السيئة التي من أهمها الفقر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الانحراف الأخلاقي ، وبروز الفوارق المادية بين السكان ، الأمر الذي ينجم عنه ظهور طبقات اجتماعية مختلفة في إمكاناتها ، ومتباينة في أسلوب المعيشية من ملبس ، ومسكن ، ومأكل ، وتعليم ، ووضع صحي ، وأسلوب تربية للأطفال وتوفير مستلزماتهم ، وسواها من المتطلبات .

2 – 5 – 1 – 1 - التشريعات المحلية والدولية حول المرأة :

دعت الظروف السيئة التي تعيشها ملايين النساء في العالم ، وبخاصةٍ في الدول النامية إلى ظهور نداءات تدعو إلى العمل على وضع إطار دولي يلزم الدول بضرورة احترام هذه الفئة المهمة من المجتمعات ، فبرزت إلى الوجود العديد من الاتفاقيات التي تتعلق بالمرأة من أبرزها « اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة التي اعتمدت في عام 1979 ، حيث أوضحت أن حقوق الإنسان للمرأة تُنتهك في ثلاث مجالات رئيسة :

- التمييز في الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
- انعدام المساواة في الحياة الأسرية بما في ذلك الزواج ، وفي اتخاذ القرارات الإنجابية.
- العنف على أساس نوع الجنس الذي يتراوح بين العنف المترلي إلى العنف في المجتمع المحلي ، والعنف من جانب الدولة ، وأثناء التراعات المسلحة .

ودعت الاتفاقية إلى التركيز على تمكين المرأة من ضمان سيطرتها الكاملة على مواردهـــا الاقتصادية وجسدها وحياتها ، ويتم ذلك عن طريق تغيير الأعراف الاجتماعية ، تغــيير القوانين وإصلاح نظام القضاء ، تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة)) (1) .

وفيما يتعلق بالمصادقة على التشريعات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة التي منها :

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اتفاقية المساواة في الأجور .
- اتفاقية القضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهنة .

يمكن باختصار توضيح جوانب من أهم التشريعات الصادرة في ليبيا التي تـــدعم حقوق المرأة الليبية ومكانتها ، ويعد الإعلان الدستوري الصادر في 11 ديســـمبر 1969 الذي اعتبر أن العمل حق وواجب وشرف لكلِ قادرٍ من الرجال والنســـاء و لا فـــرق بينهما فيه شرط أن يعمل كل حسب ما يناسب تكوًينه الطبيعي ، وكفل قانون العمـــل الصادر سنة 1970 تحت رقم 58 حق المرأة العاملة في الرعاية والحماية ، وشـــدد علـــى ضرورة المساواة في الأجر بين الرجال والنساء ، وحق المرأة في إجازة الوضـــع والمـــرض مدفوعة الأجر ، أما في مسألة الزواج والطلاق فقد حفظ القانون رقم 10 الصادر ســـنة 1984 لها حقوقها فرفع سن الزواج للفتاة من 16 سنة إلى 20 سنة ، وعدم إجبار الفتـــاة على الزواج بمن لا ترغب فيه ، وأعطى القانون للزوجة حقها في أن يقع الطلاق باتفاق، ويوثق ذلك لدى المحاكم المختصة ، ولها الحق أيضاً في طلب الطلاق من المحكمـــة ذات الاختصاص ، وفي حالة حدوث الطلاق مكنها القانون من حضانة أطفالها وتربيتـــهم ، بينما أشار تشريع آخر ضم بين مواده تشريعات خاصة بالأسرة ، وشدد على أن حقوق الرجل والمرأة متساوية ، كما أكد على الزواج باتفاق ورضا الطرفين لبناء أسرة ســـعيدة متماسكة ، إضافة إلى أنه ألحّ على أن الزواج لا يفصل إلاّ بالرضـــا ، أو مـــن طـــرف القاضي، وأن البيت والحضانة من حق الأم حتى بلوغ أطفالها سن 16 سنة ثم لهم الخيـــار مع من يكمل رعايتهم ، وصدر في عام 1989 قانون يسمح بتولي المرأة المناصب القضائية التي ظلت لوقتٍ طويل حكراً على الرجل .

---

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ، ص 117 .

2 – 5 – 1 - 2 - مساهمة المرأة في الحياة المهنية والعمل :

تمثل الإناث في ليبيا ما مجموعه 2158660 أنثى يمثلن 49.18% من مجموع السكان الليبيين حسب تعداد 1995 ، أي أنهن حوالي نصف عدد السكان ، بينما قدرت أعدادهن في سنة 2003 حوالي 2809467 أنثى بنسبة بلغت حوالي 49.5% ، ويقدر أن يصلن إلى 3022315 أنثى بنسبة 49.56% من إجمالي عدد السكان الليبيين سنة 2005 ، وبذلك يمكن القول بأن معدل نموهن خلال 10 سنوات يكون في حدود 00.4% وهي المدة الواقعة بين تعداد 1995 وتقديرات عددهن المتوقع سنة 2005 ، كما أن اقترابهن من نصف عدد السكان الكامل يمكن أن يكون مع سنة 2020 ، و لم يعد يفصلهن 00.54% إذا ما استمرت معدلات نموهن على هذه الوتيرة .

شهدت معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة ارتفاعاً ملحوظاً ، فقد تطور من 4.1% سنة 1964 إلى 14.5% سنة 1995 ، وبلغ سنة 2003 حوالي 31.1% وهذا يشير إلى مدى تطور دخول المرأة مجال العمل ، بينما يلاحظ الاختلاف والتراجع إذا ما قورنت من حيث مجالات العمل التي شهدت انخفاضاً في نسبتها في جلِّ قطاعات العمل لحساب قطاعات أخرى على رأسها قطاع الخدمات العامة المتمثل في التعليم ، والصحة ، والوظائف الإدارية الخدمية ، ودور الرعاية الاجتماعية ، والجدول رقم (80) يوضح التوزيع النسبي للمشتغلات للسنوات 1984 و 1995 و 2003 .

جدول رقم (80) التوزيع العددي والنسبي للمشتغلات حسب أقسام النشاط للسنوات 1984 و 1995 و 2003

البيان / النشاط	1984		1995		2003	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة والغابات والصيد	2588	3.1	4206	2.4	2844	0.8
التعدين والمحاجر	266	0.3	679	0.4	879	0.3
الصناعات التحويلية	3897	4.6	10111	5.8	9689	2.8
الكهرباء والغاز والمياه	328	0.4	1385	0.8	2252	0.7
التشييد والبناء	413	0.5	613	03	1001	0.3
النقل والتخزين والمواصلات	1729	2.1	2281	1.3	4002	1.2
المصارف والتمويل	1480	1.7	3688	2.1	5669	1.6
التجارة والمطاعم والفنادق	4776	5.6	2941	1.7	3786	1.1
الخدمات العامة والاجتماعية	69139	81.7	147355	82.8	314108	91.2
غير مبين	1	00.00	233	0.2	0	0
المجموع	84618	100.0	173491	100.0	344230	100.0

المصدر : عمل الباحث استناداً إلى تعداد السكان 1984 ، ص 72 ، وتعداد السكان 1995 ، ص 61 ، والمسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، ص 30 .

كما يشير الجدول إلى تطور عدد القوة العاملة النسائية التي لم تتجاوز سنة 1984 ما مجموعه 84618 عاملة ارتفع إلى 173491 عاملة سنة 1995 ، وتطور إلى 344230 عاملة سنة 2003 ، غير أن ما يلاحظ أن معظم هذه الزيادة تتجه عددياً نحو قطاع الخدمات الذي يضم النصيب الأكبر من الإجمالي لأن طبيعة هذا النوع من المهن تساعد المرأة وتتناسب مع إمكاناتها وتركيبتها الجسمية وظروفها الاجتماعية .

ويمكن الحديث عن قرابة نصف المجتمع الليبي الذي بدأت تأخذ فيه المرأة العاملة مكانة تزداد سنة بعد أخرى ، فقد كانت أعداد الإناث اللائي هن ضمن القوى العاملة الوطنية في عام 1970 حوالي 24.3 ألف ، ليرتفع في عام 1989 إلى 150.3 ألف بمعدل نمو مركب سنوي قدره 9.4% لهذه الفترة ، ويعني ذلك زيادة في نسبة مشاركة المرأة الليبية في مجموع القوى العاملة الوطنية ، فقد تطور من 6.2% إلى 17.4% ، حيث يتركز قرابة نصف عددها في الخدمات التعليمية ثم الصحية والخدمات الإدارية (1) .

يوضح الجدول رقم (81) أن مشاركة الإناث اللائي هن فوق سن 15 سنة بحوالي 421354 أنثى من مجموع العاملين اقتصادياً بنسبة مساهمة لهن تقدر بحوالي 25.7% ، بينما يبلغ عدد المشتغلات فعلياً حتى سنة 2003 حوالي 343537 أنثى يمثلن نسبة 25.3% من مجموع المشتغلين ، ويبلغ عدد المتعطلات عن العمل 77817 أنثى ، ويشمل هذا الرقم من سبق لهن العمل ومن لم يسبق لهن العمل بنسبة بلغت 29.5% حيث يتضح تدني نسبة المتعطلات عن العمل بين الإناث عنها عند الذكور ، في حين أن مجموع الإناث غير العاملات اقتصادياً يبلغ 1351756 أنثى بنسبة 68.63% إذ يرتفع هذا الرقم بكثير عن الذكور ، وذلك لوجود أعداد كبيرة من ربات البيوت تقدر بحوالي 901284 ربة بيت هن بطبيعة الحال خارج قوة العمل ، ويضفن إلى فئات غير العاملين اقتصادياً ، وتمثل الطالبات في مختلف المراحل الدراسية حوالي 400967 أنثى ، و13297 متقاعدة ، وغير ما ذكر يقدر عددهن 36208 أنثى ، كما أن البطالة بين الإناث ترتفع إلى 18.5% وهي بذلك ترتفع قليلاً عن المعدل العام للبطالة البالغ 17.3% ، كما أن معدل البطالة ارتفع عن سنة 1995 الذي كان 08.6% ، غير أنه في حالة استبعاد ربات البيوت عن هذا المجموع فإن نسبة البطالة لدى الإناث ستنخفض عن معدلها عند الذكور ، بينما تسهم

---

[1] – التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 – 1999 ، مرجع سابق ، ص ص 681 – 682 .

القوة البشرية للإناث في النشاط الاقتصادي بحوالي 23.8% سنة 2003 التي كانت 15.7% سنة 1995 .

جدول رقم (81)

التوزيع العددي والنسبي للقوى العاملة النسائية حسب فئات العمر لسنة 2001

فئات العمر	العدد	النسبة
15 – 19	711	0.3
20 – 24	27236	10.5
25 – 29	77577	29.9
30 – 34	69761	26.9
35 – 39	43585	16.8
40 – 44	20364	7.8
45 – 49	7493	2.9
50 – 54	5372	2.1
55 – 59	3580	1.4
60 – 64	1835	0.7
65 – 69	597	0.2
70 – 74	497	0.2
75 +	350	0.1
غير مبين	512	0.2
المجموع	259479	100.0

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 ، ص 19 .

أفاد تقرير حصر القوة العاملة الوطنية لسنة 2001 أن ما مجموعه 259479 أنثى يعملن في القطاعات المختلفة يمثلن نسبة 32.2% من مجموع القوى العاملة الوطنية ، كما يوضح الجدول رقم (81) أيضاً توزيع القوى العاملة النسائية اللائي يتركزن في الفئة العمرية ما بين 25 – 29 سنة بنسبة 29.9% ثم الفئة العمرية ما بين 30 – 34 سنة بنسبة 26.9% ، وفي الفئة العمرية 35 – 39 سنة كانت نسبتهن 16.8% ، بينما لا يتجاوزن 0.3% ما بين 15 – 19 سنة التي هي فئة الطالبات ويندر وجود عاملات في هذه السن ، كما أنها تتلاشى ما بعد سن 59 سنة .

أما التركيب الاجتماعي فإن أكثر من نصف القوى العاملة النسائية هن عازبات ، إذ بلغ عدد من لم يسبق لهن الزواج 132556 أنثى بنسبة 51.1% ، فيما وصل عدد المتزوجات إلى ما مجموعه 113915 أنثى بنسبة 43.9% ، في حين لم تمثل المطلقات والأرامل إلاّ نسبة 5.0% ، بينما كان صافي الدخل أو المرتب الشهري لأكثرهن بما يجاوز النصف قليلاً ، يتقاضين دخلاً ما بين 150 – 199 ديناراً ليبياً بنسبة بلغت 50.7% ، ومن دخلهن دون 150 دينار فنسبتهن 20.5% ، واللائي دخلهن الشهري ما بين 200 – 249

ديناراً بنسبة 20.6% من مجموع القوى العاملة النسائية الوطنية ، بينما يفوق 300 دينار دخل فئة قليلة منهن لا تتعدى 8.2% ، وهذه الأخيرة تقل بكثير عن نسبة الذكور الذين يتقاضون 300 دينار فأكثر وتبلغ نسبتهم 20.1% .

ويتوزعن حسب مستوياتهن التعليمية على نحوٍ يشير إلى أن نسبة عالية منهن يحملن مستويات تعليمية تعد جيدة ، في حين لم تتجاوز نسبة الأمية بينهن 5.1% ، ومن يحملن ما دون الشهادة الابتدائية 1.8% ، ومن هن في مستوى شهادة التعليم الأساسي 12.0% ، وتأخذ نسبة المتعلمات في الارتفاع فبلغت نسبة الحاصلات على شهادة تعليم متوسط 16.8% ، ومن كن في مستوى مرحلة الثانوية ودون الجامعة 48.3% ، بينما تمثل من يحملن شهادات جامعية وعليا 16.0% ، إذ بلغ عدد الطالبات في مرحلة التعليم العالي ما مجموعه 150768 طالبة يمثلن أكثر من نصف طلاب هذه المرحلة حيث كانت نسبتهن 52.6% خلال العام الجامعي 2002 – 2003 ، ويلاحظ أن معظم حملة الشهادة الأخيرة يحمل ما يزيد عن نصفهن شهادات في العلوم الاجتماعية بلغت نسبتهن 50.6% ، وحوالي 20.4% منهن يحملن شهادات في العلوم الطبيعية ، وقرابة 10.9% تخصصهن في العلوم الاقتصادية ، وتنخفض النسبة إلى 5.6% في العلوم الطبية ، بينما لا تتجاوز نسبة 3.1% حاملات مؤهلات العلوم الهندسية .

تتوزع باقي التخصصات العلمية المختلفة بنسب أقل من القوة العاملة النسائية الوطنية من حملة الشهادات الجامعية والعليا ، مما يوضح أن هذه القوة تُعد في أغلبها ذات تعليم مؤهل تستطيع من خلاله ممارسة ما يناط بها من عمل ، غير أن جُلّ هذه الطاقة العاملة تعمل ضمن قطاع الخدمات التي كانت نسبتها فيه سنة 1995 بما يمثل 84.9% ، وفي الجهاز الإداري 76.7% ، أما في سنة 2001 فقد تراجعت نسبة العاملات في الجهاز الإداري إلى 29.5% ، نظراً لزيادة أعدادهن في قطاعات التعليم والصحة وسواها على حساب العمل الإداري .

على سبيل التمثيل تشير الأرقام إلى أن عدد المدرِّسات بلغ ما مجموعه حوالي 179714 مدرِّسة في العام الدراسي 2001 – 2002 ، في حين ارتفع العدد خلال العام الدراسي 2003 – 2004 إلى 192798 معلمة في مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط ، يمثلن ما نسبته 76.9% من مجموع المعلمين في المرحلتين ذاتهما ، بالإضافة إلى 9816 مدرّبة

تتولى القيام بالتدريب في المراكز الفنية والمهنية المتوسطة للعام نفسه بنسبة بلغـــت 43.4% من إجمالي المدربين [1] .

بالرجوع إلى الجدول رقم (69) يتبين أن عدد الباحثات عن عمل في سنة 2001 كان في حدود 48554 أنثى يحملن مختلف المؤهلات التعليمية تم توجيـــه 9635 أنثـــى ، وبقى منهن 41919 أنثى تنتظرن التوجيه ، وهذا يوضح تدني نسبة الإنـــاث اللائـــي تم توجيههن إلى مواقع العمل و لم يشكلن إلاّ قرابة الثلث من مجموع الباحثين عن عمـــل إذ لا تتجاوز نسبتهن 32.6% .

2 – 5 – 1 - 3 - مشاركة المرأة في الحياة السياسية :

مما تقدم تتضح أن المكانة التي أصبحت تتمتع بها المرأة في ليبيا من إسهام في القوى العاملة ، وتطور مستواها التعليمي ، ومشاركتها في العديد مـــن المناصـــب الإداريـــة ، وتوليها الكثير من المهام في الدولة ، كما أن نسب وأعداد الإناث أصـــبحت في زيـــادة ملحوظة وتفوق أعداد ونسب الذكور ، وبخاصةٍ في مجال التعليم دراسةً وتدريســـاً ، وفي قطاعات الخدمات الأخرى ، وارتفاع إسهام الإناث في القوة العاملة البشرية الوطنيـــة ، ودخول المرأة مجالات عمل لم تكن ترتادها في السابق ، وبذلك أصبح البـــاب مفتوحـــاً أمامها للقيام بنصيب وافر من الحياة السياسية ، غير أنه وفق مقياس الدليل الدولي لمـــدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية الذي يأخذ في الحسبان عدد المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان ، الأمر الذي لا ينطبق على ما هو موجود في ليبيا نظراً لطبيعة النظام السياسي القائم فيها الذي يرتكز على أن من يتولى مهام التشريع والتنفيذ جهة واحدة هي الشعب عن طريق اختيار هيئات تعرف بالمؤتمرات الشعبية تتولى مهمة الجهة التشريعية ، وتتكون من جميع أفراد المجتمع من الذكور والإناث الذين هم في سن الثامنة عشر فمـــا فـــوق ، تقابلها لجان شعبية تقوم بعملية تنفيذ ما تُشَرّعُهُ تلك المؤتمرات ، ويتولى أعضـــاء هـــذه اللجان مسؤولية التنفيذ ويتم اختيارهم من قبل أعضاء تلك المؤتمرات ، وعليه فإن مبـــدأ مشاركة المرأة أصبح أمراً حتمياً في القيام بدور مهـــم في الحيـــاة السياســـية في النظـــام السياسي القائم في البلاد دون تمييز .

---

[1] – اللجنة الشعبية العامة ، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ، مؤشرات إحصائية حول التعلـيم والتـدريب الأساسـي والمتوسط للعام الدراسي 2003 – 2004 ، طرابلس ، صفحات مختلفة .

تؤكد الإحصاءات أن نسبة الإناث إلى مجموع أعضاء المؤتمرات الشعبية تقـــدر في حدود 35.0% ، ومن خلال هذه المشاركة تتمتع المرأة الليبية بجملة من الحقـــوق بينتـــها التشريعات النافذة في الخصوص التي من بينها الحق في اقتراح القضايا التي تراهـــا مهمـــة وتتطلب العرض على المؤتمرات الشعبية ووضعها ضمن جدول أعمالها ، كما أنها تستطيع تصعيد نفسها (ترشيح) شأنها في ذلك شأن الرجل لشغل المناصب القيادية ، وأن تبـــدي رأيها في سواها من المصعدين (المرشحين) لشغل تلك المناصب ، وكفلـــت لهـــا تلـــك التشريعات إمكانية إبداء رأيها في القضايا اليومية والعامة ، ولهـــا أيضـــاً حـــق الرقابـــة وتوضيح رأيها في سير عمل الجهات التنفيذية [1] .

أما من حيث توليها للمناصب القيادية والتسييرية في الدولة فوجودها أصبح بارزاً وواضحاً على قمة هرم الجهاز التنفيذي الذي يمثل الأمناء ، والأمناء المســـاعدين (وزراء ووكلاء وزارات) ، فهي اليوم على رأس أمينة الشؤون الاجتماعية بمؤتمر الشعب العـــام (البرلمان) 2004 ، ومنذ أكثر من 8 سنوات مضت ، وكذلك تتولى هذا المنصب في كل المؤتمرات الشعبية ، أيضاً ، وممثلة وفد ليبيا في المنظمة العالمية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حيث صارت رئيسة لهذه المنظمة لعام 2003 .

كما أنها تولت أمينة للجنة الشعبية العامة للتعليم (وزيرة) لأكثر من خمس سنوات ، وشغلت منصب أمينة للجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة (وزيرة) لأكثر مـــن أربـــع سنوات ، وتولت مندوبة ليبيا في الجامعة العربية لخمس سنوات ، هذا وتتولى أيضاً مهمة أمينة (سفيرة) لمكتب شعبي بالخارج (سفارة) لفترة فاقت عن العشر ســـنوات في بعـــض الدول ، بالإضافة إلى المهام داخل كل مكتب شعبي مثل الشؤون الثقافيـــة ، والملحـــق الإعلامي ، أيضاً تتولى مهمة نائبة لبعض النقابات والروابط المهنية ، ((وقد بينت تقـــارير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعدة سنوات متواصلة أن النسبة المئوية لمشـــاركة المـــرأة في الحكم على المستوى الوزاري حتى سنة 2000 لم تقل عن 12.5%)) [2] ، إذ إن كل السبل إدارياً فتحت الباب أمام المرأة للاندماج والدخول لكل نواحي الحياة فلا يوجد قانون أو

---

[1] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، مصدر سابق ، ص 147 – 148 .

[2] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لسنة 2002 ، ص 240 ، وسنة 2003 ، ص 328 .

أي تشريع في ليبيا يحدُّ من أن تقوم المرأة بأي نشاط سياسي وفق النظام القائم ، أو يمنع مشاركتها في كل نواحي الحياة السياسية في البلاد ، وأن كل المزايا التي يتمتع بها الرجل أثناء تكليفه أو عمله بأجهزة الدولة للمرأة الحق فيها أيضاً .

يوضح الجدول رقم (82) والشكل البياني رقم (21) مشاركة المرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية لمدة 15 سنة زادت فيها نسبة انخراطها من دون 1.0% سنة 1980 إلى أكثر من 2.0% عام 1995 وهو مؤشر يشير إلى نمو ، ولو بسيطٍ ، في إسهام المرأة في مجال العمل السياسي الذي تشير فيه بيانات الاتحاد البرلماني الدولي لسنة 1995 إلى تقدم نسبة المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا عن مجموعة من الدول العربية ، بل تأخذ مكاناً مميزاً بين عددٍ من الدول الأوروبية ، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (83) الذي من خلاله تظهر نسبة المرأة الليبية متقدمة عن كل الدول العربية .

جدول رقم (82) التوزيع النسبي لمشاركة المرأة الليبية

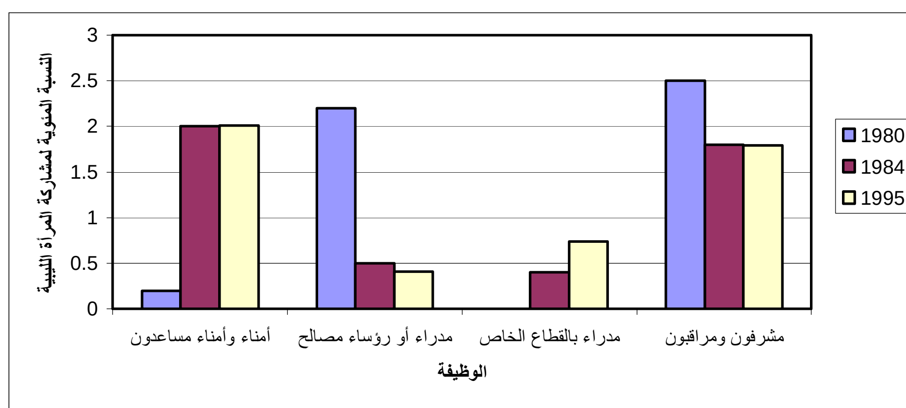
في الوظائف الإدارية والتنظيمية 1980 و 1984 و 1995

السنة / **الوظيفة**	**1980**	**1984**	**1995**
	%	%	%
أمناء وأمناء مساعدون *	0.20	2.0	2.01
مدراء أو رؤساء مصالح	2.2	0.5	0.41
مدراء بالقطاع الخاص	-	0.4	0.74
مشرفون ومراقبون	2.5	1.8	1.79
المجموع	7.9	8.4	1.63

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، ص 149 .

- (من ضمنهن إناث وزراء ووكلاء وزارات) .

شكل رقم (21) إسهام المرأة في الوظائف الإدارية والتنظيمية 1980 و 1984 و 1995



المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (82) .

جدول رقم (83)

المشاركة السياسية للمرأة في بعض الدول الأوروبية والعربية سنة 1995

% المشاركة السياسية للمرأة الأوروبية		% المشاركة السياسية للمرأة العربية	
البلد	%	البلد	%
فرنسا	6.4	الكويت	0.0
السويد	40.4	المغرب	0.6
بريطانيا	9.5	الجزائر	0.6
هولندا	13.3	مصر	2.2
إيطاليا	15.1	لبنان	2.3
أسبانيا	16.0	تونس	6.7
ألمانيا	26.6	سوريا	9.6
الدانمرك	33.0	العراق	10.8
النرويج	39.4	ليبيا	35.0

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، ص 148 ، نقلاً عن تقرير الأمم المتحدة التنمية البشرية لسنة 1995 ، بيانات الدول العربية مشتقة من إحصاءات الإتحاد البرلماني الدولي لسنة 1995 .

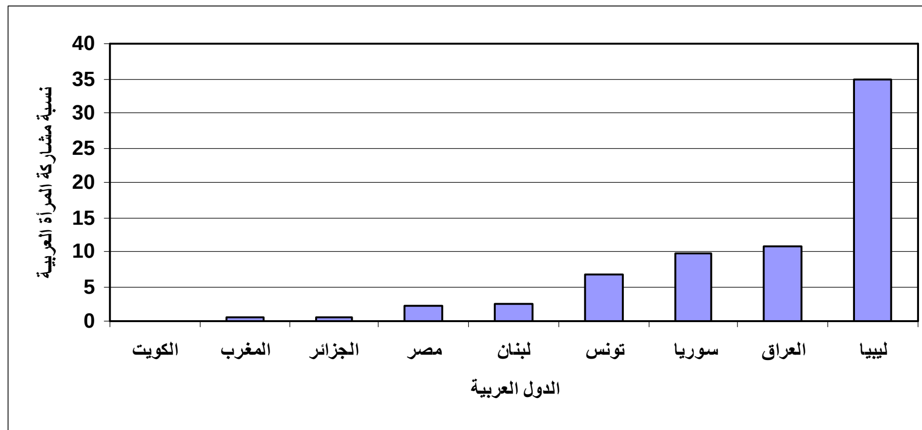
يتطلب النهوض بأوضاع المرأة وجود المشاركة الفعالة لها في المؤسسات السياسية في الدولة الذي يتطلب توفر السند التشريعي ، والدعم القانوني ، إلى جانب تطور النظم والأعراف الاجتماعية (ممثلةً في العادات والتقاليد) ، والاقتصادية ، والثقافية السائدة في المجتمع ، ((قد تضاعفت فرص العمل أمام المواطنين وتوفرت لهم نشاطات لم يعرفوها من قبل ، وطرأت تعديلات أساسية على صورة المرأة ، وأخذت تدخل عالم الرجال شيئاً فشيئاً وبترددٍ كلّي منها ، بدعوةٍ منه ، وترغيب لها حيناً ، وقسراً وبمواجهة معه أحياناً أخرى ... ، وتبين للجميع أن التعليم هو الطريق الأقصر دائماً لتحسين وضع الفرد الاجتماعي فبعد أن كان مقتصراً على الذكور بدأ يأخذ الإناث في تياره)) (1) ، فاتحاً الباب واسعاً للجميع ، ومتيحاً فرصاً أكبر ، ومجالات أوسع لهن للمشاركة في الحياة المهنية ، والإسهام في بناء المجتمع ، وبالرغم من أن الباب مفتوح أمام المرأة للمشاركة في الحياة السياسية ، و ((لا توجد أية عوائق أمام المرأة فالتشريع الليبي يبيح للمرأة ، بل يعطيها الحق في تولي الوظائف العامة في الدولة ، وحق ممارسة جميع الأنشطة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، إلاّ أنه من الناحية العملية توجد بعض الصعوبات المتمثلة في إن بعض العادات والتقاليد المترسخة في المجتمع الليبي تمنع المرأة من مزاولة بعض الأعمال،

[1] - زهير حطب ، عباس مكّي ، الطاقات النسائية العربية ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1987 ، ص 64 .

وبخاصةٍ تلك الأعمال الـــتي تتطلب غياباً طويلاً عـــن البيت ، أو التنقل البعيد والســـفر الطويل)) [1] ، فبالرغم من كل ما تحقق للمرأة ، وما سعت هي إلى تحقيقه فإن دورهـــا لم يظهر بالصورة المطلوبة لتتماشى مع مقدار ما منح لها من حقوق التي تعـــد مثـــالاً في المساواة في الحقوق والواجبات ، غير أن الملاحظ هو تنامي دورها ببطء ، مما يؤكد على التخلص التدريجي من تلك القيود التي تُعدُّ في مجملها اجتماعية تعتمد على الموروث مـــن الماضي مما يتحتم ضرورة التخلص من تلك العادات والتقاليد التي لا تعـــبر عـــن القـــيم العربية الإسلامية السائدة في ليبيا ، وهو ما يدعو عنصر الإناث إلى التحـــرك اجتماعيـــاً على مستوى المجتمع بكل مؤثراته التي تصنع القرار في الدولة ، ومن بينـــها المؤسســـات النسائية على كافة المستويات ، لتتولى مسح كل ما يشدها إلى الوراء ، وتمكنـــها مـــن الاستفادة من ما تحصلت عليه من حقوق ، فالتطور الذي حصل علـــى مهنـــة المـــرأة ومشاركتها يبدو واضحاً من خلال ما يبينه الشكل البياني رقم (22) مقارنة مع الـــدول العربية .

شكل رقم (22)

نسبة للمشاركة السياسية المرأة في بعض الدول العربية 1995



المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (83) .

---

[1] - علي الحوّات ، (الأسرة وعمل المرأة - دراسة في المجتمع الليبي) ، مجلة الفكر العربي ، السنة 17 ، العـــدد 84، معهـــد الإنماء العربي ، بيروت ، ربيع 1996 ، ص 199 .

لقد أفرزت نتائج عديد الدراسات الميدانية أن اتساع الأفق المعرفي والثقافي للمـــرأة يساعد على توفير عناية أفضل بالأطفال ، ويعمل على تحسين أوضاع بيئتهم وتغذيتـــهم مما يقلل من وفيات الرضع ، وتشير نتائج إحدى الدراسات بهذا الصدد بأنه حتى في حالة البلدان الفقيرة التي لا يتجاوز دخل الفرد فيها 300 دولار سنوياً ، فإن مضـــاعفة القيـــد المدرسي للإناث في المرحلة الثانوية من 10% إلى 20% ، وبفرضـــية ثبـــات المـــتغيرات الأخرى جدير بأن يساعد على تخفيض معدلات وفيات الرضع من نحو 105 وفاة لكـــل 1000 ولادة حية إلى 78 وفاة ، وعليه فإن تكلفة وعائد التوسيع في تعليم الفتيات ، وأثره على الإقلال من وفيات الرضع هو أكثر كفاءة ، وأقل تكلفة وجهداً من التدخل المباشر في القطاع الصحي للخفض من تلك المعدلات .

بالإضافة إلى ذلك يعمل تعليم المرأة على الإقلال من وفيات الأمهات ، ويخفـــض من المخاطر المصاحبة للحمل عن طريق وعي الأم ومعرفتها بممارسات العناية الصـــحية والتباعد بين الولادات ، وقد أثبتت إحدى الدراسات الدولية المقارنة التي أجريت بهـــذا الصدد أن زيادة سنة دراسية واحدة لكل 1000 امرأة جدير بأن تحجـــب وفـــاتين مـــن وفيات الأمهات .

في الجانب الاقتصادي من البديهي أن تعليم المرأة يوفر عوائـــد خاصـــة تتعلـــق بتحسين الدخل ، إلاَّ أن العوائد الاجتماعية تفوق ذلك بكثير ، وتؤثر في المدى البعيـــد على إنتاجية المرأة ، ومن ثم إنتاجية القطاع الذي تعمل في إطاره ، وقد ثبت في تجـــارب بعض البلدان ، ومن خلال بحوث تقييم الإنجاز ، أن عوائد سنة إضافية لتعليم المرأة تزيد مردوداتها بمدى يتراوح ما بين 2% إلى 15% مقارنة بعوائد تعليم الرجـــل ، وبخاصـــةٍ في قطاع الزراعة الذي يعتمد على تقنيات متطورة ›› [1] .

---

[1]- Enhancing Women Participation in Economic, The World Bank , 1994

نقلاً عن : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، ص 145 .

2 – 5 – 2 - مستوى المعيشة :

2 – 2 – 2 – 1 – مؤشرات على تحسن المستوى المعيشي :

سبقت الإشارة إلى الوضع المعيشي الذي كان عليه الليبيون في مراحل عدة ، وما كان يعانيه من تخلف وجهل ومرض وتدنٍ لمستوى الدخل ، تتشارك فيه الظروف الطبيعية القاسية المتمثلة في الأمطار النادرة والمتقطعة لسنوات عديدة ، والمياه الجوفية والسطحية المحدودة الكمية والنوعية وانعدام أي نوع من الجريان السطحي الدائم ، وفقر التربة ، ومحدودية الغطاء النباتي ، وقلة في الموارد المعدنية المتاحة باستثناء النفط والغاز ، والظروف البشرية التي أسهمت فيها قوى الاستعمار من منتصف القرن السادس عشر مع سيطرة العثمانيين مروراً بحكم الإيطاليين ، فالإنجليز ، فالعهد الملكي وما صاحبه من حروب كانت تدور على أرض ليبيا ، بالإضافة إلى القواعد أجنبية ، وأعداد من المستوطنين .

و لم يبدأ انتعاش الاقتصاد الوطني إلاّ مع أواخر الستينيات بعد اكتشاف النفط وإنتاجه ، وتصديره بكميات تجارية التي كان لها الفضل في انطلاق خطط التنمية ، ولو بدرجة محدودة ، تركزت في المدن الكبيرة وضواحيها القريبة ، الأمر الذي تبدل مع بداية السبعينيات وانطلقت خطط التنمية المتوالية التي ظهرت نتائجها في جميع أنحاء البلاد ، فتراجعت معدلات الوفيات العالية ، وتقلصت الأمراض المستوطنة بفعل الخدمات الصحية التي لم تغفل حتى الأرياف والواحات ، وتم القضاء عليها فيما بعد ، واختفت أحياء الصفيح لتحل محلها المساكن الحديثة وتصل نسبة من يملكون مساكن تتمتع بكل متطلبات الحياة الضرورية بما يزيد عن 92.6% من مجموع الليبيين ، في حين لم يتجاوز من يسكنون بيوتاً مؤجرة ما نسبته 3.6% ، خلال العام 2003 ، وانتشرت الطرق المعبدة لتربط أجزاء البلاد المترامية الأطراف لتتخطى ما طوله 27000 كم ، ووصل معدل الهواتف الثابتة لكل 1000 شخص حوالي 118 خط هاتفي سنة 2002 بعد أن كان 48 خط هاتفي سنة 1990 ، أما الهواتف المحمولة فلم يكن هناك مشتركون في السنة نفسها لعدم دخول هذا النوع من الاتصالات إلى ليبيا والعديد من دول العالم ، واقتصار خدماته على بعض الدول المحدودة جداً والمتقدمة ، ليصل سنة 2002 إلى حوالي 13 خط

لكل 1000 شخص ، بينما بلغ عدد مستخدمي الانترنيت سنة 2002 حوالي 22.5 لكل 1000 شخص [1] .

امتدت شبكات المياه الصالحة للشراب ولتغطي أكثر من 98.0% من إجمالي السكان ، وأنارت خطوط الكهرباء جميع البيوت في الحضر والريف على السواء ، وبلغت النسبة العامة لاستخدام الطاقة الكهربائية في المنازل ما يزيد عن 98.5% ، في حين أن معدل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية كليوات/سنة كان سنة 1980 ما مقداره 1588 كيلوات وارتفع سنة 2001 إلى 4021 كليوات [2].

وفتحت المدارس في كل الأرجاء تستقبل الذكور والإناث لتقضي على الجهل والأمية ، وأنشأت الجامعات الحديثة ، حيث وصل معدل الالتحاق بمقاعد الدراسة إلى حوالي 88.0% من مجموع من هم في سن الدراسة ، إذ يلاحظ الانخفاض في معدل الأمية عن عام 1995 الذي كان 19.0% ، وانخفض إلى 12.0% سنة 2003 .

هذا التحسن في مستوى الخدمات يحتم بطبيعة الحال تحسناً في مستوى المعيشة للفرد في ليبيا ، بما يتماشى مع تلك الخدمات المقدمة التي أدت إلى تغير في نمط وطريقة عيشه ، حيث تبدل مسكنه ومشربه ومأكله ومركوبه ، وتحسنت صحته ، وتطورت علومه ، وارتقت ثقافته ، ونوعية عمله ، فالارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وما توصلت إليه من نسب عالمية فيما قدم من رعاية أولية ، وقضاء على الأمراض السارية والمتوطنة ، وتدني معدلات وفيات الرضع لتصل إلى أدناها 19.4 في الألف سنة 2003 ، وانخفاض معدل الوفيات العام على مستوى البلاد بدرجة أنه أصبح يضاهي معدلات الدول المتقدمة ، وبلغ 3.5 في الألف للسنة نفسها ، وارتفع معدل أمد الحياة المتوقع إلى 71 سنة كمتوسط للجنسين للعام ذاته ، كما أن حوالي 93.4% من الأسر الليبية تمتلك سيارة واحدة ، وأن 6.6% منها تمتلك أكثر من سيارة واحدة في العام 2003 ، بالإضافة إلى انتشار المراكز الصحية ، والمستشفيات المتخصصة والعامة ، وتوفير المعدات ، والمستلزمات الطبية ، وأعداد الأطباء، والطواقم الصحية الفنية المختلفة ، وانتشار التعليم ريفاً وحضراً ، وبين الذكور والإناث ، وجميع شرائح المجتمع ، وضمان مجانيته ، والعدالة

---

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2004 ، ص 208 .

[2] - المصدر نفسه ، ص 181 .

بين ما يقدم من خدمات بين الريف والحضر ... كلها عوامل توضح ، وتحتم ارتفاعاً في مستوى المعيشة للسكان تماشياً مع ما حدث من تطور ونمو وتوفر للخدمات المختلفة .

2 – 5 - 2 – 2 – تطور نمو دخل الفرد :

أشارت الدراسات إلى أن دخل المواطن الليبي تطور بشكل كبير الذي بيَّنه التقرير الصادر عن بعثة الأمم المتحدة سنة 1950 التي أظهرت أن مستوى الدخل للفرد في ليبيا لم يتجاوز 25 دولاراً ليكون من أدنى الدخول في العالم ولا تنافسها في هذا المستوى إلاّ أشد دول العالم فقراً وفاقةً [(1)] ، بينما كان في العام 1961 لا يتجاوز 12 ديناراً ليبياً وصل إلى 44 ديناراً (115 دولاراً) سنة 1968 [(2)] ، ثم بدأ يظهر ارتفاع متوسط دخل الفرد الليبي تماشياً مع تدفق النفط وتصديره منذ العام 1960 – 1961 حيث وصل في سنة 1967 إلى حوالي 1926 دولاراً ، وقرابة 1995 دولاراً في سنة 1970 ، ليبلغ ذروته في سنة 1980 إلى حوالي 3301 ديناراً (7190 دولاراً) ويصبح بذلك نصيب الفرد في ليبيا من ضمن الدول العربية الغنية جداً ذات الدخول العالية التي يتجاوز دخل الفرد فيها من الناتج الإجمالي 5000 دولاراً [(3)]، فيما أشار تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 1998 إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2001 قد بلغ حوالي 7570 دولار الذي يُعدُّ أيضاً من أعلى الدخول السنوية العالمية[(4)] .

وتشير بعض التقديرات العالمية إلى أن معدل نمو الدخل السنوي للسكان في ليبيا خلال الفترة ما بين 1975 – 2000 بلغ 3.1% ، بينما سيكون هذا المعدل 1.9% في المدة الممتدة ما بين 2000 - 2015 [(5)] ، وهذا الانخفاض في معدل النمو يمكن أن يكون بسبب تزايد عدد السكان ، وتراجع الاعتماد العالمي على النفط ، وبالتالي تدني عائداته التي يمثل أهم مصادر الدخل الوطني .

---

[1] - شكري غانم ، الاقتصاد الليبي قبل النفط ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ص 20 .

[2] – محمد زيد ، التحول الاقتصادي في الجماهيرية ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع ، طرابلس ، 1980 ، ص 23 .

[3] – فتحي محمد أبوعيانة ، مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986 ، ص 96 .

[4] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1998 ، ص 128 .

[5] – ـــــــــــــــــــ ، ـــــــــــــــــ 2004 ، ص 140 .

ويوضح الجدول رقم (84) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يشير إلى الارتفاع الملحوظ في متوسط دخل الفرد خلال المدة من 1970 – 1980 من 643 دينار إلى 3301 دينار ، وهي السنوات التي تطور فيها إنتاج النفط كميةً، وزاد سعره في السوق العالمية ، غير أنه يلاحظ تراجعاً واضحاً في متوسط دخل الفرد من سنة 1981 وحتى 1987 الذي يرُجع سببه إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي لتراجع إسهام النفط فيه بسبب انخفاض الأسعار العالمية ، بينما يعود متوسط دخل الفرد ليرتفع من جديد إلى 1637 دينار سنة 1988 حتى سنة 1997 مسجلاً دخلاً قدره 2553 دينار .

يعود هذا الارتفاع إلى معدلات النمو العالية في الناتج المحلي الإجمالي ، كما يلاحظ بداية تراجعه في سنة 1998 ليصل إلى 2317 دينار بفعل انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي كان من أهم نتائج العقوبات الدولية على ليبيا التي كانت تحظر استيراد معدات تنقيب واستخراج وتكرير النفط ، في حين يلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من عام 2000 إلى حوالي 2604.8 دينار مواصلاً ارتفاعه ليصل سنة 2003 إلى حوالي 4837.8 دينار أي ما يعادل 3773.7 دولار ، وقد بلغ المتوسط العالمي لدخل لفرد كمؤشر لمستوى العتبة حوالي 5311 دولار في عام 1995 ، وإلى 6311 دولار في سنة 1999، وفي سنة 2003 بلغ 7376 دولار ، [1] ، هذا النمو في السنوات الأربع الأولى من الألفية الثالثة يمكن إرجاعه لعدة أسباب :

1 – ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي .

2 – رفع الإجراءات المتخذة ضد ليبيا من الأمم المتحدة من عام 1992 – 1998 .

3 – صدور عدد من التشريعات التي أسهمت في الحد من سياسة سيطرة الدولة على كل أوجه النشاط الاقتصادي .

4 – فتح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص للإسهام الفعلي في النشاط الاقتصادي المحلي بعد غياب حوالي 25 سنة أي منذ أوائل الثمانينيات .

---

[1] - عبدالمجيد الرابطي ، (اتجاهات التنمية البشرية في ليبيا 2) ، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، العدد الأول ، أكتوبر 2004 ، ص 31 .

جدول رقم (84)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1970 - 2003

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار	عدد السكان (ألف نسمة)	متوسط نصيب الفرد (بالدينار)	معدل نمو نصيب الفرد (%)
1970	1289.3	2006.0	643	-
1975	738.0	2599.3	1456	126.4
1980	10553.0	3197.0	3301	126.7
1985	7852.1	3618.4	2170	34.3 -
1986	6767.5	3663.5	1847	14.9 -
1987	5933.2	3630.0	1634	11.5 -
1988	6170.6	3770.0	1637	0.2
1989	7904.4	3980.0	1783	8.9
1990	7749.6	4150.0	1867	4.7
1991	8440.2	4330.0	1949	4.4
1992	8774.4	4510.0	1945	0.2 -
1993	9287.5	4700.0	1976	1.6
1994	9913.5	4744.0	2090	5.8
1995	10048.7	4799.0	2094	0.2
1996	11631.3	5013.9	2230	10.8
1997	12887.9	5047.5	2553	10.0
1998	11985.9	51173.5	2317	9.3 -
2000	17775.4	5426.8	3275.5	29.2
2001	18592.0	5729.9	3244.7	0.92 -
2002	24684.4	5944.4	4152.5	21.86
2003	29890.5	6178.5	4837.8	14.16

المصدر : 1 - مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية – الربع الثاني لسنة 2000 (تطور السكان والقوى المنتجة خلال الفترة 1970 – 1998) ، المجلد 40 ، ص 13 . 2 – اللجنة الشعبية العامة للشعبيات ، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970 – 2003 ، ص 16 .

2 – 5 - 2 – 3 – الاستهلاك وتكاليف المعيشة :

يُعدُّ استهلاك السلع والخدمات نشاطاً مستمراً ، ولا يعد غاية نهائية لحياة المواطنين فالأنشطة الاستهلاكية تتباين في أغراضها وغاياتها إذ تتراوح ما بين التغذية ، والتسلية ، والعيش حياة طويلة تتمتع بالأمان ، وبدرجة من الرفاهية ، فالغذاء ، والمأوى ، والماء الآمن، والصرف الصحي الجيد ، والرعاية الطبية المناسبة ، والملبس الملائم ، والتعليم بمختلف مراحله ، والحصول على المعلومات المختلفة من الكتب ، وعن طريق الإذاعة ، أو الصحف ، أو عبر شبكة الإنترنيت ، كما أن وسائل النقل ، ونوع الطاقة المستخدمة

لكل الأنشطة ، تُعدُّ كلها ضرورية ليعيش المرء حياة طويلة وصحية ، ليتعلم القراءة والكتابة ، وليكتسب المعلومات على أحدث الطرق .

كان لارتفاع مستوى الدخل الوطني الدور الكبير في تشجيع الدولة عبر خطط تنموية من أجل تطوير المجتمع وتحديثه ، وتماشياً مع حالة التحديث هذه تغيرت معالم كثيرة في المجتمع ، وبرزت مؤشرات عديدة له من بينها ظهور سلع وخدمات أقبل الناس على شرائها ، الأمر الذي تطلب وجود مستويات تواكب هذا التطور[1] ، كما يتضح أن هناك زيادة في استهلاك الأفراد بداية من أول سبعينيات القرن الماضي وهو ما يشير إلى ارتفاع مستوى المعيشة ، وبخاصةٍ أن معدلات نمو الاستهلاك فاقت معدلات النمو السكاني ، لذلك فإن الزيادة الكبيرة في الإنفاق الاستهلاكي العام يُعَبِّرُ في الواقع عن الاستهلاك الجماعي الذي يعود بمنافعه على كل المواطنين على شكل خدمات مختلفة كالتعليم ، والصحة ، والثقافة العامة ، والأمن ، والادخار ... والتي تقدم من قبل الدول مجاناً للمواطنين ، وبخاصةٍ في قطاعي التعليم والصحة ، وقد نالت القسط الأكبر من هذه النفقات التي تقدم للمواطنين دون تمييز ، وتُسهم في رفع مستواهم الصحي والتعليمي ، وتتيح لهم الفرص لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية باستمرار[2] .

من خلال دراسة عن أسعار القطاعي السنوية والرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة 2003 لمجموعة من السلع والخدمات التي صنفت إلى ثماني مجموعات رئيسة ، وقسمت أيضاً إلى 33 مجموعة فرعية شملت السلع ذات المنشأ المحلي والمستورد ، تبين أن الاتجاه العام للأسعار اتجه نحو الانخفاض حيث بلغ الرقم القياسي العام لسنة 2003 ما نسبته (78.2%) الذي يشير إلى أنه انخفض عن سنة 1999 حيث كان (100%) مما يعني أن نسبة الانخفاض بلغت 21.8% ، وأوضحت الدراسة أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لمجموعة المواد الغذائية بلغ 76.8% ، كما أن المقارنة مع أسعار سنة 2002 تظهر انخفاضاً واضحاً في مجموعة السلع والخدمات على النحو التالي[3] :

الملابس والأقمشة والأحذية (- 7.3%) ، المسكن ومستلزماته (- 4.4%) ، العناية الصحية (- 4.3%) ، الأثاث المنزلي (- 2.9%) ، التعليم والثقافة والتسلية (- 2.7%) ، سلع

---

[1] - محمود جدّور ، (الدخل الأسري وظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي) ، المجلة الجامعة ، مركز البحوث والدراسات العليا ، جامعة 7 أبريل ، الزاوية – ليبيا ، العددان 2 ، 3 ، 2001 ، ص 132 .

[2] – محمد رياض رشيد ، (في النمو السكاني والتنمية الاقتصادية في الجماهيرية) ، مجلة كلية التربية ، جامعة الفاتح ، العدد 9 ، طرابلس ، 1978 ، ص 129.

[3] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، نشرة أسعار القطاعي والرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة 2003 ، ص 107 .

وخدمات متفرقة متنوعة أخرى (- 1.7%) ، المواد الغذائية (- 0.4%) ، النقل والمواصلات (- 0.3%) .

نستنتج مما سبق أن هناك مجموعة السلع الغذائية المدعومة من قبل الدولة التي توزعها على الجمعيات الاستهلاكية بالرغم من ثبات أسعارها ، وكذلك عدة سلع غذائية أخرى تتحدد أسعارها غالباً حسب قانون العرض والطلب ، ومدى توفرها من عدمه إضافة إلى الملابس ، والأقمشة ، والأحذية التي تتأثر بالسوق الدولية ، وما ينتابها من تذبذب في أسعارها ، ومدى إسهام الدولة في تحديد الرسوم الجمركية المفروضة عليها ، بالإضافة إلى الخدمات التي تشتمل في مجملها على الصحة ، والتعليم ، والنقل والمواصلات ، فإن مؤشرها العام آخذ في الانخفاض السنوي ، وبخاصةٍ بعد العام 1999 ، و يمكن أن إرجاع سببه إلى رفع العقوبات التي كانت مفروضة من قبل الأمم المتحدة على ليبيا ، والتوجه نحو مشاركة القطاع الخاص والأهلي في تحمل جزء كبير من مهمة الاستيراد والتصنيع ، وتوفير نسبة مهمة من الخدمات ، وقد أخذ يظهر دوره واضحاً في التعليم الخاص ، ووسائل النقل البري ، وخدمات الصحة ، حيث تَشْتَدْ المنافسة وتنعكس على تحسين ما تقدمه مؤسسات القطاع الخاص والأهلي من خدمات مختلفة وبأقل الأسعار ، بعكس ما كان سائداً في السابق خلال فترة سيطرة الدولة على كل نواحي الحياة .

2 – 5 – 2 – 4 – الدخل الشهري وأوجه الإنفاق :

أظهرت نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 أن متوسط دخل الأسرة في ليبيا بلغ حوالي 8725.21 دينار ، في حين أن متوسط إنفاقها السنوي على مختلف أنواع السلع والخدمات يصل إلى حوالي 8148.16 دينار بمعدل شهري يقدر تقريباً 679.01 دينار ، وهو ما يوضح أن متوسط إنفاق الفرد السنوي يبلغ 1234.65 دينار ، أي أن متوسط إنفاقه الشهري يصل إلى حوالي 102.89 دينار ، غير أن متوسط هذا الإنفاق يتباين قليلاً بين الحضر والريف فيكون الإنفاق الشهري للأسرة الحضرية في حدود 689.29 دينار ، بينما لا يتجاوز في الأسرة الريفية 618.79 دينار بنسبة انخفاض قدرها 10.2% [(1)] ، وذلك بسبب زيادة متطلبات الأسرة الأولى التي تعيش حياة أكثر طلبات من نظيرتها الثانية ، ورغم ذلك فلا يُعدُّ ذلك تفاوتاً كبيراً في مستوى الإنفاق الأسري بين الحضر والريف ؛ بل يؤكد أن هناك شبه تقارب بين النوعين ، وهو ناتج

[1] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الثالث ، بيانات الإنفاق والدخل العائلي ، ص 13 .

عن تساوي الخدمات ، وتوفر السلع بينهما ، وما يتوفر لهذه الأسر يتوفر لنظيرتها حسب مكان وجودها .

يتباين متوسط إنفاق الأسر الليبية السنوي والشهري ، ويزداد بزيادة عدد أفرادها في حين ينخفض متوسط نصيب الفرد من الإنفاق كلما زاد عدد أفراد الأسرة حيث يتوزع الإنفاق الأسري بين الأفراد بحجم الأسرة ، وينخفض متوسط إنفاق الأسرة التي رئيسها متزوج بعكس التي رئيسها مطلق التي تأتي في مقدمة الأسر في متوسط الإنفاق السنوي ، أما حسب الحالة التعليمية لرئيس الأسرة فكلما كان تعليمه عالياً زاد معدل الإنفاق ، بينما يتناقص متوسط إنفاق الأسرة عندما يكون رئيسها متفرغاً للعمل المنزلي ، وكذلك الأسر التي رئيسها له إيراد ولا يعمل ، هذا وتُعد أسر أصحاب مهن كبار الإداريين المسؤولين ، والمشرفين التنفيذيين هم من أكثر الأسر إنفاقاً [1] ، حيث يتضح أن كل شريحة من شرائح الأسر الليبية تنتهج أسلوباً حياتياً مميزاً عن غيرها في ما تنفقه سنوياً، وبما ينعكس على أفرادها من فاقة أو رفاهية ، تماشياً مع مستوى دخلها وحالتها التعليمية، ونوع ما يقوم به رئيسها من أعمال ، مع الأخذ في الاعتبار وضعه الاجتماعي من حيث العزوبة ، أو الزواج ، أو الطلاق ، أو الترمل .

أما من حيث أولويات ما يتم الإنفاق عليه فتأتي المواد الغذائية على رأس القائمة إذ تمثل حوالي 38.8% من مجمل الدخل الأسري ، يليها الصرف على متطلبات المسكن، وتوفير مستلزماته بنسبة 21.4% ، وتستهلك وسائل المواصلات 10.7% من الدخل الأسري ، ويكون نصيب الملابس والأحذية حوالي 9.4% ، بينما الإنفاق على الأثاث يأخذ 7.0% من جملة الدخل ، ولا تتجاوز العناية الصحية ، والتعليم ، والثقافة ، والترفيه سوى 8.2% [2] ، نظراً لمجانية التعليم ، والصحة ، وأن من يرتادون المؤسسات التعليمية الخاصة هم أعداد محدودة من الليبيين ، كما أن جلّ المرضى هم من رواد المرافق الصحية العامة ، أيضاً فدور الثقافة والترفيه عادةً ما تكون بمقابل ، أما باقي النسبة المتمثل في 4.6% فينفق على سلع وخدمات أخرى .

---

[1] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الرابع ، العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والإنفاق والدخل العائلي ، ص 14 – 20 .

[2] - ـــــــــــــــــــــــــــ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، جزء 3 ، مرجع سابق ، ص 14 .

3 – 1 – 1 - التقسيمات الإدارية في ليبيا :

منذ القدم مع قيام الإمبراطوريات وامتداداها وتوسعها ظهرت الحاجة الملحة إلى تقسيم ما تسيطر عليه من الأراضي والشعوب لوحدات إدارية صغيرة تضع لها حدوداً ، وحكاماً ، وولاة ، وإدارات محلية ترتبط بالإدارة المركزية تتلقى منها التعليمات والأوامر، وتسير وفق سياستها العامة التي إذا ما خرجت عنها تعدُّ متمردة وفي حالة عصيان يجب ردها إلى أسرها مهما كانت تبعيتها سواء بالانتماء ، أو بالاحتلال ، ويُسهِّل التقسيم عملية تقديم الخدمات التي يحتاجها المقيمون فيه ، وتوفير المرافق المختلفة لهم ، وحصرهم ، ومعرفة القادمين إليه والمغادرين له ، وتحديد الإمكانات التي يحتاجها كل إقليم إداري ، وما يمكن أن يقدمه من إنتاج ، وما يدفعه من ضرائب ، أو إتاوات ، أو زكاة ، وما يُسهم به في الحرب من أفراد ، وما يتطلبه الدفاع عنه .

تعدد المستعمر على ليبيا من الفينيقيين إلى الإغريق ، فالرومان ، ثم الوندال إلى أن جاء الفتح العربي الإسلامي ، تلته السيطرة العثمانية ، فالاحتلال الإيطالي ، ثم فترة الإدارة البريطانية التي انتهت جميعها شكلياً سنة 1951 ، وفعلياً في عام 1970 ، وخلال تلك العهود تنوع التقسيم الإداري في ليبيا وتعدد ، فالقوة الاستعمارية المسيطرة تكون سلطتها على ما يقع تحت يدها عندما تكون الغلبة لها ، فأراضي البلاد تعرضت للتطاحن بين القوى المتصارعة ، فتارة للفينيقيين ، وأخرى للإغريق ، وثالثة للرومان ، في حين أن المعروف هو سيطرة الأولى على الجزء الغربي والثانية على الجزء الشرقي ، بينما تنازعت الثالثة الطرفين الأول والثاني ، أما في عهد الفتح العربي فلم تعرف غير إمارة طرابلس الغرب التي تمتد إلى أواسط الصحراء الكبرى جنوباً ومن داخل الأراضي التونسية الحالية غرباً وحتى مشارف برقة شرقاً التي تُضَمُّ عادة إلى داخل مصر .

تغير الوضع قليلاً في العهد العثماني فأصبحت ولاية طرابلس الغرب في وضع مرادف لليبيا الحديثة تقريباً ، أما في أوان السيطرة الإيطالية فكان الوالي الإيطالي متمركزاً في طرابلس ويدير منها شؤون البلاد ، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وهزيمة إيطاليا وخروج قواها العسكرية ، وتقاسم مناطق نفوذ دول المحور المهزومة بين دول الحلفاء المنتصرة فسيطرت بريطانيا على شرق البلاد وغربها ، في حين كان لفرنسا نفوذها على أجزاء الجنوب امتداداً لمناطق استعمارها في الجزائر في الغرب ، والنيجر وتشاد في الجنوب، غير أن هذه الفترة لم تتعد 9 سنوات أعقبها الاستقلال الذي احتفظت فيه بريطانيا بنفوذ كبير متمثلاً في قاعدة عسكرية في شرق ليبيا ، إلى أن دخلت في منتصف الخمسينيات الولايات المتحدة منافساً لبريطانيا على الأرض وفي شؤون الحكم .

عرفت ليبيا التقسيم الإداري الحديث مع بداية الاستقلال في سنة 1951 حيث قُسمت إلى ثلاث ولايات (طرابلس وبرقة وفزّان) مقسمة بدورها إلى عدد من الوحدات الإدارية يتفاوت عددها بين ولاية وأخرى ، ولكل منها حكومة محلية مستقلة عن الأخرى، حيث شملت ولاية طرابلس 5 مقاطعات ضمت 16 متصرفية مقسمة إلى 20 قائمقامية حَوَتْ 79 مديرية مجزأة إلى 21 بلدية ، أما ولاية برقة فتشمل 7 متصرفيات شملت 7 قائمقامية وفيها 6 بلديات ، بينما ولاية فزّان فكانت في حدود 6 متصرفيات ضمت 28 مديرية وبها بلدية واحدة [1] ، إلاّ أن عدم جدوى هذا النظام الإداري أدى إلى إصدار تشريع في 1963/4/27 قضى بإلغاء النظام الاتحادي ، وأقام النظام المركزي وأنهى الإدارات الإقليمية الثلاث ، وباتت السلطة كاملة لحكومة مركزية واحدة ، ثم قسمت على أثرها إلى عشر وحدات إدارية عُرفت بالمحافظات هي (طرابلس ، بنغازي ، سبها ، مصراتة ، البيضاء ، غريان ، الزاوية ، درنة ، الخمس ، أوباري) [2] ، تتبعها متصرفيات ومديريات ، وأعيد تقسيم البلاد بتاريخ 1970/7/29 إلى عشر محافظات على أساس التوزيع المكاني للسكان فطرأ تغير واختلاف عن التقسيم السابق ، وأصبحت المحافظات ممثلة في (طرابلس ، بنغازي ، الزاوية ، الخمس ، مصراتة ، غريان ، الجبل الأخضر ، درنة ، سبها ، الخليج) تتبعها متصرفيات ومديريات [3] ، واستمر العمل به حتى عام 1975 .

أُعيد تقسيم البلاد إدارياً إلى 46 بلدية تضم كل واحدة منها تقسيمات تُعرف بالفرع البلدي الذي يتكون بدوره بمجموعة من المحلات ، ثم تقسيمها إلى 24 بلدية مع منتصف الثمانينيات ودام العمل بهذا النظام حتى عام 1993 حيث تم إصدار قرار يقضي بتقسيم جديد يضم ثلاث عشرة منطقة جغرافية مجزأة إلى 340 محلّة بدأ العمل به في عام 1995 [4] ، ما لبث هذا التقسيم أن أُلغي سنة 1998 ليأتي نظام إداري جديد قسم ليبيا إلى 31 وحدة إدارية سُميت بالشعبيات شملت كل منها مجموعة من المحلات [5] ، فيما تم في عام 2003 تقسيم شعبية طرابلس إلى شعبيتين : طرابلس ، وأخرى سميت تاجوراء ،

---

[1] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 2002 ، طرابلس 2002 ، ص 53 .

[2] - هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، (ترجمة) شاكر إبراهيم ، المنشأة الشعبية والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس 1981 ، ص 20 .

[3] - عبدالحكيم نابي ، (الزاوية من قائمقامية إلى شعبية) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة 7 أبريل ، السنة الأولى ، العدد الأول ، مارس 2005 ، ص 296 .

[4] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس ، 1998 ، ص 25 .

[5] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 2002 ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

بالإضافة إلى 3 مناطق إدارية (*) هي منطقة مرادة ، ومنطقة الجغبوب في الشرق ، ومنطقة القطرون في الجنوب .

سبقت الإشارة إلى مدى قساوة الظروف الطبيعية ، وسيادة الطابع الصحراوي الجاف على جزء كبير من البلاد ، كما أن وجود الخامات المعدنية محدود - باستثناء النفط والغاز – كخام الحديد ، والمنجنيز ، والفوسفات ، وبعض من شواهد الذهب ، وسواها في مناطق ذات طبيعة جغرافية قاسية حدَّتْ من إمكانية استغلالها ، أيضاً يُلاحظ تركز الخدمات بشكل كبير وملحوظ في مناطق الجذب السكاني التقليدي شمال غربي ، وشمال شرقي البلاد ساعدت بدورها في شدِّ الكثير من سكان البلاد في الاتجاه نحوها أملاً في الحصول أفضل حياة ، لذلك تبقى الشعبيات متباينة في مستويات التنمية فيها مهما قدمت الدولة من خطط للنهوض ببعض الأقاليم ، فالظروف الطبيعية القاسية التي تزداد بالاتجاه نحو الجنوب تعرقل تنفيذ الخطط المتعلقة بتنميتها .

تلك العوامل والأسباب أسفرت عن سوء توزيع للسكان على هذه المساحة المترامية الأطراف التي تبين عدم توازنها مع مجموع القاطنين عليها ، وبالتالي ظهر تباين صارخ بين أقاليم الكثافة السكانية الذي نجم عنه تركز في مناطق محدودة ، الأمر الذي حتم وجود تناقض بين التقسيمات الإدارية في عدد السكان والمساحة مما ينتج عنه تباين واضح في ما يقدم من خدمات حسب البيئة الطبيعية لكل شعبية ، وظهور مناطق تجمع جديدة في بيئة تتطلب إمكانات مضاعفة عن غيرها لتقديم ما هو مقارب لما هو موجود في بؤرتي الجذب السكاني التقليديتين .

لتوضيح ما إذا كان هناك تفاوت في حجم السكان ، والإمكانات الاقتصادية ، ونوعيته ، فإن عرض الأرقام الناتجة عن الإحصاءات ، والدراسات ، والمسوح التي قامت بها الجهات العامة التي بدورها وضعت عدة معايير لقياس مدى التطور أو التباطؤ في مستويات التنمية في كل شعبية ، وفيما يلي تفصيل لبعض المؤشرات التي سيتم اعتمادها لمعرفة واقع ومستوى التنمية البشرية الجهوية في الشعبيات حتى نهاية سنة 2004 وفق ما توفر من معلومات وبيانات .

(*) قام الباحث بدمج بيانات وإحصاءات مرادة والجغبوب مع شعبية الواحات ، وبيانات القطرون مع شعبية مرزق نظراً لملاءمة كلا الشعبيتين وقربهما جغرافياً من التقسيمات الثلاث نفسها ، وهذا سهل على الباحث كثيراً من الاختلاف في البيانات ، وهو ما يعطي إمكانية المقارنة ما بين الشعبيات الـ 32 منذ بداية العمل بهذا التقسيم وحتى آخر إصدار للبيانات عنها 2004 .

3 – 1 – 2 - توزيع السكان والسكن :

3 – 1 – 2 – 1 - توزيع السكان :

بالرجوع إلى الجدول رقم (43) الذي يشير إلى تقدير عدد السكان والكثافة ونسبتهم في كل شعبية إلى مجمل سكان ليبيا ونسبة سكان الريف سنة 2004 ، أن هناك تبايناً كبيراً في توزيع السكان يكمن في وجود حوالي 58.70% من مجموع السكان يقيمون في ما يعادل 5.25% من المساحة الكلية ، والباقي يتناثرون على مساحة بلغت نسبتها حوالي 94.75% ، وهذا يعني مدى التشتت ، فيلاحظ أن سكان شعبية طرابلس 1175304 نسمة يمثلون حوالي 20.00% من مجموع السكان لا تزيد مساحتها عن 1830 كلم^2 ولا تتجاوز نسبتها 0.10% ، كما أن شعبية بنغازي يسكنها حوالي 660147 نسمة يمثلون 11.22% من جملة السكان لا تزيد مساحتها عما نسبته 0.04% والبالغة 800 كلم^2 ، ويجري ذلك على شعبية مصراتة التي بلغ عدد سكانها حوالي 378523 نسمة نسبتهم إلى مجمل السكان 6.43% لا تتجاوز مساحتها 2770 كلم^2 التي تمثل ما نسبته 0.16% من جملة مساحة البلاد ، كذلك في شعبية الجفارة التي وصل عدد سكانها إلى 299936 نسمة يمثلون 5.09% من جملة السكان ولا تفوق مساحتها 1940 كلم^2 بنسبة 0.11% من المساحة الكلية .

أما على الجانب الآخر فيلاحظ وجود شعبيات تتدنى نسبة القاطنين فيها إلى مجمل السكان ، ففي شعبية غدامس لا يمثل سكانها إلاَّ 0.33% مجملة السكان حيث بلغ عددهم حوالي 19487 نسمة يعيشون على مساحة قدرها 51750 كلم^2 تمثل 3.09% من جملة المساحة ، وفي شعبية غات كان عدد السكان 23683 نسمة نسبتهم إلى السكان حوالي 0.40% يعيشون على مساحة تبلغ 72700 كلم^2 نسبتها 4.35% من جملة المساحة ، أما عدد سكان شعبية الواحات فقد بلغ 30225 نسمة لم تتجاوز نسبتهم 0.51% من مجموع السكان في حين أن المساحة الإجمالية لهذه الشعبية بلغت 108670 كلم^2 تعادل ما نسبته 6.50% من إجمالي المساحة ، كما يلاحظ ذلك على شعبية مزدة التي يسكنها حوالي 0.73% من جملة السكان بلغ عددهم 43225 نسمة في حين بلغت مساحتها 72180 كلم^2 تقدر بحوالي ما نسبته 4.32% .

ما يمكن استنتاجه من العرض السابق وجود اختلاف كبير ، وأن الهوة واسعة تظهر بجلاء بين مساحة البلاد وحجم سكانها وطريقة التشتت الكبير ، والتركز المحدود التي عليها واقع السكان وتوزيعهم الجغرافي غير المتطابق مع الواقع الجغرافي الذي يمكن

إرجاعه إلى أسباب تاريخية وظروف حتمت على كثير من السكان تواجدهم على هـــذا النمط من التشتت دون أن يكون ناتجاً عن واقع تخطيطي تم القيـــام بـــه ، ((فالتبـــاين السكاني يضاعف من صعوبة التخطيط المكاني ، ومن توفير الخدمات ، والبنية التحتيـــة ، والاستجابة للطلب الاجتماعي ، وبخاصةٍ إذا كانت الاستجابة لمقابلة الطلب لا تعتمـــد معايير قياسية ومخطط طبيعي واضح ... وبتطبيق مقياس الثقل السكاني يمكن ملاحظة أن المتوسط الوطني لحجم السكان في الشعبية الواحدة عام 2001 بلغ نحو 170966 نســـمة ، غير أن هناك تشتتاً عن ذلك المعدل بين الشعبيات ، فالفرق بين أصغر شعبية من حيـــث حجم السكان غدامس 19962 نسمة ، وأكبرها حجماً طرابلس 1175304 نسمة يفوق 60 ضعفاً ، في حين أن شعبية طرابلس التي تمثل ثاني أصغر مساحة وتضم أكبر نسبة من السكان)) [1] .

3 – 1 – 2 – 1 - 1 - التباين في المساحة والكثافة العامة :

التباين في عدد السكان والمساحة بين الشعبيات يُمكِّن من اســـتنتاج أن هنـــاك شعبيات تتراوح نسبتها ما بين 10 - 20% من جملة سكان الـــبلاد تتمثـــل في طـــرابلس وبنغازي ، وشعبيات يسكنها ما بين 5 - 10% من جملة سكان البلاد وهـــي مصـــراتة ، والمرقب ، ترهونة ومسلاتة ، الجفارة ، أما الشعبيات التي سكانها ما بـــين 1 – 5% مـــن مجموع السكان فتتمثل في شعبيات النقاط الخمس ، الزاوية ، الجبل الأخضر ، أجدابيا ، سرت ، البطنان ، المرج ، صرمان وصبراتة ، غريان ، يفرن وجادو ، ســـبها ، درنـــة ، القبة ، الحزام الأخضر ، بني وليد ، نالوت ، وادي الحياة ، وادي الشاطئ ، مرزق، كما توجد شعبيات لا تصل نسبة السكان في كل منها على حدة 1.0% من جملـــة الســـكان وهي شعبيات غات ، غدامس ، مزدة ، الجفرة ، الكفرة ، الواحات .

كما يلاحظ اختلاف آخر بين الشعبيات من حيث الوضع السكاني فيها يتمثل في الكثافة العامة ، إذ يظهر من خلال الخريطة رقم (14) للعيان مدى التفاوت الصـــارخ في كثافة السكان بين شعبية وأخرى الذي يتراوح ما بـــين 825.18 نســـمة/كلـــم^2 و 0.11 نسمة/كلم^2، فبالنظر إلى الجدول رقم (43) أيضاً يظهر أن الكثافة مرتفعة جداً في كل من بنغازي وطرابلس ، ففي الأولى بلغت 825.18 نسمة/كلـــم^2 ، وفي الثانيـــة وصـــلت إلى

---

[1] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، خريطة التنمية البشرية للشعبيات (تقرير غير منشور) ، ص 16 – 18 .

642.24 نسمة/كلم^2 ، أما الشعبيات التي تأتي في المرتبة الثانية ذات الكثافة المرتفعة تتمثـــل في الجفارة، ومصراتة ، والزاوية ، وصبراتة وصرمان ، بينما شعبيات المرتبة الثالثـــة وفيهـــا كثافة متوسطة وتشمل ترهونة ومسلاتة ، النقاط الخمس ، غريان ، الجبل الأخضر ، درنة ، يفرن وجادو ، المرج ، فيما تمثل المرتبة الرابعة شعبيات ذات كثافة قليلة مثلتها ســـبها ، الحزام الأخضر ، نالوت ، القبة ، بينما الشعبيات التي تأتي في المرتبة الخامسة ذات كثافـــة سكانية نادرة تتمثل في بني وليد ، وادي الحياة ، ســـرت ، أجـــدابيا ، البطنـــان ، وادي الشاطئ ، مزدة ، الجفرة ، و غدامس ، غات ، مرزق ، الواحات ، الكفرة .

خريطة رقم (14)

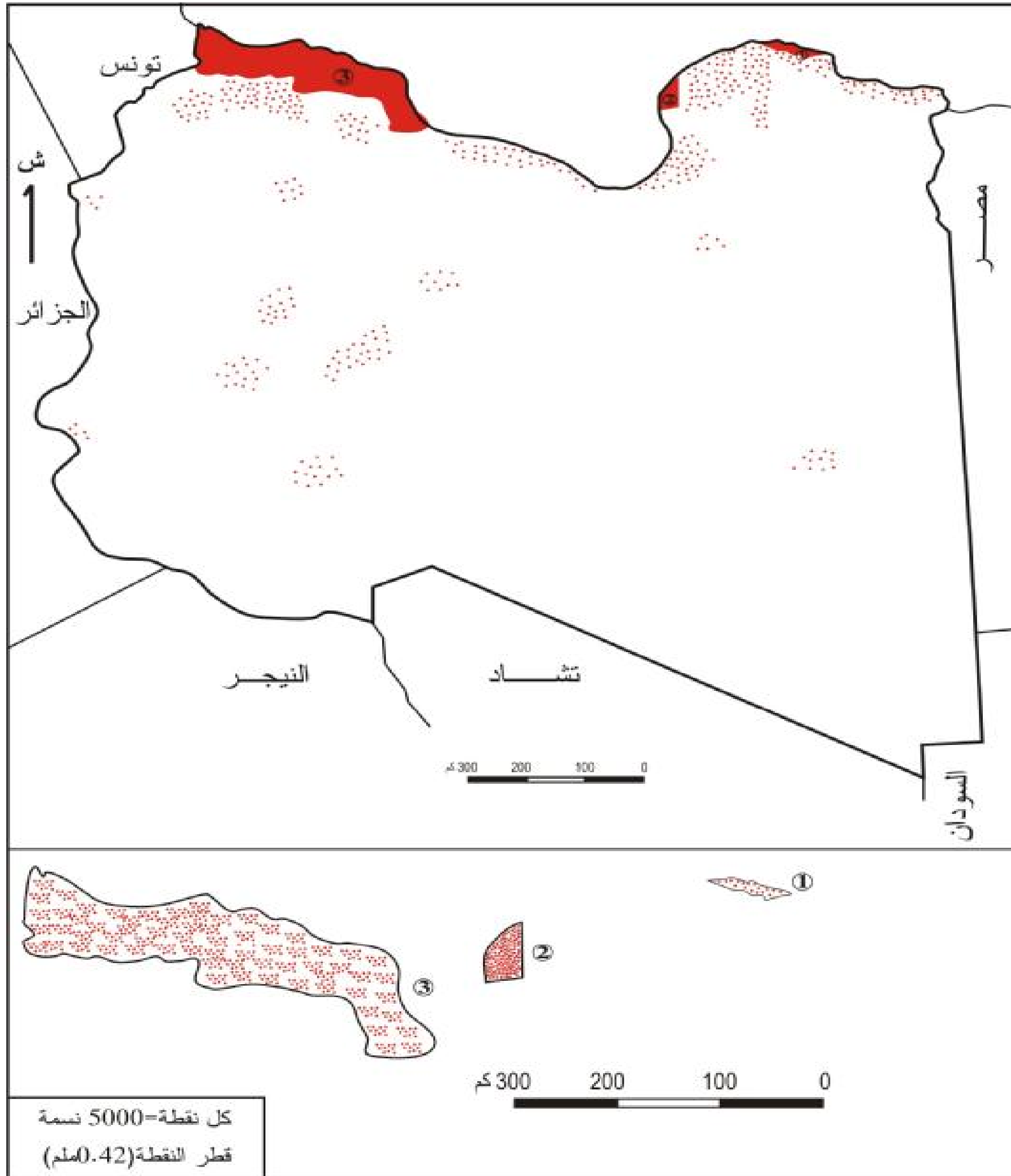
الكثافة في نسمة/كلم^2 حسب الشعبيات لسنة 2004

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (43) .

توضح الخريطة رقم (15) توزيع كثافة (*) السكان على أرجاء البلاد سنة 2004 ، إذ تُبين مدى التشتت السكاني وبقاء مساحات شاسعة خالية أو نادرة بفعـــل الظـــروف الطبيعية التي تعتبر أهم عامل طرد لوجودهم وتركزهم ، كما نلاحظ أيضاً مدى التركز

خريطة رقم (15)

توزيع كثافة السكان في ليبيا سنة 2004



المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (43) .

(*) تمثل كل نقطة 5000 نسمة ، وهو يعني أن مجموع النقاط يقدر بحوالي 1176 نقطة ليأتي حاصل ضرب الرقمين مقارباً لعدد السكان سنة 2004

السكاني الشديد في الجزء الشمالي الغربي يليه الجزء الشمالي الشرقي مع ظهور وجـــود بؤر سكانية جديدة كما هي حول بنغازي ، والجبل الغربي ، والمنطقة الوسطى ، وزيادة التجمعات السكانية الجديدة بدرجة تركز أكثر حول مراكز العمران في الجنوب .

3 – 1 – 2 – 1 – 2 – التباين في الكثافة الفسيولوجية بين الشعبيات :

يظهر الجدول رقم (85) تبايناً واضحاً في متوسط الكثافة بين سكان الشعبيات ، حيث ينخفض إلى ما دون متوسط المعدل الوطني الذي بلغ حوالي 293 نسمة/كلــم^2 في بعضها ، ويتجاوزه بكثير في بعضها الآخر ، فقد تراوح في أعلى متوسط لـــه في شـــعبية بنغازي حوالي 3132.8 نسمة/كلم^2 ، وأدناه في شعبية المرج التي لم يتجاوز فيها المتوسط 37 نسمة/كلم^2 .

ويلاحظ أن هناك شعبيات تقل فيها المساحة القابلة للزراعة كمـــا في غـــدامس ، ودرنة ، وغات ، ومزدة ، ويرتفع فيها متوسط كثافة السكان ، وأن شـــعبيات أخـــرى ذات مساحات زراعية تعتبر كبيرة مثل ترهونة ومسلاتة ، وسبها ، والمرقب ، والنقـــاط الخمس ، إلا أن الكثافة الفسيولوجية فيها تُعد معتدلة مقارنة بباقي الشعبيات ، في حـــين أنها مرتفعة في شعبية طرابلس بالرغم من المساحة الزراعية الشاسعة وهو عائد إلى عـــدد سكانها الكبير، وهذا يُبيِّن سوء التوزيع السكاني بين مناطق البلاد واخـــتلاف مســـاحة الرقعة القابلة للزراعة .

هذا التباين الواضح جاء لصغر حجم الأراضي الزراعية مقارنة بعدد الســـكان في بعض الشعبيات ، الأمر الذي يزيد من متوسط كثافة السكان في كلم^2 ، ويعطي مؤشراً على زيادة الضغط السكاني على الرقعة المحدودة من الأراضي القابلة للزراعة الـــتي تمثـــل المروية منها حوالي 388283 هكتاراً ، فيما تقدر المساحات الباقيـــة بحـــوالي 1421313 هكتاراً .

جدول رقم (85)

مساحة الشعبيات ومعدلات الكثافة السكانية 2001

الشعبية	عدد السكان	المساحة كلم2	متوسط الكثافة العامة نسمة/كلم2	مساحة الأراضي الزراعية كلم2	متوسط الكثافة الفسيولوجية نسمة/كلم2
بنغازي	596792	800	745.99	190.5	3132.8
الجفارة	270152	1940	139.25	651.5	414.6
مصراتة	314305	2770	113.46	266.2	858.3
المرقب	305873	3000	102.00	1070.2	285.8
النقاط الخمس	197117	5250	37.00	1018.5	193.3
الجبل الأخضر	182271	7800	23.36	635.1	287
يفرن وجادو	110249	9310	11.84	514.6	214.2
الحزام الأخضر	102416	12800	8.00	736.6	139
نالوت	79434	13300	5.97	315.6	251.8
بني وليد	71727	19710	3.63	273.5	262.2
سرت	138964	77660	1.78	371.1	374.5
أجدابيا	144850	91620	1.58	242	598.5
مزدة	38088	72180	0.52	63.6	598.8
غدامس	18089	51750	0.30	17.8	1016.2
الواحات	27465	108670	0.25	105.4	260.6
الكفرة	46777	483510	0.10	246.5	189.8
طرابلس	1104972	1830	603.80	1085	1018.4
الزاوية	185842	1520	122.00	645.7	287.8
صبراتة وصرمان	144656	1370	105.58	354.6	407.9
ترهونة ومسلاتة	277606	5840	47.53	1604.6	173
غريان	151162	4660	32.00	2240	67.5
درنة	78116	4908	15.90	35.5	2200.4
المرج	109830	10000	10.98	3026	37
سبها	117202	15330	7.64	1164	1172
القبة	82037	14722	5.57	385.4	212.9
وادي الحياة	66698	31890	2.09	239.1	279
البطنان	138719	83860	1.65	905.8	153.1
وادي الشاطئ	72576	97160	0.74	279.1	260
الجفرة	42172	117410	0.35	109.1	386.5
غات	21002	72700	0.28	47.7	440.3
مرزق	62784	244571	0.21	303.2	207.1
المجموع	5299943	1669841	3.17	18096	292.9

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية – ليبيا 2002 ، ص 59 .

_______________ ، النتائج النهائية للتعداد الزراعي 2001 ، جدول 15 ، ص ص 55 – 56 .

3 – 1 – 2 – 1 - 3 - الاختلاف بين الحضر والريف :

يتضح مدى التباين والاختلاف بين الشعبيات في نسبة سكانها من حيث الحضر والريف ، فقد عرف السكان الاستقرار منذ عام 1973 الذي بدأ فيه السكان غير المستقرين - الرحل وشبه الرحل - في التراجع الواضح ، فبلغت نسبة المستقرين حوالي 96.2% ، بعد أن كانت هذه النسبة 74.4% و 78.1% لعامي 1954 و 1964 على التوالي، ثم تصل درجة الاستقرار 99.94% سنة 1995 ، مما ساعد على التجمع في مجموعات سكانية في المدن والمراكز العمرانية التي حُددت في ليبيا بمن يسكنها 5000 نسمة تُعد حضراً حيث كانت نسبة الحضر في ليبيا سنة 1954 لا تتجاوز 20.0% من جملة السكان ، ووصلت إلى 85.7% سنة 2003 ، غير أن هذه النسب تتباين من شعبية لأخرى ، إذ تختفي نسبة سكان الريف في شعبية مرزق ذات الكثافة السكانية العامة المتدنية ، والمساحة الشاسعة وتصل نسبة الحضر إلى 100.0% ، في حين تتجاوز نصف النسبة لتبلغ 52.5% مكونة سكان الريف في شعبية غات ، الأمر الذي يمكن تفسيره بأن سكان الأولى ذات تجمع سكاني ، فيما يظهر التشتت على سكان الشعبية الثانية بحيث يقل عدد أغلب تجمعاتها عن 5000 نسمة .

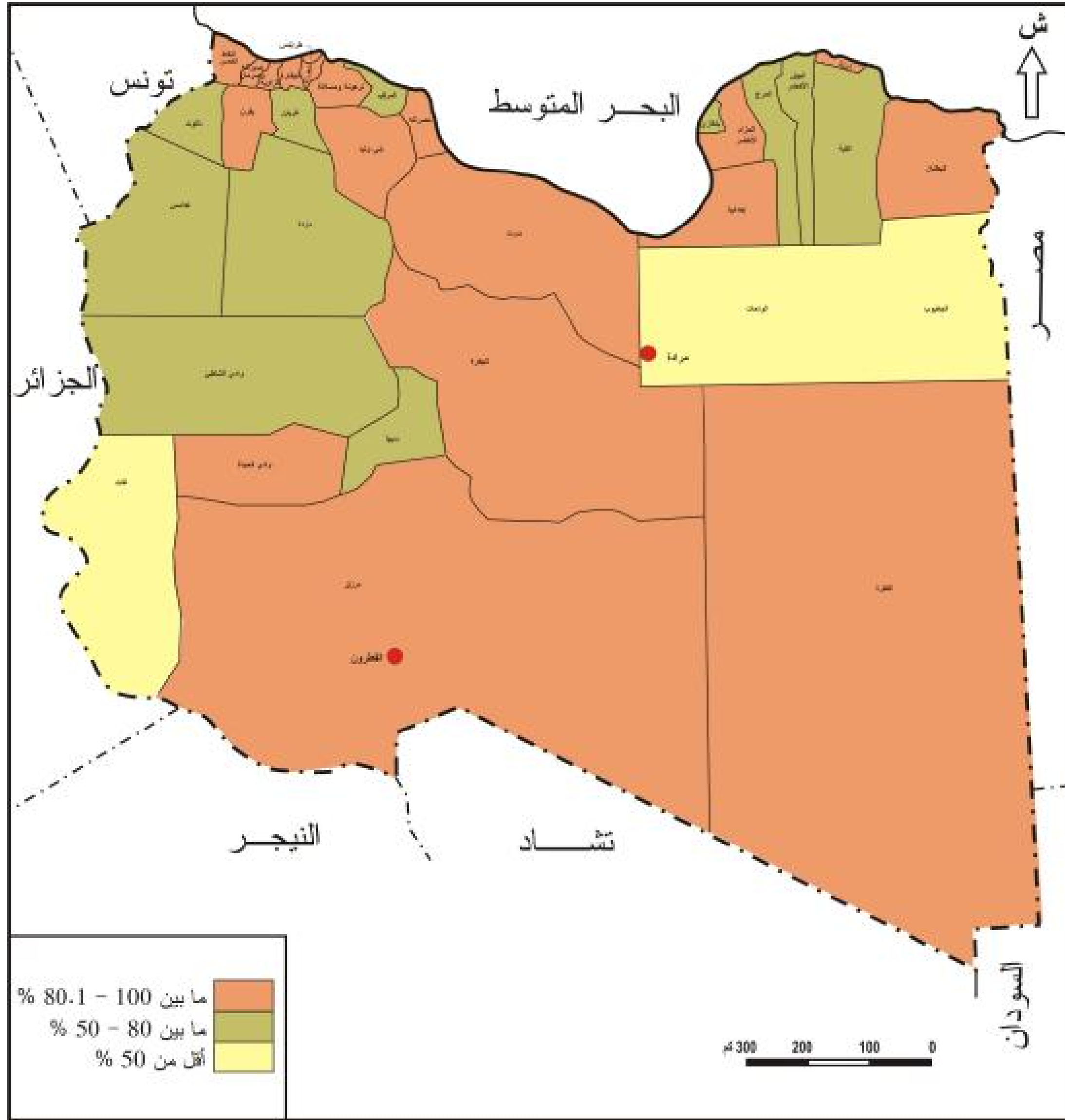
الجدير بالذكر أن متوسط الكثافة السكانية العامة في البلاد لم يتجاوز 3.8 نسمة/كلم^2 الذي يعد من أقل كثافات السكان في العالم ويظهر مدى فقر ليبيا سكانياً مقارنةً مع مساحتها الشاسعة في حين تبلغ الكثافة الفسيولوجية حوالي 293 نسمة/كلم^2 .

توضح الخريطة رقم (16) أن الشعبيات التي بها نسبة عالية من السكان الحضر تتمتع بتجمعات سكانية تزيد عن 5000 نسمة وتكون نسبة الحضر فيها ما بين 100.00% - 80.00% تمثلها شعبيات مرزق ، يفرن وجادو ، الجفرة ، بني وليد ، وطرابلس ، الحزام الأخضر ، ومصراتة ، ودرنة ، وادي الحياة ، الزاوية ، الجفارة ، وأجدابيا ، والنقاط الخمس ، وترهونة ومسلاتة ، وسرت ، الكفرة ، والبطنان ، وصرمان وصبراتة .

أما الشعبيات التي تتراوح نسبة الحضر فيها ما بين 80% - 50% فتأتي في مقدمتها المرج ، والجبل الأخضر ، وغدامس ، وبنغازي ، ووادي الشاطئ ، ونالوت ، ومزدة ، والقبة ، وسبها ، والمرقب ، ووصلت في غريان ، وأخير الشعبيات التي تقل فيها نسبة الحضر عن 50% فتتمثل في غات ، الواحات .

خريطة رقم (16)

نسبة السكان الحضر والريف في الشعبيات سنة 2002



المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (3 – 1) ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 2002 .

3 – 1 – 2 – 1 - 4 - نسبة السكان في كل شعبية إلى مجموع السكان :

يمكن ملاحظة التباين والاختلاف في نسبة سكان كل شعبية مقارنة إلى مجمـــوع سكان البلاد وهو ما يشير إلى تركزهم في شعبيات دون أخرى ، فعند مقارنـــة عـــدد سكان الشعبيات للسنوات 1984 و 1995 و2005 يتبين أن هناك اختلافاً في نسب بعض الشعبيات التي ترتفع فيها نسبة السكان ما بين السنتين المذكورتين ، إذ يشير الجدول رقم (86) إلى أن تغيراً في نسب ما تضمه العديد من الشعبيات فالتجمعان التقليديان طرابلس

وبنغازي ، تراجعت نسبة ما تضمانه من سكان حيث ضمّ الأول سنة 1984 ما نســبته 21.5% ، وتدنت إلى 18.0% في عام 1995 ، وإلى 15.0% سنة 2005 .

جدول رقم (86)

عدد ونسبة سكان كل شعبية لمجموع السكان لتعدادي 1984 و 1995 وتقديرات 2005

الشعبية / السنة	1984	% سكان كل شعبية	1995	% سكان كل شعبية	2005	% سكان كل شعبية	% + أو -
البطنان	85903	2.66	116106	2.26	153302	2.51	+
درنة	54648	1.69	68936	1.57	84768	1.39	-
القبة	36435	1.12	58810	1.33	109359	1.79	+
الجبل الأخضر	110953	3.43	152232	3.46	207854	3.40	-
المرج	69870	2.16	93171	2.23	123720	3.66	+
الحزام الأخضر	62337	1.93	77516	1.76	116110	1.90	+
بنغازي	377004	11.67	508502	11.58	685367	11.24	-
أجدابيا	72785	2.25	108139	2.46	190397	3.12	+
الواحات	15074	0.46	22222	0.50	31188	0.51	+
الكفرة	20503	0.63	35091	0.79	56356	0.92	+
سرت	65260	2.02	102885	2.34	178380	2.92	+
الجفرة	24579	0.76	34576	0.78	48193	0.79	+
مرزق	35900	1.11	52368	1.19	73241	1.20	+
سبها	62355	1.93	93688	2.13	137307	2.25	+
وادي الحياة	32325	1.00	51602	1.17	78744	1.29	+
وادي الشاطئ	42248	1.30	59997	1.36	81863	1.34	-
مصراتة	149794	4.63	220926	5.03	394522	6.47	+
المرقب	174056	5.39	251377	5.72	354823	5.81	+
بني وليد	37204	1.15	56890	1.29	83319	1.36	+
ترهونة ومسلاتة	161095	4.98	229593	5.23	316873	5.19	-
تاجوراء	127353	3.93	194526	4.43	290751	4.76	+
طرابلس	692759	21.45	793187	18.06	911643	14.95	-
الجفارة	156215	4.83	221789	5.05	311211	5.10	+
الزاوية	113556	3.51	156248	3.55	209972	3.44	-
صبراتة وصرمان	91885	2.84	123591	2.81	161345	2.64	-
النقاط الخمس	121017	3.74	166067	3.78	222282	3.64	-
غريان	93445	2.89	127401	2.90	172316	2.82	-
مزدة	18645	0.57	29580	0.67	45002	0.73	+
يفرن وجادو	65696	2.03	91468	2.08	126074	2.06	-
نالوت	39314	1.21	59583	1.35	96710	1.58	+
غدامس	11229	0.34	15280	0.34	19962	0.32	-
غات	10271	0.31	16392	0.37	24602	0.40	+
المجموع	3228713	100.0	4389739	100.0	6097556	100.0	+

المصدر : عمل الباحث استناداً إلى الإحصاءات الحيوية 2003 ، ص 6 ، الكتاب الإحصائي 2003 ، ص 23 ، النسب من حساب الباحث .

أما التجمع الثاني فيلاحظ عليه التراجع البطيء للسنوات نفسها ، حيث كانت نسبة سكان بنغازي 11.7% ، و 11.6% ، و 11.2% على التوالي ، بينما يلاحظ ثبات مجموعة من الشعبيات دون 1.0% لقرابة 20 سنة ، بالرغم من حدوث زيادة محدودة في ما يقطنها من سكان نسبةً إلى باقي سكان البلاد ، وبلغ مجموعها 6 مثلتها غات ، وغدامس، ومزدة ، والجفرة ، والكفرة ، والواحات .

الملاحظ أيضاً حدوث تطور في نسبة ما تضمه 20 شعبية من سكان ، حيث زادت في تلك التي تحيط بنغازي مثلما هي في الحزام الأخضر ، وأجدابيا ، وفي ظهير طرابلس كما في المرقب ، الجفارة ، تاجوراء ، أيضاً فإن هناك تجمعات جديدة بدأت تمثل ثقلاً سكانياً تمثل في تجمع مصراتة ، والمرقب ، وبني وليد ، بالإضافة إلى نمو تجمعات الجنوب المتمثلة في شعبيات وادي الحياة ، سبها ، ومرزق ، وغات رغم مساحتها الشاسعة .

في حين أن الشعبيات التي ظهر عليها تراجع في ما يمثله سكانها إلى مجموع السكان الكلي فقد بلغ عددها 12 شعبية كان على رأسها شعبيات الزاوية ، وصبراتة وصرمان ، والنقاط الخمس ، غريان ، يفرن وجادو ، وترهونة ومسلاتة ، والتي تمثل في مجموعها ثقلاً سكانياً إلى جانب طرابلس في الشمال الغربي من البلاد ، في الوقت الذي يقابلها بدرجة أقل في التركز السكاني الثاني شرق ليبيا حيث يلاحظ تدني ما تمثله من نسبة إلى مجموع السكان بالإضافة إلى بنغازي حيث يظهر التراجع في شعبيتي درنة ، والجبل الأخضر، وفي الجنوب يبرز التراجع في نسبة سكان شعبية واحدة تمثلت في وادي الشاطئ ، وشعبية غدامس الواقعة في شمالها الغربي .

من خلال الخريطة رقم (17) يتضح التباين والاختلاف في نسب سكان الشعبيات لسنة 2005 ، موزعاً على 6 فئات من النسب ، وبتتبع ما حدث على هذه النسب من تغير لكل سنة على حدة ، تبين أنه كان مجموع الشعبيات في الفئة الأولى التي هي دون 1.0% نحو 6 شعبيات للسنوات 1984 و 1995 و 2005 هي غات ، غدامس ، مزدة ، الكفرة ، الجفرة ، الواحات .

خريطة رقم (17)

التوزيع النسبي للسكان في الشعبيات من مجموع السكان سنة 2005

المصدر : عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (86) .

بينما الفئة الثانية التي تقع نسبها ما بين 1.0% و 2.5% كان عددها 13 شعبية سنة 1984 هي نالوت ، يفرن وجادو ، بني وليد ، وادي الشاطئ ، وادي الحياة ، سبها ، مـــرزق ، سرت ، أجدابيا ، الحزام الأخضر ، المرج ، القبة ، درنة ، واستمر الوضع كما هو عليـــه سنة 1995 ، حيث بقيت الشعبيات نفسها بالإضافة إلى شعبية البطنان ليصبح مجموعهـــا 14 شعبية ، وفي سنة 2005 تغير وضع بعض الشعبيات فيما تمثله من ســـكان ، فتراجـــع العدد إلى 8 شعبيات هي نالوت ، يفرن وجادو ، بني وليـــد ، وادي الشـــاطئ ، وادي

الحياة سبها ، مرزق ، الحزام الأخضر ، حيث انتقلت البقية إلى الفئة الثانية دون أن تتراجع نسب سكانها إلى أقل من مستواها السابق .

أما الفئة الثالثة التي تتراوح نسبها ما بين 2.5% و 4.0% فقد بلغت سنة 1984 ما مجموعه 7 شعبيات هي غريان ، النقاط الخمس ، صرمان وصبراتة ، الزاوية ، تاجوراء ، الجبل الأخضر ، البطنان ، وفي عام 1995 تركزت في 5 شعبيات فقط هي غريان ، والنقاط الخمس ، صبراتة وصرمان ، الزاوية ، المرج ، وتغيرت في سنة 2005 لتتمثل في 9 شعبيات هي غريان ، النقاط الخمس ، صبراتة وصرمان ، الزاوية ، سرت ، أجدابيا ، المرج ، الجبل الأخضر ، البطنان .

والفئة الرابعة تراوحت نسبة ما تمثله كل منها من السكان إلى المجموع الكلي كانت ما بين 4.0% و 5.5% حيث كان مجموع الشعبيات سنة 1984 ما مجموعه 4 هي مصراتة ، المرقب، ترهونة ومسلاتة ، الجفارة ، فيما بلغت سنة 1995 تحديداً 4 شعبيات ممثلة في مصراتة ، ترهونة ومسلاتة ، تاجوراء ، الجفارة ، وفي سنة 2005 بلغت 3 شعبيات ضمت ترهونة ومسلاتة ، تاجوراء ، الجفارة .

وتشمل الفئة الخامسة الشعبيات التي تقع نسب ما تمثله كل منها من سكان ما بين 5.5% و 7.0% إذ الملاحظ أنها لم تسجل أية شعبية حسب هذه الفئة ، وفي عام 1995 شعبية واحدة هي المرقب ، بينما في سنة 2005 بلغ عددها 2 شعبيتان .

وأخيراً الفئة السادسة التي تمثل نسبة ما فوق 7.00% للسنوات 1984 – 1995 – 2005 ضمت كل من طرابلس وبنغازي .

التباين بين سنوات 1984 و1995 و2005 فيما تضمه كل شعبية من نسبة مئوية من السكان إلى مجموع سكان ليبيا قد يوضح أن هناك هجرة من بعض الشعبيات إلى أخرى، وكذلك تطور الخدمات في بعضها الآخر مما شجع على الاستقرار فيها وعودة بعض أبنائها إليها ، وزيادة معدل النمو فيها ، فيما يمكن إضافة أن سبب التراجع في نسب ما تمثله بعضها قد يعود إلى تدني معدل النمو السكاني في بعض الشعبيات تماشياً مع تراجع معدل النمو العام في البلاد ، وكذلك نشاط الهجرة المغادرة لها ، وهذا يعني أن هناك تبايناً غير عادل في توزيع السكان حسب النسبة المئوية لهم بين التقسيمات الإدارية المعمول بها ، ويظهر أن هناك تشتتاً وتباعداً واختلافاً في الخدمات وصعوبة في تقديمها .

3 – 1 – 2 – 1 - 5 – التباين بين المواليد والوفيات :

يمكن ملاحظة ما يطرأ على المواليد والوفيات لمجموع الشعبيات البالغ عددها 32 ، فمن خلال الجدول رقم (87) الذي يوضح عدد المواليد لسنتي 2001 و 2004 حسب النوع ومعدل النمو بالألف ، حيث يتضح الفارق الشديد بين الشعبيات في معدل النمو في الألف ، إذ منها ما يرتفع كثيراً عن المعدل العام الوطني ، وأخرى تتوافق معه ، وثالثة تتراجع دونه بكثير ، فخلال العام 2001 بلغ معدل المواليد 18.71 في الألف على مستوى ليبيا ، بينما تراوح في الشعبيات كلاً على حدة ما بين 7.01 في الألف كمستوى أدنى و60.44 في الألف كحدٍ أعلى(*) ، فالشعبيات التي تراوح معدل مواليد سكانها في الألف ما بين 7.00 في الألف و 15.00 في الألف بلغ عددها 11 شعبية ، وتعد ذات معدل نمو مواليد منخفض مثلتها الجفارة ، الحزام الأخضر ، سرت ، نالوت ، النقاط الخمس ، القبة ، صبراتة وصرمان ، وادي الحياة ، مصراتة ، ترهونة ومسلاتة ، بني وليد .

المجموعة الثانية من الشعبيات التي تعد متوسطة المعدل تراوحت ما بين 15.00 في الألف و 22.00 في الألف شملت 9 شعبيات هي الزاوية ، أجدابيا ، يفرن وجادو ، وادي الشاطئ ، سبها ، مزدة ، غريان ، المرقب ، المرج .

المجموعة الثالثة ذات المعدل المرتفع كان عددها 9 شعبيات وضمت كلاً من طرابلس ، بنغازي ، الجبل الأخضر ، الكفرة ، الجفرة ، درنة ، مرزق ، غدامس ، البطنان .

أما الأخيرة فهي المرتفعة جداً التي تزيد فيها معدلات المواليد في الألف عن 29.00 في الألف مثلته شعبيتا غات بمعدل بلغ 31.71 في الألف والواحات التي تخطى فيها المعدل إلى أكثر من الضعفين المعدل الوطني إذ بلغ حوالي 60.44 في الألف .

بلغ المعدل العام للمواليد الخام في الألف سنة 2004 ما مقداره 20.33 في الألف مما يعني ارتفاعه قليلاً عن سنة 2001 ، إذ تباينت المعدلات بين هبوط وصعود ، ويظهر الفارق واضحاً بين السنتين ، فبالنظر إلى الجدول رقم (87) أيضاً نلاحظ أن هناك اختلافاً بين الشعبيات حسب المجموعات السابقة ، فالتي يتراوح معدل مواليد سكانها بين 7.0 – 15.0 في الألف وتعدُّ منخفضة المعدل لم تتجاوز 3 شعبيات هي القبة ، الجفارة ، وادي الحياة ، بينما ارتفع عدد الشعبيات التي معدلها ما بين 15.00 – 22.00 في الألف إلى 15 شعبية هي الحزام الأخضر ، أجدابيا ، النقاط الخمس ، غات ، الكفرة ، مصراتة،

(*) يرجح الباحث وجود خطأ إحصائي في تجميع المعلومات من مصدره ، وهو ما يؤكد تضارب البيانات واختلافها من جهة أخرى .

الزاوية ، ترهونة ومسلاتة ، مزدة ، غريان ، طرابلس ، بنغـــازي ، الواحـــات ، يفـــرن وجادو، نالوت وهي الشعبيات ذات المعدلات المتوسطة .

جدول رقم (87)

عدد المواليد والمعدل الخام بالألف في الشعبيات لسنتي 2001 و 2004

السنة / الشعبية	2001				2004			
	ذكور	إناث	مجموع	معدل بالألف	ذكور	إناث	مجموع	معدل بالألف
البطنان	2069	1864	3933	28.35	1936	1716	3652	24.54
درنة	1044	973	2017	25.82	1025	966	1991	24.00
القبة	532	534	1066	12.99	471	453	924	9.13
الجبل الأخضر	2136	2026	4162	22.83	2754	2554	5308	26.43
المرج	1224	1148	2372	21.59	1390	1327	2717	22.65
الحزام الأخضر	420	403	823	8.03	895	835	1730	15.39
بنغازي	7218	6092	13310	22.31	7324	6961	14285	21.63
أجدابيا	1201	1186	2387	16.47	1570	1566	3136	17.68
الواحات	924	736	1660	**60.44**	311	317	628	**20.77**
الكفرة	536	562	1098	23.47	541	475	1016	18.86
سرت	709	691	1400	10.07	1316	1217	2533	15.19
الجفرة	540	540	1080	25.60	646	588	1234	26.45
مرزق	785	726	1511	28.66	836	768	1604	22.59
سبها	1256	1061	2317	19.76	1545	1476	3021	22.92
وادي الحياة	595	496	1091	14.20	581	514	1095	14.47
وادي الشاطئ	667	684	1351	18.61	880	889	1769	22.23
مصراتة	2303	2202	4505	14.33	3614	3362	6976	18.42
المرقب	3720	2635	6355	20.77	4077	4025	8102	25.24
بني وليد	522	508	1030	14.36	893	922	1815	22.58
ترهونة ومسلاتة	2045	2021	4066	14.64	2933	2875	5808	18.96
طرابلس *	12448	12074	24522	22.19	13080	11916	24993	21.26
الجفارة	915	981	1896	7.01	2195	2027	4222	14.07
الزاوية	1607	1225	2832	15.23	2041	1755	3796	18.66
صبراتة وصرمان	1098	947	2045	14.13	1873	1772	3645	23.24
النقاط الخمس	1151	1133	2284	11.58	1947	1953	3900	18.10
غريان	1578	1711	3289	21.75	1748	1601	3349	20.08
مزدة	410	380	790	20.74	466	375	841	19.45
يفرن وجادو	1026	978	2004	18.17	1353	1301	2654	21.80
نالوت	428	398	826	10.39	1051	965	2016	21.90
غدامس	242	261	503	27.80	214	227	441	22.63
غات	336	326	662	31.52	233	199	432	18.24
ليبيا	51685	47502	99187	18.71	61739	57894	119633	20.33

المصدر : عمل الباحث استناداً إلى الإحصاءات الحيوية 2003 ، ص 19 – 21 . و 2004 ، ص 23 – 25. المعدل من حساب الباحث .

(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء لسنة 2004 نظراً لعدم وجود الأخيرة سنة 2001 إذ لم تكن قد استحدثت بعد وذلك للتوفيق .

أما الشعبيات ذات المعدل المرتفع في مواليد سكانها الخام في الألف الذي تراوح ما بين 22.00 – 29.00 في الألف فإن مجموعها 12 شعبية هي وادي الشاطئ ، بني وليد ، مرزق ، المرج ، غدامس ، سبها ، صبراتة وصرمان ، درنة ، البطنان ، المرقب ، الجبل الأخضر ، الجفرة .

غير أن المستوى الأخير الذي يتجاوز 29.00 في الألف المصنف بالمرتفع جداً لم يظهر في سنة 2004 وهو ما يعني تقارب معدلات المواليد في الألف في الشعبيات بدليل زيادة عدد المتوسطة التي تناقصت إلى 3 شعبيات فقط بدلا عن 9 سنة 2001 ، أما المرتفعة فزادت على حساب المنخفضة في الوقت الذي اختفت فيه المرتفعة جداً .

يشير الجدول رقم (88) إلى عدد ومعدلات الوفيات في الألف للشعبيات لسنتي 2001 و2004 ويتضح أن المعدل العام للوفيات الخام في الألف يتجه نحو الهبوط حيث سجل في عام 2001 ما مقداره 3.45 في الألف على مستوى البلاد وتراجع إلى 2.67 في الألف سنة 2004 ، كما يلاحظ أن الغالبية العظمى من الشعبيات تقترب من المعدل الوطني صعوداً وهبوطاً باستثناء شعبية الواحات التي سجلت 9.93 في الألف سنة 2001، وشعبية غدامس سجلت 10.82 في الألف سنة 2004 ، وحسب المعدل العام لسنة 2001 يمكن تقسيم مستوى معدل الوفيات الخام إلى مجموعات تتراوح الأولى ما بين 1.00 – 2.50 في الألف ضمت 9 شعبيات تمثلت في سرت ، الجفارة ، أجدابيا ، صبراتة وصرمان، الحزام الأخضر ، وادي الحياة ، غريان ، مصراتة ، وادي الشاطئ ، هذه المجموعة توصف بأنها منخفضة المعدل .

أما المجموعة الثانية ذات الصفة المتوسطة وتراوح المعدل فيها ما بين 2.50 – 4.00 في الألف فتكونت من 14 شعبية ضمت القبة ، الجبل الأخضر ، الزاوية ، بني وليد ، الكفرة ، النقاط الخمس ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، نالوت ، يفرن وجادو ، غات ، المرج ، البطنان ، مرزق .

وضمت المجموعة الثالثة الشعبيات التي تراوح معدل وفياتها ما بين 4.00 – 5.50 في الألف وتعتبر مرتفعة مقارنة مع المعدل العام ، وتتكون من 6 شعبيات هي مزدة ، الجفرة، غدامس ، طرابلس ، بنغازي ، سبها .

وأخيراً المجموعة الرابعة التي تعدُّ ذات معدل مرتفع جداً شملت شعبيتين تجاوز فيها المعدل ما يزيد عن 5.50 في الألف هما الواحات بمعدل بلغ 9.93 في الألف ، ودرنة 6.37 في الألف .

جدول رقم (88)

عدد الوفيات والمعدل بالألف في الشعبيات لسنتي 2001 و 2004

السنة / الشعبية	2001				2004			
	ذكور	إناث	مجموع	معدل بالألف	ذكور	إناث	مجموع	معدل بالألف
البطنان	284	260	544	3.92	206	118	324	2.17
درنة	266	232	498	6.37	182	113	295	3.55
القبة	115	96	211	2.57	72	55	127	1.25
الجبل الأخضر	267	218	485	2.66	271	215	486	2.42
المرج	243	178	421	3.83	159	146	305	2.54
الحزام الأخضر	119	109	228	2.22	81	47	128	1.13
بنغازي	1601	1344	2945	4.93	1430	1004	2434	3.68
أجدابيا	145	131	276	1.90	206	150	357	2.01
الواحات	119	118	237	**9.93**	43	25	68	**2.24**
الكفرة	89	88	177	3.78	67	45	112	2.07
سرت	88	90	178	1.28	208	158	366	2.19
الجفرة	94	81	175	4.14	64	50	114	2.44
مرزق	112	97	209	3.96	77	75	152	2.14
سبها	355	285	640	5.46	377	319	696	5.28
وادي الحياة	100	78	178	2.31	135	125	260	3.43
وادي الشاطئ	106	76	182	2.50	90	79	169	2.12
مصراتة	421	320	741	2.35	554	419	973	2.57
المرقب	535	383	918	3.00	591	409	1000	2.93
بني وليد	105	100	205	2.85	84	56	140	1.74
ترهونة ومسلاتة	462	392	854	3.07	486	343	829	2.70
طرابلس *	2821	2000	4821	4.36	1646	1082	2741	2.32
الجفارة	238	204	442	1.63	246	179	425	1.41
الزاوية	287	241	528	2.84	304	246	550	2.70
صبراتة وصرمان	153	140	293	2.02	302	195	497	3.16
النقاط الخمس	293	292	585	2.96	367	308	675	3.13
غريان	199	154	353	2.33	271	229	500	2.99
مزدة	77	76	153	4.01	66	60	126	2.91
يفرن وجادو	229	178	407	3.69	227	138	365	2.99
نالوت	152	141	293	3.68	164	122	286	3.10
غدامس	45	32	77	**4.25**	133	78	211	**10.82**
غات	39	41	80	3.80	42	25	67	2.82
ليبيا	10159	8175	18334	3.45	9152	6613	15765	2.67

المصدر : عمل الباحث استناداً إلى الإحصاءات الحيوية 2003 ، ص 55 – 57 . و 2004 ، ص 77 – 79. المعدل من حساب الباحث .

(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء لسنة 2004 نظراً لعدم وجود الأخيرة سنة 2001 إذ لم تكن قد استحدثت بعد وذلك للتوفيق .

ما يلاحظ من خلال العرض السابق أن الشعبيات التي معدل الوفيات الخام فيهــا يعدُّ منخفضاً تمثل 10 ، بينما تجاوزت ذلك الشعبيات التي معدلاتها متوسطة وبلغت 13 ، بينما التي تعدُّ مرتفعة ومرتفعةً جداً لم تصل إلى ذلك خلال عام 2001 ووصــلت إلى 8 شعبيات ، مما يعطي مؤشراً لتقارب المعدل العام الخام بين الشعبيات وتشابهه .

بالإطلاع على الجدول نفسه ، وما آلت إليه معدلات الوفيات الخام لســنة 2004 يمكن ملاحظة أن هناك بعض التغير على بيانات الوفيات من حيث العــدد ، وبالتــالي حسب المعدل في الألف ، إذ يتبين أن عدد الشعبيات ذات المعدل المنخفض التي معــدل الوفيات الخام فيها ما بين 1.00 – 2.50 في الألف بلغ 14 شعبية هي الحزام الأخضــر ، القبة ، الجفارة ، بني وليد ، أجدابيا ، الكفرة ، وادي الشــاطئ ، مــرزق ، البطنــان ، سرت ، الواحات ، ترهونة ومسلاتة ، الجبل الأخضر ، الجفرة ، أما الشــعبيات الــتي معدل الوفيات الخام بها متوسط وتراوح ما بين 2.50 – 4.00 في الألف فكان مجموعهــا 15 شعبية هي المرج ، مصراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، الزاوية ، يفــرن وجــادو ، مزدة ، غريان ، نالوت ، صبراتة وصرمان ، غات ، النقاط الخمــس ، وادي الحيــاة ، درنة، بنغازي ، أما الشعبيات التي معدل الوفيات الخام فيها مرتفع وتراوح ما بــين 4.00 – 5.50 في الألف فلم يشمل فيها إلاّ شعبية واحدة وهي سبها وكــان معــدلها 5.28 في الألف ، في حين أن من تخطى معدلها 5.50 في الألف مثلته شــعبية غــدامس بشــكل متطرف تجاوز المعدل العام بأكثر من 4 مرات ووصل إلى 10.82 في الألف **!.**

ما يمكن استنتاجه من العرض السابق أن معدل الوفيات الخام آخــذ في التراجــع سواء على مستوى الدولة حيث كان سنة 2001 ما مقداره 3.45 في الألف وتدنى ســنة 2004 إلى 2.67 في الألف ، أو على مستوى الشعبيات ، فالتي كانت تصــنف ضــمن المنخفضة زاد عددها سنة 2004 إلى 14 شعبية بدلاً من 10 سنة 2001 ، والمصنفة بأنهــا متوسطة المعدل كان عددها 13 شعبية سنة 2001 ، وارتفعت إلى 15 شعبية بعــد أربــع سنوات ، أما المرتفعة المعدل فقد تراجعت إلى شعبية واحدة بعد أن كانت 6 شــعبيات ، والمرتفعة جداً من شعبيتين تدنت إلى شعبية واحدة لسنتي 2001 و 2004 على التــوالي ، غير أن هذا التراجع الواضح في معدل الوفيات الخام سواء على مستوى البلاد أو علــى مستوى الشعبيات يقابله نمو في معدل المواليد الخام مما يعني أن هناك زيادة مرتقبة في عدد السكان ولسنوات عديدة للفئات العمرية الصغيرة ، أي ما دون 24 سنة ، وما تطلبه من

خدمات هامة ، وبخاصةٍ في مجالي التعليم والصحة وما تتطلبانه من خدمات أخرى مساعدة .

3 – 1 – 2 – 1 - 6 - الاختلاف والتشابه في عدد ونسبة النوع :

ينقسم سكان أي إقليم جغرافي تلقائياً إلى ذكور وإناث ، وفي العادة تكون متقاربة، غير أن الاختلاف بينهما سواء في المجموع الكلي ، أو حسب كل فئة عمرية يؤثر تأثيراً واضحاً في تطور واتجاه ووضع السكان ككل ، فحينما يزيد عدد الذكور عن الإناث أو العكس سيختلفان في الوضع الديموغرافي ، وكذلك ستتباينان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، ويمثل الجدول رقم (89) عدد سكان الشعبيات من الجنسين لسنتي 1995 و2004 ، والنسبة النوعية التي توضح عدد الذكور مقابل كل 100 من الإناث التي تُظهر زيادة في عدد الذكور إذا ما تجاوزت 100 ، وإن قلت عنها تعني زيادة في عدد الإناث .

فالملاحظ أيضاً أن المعدل في الشعبيات كلاً على حدة يقترب من التساوي تقريباً بين الذكور والإناث ، فالخريطة رقم (18) التي توضح النسبة النوعية ذكر/100 أنثى في عام 1995 وتوزيعها الإقليمي على أجزاء البلاد ، فقد بلغ عدد الشعبيات التي تساوت فيها النسبة النوعية بين الجنسين 9 شعبيات تراوح معدلها ما بين 100 - 101 ذكر تمثلت في مرزق ، ووادي الشاطئ ، ووادي الحياة ، وطرابلس ، وسرت ، والكفرة ، والواحات ، والمرج ، والقبة ، أما الشعبيات التي كان المعدل فيها ما بين 102 – 103 ذكر فوصلت إلى 19 وهي تمثل الغالبية من المجموع الكلي ، بينما كان المعدل في حدود 104 ذكر في شعبية البطنان ، فيما ارتفع المعدل بشكل كبير إلى 126 ذكر في شعبية الحزام الأخضر ، وتراجع إلى 98 و 97 ذكر في شعبيتي غات وغدامس على التوالي .

اختلف واقع النسبة النوعية في عام 2004 حيث ارتفع المعدل عما كان عليه في بعض الشعبيات عن 2001 إلاَّ أن الأرقام تشير إلى زيادة عدد الشعبيات التي كان معدلها ما بين 100 - 101 ذكر إلى 16 شعبية ، والتي تراوح معدلها ما بين 102 – 103 ذكر تراجع عددها إلى 12 شعبية ، واستمرت شعبية البطنان على معدلها السابق نفسه 104 ذكر ، وفي غدامس تغير الوضع كثيراً ، حيث كان معدلها دون 100 ذكر ارتفع وأصبح 108 ذكر مسجلاً أعلى معدل ! ، فيما ظهرت شعبيتان تدنى معدلهما إلى 93 و 95 تمثلتا في مرزق و نالوت على التوالي .

جدول رقم (89)

عدد ونسبة النوع والنسبة النوعية للسكان حسب الشعبيات لسنتي 1995 و2004

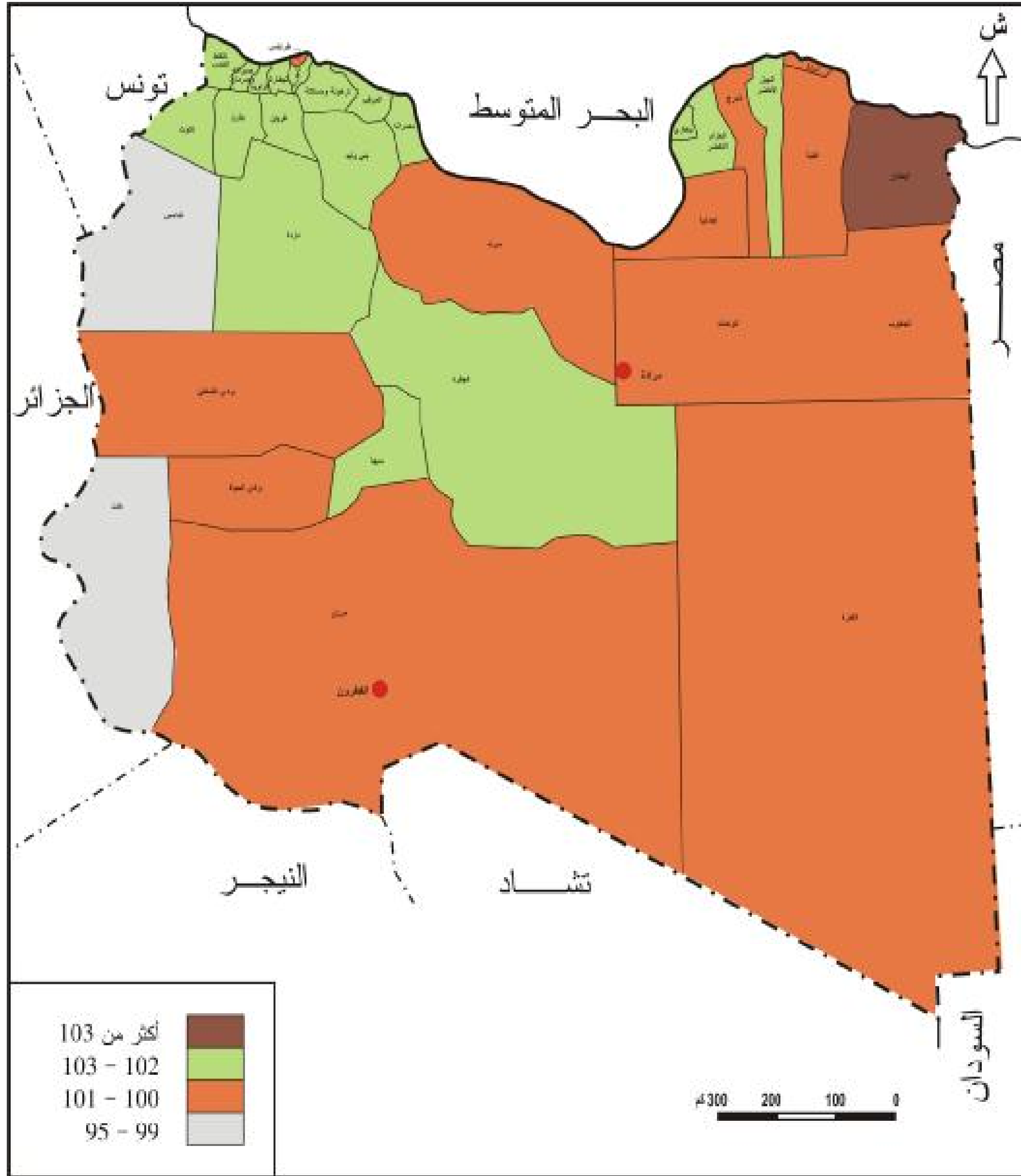
العدد و% الشعبية	1995					2004				
	ذكور	%	إناث	%	% النوعية	ذكور	%	إناث	%	% النوعية
البطنان	59343	51.1	56763	49.9	104	76174	51.2	72626	48.8	104
درنة	34985	51.0	33951	49.0	103	41690	50.2	41259	49.8	101
القبة	29433	50.0	29377	50.0	100	51032	50.4	50063	49.6	102
الجبل الأخضر	76807	50.4	75425	49.6	102	101304	50.4	99495	49.6	101
المرج	46654	50.1	46517	49.9	100	59658	50.0	60250	50.0	100
الحزام الأخضر	43240	56.1	34276	43.9	126	56425	50.2	55954	49.8	100
بنغازي	257058	50.5	251444	49.5	102	333967	50.5	362180	49.5	102
أجدابيا	54578	50.5	53561	49.5	102	89403	50.4	87963	49.6	101
الواحات	11157	50.2	11065	48.8	100	15127	50.0	15098	50.0	100
الكفرة	17613	50.2	17478	49.8	100	27023	50.2	26845	49.8	100
سرت	51736	50.3	51149	49.7	101	83309	50.0	83420	50.0	100
الجفرة	17427	50.4	17149	49.6	102	23512	50.4	23134	49.6	102
مصراتة	112324	51.0	108602	49.0	103	191726	51.0	186797	49.0	103
المرقب	127332	51.0	124045	49.0	103	172315	50.5	168649	49.5	102
بني وليد	28793	51.0	28097	49.0	103	40548	50.4	39813	49.6	102
ترهونة ومسلاتة	116109	51.0	113484	49.0	103	154147	50.3	152051	49.7	101
تاجوراء	99249	51.0	95277	49.0	103	141945	51.0	136589	49.0	103
طرابلس	406822	51.3	386365	48.7	101	456944	51.0	439826	49.0	103
الجفارة	112986	51.0	108803	49.0	103	151216	50.4	148720	49.6	102
الزاوية	79160	51.1	77088	48.9	102	102042	50.1	101358	49.9	100
صبراتة وصرمان	62539	51.0	61052	49.0	103	78691	50.1	78127	49.9	100
النقاط الخمس	83978	51.0	82089	49.0	103	107747	50.0	107690	50.0	100
غريان	64539	51.0	62862	49.0	103	83989	50.3	82713	49.7	101
مزدة	15077	51.1	14503	48.9	102	21915	51.1	21310	49.9	100
نالوت	30214	51.0	29369	49.0	103	45031	49.0	46992	51.0	95
غدامس	7546	49.4	7734	50.6	97	10161	52.1	9326	47.9	108
يفرن وجادو	46499	51.0	44969	49.0	103	61545	50.5	60186	49.5	102
وادي الحياة	25989	50.4	25613	49.6	101	38243	50.5	37402	49.5	102
غات	8151	50.0	8241	50.0	98	11882	50.1	11801	49.9	100
سبها	47500	51.0	46188	49.0	103	66599	50.5	65192	49.5	102
وادي الشاطئ	30217	50.4	29780	49.6	101	39887	50.1	39657	49.9	100
مرزق	26024	50.1	26344	48.9	100	34365	48.4	36619	51.6	93
ليبيا	2231079	51.0	2158660	49.0	103	2969562	50.5	2913105	49.5	102

المصدر : الإحصاءات الحيوية 2004 ، ص 7 . نشرة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، العدد الأول ، أغسطس 2004 ، ص 4 .

النسب من حساب الباحث .

خريطة رقم (18)

النسبة النوعية (عدد الذكور مقابل 100 أنثى) سنة 1995



المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (89) .

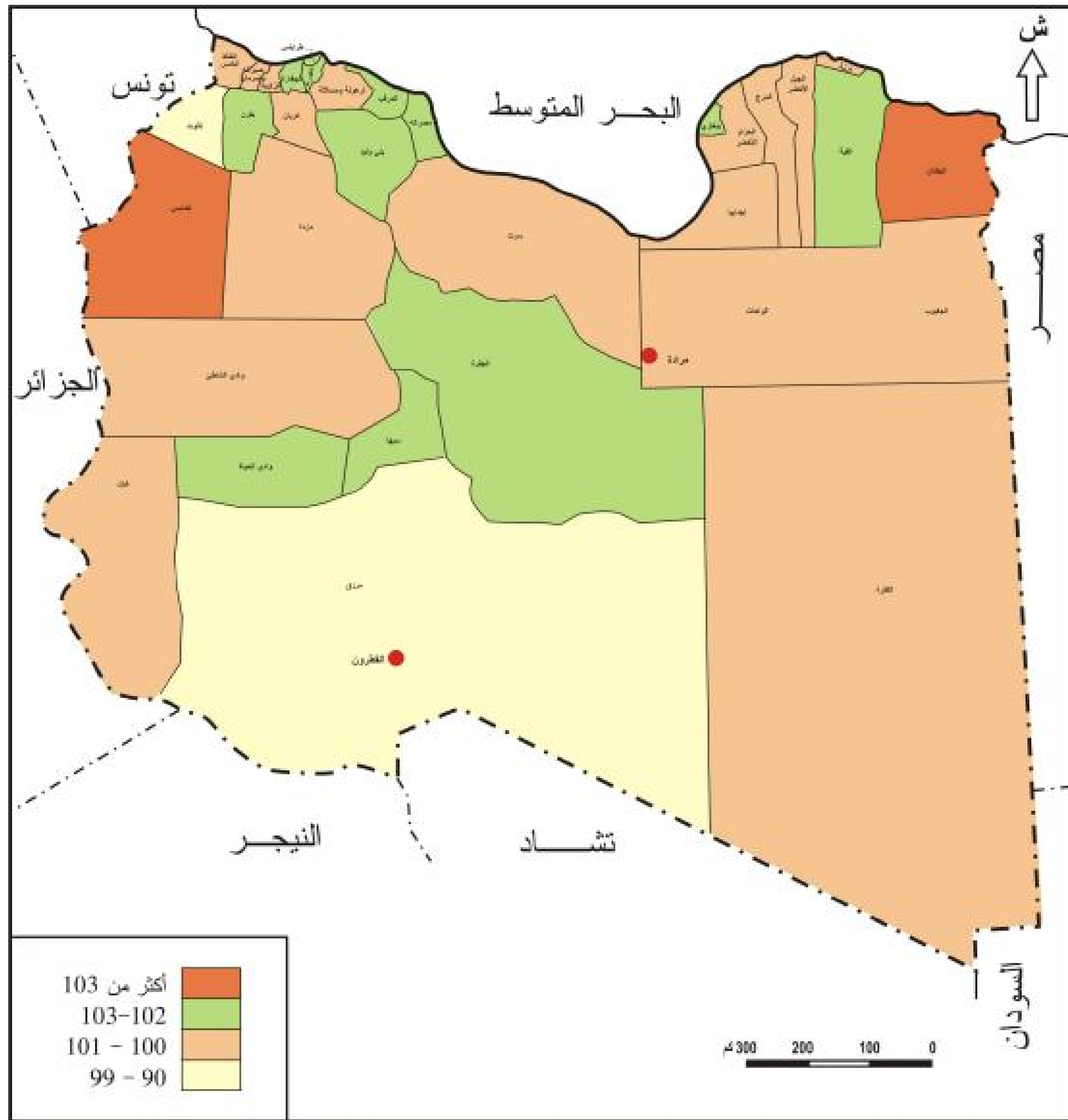
وضحت النسبة المئوية لتوزيع الذكور والإناث لسكان الشعبيات أيضاً التقـــارب الكبير بين ما يمثله النوعان ففي عام 1995 كان مجموع الشعبيات التي كانت النسبة فيها 50.0% شعبيتان فقط ، هما : القبة وغات ، فيما بلغت التي كانت فيها النسبة مـــا بـــين +50.0% و51.0% نحو 23 شعبية ، وتجاوزت ذلك مجموعة من الشعبيات وصـــلت إلى 6

شعبيات وبلغت نسبتها ما بين 51.1% و51.4% ، وقلّ عدد الذكور في شعبية غـــدامس عن النصف وسجل نسبة 49.4% ذكور .

توضح الخريطة رقم (19) أن سنة 2004 اتسمت بتراجع النسبة المئوية للـــذكور إلى الإناث ، حيث سجلت شعبيتان تراجعاً على 50.0% هما مـــرزق 48.4% ، وفي نـــالوت 49.0% ، بينما الشعبيات التي كانت فيها النسبة 50.0% بلغت 4 هي المرج ، والواحات، وسرت ، والنقاط الخمس ، والتي نسبتها المئوية ما بين + 50.0% و 51.0% بقيـــت 23 شعبية مع اختلاف في بعضها عن نسبتها في عام 1995 ، في الوقت الذي وصـــل عـــدد الشعبيات التي تراوحت نسبتها ما بين 51.1% و 51.4% إلى شعبيتين هما مزدة والبطنان ، وفي شعبية غدامس زاد عن ذلك وتوقفت النسبة المئوية عند 52.1% .

خريطة رقم (19)

النسبة النوعية (عدد الذكور مقابل 100 أنثى) لسنة 2004



المصدر : عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (89) .

بلغ المعدل العام للنسبة النوعية الذكور إلى الإناث في ليبيا 103 ذكر عام 1995 فيما يظهر عليه التراجع إلى 102 ذكر لسنة 2004 – الخارطتان (18 و 19) ، وأن النسبة المئوية العامة كانت 51.0% و 50.5% للذكور للسنتين على التوالي ، وهذا يشير إلى قلة الفارق بين الذكور والإناث في تركيب السكان والذي قد يحتم ضرورة القيام بالدراسات الديموغرافية الخاصة والمفصّلة لتوضيح الأسباب التي أدت إلى تراجع أعداد الذكور ، وما ينجم عن ذلك من تغير لبنية المجتمع الليبي وما يتطلبه هذا من تبدل بالحياة المهنية والوظيفية والاجتماعية ، كما يظهر من جدول معدلات وفيات الرضع أن هناك

زيادة في معدل وفيات الذكور عنه عند الإناث 20.8 في الألف و 15.9 في الألف لسنة 2004 .

3 – 1 – 2 – 1 - 7 – تباين معدلات النمو السكاني في الشعبيات :

يغلب على معدل النمو السكاني في ليبيا الزيادة منذ 1995 ، فخلال 10 سنوات ما بين 1984 و1995 بلغ معدل النمو السنوي للسكان 2.9% ، غير أنه أخذ في التصاعد من جديد ، فحسب الفترة الفاصلة ما بين 1995 وتقديرات 2005 يمكن أن يصبح 2.80% تقريباً ، هذا التصاعد المحدود يمكن أن يكون مؤشراً بسيطاً في البداية ، غير أنه قد يأخذ طريقه نحو الصعود ، وبخاصةٍ إذا ما استمر معدل المواليد في الصعود التدريجي مع تراجع لمعدل الوفيات، من خلال الجدول رقم (90) الذي يشرح عدد السكان بالشعبيات لتعدادي 1984 و1995 وتقديرات 2005 سنة ، بالإضافة إلى معدل النمو السنوي لفترة 20 سنة تقريباً، يتبين أن الاتجاه العام يشير إلى زيادة المعدل حيث لا تظهر إلاّ في 6 منها تدني معدل نمو سكانها ما بين 1995 - 2005 عما كان عليه في الفترة ما بين 1984 — 1995 ، بينما ثبت معدل النمو السكاني في شعبيتين فقط ، وهذا يعني أن هناك 23 شعبية يغلب عليها طابع النمو السنوي لسكانها .

عن طريق الخريطة رقم (20) التي تبين معدل النمو السكاني في الشعبيات ما بين 1984 – 1995 يمكن تقسيم معدل النمو السكاني في الشعبيات إلى أربع درجات على أساس القرب والبعد عن المعدل العام حيث تظهر أنه ما بين عامي 1984 و 1995 أن الشعبيات التي معدل نمو سكانها السنوي ما بين 1.00% – 2.00% والذي يعد منخفضاً بلغ مجموعها 3 شعبيات فقط مثلتها طرابلس ، الحزام الأخضر ، درنة ، أما التي يتراوح معدل نموها السكاني السنوي ما بين 2.00% - 3.00% ، فقد كان عددها 19 شعبية ومعدل نموها مرتفع هي المرج ، والنقاط الخمس ، وصبراتة وصرمان ، وبنغازي ، والبطنان ، وغدامس ، وغريان ، والجبل الأخضر ، والزاوية ، ويفرن وجادو ، والجفرة ، ووادي الشاطئ ، والجفارة ، وترهونة ومسلاتة ، ومرزق ، والمرقب ، والواحات ، ومصراتة ، وأجدابيا .

جدول رقم (90)

عدد السكان الليبيين ومعدل النمو السنوي % لكل شعبية لتعدادي 1984 و 1995 وتقديرات 2005

السنة / الشعبية	1984	1995	2005	معدل النمو % 1984 – 1995	معدل النمو % 1995 – 2005
البطنان	85903	116106	153302	2.36	3.20

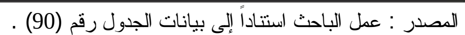
درنة	54648	68936	84768	1.88	1.86
القبة	36435	58810	109359	3.45	4.62
الجبل الأخضر	110953	152232	207854	2.46	2.67
المرج	69870	93171	123720	2.27	2.46
الحزام الأخضر	62337	77516	116110	1.78	3.32
بنغازي	377004	508502	685367	2.35	2.58
أجدابيا	72785	108139	190397	2.97	4.32
الواحات	15074	22222	31188	2.92	2.87
الكفرة	20503	35091	56356	3.77	3.77
سرت	65260	102885	178380	3.32	4.23
الجفرة	24579	34576	48193	2.62	2.82
مرزق	35900	52368	73241	2.85	2.84
سبها	62355	93688	137307	3.04	3.17
وادي الحياة	32325	51602	78744	3.39	3.44
وادي الشاطئ	42248	59997	81863	2.68	2.58
مصراتة	149794	220926	394522	2.92	4.40
المرقب	174056	251377	354823	2.79	2.91
بني وليد	37204	56890	83319	3.14	3.17
ترهونة ومسلاتة	161095	229593	316873	2.71	2.75
تاجوراء	127353	194526	290751	3.13	3.30
طرابلس	692759	793187	911643	1.17	1.29
الجفارة	156215	221789	311211	2.68	2.87
الزاوية	113556	156248	209972	2.48	2.55
صبراتة وصرمان	91885	123591	161345	2.33	2.33
النقاط الخمس	121017	166067	222282	2.46	2.52
غريان	93445	127401	172316	2.42	2.60
مزدة	18645	29580	45002	3.36	3.42
يفرن وجادو	65696	91468	126074	2.56	2.74
نالوت	39314	59583	96710	3.09	3.83
غدامس	11229	15280	19962	2.41	2.34
غات	10271	16392	24602	3.39	3.33
المجموع	3228713	4389739	6097556	2.40	2.80

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى الإحصاءات الحيوية 2003 ، ص 6 . الكتاب الإحصائي 2003 ، ص 23 .

النسب من حساب الباحث .

خريطة رقم (20)

معدل النمو السكاني في الشعبيات ما بين 1984 – 1995



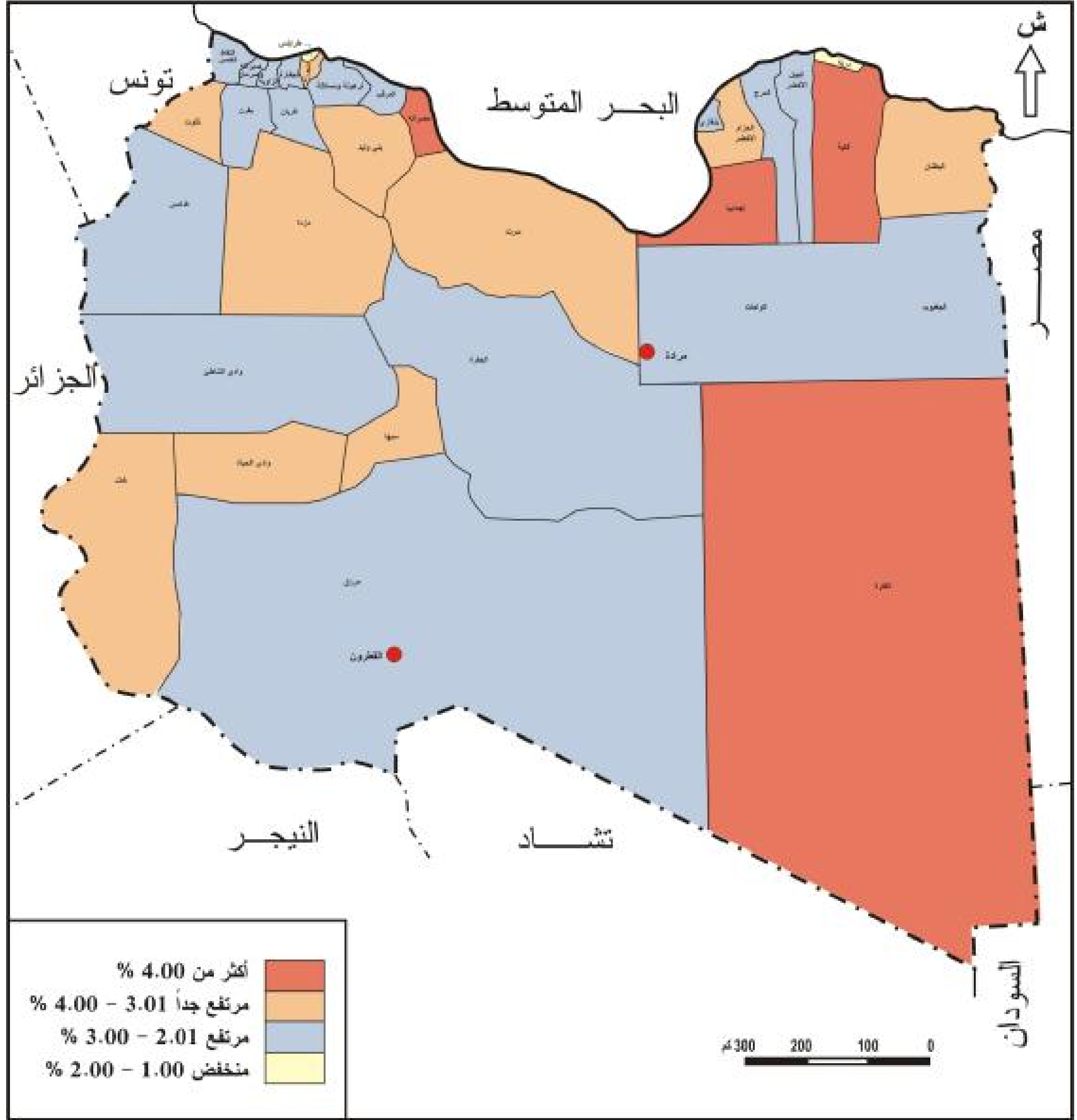
المصدر : عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (90) .

بينما كان عدد الشعبيات التي بلغ معدل نمو سكانها درجة مرتفعة جداً تراوح ما بين 3.00% - 4.00% ما مجموعه 10 شعبيات هي سبها ، تاجوراء ، نالوت ، وبني وليد ، سرت ، مزدة ، غات ، وادي الحياة ، الكفرة ، القبة ، فيما التي معدل نموها السنوي ما بين 2.00% - 3.00% كان عددها 19 شعبية ، ومن الخريطة رقم (21) التي توضح النمو السكاني للعامين المذكورين ، يتبين أن الشعبيات المنخفضة النمو السنوي الذي تراوح ما بين 1.00% - 2.00% بلغ عددها 2 شعبيتين فقط هما : طرابلس ، ودرنة ، بينما التي معدلها السنوي لنمو السكان مرتفع تراوح ما بين 2.00% - 3.00% وصل عددها إلى 16 شعبية تشمل صبراتة وصرمان ، غدامس ، المرج ، النقاط الخمس ،

الزاوية ، وادي الشاطئ ، بنغازي ، غريان ، الجبل الأخضر ، يفرن وجـــادو ، ترهونـــة ومسلاتة ، الجفرة ، مرزق ، الواحات ، الجفارة ، المرقب .

خريطة رقم (21)

معدل النمو السكاني في الشعبيات ما بين 1995 - 2005



المصدر عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (90) .

مما تقدم يمكن توضيح أن هناك تغيراً واضـــحاً في حركـــة النمـــو الســـكاني في الشعبيات خلال الفترة ما بين السنوات 1984 – 1995 – 2005 فمن خلال التصـــنيفات

التي تم اعتمادها أساساً لتقسيم مستوى النمو السكاني السنوي وفق المجموعات يتـــبين أن المجموعة الأولى التي تراوح معدل نمو سكانها ما بين 1.00% - 2.00% التي اعتبرت بأنهـــا منخفضة النمو ، ثم المرتفعة النمو السنوي للسكان وبلغ المعدل فيها مـــا بـــين 2.01% - 3.00% ، والمرتفعة جداً في نمو سكانها الذي تراوح ما بين 3.0% - 4.00% ، كما ظهـــر معدل جديد يعد أكثر ارتفاعاً مقارنة بالمعدل الأخير وبالمعدل العام للنمـــو الســـكاني في ليبيا البالغ 2.8% الذي تجاوزته 4 شعبيات وزاد عن 4.00% وهـــي شـــعبيات القبـــة ، أجدابيا، سرت ، مصراتة .

كما يلاحظ أن الشعبيات التي تجاوز فيها معدل النمو السكاني الســـنوي 4.00% تتمتع بزيادة معدل المواليد الخام فيها باستثناء شعبية القبة التي يتراجع فيها معدل مواليدها الخام ، مما قد يعني أن هناك هجرة محتملة إليها من مناطق أخرى ، الأمر الذي ساعد في ارتفاع معدل النمو السنوي لثلاث منها هي أجدابيا ، وسرت ، ومصراتة .

3 – 1 – 2 – 1 - 8 – الاختلاف في حالات الزواج والطلاق :

تتوزع حالات الزواج والطلاق نسبياً حسب نسبة سكان كل شعبية إلى نســـبة السكان ، ويظهر من خلال الجدول رقم (91) الذي يوضح عـــدد حـــالات الـــزواج والطلاق ونسبة كل منهما في كل شعبية إلى إجمالي الحالات في ليبيا حيث يظهر تباينـــها واختلافها للحالتين .

بتتبع ما ورد في الجدول المذكور يتبين أن حالات الزواج في 15 شـــعبية ترتفـــع نسبة ما تمثله كل منها من حالات الزواج سنة 2004 عما كانت عليه سنة 2001 ، حيث تتوزع جغرافياً على أجزاء البلاد وتقل في الشرق التي تمثلها القبة ، والحزام الأخضـــر ، وفي الجنوب ضمت هذه المجموعة شـــعبيات مـــرزق ، ســـبها ، وادي الحيـــاة ، وادي الشاطئ، وتتركز في الشمال الغربي والجبل الغربي في كل مـــن مصـــراتة ، والمرقـــب ، الزاوية، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمس ، غريان ، مزدة ، نالوت ، غـــدامس ، أمـــا الشعبيات التي تقل نسب ما تمثله من حالات زواج كلاً على حدة فكـــان عـــددها 16 شعبية توزعت على أرجاء البلاد حيث ضمت في الشمال الشرقي شـــعبيات البطنـــان ، ودرنة ، والجبل الأخضر، المرج ، بنغازي .

جدول رقم (91)

عدد حالات الزواج والطلاق في الشعبيات ونسبتها إلى المجموع الكلي لسنتي 2001 و 2004

الشعبية / السنة	2001				2004			
	زواج	% من إجمالي ليبيا	طلاق	% من إجمالي ليبيا	زواج	% من إجمالي ليبيا	طلاق	% من إجمالي ليبيا
البطنان	791	2.75	82	4.93	1067	2.72	94	5.28
درنة	596	2.07	37	2.22	798	2.04	24	1.35
القبة	254	0.88	32	1.92	626	1.60	42	2.36
الجبل الأخضر	1359	4.74	188	11.31	1573	4.02	214	12.04
المرج	837	2.92	64	3.85	1041	2.66	62	3.48
الحزام الأخضر	501	1.74	5	0.30	1061	2.71	7	0.39
بنغازي	3353	11.69	111	6.67	4246	10.85	104	5.85
أجدابيا	738	2.57	2	0.12	813	2.07	22	1.23
الواحات	212	0.73	6	0.36	242	0.61	15	0.84
الكفرة	148	0.51	18	1.08	194	0.49	1	0.05
سرت	618	2.15	28	1.68	728	1.86	21	1.18
الجفرة	310	1.11	25	1.50	337	0.86	26	1.46
مرزق	267	0.93	35	2.10	386	0.98	14	0.78
سبها	517	1.80	111	6.67	744	1.90	138	7.76
وادي الحياة	194	0.67	17	1.02	338	0.86	25	1.40
وادي الشاطئ	373	1.30	31	1.92	517	1.32	14	0.78
مصراتة	1336	4.66	83	4.99	2108	5.39	83	4.67
المرقب	1160	4.04	62	3.73	2183	5.58	32	1.80
بني وليد	379	1.32	20	1.20	405	1.03	49	2.75
ترهونة ومسلاتة	1468	5.12	50	3.00	1831	4.68	29	1.63
طرابلس *	6767	23.64	478	28.76	8651	22.12	509	28.64
الجفارة	1735	6.05	42	2.52	2239	5.72	82	4.61
الزاوية	819	2.85	-	-	1489	3.80	41	2.30
صبراتة وصرمان	798	2.78	30	1.80	1400	3.58	46	2.58
النقاط الخمس	851	2.96	24	1.44	1529	3.90	27	1.51
غريان	612	2.13	19	1.14	911	2.32	12	0.67
مزدة	132	0.46	6	0.36	221	0.53	8	0.45
يفرن وجادو	662	2.30	27	1.62	743	1.90	15	0.84
نالوت	144	0.50	17	1.02	512	1.30	12	0.67
غدامس	78	0.27	-	-	111	0.28	2	0.11
غات	82	0.28	12	0.72	61	0.15	7	0.39
المجموع	28661	100.0	1662	100.0	39105	100.0	1777	100.0

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى الإحصاءات الحيوية 2003 ، ص 12 - 14 . و2004 ، ص 14 - 16 . النسب من حساب الباحث .

(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء لسنة 2004 نظراً لعدم وجود الأخيرة سنة 2001 إذ لم تكن قد استحدثت بعد وذلك للتوفيق .

أما في المنطقة الوسطى فكان بها شعبيات أجدابيا ، والواحات ، سرت ، والجفرة، وبني وليد ، وفي أقصى الجنوب الشرقي كانت الكفرة ، وفي الجنوب الغربي غات ، بينما المنطقة الغربية تركزت في طرابلس ، الجفارة ، ويفرن وجادو بالجبل الغربي ، ومن حيث النسبة المئوية سنة 2001 فقد بلغت في طرابلس 23.64% ، وفي الجبل الأخضر 4.74% ،

وفي بنغازي 11.69% ، وفي الجفارة 6.05% ، وفي البطنان 2.75% ، وفي سنة 2004 فهي للشعبيات نفسها 22.12% ، و4.02% ، و10.85% ، 2.72% على التوالي .

تميزت نسب ما تمثله كل شعبية من حالات الطلاق بانخفاض عدد تلك التي ترتفع فيها النسبة إلى 14 شعبية توزعت إقليمياً على أجزاء البلاد فكانت في المنطقة الشرقية شعبيات البطنان ، والقبة ، والجبل الأخضر ، والحزام الأخضر ، والمنطقة الوسطى مثلتها أجدابيا ، والواحات ، وبني وليد ، وفي الجنوب شعبيتا سبها ، ووادي الحياة ، وفي المنطقة الغربية كانت المرقب ، وطرابلس ، وصبراتة وصرمان ، والنقاط الخمس ، وجنوب الجبل الغربي مزدة .

توزعت الشعبيات البالغ عددها 16 والتي تقل نسب ما تمثله كل منها من حالات الطلاق على المنطقة الشرقية ممثلة في درنة ، المرج ، بنغازي ، وفي أقصى الجنوب الشرقي الكفرة ، والمنطقة الوسطى سرت ، والجفرة ، وفي الجنوب مرزق ، وسبها ، ووادي الشاطئ ، وفي الغرب مصراتة ، ترهونة ومسلاتة ، وطرابلس ، وفي الجبل الغربي غريان ، ويفرن وجادو ، ونالوت ، وفي أقصى الجنوب الغربي كانت غات ، فيما لم ترد بيانات عن الزاوية ، وغدامس ، وقد كانت نسب بعض الشعبيات مما تمثله من حالات الطلاق إلى المجموع الكلي لليبيا سنة 2004 في طرابلس 28.76% ، وفي سبها وبنغازي لكل منهما 6.67% ، وفي الجبل الأخضر 11.31% ، وفي البطنان 4.93% ، وفي مصراتة بلغت النسبة 4.99% ، وقد تغيرت في سنة 2004 وصارت في طرابلس 28.64% ، وفي سبها 7.76% ، وفي بنغازي 5.85% ، وفي الجبل الأخضر 12.04% ، وفي البطنان 5.28% ، وفي مصراتة 4.67% .

من خلال ما ورد في الجدول (92) الذي يضم أرقام عدد حالات الزواج والطلاق ومعدل الخام في الألف لكل منهما بالشعبيات لسنتي 2001 و 2004 يظهر بوضوح أن معدلات الزواج الخام في الألف آخذةً في الزيادة على المستوى الوطني ، حيث تطور من 5.40 في الألف سنة 2001 إلى 6.64 في الألف سنة 2004 ، كما أن الجدول يوضح أيضاً أن هذا المعدل متجه نحو النمو في 26 شعبية ، لكنه تدنى في 5 شعبيات فقط ، حيث كان التراجع محدوداً في أغلبها و لم يبتعد عن المعدل الوطني مما جعله قريباً منه سواء عندما كان متخطياً له أو دونه للسنتين 2001 و2004 .

جدول رقم (92)

عدد حالات الزواج والطلاق في الشعبيات والمعدل الخام في الألف لسنتي 2001 و 2004

السنة / الشعبية	2001				2004			
	زواج	معدل خام	طلاق	معدل خام	زواج	معدل خام	طلاق	معدل خام
البطنان	791	5.70	82	0.59	1067	7.17	94	0.63
درنة	596	7.62	37	0.47	798	9.62	24	0.28
القبة	254	3.09	32	0.39	626	6.19	42	0.41
الجبل الأخضر	1359	7.45	188	1.03	1573	7.83	214	1.06
المرج	837	7.62	64	0.58	1041	8.67	62	0.51
الحزام الأخضر	501	4.89	5	0.04	1061	9.44	7	0.06
بنغازي	3353	5.61	111	0.18	4246	6.43	104	0.15
أجدابيا	738	5.10	2	0.01	813	4.58	22	0.12
الواحات	212	7.71	6	0.21	242	8.00	15	0.49
الكفرة	148	3.16	18	0.38	194	3.60	1	0.01
سرت	618	4.44	28	0.20	728	4.36	21	0.12
الجفرة	310	7.35	25	0.59	337	7.22	26	0.55
مرزق	267	5.06	35	0.66	386	5.43	14	0.19
سبها	517	4.41	111	0.94	744	5.64	138	1.01
وادي الحياة	194	2.52	17	0.22	338	4.46	25	0.33
وادي الشاطئ	373	5.13	31	0.42	517	6.49	14	0.17
مصراتة	1336	4.25	83	0.26	2108	5.56	83	0.21
المرقب	1160	3.79	62	0.20	2183	6.40	32	0.09
بني وليد	379	5.28	20	0.27	405	5.03	49	0.60
ترهونة ومسلاتة	1468	5.28	50	0.18	1831	5.97	29	0.09
طرابلس *	6767	6.12	478	0.43	8651	7.36	509	0.43
الجفارة	1735	6.42	42	0.15	2239	7.46	82	0.27
الزاوية	819	4.40	-	-	1489	7.32	41	0.20
صبراتة وصرمان	798	5.51	30	0.20	1400	8.92	46	0.29
النقاط الخمس	851	4.31	24	0.12	1529	7.09	27	0.12
غريان	612	4.04	19	0.12	911	5.46	12	0.07
مزدة	132	3.47	6	0.15	221	5.11	8	0.18
يفرن وجادو	662	6.00	27	0.24	743	6.10	15	0.12
نالوت	144	1.81	17	0.21	512	5.56	12	0.13
غدامس	78	4.31	-	-	111	5.69	2	0.10
غات	82	3.90	12	0.57	61	2.57	7	0.29
ليبيا	28661	5.40	1662	0.31	39105	6.64	1777	0.30

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى الإحصاءات الحيوية 2003 ، ص 12 - 14 . و2004 ، ص 14 - 16 . المعدل من حساب الباحث .

(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء لسنة 2004 نظراً لعدم وجود الأخيرة سنة 2001 إذ لم تكن قد استحدثت بعد وذلك للتوفيق .

أما الشعبيات التي ظهر فيها نمو معدل حالات الزواج الخام فكان في أقصى ما وصل إليه المعدل في شعبية درنة 9.62 في الألف بعد أن كان 7.62 في الألف ، ويجدر التوضيح أن أعلى معدل زيادة بين سنتي 2001 و 2004 لمعدل الزواج الخام كان في شعبية الحزام الأخضر ما مقداره 4.55 في الألف ، وأدنى معدل سجلته شعبية يفرن

وجادو بلغ 0.10 في الألف للأربع سنوات ، في حين تراوحت الزيادة في بقية الشعبيات بين الرقمين السابقين .

فيما يتعلق بحالات الطلاق ومعدلها الخام في الألف للمدة نفسها فإن ما يظهر من خلال الجدول (92) أيضاً أن الغالب على الشعبيات بقاء معدلها في حدود أو دون المعدل العام لليبيا الذي سجل في عام 2001 حوالي 0.31 في الألف ، ومسجلاً تراجعاً طفيفاً سنة 2004 إلى 0.30 في الألف حيث يوضح الجدول أن الشعبيات التي زاد فيها معدل حالات الطلاق الخام بلغت 12 شعبية وبلغ مقدار الزيادة 0.33 في الألف في بني وليد كحدٍ أقصى للزيادة .

بلغ عدد الشعبيات التي تقلص فيها معدل حالات الطلاق الخام ما مجموعه 15 شعبية حيث وصل أقصى تراجع في شعبية مرزق التي كان معدله فيها 0.66 في الألف سنة 2001 إلى 0.19 في الألف سنة 2004 إذ كان الفارق في حدود 0.47 في الألف ، وهذا يعني أن نصف التقسيمات الإدارية تراجع معدل الطلاق الخام فيها .

يجدر بالذكر أن هناك شعبيتين بقى معدل الطلاق الخام ثابتاً فيهما لسنتي المقارنة ما بين 2001 و 2004 هما شعبية طرابلس التي بلغ فيها المعدل 0.43 في الألف وشعبية النقاط الخمس التي كان معدلها 0.12 في الألف ، كما أن هناك شعبيتين لم تكن لهما بيانات لسنة 2001 عن حالات الطلاق ، وهما شعبية الزاوية وشعبية غدامس اللتين بلغ معدل الطلاق الخام فيهما سنة 2004 ما مقدره 0.20 في الألف و0.10 في الألف على التوالي ، هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك شعبيات ينخفض فيها المعدل إلى مستوى متدنٍ جداً كما في أجدابيا سنة 2001 ليصل إلى 0.01 في الألف ، وما وصل إليه في الكفرة سنة 2004 حيث سجل 0.01 في الألف ، وفي سبها 0.06 ، وفي غريان 0.07 في الألف ، وفي ترهونة ومسلاتة ، والمرقب سجل لكل منهما 0.09 في الألف .

يمكن استنتاج أن المجتمع الليبي يتميز برابطته الاجتماعي القوية مع وجود رغبة أكيدة في تكوين أسر جديدة ، يسند ذلك تطور نمو معدل الزواج الخام سواء على مستوى ليبيا أو بالنسبة للشعبيات تتشابه في ذلك المدن الكبيرة والصغيرة والواقعة على الساحل أو في عمق الصحراء ، كما أن تدني ظاهرة الطلاق تؤكد عدة معطيات منها المحافظة على قدسية الأسرة ، وعدم الرغبة في تفكيكها ، والتمسك بها ، وتكريس الرابطة الاجتماعية بين الأسر ، أيضاً فإن الوعي الثقافي والتعليمي بخطورة الطلاق والنتائج السيئة التي تترتب على تفكك الأسرة ، وضياع الأبناء ، وتفشي الظواهر الهدامة

للمجتمع ، وظهور أعباء جديدة على الدولة من مرافق الأمن ، ودور الرعاية الاجتماعية، كل تلك أصبحت من الأسباب التي تقوي بقاء الأسرة متماسكة بعيدة عن الطلاق ، هذا ويمكن أيضاً أن يكون قانون الزواج والطلاق قد حدَّ من هذه الظاهرة ، كل هذه العوامل والأسباب مجتمعة حدَّت من ظاهرة الطلاق ، وشجعت على الزواج ، « بالرغم من تأخر السن الواضح إذ إن متوسط سن الإنجاب للنساء الليبيات يصل تقريباً إلى 31.8 سنة في عام 2004 »[1] .

3 – 1 – 2 – 2 – تنوع المسكن واختلاف مؤشراته :

التقسيم الإداري المعمول به قبل سنة 1998 يقسم ليبيا إلى 7 مناطق ، وعلى أساسه جاءت بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، علماً بأن هذه المناطق تضم في داخلها تقسيم الشعبيات المعمول به في الوقت الحالي وذلك وفق الآتي :

1 – منطقة الجبل الأخضر : تضم شعبيات البطنان ، ودرنة ، والقبة ، والجبل الأخضر ، والمرج .

2 – منطقة بنغازي : شملت شعبيتي والحزام الأخضر ، وبنغازي .

3 – منطقة خليج سرت : جمعت شعبيات أجدابيا ، الواحات ، الكفرة ، سرت ، الجفرة، مصراتة ، بني وليد .

4 – منطقة طرابلس : كونت من شعبيات المرقب ، وترهونة ومسلاتة ، وطرابلس ، وتاجوراء ، والجفارة .

5 – منطقة الزاوية : وبها شعبيات الزاوية ، وصرمان وصبراتة ، والنقاط الخمس .

6 – منطقة الجبل الغربي : ألَّفت كل من شعبيات غريان ، يفرن ، نالوت ، مزدة ، غدامس .

7 – منطقة سبها : ضمت شعبيات سبها ، ووادي الشاطئ ، وادي الحياة ، مرزق ، غات.

يتناول الجدول رقم (93) توزيع الأسر حسب المنطقة ، ونوع السكن الذي تشغله ، ونوع التجمع السكاني (حضر ، ريف) وكيفية شغلها للمسكن (ملك ، إيجار ، غير ذلك) ، وما ضمه الجدول رقم (94) يوضح النسب المئوية لأنواع السكن في المناطق لسنة 2003 لكل منطقة مقارنة مع المجموع الكلي للمساكن في ليبيا ونسبة كل نمط من

---

[1] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الإحصاءات الحيوية 2004 ، ص 4 .

أنماط السكن ، حيث يتبين أن نمط السكن من نوع المترل العربي هو السائد في كل المناطق سواء في المناطق الحضرية أو الريفية ، إذ يمثل ما نسبته 60.3% من مجموع المساكن في ليبيا ، وتتركز معظم هذه النسبة في منطقة طرابلس ، تليها منطقة خليج سرت ، ثم منطقة بنغازي ، فمنطقة الجبل الأخضر ، فالزاوية ، وأخيراً الجبل الغربي وسبها بنسبة واحدة . أما من حيث الملكية فإنه في ليبيا تشريع يمنع ملكية أكثر من مترل لشخص واحد ، إذ لا يوجد مواطنون يملكون منازل قصد تأجيرها ، وهذا يعني أن المترل هو ملك لصاحبه ، أو ملك للدولة التي بإمكانها تأجير المساكن بقصد الانتفاع ، أو في شكل أقساط قصد التملك للمواطن ، و لم تزد نسبتها عن 3.6% من مجموع المساكن في ليبيا ، في حين ترتفع نسبة المساكن المُمَلَّكَةُ إلى 92.6% ، أما التي لا تقع ضمن التصنيفين السابقين فبلغت نسبتها حوالي 3.8% من إجمالي المساكن .

أظهرت البيانات الواردة في الجدولين (94) و(95) وما وضحه الشكل البياني رقم (23) أن توزيع نسب أنواع المساكن في المناطق توضح أنها في منطقة الجبل الأخضر التي ضمت شعبيات البطنان ، القبة ، الجبل الأخضر ، درنة ، المرج تمثل ما نسبته 11.9% من مجموع المساكن في البلاد ، بينما مثلت الفيلاَّت ما نسبته 16.8% من المجموع الكلي، والشقق 8.3% ، المنازل العربية 10.4% ، بينما ترتفع فيها أنماط السكن غير التي ذكرت ووصلت إلى 27.8% .

لا يختلف الوضع كثيراً في منطقة بنغازي التي تضم شعبيتي بنغازي والحزام الأخضر، فقد بلغت نسب مساكنها إلى المجموع الكلي ، فالفيلات بلغت نسبتها 17.0% ، وترتفع نسبة الشقق إلى 31.0% ، وهي بذلك تحتل الترتيب الثاني لهذا النمط من السكن بعد منطقة طرابلس ، أما المنازل العربية فقدرت نسبتها بحوالي 5.5% ، فيما تظهر مساكن إقامة غير الأنواع الثلاثة السابقة تمثل نسبة بلغت 9.8% ، في حين يلاحظ أن كل أنواع السكن السابقة ترتفع نسبتها في الحضر وتتراجع في الريف ، وبخاصةٍ الشقق تنتشر التي بدرجة أكثر في المدن .

جدول رقم (93) توزيع الأسر حسب المنطقة ونوع المسكن والتجمع السكاني ونوع الملكية لسنة 2003

المنطقة	نوع السكن	حضر				ريف			
		ملك	إيجار	غير ذلك	مجموع	ملك	إيجار	غير ذلك	مجموع
الجبل الأخضر	دارة (فيلاً)	18932	457	296	19685	2216	67	0	2283
	شقة	9314	3897	530	13741	194	0	0	194
	منزل عربي	36524	1771	533	38828	12364	298	344	13006
	غير ذلك	1962	229	1014	3205	4098	368	745	5211
	المجموع	66732	6354	2373	75459	18872	733	1089	20694
بنغازي	دارة (فيلاً)	17955	0	138	18093	3815	164	0	3979
	شقة	44483	6882	66	52031	106	0	0	106
	منزل عربي	22965	947	360	24272	3413	82	0	3495
	غير ذلك	1223	0	848	2071	159	0	574	733
	المجموع	86629	7829	2012	96467	7493	246	574	8313
خليج سرت	دارة (فيلاً)	24906	669	570	26145	3497	0	0	3497
	شقة	16412	1823	1211	19446	1132	0	148	1280
	منزل عربي	63334	591	1166	65091	14336	260	127	14723
	غير ذلك	1853	951	934	3738	502	0	0	502
	المجموع	106505	4034	3881	114420	19467	260	275	20002
طرابلس	دارة (فيلاً)	37924	148	305	38377	1550	59	0	1609
	شقة	55697	2238	2055	59990	384	0	0	384
	منزل عربي	166018	1963	3811	171792	17648	206	66	17920
	غير ذلك	1894	732	537	3163	271	0	0	271
	المجموع	261533	5081	6708	273322	19853	265	66	20184
الزاوية	دارة (فيلاً)	6727	0	0	6727	2444	0	00	2444
	شقة	5282	74	441	5796	715	0	0	715
	منزل عربي	60281	645	499	61425	8524	0	91	8615
	غير ذلك	643	0	1436	2079	0	0	172	172
	المجموع	72933	719	2376	76028	11683	0	263	11946
الجبل الغربي	دارة (فيلاً)	4192	80	160	4432	536	0	0	536
	شقة	1336	1732	410	3478	146	73	66	285
	منزل عربي	28356	678	3000	32034	18493	954	2262	21709
	غير ذلك	1252	88	674	2014	129	0	727	856
	المجموع	35136	2578	4244	41958	19304	1027	3055	23386
الشرارة الأولى	دارة (فيلاً)	2390	0	0	2390	438	0	0	438
	شقة	7808	0	564	8372	2236	0	139	2375
	منزل عربي	18661	385	1248	20294	6750	231	488	7469
	غير ذلك	1428	206	603	2237	2554	92	1323	3969
	المجموع	30287	591	2415	33293	11978	323	1950	14251
المجموع	دارة (فيلاً)	113028	1354	1469	115849	14496	290	0	14786
	شقة	140332	16646	5877	162855	4913	73	353	5339
	منزل عربي	396139	6980	10617	413736	81528	2031	3378	86937
	غير ذلك	10255	2206	6046	18507	7713	460	3541	11714
	المجموع	659752	27186	24009	710947	108650	2854	7272	118776

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الأول ، الخصائص الديموغرافية ، ص 48 .

تأخذ منطقة خليج سرت التي كانت تشمل كل من شعبيات أجدابيا ، الواحات، سرت ، الكفرة ، الجفرة ، مصراتة ، بني وليد ، نصيبها من مجموع المساكن الكلي بنسبة بلغت 16.2% ، توزعت بحيث وصلت نسبة الفيلاّت إلى 22.7% ، ونسبة الشقق 12.3%، وبلغت نسبة ساكني المترل العربي حوالي 16.0% ، وغير ذلك من المساكن كانت نسبتهم 14.0% .

جدول رقم (94)

التوزيع النسبي لأنواع السكن في المناطق مع مقارنة كل منطقة مع المجموع الكلي للمساكن في ليبيا سنة 2003

المنطقة	% ما يمثله نوع السكن في كل منطقة إلى مجموع المساكن في ليبيا				% منطقة من المجموع الكلي
	دارة(فيلاً)	شقة	منزل عربي	غير ذلك	
الجبل الأخضر	16.81	8.30	10.35	27.84	11.58
بنغازي	16.89	30.99	5.54	9.27	12.62
خليج سرت	22.69	12.32	15.94	14.02	16.20
طرابلس	30.60	35.89	37.89	11.36	35.37
الزاوية	7.02	3.87	13.98	7.44	10.60
الجبل الغربي	3.80	2.23	10.73	9.49	7.87
سبها	2.16	6.38	5.54	20.35	5.73
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	
% كل نوع في ليبيا	15.74	20.27	60.34	3.64	100.0

المصدر : من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (93) .

تضم شعبيات منطقة طرابلس كلاً من المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، طرابلس ، تاجوراء ، الجفارة ، هي تجمع أكبر نسبة من مجموع المساكن بأنواعها في ليبيا حيث كان بها ما نسبته 35.4% منها توزعت حسب الأنواع ، منها 30.6% من نوع الفيلاّت، وكانت نسبة الشقق 36.0% ، فيما سيطرت نسبة المنازل العربية على نمط السكن السائد في شعبيات منطقة طرابلس ووصلت إلى حوالي 38.0% ، أما الأنواع الأخرى غير ما ذكر فقد كانت نسبتها 11.4% .

ضمت منطقة الزاوية شعبيات الزاوية ، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمس التي تعددت فيها أنماط السكن كغيرها وتباينت فيها نسبة كل نوع منها ، فبلغت نسبة الفيلاّت حوالي 7.0% ، والشقق كانت نسبتها 4.0% ، ووصلت نسبة المنازل العربية إلى حوالي 14.0% ، ولم تتجاوز الأنماط الأخرى 7.4% ، فيما شكل مجموع المساكن في شعبية الزاوية نسبة 10.6% من مجموع المساكن في ليبيا .

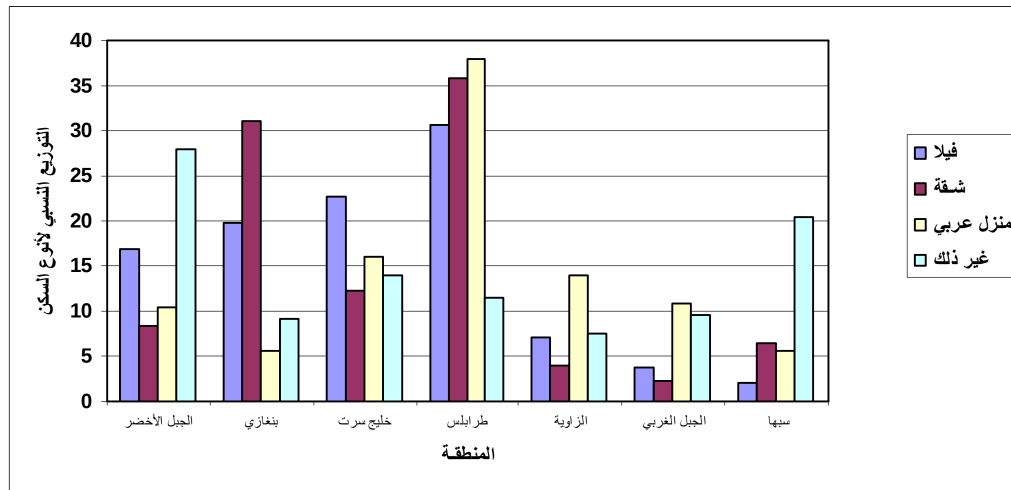
تنخفض نسبة المساكن الموجودة في منطقة الجبل الغربي التي ضمت شعبيات غريان، يفرن وجادو ، نالوت ، غدامس ، مزدة ، حيث تصل نسبة ما تمثله إلى مجموع مساكن

البلاد حوالي 8.0% ، بينما توجد بها مساكن إجمالي نسبها من المجموع العام بلغــت في الفيلاّت 3.8% ، والشقق 2.2% ، والمنازل العربية 10.7% ، والأنماط الأخــرى حــوالي 9.5% .

تمثل منطقة سبها التي جمعت شعبيات سبها ، مرزق ، وادي الشاطئ ، وادي الحياة، غات ، أقل نسبة لمجموع المساكن على مستوى ليبيا نظراً لتدني ما تمثله مـــن ســـكان ، فكانت نسبة أنواع مساكنها حوالي 5.7% ، بلغت نسب الفيلاّت فيها 2.2% ، ومثلـــت الشقق 6.4% ، والمترل العربي كانت نسبته في منطقة سبها حوالي 5.5% ، وأنماط أخرى من المساكن بلغت نسبتها حوالي 20.7% .

شكل رقم (23)

تمثيل التوزيع النسبي لأنواع السكن في كل منطقة لسنة 2003



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (93) .

من خلال ما ورد في الجدول رقم (95) الذي يوضح التوزيع النســبي لأنـــواع السكن حسب كل منطقة ونسبة المساكن في الحضر والريف لسنة 2003 والتمثيل البياني المتمثل في الشكل رقم (24) يتبين أن المساكن من نوع المترل العربي هي السائدة ، غـــير أنها تختلف من منطقة إلى أخرى حيث تتحكم في نوع المسكن السائد عدة عوامل تختلف من حيث طبيعة المكان ، والظروف الاجتماعية ، والثقافة السائدة ، والطبيعية البيئيـــة ، والإمكانات الاقتصادية ، ففي منطقة الجبل الغربي ترتفع نسبة هذا النمط إذ وصـــلت إلى 82.24% من مجموع المساكن التي تنشر في منطقة الجبل الغربي ، في حين تأتي الفيلاَّت في المرتبة الثانية بنسبة 7.60% ، ومثلت الشقق 5.75% ، بينما شملت أنماط أخرى من السكن ما نسبته 4.39% ، أما معظم مساكن الجبل الغربي فتنتشر في الجهات الحضرية وبلغـــت نسبتها 64.21% ، وفي الريف كانت النسبة 35.78% .

جدول رقم (95)

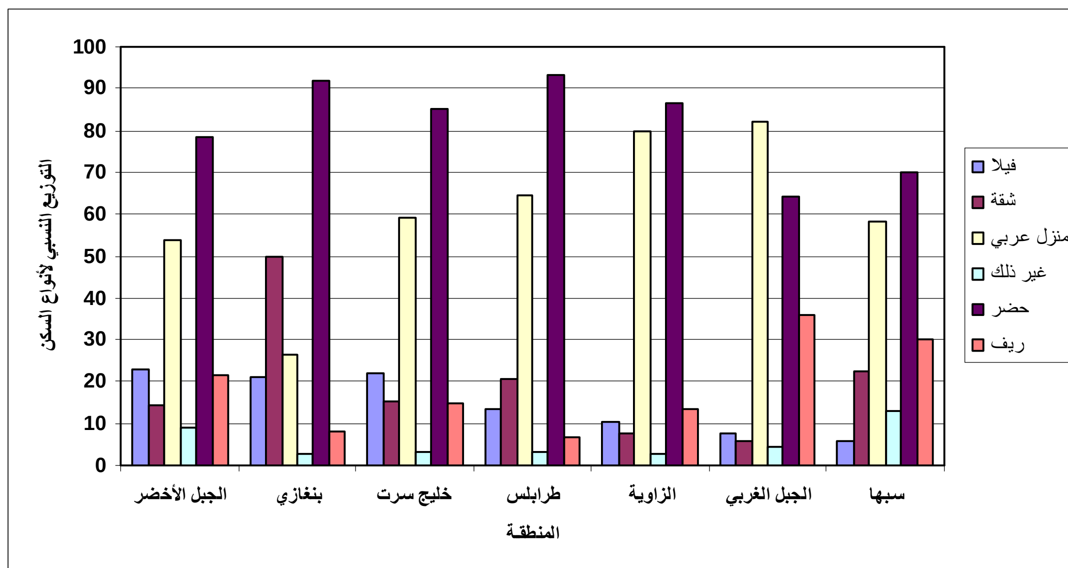
التوزيع النسبي لأنواع السكن حسب كل منطقة ونسبة المساكن في الحضر والريف لسنة 2003

المنطقة	% نوع السكن في كل منطقة				%	
	دارة(فيلاّ)	شقة	منزل عربي	غير ذلك	حضر	ريف
الجبل الأخضر	22.84	14.49	53.90	8.75	78.47	21.52
بنغازي	21.06	49.75	26.50	2.67	92.06	7.93
خليج سرت	22.05	15.41	59.37	3.15	85.11	14.88
طرابلس	13.62	20.56	64.63	3.15	93.12	6.87
الزاوية	10.42	7.40	79.61	2.55	86.42	13.57
الجبل الغربي	7.60	5.75	82.24	4.39	64.21	35.78
سبها	5.94	22.60	58.39	13.05	70.02	29.97
ليبيا	15.74	20.27	60.34	3.64	85.68	14.31

المصدر : من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (93) .

شكل رقم (24)

تمثيل التوزيع النسبي لأنواع السكن في كل منطقة ونسبة المساكن في الحضر والريف لسنة 2003



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (95) .

يتغير ما تمثله أنماط السكن السائد في منطقة سبها ، فالمترل العربي مثـــل 58.39% تلاه نمط الشقق بنسبة 22.6% ، و لم تمثل الفيلاّت إلاّ 6.0% ، وتركزت معظم المســـاكن في الحضر بنسبة 70.0% ، و لم يتجاوز ما موجود منها في الريف 30.0% .

تختلف نسبة نوعية السكن الموجود في منطقة الزاوية عما سبقها حيث ساد المترل العربي بنسبة 79.7% ، كما يظهر ارتفاع في نســـبة الفـــيلاّت ووصـــلت إلى 10.4% ،

وزادت نسبة الشقق فيها إلى 7.4% عن سبها ، حيث تكثر أنماط السكن السابقة في الحضر ومثلت 86.4% ، وكانت في الريف 13.6% .

يرتفع في منطقة طرابلس نمط المترل العربي إلى ما نسبته 64.6% ، وتأخذ الشقق هنا الترتيب الثاني بنسبة 20.6% ، وشكلت الفيلاَّت ما نسبته 13.6% ، كما يلاحظ سيادة الطابع الحضري على شعبيات منطقة طرابلس حيث ترتفع نسبة المساكن في هذا النوع من التجمعات إلى 93.1% ولا تتجاوز في الريف 7.0% .

يظهر الاختلاف واضحاً في نوعية المساكن في منطقة خليج سرت ، إذ يلاحظ ارتفاع نسبة الفيلاَّت إلى 22.0% من مجموعٍ مساكنها ، وكونت الشقق 15.4% ، وسيطر نوع المترل العربي على السائد متمثلاً نسبة 64.6% ، ولم تتجاوز غير ما ذكر 3.1% ، كما أن الملاحظ أن 85.1% منها تقع في الحضر ، وتنتشر 15.0% في الجهات الريفية من المنطقة .

في منطقة بنغازي يتباين توزيع نسب أنماط السكن أكثر من غيرها من المناطق ، حيث يلاحظ تراجع نسبة المترل العربي إلى 26.5% ، وترتفع نسبة الشقق مقارنة بباقي المناطق وحسب نسبة كل نوع من السكن إلى 49.8% ، ويسجل نوع السكن المتمثل في الفيلاَّت الترتيب الثالث بين المناطق الذي وصل إلى 21.8% ، فيما شكل غير ما ذكر 2.8% ، ويلاحظ ارتفاع نسبة المنازل الحضرية بأنواعها إذ شكلت حوالي 92.1% ، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه مساكن الريف نسبة 8.0% .

ما تتميز به نسب توزيع المساكن حسب نوعيتها في شعبيات منطقة الجبل الأخضر هو اختلافها عن باقي شعبيات المناطق الأخرى حيث يظهر عليها التعادل في نمط السكن، فالمترل العربي مثل 54.0% ، وكانت نسبة الفيلاَّت 23.0% ، والشقق كونت نسبة 14.5% ، غير أن نسبة غير ما ذكر ترتفع قليلاً إلى 8.8% ، أما من حيث ظاهرتي الحضر والريف فكانت نسبتاهما على التوالي 78.5% و 21.5% .

عند الحديث عن الطريقة التي يشغل بها السكان منازلهم فقد سبقت الإشارة إلى أن تملك مساكن من قبل أشخاص قصد تأجيرها أمر يمنعه القانون باستثناء بعض الفئات التي أجاز لها القيام بذلك وفي أضيق الحدود كما في الطلاب الدارسين بالخارج ، وموظفي الدولة سواء العاملين بالسلك الدبلوماسي أو في الشركات المملوكة للدولة أو المشاركة فيها بالخارج ، هذه الفئات يمكنها تأجير بيوتها أثناء وجودها في الخارج ، ويمنع عمن سواها، كما تقوم الدولة بالتأجير للمواطن سواء بقصد التملك ، أو أن تمتلك جهة رسمية منازل وتتولى إيجارها بمبالغ رمزية لموظفيها .

يُظهر الجدول رقم (96) التوزيع النسبي لكيفية شغل المسكن في كل منطقة لسنة 2003 ، فغالبية من الليبيين المقيمين بالمساكن هي ملك لهم حيث بلغت نسبة المالكين 92.6% ، أما على مستوى المناطق فإن نسبة التملك ترتفع في منطقة الزاوية إلى 96.2% من مجموع المساكن ، وفي منطقة طرابلس وصلت نسبة من يملكون المساكن 96.0% ، وكانت في منطقة خليج سرت 93.7% ، وتراجعت إلى 89.0% و89.8% في منطقتي بنغازي والجبل الأخضر على التوالي ، ثم في الجبل الغربي وسبها إلى 83.3% و89.0% على التوالي .

جدول رقم (96)

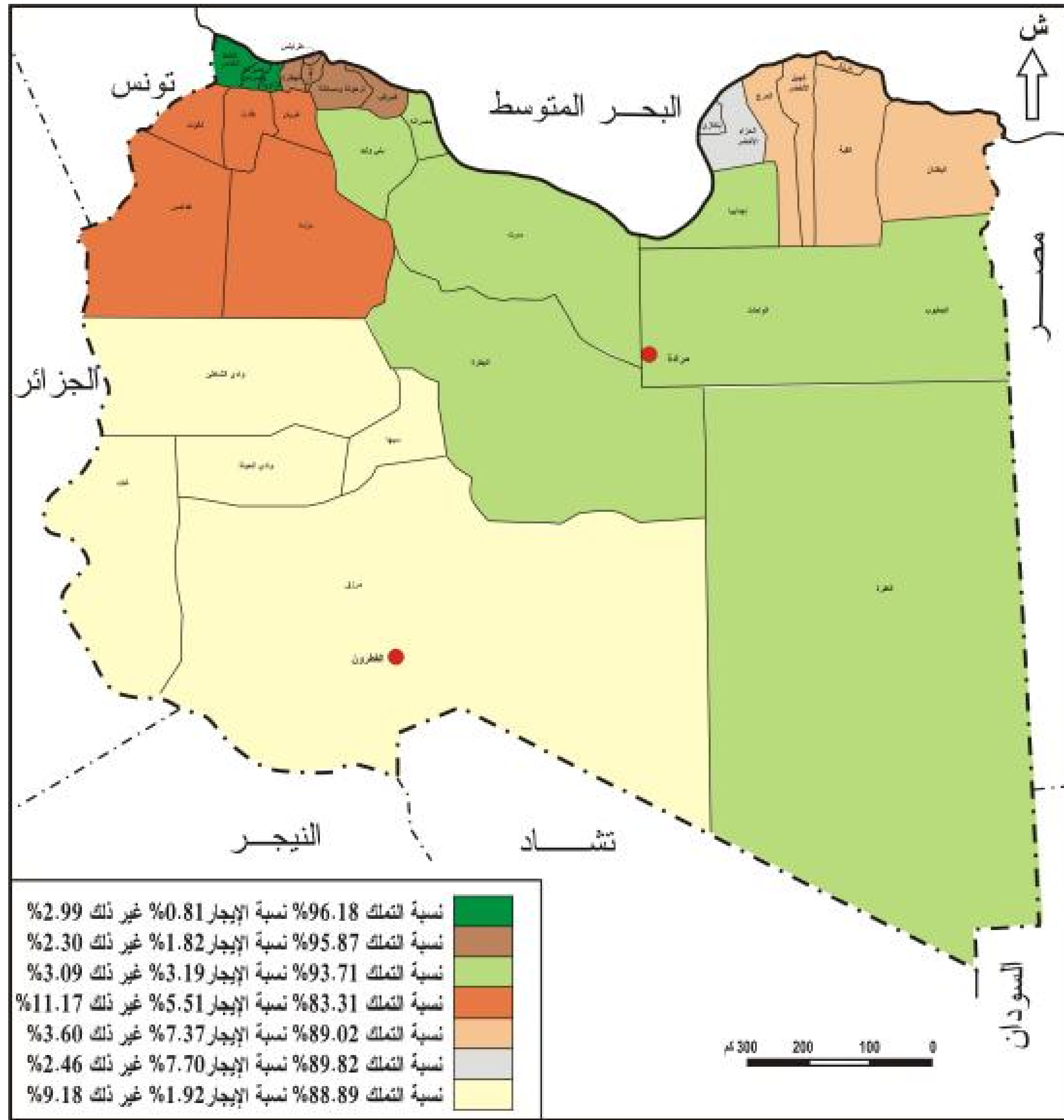
التوزيع النسبي لكيفية شغل المسكن في كل منطقة سنة 2003

المنطقة	% كيفية شغل المسكن في كل منطقة		
	ملك	إيجار	غير ذلك
الجبل الأخضر	89.02	7.37	3.60
بنغازي	89.82	7.70	2.46
خليج سرت	93.71	3.19	3.09
طرابلس	95.87	1.82	2.30
الزاوية	96.18	0.81	2.99
الجبل الغربي	83.31	5.51	11.17
سبها	88.89	1.92	9.18
ليبيا	92.60	3.62	3.77

المصدر : من عمل الباحث استناداً إلى الجدول رقم (93) .

يتبين من خلال الجدول رقم (96) أيضاً والخريطة رقم (22) التي تبين التوزيع ، النسبي لكيفية شغل المسكن أن هناك مناطق تختلف فيها أنماط السكن عن بقية المناطق ففي منطقتي سبها والجبل الغربي ترتفع نسبة أنواع السكن غير التي عرفت في ليبيا ، هذه الأنماط من السكن يمكن أن تكون بيوتاً خاصة بطبيعة البيئة الصحراوية كما في منطقة سبها ، أو بشكل البيئة الجبلية توافق الحياة في الجبل حيث بلغت النسبة في منطقة الجبل الغربي 11.2% وأقل منها في منطقة سبها 9.2% ، في حين أن المعدل الوطني لم يتجاوز 3.8% من مجموع الليبيين الذين يقيمون في بيوت ، بينما تقترب قليلاً من المعدل العام نسبة منطقتي الجبل الأخضر وخليج سرت وبلغتا 3.6% و3.1% على التوالي ، وتقل عن المعدل لتصبح 2.3% و2.5% و3.0% لمناطق طرابلس و بنغازي و الزاوية على التوالي .

خريطة رقم (22) النسبة المئوية لكيفية شغل المسكن حسب المناطق والمقسمة إلى شعبيات سنة 2003



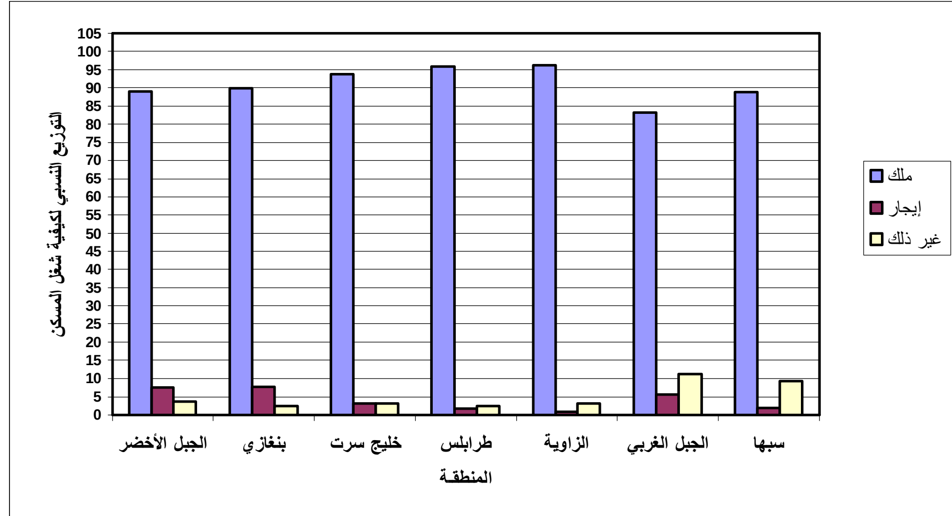
المصدر : عمل الباحث استناداً إلى بيانات الجدول رقم (96) .

بينما تختلف كثيراً نسب الذين يقيمون في بيوت مؤجرة من منطقة إلى أخـــرى ، حيث تراجعت كثيراً على المستوى العام للبلاد الذي بلغ 3.6% ، إذ تـــدنت في منطقـــة الزاوية إلى 1.0% ، فيما ارتفعت بتطرف عن المعدل العام فتصل في بنغـــازي إلى 7.7% ، وفي الجبل الأخضر إلى 7.4% ، واقتربت في خليج سرت من المعدل وكانت 3.2% ، فيما قلت عنه وبلغت 1.8% و1.9% في منطقتي طرابلس وسبها على التوالي .

مما سبق يتبين أن معظم المساكن تتركز في المنطقة الشمالية الغربية والجبل الغربي ، حيث ضمت ما نسبته 51.7% ، فيما بلغت نسبة المساكن في المنطقة الشـــرقية 23.2% ، وفي المنطقة الوسطى نسبة 16.2% ، وكانت نسبتها في الجنوب 5.7% متمشية في ذلـــك

مع التوزيع السكاني ودرجة تركزه ، والشكل البياني رقم (25) يُعطي توضيحاً أكثر لنسب كيفية شغل المسكن في ليبيا حسب المناطق لسنة 2003 .

شكل رقم (25) تمثيل التوزيع النسبي لكيفية شغل المسكن في كل منطقة سنة 2003



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى الجدول رقم (96) .

3 – 1 – 2 – 3 - الحاجة المستقبلية من المساكن :

ظهر في سنة 1996 مدى حاجة ليبيا للمساكن وقدرت الاحتياجات المطلوبة ما بين عامي 1996 – 2010 ما مجموعه 495000 وحدة سكنية موزعة حسب نوع المسكن، فالمنازل مطلوب منها 196289 وحدة ، والفيلاَّت 37672 ، والشقق 261718 على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 18464 هكتار ، تتوزع في وحدات مساحتها 200 — 300 متر^2 في الضواحي المركزية ، وأخرى بمساحة 300 – 400 متر^2 لضواحي طرابلس ، وبنغازي ، وأخرى بالمساحة نفسها في ضواحي المدن المتوسطة الحجم مثل سرت أجدابيا، سبها ، الزاوية ،وكذلك بناء وحدات سكنية مساحتها ما بين 400 – 500 متر^2 في المدن الصغيرة كصبراتة ، ترهونة ، هون ، ويقترح بناء وحدات سكنية تزيد مساحتها عن 500 متر^2 في المناطق الريفية على أن تكون هذه المساحات واقعة خارج الأراضي الزراعة[1] .

[1] - التجمعات البشرية والتنمية الإسكانية في ليبيا ، تقرير مقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول التجمعات السكانية (هابيتات) ، استنبول من 3 – 14 يونيو 1996 ، ص 41 .

شدد المخطط الطبيعي الطويل المدى 2000 – 2025 على ضرورة توفير متطلبات الأسرة الليبية التي تسعى إلى العيش في مساكن ذات مستوى رفيع ، فقد اقترح توفير ما مجموعه 5439000 وحدة سكنية تمثلت في المترل العربي بعدد قدره 215384 مترل ، و41335 فيلاًّ ، و287723 شقة تتوزع على مساحة إجمالية قدرها 20257 هكتار تعتمد المعطيات نفسها في التقرير السابق ، حيث أشار التقرير إلى أن الكثافة السكانية الإجمالية تختلف بين المدن التي بلغت في طرابلس ، وبنغازي ، ودرنة ، والبيضاء ، وغريان ، والخمس 130 نسمة/هكتار ، وفي بعض المدن المتوسطة 100 نسمة/هكتار كالمرج ، وأجدابيا ، وسبها ، والزاوية ، وسرت ، ومدن ثالثة صغيرة الحجم كصبراتة ، وترهونة ، وهون ، وودان ، ومرزق كثافتها 70 نسمة/هكتار.

تعد مستويات الكثافة هذه منخفضة للغاية إذا ما قورنت بالكثافة السكانية لعواصم ومدن المغرب العربي مثل تونس (العاصمة) ، وصفاقس ، والقيروان ، ووهران ، والدار البيضاء ، وفاس وغيرها من المدن الأخرى التي تتجاوز في بعض الأحيان ضعفي الأرقام الليبية المذكورة [1] .

وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت على حال السكن وتحديد الدليل القياسي للتفاوت السكني بين الشعبيات إلى اعتبار الأسرة المكونة من 6 أفراد كمعدل وطني لحجم الأسرة التي يقيم أفرادها في مسكن مكون من 3 غرف .... ، ويتبين من خلال تلك الدراسة أن شعبية مرزق لديها أعلى نسبة من الأسر المعيشية التي تعيش حالة السكن المتدني ، إذ إن نحو 42% من الأسر في تلك الشعبية تقع في خانة السكن المنخفض جداً ، تليها في ذلك شعبيات المرج ، والجفرة ، ووادي الحياة ، وغات ، إذ بلغت نسبة الأسر التي تملك سكناً متدنياً إلى نحو 30% لكل منها ، بينما تضاءلت نسبة الأسر التي تعيش في حالة سكن منخفض جداً ، حيث تأتي شعبية سرت بنسبة 3.4% ، ثم بني وليد 7.2% ، والنقاط الخمس 8% ، والزاوية 8.11% ، وصبراتة وصرمان 10.6% ، وقد أظهرت نتائج النموذج القياسي أن شعبية طرابلس تضم أكبر عدد من الأسر المعيشية التي تعيش حالة السكن المنخفض جداً ، إذ إنه من أصل 120621 أسرة يعيشون ذلك المستوى المتدني في ليبيا هناك 30891 أسرة تعيش في أطراف شعبية طرابلس تشكل 26%

[1] – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المخطط الطبيعي طويل المدى 200 – 2025 ، إعداد مصلحة التخطيط العمراني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات) ، 2000 ، ص 105 – 106 .

من المجموع الكلي ، تلتها في ذلك شعبية بنغازي بنسبة 11% من مجموع الأسر تمثـــل 13 ألف أسرة ، وشعبية المرقب 5 آلاف أسرة نسبتها 4% ، وشعبية الجبل الأخضـــر 4790 أسرة بنسبة 3.9% ، وشعبية مصراتة 4434 أسرة بنسبة 3.7% ، وتجدر الإشـــارة إلى أن شدة التفاوت الجغرافي بين الأسر المعيشية المصنفة في درجة إشباع سكني منخفضة جداً ، أعلى مما هي عليه بالنسبة لتفاوت الأسر ذات درجة الإشـــباع المرتفعـــة جـــداً ، إذ إن تفاوت نسب الإشباع تقع بين حدٍ أعلى قدره 42% من الأسر في شعبية مرزق ، وبـــين حدٍ أدنى لا يتجاوز 3.4% من مجموع الأسر كما هو في شعبية سرت [1] .

---

[1] - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002 ، مرجع سابق ، ص 69 – 71 .

3 – 2 – 1 - التباين في الخدمات :

تتعدد الخدمات التي تقدمها الدولة لسكانها وتتنوع حسب حاجتهم لها ومـدى تلبية تلك الخدمات يتوقف على إمكانات الدولة واستعدادها للقيام بتوفير ما هو مطلوب منها من موارد مادية سواء العوامل المادية كالمالية ، والمعدات ، والأدوات المستخدمة في التنفيذ، أو البشرية في صورة كوادر مؤهلة تتولى الإشراف ، والتنفيذ للخروج بأفضل النتائج وفي أقصر مدة .

من أهم الخدمات التي تقدم للمواطنين تتمثل في قطاع التعليم بمختلف مستوياته ومجالاته وتخصصاته الذي تعتمد عليه جميع القطاعات في المجتمع مهما كانت أهميتها ومستواها ، فمن المدرسة أو الجامعة أو المعهد تخرج الصفوف المؤهلة التي تقود البلاد نحو التقدم والرقي ، غير أنه قد تكون هناك عوائق أو عوامل تحدُّ من انتشاره أو وصوله بأفضل ما يمكن أن يكون عليه هنا أو هناك ، مما يخلق تفاوتاً وتبايناً بين بعض من جهات البلاد الذي تسعي الدراسة للبحث عنه والخوض فيه ، ومحاولة معرفة أسبابه ، والسعي للوصول إلى حقيقته قصد وضع الحلول الناجعة والاقتراحات التي يمكن أن تساهم في وضع حدٍ لأي ظاهرة قد تكتشف والعمل للتغلب عليها .

كما أن قطاع الصحة يعدُّ الأساس الثاني الذي يكمل المسيرة نحو بناء مجتمع متعلم متدرب لائقاً صحياً سليماً معافى يمكنه أن يبدع ، ويلبي حاجة مواطنيه وينفذ لهم متطلباتهم ، فالغاية هنا كشف ما تم الوصول إليه من خدمات في مجال الصحة إقليمياً للتعرف على أماكن القصور والخلل لتفاديها وإظهار مواطن النقص لإكماله ، وتوضيح الخطأ ليتم وضع الصواب مكانه .

3 – 2 – 1 – 1 - الخدمات التعليمية :

ليس هذا مجال استعراض ما تم تنفيذه ، بل السعي لوضع مقارنة بين الشعبيات للوقوف على أماكن النقص والخلل ، والسعي لمعرفة الفارق بين ما قدمته التنمية البشرية لهذه المنطقة أو تلك ، ووضع اليد على أماكن النقص والقصور ، وإظهار الفوارق والتباين بين التقسيمات الإدارية ، وإبراز نتائج التنمية التي شهدتها ليبيا إقليمياً ومدى تحقيقها للأهداف التي سعت إلى تحقيقها .

بلغت أعداد التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي 1111786 تلميذاً وتلميذة ، و 1082347 تلميذاً وتلميذة خلال العامين الدراسيين 2003 – 2004 و 2004 – 2005

ويظهر التراجع الملحوظ في إجمالي عدد التلاميذ لهذه المرحلة إذ بلغ الفارق في حدود 29439 تلميذاً وتلميذة الذي يمكن إرجاع سببه إلى تراجع معدل المواليد في أوائل التسعينيات ، فالملتحقون بالدراسة للعام الدراسي 2003 – 2004 هم من مواليد 1997 التي بلغ فيها معدل المواليد 18.3 في الألف بعد أن كان 20.0 في الألف سنة 1996 و 20.2 في الألف سنة 1995 ، و 23.0 في الألف سنة 1994 ، وهذا ما يفسر تراجع عدد الدارسين بمرحلة التعليم الأساسي ، كما أن هناك فاقداً في عدد التلاميذ يحدث داخل هذه المرحلة ، أي أنهم يتركون مقاعد الدراسة قبل إكمال دراستهم لها، كما أن عدداً منهم أخذ بالتوجه إلى المدارس الخاصة التي لم تشملها هذه البيانات نظراً لعدم توفرها بشكل دقيق .

3 – 2 – 1 – 1 - 1 - الملتحقون بالدراسة في التعليم الأساسي والمتوسط :

يُبيِّن واقع الشعبيات أن هناك تراجعاً في عدد تلاميذ معظمها كما يُبيِّنُ ذلك الجدول رقم (97) التي بلغ عددها 21 شعبية أهمها أجدابيا ، وطرابلس ، والمرقب ، والبطنان ، وتاجوراء ، وترهونة ومسلاتة ، وادي الشاطئ ، والكفرة ، والجفارة ، وبني وليد ، وغريان ، ونالوت ، وشعبية مزدة ، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الشعبيات التي قلت فيها أعداد التلاميذ عن 600 تلميذ .

كما حدث في بعض الشعبيات زيادة في عدد التلاميذ كان مجموعها 11 شعبية تركزت في شعبيات بنغازي ، ودرنة ، والجبل الأخضر ، وسرت ، والنقاط الخمس ، والقبة ، وغيرها من الشعبيات التي شهدت معدل زيادة يقل عما سبق .

بلغ مجموع تلاميذ التعليم الأساسي 1111786 تلميذاً وتلميذة يشكلون 19.6% من مجموع سكان ليبيا خلال العام الدراسي 2003 – 2004 تركز جلُّهم في شعبيات طرابلس وبنغازي ، والمرقب ، ومصراتة ، وتاجوراء ، وترهونة ومسلاتة ، أما على مستوى الشعبيات فإن نسبة ما يشكله التلاميذ إلى كل شعبية على حدة يشكل تبايناً في النسبة ما بين الصعود والهبوط قرباً وبعداً من المعدل الوطني .

ظهرت مجموعة من الشعبيات قلَّت فيها نسبة ما مثله تلاميذها إلى مجموع سكانها عن المعدل الوطني ، ووصل إلى أدناه في شعبية نالوت ، وأجدابيا ، وبني وليد ، ويفرن وجادو ، والجفارة ، بالإضافة إلى مجموعة أخرى اقتربت من المعدل الوطني العام ، من جهة أخرى يلاحظ وجود شعبيات ارتفعت فيها نسبة تلاميذها إلى سكانها كما في شعبية درنة ، والجبل الأخضر ، وبنسب محدودة في بعض الشعبيات الأخرى ، في الوقت

الذي ظهر فيه بشكل عام تراجع نسبة التلاميذ في التعليم الأساسي سواء إلى نسبة سكان ليبيا بصفة عامة أو لكل شعبية على حدة للعامين المذكورين .

جدول رقم (97) عدد تلاميذ التعليم الأساسي بالشعبيات
ونسبتهم لمجموع التلاميذ في ليبيا 2003 – 2004

الشعبية / العدد و %	تلاميذ في الشعبية	% لسكان الشعبية	% لمجموع التلاميذ في ليبيا
البطنان	34315	23.74	3.08
درنة	15909	19.59	1.43
القبة	16223	17.27	1.45
الجبل الأخضر	38599	19.87	3.47
المرج	25143	21.61	2.26
الحزام الأخضر	22717	20.86	2.04
بنغازي	117584	18.45	10.57
أجدابيا	38802	23.39	3.49
الواحات	6872	23.48	0.61
الكفرة	11609	22.57	1.04
سرت	30244	19.33	2.72
الجفرة	9860	21.85	0.88
مرزق	16580	24.12	1.49
سبها	28647	22.62	2.57
وادي الحياة	15625	21.52	1.40
وادي الشاطئ	17237	22.32	1.55
ترهونة ومسلاتة	57883	19.54	5.20

الشعبية / العدد و %	تلاميذ في الشعبية	% لسكان الشعبية	% لمجموع التلاميذ في ليبيا
مصراتة	63935	17.73	5.75
المرقب	73844	22.49	6.64
بني وليد	14339	18.52	1.28
تاجوراء	59158	22.15	5.32
طرابلس	156974	17.77	14.11
الجفارة	52355	18.09	4.70
الزاوية	38210	19.37	3.43
صبراتة وصرمان	27908	18.29	2.51
النقاط الخمس	36994	17.70	3.32
غريان	30794	19.07	2.76
مزدة	8441	20.35	0.75
يفرن وجادو	20717	17.60	1.86
نالوت	14538	16.74	1.30
غدامس	3796	19.97	0.34
غات	5928	26.07	0.53
ليبيا	**1111786**	**19.56**	**100.0**

المصدر : المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية للتعليم الأساسي للعام الدراسي 2003 – 2004 ص 25 – 26 .

بتتبع واقع التعليم لمرحلة التعليم المتوسط التي يمثلها هنا طلاب الثانويات التخصصية بالشعبيات لمرحلة التعليم الثانوي التخصصي للعامين 2003 - 2004 ، ومن الجدول رقم (98) يلاحظ هنا في عدد طلاب الثانويات التخصصية هو الزيادة سواء على مستوى البلاد حيث بلغت نسبتهم 4.43% من مجموع سكان ليبيا في العام الدراسي 2003 – 2004 ، أو على مستوى الشعبيات التي بلغ مجموع الشعبيات التي حدثت فيها زيادة 30 شعبية من مجموع 32 ، وتدنت الأعداد في شعبيتين هما صبراتة وصرمان بفارق بلغ 343 طالباً وطالبة ، شعبية أجدابيا بفارق وصل إلى 229 طالباً وطالبة .

تركز عدد الطلاب لهذه المرحلة في شعبيات طرابلس ، وبنغازي ، والمرقب ، والجفارة ، والزاوية ، مع شعبيات أخرى ، في الوقت الذي ظهرت فيه بعض الشعبيات التي تراجعت نسبة طلابها وما مثلته إلى مجمل طلاب ليبيا لهذه المرحلة ، كما في البطنان ، ودرنة ، والنقاط الخمس ، وغريان ، وترهونة ومسلاتة ، ووادي الشاطئ ، وغيرها من الشعبيات .

جدول رقم (98) عدد طلاب الثانويات التخصصية بالشعبيات ونسبتهم

إلى سكان الشعبية ومجموع طلاب المرحلة في ليبيا 2003 – 2004

العدد و % / الشعبية	تلاميذ في الشعبية	% لسكان الشعبية	% لمجموع التلاميذ فى ليبيا	العدد و % / الشعبية	تلاميذ في الشعبية	% لسكان الشعبية	% لمجموع التلاميذ في ليبيا
البطنان	8437	5.83	3.34	المرقب	13797	4.20	5.48
درنة	3944	4.85	1.56	بني وليد	4244	5.50	1.68
القبة	4375	4.65	1.73	ترهونة ومسلاتة	15222	5.14	6.05
الجبل الأخضر	8970	4.61	3.36	تاجوراء	11886	4.45	4.45
المرج	6477	5.57	2.57	طرابلس	36269	4.10	14.41
الحزام الأخضر	5567	5.11	2.21	الجفارة	11512	3.97	4.57
بنغازي	24858	3.90	9.88	الزاوية	7628	3.86	3.03
أجدابيا	7806	4.70	3.10	صبراتة وصرمان	9805	6.42	3.89
الواحات	1360	4.64	0.54	النقاط الخمس	9593	4.60	3.81
الكفرة	1974	3.83	0.78	غريان	8438	5.22	3.35
سرت	7281	4.65	2.90	مزدة	2641	6.36	1.04
الجفرة	1134	2.51	0.45	يفرن وجادو	5479	4.65	2.17
مرزق	4140	6.06	1.64	نالوت	3677	4.23	1.46
سبها	6280	4.67	2.50	غدامس	910	4.80	0.36
وادي الحياة	3501	4.82	1.39	غات	925	4.05	0.36
وادي الشاطئ	4337	5.61	1.72	**ليبيا**	**251584**	**4.43**	**100.0**
مصراتة	12117	3.36	4.81				

المصدر :المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي للعام الدراسي 2003 – 2004 ص 25 – 26 .

يتبين أن الدارسين بمرحلة التعليم الأساسي يتصفون بالتناقص والتراجع حيث بلغ الفرق ما بين العامين الدراسيين 2002 – 2003 ، و 2003 - 2004 ما مجموعه 18739 تلميذاً ، وما بين 2003 - 2004 و 2004 – 2005 بلغ 29439 تلميذاً ، مما يعني أن التناقص سيستمر لعدة سنوات حتى يصل إلى أدناه بوصول مواليد سنة 2002 إلى سن الدراسة ، إذ سيأخذ في الصعود تماشياً مع زيادة عدد المواليد وتراجع الوفيات ، بعكس ما هو في مرحلة التعليم الثانوي التخصصي الذي ظهرت فيه الزيادة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الجهوي ، وبالتالي فإن هذا النقص سيصل في السنوات القادمة إلى مرحلة التعليم الثانوي التخصصي ، كما سيشهد التعليم الأساسي زيادة في عدد تلاميذه بفعل الزيادة الواضحة في معدل المواليد الذي ظهر منذ العام 2002 وبلغ 19.9 في الألف ، ووصل في 2004 إلى 20.00 في الألف ، إلى جانب تراجع عدد الوفيات الذي كان سنة 2001 حوالي 3.2 في الألف وتراجع سنة 2004 إلى 2.67 في الألف .

كما أن التفسير السابق سينطبق على التقسيمات الجهوية أي الشعبيات التي شهدت تراجعاً في أعداد تلاميذها وتدني نسبتهم إلى مجموع سكان كل شعبية على حدة ،

فالفوارق بين التلاميذ زيادة أو نقصاً تتأثر بعدد السكان وبالبيئة المحيطة ، ونوع مكـــان الإقامة في الريف أو الحضر ، وثقافة الأهل والأسرة ، والظروف العائلية التي يعيش فيهـــا التلميذ كلها عوامل تحدد مدى الالتحاق وترك مقاعد الدراسة .

3 – 2 – 1 – 1 – 2 - القائمون على التدريس بالشعبيات :

فيما يتعلق بعدد المدرسين في مرحلتي التعليم الأساسي والتعليم المتوسط للعـــامين الدراسيين 2003 – 2004 يُظهر الجدول رقم (99) أن المعدل الوطني مدرس/طالب بلـــغ لمرحلة التعليم الأساسي 1 : 6 أي لكل معلم 6 طلاب خلال العام 2003 – 2004 تقريباً ، أما من حيث المعدل في الشعبيات كلاً على حدة فقد تراوح بين أعلاه في شعبية غـــات التي بلغ معدل مدرس/تلميذ 1 : 10 ، فيما سجل أدنى معـــدل لـــه في شـــعبية صـــبراتة وصرمان 1 : 2.7 ، ويمكن ملاحظة أن الشعبيات التي يزيد معدلها عن المعدل العام في ليبيا بلغ عددها حوالي 19 شعبية تراوح المعدل فيها ما بين 1 : 10.0 مدرس/تلميـــذ و 1 : 5.9 مدرس/تلمـــيذ في كل من غات ، وغدامس على التوالي ، كما يتضح أن هناك شعبيات تسجل أعلى معدل في الوقت نفسه مثلتها غات ، بنغازي ، مصراتة ، أجدابيا ، الكفرة، سرت ، مزدة ، الواحات ، وادي الحياة وهي التي فـــاق فيهـــا المعـــدل فيهـــا 1 : 8.0 مدرس/تلميذ .

بلغ عدد الشعبيات التي قلَّ معدلها عن المعدل الوطني 13 شعبية حيـــث كـــان أدنى معدل سجل 1 : 2.7 مدرس/تلميذ في صبراتة وصرمان ، وأعلى معدل في هذه المجموعة 1 : 5.6 مدرس/تلميذ في شعبية مرزق ، حيث إن هذه الشعبيات يتراجع فيها عدد التلاميذ ويتزايد لديها عدد المدرسين مما يعني أن بها فائضاً ، وبخاصةٍ شعبيات صبراتة وصـــرمان ، والنقاط الخمس ، والجفارة ، والزاوية ، ودرنة ، بينما بعض شـــعبيات هـــذه المجموعـــة تقترب من المعدل الوطني وتمثلت في الجفرة ، وادي الشاطئ ، غريان ، بني وليد، يفـــرن وجادو ، نالوت ، ترهونة ومسلاتة ، مرزق .

على العكس مما سبق بالنسبة لمرحلة التعليم المتوسط فالملاحظ هو زيادة عدد مدرســـي هذه المرحلة التي وصلت إلى ما مجموعه 10919 مدرساً ، أي أن هناك ارتفاعاً لا تناقصاً أيضاً كما تشهد في الوقت نفسه زيادة في عدد طلابها الذي بلغ قرابة 81507 طالبـــاً ، وبالتالي فإن المعدل الوطني مدرس/طالب خلال العام 2003 – 2004 بلغ حـــوالي 1 : 4.5 ليرتفع قليلاً في العام التالي ويصل إلى 1 : 5.0 مدرس/طالب .

جدول رقم (99) عدد المدرسين بالتعليم الأساسي

والمتوسط بالشعبيات ومعدل طالب/مدرس 2003 – 2004

السنة	2003 – 2004			
العدد والمعدل / الشعبية	مدرسو الأساسي	مدرس/ تلميذ	مدرسو المتوسط	مدرس/ طالب
البطنان	5698	**6.0**	1750	**4.8**
درنة	3974	**4.0**	1019	**3.8**
القبة	2667	**6.1**	790	**5.5**
الجبل الأخضر	8575	**4.5**	2079	**4.3**
المرج	3869	**6.5**	1033	**6.2**
الحزام الأخضر	3073	**7.4**	1283	**4.3**
بنغازي	12219	**9.6**	3800	**6.5**
أجدابيا	4426	**8.7**	1301	**6.0**
الواحات	842	**8.1**	478	**3.6**
الكفرة	1242	**9.3**	301	**6.5**
سرت	3648	**8.3**	1122	**6.5**
الجفرة	2199	**4.5**	558	**2.0**
مرزق	2913	**5.7**	1150	**3.6**
سبها	3787	**7.5**	1335	**4.7**
وادي الحياة	1943	**8.0**	798	**4.4**
وادي الشاطئ	4306	**4.0**	963	**4.5**
مصراتة	6561	**9.7**	1624	**7.4**
المرقب	10341	**7.1**	1970	**7.0**
بني وليد	2974	**4.8**	1400	**3.0**
ترهونة ومسلاتة	10201	**5.6**	2458	**6.2**
تاجوراء	8632	**6.8**	1777	**6.68**
طرابلس	25186	**6.2**	8419	**4.3**
الجفارة	15701	**3.3**	3548	**3.2**
الزاوية	10105	**3.8**	3339	**2.3**
صبراتة وصرمان	10289	**2.7**	3461	**2.8**
النقاط الخمس	12754	**2.9**	3557	**2.7**
غريان	7026	**4.4**	2071	**4.0**
مزدة	1008	**8.3**	379	**7.0**
يفرن وجادو	4282	**4.8**	1400	**4.0**
نالوت	2871	**5.0**	972	**3.8**
غدامس	647	**5.8**	228	**4.0**
غات	539	**10.0**	117	**7.1**
ليبيا	**194512**	**5.7**	**56123**	**4.5**

المصدر: المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي للعام الدراسي 2003 – 2004 ص 35 . النسب من حساب الباحث .

3 – 2 – 1 – 1 – 3 – الاختلاف في عدد وسعة المباني الدراسية :

يظهر الجدول رقم (100) أن هناك تفاوتاً بين الشعبيات في متوسط سعة الفصول الذي بلغ في السنة الدراسية 2003 – 2004 معدل 1 : 21.2 فصل/تلميذ كمتوسط عام في ليبيا ، وقد بلغ مجموع الشعبيات التي قلَّ فيها المعدل عن المعدل الوطني 15 شعبية ، أما فيما يتعلق بالشعبيات فالملاحظ أن هناك مجموعة منها يتراجع فيها معدل فصل/تلميذ إلى ما دون المعدل الوطني بكثير مما يشير إلى وجود فائض في الفصول الدراسية مقارنة بعدد التلاميذ في العام 2003 – 2004 .

إن السمة التي يظهر بها معدل الطلاب في الفصول لمرحلة التعليم المتوسط هي الاكتظاظ خلال العام 2003 – 2004 ، إذ يتبين أن المعدل الوطني 1 : 27.1 طالب/فصل ، وهو ما يمكن إرجاعه إلى تناقص عدد فصول مرحلة التعليم المتوسط والتي عادة ما تذهب لصالح مراكز تعليمية أخرى كالتدريب والتكوين ، أو المعاهد المتوسطة وبعض الكليات الجامعية ، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك زيادة في عدد طلاب المرحلة بعكس ما هو في مرحلة التعليم الأساسي .

تطرفت مجموعة من الشعبيات في معدل طالب/فصل فتجاوزت المعدل العام بأضعاف مضاعفة ، حيث بلغ في شعبية وادي الحياة 1 : 250 فصل/طالب ، وفي مرزق 1 : 138.0 فصل/طالب ، وأخذ بالتراجع إلى 1 : 87.0 فصل/طالب في بني وليد ، وإلى 1 : 66.0 فصل/طالب في الكفرة ، و 1: 63.0 فصل/طالب في مزدة ، وبلغ 1 : 58.0 فصل/طالب .

يمكن تفسير هذا الارتفاع (*) الكبير في معدل تلك الشعبيات بعدم وجود فصول كافية تقتصر في تعليمها على طلبة هذه المرحلة ، ويمكن أن تنخفض هذه المعدلات العالية باستخدام الفصول المشتركة مع تلاميذ المرحلة الأساسية بتطبيق نظام استغلال القاعات الدراسية في الفترتين الصباحية والمسائية بدلاً من فترة دراسية واحدة ، غير أن الجمع بين عدد الفصول للمرحلتين مع الفصول المشتركة تظهر أن هناك تعادلاً بين الشعبيات وتقارباً من المعدل الوطني إلى حدٍّ كبير رغم وجود بعض التباين ، فالمعدل الوطني هنا يصل إلى 1 : 20.0 فصل/طالب بينما تتراوح المعدلات بين الشعبيات ما بين 1 : 28.5 و حوالي 1 : 11.5 فصل/طالب في السنة الدراسية 2003 – 2004 .

(*) قد يكون قد حدث خطأ ما في عمليات جمع وترتيب وتبويب الأرقام من الجهة الناشرة للتقرير مصدر المعلومات .

جدول رقم (100) عدد الفصول الدراسية بمرحلتي التعليم الأساسي

والمتوسط ومعدل فصل/طالب بالشعبيات للعام الدراسي 2003 – 2004

المرحلة	الأساسي		المتوسط		أساسي ومتوسط		
العدد والمعدل / الشعبية	الفصول	فصل/تلميذ	الفصول	فصل/طالب	مشترك	مجموع	فصل/طالب
البطنان	1646	**21.0**	348	**24.2**	296	2290	**19.0**
درنة	725	**22.0**	115	**34.2**	52	892	**22.2**
القبة	661	**24.5**	134	**33.0**	86	881	**23.4**
الجبل الأخضر	2251	**17.1**	536	**17.0**	483	3270	**14.5**
المرج	1044	**24.1**	290	**22.3**	250	1584	**20.0**
الحزام الأخضر	1008	**22.5**	288	**19.3**	254	1550	**18.2**
بنغازي	4072	**29.0**	664	**37.4**	228	4964	**29.0**
أجدابيا	1753	**22.1**	896	**9.0**	886	3535	**13.2**
الواحات	318	**22.0**	43	**32.0**	0	361	**23.0**
الكفرة	426	**27.2**	30	**66.0**	26	482	**28.2**
سرت	2874	**10.5**	222	**33.0**	173	3269	**11.5**
الجفرة	473	**21.0**	12	**94.5**	0	485	**23.0**
مرزق	841	**29.0**	30	**138.0**	12	883	**23.5**
سبها	954	**30.0**	174	**36.0**	95	1223	**28.5**
وادي الحياة	668	**23.3**	14	**250.0**	0	682	**28.0**
وادي الشاطئ	889	**19.4**	122	**35.5**	53	1064	**20.3**
مصراتة	2580	**25.0**	436	**28.0**	321	3337	**23.0**
المرقب	3212	**23.0**	840	**16.4**	470	4522	**19.4**
بني وليد	671	**21.4**	49	**87.0**	20	740	**25.1**
ترهونة ومسلاتة	3155	**18.3**	567	**27.0**	490	4212	**17.3**
تاجوراء	2905	**29.4**	724	**16.4**	696	4325	**16.4**
طرابلس	5973	**26.3**	1162	**31.2**	397	7532	**26.0**
الجفارة	2759	**19.0**	347	**33.1**	201	3307	**19.3**
الزاوية	2103	**18.2**	349	**22.0**	317	2769	**16.5**
صبراتة وصرمان	1549	**18.0**	154	**64.0**	144	1847	**20.4**
النقاط الخمس	2131	**17.3**	219	**44.0**	65	2415	**19.3**
غريان	1845	**17.0**	191	**44.1**	104	2140	**18.3**
مزدة	456	**18.5**	42	**63.0**	17	515	**21.5**
يفرن وجادو	1156	**18.0**	214	**26.0**	103	1437	**18.2**
نالوت	785	**18.5**	10	**37.0**	6	801	**23.0**
غدامس	216	**17.5**	32	**28.4**	0	248	**19.0**
غات	274	**22.0**	16	**58.0**	0	290	**24.0**
ليبيا	52373	**21.2**	9270	**27.1**	6245	67888	**20.0**

المصدر:المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي للعام الدراسي 2003 – 2004 ، ص 68 .

النسب من حساب الباحث .

تشير بعض الإحصاءات والدراسات إلى أن ما يتوفر من معلمين ستصل نسبة المعلمين إلى الطلبة 1 : 5.1 لسنة 2004 – 2005 في مرحلة التعليم الأساسي يقابله في مرحلة التعليم المتوسط 1 : 5.0 للعام الدراسي نفسه ، بينما يصل المعدل للمرحلتين معاً حوالي 1 : 5.1 مدرس/طالب ، « وهذا من الناحية الكمية ومقارنة مع المعدلات في الدول المتقدمة الذي يصل فيها إلى 1 : 15 مدرس/طالب ، وفي الدول النامية يصل إلى 1 : 25 مدرس/طالب »[1] ، « وهو ما يعني أن هذا المعدل مرتفع إلى حدٍّ كبير ومبالغ فيه ويستدعي إعادة النظر ، والبحث عن حلول سريعة لهذه المشكلة من أجل عدم إرهاق كاهل قطاع التعليم بأعداد كبيرة من المعلمين الزائدين عن الحاجة ، غير أن دراسةً متأنية لهذه الأعداد ومقارنتها بالتخصصات المختلفة بالثانويات التخصصية والمدارس المتنوعة في مختلف الشعبيات بغض النظر عن قربها أو التي تقع في المناطق النائية، إذ يظهر العجز النوعي بشكل كبير ، وبخاصةٍ التخصصات العلمية كالرياضيات والفيزياء، وبعض المواد التخصصية بثانويتي العلوم الهندسية وعلوم الحياة »[2] .

وهذا يتطلب القيام بعدة إجراءات قصد الاستفادة من العناصر التي تعد زائدة عن الحاجة وتفتقر إلى الكفاءة العالية ، والمؤهل العلمي المناسب ، وإعادة من لم يؤهلوا تربوياً ويُعَدُّوا مدرسين في الأساس إلى تخصصاتهم المعدين لها أصلاً كخريجي كليات الزارعة ، والآداب ، والحقوق ، والشريعة ، والاقتصاد والعلوم السياسية ... وغيرها ، كما يستدعي الأمر ضرورة الرفع من كفاءة المدرسين بإقامة الدورات التدريبية المتواصلة سواء أثناء العام الدراسي أو في الإجازة الصيفية ، وبخاصةٍ في تخصصات العلوم الأساسية وعلوم الحياة والعلوم الهندسية ، إذ إن هذا الكم الهائل الذي يحسب على قطاع التعليم في كل الشعبيات يجب إعادة النظر فيه من ناحية النوع ، وإيقاف القبول في بعض التخصصات المتوفرة التي يتراكم فيها خريجوها لعدة سنوات .

---

[1] – المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية حول التعليم والتدريب الأساسي والمتوسط ، للعام الدراسي 2003 – 2004 (تقرير غير منشور) ، إعداد عبدالغني أبوغنية ، فهيمة الشكشوكي ، طرابلس ، 2004 ، ص 24 .

[2] - المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي والمتوسط ، للعام الدراسي 2004 - 2005 (تقرير غير منشور) ، طرابلس ، 2004 ، ص 16 .

تجدر الإشارة إلى أن سرت كانت تُعد لتصبح العاصمة السياسية لليبيا حيث تم نقل الأمانات الرئيسة (الوزارات) إليها ، وكذلك الإدارات المركزية لبعض الشركات والمؤسسات ، ومؤتمر الشعب العام (البرلمان) ، مما تطلب توفير العديد من الخدمات التي من بينها المدارس لاستيعاب القادمين من الموظفين الجدد وعائلاتهم للإقامة فيها ، يضاف إلى ذلك تغير التوجه إلى منطقة الجفرة حتى تكون مقراً للعديد من الهيئات الرسمية المدنية والعسكرية لتكون بديلاً لسرت في بعض الأحيان لموقعها المتوسط جغرافياً في وسط البلاد دون الأخذ في الاعتبار مناطق التركز السكاني وتوفر العنصر المؤهل ، وهذا الإجراء تم اتخاذه للعمل على الحد من التركز السكاني ومحاولة الإسهام في إعادة توزيع ما يمكن توزيعه من السكان .

3 – 2 – 1 – 2 - المؤشرات الصحية :

تُعد وفيات الرضع من أبرز المؤشرات التي توضح مدى التطور الصحي والرعاية الطبية التي تحظى بها العائلات ، وتحسن المستوى المعيشي ، بالإضافة إلى مكان الولادة داخل المستشفى أو خارجه ، كذلك العمر المتوقع عند الولادة ، ومدى تراجع معدل وفيات الأمهات ، غير أن التركيز هنا سيتم على ما توفر من معلومات جهوية تخص التقسيمات الإدارية في ليبيا لبحث مدى تأثير خطط التنمية المتعاقبة عليها وتوضيح الفارق - إن وجد - بين الشعبيات في تحسن الوضع المعيشي للمواطنين ووضع اليد على مواطن الخلل ومحاولة البحث في أسبابها للعمل على اقتراح الحلول المناسبة لها .

3 – 2 – 1 – 2 – 1 - الولادة داخل المستشفى :

من الجدول رقم (101) الذي يشير إلى توزيع المواليد الليبيين داخل المستشفى أو خارجه لسنة 2004 يتبين أن أكثر من 99.8% من مجموع حالات الولادة حدثت داخل المستشفى ، وأن ما وقع من حالات ولادة محدودة خارجه لا ترقى إلى نسبة ، حيث تمثل جميع حالات الولادة خارج المستشفى ما مجموعه 269 حالة ، مقابل 119364 حالة داخل المستشفى ، مما يعني أن هناك وعياً لدى النساء الحوامل ليضعن حملهن تحت إشراف طبي للمحافظة على المولود وأمه ، كما يوضح أن هناك خدمات صحية منتشرة على كل الشعبيات يمكنها تقديم الرعاية اللازمة .

كما أنه من الأهمية بمكان التنويه إلى أن هناك 5 شعبيات منها الكفرة ، والواحات ، ومزدة وصلت نسبة الولادة داخل المستشفى بها إلى 100.0% والتي تُعد من المناطق الداخلية النائية ، فيما كانت شعبيتا الزاوية ، وصبراتة وصرمان الواقعتان على الساحل

قد حققتا نسبة 100.0% للولادات داخل المستشفى ، بالإضافة إلى أن بـــاقي الشـــعبيات اقتربت فيها النسبة كثيراً من معدل 100.0% .

جدول رقم (101)

عدد حالات المواليد في الشعبيات داخل وخارج المستشفى لسنة 2004

الشعبية	مكان الولادة		المجموع	% داخل المستشفى إلى المجموع
	داخل المستشفى	خارج المستشفى		
البطنان	3623	29	3652	99.21
درنة	1985	6	1991	99.70
القبة	917	7	924	99.24
الجبل الأخضر	5268	40	5308	99.25
المرج	2716	1	2717	99.96
الحزام الأخضر	1729	1	1730	99.94
بنغازي	14277	8	14285	99.94
أجدابيا	3134	2	3136	99.94
الواحات	628	0	628	**100**
الكفرة	1016	0	1016	**100**
سرت	2528	5	2533	99.80
الجفرة	1232	2	1234	99.84
مرزق	1584	20	1604	98.75
سبها	3013	8	3021	99.74
وادي الحياة	1055	40	1095	96.35
وادي الشاطئ	1761	8	1769	99.55
مصراتة	6957	19	6976	99.73
المرقب	8092	10	8102	99.88
بني وليد	1813	2	1815	99.89
ترهونة ومسلاتة	5785	23	5808	99.6
تاجوراء	4237	4	4241	99.91
طرابلس	20744	8	20752	99.96
الجفارة	4221	1	4222	99.98
الزاوية	3796	0	3796	**100**
صبراتة وصرمان	3645	0	3645	**100**
النقاط الخمس	3898	2	3900	99.85
غريان	3348	1	3349	99.97
مزدة	838	3	841	99.64
يفرن وجادو	2646	8	2654	99.70
نالوت	2008	8	2016	99.60
غدامس	441	0	411	**100**
غات	429	3	432	99.31
ليبيا	119364	269	119633	99.77

المصدر : الإحصاءات الحيوية 2004 ، ص 31 .

3 – 2 – 1 – 2 – 2 - وفيات الرضع :

تعتبر وفيات الأطفال الرضع مؤشراً هاماً للتطور الصحي كالعناية الصحية بالأمومة والطفولة ، وزيادة الوعي الثقافي الصحي لدى الأمهات في فترة الحمل وبعد الولادة ، وقد توصل كثير من الباحثين والدارسين في وفيات الرضع إلى أن هناك خمسة عوامل تؤثر إيجابياً في وفيات الرضع وهي :

1 – نوع المولود فقد تبين أن وفيات المواليد الذكور تكون أكثر منها عند المواليد من الإناث .

2 – عمر الأم عند ولادة المولود حيث تزداد وفيات المواليد لأمهات عمرهن أقل من 20 سنة ، وتنخفض الوفيات لأمهات في الفئة العمرية ما بين 20 – 40 سنة .

3 – ترتيب المولود المتوفى بين مواليد الأسرة .

4 – الفترة بالسنوات بين المولود المتوفى ، والمولود السابق له مباشرة في الترتيب [1] .

وما يظهره الجدول رقم (102) من أعداد ومعدلات وفيات الرضع لسنة 2004 في الشعبيات من تطرف كبير في المعدل يخرج به بعيداً عن المعدل الوطني سواء للذكور والإناث أو لهما معاً مما يعطي تفسيرات متعددة أولها أن التباين في معدلات وفيات الرضع في الشعبيات التي تراوحت ما بين 25.00 في الألف و 10.00 في الألف يمكن اعتبارها مقبولة وتعبر عن واقع صحي متطور ناتج عما يقدم من خدمات متوازنة بين الشعبيات التي كان عددها 18 شعبية اشتركت في هذا التقسيم سواء منها الواقعة على الساحل كشعبية النقاط الخمس ، وصبراتة وصرمان ، والمرقب ، ومصراتة ، والحزام الأخضر ، أو تلك التي تقع في الدواخل مثل الكفرة ، والواحات ، والجفرة ، ومرزق ، ووادي الحياة ، أو الواقعة منها في المنطقة الجبلية سواء في الشرق أو الغرب على السواء كما في شعبيات نالوت ، ويفرن وجادو ، وترهونة ومسلاتة ، والمرج ، مما يعني أن معظم الشعبيات التي فيها معدل وفيات للرضع يتراوح ما بين 10.0 – 25.0 في الألف لم يكن للموقع الجغرافي دور في الحد من المعدل بها ، أو انخفاضه ، ويرتبط فقط بمستوى الخدمات الصحية المقدمة .

---

[1] – عبدالله عز الدين ، التحليل السكاني الرياضي ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2003 ، ص ص 112 – 113 .

جدول رقم (102) عدد ومعدل وفيات الرضع بالشعبيات لسنة 2004

الشعبية	عدد وفيات الرضع			معدل الوفيات الرضع في الألف		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
البطنان	19	7	**29**	10.0	4.1	**8.0**
درنة	40	28	**68**	39.0	29.1	**34.1**
القبة	2	1	**3**	4.2	2.2	**3.2**
الجبل الأخضر	30	27	**57**	11.1	10.5	**11.0**
المرج	17	14	**31**	12.2	10.5	**11.4**
الحزام الأخضر	8	4	**12**	10.0	5.0	**7.0**
بنغازي	214	191	**405**	29.2	27.4	**28.3**
أجدابيا	56	38	**94**	36.1	24.3	**30.0**
الواحات	8	4	**12**	26.0	13.0	**19.1**
الكفرة	13	12	**25**	24.0	25.3	**25.0**
سرت	22	16	**38**	17.0	13.1	**15.0**
الجفرة	10	9	**19**	15.4	15.3	**15.4**
مرزق	6	15	**21**	7.1	19.5	**13.1**
سبها	75	88	**163**	48.5	60.0	**54.0**
وادي الحياة	6	15	**21**	10.3	29.1	**19.1**
وادي الشاطئ	9	4	**13**	10.2	4.5	**7.3**
مصراتة	83	81	**164**	23.1	24.1	**23.5**
المرقب	57	48	**105**	14.1	12.0	**13.0**
بني وليد	3	2	**5**	3.3	2.2	**3.0**
ترهونة ومسلاتة	53	37	**90**	18.0	13.1	**15.5**
تاجوراء	12	3	**15**	5.3	15.1	**3.5**
طرابلس	109	91	**185**	10.1	9.2	**9.0**
الجفارة	25	25	**50**	11.4	12.3	**12.0**
الزاوية	60	43	**103**	29.4	24.5	**27.1**
صبراتة وصرمان	52	37	**89**	28.1	21.1	**24.4**
النقاط الخمس	28	13	**41**	14.4	7.0	**10.5**
غريان	9	22	**31**	5.1	14.0	**9.2**
مزدة	7	11	**18**	15.0	29.3	**21.4**
يفرن وجادو	34	15	**49**	25.1	11.5	**18.5**
نالوت	15	15	**30**	14.3	15.5	**15.1**
غدامس	9	9	**18**	42.0	40.0	**41.0**
غات	8	1	**9**	34.3	5.0	**21.0**
ليبيا	1087	923	**2010**	18.0	16.0	**17.0**

المصدر : الإحصاءات الحيوية 2004 ، ص ص 77 – 79 . المعدل من حساب الباحث .

على الجانب الآخر يتبين من الجدول نفسه أن هناك مجموعة أخرى من الشعبيات يتراوح فيها المعدل ما بين 25.0 - 30.00 في الألـــف وكان مجموعها 3 شـــعبيات هـــي الزاوية ، وأجدابيا ، وبنغازي ، بينما التي فاقت 30.00 في الألف كونت 3 شعبيات هي

غدامس 41.00 في الألف ، وسبها 54.00 في الألف وهذا التطرف في معدلهما يمكن أن يكون خطأً إحصائياً يبعد معه أي تفسير آخر ، ثم درنة بمعدل 34.1 في الألف .

أخيراً تأتي تلك التي تراجع فيها المعدل إلى أقل من 10.00 في الألف ، وكان مجموعها 8 شعبيات كانت شعبية بني وليد من ضمنها وسجلت أدنى معدل بلغ 3.00 في الألف ، فالقبة 3.2 في الألف ، تلتها ترهونة ومسلاتة 3.5 في الألف ، ثم الحزام الأخضر 7.0 في الألف ، فوادي الشاطئ 7.3 في الألف ، والبطنان 8.0 في الألف ، وطرابلس 9.0 في الألف ، وغريان 9.2 في الألف ، حيث يتضح مدى التباين في المعدل بين الشعبيات الذي تتساوى فيه في كل مجموعة من حيث تنوعها لاحتوائها على شعبيات مختلفة في الموقع ، ودرجة التحضر ، والتركز السكاني ، ومستوى الخدمات ، وطبيعة المكان ، واختلاف ثقافة السكان .

يمكن من خلال ما سبق الخروج بنتيجة تصنف توزيع معدل وفيات الرضع بين الشعبيات حسب القرب والبعد من المعدل العام ، إذ يتبين أنها تنقسم إلى 4 مجموعات وفق معدلها ، فالشعبيات ذات المعدل المنخفض بلغ مجموعها 14 شعبية كان معدلها دون 15.0 في الألف ، بينما الشعبيات التي معدلها دون 20.0 في الألف وفوق 15.0 في الألف بلغت 7 شعبيات التي تصنف ضمن المعدل الوطني ، ويرمز لها بالمتوسطة المعدل ، أما التي بها معدل مرتفع وتراوح ما بين 20.0 و 3.0 في الألف فكان مجموعها 8 شعبيات ، فيما تطرف معدل 3 شعبيات صعوداً وكان في درنة 34.1 في الألف ، و غدامس 41.0 في الألف ، وسبها 54.0 في الألف .

جاء هذا التحسن الكبير في الوضع الصحي الذي ظهرت نتائجه في تراجع معدلات الوفيات الخام ، وزيادة عدد المواليد ، وتراجع معدل وفيات الرضع في الألف ، وارتفاع الثقافة الصحية لدى المواطنين ، واختفت تقريباً حالات الولادة خارج المستشفى بفعل الوعي وارتقاء مستوى المعيشة بين الليبيين ، هذه المعطيات تولدت من توفر الخدمات الصحية المجانية التي انتشرت في مختلف أنحاء البلاد من مراكز الصحة الأولية ، والعيادات المجمعة ، والمستشفيات العامة والتخصصية ، وتوفر العنصر الطبي ، والطبي المساعد ، كل تلك عوامل توفرت وتكاثفت لتظهر نتائجها في شكل تحسن في الوضع الصحي بشكل عام ، والقضاء على العديد من الأمراض السارية والمتوطنة كالسل، وشلل الأطفال ، والدرن ، واختفائها تقريباً من الخارطة الصحية في ليبيا ، غير أن ظهور أمراض العصر التي تعاني منها الدول المتقدمة على السواء مع الدول النامية ممثلة

في أمراض القلب والشرايين ، والسكري ، والسرطان ، والإيدز ، وإلتهاب الكبد تعد من الأسباب الرئيسة للوفاة في ليبيا وبنسب متفاوتة مضافاً إليها أمراض الشيخوخة ، وحوادث السيارات .

3 – 2 – 1 – 2 – 3 - مؤشرات الخدمات الصحية :

لتوضيح المؤشرات الصحية وإبراز تطور الخدمات المقدمة يشير الجدول رقم (103) إلى عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية بالشعبيات سنتي 2002 و 2004 ليظهر تطورها عددياً في فترة المقارنة ، فالعيادات المجمعة زادت من 20 إلى 39 عيادة ، وتطورت المراكز الصحية من 171 إلى 306 ، مركزاً غير أن الملاحظ هو تراجع عدد الوحدات الصحية الصغيرة من 988 إلى 889 وحدة ، وهذا مرده إلى أن بعض الوحدات الصحية تم تطويرها لتصبح مراكز صحية حتى تشمل أكبر قدر من الخدمات التي تقدمها، في حين تم توسيع مركز الأمراض السارية وافتتاح فروع له لتصل إلى 22 فرعاً تتركز في المدن الرئيسة وفي بعض المناطق الداخلية ، أما عن المجموع الكلي لمرافق الرعاية الصحية الأولية فيشير الجدول نفسه إلى أنها في تطور حيث زادت من 1179 سنة 2002 إلى 1253 سنة 2004 في معظم الشعبيات .

3 – 2 – 1 – 2 – 4 - المرافق الصحية التابعة للدولة :

في تفصيل الحديث عن كل نوع من المرافق الصحية يلاحظ أن هناك شعبيات تحتاج إلى بعض الأنواع من تلك المرافق ، فالعيادات المجمعة تنعدم في القبة ، والحزام الأخضر ، والواحات ، والكفرة ، والجفرة ، ومرزق ، ووادي الحياة ، ووادي الشاطئ ، وبني وليد ، ومزدة ، ويفرن وجادو ، وغات ، وصبراتة وصرمان ، والنقاط الخمس ، فكثافة سكانها أصبحت تستدعي وجود مثل هذه العيادات .

كما أن وجودها في 13 شعبية هي درنة ، الجبل الأخضر ، بنغازي ، أجدابيا ، سرت ، سبها ، مصراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، تاجوراء ، طرابلس ، الزاوية ، غريان ، وذلك يشير إلى أنها تكفي حاجة سكانها من الخدمات الأولية التخصصية الصحية، إذ إنها تُعدُّ قليلة فالتوسع فيها وزيادتها أصبح ملحاً للتقليل من العبء الذي تعانيه المستشفيات العامة من حركة التردد اليومية للكشف الأولي الذي يمكن أن تقوم به العيادات المجمعة ذات التخصصات المتعددة .

جدول رقم (103) عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية بالشعبيات لسنتي 2002 و 2004

نوع المرفق الصحي / الشعبية	عيادات مجمعة		مراكز صحية		وحدات رعاية صحية		فرع مركز الأمراض السارية	المجموع	
	2002	2004	2002	2004	2002	2004	2004	2002	2004
البطنان	-	2	8	17	56	50	1	64	70
درنة	1	2	-	10	6	0	1	7	13
القبة	-	0	2	20	21	7	0	23	27
الجبل الأخضر	1	1	11	13	43	30	1	55	45
المرج	-	1	8	24	52	6	1	60	32
الحزام الأخضر	-	0	9	6	44	9	0	53	15
بنغازي	4	10	13	17	27	19	1	44	47
أجدابيا	1	1	3	16	11	1	1	15	19
الواحات	-	0	4	5	11	11	0	15	16
الكفرة	-	0	1	3	11	11	1	12	15
سرت	1	1	2	12	31	28	1	34	42
الجفرة	-	0	3	5	10	8	0	13	13
مرزق	-	0	6	7	29	28	1	35	36
سبها	1	1	5	6	17	12	1	23	20
وادي الحياة	-	0	4	10	37	18	0	41	28
وادي الشاطئ	-	0	7	5	37	32	0	44	37
مصراتة	1	1	4	5	29	22	1	34	29
المرقب	1	2	4	15	48	27	2	53	46
بني وليد	-	0	1	3	15	12	1	16	16
ترهونة ومسلاتة	1	1	18	11	51	74	1	70	87
تاجوراء	1	1	7	3	31	64	0	39	68
طرابلس	5	6	10	10	46	46	1	61	63
الجفارة	-	1	9	17	80	49	0	89	67
الزاوية	1	1	6	4	34	32	1	41	38
صبراتة وصرمان	-	1	3	6	26	24	0	23	31
النقاط الخمس	-	2	5	16	27	39	1	32	58
غريان	1	1	4	12	54	69	1	59	83
مزدة	-	0	5	4	12	14	0	17	18
يفرن وجادو	-	0	5	9	47	47	1	52	57
نالوت	-	1	4	8	27	17	1	31	27
غدامس	-	1	3	3	6	5	1	9	10
غات	-	0	1	1	11	11	0	12	12
ليبيا	20	39	171	306	988	886	22	1179	1253

المصدر : إعداد الباحث بالرجوع إلى الكتاب الإحصائي 2003 ، ص ص 43 – 44 . الملخص الإحصائي ، مكتب المفتش العام للصحة 2004 ، ص 14 .

تغيرت وحدات الرعاية الصحية الأولية التي تقلصت سواء على المستوى العـــام أو الشعبيات فزاد عددها في 5 شعبيات هي ترهونة ومسلاتة من 51 إلى 74 وحـــدة ، وفي تاجوراء من 31 إلى 64 وحدة ، والنقاط الخمس من 27 إلى 39 وحدة ، غريان مـــن 54

إلى 69 وحدة ، ومزدة من 12 إلى 14 وحدة رعاية صحية ما بين عامي 2002 و 2004 ، بينما التي تراجع عددها وبلغت 22 شعبية ، فيما بقيت 4 شعبيات على العدد نفسه الذي كانت عليه سنة 2002 مثلتها غات 11 وحدة ، يفرن وجادو 47 وحـــدة ، الكفـــرة 11 وحدة ، الواحات 11 وحدة .

يُعدُّ مركز مكافحة الأمراض السارية والمتناقلة من أهم المرافق الصحية التي ينبغـــي زيادة نشر فروعٍ لها في كل أرجاء البلاد مع ملاحظة ضرورة تعدد فروعه في الشـــعبيات الكبيرة مثل طرابلس ، وبنغازي ، وسبها ، الزاوية ، ومصراتة ، وترهونـــة ومســـلاتة ، والمرقب ، والجبل الأخضر ، كما ينبغي نشرها بقدر أوسع في الشعبيات الحدودية مثـــل النقاط الخمس ، غدامس ، الكفرة ، غات ، الكفرة ، البطنان ، وبخاصةٍ بعد الكم الكبير من الأجانب وتيارات الهجرة غير الشرعية التي تنساب إلى أوروبا عبر ليبيا والـــتي تـــأتي كلها من دول تنتشر فيها أنواع متعددة ومختلفة الخطورة من الأمراض .

بتتبع ما أورده الجدول رقم (104) من تفصيلٍ لعدد وأنواع المستشفيات في ليبيـــا وتوزعها على الشعبيات تظهر بوضوح العدالة الناقصة في ذلك التوزيـــع وتركزهـــا في أقاليم السكان التقليدية دون مراعاة لنمو وتطور سكان أقاليم أخـــرى وزيـــادة عـــدد سكانها، فالمستشفيات التخصصية تتركز في طرابلس بواقع 8 ، وفي بنغازي 7 ، والجبـــل الأخضر 1 ، ومصراتة 1 ، وتاجوراء 1 وهذه الأخيرة منضوية في خدماتها على حســـاب طرابلس فيما لا يوجد سواها في باقي الشعبيات ، أما المستشفيات المركزية فإن معظمها في حاجة إلى تطوير لتصبح تخصصية ، وتُنشأ غيرها مركزية كما في غريان ، الزاويـــة ، المرقب ، سبها ، درنة .

ينطبق الأمر نفسه على المستشفيات العامة التي يجب استحداث بعـــض منـــها في شعبيات الواحات ، القبة ، الحزام الأخضر ، نالوت ، كـــذلك الأمـــر يســـري علـــى المستشفيات القروية التي يجب زيادة عددها ، وبخاصةٍ في المناطق النائية الداخلية لتوزيـــع الخدمات الطبية بشكل أكثر عدلاً مثل شعبيات مرزق ، والمرج ، وغدامس ، بني وليد ، سبها ، الشاطئ، الجفرة ، سبها ، وادي الحياة .

أما الأسرَّة فقد بلغت في سنة 2002 ما مجموعه 20539 سرير بمعدل بلـــغ 1 : 276 سرير/مواطن شاملاً الأسرَّة في المستشفيات التابعة للدولة والمصحات الخاصة الذي تغـــير قليلاً سنة 2004 وبلغ ما مجموعه 20583 سريراً بمعدل ارتفع إلى 1 : 285 سرير/مواطن ، ويأتي هذا الاختلاف في معدل سرير/مواطن الذي يظهر بزيادة عدد الأسرَّة بمعدل يقـــل

عن معدل نمو السكان ، إذ إن الزيادة في عدد الأسرة لم تكن تقريباً في مجموعهـــا إلاَّ في المصحات الخاصة ، وتكاد أسرَّة مستشفيات الدولة شبه متوقفة عن الزيادة .

جدول رقم (104)

عدد المستشفيات التابعة للدولة ونوعها والأسرِّة والأطباء ومعدل سرير/مواطن بالشعبيات لسنة 2004

نوع المستشفى / الشعبية	تخصصي	مركزي	عام	قروي	مجموع	عدد الأسرَّة	سرير/مواطن
البطنان	0	1	0	1	2	480	**310**
درنة	0	1	0	0	1	512	**162**
القبة	0	0	0	2	2	120	**842**
الجبل الأخضر	1	1	-	1	3	692	**290**
المرج	0	0	1	0	1	435	**275**
الحزام الأخضر	0	0	0	4	4	240	**468**
بنغازي	7	3	0	0	10	2965	**222**
أجدابيا	0	1	0	1	2	342	**518**
الواحات	0	0	0	2	2	120	**251**
الكفرة	0	0	1	1	2	180	**299**
سرت	0	1	0	1	2	261	**638**
الجفرة	0	0	1	0	1	136	**343**
مرزق	0	0	1	0	1	120	**591**
سبها	0	1	0	0	1	480	**274**
وادي الحياة	0	0	1	0	1	120	**630**
وادي الشاطئ	0	0	1	1	2	180	**442**
مصراتة	1	1	-	1	3	660	**573**
المرقب	0	1	1	1	3	622	**548**
بني وليد	0	0	1	0	1	120	**669**
ترهونة ومسلاتة	0	1	1	1	3	462	**662**
تاجوراء	1	0	0	0	1	120	**2321**
طرابلس	8	2	2	0	12	4657	**128**
الجفارة	0	1	0	0	1	201	**1492**
الزاوية	0	1	0	0	1	480	**423**
صبراتة وصرمان	0	1	1	0	2	337	**465**
النقاط الخمس	0	0	3	0	3	554	**388**
غريان	0	1	0	1	2	540	**308**
مزدة	0	0	1	0	1	120	**360**
يفرن وجادو	0	0	1	30	4	330	**368**
نالوت	0	1	0	3	4	416	**221**
غدامس	0	0	1	0	1	136	**143**
غات	0	0	1	0	1	120	**197**
هيئة الصحة	4	0	0	0	4	2041	**-**
ليبيا	22	19	19	24	84	19499	**302**

المصدر : الملخص الإحصائي لقطاع الصحة ، 2004 ، ص 22 ، 36 . المعدل من حساب الباحث .

3 – 2 – 1 – 2 – 5 - الأطباء والممرضون والفنيون والإداريون بالشعبيات سنة 2004 :

يقوم تقديم الخدمات الصحية على جهد العديد من العناصر المؤهلة للعمل في هذا المجال ، يشترك فيها ليبيون وأجانب سواء في المناطق الداخلية أو الساحلية باستثناء الإداريين الذين يغلب عليهم وجود الليبيين بنسب عالية ولا يمثل الأجانب إلاَّ أعداداً محدودة جداً ، حيث بلغ معدل طبيب/مواطن على مستوى ليبيا لسنة 1999 حوالي 1 : 714 ، وفي سنة 2001 بلغ 1 : 830 [1] ، وبقى على حاله سنة 2003 ، وفي سنة 2004 تحسن بتراجع إلى 1 : 637 طبيب/مواطن ، أما عن أطباء الأسنان فقد بلغ سنة 1999 حوالي 1 : 11354 طبيب/مواطن ، وفي عام 2001 كان 1 : 11200 طبيب/مواطن ، و سنة 2003 حوالي 1 : 11200 طبيب/مواطن ، وبلغ سنة 2004 تطوراً إلى 1 : 6500 طبيب/مواطن ، أما الصيادلة فقد كان في عام 1999 حوالي 1 : 5020 صيدلي/مواطن غير أنه ارتفع في سنة 2001 ووصل إلى 1 : 9000 صيدلي/مواطن ، وبقى بنفس المعدل سنة 2003 [2] ، فيما تغير سنة 2004 وبلغ 1 : 5000 صيدلي/مواطن ، ونظراً لارتفاع عدد هيئة التمريض فإن المعدل ينخفض كثيراً عن العناصر السابقة ، فقد كان المعدل سنة 1999 حوالي 1 : 208 ممرضة أو قابلة/ 200 نسمة من السكان وسجل المعدل نفسه لسنتي 2001 و 2003 ، فيما تراجع المعدل 1 : 195 نسمة من السكان سنة 2004 ، ووصل معدل فنِّيي الصحة الواحد مقابل نسمة من السكان فكان في سنة 1999 حوالي 1 : 740 نسمة من السكان ، وفي سنة 2001 وسنة 2003 تراجع إلى 1 : 700 نسمة من السكان ، وانخفض المعدل إلى 1 : 443 نسمة/من السكان في سنة 2004 [3] تماشياً مع تطور عدد خريجي المعاهد الصحية التقنية وكليات التقنية الطبية ، أما الهيئة المسيِّرة للمرافق الصحية فقد بلغ مجموعها سنة 2004 ما مجموعه 24071 إدارياً وكان معدله 1 : 244 إداري/مواطن على مستوى ليبيا .

يضم الجدول رقم (105) الكادر الوظيفي لقطاع الصحة البالغ مجموعه حوالي 76777 عنصر من أطباء ، وهيئة تمريض ، وفنِّيين ، وإداريين من الليبيين والأجانب ، حيث يمثل المحليين منهم ما مجموعه 71844 من العناصر السابقة الذكر مقابل 4933

---

[1] - دليل الجماهيرية الطبي ، مؤشرات لسنة 2000 – 2001 ، إعداد وإشراف القسم الفني لمجلة الزحف الأخضر ، العدد 1 ، ص ص 13 – 14 .

[2] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الكتاب الإحصائي 2003 ، ص 45 .

[3] – مكتب المفتش العام لقطاع الصحة ، الملخص الإحصائي 2004 ، ص 38 .

عنصر أجنبي بنسبة لم تتجاوز 5.20% من المجموع الكلي ، فيما يمكن الإيضـــاح أكثـــر بتفصيل الحديث عن توزيع هذه الكوادر على الشعبيات حسب كل فئة .

جدول رقم (105)

عدد الأطباء والتمريض والفنيين والإداريين بقطاع الصحة بالشعبيات لسنة 2004

التخصص / الشعبية	الأطباء	طبيب/ مواطن	تمريض	تمريض/ مواطن	فني	فني/مواطن	إداري	إداري/ مواطن	مجموع
البطنان	200	**744**	1471	**101**	399	**373**	1127	**132**	3197
درنة	203	**408**	561	**148**	228	**364**	433	**191**	1425
القبة	71	**1423**	957	**106**	160	**632**	496	**204**	1684
الجبل الأخضر	205	**979**	1016	**198**	465	**432**	613	**327**	2299
المرج	90	**1332**	848	**141**	265	**452**	615	**195**	1818
الحزام الأخضر	74	**1518**	826	**136**	191	**588**	689	**163**	1780
بنغازي	1814	**364**	2526	**261**	1762	**375**	2193	**301**	8295
أجدابيا	105	**1689**	634	**280**	295	**601**	485	**366**	1519
الواحات	69	**438**	271	**111**	95	**318**	834	**36**	1269
الكفرة	40	**1371**	241	**223**	151	**357**	1101	**49**	1735
سرت	277	**602**	556	**298**	303	**550**	977	**171**	2113
الجفرة	115	**405**	313	**149**	154	**303**	317	**148**	917
مرزق	77	**921**	1059	**67**	707	**100**	461	**154**	2307
سبها	172	**766**	674	**195**	160	**824**	731	**180**	2059
وادي الحياة	47	**1609**	756	**100**	243	**311**	526	**144**	1672
وادي الشاطئ	76	**1046**	872	**91**	440	**181**	1388	**57**	2776
مصراتة	289	**1309**	701	**540**	523	**724**	603	**628**	2116
المرقب	239	**1426**	782	**468**	603	**565**	765	**446**	2389
بني وليد	81	**992**	288	**279**	98	**820**	273	**294**	740
ترهونة ومسلاتة	228	**1342**	847	**361**	51	**600**	299	**1024**	1425
تاجوراء	172	**1619**	443	**628**	118	**2360**	89	**3129**	970
طرابلس	3013	**297**	5330	**168**	2128	**421**	4268	**210**	14695
الجفارة	237	**1265**	1500	**200**	651	**461**	400	**750**	2788
الزاوية	304	**669**	636	**320**	552	**368**	619	**328**	2111
صبراتة وصرمان	232	**676**	902	**174**	452	**369**	534	**294**	2120
النقاط الخمس	264	**816**	1466	**147**	1054	**204**	958	**225**	3743
غريان	170	**980**	1121	**149**	446	**374**	476	**359**	2223
مزدة	60	**720**	219	**197**	17	**2542**	144	**300**	440
يفرن وجادو	125	**973**	439	**277**	294	**414**	404	**301**	1262
نالوت	115	**800**	712	**129**	155	**594**	849	**108**	1831
غدامس	49	**397**	258	**75**	64	**304**	141	**138**	512
غات	18	**1260**	628	**37**	56	**423**	260	**91**	965
ليبيا	9234	**637**	30085	**195**	13387	**440**	24071	**244**	76777

المصدر : الملخص الإحصائي لقطاع الصحة ، 2004 ، ص 22 ، 36 . المعدل من حساب الباحث .

تركز العدد الأكبر من الأطباء في طرابلس واستحوذت على 33.00% من الإجمالي، فيما جاءت بنغازي في المرتبة الثانية بنسبة 20.00% ، والزاوية 3.30% ، ومصراتة بنسبة 3.13% ، وسرت كانت نسبة أطبائها إلى باقي ليبيا حوالي 3.00% ، وفي النقاط الخمس بلغت النسبة 2.90% ، بينما اقتربت النسبة في شعبيات المرقب ، والجفارة ، وصبراتة وصرمان ، ترهونة ومسلاتة ، والجبل الأخضر ، ودرنة ، والبطنان وبلغت النسبة لكل منها حوالي 2.50% ، وتراجعت النسبة في باقي الشعبيات إلى ما دون ذلك .

بلغ عدد الأطباء العاملين في ليبيا لسنة 2004 ما مجموعه 9234 طبيب منهم 2346 طبيب أجنبي موزعين على كافة المؤسسات الصحية التابعة للدولة في مختلف التخصصات وبذلك يكون المعدل الوطني 1 : 637 طبيب/مواطن لسنة 2004 الذي كان سنة 2003 حوالي 1 : 830 طبيب/مواطن مما يبرز أن هناك تطوراً إيجابياً في عدد الأطباء ، غير أن هذا المعدل يتباين بشكل كبير بين الشعبيات طبيب/مواطن لسنة 2004 ، فقد بلغ عدد الشعبيات التي يقل فيها المعدل عن ذلك 6 شعبيات تراوح معدلها ما بين 1 : 297 طبيب/مواطن و1 : 405 طبيب/مواطن ، بينما التي يقارب معدلها المعدل الوطني وصل عددها إلى 7 شعبيات كان معدلها ما بين 1 : 676 طبيب/مواطن و1 : 816 طبيب/مواطن، في حين أن هناك شعبيات تعد مرتفعة المعدل تمثلت في 5 شعبيات كان ما بين 1 : 921 طبيب/مواطن و 1 : 992 طبيب/مواطن ، أما الشعبيات التي تعد متطرفة في معدلها مقارنة مع المعدل العام فكان مجموعها 13 شعبية وبلغ ما بين 1 : 1046 طبيب/مواطن و1 : 1689 طبيب/مواطن مثلتها شعبيات وادي الحياة ، غات ، الجفارة ، تاجوراء ، ترهونة ومسلاتة ، المرقب ، مصراتة ، وادي الحياة ، الكفرة ، أجدابيا ، الحزام الأخضر ، المرج ، القبة .

وصل عدد طاقم التمريض في مستشفيات الدولة ما مجموعه 30085 فرداً لسنة 2004 كما يوضحه الجدول نفسه حيث تركزت بطبيعة الحال في طرابلس ، وبنغازي ، والجفارة ، والبطنان ، والنقاط الخمس ، وغريان ، والجبل الأخضر ، ومرزق بما مجموعه 15489 أي بنسبة 51.50% وهي الشعبيات التي زاد العدد فيها عن 1000 ممرض وممرضة، في حين أن باقي الشعبيات ، وعددها 23 تُمثل ما نسبته 48.50% ، أما من حيث مدى تباين واختلاف المعدل الوطني ممرضة أو قابلة/مواطن الذي بلغ 1 : 195 سنة 2004 ، فقد تراوح في الشعبيات قرباً وبعداً عنه ، هذا يعني التفاوت في معدل ممرضة أو قابلة/مواطن بين الشعبيات ، كما أن هناك فائضاً في الإداريين الذين يتولون تسيير شؤون المرافق

الصحية ، وبخاصةٍ تلك التي ينخفض فيها المعدل عن 1 : 150 وتحديداً الشـعبيات ذات المعدل المنخفض عن 1 : 100 ممرضة أو قابلة/مواطن .

بلغ عدد الفنيين العاملين في قطاع الصحة ما مجموعه 13387 فنِّي ، وهم الـذين يتولون الإشراف على تشغيل وصيانة الأجهزة والمعدات الطبية ، وإدارة كل مـا يتعلـق بالشؤون الفنية بالمستشفيات ، والعيادات ، والمراكز الصحية ، ووحدات الرعاية الصحية الأولية ، وهم يتركزون نسبياً في 3 شعبيات هي في طـرابلس ، وبنغـازي ، والنقـاط الخمس بما مجموعه 4944 فنِّياً يشكلون نسبة بلغت 37.00% من مجموع الفنِّيين في ليبيا ، وتجاوز عددهم في كل شعبية على حدة 1000 فنِّي ، بينمـا تركـز 3036 فنِّـي في 5 شعبيات هي الزاوية ، والجفارة ، والمرقب ، ومصراتة ، ومرزق بما نسبته حوالي 23.00% من الإجمالي، وكانوا في كل شعبية على حدة ما بين 500 ودون 1000 فنِّي ، في حين أن الشعبيات التي قل فيها العدد عن 500 فنِّي وزاد عن 100 فنِّي بلغ عـددها 18 شـعبية ضمت 4919 فنِّياً كونت مجتمعةً ما نسبته 37.00% من إجمالي الفنَّيين ، وهـذا الأخـير يظهر مدى التناقض بين الشعبيات حيث مثلت 3 شعبيات فقط ما كانت تمثله 18 شعبية وتساوت في النسبة مما يوضح مدى التباين في حجم الخدمات وكذلك توزيـع المرافـق الصحية ، ودرجة تركز السكان ، أما الشعبيات التي ضمت ما دون 100 فنِّي في كـل منها فشملت 6 هي الواحات ، وبني وليد ، وترهونة ومسلاتة ، ومزدة ، وغـدامس ، ونالوت التي كونت مجتمعة 381 فنِّي ، وتعدُّ مستشفاهًا إما عامة أو قروية بالإضـافة إلى المراكز الصحية ووحدات الرعاية الصحية .

يتطرف معدل فنِّي/مواطن في مجال الصحة في شعبيتين فقط ، ويرتفع كـثيراً عـن المعدل الوطني الذي لم يتجاوز 1 : 440 فنِّي/مواطن الذي وصل في شعبية تاجوراء إلى 1 : 2360 فنِّي/مواطن ، وفي شعبية مزدة 1 : 2542 فنِّي/مواطن نظراً لتدني عدد الفنِّيين أمـام عدد السكان في الشعبيتين ، وتراجع عن المعدل العام بدرجة واضحة ووصل إلى 1 : 100 فنِّي/مواطن في مرزق .

فيما كان عدد الشعبيات التي تراوح فيها المعدل ما بـين 1 : 250 و 1 : 400 مـا مجموعه 14 شعبية ، بينما التي كان معدلها ما بين 1 : 400 و 1 : 550 فنِّي/مواطن بلغـت 4 شعبيات مثلتها الجفارة ، وسرت ، والمرج ، والجبل الأخضر ، بينما التي تجـاوزت 1 : 500 ودون 1 : 1000 فنِّي/مواطن فكان عددها 10 شعبيات ، وأخيراً التي دون معدل 1 : 250 وأعلى من 1 : 100 فنِّي/مواطن فهما شعبيتا النقاط الخمس ووادي الشاطئ ، قد لا

يعني هذا المعدل شيء عند الكثيرين ، لكنه يعطي مؤشراً مهماً لشريحة مهمة في قطاع الصحة تتولى الإشراف والصيانة للمعدات المساعدة في الكشف والتشخيص للمرضى ، وكذلك للأجهزة التي تؤمن راحة النزلاء ، والمراجعين ، والهيئة الطبية ، والممرضين ، والإداريين .

يتولى تسيير المرافق الصحية طاقم من الإداريين موزعين على الشعبيات يبلغ مجموعهم 23071 فرداً يتركزون في المؤسسات الصحية التي تقدم خدمات كبيرة وتقع ضمن مناطق التركز أي أن تواجدهم يقع ضمن طرابلس ، فبنغازي ، 4268 ، و 2193 إدارياً لكل منهما على التوالي مما يعني أن حوالي 27.00% من موظفي مرافق الصحة في ليبيا موجودون في الشعبيتين الأخيرتين ، بينما يبرز تركز آخر في وادي الشاطئ ، والكفرة ، والبطنان 1388 ، و1101 ، و1127 إدارياً على التوالي ، غير أن هذه الأرقام الأخيرة تعدّ مصدر شكٍّ في صحتها ، إذ إنها لا تتماشى مع عدد المرافق الصحية الموجودة بتلك الشعبيات ، ولا مع عدد السكان ، إذ يمكن أن يكون هناك خطأٌ ما في تبويب هذه الأرقام التي مثلت حوالي 15.00% من إجمالي الإداريين في المؤسسات الصحية في الشعبيات الثلاثة ، متى صحت أرقامها فإنها تعتبر المجموعة الثانية في تركز الإداريين من قطاع الصحة ، كما يلاحظ أن أغلب الشعبيات تتقارب مع بعضها ، وتتناسب وفق ما يتوفر بها من مؤسسات صحية وتضم 16 شعبية تكون ما نسبته 58.00% من مجموع الإداريين في مؤسسات الدولة الصحية ، وهذا يظهر مدى التفاوت في من يتولون تسيير تلك المرافق .

من حيث المعدل العام فقد بلغ 1 : 244 إداري/مواطن ، حيث يلاحظ أن قلة عدد الإداريين لكل مواطن يظهر بجلاء في شعبيات تاجوراء ، وترهونة ومسلاتة ، حيث وصل إلى 1 : 3129 و 1 : 1024 إداري/مواطن وإلى أقل من ذلك في شعبيتي الجفارة ومصراتة 1 : 750 و 1 : 628 إداري/مواطن ، في حين أنه يتقارب من المعدل الوطني في أغلب الشعبيات حيث كان عدد التي تراوح فيها المعدل ما بين 1 : 250 و 1 : 350 كانت 7 شعبيات ، أما التي معدلها كان ما بين 1 : 350 و 1 : 450 كان مجموعها 3 شعبيات ، والتي تجاوز فيها المعدل 1 : 450 إداري/مواطن فكان مجموعها 4 شعبيات ، في حين أن التي قلَّت عن المعدل العام بلغت 18 شعبية .

3 – 2 – 1 – 2 – 6 - مساهمة القطاع الخاص في الخدمات الصحية :

كانت هذه الخدمات في السابق محدودة بشكل كبير وأثبتت جـــدارتها بـــالوجود ومنافسة القطاع العام في خدماتها وطواقمها الطبية ، ثم اختفت لفترة جاوزت 15 ســـنة بين أواخر السبعينيات وأوائل التسعينيات غير أنها الآن ما تزال دون المستوى الذي يجب أن تكون عليه فمعظمها يعتبر بدائي الأدوات ، والمقار التي هي عبارة عن فيلاَّت سكنية لم تجهز في الأساس لتكون أماكن للعلاج ، ورغم انتشارها الذي بدأ يبرز على الخريطـــة الصحية في أجزاء محدودة من البلاد ، فإن الملاحظ عنها أنها تأخذ في التطور التـــدريجي البطيء ، وفي حاجة لمزيد من التشجيع وإيلائها أهمية أكبر مما هو عليه الآن من حيـــث التجهيز والتطوير والانتشار على أرجاء ليبيا .

يمثل الجدول رقم (106) عدد المصحات والعيادات الخاصة وعدد الأســـرَّة بهـــا والمختبرات بالشعبيات لسنة 2004 ، إذ يتضح من خلاله تركز خدمات القطاع الخـــاص الصحية في 10 شعبيات تركزت في شعبية طرابلس التي استحوذت على ما مجموعه 164 مرفق صحي خاص من مجموع 625 مرفق كانت نسبتها إلى مجمل ليبيا 26.24% ، تلتها شعبيتي بنغازي وتاجوراء 75 مرفق بين عيادة ومصحة ومختبر 12.00% لكـــلٍ منـــهما ، وسبها 31 مرفق صحي خاص 5.00% ، وفي مصراتة 32 مرفق صحي خـــاص بنســـبة 5.12% ، والزاوية 36 مرفق صحي خاص بنسبة 5.76% ، بينما تنخفض مرافق القطـــاع الخاص الطبية في باقي الشعبيات التي تمثلها البطنان ، درنة ، المرقب ، النقاط الخمس .

توفر العيادات الإيوائية التابعة للقطاع الخاص ما مجموعه 1084 سرير تتركز في 10 شعبيات تستحوذ طرابلس على 400 سرير ، وتاجوراء 129 ســـرير ، ومصـــراتة 112 سرير، بنغازي 105 سرير ، والزاوية 82 سرير ، وسبها 70 سرير ، والنقاط الخمـــس 63 سرير ، والمرقب 60 سرير ، فيما يوجد بعضها الآخر بأعداد أقل من ذلك في 4 شعبيات أخرى ، فهذا التركز أساسه يعود لوجود أطباء متخصصين في هذه الشعبيات ، وبخاصة طرابلس ، تاجوراء ، مصراتة ، بنغازي ، الزاوية .

إن الكثافة السكانية الكبيرة مقارنة بباقي أجزاء البلاد تجعل من إقامة مثل هـــذه المشاريع الصحية الاستثمارية ذات مردود اقتصادي يكفي لتغطية نفقاتها ، كما تنتشر في عدد من الشعبيات عيادات الكشف اليومـــي دون وجـــود مصحات الإيواء ، وبعـــض مختبرات التحليل الطبي مثل شعبيات المرج ، الحزام الأخضر ، أجـــدابيا ، الواحـــات ، الكفرة ، سرت ، الجفرة ، الشاطئ ، بني وليد ، الجفارة غريان ، مزدة ، يفرن وجادو ،

غدامس ، و لم تُظهر الإحصاءات أي نوع من النشاط الطبي الخاص في شعبيات غـــات ، نالوت ، وادي الحياة ، الجبل الأخضر ، القبة .

جدول رقم (106)

عدد المصحات والعيادات الخاصة والأسرَّة بها والمختبرات بالشعبيات لسنة 2004

نوع المرفق الصحي الخاص / الشعبية	المصحات	الأسرَّة	العيادات	المختبرات
البطنان	1	22	8	2
درنة	2	25	6	4
القبة	0	0	0	0
الجبل الأخضر	0	0	0	0
المرج	0	0	4	2
الحزام الأخضر	0	0	3	0
بنغازي	8	105	46	21
أجدابيا	0	0	13	4
الواحات	0	0	3	1
الكفرة	0	0	2	1
سرت	0	0	6	0
الجفرة	0	0	3	1
مرزق	0	0	0	0
سبها	3	70	16	12
وادي الحياة	0	0	0	0
وادي الشاطئ	0	0	3	3
مصراتة	9	112	20	3
المرقب	2	60	29	11
بني وليد	0	0	5	4
ترهونة ومسلاتة	0	0	15	20
تاجوراء	4	129	20	10
طرابلس	20	400	114	30
الجفارة	0	0	22	5
الزاوية	2	82	34	0
صبراتة وصرمان	1	16	2	1
النقاط الخمس	2	63	13	6
غريان	0	0	9	5
مزدة	0	0	12	2
يفرن وجادو	0	0	11	3
نالوت	0	0	0	0
غدامس	0	0	1	0
غات	0	0	0	0
ليبيا	54	1084	420	151

المصدر : الملخص الإحصائي لقطاع الصحة ، 2004 ، ص 48 .

من بين أهم المشكلات التي يعاني منها قطاع الصحة ، تتمثل في سوء التخطـيط لمجمل وحدات القطاع تصاحبه خدمات متدنية ، وبخاصةٍ التابعة للدولة ، مع عدم توجيه خدمات المرافق الصحية التابعة للقطاع الخاص للعمل بالطريقة المثلى حتى تكتمل دائـرة ما يقدمه القطاعان للمواطنين ، كما أن النقص في بعض الأجهـزة والمعـدات الطبيـة ومحدودية ما يتوفر منها بما يلائم كثافة السكان في إقليم تخطيطي على الأقل ، إضافةً إلى عدم وجود صيانة دورية لما قد يحدث للأجهزة المتوفرة منها من أعطال ، بينمـا تعـاني بعض المستشفيات من عدم وجود أطباء أخصائيين وتركزهم في أماكن دون أخرى ، إن هذه الملاحظات والتدني في خدمات الصحة تعود في أساسها إلى انخفاض ما تنفقه الدولة من أموال لا تفي بالمتطلبات التي تلزم القطاع ، وهنا يجدر التذكير بضرورة دعم القطاع الخاص لزيادة إسهامه في مزيد النهوض بنوعية الخدمات الصـحية ، وتشـجيعه علـى الاستثمار بالشعبيات الداخلية ، وبعض من الواقعة على الساحل التي تفتقر لأبسط إسهام من القطاع الخاص ، وذلك بتقديم التسهيلات المالية ، وتشجيع المشـاركة واستضـافة العناصر الطبية ذات الكفاءة العالية من الدول المتقدمة ، وتقنين العمـل الطـبي الخـاص ووضع ضوابط صارمة تنظمه .

3 – 3 – تعليم الإناث وعمل المرأة والقوى العاملة :

3 – 3 – 1- تعليم الإناث :

يرتفع عدد الإناث في مراحل التعليم تماشياً مع زيادة نسبة النوع في تركيبة السكان الليبيين ، وكذلك الرغبة الملحة التي تظهرها الفتاة في التشبث بمواصلة الدراسة للحصول على مؤهل علمي يمكنها من العمل بما يلائمها ويتماشى مع طبيعتها البيولوجية .

يوضح الجدول رقم (107) عدد التلميذات الدارسات بمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط ونسبتهن إلى مجموع التلاميذ لكل شعبية والنسبة الكلية في ليبيا للعام الدراسي 2004 – 2005 ، حيث يتضح أن نسبة الإناث في مرحلة التعليم المتوسط ترتفع بكثير عن نظيرتها لدى الذكور إذ بلغت نسبة الفتيات 57.0% على المستوى الوطني ، وقد تخطت ذلك ما مجموعه 21 شعبية وسجلت أعلى نسبة في شعبية مصراتة التي وصلت إلى 67.0% من مجموع طلابها في مرحلة التعليم المتوسط ، فيما كانت 7 شعبيات تقلُّ عن النسبة العامة وارتفعت عن 50.0% كانت أدناها شعبية طرابلس بنسبة 51.2% ، أعلى نسبة في هذه المجموعة سجلت في شعبية الجفارة 56.2% ، ولم تنخفض النسبة عن 50.0% إلاَّ في 4 شعبيات كان أقلها 48.0% في بني وليد ، تلتها المرقب 49.1% ، ثم المرج 49.2% ، فمزدة 49.4% ، مما سبق يتضح أن 28 شعبية من أصل 32 أكثر من 50.0% من طلاب مرحلة التعليم المتوسط لسنة 2004 – 2005 هم من الإناث ، وأن 4 شعبيات فقط تتراجع نسبة الإناث فيها دون 50.0% وهي مزدة ، بني وليد ، المرقب ، المرج .

أما فيما يتعلق بنسبة الإناث في مرحلة التعليم الأساسي فجميع الشعبيات باستثناء شعبيتين هما بنغازي ونالوت تتساوى فيما نسبة الجنسين في هذه المرحلة وبلغت نسبة كل منهما 50.1% للأولى و50.0% للثانية ، فإن نسبة كل واحدة منها قلت عن 49.5% مما يعني أن الغالبية من تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي ما تزال للذكور ، غير أن هذا المعدل آخذ في الزيادة لصالح الإناث .

جدول رقم (107) عدد الإناث الدارسات بمرحلتي التعليم الأساسي

والمتوسط ونسبتهن بالشعبيات للعام الدراسي 2004 - 2005

المرحلة	الأساسي		المتوسط	
العدد و % / الشعبية	الإناث	% الإناث	الإناث	% الإناث
البطنان	14809	49.1	6549	61.3
درنة	8648	48.1	2495	51.3
القبة	8743	49.4	3256	64.3
الجبل الأخضر	19351	48.1	7237	57.2
المرج	12836	49.1	3954	49.2
الحزام الأخضر	11136	48.5	3788	57.0
بنغازي	60003	50.1	22322	63.0
أجدابيا	14337	49.1	4871	64.3
الواحات	3486	49.1	1089	61.1
الكفرة	4719	47.1	1560	60.2
سرت	15365	48.1	5586	62.1
الجفرة	4534	48.3	1223	54.3
مرزق	7856	48.5	2818	63.0
سبها	14462	49.4	4961	61.5
وادي الحياة	7621	48.1	2947	59.1
وادي الشاطئ	7769	49.3	2884	53.0
مصراتة	30896	48.5	9174	67.0
المرقب	33261	48.1	10515	49.1
بني وليد	6614	49.2	2529	48.0
ترهونة ومسلاتة	26882	48.0	11395	59.0
تاجوراء	28088	49.0	9180	55.1
طرابلس	71872	48.5	26369	51.2
الجفارة	24564	49.0	9361	56.2
الزاوية	18335	48.3	6234	57.1
صبراتة وصرمان	12983	48.1	5557	59.0
النقاط الخمس	18565	49.0	6669	58.1
غريان	14377	48.4	6259	60.2
مزدة	3583	46.0	1451	49.4
يفرن وجادو	9766	48.0	3920	58.1
نالوت	6647	50.0	2536	57.1
غدامس	1778	48.5	701	55.1
غات	2551	49.5	668	57.4
ليبيا	526437	49.0	190058	57.0

المصدر :المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي للعام الدراسي 2004 – 3004 ، جدول 1 و 2 .

النسب من حساب الباحث .

3 – 3 – 2 - المرأة العاملة في الشعبيات (العاملات في مجال التعليم نموذجاً) :

يبين الجدول رقم (108) عدد العاملات في قطاع التعليم ونسبتهن إلى مجموع العاملين في المهنة نفسها لسنة 2004 – 2005 موزعاً على الشعبيات ، حيث أخذ هذا القطاع كنموذج باعتباره من أبرز القطاعات الخدمية التي تظهر فيها صورة وجود المرأة واضحة كأكثرية يمكن وصفها بالمسيطرة ، إذ يلاحظ أن المعدل الوطني بلغ ما نسبته 81.4% من معلمي التعليم الأساسي إناث ، وبخاصةٍ أن الدولة سعت منذ منتصف السبعينيات إلى العمل على تأنيث هذه المرحلة على اعتبار أن المرأة أكثر قدرةً على التعامل مع هذه الشريحة من الأطفال ، وبالتالي أسهمت بشكل كبير في وجود هذه الصورة التي عليها التعليم الأساسي ، كما أن قسماً كبيراً من الإناث ممن لهن مؤهلات تربوية يفضلن العمل في تدريس هذه المرحلة حتى إن بعضهن يحملن شهادات جامعية .

يمكن ملاحظ أن هناك شعبيات ارتفعت فيها نسبة معلميها من الإناث بما تجاوز النسبة العامة التي بلغ مجموعها 14 شعبية نسبة أقلها كانت82.1% في شعبيتي النقاط الخمس ووادي الشاطئ ، فيما وصلت أعلاها في شعبية طرابلس 91.5% ، أما التي انخفضت نسبتها عن النسبة العامة فكان مجموعها 18 شعبية بلغت ما بين 63.1% في شعبية ترهونة ومسلاتة ، و81.1% في شعبية الجفارة ، وما يمكن الخروج به هو الاختلاف بين الشعبيات في نسبة معلمات التعليم الأساسي ، غير أن ما يستنتج مما سبق أن جميعها يمثلن فيها أكثر من 60.0% ، وبالتالي فإنها تتشابه إلى حدٍّ كبير في نسبة المعلمين إلى المعلمات في مرحلة التعليم الأساسي .

أما فيما يتعلق بالمعلمات في مرحلة التعليم المتوسط فإن النسبة العامة تنخفض قليلاً عما هي عليه في المرحلة السابقة إذ وصلت إلى 71.1% كمعدل وطني عام ، فجميع الشعبيات تزيد نسبتها كل منها على حدة عن 50.0% باستثناء 4 شعبيات هي غات كانت نسبة معلمات التعليم المتوسط فيها 39.3% كأدنى نسبة ، وشعبية مزدة 45.4% ، وشعبية ترهونة ومسلاتة 49.4% ، ووادي الشاطئ 49.% وتعدُّ هذه الشعبيات من المناطق التي يطلق عليها محافظة حيث يقل بينهن من يهتم بإرسال بناته إلى الجامعات في السابق ، إذا ما استثنيت شعبية ترهونة ومسلاتة إلى حدٍّ ما ، نظراً لتطرف المسافة بين موقع شعبيات غات ومزدة ووادي الشاطئ ، غير أنه وبعد التوسع الأفقي في الكليات فإن الفرص متاحة منذ أكثر من 5 سنوات لمن يرغب في مواصلة الدراسة الجامعية .

جدول رقم (108) عدد العاملات في قطاع التعليم ونسبة كل منها إلى مجموع العاملين في نفس المهنة بالشعبيات للعام الدراسي 2004 – 2005

العدد و %	عاملات في قطاع التعليم							
الشعبية	مدرسات أساسي	% من معلمي الأساسي	مدرسات متوسط	% من معلمي المتوسط	إداريات	% من الإداريين	أعمال النظافة	% من عمال النظافة
البطنان	4221	76.5	1203	67.3	557	53.1	78	60.4
درنة	3827	80.2	724	62.5	667	37.5	61	60.0
القبة	2139	77.0	533	66.3	325	44.0	29	29.0
الجبل الأخضر	6298	74.3	1414	65.0	981	34.0	170	70.2
المرج	3526	71.1	807	53.3	723	38.4	79	65.0
الحزام الأخضر	2822	76.0	1089	65.1	510	57.5	36	62.1
بنغازي	11825	89.0	2987	65.2	1226	26.2	583	91.2
أجدابيا	3184	80.0	1359	69.1	780	49.2	70	33.1
الواحات	558	71.2	135	50.2	175	83.0	55	49.1
الكفرة	1295	83.3	201	55.1	215	52.1	334	30.0
سرت	2102	89.1	576	54.1	315	48.3	72	68.5
الجفرة	2011	90.1	498	81.0	167	33.0	25	23.0
مرزق	2349	81.0	608	68.0	505	53.1	277	50.4
سبها	3275	88.1	962	75.1	377	33.0	81	30.1
وادي الحياة	1787	71.3	490	52.0	773	54.0	169	51.5
وادي الشاطئ	4048	82.1	761	49.1	645	59.2	150	36.4
مصراتة	5450	73.0	1086	60.1	839	58.3	696	81.0
المرقب	7290	65.2	1525	58.1	1052	65.0	727	87.9
بني وليد	2278	80.2	825	68.3	262	73.5	92	88.0
ترهونة ومسلاتة	6864	63.1	1831	49.4	1220	71.0	1961	87.3
تاجوراء	7017	75.4	1449	67.1	1059	55.3	46	96.0
طرابلس	25140	91.5	9317	87.0	2182	26.0	48	75.0
الجفارة	14415	81.1	3420	81.1	1120	43.5	59	87.1
الزاوية	8681	86.0	2886	78.4	564	36.1	51	80.1
صبراتة وصرمان	8696	84.5	3260	79.3	1157	52.1	234	95.1
النقاط الخمس	12705	82.1	2955	73.0	1151	48.5	325	65.1
غريان	6985	85.0	1949	76.1	826	58.2	304	92.4
مزدة	906	75.3	174	45.4	178	78.0	82	58.1
يفرن وجادو	4168	79.1	1339	71.1	632	71.5	230	96.0
نالوت	2704	83.1	833	72.1	606	51.1	195	61.1
غدامس	552	88.1	148	66.3	90	52.0	35	43.2
غات	530	90.1	48	39.3	58	43.1	11	24.4
ليبيا	171178	81.4	47392	71.1	21892	43.5	7365	68.2

المصدر:المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي للعام الدراسي 2004 – 3004 ، جدول 3 .

النسب من حساب الباحث .

أيضاً هناك شعبيات تجاوزت النسبة العامة بلغت 9 تراوحت النسبة فيها ما بـــين 72.1% في شعبية نالوت ، و87.0% في شعبية طرابلس ، في حين أن الشعبيات التي قلـــت عن النسبة العامة وفاقت 50.0% كان مجموعها 19 شعبية تراوحت النسبة فيها مـــا بـــين 50.2% في شعبية الواحات و71.1% في شعبية يفرن وجادو ، فما يميز معلمـــات التعلـــيم المتوسط أنهن يمثلن أكثر من 50.0% في 28 شعبية لكل منها من أصل 32 شعبية ، في حين أن هناك 3 منها تقل فيها النسبة فيها عن 50.0% ، غير أن الملاحظ هـــو زيـــادة عـــدد المعلمات في المرحلتين وذلك ناتج عن ارتفاع نسبة الخريجات من الجامعات اللاَّئي يرتفع عددهن كل سنة عن نسبة الذكور بفعل التسرب في الطلاب الذكور في جميع المراحـــل لأسباب سبق الحديث عنها في الباب الثاني .

تتباين نسبة العاملات في الشؤون الإدارية بقطاع التعليم ســـواء بالمـــدارس ، أو بأمانات التعليم بالشعبيات (مديرات التعليم الجهوية) ، أو بأي من الإدارات المشرفة على خدمات التعليم ، فقد بلغت النسبة العامة على مستوى ليبيا 43.5% ، فالذي يغلب على الإداريين هم الذكور بعكس ما هو في مهنة التدريس إذ تباينت واختلفت نسبها صعوداً وهبوطاً عن مستوى النسبة العامة ، ويمكن تقسيمها إلى مجموعات كانت الأولى تتراوح نسبتها ما بين 44.0% و54.0% مثلتها 11 شعبية ، فيما كانت المجموعة الثانية متكونة من 6 شعبيات نسبتها كانت ما بين 55.3% في شعبية تاجوراء و 65.0% في شعبية المرقـــب ، أما المجموعة الثالثة فترتفع فيها نسبة الإداريات في مجال التعليم وتجاوزت 65.0% وكـــان عددها 5 شعبيات نسبتها ما بين 71.0% في ترهونة ومسلاتة وأعلى معدل لها كـــان في شعبية الواحات 83.0% ، في الوقت الذي توجد فيه شعبيات تقل عن المعدل العام بلغت في جملتها 11 شعبية كان من ضمنها أدنى نسبة 26.0% في شعبية طرابلس ، وأعلى نسبة في هذه المجموعة وصلت إلى 43.1% في شعبية غات ، كما أن عدد الشعبيات التي فاقت النسبة فيها 50.0% بلغ عددها 18 ، والتي قلَّت عن النسبة نفسها بلغت 15 شعبية وهـــو ما يؤكد أيضاً أن الإناث سترتفع نسبتهن في إدارات هذا المجال .

من الوظائف التي تتولى المرأة العمل بها كما أورده الجدول رقـــم (108) قيامهـــا بأعمال النظافة في مجال التعليم فتواجدها في 5 شعبيات كبير جداً وتجاوزت 90.0% كما في تاجوراء ، ويفرن وجادو ، وصبراتة وصرمان ، وغريان ، وبنغـــازي ، فيمـــا الـــتي تراوحت ما بين 80.0% وأقل من 90.0% بلغ مجموعها 6 شعبيات تمثلـــت في الزاويـــة ، الجفارة ، ترهونة ومسلاتة ، بني وليد ، المرقب ، مصراتة ، أما التي ما بين 60.0% وأقـــل

من 80.0% فقد تركزت في 9 شعبيات ، في الوقت الذي كان مجموع الشعبيات التي قلّت عن 60.0% ما مجموعه 12 شعبية ، مما يعني أن الشعبيات التي تجاوزت فيها نسبة العاملات في مهنة النظافة بمجال التعليم 50.0% بلغ عددها 23 شعبية أي التي ترتفع فيها نسبة الإناث عن الذكور في كل شعبية على حدة .

3 – 3 – 2 – 1 - توزيع المرأة العاملة على الشعبيات حسب أقسام المهن الرئيسة :

صنف المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 المهن إلى عدة أقسام تم جمعها في الجدول رقم (109) الذي يضم توزيع العاملات منهن على تلك المهن لكل شعبية على حدة ، مع إبراز مجموع كل مهنة على مستوي ليبيا ، إضافة للإجمالي الكلي ، حيث يظهر تركز العاملات في مهن الإدارة والكتابة والخدمات العامة والاجتماعية في كل الشعبيات نظراً لمدى ملاءمة هذا النوع لطبيعة المرأة ، فيما تأتي المهن العلمية والفنية في المرتبة الثانية ، أما مجال الخدمات العامة فيأتي في المرتبة الثالثة ، وأخيراً العاملات في مجالات الإنتاج المختلفة باستثناء الزراعة فيأتين في الترتيب الرابع ، مع التنبيه هنا أن كل مهنة مما سبق تتباين مع عدد سكان كل شعبية كما في الواحات ، والكفرة ، ووادي الشاطئ ، وغدامس ، وغات ، ومزدة ، ومرزق التي تنخفض فيها نسبة العاملات في مجالات الإنتاج غير الزراعي .

أما مهنتا الزراعة والرعي والصيد فإن من يمتهنها من الإناث محدود جداً في عدد كبير من الشعبيات ، فهي تختفي تقريباً في شعبيات وغدامس ، ووادي الشاطئ ، وسبها ، فيما تظهر بأعداد محدودة في شعبيات المرج ، ووادي الحياة ، والقبة ، والجبل الأخضر ، وصبراتة وصرمان ، والجفرة ، والواحات ، في حين أنها تظهر محدودة في بقية الشعبيات عند مقارنة كل منها بعدد السكان ، غير أن هذه المهنة ليست من المهن التي تحترفها المرأة بشكل رئيس ولكن ما يوجد بها من أعداد هي أعمال تقوم بها المرأة في بيت زوجها أو لدى أهلها دون أن تعد لها مصدر رزق .

ويقل عما سبق من يعملن في مهن البيع والشراء فعددهن محدود جداً في أكثر من نصف الشعبيات ، فالتي يفوق فيها عدد العاملات في هذا المجال عن 50 أنثى بلغت 5 شعبيات فقط هي طرابلس ، وبنغازي ، الجبل الأخضر ، البطنان ، الجفارة ، فيما تراجع في 12 شعبية العدد دون 10 عاملات كل منها ، وما بين 10 و 50 عاملة في 13 شعبية ، و لم تسجل أية حالة في شعبية مصراتة ، مما يعني أن هذه المهنة غير محببة لدى الإناث على الأقل في الوقت الحاضر .

جدول رقم (109)

توزيع العاملات من الإناث حسب الشعبيات وأقسام المهن لسنة 2003

نوع المهنة / الشعبية	المهن العلمية والفنية	الأمينات وكبار الإداريات	الإداريات والكتبة	العاملات بالبيع والشراء	العاملات بالخدمات	الزراعة والرعي والصيد	العاملات بالإنتاج غير المزارعات	المجموع
البطنان	5746	8	1295	73	931	46	136	8233
درنة	4176	7	1244	34	371	16	493	6341
القبة	3207	11	930	20	525	18	107	4818
الجبل الأخضر	6825	24	2414	85	1156	20	235	10758
المرج	3861	4	650	11	475	11	156	5168
الحزام الأخضر	2873	6	714	24	465	155	191	4428
بنغازي	17629	46	5999	232	1831	78	2015	27830
أجدابيا	3178	4	968	40	389	57	184	4820
الواحات	510	1	358	2	149	23	32	1075
الكفرة	682	1	175	19	210	17	74	1178
سرت	2992	4	1113	25	456	28	361	4979
الجفرة	2132	1	791	7	258	23	82	3294
مرزق	3518	1	901	16	818	102	267	5623
سبها	4552	8	1471	36	680	7	409	7163
وادي الحياة	1900	2	775	15	659	16	152	3519
وادي الشاطئ	3530	2	565	4	689	5	87	4882
مصراتة	4012	2	553	0	280	176	642	5665
المرقب	6760	6	688	4	219	46	497	8220
بني وليد	1693	0	269	4	76	48	288	2378
ترهونة ومسلاتة	4941	5	350	4	205	948	280	6733
طرابلس *	40111	45	9103	320	2280	503	2751	55113
الجفارة	13511	5	1236	60	269	395	1703	17179
الزاوية	8422	10	1421	11	180	98	626	10768
صبراتة وصرمان	10154	3	2070	42	290	21	240	12807
النقاط الخمس	10894	9	1642	24	430	150	430	13579
غريان	8351	5	858	9	130	68	208	9625
مزدة	783	0	99	1	157	39	38	1117
يفرن وجادو	4401	1	560	4	98	100	370	5534
نالوت	3119	3	580	2	283	58	213	4258
غدامس	891	4	276	5	114	0	83	1373
غات	529	1	212	9	232	0	38	1021
ليبيا	185883	229	40275	1131	15305	3272	13384	259479

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 ، جدول 1 – 1 .

(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء نظراً لعدم وجود الأخيرة وذلك للتوفيق .

بالرغم من العدد الهائل العاملات الإناث مقارنة بما يقابلها من الذكور نلاحظ تراجع عدد كبيرات الإداريات ومن هن في المسؤولية القيادية ، بالرغم من كل التسهيلات التشريعية التي تمكن المرأة من خوض غِمار العمل في أي مجال وعلى أي مستوى ، ولا يعتمد وجودها في الإدارة أو سواها إلاَّ على ما تحمله من مؤهل ومقدرة على القيام بتلك المهنة ، فإذا ما تم استثناء شعبيات طرابلس ، وبنغازي ، والجبل الأخضر فإن باقي الشعبيات وعددها 28 شعبية لا تصل أعداد من يعملن كأمنيات وكبار إداريات إلى 10 عاملات فما دون ، هذا لا يعني مما تقدم أن ارتفاع العدد في الشعبيات الثلاث السابقة يمثل وجود أعداد كبيرة لهذه المهن ، ولكن النسبة محدودة في جميع الشعبيات على السواء مع ملاحظة أن شعبيتين هما مزدة ، وبني وليد لا توجد فيهما أية عاملة في هذا المجال .

يتبين بالرجوع إلى الجدول (109) ارتفاع عدد الإناث الدارسات بمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط ، وأن نسبة التلميذات في مرحلة التعليم الأساسي بدأت تقترب في جميع الشعبيات من 49.5% وقد بلغت في إحداها 50.0% ، فيما بلغت في مرحلة التعليم المتوسط ما يفوق 55.1% من مجموع طلابها من الإناث ، مع العلم أن المعدل العام في ليبيا بلغ في المرحلة الأولى 49.0% إناث وفي الثانية 57.0% .

أما معلمو التعليم الأساسي فبلغت نسبة الإناث بينهم 81.4% ، ووصلت النسبة في التعليم المتوسط 71.1% كمعدل عام ، في الوقت الذي ارتفعت فيه النسبة عن ذلك في أغلب الشعبيات ووصلت في بعضها إلى 90.1% في التعليم الأساسي ، في المتوسط فاقت في معظمها 60.0% ، حيث تُعدُّ هذه الملاحظات مؤشرات على زيادة عدد الإناث وسيطرة معظمهن على مقاعد الدراسة ودخولهن مواقع العمل بأعداد بدأت تمنحهن موقع الصدارة في الأعداد وما تشكله نسبهن من ارتفاع .

3 – 3 – 3 - حجم القوى العاملة ومعدل الإعالة في الشعبيات :

من خلال الأرقام الوارد في الجدول رقم (110) الذي يبين التوزيع العددي والنسبي والنوعي للعمالة الوطنية وتوزيعها بين الشعبيات لسنة 2001 مع بيان معدل الإعالة ، يتضح أن كل الشعبيات تزيد فيها نسبة الذكور إلى الإناث بين القوى العاملة التي تصل في 10 شعبيات إلى ما بين 70.0% وتقل عن 84.0% هي الحزام الأخضر ، سرت ، أجدابيا ، بني وليد ، مزدة ، الكفرة ، ترهونة ومسلاتة ، المرقب ، مصراتة ،

الواحات ، وعدد الشعبيات التي تتراوح نسبها فيها ما بين 60.0% وأقل من 70.0% بلــغ 14 شعبية .

جدول رقم (110) التوزيع العددي والنسبي والنوعي للقوى العاملة الوطنية لكل شعبية ونسبتها لمجموع سكانها وما تمثله لمجموع العمالة الوطنية ومعدل الإعالة لسنة 2001

العدد % / الشعبية	ذكور	%	إناث	%	مجموع	% لمجموع سكان الشعبية	% لمجموع العمالة الوطنية	معدل الإعالة
البطنان	15722	66.0	8233	34.0	23955	17.3	3.0	6.0
درنة	9783	61.1	6341	39.9	16124	21.0	2.0	5.0
القبة	6860	59.1	4818	40.9	11678	14.3	1.5	7.0
الجبل الأخضر	20972	66.1	10758	33.9	31730	17.4	3.9	5.7
المرج	8986	63.4	5168	36.6	14154	13.1	1.8	7.7
الحزام الأخضر	10935	71.1	4428	28.9	15363	15.0	1.9	6.6
بنغازي	55615	67.0	27830	33.0	83445	14.1	10.4	7.1
أجدابيا	15737	76.5	4820	22.5	20557	14.2	2.6	7.0
الواحات	5468	84.0	1075	16.0	6543	24.0	0.8	4.1
الكفرة	4325	79.0	1178	21.0	5503	12.1	0.7	8.5
سرت	16250	76.5	4979	22.5	21229	15.3	2.6	6.5
الجفرة	4882	60.1	3294	39.9	8176	19.4	1.0	5.1
مرزق	6972	55.3	5623	44.7	12595	11.1	1.6	5.0
سبها	12577	64.0	7163	36.0	19740	17.0	2.4	6.0
وادي الحياة	5178	59.5	3519	40.5	8697	13.0	1.0	7.6
وادي الشاطئ	6186	56.1	4882	43.9	11068	15.2	1.4	6.5
مصراتة	28866	83.0	5665	17.0	34531	11.1	4.3	9.1
المرقب	33406	80.0	8220	20.0	41626	14.0	5.2	7.3
بني وليد	8401	78.0	2378	22.0	10779	15.0	1.3	6.6
ترهونة ومسلاتة	26679	80.0	6733	20.0	33412	12.0	4.2	8.3
طرابلس *	113518	67.3	55113	32.7	168631	15.3	20.9	6.5
الجفارة	24931	59.2	17179	40.8	42110	16.0	5.2	6.4
الزاوية	21162	66.2	10768	33.8	31930	17.2	4.0	6.0
صبراتة وصرمان	16755	57.0	12807	43.0	29562	20.4	3.7	5.0
النقاط الخمس	22001	62.0	13579	38.0	35580	18.0	4.4	5.5
غريان	16856	64.0	9625	36.0	26481	17.5	3.3	5.7
مزدة	4086	78.5	1117	21.5	5203	14.1	0.6	7.3
يفرن وجادو	11681	68.0	5534	32.0	17215	13.1	2.1	6.4
نالوت	7835	65.0	4258	35.0	12093	15.2	1.5	6.5
غدامس	2375	63.3	1373	36.7	3748	21.0	0.4	5.0
غات	1371	57.3	1021	43.3	2392	11.4	0.3	8.7
ليبيا	546371	68.0	259479	32.0	805850	15.2	100.0	6.5

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 ، جدول رقم 13 – 2 .

(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء لعدم وجود الأخيرة سنة 2001 إذ لم تكن قد استحدثت بعد وذلك للتوفيق .

أما التي تقل فيها النسبة عن 60.0% وبالتالي تصل أدناها إلى ما يفوق 50.0% فقد بلغ مجموعها 4 شعبيات مثلتها غات ، ووادي الشاطئ ، ووادي الحياة ، القبة ، وهو ما يشير إلى أن مجموع الشعبيات التي تقل فيها نسبة الإناث تمثل 10 شعبيات ، فيما تكون نسبتهن متوسطة في 14 شعبية ، بينما ترتفع في 4 شعبيات ، وذلك قياساً على المعدل العام لليبيا الذي بلغ 68.0% من الذكور في القوى العاملة الليبية .

3 – 3 – 3 – 1- حجم القوى العاملة :

عند الحديث عن نسبة القوى العاملة الوطنية ونسبتها إلى مجموع سكان كل شعبية يتبن انخفاضها في معظم الشعبيات مما يرفع بالتالي زيادة نسبة العمالة الأجنبية ، بالإضافة إلى انتقالها من شعبية لأخرى بحسب طبيعة العمل ، فالمعدل العام الوطني لنسبة العاملة بلغ 15.2% من مجموع السكان الليبيين ، حيث يتضح أن مجموع الشعبيات التي تشكل العمالة الوطنية ما نسبته ما بين 15.0% و20.0% من مجموع سكان كل منها بلغت 12 شعبية ، والتي زادت فيها النسبة عن 20.0% لم تتجاوز 4 شعبيات ، هي صبراتة وصرمان 20.4%، ودرنة 21.0% ، وغدامس 21.0% ، الواحات 24.0% ، بينما وصل عدد الشعبيات التي وصلت فيها النسبة إلى 15.0% فأقل إلى 15 شعبية ، وهذا يعني أن الصفة الغالبة على توزيع نسبة العمالة إلى عدد السكان يميل في معظم الشعبيات لانخفاض عددها مقارنة بحجم السكان .

تتركز القوى العاملة الليبية في مجموعة من الشعبيات بلغ مجموعها 11 شعبية هي طرابلس ، وبنغازي ، والجفارة ، المرقب ، النقاط الخمس ، الزاوية ، مصراتة ، صبراتة وصرمان ، الجبل الأخضر ، ترهونة ومسلاتة ، البطنان ، وقد شكلت فيما بينها 72.3% من مجموع العمالة الوطنية ، وتوزعت باقي النسب على 20 شعبية الباقية ، إذ تراوحت النسبة في كل منها ما بين أقل من 3.0% و 0.5% ، حيث تمثل الشعبيات الإحدى عشرة الأولى مراكز الثقل السكاني في البلاد ، ومناطق الاستقطاب للعمل في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة ، وعلى رأس ما تقدم قطاع الخدمات .

من خلال مقارنة حجم العمالة وعدد السكان في كل شعبية يتضح أن هناك 3 مستويات وضحها الجدول (110) لسنة 2001 ، حيث يتبين أن هناك شعبيات تتساوى فيها الأهمية النسبية بين حجم القوى العاملة الوطنية وعدد السكان مثلتها شعبيات طرابلس ، الحزام الأخضر ، نالوت ، الشاطئ ، سرت ، غدامس ، يفرن وجادو كونت القوى العاملة فيها 28.8% ، كما توجد مجموعة شعبيات تعد الأهمية النسبية لحجم القوى

العاملة فيها أعلى من حجم السكان ، وتمثلت في الجبل الأخضر ، البطنـان ، صبراتة وصرمان ، الزاوية ، النقاط الخمس ، الجفرة ، درنة ، الجفارة ، الواحـات ، غريـان ، سبها، مرزق شكلت القوى العاملة فيها ما نسبته 38.0% ، بينما المجموعة الثالثـة الـتي كانت فيها الأهمية النسبية لحجم القوى العاملة أقل من حجم السكان ضمت شـعبيات المرج ، القبة ، بنغازي ، أجدابيا ، مصراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، بـني وليـد ، الكفرة ، وادي الحياة ، مزدة ، غات التي كانت نسبتها مجتمعة حوالي 33.9% من جملـة العمالة الوطنية .

مما سبق يمكن الاستنتاج بأن التباين بين الشعبيات في توزيع القوى العاملـة يُعـد تبايناً معتدلاً ، وأن معدل كثافة القوى العاملة في الشعبيات لا يختلف كثيراً عن المعـدل العام لليبيا ككل البالغ قدره 15.2% ، غير أنها تختلف من حيث معدل دخل الفرد الذي كان في سنة 2001 "طرابلس ، وصبراتة وصرمان ، وبنغازي يفوق المتوسـط الـوطني بنسب 15% ، و17% ، و19% على التوالي ... ، حيث أن الشعبيات التي تستأثر بـأعلى معدلات دخل للفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي الشعبيات (طـرابلس 2429 ديناراً ، وصبراتة وصرمان 2394 ديناراً ، الزاوية 2283 ديناراً ، وسـهل الجفـارة 2429 ديناراً ... بينما الشعبيات ذات المعدل المتدني لدخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقـد وصل انخفاضه في بعضها نحو 31% دون المعدل الوطني ، وأخرى دون 28% ..." (1) .

3 – 3 – 3 – 2 - معدل الإعالة :

يمثل معدل الإعالة في المتوسط الأفراد الذين هم في قوة العمل وما يعولونه ممن هم خارج قوة العمل ، أي أنه مجموع السكان مقسوماً على القوى العاملة ، وقد بلغ سـنة 1995 حوالي 4 أفراد بمن فيهم نفسه ، في الوقت الذي تراجع قليلاً سنة 2003 إلى 3.34 ، بمعنى أن كل فرد يعيل أكثر من 3 أفراد وأقل من 4 بمن فيهم نفسه .

إن هذين المعدلين يختلفان عما هو في الشعبيات كلاً على حـدة أو حـتى علـى مستوى البلاد الذي بلغ 6.5 سنة 2001 ، بحيث ارتفع في 11 شعبية هي مصراتة ، غات، سرت ، ترهونة ومسلاتة ، المرج ، وادي الحياة ، مزدة ، المرقب ، بنغازي ، أجـدابيا ، القبة ، وتراوح ما بين 7.0 و 9.1 ، وكونت هذه الشعبيات ما نسبته 30.0% من مجموع

---

[1] – عبدالرزاق الرجيبي ، (القوى العاملة الوطنية في ليبيا 1973 – 2003) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة السابع من أبريـل ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، 2005 ، الزاوية ، ليبيا ، ص 289 .

العمالة الوطنية ، بينما التي تراوح معدل الإعالة فيها ما بين 5.5% – 7.0% وصلت إلى 14 شعبية تمثلت في نالوت ، يفرن وجادو ، غريان ، النقاط الخمس ، الزاوية ، الجفارة ، طرابلس ، بني وليد ، وادي الشاطئ ، سبها ، سرت ، الحزام الأخضر ، الجبل الأخضر، البطنان ، وقد بلغت نسبة العمالة الوطنية فيها ما نسبته 57.9% ، أما المجموعة الثالثة التي انخفض معدل الإعالة فيها عن 5.5% ، فقد بلغ عددها 6 شعبيات هي غدامس ، صبراتة وصرمان ، مرزق ، الجفرة ، الواحات ، درنة التي وصلت نسبة العمالة الوطنية فيها مجتمعة ما نسبته 9.5% من مجموعة العمالة الليبية .

يمكن القول : إن معدل الإعالة حسب كل شعبية يعدُّ مرتفعاً في 14 شعبية التي زاد فيها المعدل عن 6.5 فرداً ، وأن 9 شعبيات تعد متوسطة في حجم الإعالة ، وكونت الشعبيات التي ينخفض فيها عن المعدل العام حوالي 8 شعبيات ، وبالتالي يتبين أن عدد الشعبيات ذات المعدل المرتفع تمثل أكثرية ، كما أن التي تعد متوسطة هي في الواقع ما تزال مرتفعةً و لم يتراجع المعدل عن سنة 2003 .

3 – 3 – 3 – 3 - الحالة التعليمية للقوى العاملة حسب كل شعبية لسنة 2001 :

يختلف المستوى التعليمي للقوى العاملة بين الشعبيات - الجدول رقم (111) - ما بين الأمية ، وما دون الابتدائية ، والحاصلين على الابتدائية ، والمرحلة الإعدادية ، والثانوية العامة ، والجامعين وما فوق ، وهذه مجتمعة تمثل مستويات تعليمية يدخل أفراد القوى العاملة ضمنها ، فمن خلال الجدول المذكور يتضح أن كل حالة تعليمية ترتفع في شعبية وتتباين مع أخرى ، فالأمية منخفضة بين أفراد القوى العاملة في 5 شعبيات هي درنة ، الجبل الأخضر ، بنغازي ، طرابلس ، غدامس وكانت دون 10.0%، فيما تراوحت في 12 شعبية ما بين 10.1% و 15.0% في البطنان ، والقبة ، الواحات ، الجفرة، مصراتة ، الجفارة ، الزاوية ، النقاط الخمس ، غريان ، يفرن وجادو ، نالوت ، وشملت النسبة 9 شعبيات كانت نسبتها ما بين 15.1% و 20.0% هي المرج ، والحزام الأخضر ، وأجدابيا ، وسرت، وبني وليد ، والمرقب ، ومزدة ، ووادي الحياة ، وغات ، كما يلاحظ وجود 5 شعبيات ارتفعت فيها نسبة الأمية وتجاوزت 20.0% وهي الكفرة ، ترهونة ومسلاتة ، سبها ، وادي الشاطئ ، مرزق .

جدول رقم (111)

التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب المستوى التعليمي بالشعبيات لسنة 2001

الشعبية	الحالة التعليمية					
	أمي	دون الابتدائي	الابتدائية	الإعدادية	الثانوية	جامعية فما فوق
البطنان	13.78	12.74	17.43	21.49	30.38	4.18
درنة	6.67	10.64	17.58	22.17	33.02	9.9
القبة	11.92	11.0	20.22	23.06	30.75	3.03
الجبل الأخضر	9.31	11.71	22.42	21.28	28.38	6.9
المرج	16.17	14.72	18.24	18.78	27.08	5.0
الحزام الأخضر	18.20	16.83	25.89	18.34	18.09	2.65
بنغازي	6.86	11.6	20.53	25.07	24.93	11.01
أجدابيا	16.4	16.03	25.92	20.3	17.13	4.22
الواحات	11.62	18.72	20.91	24.11	21.05	3.59
الكفرة	20.88	27.72	16.66	16.85	16.08	1.81
سرت	19.46	16.2	15.6	17.75	25.61	5.49
الجفرة	14.46	11.27	14.53	16.00	35.71	3.03
مرزق	23.88	9.71	20.54	21.86	21.26	2.73
سبها	28.01	8.80	13.75	23.22	21.41	4.80
وادي الحياة	18.39	19.31	15.52	14.15	28.76	3.86
وادي الشاطئ	24.37	9.70	14.31	26.93	22.04	2.63
مصراتة	14.23	12.58	17.37	19.96	28.1	7.76
المرقب	18.18	12.85	16.08	17.57	28.88	6.44
بني وليد	16.96	11.41	13.82	18.61	32.52	6.67
ترهونة ومسلاتة	22.45	14.65	16.35	18.48	23.62	4.45
طرابلس *	7.08	9.86	12.73	22.77	34.57	12.99
الجفارة	12.1	7.5	9.8	20.1	39.8	10.62
الزاوية	14.3	9.5	16.1	20.67	29.03	10.43
صبراتة وصرمان	12.02	9.27	14.92	20.04	34.72	8.96
النقاط الخمس	12.74	10.44	13.99	19.28	36.24	7.28
غريان	12.73	8.42	12.36	19.56	38.16	8.77
مزدة	19.96	14.72	16.55	20.37	24.07	3.9
يفرن وجادو	14.14	11.46	14.28	20.57	33.85	5.65
نالوت	14.82	10.66	10.66	20.81	38.25	4.81
غدامس	6.84	11.18	16.84	19.33	36.92	8.88
غات	18.03	20.37	20.68	15.76	20.76	4.88
ليبيا	10.6	7.7	22.8		46.0	12.9

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية 2002 ، ص 259 .

(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء لعدم وجود الأخيرة سنة 2001 إذ لم تكن قد استحدثت بعد وذلك للتوفيق .

أما الذين يلمون بالقراءة والكتابة ومستواهم التعليمي دون الابتدائية تختلف نسبهم كثيراً عن الحالة السابقة ، فالشعبيات التي تقل فيها حالة من لا يحملون الشهادة الابتدائية عن 10.0% كان مجموعها 8 شعبيات تمثلت في مرزق ، ووادي الشاطئ ، وسبها ، وغريان ، وصبراتة وصرمان ، والزاوية ، والجفارة ، وطرابلس ، والشعبيات التي تتراوح نسبة القوى العاملة فيها لهذه الحالة ما بين 10.1% و 15.0% بلغ عددها 16 شعبية ضمت غدامس ، نالوت ، يفرن وجادو ، مزدة ، النقاط الخمس ، ترهونة ومسلاتة ، المرقب ، بني وليد ، مصراتة ، الجفرة ، بنغازي ، المرج ، الجبل الأخضر ، القبة ، درنة ، البطنان ، أما التي تراوحت ما بين 15.1% و 20.0% ، فقد بلغت 6 شعبيات هي وادي الحياة ، سرت ، الواحات ، أجدابيا ، فيما زادت النسبة عن 20.0% في شعبيتي غات والكفرة .

يظهر بوضوح الاختلاف ما بين حملة الشهادة الابتدائية وما دونها وتزداد في معظم الشعبيات ، حيث يلاحظ أن الشعبيات التي دون 10.0% لا تمثلها إلاّ شعبية واحدة هي شعبية الجفارة ، أما تلك التي تقع النسبة ما بين 10.1% و 15.0% فتتركز في 10 شعبيات ضمت وادي الشاطئ ، سبها ، نالوت ، يفرن وجادو ، غريان ، النقاط الخمس ، صبراتة وصرمان ، طرابلس ، بني وليد ، الجفرة ، بينما تراوحت نسبة عمالتها الذين يحملون الشهادة الابتدائية ما بين 15.1% و 20.0% بلغ مجموعها 12 شعبية هي البطنان ، درنة ، المرج ، الكفرة ، سرت ، مصراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، الزاوية، مزدة ، غدامس ، وادي الحياة ، وزاد عدد الشعبيات التي فاقت نسبتها 20.0% إلى 8 شعبيات القبة ، الجبل الأخضر ، الحزام الأخضر ، بنغازي ، أجدابيا ، الواحات ، مرزق ، غات .

ترتفع نسب القوى العاملة في الشعبيات ممن يحملون الشهادة الإعدادية نظراً لأن غالبية أفرادها ممن هم بين سن 15 – 44 سنة ، وبالتالي فإن مستواهم التعليمي سيكون أفضل من السابق ، وتقلُّ نسب المستوى الأدنى منها ، فبالنظر إلى الجدول السابق يتضح اختفاء من هم دون 10.0% ممن يحملون الشهادة الإعدادية ، والذين نسبتهم ما بين 10.1% و 15.0% لم تسجل إلاّ في شعبية واحدة ، بينما من نسبهم ما بين 15.1% و 20.0% كان مجموع الشعبيات فيها 14 ، وكانت الشعبيات التي النسبة فيها 20.1% فما فوق قد بلغ عددها 16 شعبية ، فالملاحظ أن هناك بعض الشعبيات تصل نسبة من

يحملون الشهادة الإعدادية فيها إلى ربع قوتها العاملة كما هو الحال في وادي الشاطئ 26.93%، وبنغازي 25.07% ، وتقترب منهما شعبية الواحات بنسبة 24.11% .

فيما يتعلق بحملة الثانوية العامة من أفراد القوى العاملة في الشعبيات فالسمة الغالبة في هذه الفئة منها هو ارتفاع المستوى التعليمي لها إذ إن جميع الشعبيات ترتفع فيها نسبة حملة هذا المؤهل عن 15.0% ، فالتي نسبتها ما بين 16.0% و20.0% بلغت 3 فقط هي الكفرة ، أجدابيا ، الحزام الأخضر ، وزاد عدد من نسبها ما بين 20.1% و 25.0% إلى 7 شعبيات ضمت غات ، مرزق ، وادي الشاطئ ، سبها ، مزدة ، الواحات ، بنغازي ، وظهرت شعبيات زادت نسبتها عن 25.1% وبلغ مجموعها 17 ، ويتضح هنا أن هناك أكثر من نصف الشعبيات مستوى قواها العاملة ممن يحملون الشهادة الثانوية يزيد عن الربع ، بل إن بعضها يتجاوز الثلث كما في الجفارة ، ونالوت ، وغريان ، وغدامس ، والنقاط الخمس ، والجفرة ، وصبراتة وصرمان .

ما يلاحظ على حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها هو التراجع عن نسب المؤهلات السابقة ، حيث تقل النسبة في جميع الشعبيات عن 15.0% من مجموع القوى العاملة ، إذ سُجلت أعلى نسبة في شعبية طرابلس 12.99% ، وفي بنغازي 11.01% ، فيما الشعبيات التي تراوحت فيها النسب ما بين 10.1% و 11.0% بلغ مجموعها شعبيتين فقط هما الزاوية والجفارة ، في حين كانت نسب بقية الشعبيات دون 10.0% ، ووصلت أدناها في شعبيات الكفرة 1.81% ، ووادي الشاطئ 2.63% ، مرزق 2.73% ، والقبة 3.03% .

مما تقدم يتضح أن أقل نسبة يمثلها حملة المؤهلات الجامعية ، فيما تزداد أكثر نسبة من يحملون الشهادة الابتدائية ، بينما تتركز مؤهلات القوى العاملة في الشعبيات فيمن يحملون الشهادة الثانوية ، تأتي بعدها الشهادة الإعدادية ، مما يعني أن القوى العاملة في الشعبيات تعاني من تدني مستواها التعليمي ، وهذه النسب تتباين وتختلف من شعبية لأخرى .

3 – 3 – 4 - الباحثون عن عمل في الشعبيات سنة 2001 :

يختلف سوق العمل من شعبية إلى أخرى ، ومَن يُنسَّبون إليه من الذكور والإناث، والذي يتم وفق حاجة جهة العمل للعمالة سواء إدارية ، أو فنِّية ، أو ميدانية ، أو لاعتبارات أخرى تقررها الجهات المسؤولة عن توجيه الباحثين عن عمل ، غير أن التباين يظهر ، والاختلاف يبدو جلياً في عدد المنسبين من ضمن المسجلين كعدد إجمالي

أو حسب الجنس مما يعني وجود تفاوت في الحالتين الذي قد يعود سببه لطبيعة العمل الشاغر الذي يتطلب ذكوراً دون الإناث أو العكس ، وقد يتوفر في شعبية دون أخرى بالعدد المطلوب أو ما تحتاجه الشعبية من الخريجين غير متوفر بالقدر الكافي ووجود تخصصات غير مطلوبة لدى تلك الشعبية .

يبين الجدول رقم (112) عدد ونسبة الباحثين عن عمل والموجهين حسب النوع ونسبة المنتظرين للتوجيه في الشعبيات لسنة 2001 الذي يوضح أن هناك تفاوتاً صارخاً في توزيع نسب الموجهين سواء على مستوى النوع (ذكور وإناث) ، أو المنتظرين من الجنسين على مستوى الشعبيات ، بالإضافة إلى تدني النسبة العامة على مستوى ليبيا .

يتضح من الجدول المذكور أن هناك شعبيتين لم يتم توجيه أي من الباحثين عن عمل فيها سنة 2001 من الإناث هما شعبيتا غات ، ووادي الشاطئ ، كما لا تختلف النسبة عنهما في شعبية الجبل الأخضر التي بلغت نسبة الموجهين للعمل من الإناث فيها 0.02% ، كما كانت دون 1.0% في شعبيات القبة ، الجفارة ، النقاط الخمس ، يفرن وجادو ، بينما تراوحت النسبة ما 1.01% و 10.0% في 15 شعبية تمثلت في غدامس ، غريان ، صبراتة وصرمان ، الزاوية ، ترهونة ومسلاتة ، بني وليد ، المرقب ، وادي الحياة، مرزق ، سرت ، أجدابيا ، بنغازي ، المرج ، الحزام الأخضر ، درنة ، والشعبيات التي تجاوزت نسبة الإناث فيها 10.01% بلغ عددها 9 مثلتها البطنان ، الواحات ، الكفرة، الجفرة ، سبها ، مصراتة ، طرابلس ، مزدة ، نالوت .

تتباين نسب الذكور من بين المنسبين إلى سوق العمل و لم تنخفض عن نسبة الإناث إلاَّ في شعبيات الجفرة ، وسبها ، ووادي الحياة ، ونالوت ، وغدامس ، أي أن تنسيب الذكور لاقى في بعض الشعبيات - وبلغ عددها 5 شعبيات - نفوراً في التعيين والتوجيه إلى أماكن شاغرة للعمل .

يظهر أن انخفاض نسب الموجهين للعمل سجلت بعض الشعبيات نسباً دون 1.0% بلغ مجموعها 3 شعبيات هي القبة ، الجبل الأخضر ، النقاط الخمس ، فيما بلغ عدد الشعبيات التي تراوحت النسبة فيها ما بين 1.01% و 10.0% ما مجموعه 12 تمثلت في درنة، المرج ، مرزق ، سبها ، وادي الحياة ، بني وليد ، الجفارة ، الزاوية ، صبراتة وصرمان ، غريان ، يفرن وجادو ، غدامس ، أما التي تجاوزت فيها النسبة 10.01% فكان مجموعها 14 شعبية ضمت البطنان ، الحزام الأخضر ، بنغازي ، أجدابيا ، الواحات ، سرت ، الكفرة ، الجفرة ، مصراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة ، طرابلس ،

مزدة ، نالوت بالإضافة إلى شعبيتي غات التي لم ينسب أحد من الجنسين بها سنة 2001 ، ووادي الشاطئ لم ترد لها بيانات حول عدد طالبي الشغل أصلاً .

جدول رقم (112) عدد ونسبة الباحثين عن عمل والموجهين

حسب النوع ونسبة المنتظرين للتوجيه في الشعبيات لسنة 2001

الشعبية	الباحثون المسجلون			الموجهون			% الموجهين		% المنتظرين
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	
البطنان	4138	3674	7812	2729	2533	5262	35.0	32.4	32.6
درنة	1723	1145	2868	193	87	280	7.0	3.0	90.0
القبة	2499	3064	5563	26	25	51	0.46	0.44	99.1
الجبل الأخضر	2629	1012	3641	31	1	32	0.85	0.02	99.12
المرج	1895	1639	3534	124	107	231	3.50	3.02	93.47
الحزام الأخضر	605	508	1113	120	49	169	10.78	4.40	84.8
بنغازي	8871	4585	13456	3465	1040	4505	25.75	7.72	66.53
أجدابيا	1149	89	1238	517	49	566	41.76	3.95	54.29
الواحات	1048	358	1406	312	189	501	22.19	13.44	64.37
الكفرة	496	167	663	223	100	323	33.63	15.08	51.29
سرت	1173	189	1362	1012	126	1138	74.30	9.25	16.45
الجفرة	236	211	447	122	202	324	27.29	45.19	27.52
مرزق	492	392	884	61	47	108	6.90	5.31	87.97
سبها	3773	3219	6992	644	1107	1751	9.21	15.83	74.95
وادي الحياة	3595	2900	6495	241	316	557	3.71	4.86	91.43
وادي الشاطئ	0	0	488	0	0	0	00.0	00.0	00.0
مصراتة	3562	1317	4879	1694	650	2344	34.72	13.32	51.96
المرقب	1575	303	1878	1071	187	1258	57.02	9.95	33.03
بني وليد	2185	1106	3291	216	35	251	6.56	1.06	92.38
ترهونة ومسلاتة	1358	430	1788	205	92	297	11.46	5.14	83.4
طرابلس *	6863	2299	9162	4215	1313	5528	46.00	14.33	39.67
الجفارة	5424	7694	13118	420	19	439	3.20	0.14	96.66
الزاوية	1341	2360	3701	308	78	386	8.32	2.10	89.58
صبراتة وصرمان	1415	985	2400	195	61	256	8.12	2.54	89.34
النقاط الخمس	2783	3287	6070	40	14	54	0.65	0.23	99.12
غريان	3077	3752	6829	425	125	550	6.22	1.30	92.48
مزدة	972	699	1671	972	699	1671	58.16	41.83	00.0
يفرن وجادو	828	229	1057	48	3	51	4.54	0.28	95.18
نالوت	840	436	1276	292	316	608	22.88	24.76	52.36
غدامس	315	355	670	37	65	102	5.52	9.70	84.78
غات	61	150	211	0	0	0	00.0	00.0	00.0
ليبيا	66921	48554	115475	19958	9635	29593	17.28	8.34	74.38

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، تقرير التنمية البشرية 2002 ، ص 261 . النسب من حساب الباحث .

(*) تم دمج بيانات طرابلس وتاجوراء لعدم وجود الأخيرة سنة 2001 إذ لم تكن قد استحدثت بعد وذلك للتوفيق .

من خلال نسب الذين انتظروا التوجيه إلى مواطن شغل لم تصل إلى حد الكمـــال إلاَّ في شعبية مزدة التي وصلت فيها النسبة إلى 100.0% ، ووصلت نســـبة المنتظـــرين في سرت إلى 16.45% ، وفي الجفرة 27.52% اللتين أصبحتا مركزين للعديد مـــن الهيئـــات الرسمية في الدولة وتتنافسان على موقع العاصمة الإدارية لليبيا ؛ الأمـــر الـــذي يتطلـــب وجود عناصر إدارية وفنِّية ، غير أن النسب تأخذ في الارتفاع ، فالتي تجـــاوزت 30.0% ودون 40.0% بلغت 3 شعبيات هي البطنان ، المرقب ، طرابلس ، أما التي تراوحت مـــا بين 50.0% و 65.0% كان مجموعها 5 شعبيات هي نـــالوت ، مصـــراتة ، الكفـــرة ، الواحات ، أجدابيا ، وارتفعت بشكل كبير نسب بقية الشعبيات التي تجـــاوزت 65.0% ووصلت في بعضها إلى 99.9% والبالغ عددها 19 شعبية أي أن هناك تـــأخراً كـــبيراً في تنسيب طالبي الشغل في أكثر من 25 شعبية تقريباً تتراوح فيها نسبة المنتظرين للعمل مـــا بين 50.0% و 99.9% من مجموع الباحثين عن عمل ، مما يســـاهم في ارتفـــاع معـــدل البطالة، كما يتطلب العمل من قبل الدولة على تشجيع القطـــاع الخـــاص بـــالقروض والتسهيلات المالية لتوسيع نشاطاتهم ، وإحداث مواقع مشاريع جديدة تســـتوعب هـــذا الكَمُّ الهائل منهم ، أيضاً الدفع بالطلاب في مراحل التعليم المختلفة للتوجه إلى كليـــات العلوم التطبيقية ، والمعاهد التقنية بمختلف مستوياتها ، والحد من الدراســـات في مجـــال العلوم الإنسانية وبنسب محدودة .

3 - 4 – 1 - التحليل الإحصائي لبعض مؤشرات التنمية في الشعبيات :

تُعدُّ الدراسات التي تهتم بالتغيرات السكانية من أهم ما تعتمد عليه خطط التنمية في وضع برامجها المستقبلية على اعتبار أن الإنسان أهم عنصر مستهدف من التنمية في الأساس ، ولم يكن في ليبيا في السابق اهتمام بالمتغيرات السكانية قبل الشروع في خطط التنمية نظراً لبساطة ما كان مستهدفاً من الأنشطة الاقتصادية التي كانت سائدةً سابقاً ، إذ إن كفة القوى العاملة كانت تميل إلى جهة الأنشطة البدائية والتقليدية البسيطة التي لا تتطلب مستويات تعليمية عالية أو فنية أو سن محددة لتولي القيام بهذا العمل أو متى يجب تركه .

مع تغير معطيات التنمية ، والتغيرات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعليمية ، والمادية ظهرت عدة مؤشرات ، وبرزت مجموعة من الخصائص السكانية التي حتمت وجود مهن وأعمال لم تكن موجودة من قبل ، وتتطلب مستويات تعليمية ، ومهارات فنية متخصصة ، وبخاصةٍ أن تلك المتغيرات والمعطيات لم تكن متشابهة في الريف والحضر، بل أوجدت مناطق استقطاب في كلاَ الاتجاهين مما حتم وجود اختلاف في المميزات والخصائص السكانية ، وهذا في حدِّ ذاته مؤشر يبرز التباين في التنمية الإقليمية الذي يمكن أن يدفع إلى اختلال في التوازن بين مناطق البلاد مما ينتج عنه تغير في خدمات السكان لصالح منطقة على حساب أخرى أو الحضر على حساب الريف .

حتم الأمر ضرورة القيام بتوضيح هذه الفوارق والسعي إلى معرفتها لبيان مواقع على الخريطة أثرت مسيرة التنمية فيها على كل عامل من العوامل المصنفة للدراسة ، وتوضيح تأثير ذلك إقليمياً على الشعبيات اعتماداً على تقسيم منظومة التحليل الإحصائي لمؤشرات التنمية إلى أربع فئات للتنمية منخفضة ، ومتوسطة ، وجيدة ، وعالية .

تم استخدام أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis مجموعة من المؤشرات السكانية التي توفرت لها بيانات لواقع التنمية لسنة 2004 ، وهذا النوع (*) من التحليل له مهمة أساسية في تحليل بيانات المتغيرات للتوصل إلى مكونات تلك المتغيرات ، كما أن

(*) يُعرّف بأنه طريقة إحصائية متعددة المتغيرات تستعمل في تحليل البيانات أو مصفوفات الارتباط ، أو مصفوفات البيانات وناتج ضربها ، والهدف من ذلك هو توضيح العلاقة بين تلك المتغيرات ، وينتج عنها عدد من المتغيرات الجديدة أو المقترحة تسمى العوامل ، يُنظر ريتشارد جونسون – دين وستون ، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة من الوجهة التطبيقية ، (ترجمة) عبدالمرضي حامد ، دار المريخ ، الرياض ، 1998 ، صفحات متعددة .

القيام باستخدام أسلوب التحليل العاملي « الذي لم يطبق إلى حدٍّ كبير في مثـــل هـــذه الدراسات يعتبر من أفضل الأساليب الإحصائية التي يمكن الاستفادة منـــها في دراســـة الخصائص السكانية التي تشتمل على متغيرات عديدة ، إذ يقوم هذا الأسلوب بتصـــنيف تلك المتغيرات حسب علاقتها الارتباطية مما يعطي نتائج سوف تمكن من رؤية واضـــحة للمهتمين بشؤون التخطيط والتنمية الإقليمية فيما يتعلق بالتغيرات الســـكانية والفـــوارق الإقليمية » [1] .

يعتبر إدخال التحليل العاملي من أهم الأساليب الإحصائية التي بدأ استعمالها على نطاق واسع في مجال العلوم الجغرافية ، وبخاصةٍ في الدراسات السكانية وتحليـــل بياناتهـــا الديموغرافية متزامنة مع دخول الكمبيوتر ، كما أن لهذا الأسلوب مقدرة على تكثيـــف أعداد كبيرة من المتغيرات حسب علاقاتها الارتباطية في عدد قليل من العوامل ، ومـــن ثم ربطها بالظواهر المدروسة ، ومن مخرجات التحليل العاملي [2] .

يقسم التحليل العاملي إلى الاستكشافي والتوكيدي ، وقد استعمل الباحث النـــوع الأول ، ومن طُرُقِهِ طريقة المكونات الأساسية وهي طريقة مباشرة لتحويل المـــتغيرات إلى مكونات أساسية في أفضل تجمعات خطية للمتغيرات ، والتي تفسر أكبر قدر من التبـــاين الكلي في البيانات ، حيث يكون الأول الأفضل ، ثم الثاني ، .... وهكذا .

ويُعدُّ تحديد العوامل للمتغيرات المدروسة أمراً ضرورياً وهاماً ، والطريقة الأفضـــل لتحديدها بالاعتماد على الجذور الكامنة Eigenvaues ، وهي مجموعة مربعات تشبعات كل متغير على كل عامل Factor Loading من عوامل المصفوفة على هذه ، ويمثل قيمـــة التباين التي يسهم بها العامل ، وتكون عملية تحديد العوامل مسندة إلى محك كـــايزر ، إذ يعد الجذر الكامن أكبر من واحد عاملاً مقبولاً ، ومرفوضاً إذا قلت قيمة الجذر الكـــامن عن واحد .

قبل البدء في عملية التحليل قام الباحث بإجراء عدد من الاختبـــارات الأساســـية للتحقق من صلاحية البيانات للتحليل العاملي ، وتوجد هذه الاختبـــارات في البرنـــامج

---

[1] – علي بن محمد العريشي ، التغيرات التنموية ودورها في تصنيف الخصائص السكانية وتباينها في منطقة جازان بالمملكـــة السعودية ، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، الإصدار رقم 266 ، قسم الجغرافيا جامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، يوليو ، 2002 ، ص 10 .

[2] – المرجع السابق ص 13 ، نقلاً عن :

- Gareth Show & Dennis Wheeler, Statistical Techniques In Geographical Analysis, (1994) .

الإحصائي S.P.S.S ، ومنها حساب محدد لمصفوفة الارتباط ، فتبين أنه لا يساوي صفر مما يشير إلى أن مصفوفة معامل الارتباط غير مفردة ، أي أن المصفوفة خالية من التكرار أو التداخل في عناصرها .

بعد إجراء التحليل العاملي والتوصل إلى العوامل وتشبعاتها باستعمال طريقة فاريمكس Varimaxe Rotation لتدوير العوامل والهدف من ذلك التوصل إلى تشكيل أو تكوين مناسب ويمكن تفسيرها ، قام الباحث بعد تدوير العوامل بإيجاد الدرجات العاملية للتشعبات في العوامل وتعرف بالدرجات العاملية [1] ، وهي عبارة عن تقديرات لقيم المتجهات العشوائية للعوامل غير المشاهدة ، وتستخدم هذه المقادير غالباً في أغراض تشخيصية اعتمد عليها الباحث كمدخلات للتحليل التجميعي لمعرفة وتشخيص واقع ومستوى التنمية في الشعبيات لعام 2004 ، حيث تم تتبع الخطوات التحليلية التالية :

3 – 4 – 1 – 1 - عينة الدراسة : بعد تجميع البيانات من خلال الدراسات والمسوح التي قامت بها الجهات العامة في الدولة التي شملت كل التقسيمات الإدارية في ليبيا المعروفة بالشعبيات للعام 2004 متضمنة معلومات على قطاعات مختلفة شملت :

1- التعليم حيث شمل هذا القطاع دراسة المتغيرات التالية :

أ) عدد تلاميذ التعليم الأساسي . ب) عدد طلاب التعليم المتوسط .

ج) عدد الطلاب في كل شعبية . د) مجموع المباني المدرسية .

هـ) عدد الفصول الدراسية لكل مرحلة ، ومعدل طالب/فصل .

و) عدد المعلمين لكل مرحلة ، ومعدل مدرس/طالب .

2 – تعليم الإناث وعمل المرأة وشمل المتغيرات التالية :

أ) الدارسات في التعليم الأساسي . ب) الدارسات في التعليم المتوسط .

ج) الإداريات في مجال التعليم . د) مدرسات التعليم الأساسي .

هـ) مدرسات المتوسط . و)القائمات بأعمال النظافة في قطاع التعليم .

3 – المؤشرات السكانية (الإحصاءات الحيوية) ضمت المتغيرات الآتية :

أ) عدد المواليد . ب) عدد حالات الزواج .

هـ) عدد حالات الطلاق . و) النسبة النوعية ذكر/100 أنثى .

---

[1] - ريتشارد جونسون – دين وستون ، مرجع سابق ، ص ص 691 – 692

4 – القائمون بأعمال الإدارة والفنيون وعمال النظافة :

أ) الإداريون في مجال الصحة . ب) الفنيون في مجال الصحة .

ج) الإداريون في مجال التعليم . د) العمال في مجال التعليم .

5 – الصحة وشمل المتغيرات التالية :

أ) مراكز الصحة الأولية . ب) المستشفيات العامة .

ج) عدد الأسرّة . د) المصحات والعيادات الخاصة .

هـــ) المواليد داخل المستشفى ، وخارجه .

و) الأطباء . ز) التمريض .

6 – حالات الوفيات وشمل متغيرين :

أ) عدد الوفيات . ب) عدد وفيات الرضع .

3 – 4 – 1 – 2 - استخدام البرنامج الإحصائي S.P.S.S الخاص بالتحليل العاملي Factor Analysis بالاعتماد على طريقة المكونات الرئيسة الذي أفرز النتائج التالية :

تم تحديد العوامل التي يمكن اعتبارها معنوية لتفسير طبيعة واتجاهات العلاقة بين المتغيرات المدروسة بنسبة مركبات Component بالاعتماد على القيم الذاتية لمصفوفة الارتباطات ، والتي أدت إلى تفسير حوالي (90.191%) من التباين الكلي ، ويلاحظ ذلك من الجدول رقم (113)من أجل إظهار مدى التباين والاختلاف بين الشعبيات لسنة 2004 دون أن يكون هناك مجال للقيام بمقارنة بين عدة سنوات نظراً لعدم وجود فترة زمنية كافية تمكن من ذلك لحداثة آخر تقسيم إداري في ليبيا والذي لم يمض عليه أكثر من 4 سنوات .

3 – 4 – 1 – 3 - أخذت المؤشرات التنموية الخاصة بالشعبيات لسنة 2004 لكل شعبية على حدة ، إذ تم تفسير وتسمية 34 عاملاً من مجموعة عوامل مصفوفة المركبات المدورة المبينة في الجدول رقم (114) على النحو التالي :

واعتماداً على قيم التشبعات للمتغيرات الخاصة بالظاهرة المدروسة وهي (التنمية) ، كانت النتائج على النحو الآتي :

العامل الأول عكس هذا العامل أهمية كبيرة بتفسيره ما نسبته (58.362%) من التباين الكلي ، ويعد من أهم العوامل التي تشخص وتحدد مقدار التنمية في سنة 2004 ، وقد

جدول رقم (113)

القيم الذاتية (الكامنة) ونسب التباين

العامل	القيم الذاتية الأولية	التباين المسفر الأولي %	التباين التجمعي الأولي %	القيم الذاتية بعد التدوير	التباين المسفر بعد التدوير %	التباين الكلي بعد التدوير
1	21.179	62.292	62.292	19.843	58.362	58.36
2	3.500	10.29	72.58	4.311	12.68	71.042
3	2.067	6.08	78.66	2.015	5.927	79.969
4	1.482	4.35	83.024	1.669	4.910	81.879
5	1.344	3.95	86.976	1.459	4.292	86.171
6	1.093	3.22	90.191	1.367	4.020	90.191
7	0.853	2.51	92.70			
8	0.551	1.622	94.32			
9	0.505	1.487	95.810			
10	0.421	1.238	97.047			
11	0.237	0.698	97.745			
12	0.193	0.567	98.312			
13	0.130	0.384	98.696			
14	0.095	0.279	98.975			
15	0.079	0.232	99.207			
16	0.067	0.198	99.405			
17	0.052	0.153	99.559			
18	0.044	0.131	99.689			
19	0.033	0.096	99.785			
20	0.026	0.076	99.862			
21	0.017	0.051	99.913			
22	0.010	0.030	99.943			
23	0.008	0.025	99.967			
24	0.006	0.017	99.985			
25	0.002	0.006	99.991			
26	0.002	0.005	99.996			
27	0.001	0.002	99.998			
28	0.000	0.001	100.000			
29	0.000	0.000	100.000			
30	0.000	0.000	100.000			
31	0.000	0.000	100.000			
32	0.000	0.000	100.000			
33	0.000	0.000	100.000			
34	0.000	0.000	100.000			

المصدر : من بيانات التحليل العاملي .

بلغت نسبة مساهمته بقسمة العوامل حوالي (64.71%) ، وهذا يعكس ميزة لهذا العامل، واشتمل على متغيرات تمثل جانباً أساسياً في تحديد التنمية ، وقد سمي (الجانب السكاني أو الديموغرافي) وضم المتغيرات التالية :

جدول رقم (114)

مصفوفة المركبات المدورة

	1	2	3	4	5	6
عدد السكان	0.971	0.136	0.069	0.115	0.020 -	0.077
عدد المواليد	0.977	0.116	0.002	0.083	0.089	0.091
المواليد الخام	0.084	0.036 -	0.390	0.108	0.753	0.216
عدد الوفيات	0.928	0.254	0.174	0.094	0.003	0.131
وفيات الرضع	0.741	0.225	0.487	0.091	0.043 -	0.190
الرضع الخام	0.075 -	0.071	0.836	0.195	0.010	0.045 -
حالات الزواج	0.969	0.113	0.119 -	0.112	0.104	0.010
زواج خام	0.161	0.039	0.219 -	0.079 -	0.772	0.114 -
حالات الطلاق	0.809	0.099 -	0.081 -	0.039	0.280	0.036
تلاميذ أساسي	0.956	0.136	0.035	0.038	0.28	0.138
تلاميذ متوسط	0.963	0.123	0.129 -	0.116	0.042	0.099
فصول أساسي	0.855	0.243	0.235 -	0.194	0.001 -	0.210
فصول متوسط	0.910	0.193	0.207 -	0.134	0.047	0.045
مراكز صحة أولية	0.383	0.245	0.611 -	0.263	0.005 -	0.450
مستشفيات عامة	0.887	0.209	0.081	0.100 -	0.029	0.034 -
عدد أسرّة	0.950	0.126	0.107	0.008	0.123	0.073 -
عدد أطباء	0.954	0.093	0.060	0.028	0.080	0.129 -
عدد تمريض	0.903	0.101	0.175 -	0.059 -	0.134	073. -
مصحات وعيادات خاصة	0.935	0.008	0.016 -	0.224	0.056	0.159 -
أسرّة خاصة	0.864	0.017	0.038 -	0.277	0.098	0.195 -
مواليد داخل المستشفى	0.977	0.116	0.002	0.083	0.088	0.088
مواليد خارج المستشفى	0.089	0.135 -	0.062 -	0.159 -	0.031	0.847
إناث بالتعليم الأساسي	0.957	0.152	0.054 -	0.117	0.013 -	0.123
إناث بالتعليم المتوسط	0.955	0.170	0.083 -	0.112	0.005 -	0.150
إناث بالتعليم أساسي/متوسط	0.836	0.187	0.299 -	0.221	0.203	0.90 -
عدد الذكور	0.972	0.133	0.069 -	0.115	0.019 -	0.075
عدد الإناث	0.968	0.166	0.039 -	0.105	0.031 -	0.086
الإداريين بالتعليم	0.135	0.943	0.031	0.084	0.184	0.023 -
عمال بالتعليم	0.241	0.097 -	0.192	0.858	0.086 -	0.073 -
المباني التعليمية	0.289	0.491	0.027 -	0.653	0.186	0.170 -
فني صحة	0.277	0.922	0.104	0.005	0.058 -	0.021
إداري صحة	0.142	0.898	0.004 -	0.048 -	0.060 -	0.021
سكان الريف	0.821	0.223	0.302	0.037	0.041 -	0.182
سكان الحضر	0.146	0.929	0.171 -	0.037	0.058 -	0.117 -

المصدر : من مخرجات التحليل العاملي .

1 – عدد السكان بتشبع مقداره (0.971) .
2 – عدد المواليد بتشبع مقداره (0.977) .
3 – عدد الوفيات بتشبع مقداره (0.928) .
4 – عدد وفيات الرضع بتشبع مقداره (0.741) .
5 – عدد حالات الزواج بتشبع مقداره (0.969) .
6 – عدد حالات الطلاق بتشبع مقداره (0.809) .
7 – عدد التلاميذ في التعليم الأساسي بتشبع مقداره (0.963) .
8 – عدد التلاميذ في التعليم المتوسط بتشبع مقداره (0.963) .
9 – عدد فصول التعليم الأساسي بتشبع مقداره (0.855) .
10 - عدد فصول التعليم المتوسط بتشبع مقداره (0.910) .
11 – عدد المستشفيات بتشبع مقداره (0.887) .
12 – عدد الأسرّة بتشبع مقداره (0.950) .
13 – عدد الأطباء بتشبع مقداره (0.954) .
14 – عدد التمريض بتشبع مقداره (0.903) .
15 – مصحات وعيادات خاصة بتشبع مقداره (0.935) .
16 – الأسرّة بالمصحات الخاصة بتشبع مقداره (0.864) .
17 – مواليد داخل المستشفى بتشبع مقداره (0.977) .
18 – عدد الإناث بالتعليم الأساسي بتشبع مقداره (0.957) .
19 - عدد الإناث بالتعليم المتوسط بتشبع مقداره (0.955) .
20 - عدد الإناث بالتعليم الأساسي والمتوسط بتشبع مقداره (0.836) .
21 – عدد الذكور بتشبع مقداره (0.972) .
22 - عدد الإناث بتشبع مقداره (0.968) .
23 – سكان الريف بتشبع مقداره (0.8219) .

العامل الثاني عكس هذا العامل تشبعاً عالياً للمتغيرات الآتية :

1 – الإداريون بالتعليم بتشبع مقداره (0.943) .
2 – فنّيو الصحة بتشبع مقداره (0.922) .

3 – إداريو الصحة بتشبع مقداره (0.898) .
4 – سكان الحضر بتشبع مقداره (0.929) .
حيث بلغ ما فسره هذا العامل حوالي (12.680%) من التباين الكلي ، ونسبة إسهامه لبقية العوامل حوالي (14.059%) ، ويعكس أهمية التنظيم الإداري والفني للسكان الحضر في التنمية ويسمى (التنظيم الإداري والفني للصحة) .
العامل الثالث عكس هذا العامل مدى ضرورة الاهتمام بتنمية مراكز الصحة الأولية للتقليل من حالات وفيات الرضع ، حيث بلغ ما فسره هذا العامل في الجدول كما في الجدول رقم (112) من التباين الكلي المفسر حوالي (5.927%) ، ونسبة إسهامه لبقية العوامل (6.691%) وقد ضم هذا العامل متغيرين اثنين هما :
1 – وفيات الرضع بتشبع مقداره (0.836) .
2 – مراكز الصحة الأولية بتشبع مقداره (- 0.611) .
العامل الرابع يشمل تشبعاً لعدد المباني المدرسية وعمال النظافة بها ونحوهم حيث بلغ مقدار التشبع بهما (0.653) و (0.858) على التوالي ، وأسهم في تفسير حوالي (4.91%) من التباين الكلي ، أما نسبة إسهامه فبلغت (5.444%) من بقية العوامل ، ويوضح هذا أثر عدد عمال النظافة ونحوها وعدد المباني على التنمية ، وسمي بعامل الإنشاءات التعليمية .
العامل الخامس جمع هذا العامل متغيرين أيضاً هما حالات المواليد الخام ، والزواج الخام حيث أظهر تشبعاً عالياً لهذا العامل ، وبلغ ما مقداره (0.753) و(0.772) ، وبلغت نسبة إسهامه في تفسير التباين الكلي حوالي (4.29%) ، أي بنسبة (4.756%) من إسهام بقية العوامل ، وهذا العامل يمثل حالتي الزواج الخام والمواليد الخام ، له أثر ضعيف في التنمية إذا ما تم مقارنته بالعوامل السابقة الأخرى .
العامل السادس يُعد أقل العوامل إسهاماً في تفسير التباين الكلي ، حيث بلغت نسبته حوالي (4.020%) ، أي بمساهمة قدرها (4.457%) من بقية العوامل ، وهو بطبيعة الحال أقل العوامل إسهاماً في التنمية ، وتضمن تشبعاً عالياً للمتغير الخاص بالمواليد خارج المستشفى بتشبع مقداره (0.847) ، لذا أطلق عليه حالة الولادة خارج المستشفى .
رابعاً تفسير الدرجات العاملية للعوامل الستة الناتجة من التحليل إلى مقدار التنمية ومستواها في الشعبيات ، وقد اعتمد الباحث على الدرجات العاملية في الجدول رقم

(115) كمدخلات للتحليل التجمعي لمعرفة وكشف فئات مستوى التنمية في الشعبيات لسنة 2004 ، وبالاعتماد على طريقة الربط المتوسط [1] .

جدول رقم (115) توزيع درجات العوامل على الشعبيات

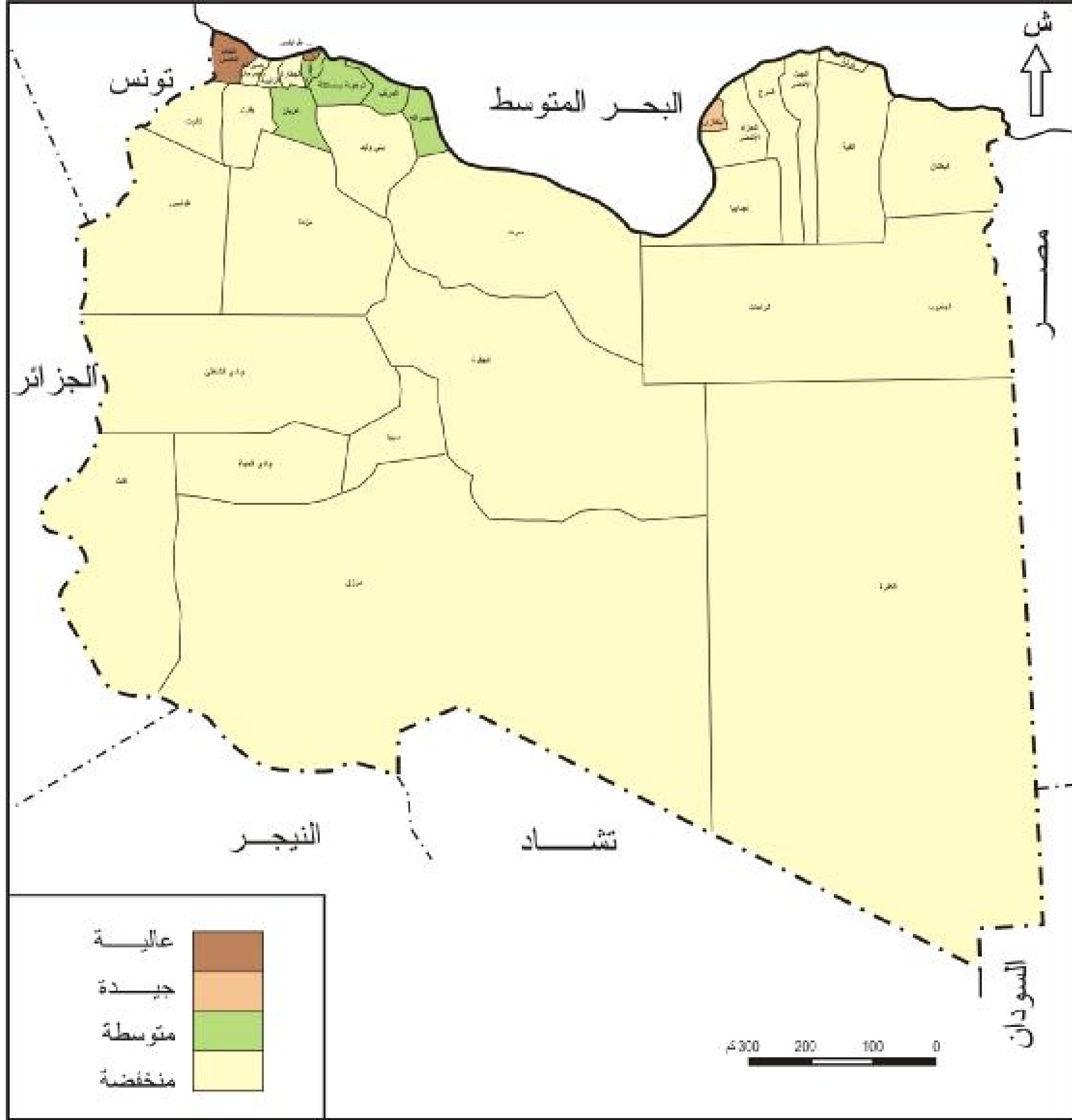
الشعبيات	درجات العامل الأول	درجات العامل الثاني	درجات العامل الثالث	درجات العامل الرابع	درجات العامل الخامس	درجات العامل السادس
البطنان	0.22 -	0.01	0.82 -	0.26 -	1.06	1.82
درنة	0.39 -	0.23 -	0.92	0.73 -	1.74	0.511 -
القبة	0.21 -	0.43 -	1.04 -	0.99 -	1.56 -	0.84 -
الجبل الأخضر	0.04 -	0.15	0.12 -	0.21 -	1.91	2.45
المرج	0.30 -	0.10 -	0.23 -	0.59 -	1.25	0.41 -
الحزام الأخضر	0.24 -	0.19 -	0.75 -	1.10 -	0.39	1.40 -
بنغازي	2.502	2.10	2.268	0.52 -	0.90 -	0.85
أجدابيا	0.09 -	0.11 -	0.857	0.45 -	1.11 -	0.54 -
الواحات	0.55 -	047 -	0.27	0.89 -	0.57	0.84 -
الكفرة	0.56 -	050 -	0.88	0.66	1.46 -	0.64 -
سرت	0.18 -	0.04 -	0.33 -	0.37 -	1.58 -	0.12 -
الجفرة	0.58 -	0.57 -	0.41	0.69 -	1.20	0.50 -
مصراتة	0.77 -	0.45 -	0.85	0.04	1.05 -	0.94
المرقب	0.70	0.40 -	0.01	0.13 -	0.19	0.98
بني وليد	0.48 -	0.33 -	0.22 -	0.27 -	0.03 -	052 -
ترهونة ومسلاتة	0.30	0.08	0.88 -	0.54	0.74 -	2.26
تاجوراء	0.01 -	0.17	1.84 -	1.57	0.71 -	0.29 -
طرابلس	4.35	0.83 -	0.78 -	0.12	0.85	1.59 -
الجفارة	0.48	0.66 -	1.92 -	0.06 -	0.54 -	0.29 -
الزاوية	0.22 -	0.57 -	0.45	4.46	0.68	0.41 -
صبراتة وصرمان	0.15 -	0.29 -	0.04	0.21	1.67	0.59 -
النقاط الخمس	0.45 -	4.49	1.20 -	0.11 -	0.33	0.65 -
غريان	0.28 -	0.70	1.30 -	0.69	0.14 -	0.21
مزدة	0.67 -	0.26	0.39	0.19 -	0.39 -	0.73 -
نالوت	0.44 -	0.19	0.31	0.28 -	0.10	0.15 -
غدامس	0.92 -	0.82	1.57	0.66	0.26	0.76 -
يفرن وجادو	0.33 -	0.10	0.08	0.58	0.13	0.48
وادي الحياة	0.39 -	0.82 -	0.07 -	0.46 -	1.33 -	1.59
غات	0.67 -	0.20 -	0.50	0.09	1.37 -	0.78 -
سبها	0.04 -	0.34 -	2.24	0.76	0.21	0.12
وادي الشاطئ	0.35 -	0.78 -	0.47 -	0.77 -	0.33	0.02 -

المصدر : من مخرجات التحليل العاملي .

[1] – المرجع السابق ، ص 866 .

خريطة رقم (23)

توزيع أثر التنمية على متغيرات العامل الأول (الجانب السكاني) حسب الشعبيات لسنة 2004



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (115) .

العامل الأول : الجانب السكاني

أظهر التحليل التجمعي لدرجات هذا العامل أربع فئات تمثل مستوى التنمية في الشعبيات على النحو التالي :

الفئة الأولى شعبيات ذات مستوى تنمية منخفضة ضمت 26 شعبية هي البطنان ، درنة ، القبة ، الجبل الأخضر ، المرج ، الحزام الأخضر ، أجدابيا ، الواحات ، الكفرة ، سرت ، الجفرة ، بني وليد ، تاجوراء ، الزاوية ، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمـــس ، غريـــان ،

مزدة، نالوت ، غدامس ، يفرن وجادو ، وادي الحياة ، غات ، سبها ، وادي الشاطئ ، مرزق .

الفئة الثانية شملت 4 شعبيات ذات مستوى تنمية متوسطة مثلتها الجفـــارة ، مصـــراتة ، المرقب ، ترهونة ومسلاتة .

الفئة الثالثة شعبية واحدة ذات مستوى تنمية جيدة وهي بنغازي .

الفئة الرابعة شعبية واحدة ذات مستوى تنمية عالية وهي طرابلس .

وفق ما سبق يتضح أن التنمية في طرابلس حسب المتغيرات بهذا العامـــل عاليـــة وتعتـــبر الأفضل بين بقية الشعبيات .

العامل الثاني : التنظيم الإداري والفني للصحة :

الفئة الأولى ضمت شعبيات ذات مستوى تنمية منخفضة شملت جميع الشـــعبيات عـــدا بنغازي ، النقاط الخمس ، غريان ، غدامس .

الفئة الثانية ذات التنمية المتوسطة وضمت شعبيتي غريان ، غدامس .

الفئة الثالثة التي بها تنمية جيدة تمثلت في شعبية بنغازي .

الفئة الرابعة والتنمية بها عالية وهي شعبية النقاط الخمس .

بناءً على ما سبق يلاحظ أن أعلى مستوى تنمية حسب متغيرات هذا العامـــل كـــان في شعبية النقاط الخمس .

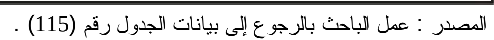
العامل الثالث : وفيات الرضع ومراكز الصحة الأولية :

توزعت الشعبيات على فئات هذا العامل على النحو التالي :

الفئة الأولـــى ضمت هذه الفئة مستوى التنمية المنخفضة لهذا العامل في شعبيات البطنان ، القبة ، الجبل الأخضر ، المرج ، الحزام الأخضر ، سرت ، المرقب ، بني وليد ، ترهونـــة ومسلاتة ، تاجوراء ، طرابلس ، الجفارة ، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمس ، غريـــان ، يفرن وجادو ، وادي الحياة ، وادي الشاطئ ، مرزق .

خريطة رقم (24)

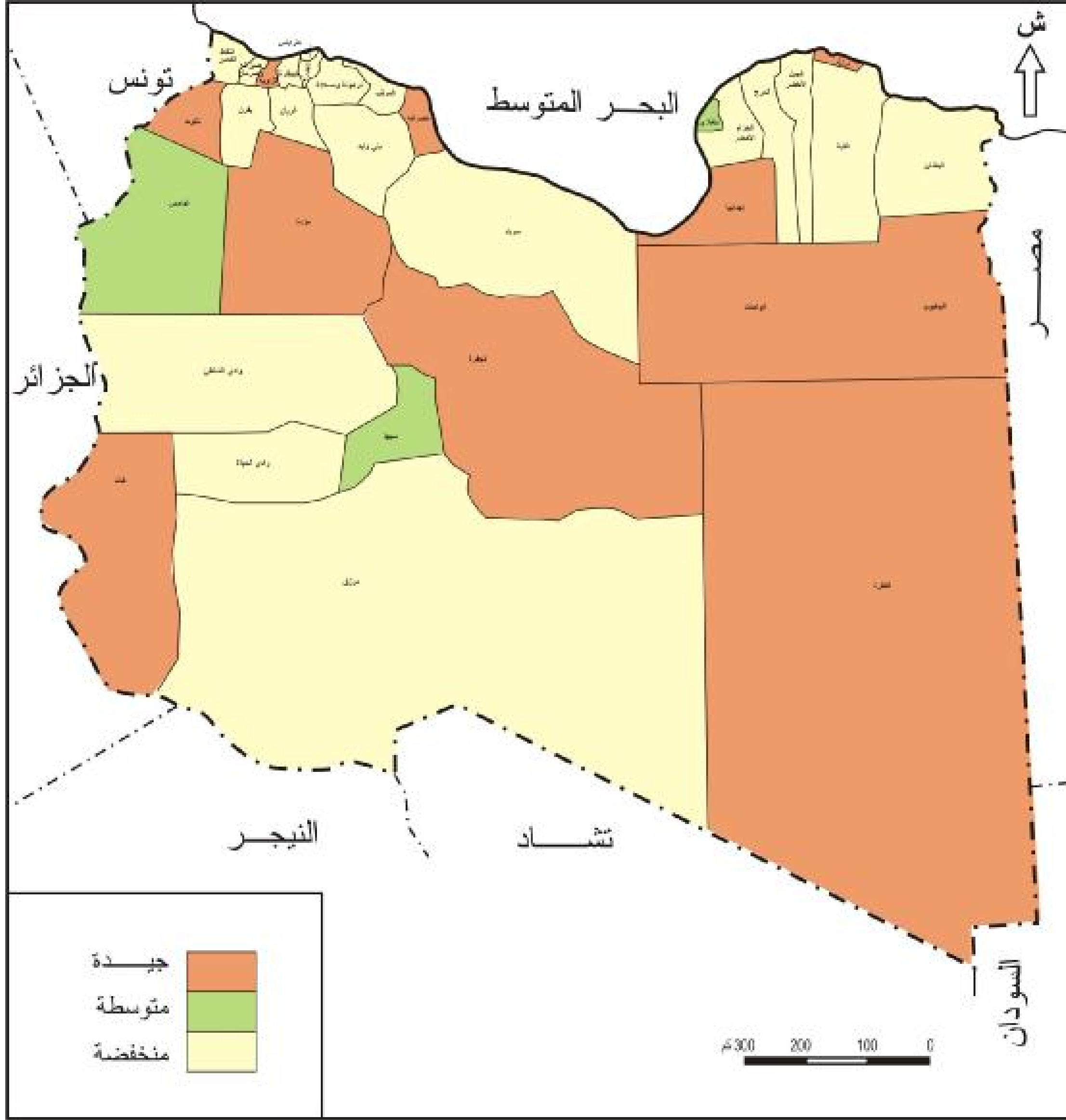
توزيع أثر التنمية على متغيرات العامل الثاني(التنظيم الإداري والفني للصحة) حسب الشعبيات لسنة 2004



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (115) .

خريطة رقم (25)

توزيع أثر التنمية على متغيرات العامل الثالث (وفيات الرضع ومراكز الصحة الأولية) حسب الشعبيات لسنة 2004



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (115) .

الفئة الثانية ذات التنمية المتوسطة شملت شعبيات نالوت ، مـــزدة ، الزاويـــة ، درنـــة ، أجدابيا، الواحات ، الكفرة ، مصراتة ، الجفرة ، غات .

الفئة الثالثة شعبيات بها تنمية جيدة هي بنغازي ، غدامس ، سبها .

الفئة الرابعة ذات التنمية عالية لم تضم أي شعبية .

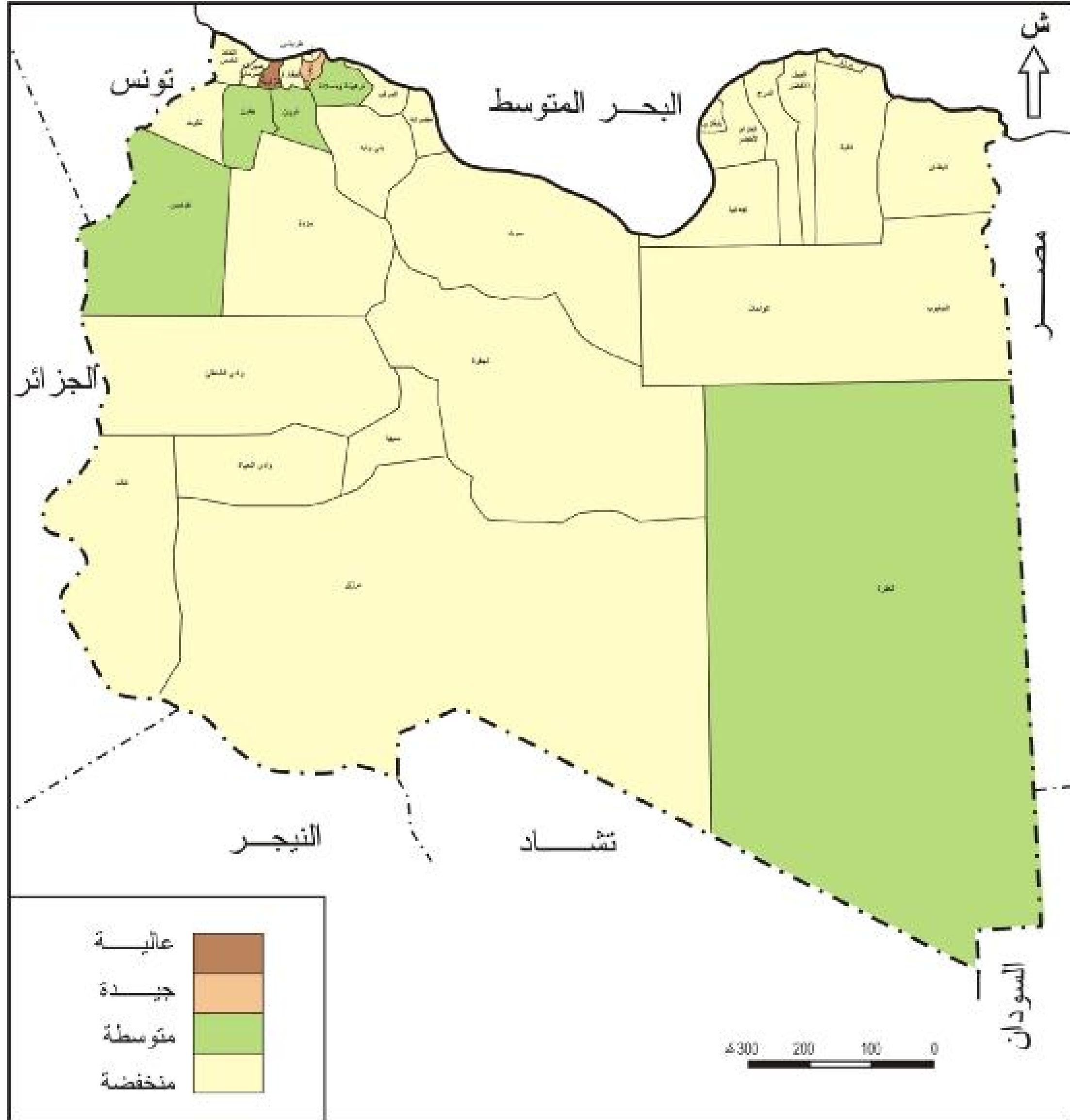
العامل الرابع : الإنشاءات التعليمية وعمال النظافة :

ظهرت مؤشرات التنمية في هذا العامل على النحو التالي :

الفئة الأولـــى ذات مؤشر تنمية منخفضة وتمثلت في شعبيات البطنان ، القبة ، درنة ، الجبل الأخضر ، المرج ، الحزام الأخضر ، بنغازي ، أجدابيا ، الواحات ، سرت ، طـــرابلس ، مصراتة ، المرقب ، الجفارة ، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمس ، نالوت ، بـــني وليـــد ، مزدة ، الجفرة ، وادي الشاطئ ، سبها ، وادي الحياة ، غات ، مرزق .

خريطة رقم (26)

توزيع أثر التنمية على متغيرات العامل الرابع (الإنشاءات التعليمية وعمال النظافة) حسب الشعبيات لسنة 2004



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (115) .

الفئة الثانيـــة تمثل الشعبيات التي بها تنمية متوسطة وهي الكفرة ، ترهونة ومسلاتة ، غريان غدامس ، يفرن وجادو .

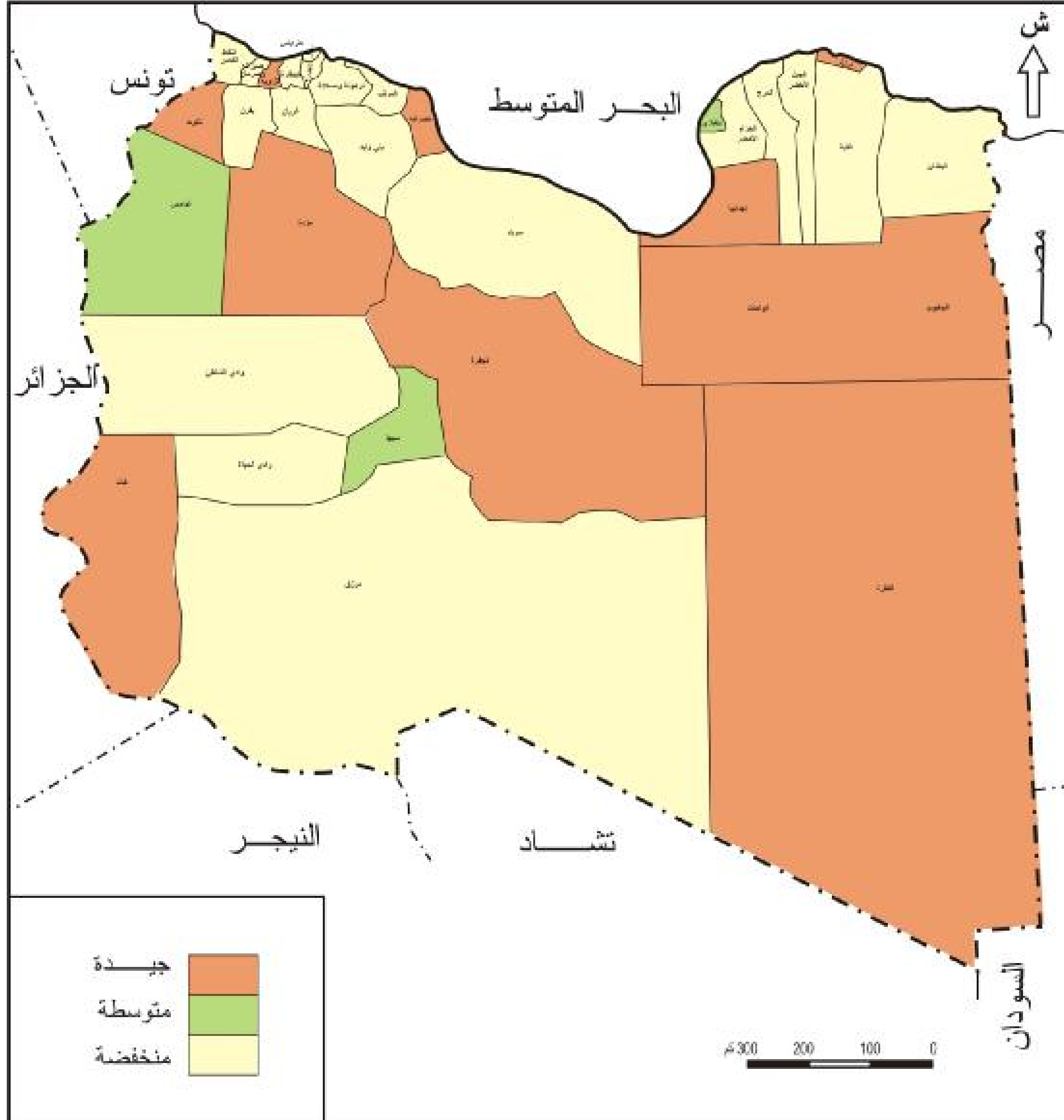
الفئة الثالثة تعبر عن مستوى تنمية جيدة ضم شعبية تاجوراء فقط .

الفئة الرابعة التي بها تنمية عالية مثلتها شعبية الزاوية فقط .

حيث يتبين أن أفضل مستوى تنمية حسب هذا العامل يوجد في شعبية الزاوية وحدها .

خريطة رقم (27)

توزيع أثر التنمية على متغيرات العامل الخامس (الزواج الخام والمواليد الخام) حسب الشعبيات لسنة 2004



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (115) .

العامل الخامس : المواليد الخام والزواج الخام :

الذي توزعت نتائجه بعد التعليل العاملي على النحو التالي :

الفئة الأولى ضمت شعبيات ذات مستوى تنمية منخفضة القبة ، بنغازي ، أجدابيا ، الكفرة ، سرت ، مصراتة ، بني وليد ، ترهونة ومسلاتة ، تاجوراء ، الجفارة ، غريان ، مزدة ، وادي الحياة ، غات .

الفئة الثانية شعبيات بها تنمية بشرية متوسطة حسب معطيات العامل الخامس وهي الحزام الأخضر ، الواحات ، المرقب ، النقاط الخمس ، نالوت ، غدامس ، يفرن وجادو ، وادي الشاطئ ، مرزق .

الفئة الثالثة تتضمن الشعبيات التي ترقى بها التنمية إلى مستوى جيد وهي شعبيات البطنان، المرج ، طرابلس ، الزاوية .

الفئة الرابعة وتشمل الشعبيات التي تنميتها عالية ومثلتها درنة ، الجبل الأخضر ، صبراتة وصرمان ، الجفرة وبذلك تمثل أفضل مستوى تنمية حسب بيانات هذا العامل .

العامل السادس : ويعد من أقل العوامل إسهاماً في التفسير الكلي للتباين ، إذ بلغت نسبة إسهامه في التفسير حوالي 4.020% ، أي أنه أقل العوامل إسهاما في التنمية وهو الذي يمثل المتغير الخاص بالمواليد خارج المستشفى ، وتوزع على الفئات التالية :

الفئة الأولى ضمت شعبتين ذواتي تنمية منخفضة وهي الحزام الأخضر ، طرابلس .

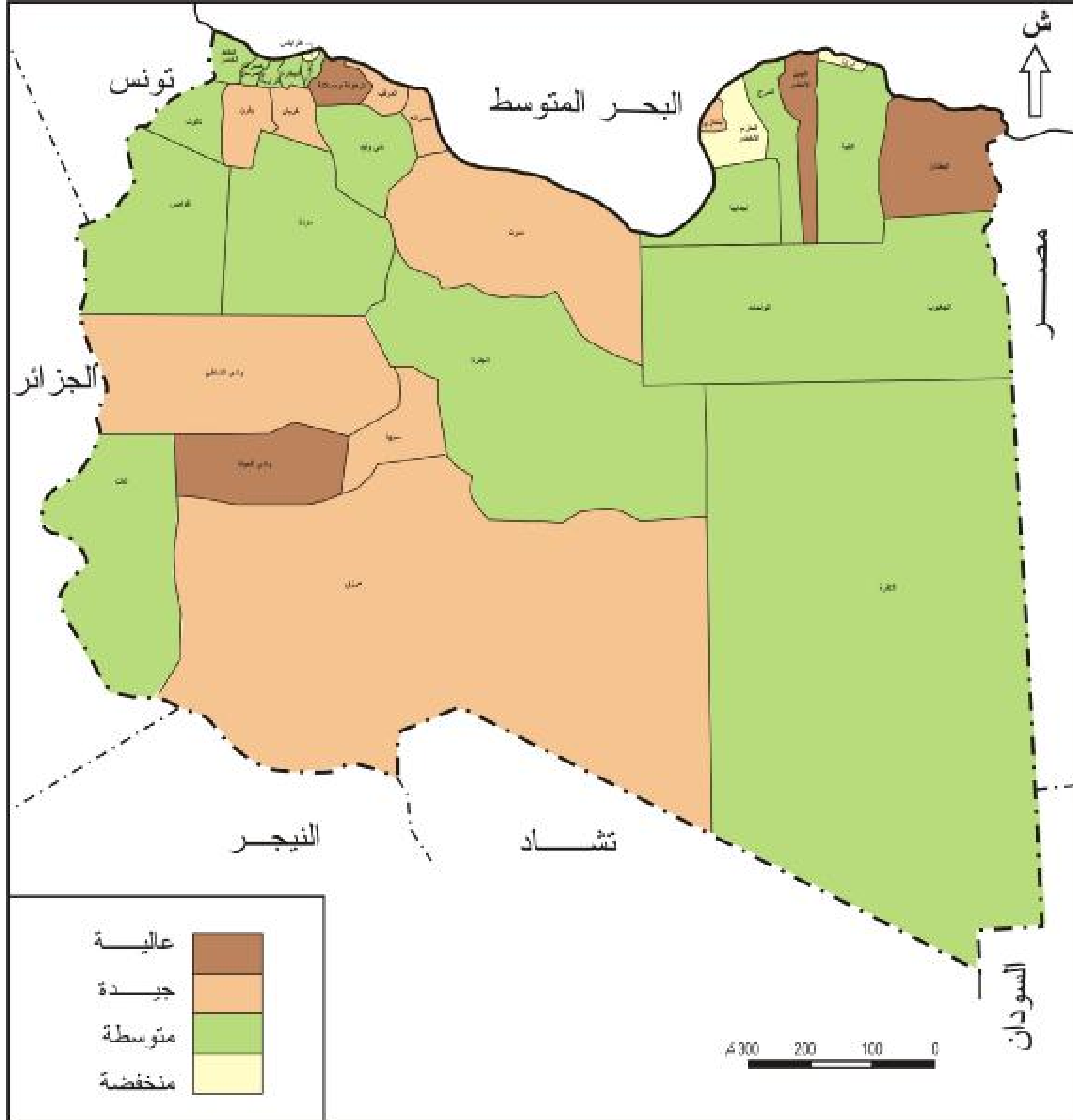
الفئة الثانية تمثل الشعبيات التي بها تنمية متوسطة شملت درنة ، القبة ، المرج ، أجدابيا ، الواحات ، الكفرة ، الجفرة ، بني وليد ، تاجوراء ، الجفارة ، الزاوية ، صبراتة وصرمان، النقاط الخمس ، مزدة ، نالوت ، غدامس ، غات .

الفئة الثالثة الشعبيات ذات التنمية الجيدة ممثلة في بنغازي ، سرت ، مصراتة ، المرقب ، غريان ، يفرن وجادو ، سبها ، وادي الشاطئ ، مرزق .

الفئة الرابعة الشعبيات التي تتمتع بمستوى تنمية عالٍ وفق هذا العامل وهي البطنان ، الجبل الأخضر ، ترهونة ومسلاتة ، وادي الحياة .

خريطة رقم (28)

توزيع أثر التنمية على متغيرات العامل السادس (حالات الولادة خارج المستشفى) حسب الشعبيات لسنة 2004



المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (115) .

ما سبق يوضح أن مؤشرات التنمية المسجلة في الشعبيات لسنة 2004 بينـــت أن هناك تأثيراً واضحاً للتنمية على المستوى الإقليمي في ليبيا ، حيث يلاحظ اختلاف هـــذا التأثير حسب كل عامل من العوامل الستة التي استخرجت من التحليل العاملي ، فبالرغم من التطور الحاصل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى ليبيـــا ووصـــولها إلى مراتب متقدمة بين دول العالم حسب ما أوردته تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية التي

بدأت في الصدور منذ سنة 1990 ، فإن الملاحظ أن هناك اختلافاً واضحاً بين الشعبيات الذي يمكن أن يكون عائداً إلى :

1 – الاختلاف في الظروف الجغرافية الطبيعية السائدة ، إذ يغلب على معظم الشعبيات الطابع الصحراوي الشديد الجفاف ، والنادر المطر ، والقليل الموارد المائية ، والتربة غير الصالحة للزراعة ، هذا والتباين تطلب بذل جهود أكبر وصرف مبالغ أكثر في شعبيات دون أخرى للوصول بها إلى مستوى نظيراتها التي لا تعيش نفس الظروف .

2 – هذه الطبيعة القاسية حدّتْ من وجود موارد زراعية ، أو مواد خام طبيعية ، تدر دخلاً يرفع من مستوى الدخل في الشعبيات جعلتها تعتمد على ما يخصص لها من موارد الدخل القومي ، وبخاصة النفط ، وبالتالي ترفع من مستوى دخل مواطنيها .

3 – التباين في المستوى الثقافي والنسيج الاجتماعي بين بعض الشعبيات ، وكذلك المستوى التعليمي ، مما أسهم في اختلاف نمط العيش ، وطريقة بناء المسكن ، وعدد أفراد الأسرة .

4 – توزيع ونوع ومستوى تعليم القوى العاملة وما تؤديه من أعمال أوجدت اختلافاً آخر أفرزته البيئة المحيطة .

5 – تحكم الموقع الجغرافي وظروف العيش ، والعادات والتقاليد المحلية في بعض الشعبيات في تعليم المرأة وعملها وحدَّ من إسهامها بالقدر الكافي ، حيث تراجع معدل إسهام المرأة في العمل عن المعدل العام لليبيا في بعض الشعبيات .

6 – سوء التوزيع السكاني على رقعة البلاد أدى إلى بعثرة جهود التنمية ، وعطَّل ظهور نتائجها في بعض الأحيان والمناطق ، كما ساعد التركز السكاني في منطقتين جاذبتين للسكان زاد من أعباء مخصصات التنمية بما يرهق كاهل الخزانة العامة ، ويفرض البحث على موارد بديلة للتمويل غير النفط .

7 – محدودية الأراضي القابلة للزراعة ، وقلة المعتمد منها على نظام الري الدائم نظراً لندرة مصادر المياه التي تمثل المياه الجوفية أهم مصدر لها والتي تتدهور نوعاً وتتناقص كماً في كل عام لعدم وجود توافق بين المستهلك منها وما يَرِدُ إليها من تعويض ، كما أن الزيادة معدلات نمو المراكز الحضرية والتجمعات السكانية يأتي سنوياً على مساحات واسعة من تلك الأراضي ، إضافة إلى زحف التصحر بفعل الظروف الطبيعية القاسية ، عوامل زادت من سوء التوزيع السكاني .

لقد بينت الدراسة أن التعليم هو رأس المال البشري في الشعبيات والأكثر تأثيراً في تحديد وتصنيف المستوى الاجتماعي ، مما يلزم الرفع من مستواه كماً ونوعاً لتحسين المستوى الاجتماعي للسكان في الشعبيات ، كما أنه من الضروري البحث عن برامج متنوعة أسهم فيها القطاع الخاص بشكل أساس لخلق مواطن عمل ، والدفع بالخبرات والكفاءات العلمية في هذا السوق الجديد لشدها للبقاء في أماكنها بدل الهجرة إلى المدن الرئيسة ، كما أن سوء توزيع مرافق الخدمات الصحية التخصصية الكبرى على أرجاء البلاد ، وكذلك تركز ما يقدمه القطاع الخاص في مجال الصحة في شعبيات محدودة ؛ بل وفي أجزاء معينة منها ، مما أدى إلى تشتت جهود الدولة في السعي لتقديم أفضل الخدمات دون جدوى وعلى حساب متطلبات أخرى ، وتراجعت بشكل كبير معدلات الأمية ، وارتفعت معدلات القبول والقيد في مراحل التعليم المختلفة ، غير أن الملاحظ أن مخرجات التعليم لا تتناسب مع ما تحتاجه قطاعات الدولة الخدمية والإنتاجية ، الأمر الذي يتطلب التدخل للتوفيق بين ما هو مطلوب من القوى العاملة المدربة الماهرة على اختلاف مستويات التعليم ، وما تخرجه المعاهد الفنية والتقنية المتوسطة والعليا والكليات التقنية ، مع ضرورة التقليل والحد من القبول في مؤسسات التعليم العالي في مجال العلوم الإنسانية إلاَّ في حدود ضيقة .

الخاتمة :

دعت الحاجة إلى دراسة وتحليل السكان والتنمية البشرية في ليبيا ما بين 1954 – 2004 وهي الفترة التي شهدت تطوراً واضحاً في حركة السكان في ليبيا نظراً لتوفر البيانات والإحصاءات عنهم ، إضافة إلى أن الفترة التي تبدأ من النصف الثاني من عقد الستينيات وحتى الآن شهدت ظهور عائدات النفط على هيئة خطط تنموية ، حيث مكنت هذه الفترة من وضع مقارنة بينها وبين السابقة لها حتى منتصف الخمسينيات تقريباً التي كانت تعد من أشد فترات التخلف والفقر .

ظهر الاستقرار على السكان وتراجعت حركة الهجرة الداخلية منذ منتصف الثمانينيات وتقلص التنقل بين أطراف البلاد ، كما أن عودة الليبيين المقيمين في الخارج تكاد تكون قد انتهت بسبب عودة معظمهم من بلاد المهجر ، فيما تواصل توافد العمالة الأجنبية للعمل بشكل كبير نظراً لتوفر فرص العمل بفعل حركة التنمية والنقص الكبير في عدد من التخصصات الفنية .

الحديث عن مستوى التنمية في ليبيا تبرزه الأرقام المستقاة من الإحصاءات المتواترة منذ أكثر من 30 عاماً في مختلف المجالات ، فقد أعطت مؤشرات إيجابية على مستوى البلاد بغض النظر عن بعض التفاوت بين بعض الشعبيات الذي لا ينقص من أداء التنمية ومن مدى التطور الذي تشهده أرجاء البلاد ، وبخاصةٍ في مجالات الخدمات وتحديداً التعليم والصحة اللذين يبرزان تطوراً واضحاً على ما كانت عليه وما آلت إليه ، فتطور مستوى الخدمات الصحية وزيادة دخل الفرد ، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس ، عوامل اجتمعت لتساعد في الرقي بمستوى المواطن الليبي .

بينت بعض المؤشرات التنموية في الشعبيات واقع كل منها على حدة التي أظهرت بعض التباين والاختلاف في مستوى التنمية وتأخذ أربعة مستويات تمثلت في المنخفضة والمتوسطة والجيدة والعالية ، وقد توزعت هذه المستويات بين الشعبيات حسب كل عامل ، الذي ضم مجموعة من المؤشرات نتجت كأثر واضح للتنمية ، غير أن هذا الاختلاف لا ينقص من أن هناك تأثراً ايجابياً كبيراً بها .

النتائج :

تناولت هذه الأطروحة تتبع حركة السكان في ليبيا منذ بداية أول محاولة لإجــراء تعداد سكاني ما بين سنتي 1931 – 1936 من قِبل سلطات الاحتلال الإيطــالي ، وحــتى آخر تقديرات متوقعة منشورة سنة 2005 ، غير أن الاعتماد الرئيس في هــذه الدراســة يتركز على التحليل المكاني للسكان والتنمية البشرية بداية من سنة 1954 – 2004 باعتبار أن أول تعداد سكاني تم إجراؤه سنة 1954 بعد ما يعرف بالاستقلال بفترة وجيزة ويُعــد أول تعداد رسمي موثق يحمل معطيات ما يستخدم من معايير معترف بها دولياً ، وبخاصةٍ أنه تم تحت إشراف شبه كامل من طرف خبراء الأمم المتحدة التي كانت تقــدم العــون والمشورة لليبيا باعتبارها من أشد الدول فقراً وتخلفاً ، وانطلقت بعده التعدادات بصــفة دورية كل عشر سنوات تقريباً ، وتمكنت الدراسة بعــد مــا جالــت بــين البيانــات والإحصاءات والتقارير والنشرات والكتب والدراسات السابقة من الرســائل العلميــة والبحوث ، من الخروج بالنتائج التالية :

1 – أظهرت الدراسة حصول تغير ملموس في حياة السكان بعد الاستقرار الذي شــهدته البلاد منذ بداية عقد الخمسينيات وحتى الآن بفعل اكتشاف النفط الذي بدأت عائداتــه تظهر على هيئة خطط تنموية اعتباراً من أواخر الستينيات ، مما ساعد في زيــادة معــدل النمو السكاني الذي بلغ 3.8% ما بين 1954 – 1964 وتراجع قليلاً ما بين 1964 – 1973 ووصل إلى 3.4% ، فيما شهدت الفترة ما بين 1973 – 1984 زيادة في معدل النمو بلغت 4.2% متجاوزة المعدلات العالمية ، في حين أخذ في التراجع الواضح خلال المدة الفاصــلة بين 1984 – 1995 وبلغ حوالي 2.8% ، بينما يمكن أن يبقى على حاله في الفترة ما بــين 1995 وتقديرات 2005 .

2 – اتجاه معدل المواليد نحو الصعود بداية من سنة 1971 وحتى ســنة 1993 ثم أخــذ في التراجع ليصل إلى أدناه سنة 2001 ، ثم يتجه صعوداً تدريجاً من سنة 2002 حتى وصــل سنة 2004 إلى 20.33 في الألف ، بينما يلاحظ على معدل الوفيات التدني ليصل أدنــاه سنة 2004 حوالي 2.67 في الألف ووصل معدل الرضع إلى 17.0 في الألف ، وقد بلغ أمد الحياة (العمر المتوقع) إلى حوالي 71 سنة في المتوسط سنة 2004 .

3 – تغير التركيب العمري حسب فئات السن عما كان عليه ، ففئات السن ما بين 15 – 64 سنة بلغت سنة 2003 حوالي 61.6% من مجموع السكان والتي لم تمثل في عــام 1954 إلاّ 55.3% ، فيما شهدت فئات السن ما بين 0 – 14 سنة تراجعاً ، حيث كانــت ســنة

1973 إلى 52.0% ، وتدنت سنة 2003 وتصبح 34.1% ، أما فئات السن الكـبيرة الـتي فاقت 65 سنة فتراجعت من 6.2% سنة 1954 إلى 4.2% سنة 2003 .

4 – شهد التركيب النوعي للسكان ميلاً واضحاً بالاتجاه نحو زيـادة نسـبة الإنـاث ، فبالرغم من أن نسبة الذكور ما تزال مرتفعة عن نسبة الإنـاث ، إلاَّ أن الفـارق بـدأ يتضاءل ، ففي سنة 1995 شكل الإناث ما نسبته 49.0% من مجموع السـكان لترتفـع النسبة إلى 49.5% سنة 2004 ، فيما سجلت النسبة النوعية للسنتين على التوالي 103 ذكر لكل 100 أنثى لتتراجع إلى 102 ذكر لكل 100 أنثى ، وفي سنة 2004 وعلى المسـتوى الجهوي تتساوى النسبة المئوية ، والنوعية في بعض الشعبيات كما في المـرج ، الحـزام الأخضر ، الواحات ، الكفرة ، سرت ، الزاوية ، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمـس ، مزدة ، غات ، وادي الشاطئ ، بينما تقل نسبة الذكور إلى الإناث في شعبيتي نـالوت ، مرزق ، وترتفع في باقي الشعبيات نسبة الذكور بشكل متفاوت .

5 – بالرغم من بقاء بؤرتي التركز السكاني المتمثلتين في إقليم طرابلس ، وإقليم بنغازي ، فقد ظهرت مناطق جذب سكاني جديدة كان من أهمها المنطقة الممتدة ما بين سـرت في الغرب وأجدابيا في الشرق بفعل وجود المدن النفطية ممثلةً في مصافي ومعامل التكريـر ، وموانئ التصدير ، بالإضافة إلى نقل جُل إدارات الدولة إلى مدينة سرت ليجعـل منـها قطب جذب سكاني ولو بقدر محدود ، فحوالي 55.3% من سكان ليبيا يعيشـون سـنة 1984 على مساحة نسبتها 1.22% من المجموع الكلي للمساحة ، تراجعت نسـبتهم إلى 53.6% سنة 1995 ، وتدنت إلى 48.0% سنة 2004 ، مما يعني أن هناك أجـزاء أخـرى بدأت تستقطب المهاجرين إليها للعمل أو الاستقرار .

6 – زادت معدلات الزواج لتصل في سنة 2004 إلى حوالي 6.4 في الألف بعد أن شهدت تذبذباً واضحاً في بداية الثمانينيات ، بينما تراجعت معدلات الطلاق التي تجاوزت 2.0 في الألف مع نهاية السبعينيات لتتدنى إلى 0.3 في الألف سنة 2004 ، وهذا يبرز مدى تماسك الأسر الليبية والرغبة في تكوين أسر جديدة ، واللافت للانتباه هنا أن متوسـط حجـم الأسرة الليبية بقى على حاله تقريباً منذ سنة 1973 التي بلغ فيها متوسـط حجمهـا 6.9 أفراد لينخفض قليلاً سنة 2003 إلى 6.6 في الألف ، في حين بلغ المعدل أقصاه سنة 1995 وسجل حوالي 6.95 فرداً ، و6.84 فرداً سنة 1984 .

7 – بلغ مجموع أفراد القوة العاملة البشرية 3610221 فـرداً سـنة 2003 وصـل عـدد المشتغلون منهم إلى حوالي 1357063 فرداً ، فيما بلغ عدد المتعطلين منهم 263900 فرداً ،

مما يعني أن معدل البطالة بلغ حوالي 17.28% مسجلاً ارتفاعاً عما كان عليه سنة 1995 إذ لم يتجاوز 10.86% .

8 - من حيث العمل والإنتاج يعد قطاع الخدمات المهيمن الرئيس على التركيب المهني والوظيفي في ليبيا إذ استحوذ على 36.7% من العاملين سنة 1973 وحوالي 54.0% سنة 1995 فيما بلغ سنة 2004 حوالي 50.0% ، الذي كان سنة 2002 حوالي 54.3% ، وفي سنة 2003 حوالي 53.65% ، هذا التراجع مرده إلى سياسة الدولة الداعية إلى تقليص الجهاز الإداري وتشجيع موظفيه على تركه بمنحهم بعض المزايا والقروض للقيام بإنشاء مشاريع إنتاجية خاصة ، وكذلك التقليل من توجيه الباحثين عن عمل إلى الوظائف الإدارية والخدمية .

9 - شهد النشاط الزراعي والغابات والصيد البحري تراجعاً في عدد الأفراد القائمين عليه ليصل إلى 6.7% فقط سنة 2004 ، بينما ترتفع نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلى حوالي 14.4% من مجموع القوة العاملة الوطنية ، ولا يسجل البناء والتشييد إلاّ 1.4% من مجموع العاملين، إذ أن هذا المجال تسيطر عليه العمالة الأجنبية بنسبة عالية ، فيما تتذبذب نسب باقي المهن كالتجارة ، والنقل والمواصلات ، والكهرباء والغاز والماء .

10 – أثمرت جهود التنمية في ليبيا إلى تحسن واضح في التعليم ، فقد بلغ مجموع تلاميذ التعليم الأساسي سنة 2004 حوالي 1082347 تلميذاً وتلميذة يتولى تدريسهم ما مجموعه 210281 معلماً ومعلمة ، بحيث وصل معدل مدرس/تلميذ أكثر بقليل من 1 : 5 ، فيما بلغ عدد الفصول قرابة 30805 فصلاً ، مما جعل متوسط طاقة الاستيعاب فصل/تلميذ أكثر بقليل من 1 : 21 ، بينما في مرحلة التعليم المتوسط وصل مجموع طلابها إلى 333091 طالباً وطالبة ، يقوم بتدريسهم 67042 معلماً ومعلمة ، وهو ما جعل متوسط عدد المعلمين للطلاب 1 : 5 ، يدرسون في 8738 فصلاً بمتوسط استيعاب قدره 1 : 27 فصل/طالب ، وبلغ عدد طلاب التعليم العالي ما يزيد عن 286413 طالباً وطالبة يمثل الإناث منهم حوالي 52.6% ، غير أن الملاحظة الجديرة بالذكر أن هناك تراجعاً في عدد تلاميذ التعليم الأساسي بما مجموعه 29439 تلميذاً وتلميذة كفرق بين العام الدراسي 2003 – 2004 و العام الدراسي 2004 – 2005 ، الذي يمكن إعادته إلى التراجع في عدد المواليد منذ بداية التسعينيات ، وترك مقاعد الدراسة باكراً لظروف اجتماعية أو لحاجة مادية ، أو فشل دراسي مبكر ، أو توجه بعض الأطفال إلى مدارس التعليم الخاص .

11 – تطورت الخدمات الصحية وتوسعت مجالاتها ، مما انعكس ايجابياً على حياة الفـــرد تمثل ذلك في تدني معدلات الوفيات ، وزيادة متوسط أمد الحياة المتوقع ، واختفت تقريباً عديد الأمراض المتوطنة والسارية ، ولم تسجل إلاّ حالات محدودة من الولادات خـــارج المستشفى ، وهذا يمكن إرجاعه إلى انتشار 84 مستشفى عام وقروي وتخصصي بلغ عدد بها الأسرّة 19499 سرير ، بحيث كان المعدل سرير لكل 302 مواطن ، ووصـــل عـــدد الأطباء إلى 9234 طبيباً في مختلف التخصصات بمعدل طبيب لكل 637 مواطن ، وهيئـــة التمريض وصل مجموعها إلى 30085 بمتوسط ممرض أو ممرضـــة لكـــل 195 مـــواطن ، وانتشرت العيادات الخاصة على مستوى بعض الشعبيات ذات الكثافة السكانية العاليـــة ومراكز المدن الكبرى ووصل عددها إلى 474 تضم حوالي 1084 سرير .

12 – تتمتع المرأة في ليبيا على المستوى الإداري والقانوني بوضع يختلف عن كـــثير مـــن نظيراتها في الدول الأخرى لما تحظى به من اهتمام فلا تشريع أو قانون يمنعها من العمـــل في أي مجال يمكنها العمل فيه ولا توجد أية أعمال محظورة عليهـــا ، غـــير إن العـــادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية هي التي تتحكم فيما تمارسه المرأة ، ففي مجال التعليم بلغ عدد من إلتحق من الإناث حوالي 526437 في التعليم الأساســـي ، وقرابـــة 190058 في التعليم المتوسط ، وفي التعليم العالي تجاوزن ما نسبته 53.0% من مجموع طلابه ، ويعمـــل حوالي 21892 إدارية في مجال التعليم ، و171178 مدرِّسة في التعليم الأساسي ، و47392 مدرِّسة في التعليم المتوسط سنة 2004 ، وتبلغ نسبة مشاركتهن في مجموع القوة العاملـــة الوطنية أكثر من 32.0% ، وفي العمل السياسي بلغت نسبتهن 35.0% من مجموع أعضاء المؤتمرات الشعبية ، وظهرت المرأة في مؤتمر الشعب العام (البرلمان) كعضـــوة فيـــه ، وفي اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) كأمينة (وزيرة) ، وأمينة مكتب شعبي في الخـــارج (سفيرة) ، ومندوبة لليبيا في الجامعة العربية ، ورئيسة اللجنة الدولية لحقـــوق الإنســـان التابعة للأمم المتحدة ، في الوقت الذي لا يسمح فيه للمرأة في بعض الدول العربية حـــتى بقيادة السيارة .

13 – تطور مستوى معيشة المواطن الليبي جاء نتيجة حتمية لاستثمار عائـــدات الـــنفط وانطلاق خطط التنمية المتوالية ، فتساوى المقيم في الريف والحضر تقريبـــاً في مســـتوى الخدمات المقدمة بالرغم من ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى ما يزيـــد عـــن 85.5% مـــن مجموع السكان ، وتحسن نوع السكن باختفاء أكواخ الصفيح والقصب حتى وصـــلت نسبة من يملكون مساكن في ليبيا إلى حوالي عن 93.0% من جملة السكان ســـنة 2004 ،

فيما يقيم الباقون في مساكن مملوكة للدولة ، بينما زاد متوسط دخل الفرد السنوي من 12 دينار عام 1961 إلى 44 دينار (144 دولار) سنة 1968 ، وفي سنة 1970 بلغ 1995 دولار ، ووصل إلى 7190 دولار سنة 1980 ، وحوالي 7570 دولار سنة 2001 ، وبلغ 4837.8 دينار سنة 2003 ، فتطور الخدمات الصحية ، وزيادة دخل الفرد ، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس ، عوامل اجتمعت لتساعد في الرقي بمستوى معيشة الفرد الليبي .

14 – تُعد النتائج السابقة من بين أهم ما أحدثته التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا التي سعت على مر مراحلها من أجل الرقي بمستوى معيشة الفرد لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية والحياة الكريمة لمن يعيشون على هذه الأرض دون تمييز أو محاباة ، غير أن الملاحظ أن هناك بعض التباين بين بعض الشعبيات إذا ما أُمعن النظر على المستوى الجهوي حسب التقسيمات الإدارية ، فالملاحظ الاختلاف الصارخ في بعض الأحيان سواء من حيث التقسيم الجغرافي للشعبيات وتباين مساحاتها واختلاف معدل النمو السكاني في بعضها ، وارتفاع نسبة الحضر عن الريف أو العكس ، مما نتج عنه سوء توزيع للسكان ، وكان العامل الأساس في هذا التشتت والتباعد قسوة الظروف الطبيعية من تطرف في ارتفاع درجات الحرارة ، وبالتالي زيادة معدل التبخر ، وندرة الأمطار ، ومحدودية مصادر المياه ، وقلة الصالحة للزراعة ، مع فقر في الحياة النباتية ، وقلة الموارد المعدنية ، باستثناء النفط والغاز ، التي إن وجدت فإن صعوبة الحصول عليها يرفع من تكاليف إنتاجها ، الأمر الذي يحد من استثمارها .

التوصيات :

اعتماداً على النتائج التي خرجت بها الدراسة يمكن استنتاج الاقتراحات التالية التي يرى الباحث أنها قد تفيد في الدفع بمسيرة التنمية وتفادي الكثير من المعوقات التي تحد من تنفيذ بعض المشاريع ، وتسهم في توجيه حركة السكان :

1 – العمل على إعادة توزيع السكان تشجيع أعداد من المقيمين في منطقتي طرابلس وبنغازي على الهجرة إلى مناطق أخرى ، للتقليل من الكثافة السكانية بهما إلى مناطق تجمع جديدة مما يسهم في خلق مواطن عمل وبعث أماكن جديدة للمهاجرين إليها من مناطق التركز .

2 – الرفع من كفاءة القائمين على إعداد خطط التنمية سواء على مستوى الدولة أو على المستوى الجهوي ، وتوفير الموارد المادية من أموال وأجهزة ، وبيانات ومعلومات عن الوضع السكاني .

3 – زيادة الاهتمام بالخدمات والمشاريع في المناطق الريفية ، وتقديم التسهيلات التي تشد من أزر المقيمين بها ومساعدة الراغبين في الهجرة إليها ، للحد من نزيف الهجرة إلى المدن والتخلص من الاكتظاظ الذي تعاني منه المدن .

4 – فتح المجال واسعاً أمام التخصصات التقنية والفنية لمواجهة الطلب الذي بدأ عليها يزداد تماشياً مع التطور الصناعي والتقني ، والتقليل من معظم تخصصات العلوم الإنسانية التي تشبعت بها مرافق العمل ؛ بل أن منها ما يفوق حاجة المجتمع إليها ، الأمر الذي يرهق ميزانية الدولة مرتين : الأولى أثناء الدراسة والصرف عليها ، والثانية بعد التخرج وما ينجم عن البطالة من مآسي .

5 – توفير التخصصات الطبية اللازمة في بعض الأمراض ، وبخاصةٍ الأخصائيين في علاج أمراض الشيخوخة ، حيث أن هذه الفئة تحتاج إلى عناية خاصة بها تختلف عن باقي التخصصات ، مع إنشاء المراكز العلاجية الخاصة بهم .

6 – الحد من التوظيف في قطاع الخدمات الذي أصبح المسيطر ، وقطب الجذب الرئيس للخريجين ، وإدخال التقنية الحديثة له ، والتقليل من البيروقراطية ، والروتين الإداري ، وتسهيل الإجراءات اللازمة لقيام المشاريع التي تستقطب أكبر قدر من العاملين في الجهاز الإداري .

7 – التوسع في التعليم ما دون الجامعي الخاص ، ولكن بإشراف ومتابعة كـــاملتين مـــن الدولة للمساهمة في تنويع التخصصات ، وفتح آفاق معرفية جديدة ، دون الانطواء وراء القديم والكلاسيكي من العلوم تماشياً مع متطلبات العصر .

8 – تشجيع المرأة لاقتحام مواطن عمل وتخصصات جديدة ، وبخاصة في مجـــال العمـــل التقني الذي يتلاءم طبيعتها ، ومحاولة التخلص من المشاركة المحدودة في مجـــالي التعلـــيم والصحة وبعض مجالات الخدمات الأخرى .

9 - التوجه نحو الاستعانة بخبرات الدولة الأخرى المناظرة لليبيا في ظروفها المادية والطبيعية والبشرية ، والدول التي تقدمت في مجالات التخطيط وإعداد المخططات للمدن والمشاريع التنموية ، والاستفادة من تلك التجارب لتفادي الأخطاء ، مما يقلـــل مـــن التكـــاليف ويختصر الوقت .

10 – إن تطور دخل الفرد في ليبيا ناجم عن ارتفاع أسعار النفط وهو المصـــدر الوحيـــد للدخل الوطني ، الأمر الذي يحتم ضرورة خلق مصادر بديلة للـــدخل حـــتى لا يبقـــى مستقبل المواطن مرتبطاً بارتفاع وانخفاض سعر النفط أو مستوى إنتاجه .

11 – أخيراً توصي الدراسة ضرورة القيام بالدراسات الديموغرافية التي توضح الأســـباب الكامنة وراء التذبذب الواضح في ارتفاع وانخفاض عدد المواليد وتباينـــهم مـــن شـــعبية لأخرى ، كذلك تأخر سن الزواج وانتشار الظاهرة وبخاصةٍ بين الإناث ، أيضاً معالجـــة التسرب من مراحل التعليم وتراجع أعداد تلاميذ التعليم الأساسي ، كما أن التبـــاين في زيادة أعداد الإناث بين الشعبيات وارتفاع نسبتهن في بعضـــها وانخفاضـــها في أخـــرى يتطلب البحث والدراسة ، ونمو ظاهرة الحضر ، وتوجهات الهجرة ودوافعها ومنـــاطق استقطابها .

12 – أثبتت هذه الدراسة ضرورة التقيّد بالفترة الزمنية الفاصلة بين كل تعدادين سكانيين ولا يجوز التأخير فيها ، فتعداد سنة 2005 المؤجل إلى موعد غير محدد ســـتترتب عليـــه اضطرابات في البيانات المطلوبة لمختلف القطاعات وستتأخر بفعل ذلك بعض المشـــاريع التي تعتمد على معلومات إحصائية دقيقة ، فينبغي ضرورة إجراء الدراسات السكانية بين كل تعدادين سواء المتعلقة بالسكان ، أو بالأنشطة الاقتصـــادية كالتعـــداد الزراعـــي ، والتعداد الصناعي ، وحصر القوى العاملة وغير ذلك .

قائمة المراجع

أولاً الكتب العربية :

1 – أبولقمة ، الهادي مصطفى ، والقزيري ، سعد ، (تحرير) الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة – ليبيا ، 1995 .

2 – ــــــــــــــ ، (تحرير) الساحل الليبي ، مركز البحوث والاستشارات ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1997 .

3 - ــــــــــــــ، الانفجار السكاني دراسة في جغرافية السكان ، جامعة السابع من أبريل ، الزاوية ، 1993 .

4 - أبوعيانة ، فتحي ، جغرافية السكان ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1980 .

5 - ــــــــــــــ ، مشكلات السكان في الوطن العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986 .

6 – إسماعيل ، أحمد على ، أسس علم السكان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة 8 ، القاهرة ، 1997 .

7– أبوسنينة ، محمد ، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس، 1993 .

8 – أبوالسعود ، محمد فوزي ، وآخرون ، الموارد واقتصادياتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 .

9 – الأرباح ، صالح الأمين ، (تحرير) ، الأمن الغذائي أبعاده، محدداته ، سبل تحقيقه ، الجزء الثاني، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس 1996 .

10 – أغوستيني ، هنريكو ، سكان ليبيا ، (ترجمة) خليفة التليسي، الجزء الأول ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، 1990 .

11 – إبراهيم ، عيسى علي ، وأبو راضي ، فتحي عبدالعزيز ، جغرافية التنمية والبيئة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2004 .

12 – إبراهيم ، عبدالله ، المسألة السكانية وبنية المجال العربي ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، معهد الإنماء العربي، طرابلس – ليبيا ، بيروت ، 1991 .

13 – بوحفص ، عبدالكريم ، الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 .

14 – البربار ، عقيل محمد ، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث ، دار إلقا ELGA ، مالطا ، 1996 .

15 – الجنديل ، عدنان رشيد ، الزراعة ومقوماتها في ليبيا ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، 1978 .

16 – الباز ، محمد علي ، الانفجار السكاني وتحديد النسل، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، الرياض، 1993 .

17 – الجوهري ، يسري ، جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية، 1990 .

18 – الجديدي ، محمد ، مسائل في الجغرافيا الحضرية ، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر ، جامعة تونس الأولى للآداب والفنون والعلوم الإنسانية ، تونس ، 1997 .

19 – حمدان ، جمال ، ج . ع . ل – دراسة في الجغرافيا السياسية ، دار عـالم الكتـب ، القـاهرة 1973 .

20 – جونسون ، ريتشارد ، ووسترن ، دين ، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعـددة مـن الوجهـة التطبيقية ، (ترجمة) عبد المرضي حامد ، دار المريخ ، الرياض ، 1998 .

21 – حبيب ، هنري ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، (ترجمة) شاكر إبراهيم ، المنشأة العامة للنشـر والتوزيع والإعلان والمطابع ، طرابلس ، 1981 .

22 – حطب ، زهير ، ومكي ، عباس ، الطاقات النسائية العربية ، معهد الإنماء العربي ، بيـروت ، 1987 .

23 – حميدة ، علي عبداللطيف ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيـا ، مركـز دراسـات الوحـدة العربية ، بيروت ، 1995 .

24 – حسن ، محمد إبراهيم ، دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي ، جامعة بنغازي ، 1976 .

25 – حمد ، شهاب عدنان ، والعلاق ، مهدي محسن ، مقاييس التنمية البشرية ومتطلباتها من البيانات الإحصائية ، المهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد ، 2000 .

26 – خلف الله ، رمضان عريبي ، حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا ، المنشأة الشـعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، 1984 .

27 – الخريف ، رشود بن محمد ، السكان – المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، الرياض ، 2003 .

28 - ــــــــــــــــــــــــ ، التعداد السكاني – مفهومه – طرقه – تقويمه – استخداماته، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1993 .

29 – الخفاف ، عبد علي ، والمومني ، محمد أحمد عقلة ، جغرافية السكان – دراسة في أدب السكان وديموغرافية الوطن العربي ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، اربد ، الأردن ، 2001 .

30 – الرويثي ، محمد أحمد ، (تحرير) ، سكان العالم العربي الواقع والمستقبل ، مكتبـة العبيكـان ، الرياض ، 2003 .

31 - الزقني ، عيسى ، الوضع السكاني في الجمهورية العربية الليبية ، منشورات مصلحة الإحصاء والتعداد ، طرابلس 1976 .

32 – زيد ، محمد ، التحول الاقتصادي في الجماهيرية ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع ، طـرابلس 1980 .

33 – السعدي ، فاضل عباس ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980 .

34 – الساعاتي ، حسن ، ولطفي ، عبدالحميد ، دراسات في علم السـكان ، دار النهضـة العربيـة ، بيروت ، 1981 .

35 – سهاونة ، فوزي ، مبادئ الديموغرافيا ، (نشر بدعم من الجامعة الأردنيـة والأمـم المتحـدة) ، الطبعة الثانية ، عمّان ، 1983 .

36 - ــــــــــــ وآخرون ، مدخل إلى الجغرافيا ، دار وائل للطباعة والنشر، عمَّان ، 2002 .

37 – سعد الله ، عمر ، القانون الدولي للحدود ، الجزء 1 ، مفهوم الحدود الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .

38 – شرف ، عبدالعزيز طريح ، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب ، الطبعة الثالثة ، 1995 .

39 – الشيباني ، عمر التومي ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، 2001 .

40 – الصطوف ، محمد الحسين ، الإحصاء السكاني ، جامعة سبها – ليبيا ، 1995 .
41 – عجمية ، محمد عبدالعزيز ، و الليثي ، محمد علي ، التنمية البشرية (مفهومها – نظريتها – سياساتها) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 .
42 – ـــــــــــــــــــــ ، وناصف ، إيمان عطية ، التنمية البشرية (دراسة نظرية تطبيقية) ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2000 .
43 – عطوي ، عبدالله ، السكان والتنمية البشرية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2004 .
44 – عمورة ، علي الميلودي ، ليبيا تطور المدن والتخطيط الحضري ، دار الملتقى النشر ، بيروت 1998 .
45 – عز الدين ، عبدالله ، التحليل السكاني الرياضي ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2003 .
46 – عطية ، أسعد محمد ، التغيرات الكمية للنمو السكاني – دراسة تطبيقية على المملكة السعودية ، مركز بحوث العلوم الاجتماعية الرياض ، 1997 .
47 – غانم ، شكري ، الاقتصاد الليبي قبل النفط ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، بدون تاريخ .
48 – فريد ، كمال ، دراسة تحليلية عن السياسات المائية في الوطن العربي لآفاق عام 2000 ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1993 .
49 – الفالح ، متروك ، المجتمع والديموقراطية والدولة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2002 .
50 – القزيري ، سعد ، (تحرير) ، دراسات في سكان ليبيا ، بنغازي ، 2003 .
51 – ـــــــــــــــــــــ ، (تحرير) ، التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا ، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ، بنغازي ، 1994 .
52 – قنّوص ، صبحي محمد ، أزمة التنمية – دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1999 .
53 – ـــــــــــــــــــــ ، (تحرير) التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 – 1999، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، 2000 .
54 – الكيخيا ، منصور محمد ، جغرافية السكان ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 2002 .
55 – كانتر ، هلموت ، ليبيا – دراسة في الجغرافيا الطبية ، (ترجمة) عبدالقادر المحيشي ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، سلسلة الدراسات المترجمة (39) ، طرابلس ، 2002 .
56 – لبيب ، علي ، جغرافية السكان – الثابت والمتحول ، شمال جنوب NORSUD ، تونس ، 2003 .
57 – المهدوي ، محمد المبروك ، جغرافية ليبيا البشرية ، الطبعة الثانية ، جامعة قاريونس ، بنغازي، 1990 .
58 – المشهداني ، أكرم عبدالرزاق ، اتجاهات الجريمة في الوطن العربي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2005 .
59 – الهرماسي ، محمد عبدالباقي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، 1999 .
60 – وهيبة ، عبدالفتاح ، في جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1979 .

ثانياً المراجع الأجنبية :

1 - Enhancing Women Participation in Economic, The World Bank, 1994.
2 - Gareth Show & Dennis Wheeler, Statistical Techniques In Geographical Analysis, (1994) .
3 - S.Van Valkenburg Elements of Political Geog. N.Y, 1940. p282 .
4 - United Nations Demographic, year Book, N. Y, 1995, P P 135 – 134 .
5 - United Nations Demographic, year Book, N. Y, 1997, Op. Cit., Table (4) .
6 - World Pop Population Prospects, 1998,Vol . 1.(Economic & Social Affairs).
7 - World Population Prospects, 1999,Vol . 1. (Economic & Social Affairs).
8 - World Population Prospects, 2002,Vol . 1. (Economic & Social Affairs).
9 – Symposium on the Geology of Libya, Faculty of Science - University of Libya, 1791.
10 – The Geology of Libya, volume: 1 – 3, Editors: M. J. Salem & M. T. Busrewil, Second Symposium on the Geology of Libya, held at Tripoli, September 16 – 21 – 1987, Al-Fateh University, ACADEMIC PRESS, 1980 .
11 – Polservice, Consulting office Tripoli Regional Plan – 2000, Final Report No: TF – 1, Warsaw, Poland, 1985 .

ثالثاً الدوريات :

1 – أبوعائشة ، سالم ، (تطور التعداد السكاني2) ، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، العدد الثاني ، يناير 2005 .
2 – بلحسن ، بلمير ، (الديموغرافيا ، منظومة من المعارف) ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 14 ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ديسمبر 2000 ،
3 - جدُّور ، محمود ، (الدخل الأسري وظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي) ، المجلة الجامعة ، مركز البحوث والدراسات العليا ، جامعة السابع من أبريل ، الزاوية – ليبيا ، العددان 1 ، 2 ، 2001 .
4 – الحوَّات ، علي ، (الأسرة وعمل المرأة – دراسة في المجتمع الليبي) ، مجلة الفكر العربي ، السنة 17 ، العدد 84 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ربيع 1996 .
5 - شعيرة ، محمد عبدالهادي ، (ليبيا الاسم ومدلولاته التاريخية) ، مجلة كلية الآداب ، الجامعة الليبية ، المجلد الأول ، بنغازي ، 1958 .
6 – الشاعر ، عيسى موسى ، (مفهوم الحجم الأمثل للسكان – مع إشارة خاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة) ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 25 ، العدد 1 ، ربيع 1997 .
7 - رشيد ، محمد رياض ، (في النمو السكاني والتنمية الاقتصادية في ليبيا) ، مجلة كلية التربية ، طرابلس ، العدد 9 ، 1978 .
8 – الرابطي ، عبدالمجيد ، (اتجاهات التنمية البشرية في ليبيا2) ، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، العدد الأول ، طرابلس ، 2004 .
9 – العريشي ، علي بن محمد (التغيرات التنموية ودورها في تصنيف الخصائص السكانية وتباينها في منطقة جازان بالمملكة السعودية) ، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، الإصدار رقم 266 ، قسم الجغرافيا جامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، يوليو ، 2002 .

10 – الرجيبي ، عبدالرزاق علي ، (القوى العاملة الوطنية في ليبيا 1973 – 2003) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة السابع من أبريل السنة الأولى ، العدد الثاني ، 2005 ، الزاوية ، ليبيا ، ص 289 .
11 - عطية ، أسعد محمد ، معدل النمو السنوي السكاني والمتسع الزمني لتضاعف السكان لمرتين أو لثلاث مرات – دراسة للمدن في السعودية ، المجلة العلمية للآداب والعلوم الإنسانية ، العدد 21 ، جامعة المنيا ، مصر ، 1996 .
12 - محمود ، أحمد علي ، (السكان والموارد بالجماهيرية) ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، العدد 84 ، 1996 .
13 – نابي ، عبدالحكيم ، (الزاوية من قائمقامية إلى شعبية) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة السابع من أبريل ، السنة الأولى ، العدد الأول ، مارس 2005 .

رابعاً الرسائل العلمية :

1 – إبراهيم ، ماجدة ، التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 1994 .
2 - برِّيم ، أبوزيد ، إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2005 .
3 – الدغاري ، مبارك إدريس ، التوزيع الجغرافي للسكان وأثره في الجغرافيا السياسية لليبيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاريونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، بنغازي ، 2002 .
4 – جلالة ، المبروك علي ، تغير السكان وأثره في كيان الدولة الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2005 .
5 - الرجيبي ، عبدالرزاق علي ، المياه الجوفية في بلدية الزاوية وأوجه استثمارها ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، الزاوية ، ليبيا ، 1998 .
6 – العماري ، محمد مختار ، دارسة طبيعة القوى العاملة في ليبيا 1954 – 1984 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، بنغازي ، 1989 .

خامساً التقارير والنشرات :

1 – وزارة الاقتصاد الوطني ، تقرير التعداد العام للسكان لسنة **1954** ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، طرابلس ، **1959** .
2 – وزارة الاقتصاد والتجارة ، التعداد العام للسكان 1964 ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، طرابلس ، 1966 .
3 – أمانة التخطيط ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973، مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، 1977
4 – وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 – 1975 ، طرابلس .
5 – مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج التعداد العام للسكان 1973 محافظة الزاوية ، طرابلس ، مارس 1977 .
6 - مصلحة الإحصاء والتعداد ، نتائج التعداد العام للسكان 1973 ، طرابلس ، مارس 1977 .
7 – ـــــــــــــ ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 – 1980 ، طرابلس .

8 – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، 1980 – 1980 .
9 - ـــــــــــــــــــــ ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984 بلدية الزاوية ، طرابلس، 1988 .
7 – ـــــــــــــــــــــ ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1984 ، طرابلس ، 1988 .
8 – ـــــــــــــــــــــ ، المجموعة الإحصائية ، الإحصاءات الحيوية 1969 – 1989 .
9 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الإحصاءات الحيوية 1990 – 2004 .
10 - ـــــــــــــــــــــ ، النتائج النهائية للعداد العام للسكان 1995 ، طرابلس ، 1998 .
11 - ـــــــــــــــــــــ ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999 ، طرابلس ، 2000 .
12 - ـــــــــــــــــــــ ، النتائج النهائية للتعداد الزراعي لعام 2001 ، طرابلس 2002 .
13 - ـــــــــــــــــــــ ، تقرير التنمية البشرية ليبيا 2002 ، طرابلس ، 2003 .
14 - ـــــــــــــــــــــ ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الأول ، الخصائص الديموغرافية ، طرابلس ، 2003 .
15 - ـــــــــــــــــــــ ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الثاني، الخصائص الاجتماعية ، طرابلس ، 2003 .
16 - ـــــــــــــــــــــ ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الثالث ، بيانات الإنفاق والدخل العائلي ، طرابلس ، 2003 .
17 - ـــــــــــــــــــــ ، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 – 2003 ، الجزء الرابع ، العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والإنفاق العائلي ، طرابلس ، 2003 .
18 - ـــــــــــــــــــــ ، خريطة التنمية البشرية في الشعبيات ، طرابلس ، 2003 .
19 - ـــــــــــــــــــــ ، النتائج النهائية للتعداد الزراعي العام 2001 ، طرابلس ، 2002 .
20 - ـــــــــــــــــــــ ، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001 ، طرابلس 2002 .
21 – ـــــــــــــــــــــ ، الكتاب الإحصائي 2002 ، طرابلس ، 2003 .
22 - ـــــــــــــــــــــ ، الكتاب الإحصائي 2003 ، طرابلس ، 2004 .
23 - ـــــــــــــــــــــ ، نشرة أسعار القطاعي لتكاليف المعيشة ، طرابلس 2003 .
24 – المركز الوطني لتخطيط التعليم ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي والمتوسط للعام الدراسي 2003 – 2004 ، (تقرير غير منشور) ، طرابلس ، 2004 .
25 - ـــــــــــــــــــــ ، مؤشرات إحصائية حول التعليم الأساسي والمتوسط للعام الدراسي 2004 - 2005 ، (تقرير غير منشور) ، طرابلس ، 2005 .
26 - ـــــــــــــــــــــ ، التعليم العالي في الجماهيرية ، - دراسة تقييمية – (تقرير غير منشور) ، طرابلس ، ديسمبر 2002 .
27 – اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى 2000 – 2025 ، إعداد مصلحة التخطيط العمراني وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات) ، طرابلس ، 2004 .
28 - ـــــــــــــــــــــ ، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970 – 2003 ، طرابلس، 2004 .

29 - مصلحة التخطيط العمراني ، تطوير المناطق القروية الداخلية في ليبيا ، مشروع الأمم المتحـــدة للتدريب وتخطيط التجمعات ليب/91/اكس01 ، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتـــات) طرابلس ، سبتمبر 1993 .
30 – مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية للربع الثـــاني 2000 ، تطور السكان والقوى المنتجة في ليبيا 1970 – 1998 ، المجلد 40 ، طرابلس 2000 .
31 - ــــــــــــــــــــ ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 44 ، الربع الثالث لســنة 2004 ، طرابلس ، 2004 .
32 – اللجنة الوطنية لإعداد التقارير ، التجمعات البشرية والتنمية الإسكانية في ليبيا ، تقريـــر وطنـــي لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول التجمعات السكنية (هابيتات) اسطنبول – يونيو 1996 .
33 – ــــــــــــــــــــ ، التقرير الوطني للمستوطنات البشرية ، تقرير مقدم لمركز الأمـــم المتحدة للمستوطنات البشرية ، نيويورك – يونيو 2001 (اسطنبول + 5) .
34 – قسم التفتيش بمكتب المفتش العام لقطاع الصحة ، الملخص الإحصائي لقطاع الصحة 2004 .
35 – الهيئة العامة لتخطيط الرعاية الصحية ، مشـــروع المســـــح العنقـــودي متعـــدد المؤشـــرات ، التقرير الأولي لنتائج المسح ، طرابلس ، 2003 .
36 – القسم الفني لمجلة الزحف الأخضر ، دليـــل الجماهيريـــة الطبـــي – لســـنة 200 – 2001 ، طرابلس ، 2003 .
37 – أمانة التخطيط ، مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني لـــ ج. ع. ل. ش. ا ، طرابلس ، 1978 .
38 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1998 .
39 - ــــــــــــــــــــ ، ــــــــــــــــــــ 2000 .
40 - ــــــــــــــــــــ ، ــــــــــــــــــــ 2003 .
41 - ــــــــــــــــــــ ، ــــــــــــــــــــ 2004 .
42 - ــــــــــــــــــــ ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية-العربية للعام 2002 ، نيويورك ، 2002 .

ملحق رقم (1- أ)

مؤشرات سكانية حسب الشعبيات لسنة 2004

الشعبية	عدد السكان	معدل النمو 1984 - 1995	معدل النمو 1995 – 2005	المساحة /كلم^2	الكثافة نسمة/كلم^2	ريف	حضر	% سكان الريف
البطنان	148800	2.36	3.20	83860	1.77	28867	119933	19.4
درنة	82949	1.88	1.86	4908	16.90	4172	78777	5.03
القبة	101095	3.45	4.62	14722	6.86	41445	59650	41
الجبل الأخضر	200799	2.46	2.67	7800	25.74	62609	138190	31.18
المرج	119908	2.27	2.46	10000	11.99	35948	83960	29.98
الحزام الأخضر	112379	1.78	3.32	12800	8.77	2326	110053	2.07
بنغازي	660147	2.35	2.58	800	825.18	229203	430944	34.72
أجدابيا	177366	2.97	4.32	91620	1.93	15235	162131	8.59
الواحات	30225	2.92	2.87	108670	0.27	20462	9763	67.7
الكفرة	53868	3.77	3.77	483510	0.11	10095	43773	18.74
سرت	166729	3.32	4.23	77660	2.1	28010	138719	16.8
الجفرة	46646	2.62	2.82	117410	0.39	280	46366	0.6
مصراتة	378523	2.92	4.40	2770	136.65	15406	363117	4.07
المرقب	340964	2.79	2.91	3000	113.65	159196	181768	46.69
بني وليد	80361	3.14	3.17	18710	4.07	1286	79075	1.6
ترهونة ومسلاتة	306198	2.71	2.75	5840	52.43	42868	263330	14
تاجوراء	278534	3.13	3.30	1430	186.73	36209	242325	13
طرابلس	896770	1.17	1.29	400	2207.32	17935	878835	2
الجفارة	299936	2.68	2.87	1940	154.60	18296	281640	6.1
الزاوية	203400	2.48	2.55	1520	133.81	12204	191196	6
صرمان وصبراتة	156818	2.33	2.33	1370	114.46	29952	126866	19.1
النقاط الخمس	215437	2.46	2.52	5250	41.03	24129	191308	11.2
غريان	166702	2.42	2.60	4660	35.77	78516	88186	47.1
مزدة	43225	3.36	3.42	72180	0.59	17593	25632	40.7
نالوت	92023	3.09	3.83	13300	6.91	29952	126866	39.71
غدامس	19487	2.41	2.34	51750	0.37	24129	191308	32.6
يفرن وجادو	121731	2.56	2.74	9310	13.07	122	121609	0.1
وادي الحياة	75645	3.39	3.44	31890	2.37	4539	71106	6
غات	23683	3.39	3.33	72700	0.32	12429	11254	52.48
سبها	131791	3.04	3.17	14330	8.96	59701	72090	45.3
وادي الشاطئ	79544	2.68	2.58	97610	0.81	30226	49318	38
مرزق	70984	2.85	2.84	244571	0.29	0	70984	0
ليبيا	5882667	2.40	2.80	1669841	3.8	847104	5035563	14.4

ملحق رقم (1 – ب)

مؤشرات سكانية (إحصاءات حيوية) حسب الشعبيات لسنة 2004

البيان / الشعبية	عدد المواليد	المواليد الخام	عدد الوفيات	الوفيات الخام	وفيات الرضع	الرضع الخام	عدد حالات الزواج	زواج خام في الألف	عدد حالات الطلاق	طلاق خام في الألف	% النوعية ذكر/100 أنثى
البطنان	3652	24.54	324	2.17	29	8.0	1067	7.17	94	0.63	104
درنة	1991	24.00	295	3.55	68	34.1	798	9.62	24	0.28	101
القبة	924	9.13	127	1.25	3	3.2	626	6.19	42	0.41	102
الجبل الأخضر	5308	26.43	486	2.42	57	11.0	1573	7.83	214	1.06	101
المرج	2717	22.65	305	2.54	31	11.4	1041	8.67	62	0.51	100
الحزام الأخضر	1730	15.39	128	1.13	12	7.0	1061	9.44	7	0.06	100
بنغازي	14285	21.63	2434	3.68	405	28.3	4246	6.43	104	0.15	102
أجدابيا	3136	17.68	357	2.01	94	30.0	813	4.58	22	0.12	101
الواحات	628	20.77	68	2.24	12	19.1	242	8.00	15	0.49	100
الكفرة	1016	18.86	112	2.07	25	25.0	194	3.60	1	0.01	100
سرت	2533	15.19	366	2.19	38	15.0	728	4.36	21	0.12	100
الجفرة	1234	26.45	114	2.44	19	15.4	337	7.22	26	0.55	102
مصراتة	6967	18.42	973	2.57	164	23.5	2108	5.56	83	0.21	103
المرقب	8102	25.24	1000	2.93	105	13.0	2183	6.40	32	0.09	102
بني وليد	1815	22.58	140	1.74	5	3.0	405	5.03	49	0.60	102
ترهونة ومسلاتة	5808	18.96	829	2.70	90	15.5	1831	5.97	29	0.09	101
تاجوراء	4241	15.22	424	1.52	15	3.5	1899	6.81	85	0.30	103
طرابلس	20752	23.14	2317	2.58	185	9.0	6752	7.52	424	0.47	103
الجفارة	4222	14.07	425	1.41	50	12.0	2239	7.46	82	0.27	102
الزاوية	3796	23.24	550	2.70	103	27.1	1489	7.32	41	0.20	100
صرمان وصبراتة	3645	23.24	497	3.16	89	24.4	1400	8.92	46	0.29	100
النقاط الخمس	3900	18.10	675	3.31	41	10.5	1529	7.09	27	0.12	100
غريان	3349	20.08	500	2.99	31	9.2	911	5.46	12	0.07	101
مزدة	841	19.45	126	2.91	18	21.4	221	5.11	8	0.18	100
نالوت	2016	21.90	286	3.10	30	15.1	512	5.56	12	0.13	95
غدامس	441	22.63	211	10.82	18	41.0	111	5.69	2	0.10	108
يفرن وجادو	2654	21.80	365	2.99	49	18.5	743	6.10	15	0.12	102
وادي الحياة	1095	14.47	260	3.43	21	19.1	338	4.46	25	0.33	102
غات	432	18.24	67	2.82	9	21.0	61	2.57	7	0.29	100
سبها	3021	22.92	696	5.28	163	54.0	744	5.64	138	1.01	102
وادي الشاطئ	1769	22.23	169	2.12	13	7.3	517	6.49	14	0.17	100
مرزق	1604	22.59	152	2.14	21	13.1	386	5.43	14	0.19	93
ليبيا	119633	20.33	15765	2.67	2010	17.0	39105	6.64	1777	0.30	102

ملحق رقم (2 - أ)

مؤشرات في مجال التعليم حسب الشعبيات لسنة 2004

البيان / الشعبية	المباني التعليمية	عدد تلاميذ الأساسي	% لسكان الشعبية	% مجموع التلاميذ في ليبيا	عدد طلاب المتوسط	% لسكان الشعبية	% لمجموع الطلاب في ليبيا
البطنان	108	30276	20.34	2.79	10690	7.18	3.20
درنة	51	17954	21.64	1.65	4863	5.86	1.45
القبة	73	17679	17.48	1.63	5064	5.00	1.52
الجبل الأخضر	155	40407	20.12	3.73	12646	6.30	3.80
المرج	92	26134	21.79	1.25	8026	6.6	2.40
الحزام الأخضر	116	22964	20.43	2.12	6665	5.93	2.00
بنغازي	229	120344	18.22	11.11	35406	5.36	10.62
أجدابيا	67	29303	16.52	2.70	7577	4.27	2.27
الواحات	41	7164	23.70	0.66	1735	5.74	0.52
الكفرة	29	10026	18.61	0.92	2589	4.71	0.77
سرت	109	32151	19.28	2.97	9039	5.42	2.71
الجفرة	45	9376	20.10	0.86	2251	4.82	0.67
مرزق	78	63604	22.79	1.49	4471	6.30	1.34
سبها	66	69307	22.26	2.71	8069	6.12	2.42
وادي الحياة	76	13422	21.13	1.47	5014	6.62	1.50
وادي الشاطئ	101	55507	19.77	1.45	5464	6.86	1.64
مصراتة	183	5749	16.80	5.87	13681	3.61	4.10
المرقب	277	148207	20.32	6.40	21402	6.27	6.42
بني وليد	64	50397	16.60	1.24	5301	6.60	1.60
ترهونة ومسلاتة	381	37967	18.12	5.12	19434	6.34	5.83
تاجوراء	219	26983	20.66	5.31	16703	5.97	5.01
طرابلس	290	38097	16.78	13.69	51426	5.82	15.43
الجفارة	238	29669	16.80	4.65	16653	5.55	5.00
الزاوية	162	7837	18.66	3.50	10915	5.36	3.27
صبراتة وصرمان	143	13582	17.20	2.49	9462	6.03	2.84
النقاط الخمس	220	3664	17.68	3.51	11528	5.35	3.46
غريان	208	20372	17.79	2.74	10396	6.23	3.12
مزدة	52	15989	18.13	0.72	2935	6.79	0.88
يفرن وجادو	161	5153	16.73	1.88	6788	5.57	2.03
نالوت	102	29347	14.75	1.25	4452	4.83	1.33
غدامس	24	15733	18.80	0.33	1277	6.55	0.38
غات	23	16183	21.75	0.47	1163	4.91	0.34
ليبيا	4185	1082347	18.39	100.0	333091	5.66	100.0

ملحق رقم (2 - ب)

مؤشرات في مجال التعليم حسب الشعبيات لسنة 2004

البيان / الشعبية	معلمو الأساسي	مدرس/ تلميذ	معلمو المتوسط	مدرس/ طالب	فصول الأساسي	فصل/ تلميذ	فصول المتوسط	فصل/ طالب	إداريون	عمال
البطنان	5515	**5.5**	1786	**6.0**	776	**21.0**	229	**24.2**	1053	129
درنة	4769	**3.7**	1157	**4.2**	538	**22.0**	131	**34.2**	1779	102
القبة	2783	**6.3**	803	**6.3**	487	**24.5**	181	**33.0**	780	100
الجبل الأخضر	8470	**4.7**	2178	**6.0**	1160	**17.1**	245	**17.0**	2893	242
المرج	4954	**5.2**	1329	**6.0**	623	**24.1**	126	**22.3**	1882	122
الحزام الأخضر	3712	**6.2**	1679	**4.0**	543	**22.5**	123	**19.3**	886	58
بنغازي	13323	**9.0**	4578	**7.7**	2798	**29.0**	807	**37.4**	4674	639
أجدابيا	4000	**7.3**	1906	**4.0**	519	**22.1**	91	**9.0**	1586	211
الواحات	782	**9.8**	269	**6.4**	485	**22.0**	103	**32.0**	311	113
الكفرة	1536	**6.5**	367	**7.0**	225	**27.2**	72	**66.0**	416	1128
سرت	3991	**8.0**	1069	**8.4**	851	**10.5**	197	**33.0**	652	105
الجفرة	2232	**4.2**	498	**4.5**	346	**21.0**	88	**94.5**	510	109
مرزق	7482	**5.5**	1811	**7.0**	1638	**29.0**	363	**138.0**	950	549
سبها	11169	**7.8**	2635	**6.3**	1866	**30.0**	517	**36.0**	1141	269
وادي الحياة	2840	**6.4**	1207	**5.3**	428	**23.3**	208	**250.0**	1438	328
وادي الشاطئ	10949	**3.2**	3702	**3.5**	2351	**19.4**	407	**35.5**	1089	412
مصراتة	9300	**8.5**	2167	**7.5**	1599	**25.0**	218	**28.0**	1440	861
المرقب	27477	**6.2**	10708	**8.1**	3394	**23.0**	1232	**16.4**	1620	820
بني وليد	15861	**4.7**	4223	**4.4**	1891	**21.4**	614	**87.0**	356	105
ترهونة ومسلاتة	10114	**5.0**	3683	**5.2**	1212	**18.3**	354	**27.0**	1718	2245
تاجوراء	10293	**6.2**	4109	**7.7**	928	**29.4**	296	**16.4**	1912	48
طرابلس	15462	**5.4**	4051	**5.0**	1648	**26.3**	486	**31.2**	8383	64
الجفارة	8222	**3.2**	2561	**4.0**	1214	**19.0**	402	**33.1**	2571	68
الزاوية	1202	**3.7**	383	**3.0**	231	**18.2**	124	**22.0**	1564	64
صبراتة وصرمان	3254	**2.6**	1155	**2.3**	390	**18.0**	123	**64.0**	2230	246
النقاط الخمس	626	**2.4**	223	**3.0**	134	**17.3**	50	**44.0**	2371	501
غريان	5291	**3.6**	1889	**4.0**	758	**17.0**	265	**44.1**	1417	329
مزدة	2505	**6.5**	947	**7.6**	479	**18.5**	205	**63.0**	235	211
يفرن وجادو	589	**4.0**	122	**3.6**	143	**18.0**	43	**26.0**	884	240
نالوت	3735	**4.1**	1283	**4.0**	489	**18.5**	136	**37.0**	1196	319
غدامس	4937	**6.0**	1550	**5.7**	346	**17.5**	161	**28.4**	173	81
غات	2906	**8.7**	642	**9.5**	515	**22.0**	148	**58.0**	135	45
ليبيا	210281	**5.1**	67042	**5.0**	30805	**21.2**	8738	**27.1**	50245	10793

ملحق رقم (3- أ)

مؤشرات في مجال الصحة حسب الشعبيات لسنة 2004

البيان / الشعبية	مراكز الصحة الأولية	مستشفيات عامة	سرير/مواطن	الأسرَّة	مصحات و عيادات خاصة	الأسرَّة	مواليد داخل المستشفى	مواليد خارج المستشفى
البطنان	70	2	**310**	480	9	22	3623	29
درنة	13	1	**162**	512	8	25	1985	6
القبة	27	2	**842**	120	0	0	917	7
الجبل الأخضر	45	3	**290**	692	0	0	5268	40
المرج	32	1	**275**	435	4	0	2716	1
الحزام الأخضر	15	4	**468**	240	3	0	1729	1
بنغازي	47	10	**222**	2965	54	105	14277	8
أجدابيا	19	2	**518**	342	13	0	3134	2
الواحات	16	2	**251**	120	3	0	628	0
الكفرة	15	2	**3.4**	180	2	0	1016	0
سرت	42	2	**638**	261	6	0	2528	5
الجفرة	13	1	**343**	136	3	0	1232	2
مرزق	29	3	**591**	660	29	112	6957	19
سبها	46	3	**274**	622	31	60	8092	10
وادي الحياة	16	1	**630**	120	5	0	1813	2
وادي الشاطئ	87	3	**442**	462	15	0	5785	23
مصراتة	68	1	**573**	120	24	129	4237	4
المرقب	63	12	**548**	4657	134	400	20744	8
بني وليد	67	1	**669**	201	22	0	4221	1
ترهونة ومسلاتة	38	1	**662**	480	36	82	3796	0
تاجوراء	31	2	**2321**	337	3	16	3645	0
طرابلس	58	3	**128**	554	15	63	3898	2
الجفارة	83	2	**1492**	540	9	0	3348	1
الزاوية	18	1	**423**	120	12	0	838	3
صبراتة وصرمان	27	4	**465**	416	0	0	2008	8
النقاط الخمس	10	1	**388**	136	1	0	441	0
غريان	57	4	**308**	330	11	0	2646	8
مزدة	28	1	**360**	120	0	0	1055	40
يفرن وجادو	12	1	**368**	120	0	0	429	3
نالوت	20	1	**221**	480	19	70	3013	8
غدامس	37	2	**143**	180	3	0	1761	8
غات	36	1	**197**	120	0	0	1584	20
ليبيا	1253	84	**302**	19499	474	1084	119364	269

ملحق رقم (3- ب)

مؤشرات في مجال الصحة حسب الشعبيات لسنة 2004

البيان / الشعبية	أطباء	طبيب/ مواطن	تمريض	تمريض/ مواطن	فنيون	فني/ مواطن	إداريون	إداري/ مواطن
البطنان	200	**744**	1471	**101**	399	**373**	1127	**132**
درنة	203	**408**	561	**148**	228	**364**	433	**191**
القبة	71	**1423**	957	**106**	160	**632**	496	**204**
الجبل الأخضر	205	**979**	1016	**198**	465	**432**	613	**327**
المرج	90	**1332**	848	**141**	265	**452**	615	**195**
الحزام الأخضر	74	**1518**	826	**136**	191	**588**	689	**163**
بنغازي	1814	**364**	2526	**261**	1762	**375**	2193	**301**
أجدابيا	105	**1689**	634	**280**	295	**601**	485	**366**
الواحات	69	**438**	271	**111**	95	**318**	834	**36**
الكفرة	40	**1371**	241	**223**	151	**357**	1101	**49**
سرت	277	**602**	556	**298**	303	**550**	977	**171**
الجفرة	115	**405**	313	**149**	154	**303**	317	**148**
مرزق	289	**921**	701	**67**	707	**100**	461	**154**
سبها	239	**766**	782	**195**	160	**824**	731	**180**
وادي الحياة	81	**1609**	288	**100**	243	**311**	526	**144**
وادي الشاطئ	228	**1046**	847	**91**	440	**181**	1388	**57**
مصراتة	172	**1309**	443	**540**	523	**724**	603	**628**
المرقب	3013	**1426**	5330	**468**	603	**565**	765	**446**
بني وليد	237	**992**	1500	**279**	98	**820**	273	**294**
ترهونة ومسلاتة	304	**1342**	636	**361**	51	**600**	299	**1024**
تاجوراء	232	**1619**	902	**628**	118	**2360**	89	**3129**
طرابلس	264	**297**	1466	**168**	2128	**421**	4268	**210**
الجفارة	170	**1265**	1121	**200**	651	**461**	400	**750**
الزاوية	60	**669**	219	**320**	552	**368**	619	**328**
صبراتة وصرمان	115	**676**	712	**174**	452	**369**	534	**294**
النقاط الخمس	49	**816**	258	**147**	1054	**204**	958	**225**
غريان	125	**980**	439	**149**	446	**374**	476	**359**
مزدة	47	**720**	756	**197**	17	**2542**	144	**300**
يفرن وجادو	18	**973**	628	**277**	294	**414**	404	**301**
نالوت	172	**800**	674	**129**	155	**594**	849	**108**
غدامس	76	**397**	872	**75**	64	**304**	141	**138**
غات	77	**1260**	1059	**37**	56	**423**	260	**91**
ليبيا	9234	**637**	30085	**195**	13387	**440**	24071	**244**

ملحق رقم (4)

ميزانية كل شعبية والدارسات والعاملات في التعليم الأساسي والمتوسط سنة 2004

الشعبية	ميزانية 2004	الدارسات بالتعليم الأساسي	الدارسات بالتعليم المتوسط	إداريات	مدرسات أساسي	مدرسات متوسط	أعمال النظافة
البطنان	37044000	14809	6549	557	4221	1203	78
درنة	30250000	8648	2495	667	3827	724	61
القبة	32778000	8743	3256	325	2139	533	29
الجبل الأخضر	58873000	19351	7237	981	6298	1414	170
المرج	32400000	12836	3954	723	3526	807	79
الحزام الأخضر	33428000	11136	3788	510	2822	1089	36
بنغازي	133659000	60003	22322	1226	11825	2987	583
أجدابيا	37867000	14337	4871	780	3184	1359	70
الواحات	29348000	3486	1089	175	558	135	55
الكفرة	16693000	4719	1560	215	1295	201	334
سرت	50021000	15365	5586	315	2102	576	72
الجفرة	18396000	4534	1223	167	2011	498	25
مرزق	24434000	30896	9174	505	2349	608	277
سبها	41964000	33261	10515	377	3275	962	81
وادي الحياة	20419000	6614	2529	773	1787	490	169
وادي الشاطئ	29289000	26882	11395	645	4048	761	150
مصراتة	67933000	28088	9180	839	5450	1086	696
المرقب	65404000	71872	26369	1052	7290	1525	727
بني وليد	25859000	24564	9361	262	2278	825	92
ترهونة ومسلاتة	58930000	18335	6234	1220	6864	1831	1961
تاجوراء	61692000	12983	5557	1059	7017	1449	46
طرابلس	200774000	18565	6669	2182	25140	9317	48
الجفارة	57212000	14377	6259	1120	14415	3420	59
الزاوية	47914000	3583	1451	564	8681	2886	51
صبراتة وصرمان	42671000	6647	2536	1157	8696	3260	234
النقاط الخمس	45979000	1778	701	1151	12705	2955	325
غريان	44687000	9766	3920	826	6985	1949	304
مزدة	22257000	7621	2947	178	906	174	82
يفرن وجادو	44087000	2551	668	632	4168	1339	230
نالوت	32414000	14462	4961	606	2704	833	195
غدامس	11048000	7769	2884	90	552	148	35
غات	16048000	7856	2818	58	530	48	11
ليبيا	1467700000	526437	190058	21892	171178	47392	7365

ملخص

السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1954 – 2004 دراسة جاءت لتوضيح الوضع السكاني وخصائصه ، وتتبع نتائج تطور التنمية عبر حوالي 50 سنة وتبرز ما كانت عليه ، وما آلت إليه في محاولة لمعرفة آفاق المستقبل .

شملت المنهجية ثم مقدمة عن ليبيا تناولت الظروف الجغرافية الطبيعية كالموقع الجغرافي والمساحة ، والبنية الجيولوجية ، والتضاريس ، والمناخ ، والتربة ، والغطاء النباتي، والموارد المعدنية ، ومصادر المياه .

وتحدث **الباب الأول** عن سكان ليبيا موضحاً في فصله الأول عن التعداد السكاني وتعريفه وتطوره ، ثم ركز على سكان ليبيا ، في لمحة تاريخية عن أوصولهم ، وأعطى توضيحاً عن الوضع السكاني منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين ، تلاه بشيء من التفصيل حديث عن التعدادات السكانية التي عرفتها البلاد منذ 1954 وإلى سنة 1995 ، بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية حتى سنة 2025 وتقديرات عام 2004 ، وناقش الفصل الثاني تطور نمو السكان شاملاً الزيادة الطبيعية ، كما تمت الإشارة إلى الخصوبة ، وتطور نمو السكان في الحضر والريف ، وتحدث الفصل الثالث عن خصائص التراكيب السكانية كالعمري ، والنوعي ، والأسري ، والحالة الزواجية ، والتركيب الاقتصادي ، والحالة التعليمية ، وأخيراً التركيب الإثنولوجي في إشارة موجزة عنه ، فيما تناول الفصل الرابع توزيع السكان وكثافتهم والعوامل المؤثرة في ذلك .

ودرس **الباب الثاني** التنمية البشرية في ليبيا شارحاً بالتفصيل في مقدمة تاريخية الوضع التنموي في ليبيا ، فالفصل الأول ناقش حالة الأمية والتعليم ، وتحدث الفصل الثاني الرعاية الصحية ، بينما تناول الفصل الثالث القوى العاملة والبطالة ، وبين الفصل الرابع مدى حصول السكان على مياه آمنة وطرق التخلص من مياه الصرف الصحي ، ومعدلات وفيات الرضع ، وأمد الحياة ، وأوضح الفصل الخامس مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمهنية ، ومستوى المعيشة ودخل الفرد .

وفَصَّلَ **الباب الثالث** واقع التنمية البشرية داخل التقسيمات الإدارية المعمول بها في ليبيا التي تضم 32 تقسيماً إدارياً يُعرفُ كل واحد منها بالشعبية ، مستعرضاً بعض مؤشرات التنمية البشرية في الشعبيات ، فتناول الفصل الأول توزيع السكن والسكان ، والفصل الثاني أوضح التباين في الخدمات مركّزاً على أهم خدمتين تمثلتا في التعليم

والصحة ، ودرس الفصل الثالث تعليم الإناث وعمل المرأة والقوى العاملة ، أما الفصل الرابع فقد ركز على التحليل الإحصائي باستخدام برنامج S.P.S.S. لمجموعة من المؤشرات في الشعبيات لسنة 2004 .

وأخيراً عرض الباحث ما توصل إليه من **نتائج** ليوجز مضمونها في **خاتمةٍ** تنتهي **بتوصيات .**

Résumé

L étude de la Démographie et du développement humain en Libye durant la période 1954 – 2004.

Est venue pour nous éclairer sur la situation démographique et ses particularités, suivons ensuite les résultants de l`évolution du développement sur environ 50 années en montrant ce qu`il était ce qu`il en est et ce qu il en adviendra dans une tentative pour connaître les horizons futurs.

Elle débute d abord par la méthodologie suivra une introduction sur la Libye évoquant les conditions géographiques tel que la situation, la superficie, la structure géologique, les reliefs, le climat, les ressources hydriques, le sol , la couverture végétale et les ressources minières, en essayant de déterminer leurs influence sur la distribution et la concentration de la population.

La 1ere partie traite la population de la Libye Le chapitre premier a traité le recensement de la population; sa définition et son évolution tout en donnant un aperçu historique sur les origines des populations libyennes et évoquant la situation démographique depuis la fin du 19eme siècle jusqu`a la première moitie de 20eme siècle en donnant des précisions sur les recensement des années 1954 et 1995, ainsi que l`examen de l`état économique et social de l`année 2002-2003 et les prévisions des années 2004 et 2005 en plus des prévisions futures allant jusqu`en 2025, Le second chapitre discute de l`évolution de la démographie et de la croissance naturelle tout en évoquant le taux de fécondité et le développement des populations urbaines et rurales alors que le 3eme chapitre traite discute les spécificités structurelles tel que l`age, le sexe, la famille et l`état matrimonial, l'économie, la situation éducative et enfin la structure ethnologique de manière succincte, le chapitre 4 a traité la distribution de la population et sa concentration et leurs déterminants.

La seconde partie traite du développement humain en Libye tout en détaillant dans une introduction historique, la situation du développement en Libye, Le 1ere chapitre traite de l`analphabétisme et de l`instruction alors que, le second étudie la couverture sanitaire, quant au 3eme chapitre il a trait a la main d`œuvre et au chômage et le 4eme chapitre montre comment la population s`approvisionnent en eau potable et de qu'elle manière elle se débarrasse des eaux usées et le taux de décès infantile et la longévité alors que le chapitre 5

nous claire sur la participation de la femme a la vie politique et professionnelles , ainsi que du niveau de vie et du revenu individuel .

La 3eme partie détaille la réalité du développement humain a l`intérieur des division administrative effective en Libye qui en compte 32 divisions dénommes (shaabiyates) et s`étalant sur certains index du développement démographique dans ces shaabiyates, Le 1er chapitre traite de distribution de l`habitat et des habitants, le second chapitre nous éclaire sur les services publiques en particulier l`éducation et la couverture sanitaire, alors que le chapitre trois a trait a l`enseignement, le travail des femmes et la main d'œuvre, le 4eme chapitre est consacre a l`analyse statistique en employant le programme S.P.S.S. sur un ensemble d`index de développement dans les shaabiyates pour l`année 2004 .

En fin le chercheur donnes les résultats auxquels il est parvenu en les résumant dans la conclusion et termine avec quelques recommandations qu`il juge importantes de ce qui pourrait débloquer le frein des étapes du développement des populations en Libye .

Summary

The Population and Human Development in Libya from 1954 to 2004.

The prime objective of the work described in this study was to clarify the population situation and its characteristics in Libya through population development - what it was and what it become to be - over the last 50 years, trying to understand its future prospects and evolution.

The methodology of the study was explained, followed by an introduction to Libyan geographic conditions such as geographic location, area, geological structure, topography, climate, water resources, soil, ground flora, and mineral resources establishing a relationship of each element with its effects on distribution and concentration of the population.

The first chapter constituted Libya's population explaining in its first section the population census; its definition and development, concentrating on the population from historic point of view, that is from the end of the 19th century to the first half of the 20th century. Some details were given on population census since 1954 till 1995, economic and social cadastral survey between 2002 and 2003, expectations on 2004 and 2005 and future expectations till the year 2025.The second section discussed the development of the population growth including the natural increase, fertility, and the population development in the urban and rural regions. The third section discussed the characteristics of the population structure such as age, sex, family and marital status, economic and education, ending in brief with ethnology structure. The fourth section explained the population distribution and density, and factors affecting them.

The second chapter studied the human development in Libya explaining - in a detailed historic introduction - the development situation, discussed Illiteracy and Education in section one, Health care in section two, work force and Unemployment in section three. Section four showed means of obtaining clean water, means of sewage carried away or treated, infant death rate, and life span. The fifth section explained Women and their role in the political and professional life, Living standards and Income.

The third chapter detailed the status of human development within the administration division in Libya which constitutes 32 divisions known as Committees each with its own dedicated region showing some indications of the human population within these Committees. The first section studied residence

and population distribution. Different services, including the most important two; education and health care were shown in section two. Section three looked at female education and women at work within the work force. Section four showed the statistical analysis - using a computer program known as S.P.S.S. - to evaluate a group of development parameters within the Committees for the year 2004.

Finally the researcher presented the results achieved, summarized in overall concluding remarks, ending with some suggestions he sees important and valuable for future planning of

ملخص الأطروحة

بِسْمِ اللَّهِ الرَحْمَنِ الرّحِيمِ

أَحَمْدُ اللَّهَ الذِي عَلَّمَ بِالقَلَمِ عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ، وأُصَلِّي وأُسَلِّمُ عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ مُحَمّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ وعَلَى آلهِ وَمَنْ وَالاَهُ ، وأستهل شكري واحترامي لكل من اتسع صدره بتفضل منه وراجع ، وصحح ، وأعان ، وقرأ ، وناقش ، واستمع لما حملته هذه الأطروحة بين جنبيها ، **وبعد ...**

تُعد دراسة السكان ذات أهمية قصوى في مختلف العلوم ، فحياة المجتمعات تتأثر بعضها ببعض ، ولها ارتباط وثيق بالظواهر السكانية في كل أقطار العالم ، حيث إن لها علاقة وثيقة بالسياسات الإقليمية والدولية التي تتشابك وتختلط لتكون صورة عالمية لها علاقات متبادلة ، وبذلك فإن معرفة الحقائق السكانية تُعد الأساس لفهم كثير من المتغيرات الدولية .

عِند التطرق لدراسة أي ظاهرة سكانية ، أو دراسة شاملة لسكان منطقة ، أو إقليم ما ، فإنها لا تخرج عادةً في إطارها عن مجالات ثلاث ، تتمثل في عدد السكان في منطقة أو إقليم لهم صفات مميزة في مجتمع محدد ، وتوضيح نوع التغيرات التي تطرأ على هذا الحجم السكاني ، ومدى تأثره بالزيادة أو النقص ، ممثلة في المواليد والوفيات والهجرة ، يضاف إلى ذلك دراسة نوع السكان ، وخصائصهم ، وما يميزهم عن المجموعات السكانية الأخرى أي تركيبهم العمري ، والنوعي ، والتعليمي ، والاقتصادي ، والعرقي ، واللغوي ، وغيرها ، أيضاً توزيعهم في إطارهم الجغرافي الذي يعيشون داخله والعوامل والتغيرات التي تؤثر في هذا التوزيع .

تُعد دراسة حجم السكان ذات أهمية ليس فقط لمحاولة معرفة العدد الحالي ونموه في السابق ، بل في تحديد مقدار التزايد السكاني مستقبلاً ، وما يطرأ عليه من تغيرات مكانية، ومن ثم تقدير عدد السكان لسنوات قادمة ، ويُعد هذا ذا أهمية كبيرة للمخططين الذين يضعون سياسة خطط التنمية المختلفة للدولة .

أما التعرف على التغيرات السكانية ، وتعليلها ، ومعرفة النمو المستقبلي فيجب السعي بجدية لمعرفة أسبابها المتمثلة في المواليد ، والوفيات ، والهجرة ، فهذه التغيرات تتأثر بدورها بعدة عوامل مترابطة ، ومتشابكة اقتصادياً ، واجتماعياً ، وسياسياً ، كذلك

العمل على فهم هذه المتغيرات ، وبخاصةٍ احتمالات التزايد ، أو التناقص في المستقبل من أجل الوصول إلى تقدير تقريبي لحجم السكان لسنوات قادمة .

تناولت هذه الأطروحة تتبع حركة السكان في ليبيا منذ بداية أول محاولة لإجراء تعداد سكاني ما بين سنتي 1931 – 1936 من قِبل سلطات الاحتلال الإيطالي ، وحتى آخر تقديرات متوقعة منشورة سنة 2005 ، غير أن الاعتماد الرئيس في هذه الدراسة يتركز على التحليل المكاني للسكان والتنمية البشرية بداية من سنة 1954 – 2004 باعتبار أن أول تعداد سكاني تم إجراؤه سنة 1954 بعد ما يعرف بالاستقلال بفترة وجيزة ويُعد أول تعداد رسمي موثق يحمل معطيات ما يستخدم من معايير معترف بها دولياً ، وبخاصةٍ أنه تم تحت إشراف شبه كامل من طرف خبراء الأمم المتحدة التي كانت تقدم العون والمشورة لليبيا باعتبارها من أشد الدول فقراً وتخلفاً ، وانطلقت بعده التعدادات بصفة دورية كل عشر سنوات تقريباً دعت الحاجة إلى دراسة وتحليل السكان والتنمية البشرية في ليبيا خلال فترة شهدت تطوراً واضحاً في حركة السكان في ليبيا نظراً لتوفر البيانات ، والإحصاءات عنهم ، إضافة إلى أن الفترة التي تبدأ من النصف الثاني من عقد الستينيات وحتى الآن شهدت ظهور عائدات النفط على هيئة خطط تنموية ، حيث مكنت هذه الفترة من وضع مقارنة بينها وبين السابقة لها حتى منتصف الخمسينيات تقريباً التي كانت تعد من أشد فترات التخلف والفقر .

الحديث عن مستوى التنمية في ليبيا تبرزه الأرقام المستقاة من الإحصاءات المتواترة منذ أكثر من 30 عاماً في مختلف المجالات ، فقد أعطت مؤشرات إيجابية على مستوى البلاد بغض النظر عن بعض التفاوت بين بعض الشعبيات الذي لا ينقص من أداء التنمية ومن مدى التطور الذي تشهده أرجاء البلاد ، وبخاصةٍ في مجالات الخدمات وتحديداً التعليم والصحة اللذين يبرزان تطوراً واضحاً على ما كانت عليه وما آلت إليه ، فتطور مستوى الخدمات الصحية وزيادة دخل الفرد ، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس ، عوامل اجتمعت لتساعد في الرقي بمستوى المواطن الليبي .

تعمل الأطروحة على معرفة وإبراز مدى تأثير مسيرة التنمية على حياة سكان ليبيا ، وتوضيح مؤشرات التنمية البشرية على الحالة التعليمية للسكان ، والرعاية الصحية ، ومستوى المعيشة ، وتمكين المرأة من المساهمة والمشاركة في الحياة السياسية ، ونوع المهن والأعمال التي تؤديها ، وأمد الحياة المتوقع ، وغيرها من المؤشرات لتخرج الدراسة بخريطة

للتنمية البشرية في ليبيا حسب التقسيم الإداري للدولة موضحةً تأثر مناطقها ــ سلباً ، أو إيجاباً ــ بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية عقد الخمسينيات وحتى نهاية القرن الماضي ، وللإجابة على الأسئلة السابقة ، وغيرها من الضروري دراسة حجم السكان ، وتركيبهم ، وتوزيعهم ، وفهم حركة النمو ، والهجرة ، والوفاة ، حيث تعتمد دراسة السكان في الأساس على الأرقام المستقاة من مصادرها المختلفة ، كما يجب ربط الأرقام الحديثة بما سبقها ، إذ إن الرقم بحدِ ذاته لا معنى له ما لم يرتبط بغيره وبظروف المكان السائدة .

كما تسعى لدراسة الخصائص السكانية لسكان ليبيا ، وتستعرض ما حدث عليهم من تطور وتغير كالنمو والتركيب والتوزيع خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، وبداية هذا القرن عن طريق تحليل البيانات السكانية الناتجة عن التعدادات السكانية ، والإحصاءات الحيوية السنوية ، والتقديرات المستقبلية ، لتوضيح ما حدث من تغير على سكان ليبيا خلال الفترة التي سبق تحديدها ، والعوامل المؤثرة في ذلك ، وتم التبويب بعد المقدمة على النحو التالي :

* **إطار النظري للدراسة :** ضح طريقة اختيار الموضوع ، وأهميته ، وفرضياته ، وأدوات دراسته ، والصعوبات التي واجهت الدراسة ، ومنهجيتها ، والدراسات السابقة لها ، أي أنه شمل المنهجية التي اتبعها الباحث في إظهار موضوعه إلى حيز الوجود .

* **مدخل :** تناول الظروف الجغرافية كالموقع الجغرافي ، والمساحة ، والبنية الجيولوجية، والتضاريس ، والمناخ ، والموارد المائية ، والتربة ، والغطاء النباتي ، والموارد المعدنية مع محاولة ربط كل عنصر بمدى تأثيره على توزيع السكان ، وبخاصةٍ على توزيع وتركز السكان .

* أما **الباب الأول** فتحدث عن سكان ليبيا موضحاً في فصله الأول نبذة مختصرة عن التعداد السكاني وتعريفه وتطوره ، وأول الدول التي أجري بها ، ثم ركز على سكان ليبيا في لمحةٍ تاريخية عن أصولهم ، واختلاطهم بشعوب أخرى ، وإعطاء توضيح عن الوضع السكاني منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين ، تلاه شيء من التفصيل عن التعدادات السكانية التي عرفتها البلاد منذ 1954 وحتى 1995 ، وكذلك الحصر الاقتصادي والاجتماعي 2002 و 2003 ، وتقديرات 2004 و 2005 ، بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية 2025 ، بينما يناقش الفصل الثاني تطور النمو السكاني

في ليبيا شاملاً الزيادة الطبيعية المتمثلة في المواليد ، والوفيات ، والهجرة ، كما تمت الإشارة إلى الخصوبة، وتطور السكان في الحضر والريف ، أما الفصل الثالث فتحدث عن خصائص التركيب السكاني الذي ضم التركيب العمري حسب فئات السن ونسبة كل فئة عمرية لعدد السكان ، ثم التركيب النوعي الذي يوضح نسبة النوع من الذكور ، والإناث ، وتطورها عبر 50 سنة الماضية ، يأتي بعد ذلك الحالة الزواجية والتركيب الأسري ، ومؤشرات العزوبة والزواج والطلاق والترمل وحجم الأسرة ، ورابعاً التركيب الاقتصادي الذي يشير إلى القوى العاملة ، ونوعيتها ، ومساهمتها في الاقتصاد الوطني ، ومعدل البطالة بين السكان النشطين اقتصادياً ، وتركيب السكان حسب الحالة التعليمية الذي يبين معدل الأمية بين السكان ، وعدد الأميين وعدد الملتحقين بمقاعد الدراسة شاملة بذلك توزيع المتعلمين والأميين بين الذكور والإناث ، وأخيراً التراكيب اللغوية والدينية والعرقية في إشارة موجزة عنها ، وتوزيع السكان وكثافتهم والعوامل المؤثرة في ذلك .

* تناول **الباب الثاني** التنمية البشرية في ليبيا شارحاً بالتفصيل في مقدمة تاريخية الوضع التنموي في ليبيا ، ثم عرض أهم المؤشرات التي توضح الواقع الحالي للتنمية في البلاد كحالة الأمية ، والتعليم ، والرعاية الصحية ، والقوى العاملة ، ومدى حصول السكان على مياه آمنة وطرق التخلص من الصرف الصحي ، ومعدلات وفيات الرضع ، وأمد الحياة ، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية والمهنية ، ومستوى المعيشة ودخل الفرد .

* فَصَّلَ **الباب الثالث** واقع التنمية البشرية داخل التقسيمات الإدارية المعمول بها في ليبيا التي تضم 32 تقسيماً إدارياً يُعرف كل واحد منها بالشعبية ، حيث يوضح هذا الباب ما قد يكون من تفاوت بين خدمات التنمية ونتائجها بين أجزاء البلاد المختلفة، والعمل على كشف أسبابه إن وجد ، وبالتالي تظهر بجلاء الشعبيات ذات التنمية المرتفعة ، أو التي تسودها تنمية متوسطة ، أو تلك التي تعد ذات معدلات تنموية منخفضة .

* أخيراً عرض الباحث ما توصل إليه من **نتائج** ليوجز مضمونها **في خاتمةٍ** تنتهي بالخروج **بتوصيات** يراها مهمة قد تفيد في تنفيذ ما قد يعتري خطط التنمية البشرية في ليبيا من نقص أو قصور .

تمكنت الدراسة بعد ما جالت بين البيانات والإحصاءات والتقارير والنشرات والكتب والدراسات السابقة من الرسائل العلمية والبحوث ، من الخروج بالنتائج التالية :

1 – أظهرت الدراسة حصول تغير ملموس في حياة السكان بعد الاستقرار الذي شـــهدته البلاد منذ بداية عقد الخمسينيات وحتى الآن بفعل الهدوء السياسي ، واكتشـــاف الـــنفط الذي بدأت عائداته تظهر على هيئة خطط تنموية اعتباراً من أواخر الستينيات ، مما ساعد في زيادة معدل النمو السكاني الذي بلغ 3.8% ما بين 1954 – 1964 وتراجع قليلاً ما بـــين 1964 – 1973 ووصل إلى 3.4% ، فيما شهدت الفترة ما بـــين 1973 – 1984 زيـــادة في معدل النمو بلغت 4.2% متجاوزة المعدلات العالمية ، في حين أخذ في التراجـــع الواضـــح خلال المدة الفاصلة بين 1984 – 1995 وبلغ حوالي 2.8% ، بينما يمكن أن يبقى على حاله في الفترة ما بين 1995 وتقديرات 2005 .

2 – اتجاه معدل المواليد نحو الصعود بداية من سنة 1971 وحتى ســـنة 1993 ثم أخـــذ في التراجع ليصل إلى أدناه سنة 2001 ، ثم يتجه صعوداً تدريجاً من سنة 2002 حتى وصل سنة 2004 إلى 20.33 في الألف ، بينما يلاحظ على معدل الوفيات التدني ليصل أدنـــاه ســـنة 2004 حوالي 2.67 في الألف ووصل معدل الرضع إلى 17.0 في الألف ، وقد بلغ أمد الحياة (العمر المتوقع) إلى حوالي 71 سنة في المتوسط سنة 2004 .

3 – تغير التركيب العمري حسب فئات السن العريضة عما كان عليه ، ففئات السن مـــا بين 15 – 64 سنة بلغت سنة 2003 حوالي 61.6% من مجموع السكان والتي لم تمثل في عام 1954 إلاّ 55.3% ، فيما شهدت فئات السن ما بين 0 – 14 سنة تراجعاً ، حيث كانـــت سنة 1973 إلى 52.0% ، وتدنت سنة 2003 وتصبح 34.1% ، أما فئات السن الكبيرة الـــتي فاقت 65 سنة فتراجعت من 6.2% سنة 1954 إلى 4.2% سنة 2003 .

4 – شهد التركيب النوعي للسكان ميلاً واضحاً بالاتجاه نحو زيادة نسبة الإناث ، فبالرغم من أن نسبة الذكور ما تزال مرتفعة عن نسبة الإناث ، إلاَّ أن الفارق بدأ يتضاءل ، ففـــي سنة 1995 شكل الإناث ما نسبته 49.0% من مجموع السكان لترتفع النســـبة إلى 49.5% سنة 2004 ، فيما سجلت النسبة النوعية للسنتين على التوالي 103 ذكر لكل 100 أنثـــى لتتراجع إلى 102 ذكر لكل 100 أنثى ، وفي سنة 2004 وعلى المستوى الجهوي تتســـاوى النسبة المئوية ، والنوعية في بعض الشعبيات كما في المرج ، الحزام الأخضر ، الواحـــات ، الكفرة ، سرت ، الزاوية ، صبراتة وصرمان ، النقاط الخمس ، مـــزدة ، غـــات ، وادي الشاطئ ، بينما تقل نسبة الذكور إلى الإناث في شعبيتي نالوت ، مرزق ، وترتفع في باقي الشعبيات نسبة الذكور بشكل متفاوت .

5 – بالرغم من بقاء بؤرتي التركز السكاني المتمثلتين في إقليم طرابلس ، وإقليم بنغـــازي ، فقد ظهرت مناطق جذب سكاني جديدة كان من أهمها المنطقة الممتدة ما بين ســـرت في الغرب وأجدابيا في الشرق بفعل وجود المدن النفطية ممثلةً في مصافي التصدير ، ومعامـــل التكرير ، بالإضافة إلى نقل جُل إدارات الدولة إلى مدينة سرت ليجعل منها قطب جـــذب سكاني ولو بقدر محدود ، فحوالي 55.3% من سكان ليبيا يعيشون سنة 1984 على مساحة نسبتها 1.22% من المجموع الكلي للمساحة ، تراجعت نسبتهم إلى 53.6% ســـنة 1995 ، وتدنت إلى 48.0% سنة 2004 ، مما يعني أن هناك أجزاء أخرى بدأت تستقطب المهاجرين إليها للعمل أو الاستقرار .

6 – زادت معدلات الزواج لتصل في سنة 2004 إلى حوالي 6.4 في الألف بعد أن شـــهدت تذبذباً واضحاً في بداية الثمانينيات ، بينما تراجعت معدلات الطلاق التي تجاوزت 2.0 في الألف مع نهاية السبعينيات لتتدنى إلى 0.3 في الألف سنة 2004 ، وهذا يبرز مدى تماســـك الأسر الليبية والرغبة في تكوين أسر جديدة ، واللافت للانتباه هنـــا أن متوســـط حجـــم الأسرة الليبية بقى على حاله تقريباً منذ سنة 1973 التي بلغ فيها متوسط حجمها 6.9 أفراد لينخفض قليلاً سنة 2003 إلى 6.6 في الألف ، في حين بلغ المعدل أقصاه سنة 1995 وسجل حوالي 6.95 فرداً ، و6.84 فرداً سنة 1984 .

7 – بلغ مجموع أفراد القوة العاملة البشرية 3610221 فرداً سنة 2003 وصل عدد المشتغلون منهم إلى حوالي 1357063 فرداً ، فيما بلغ عدد المتعطلين منهم 263900 ، ممـــا يعـــني أن معدل البطالة بلغ حوالي 17.28% مسجلاً ارتفاعاً عما كان عليه سنة 1995 إذ لم يتجاوز 10.86% .

8 - من حيث العمل والإنتاج يعد قطاع الخدمات المهيمن الرئيس على التركيـــب المهـــني والوظيفي في ليبيا إذ استحوذ على 36.7% من العاملين سنة 1973 وحـــوالي 54.0% ســـنة 1995 فيما بلغ سنة 2004 حوالي 50.0% ، الذي كان سنة 2002 حوالي 54.3% ، وفي سنة 2003 حوالي 53.65% ، هذا التراجع مرده إلى سياسة الدولة الداعية إلى تقلـــيص الجهـــاز الإداري وتشجيع موظفيه على تركه بمنحهم بعض المزايا والقروض للقيام بإنشاء مشـــاريع إنتاجية خاصة ، وكذلك التقليل من توجيه الباحثين عن عمـــل إلى الوظـــائف الإداريـــة والخدمية .

9 - شهد النشاط الزراعي والغابات والصيد البحري تراجعاً في الأفراد القائمين عليه ليصل إلى 6.7% فقط سنة 2004 ، بينما ترتفع نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلى حوالي 14.4% من مجموع القوة العاملة الوطنية ، ولا يسجل البناء والتشييد إلاّ 1.4% من مجموع العاملين، إذ أن هذا المجال تسيطر عليه العمالة الأجنبية بنسبة عالية ، فيما تتذبذب نسب باقي المهن كالتجارة ، والنقل والمواصلات ، والكهرباء والغاز والماء .

10 – أثمرت جهود التنمية في ليبيا إلى تحسن واضح في التعليم ، فقد بلغ مجموع تلاميذ التعليم الأساسي سنة 2004 حوالي 1082347 تلميذاً وتلميذة يتولى تدريسهم ما مجموعه 210281 معلماً ومعلمة ، بحيث وصل معدل مدرس/تلميذ أكثر بقليل من 1 : 5 ، فيما بلغ عدد الفصول قرابة 30805 فصلاً ، مما جعل متوسط طاقة الاستيعاب فصل/تلميذ أكثر بقليل من 1 : 21 ، بينما في مرحلة التعليم المتوسط وصل مجموع طلابها إلى 333091 طالباً وطالبة ، يقوم بتدريسهم 67042 معلماً ومعلمة ، وهو ما جعل متوسط عدد المعلمين للطلاب 1 : 5 ، يدرسون في 8738 فصلاً بمتوسط استيعاب قدره 1 : 27 فصل/طالب ، وبلغ عدد طلاب التعليم العالي ما يزيد عن 286413 طالباً وطالبة يمثل الإناث منهم حوالي 52.6% ، غير أن الملاحظة الجديرة بالذكر أن هناك تراجعاً في عدد تلاميذ التعليم الأساسي بما مجموعه 29439 تلميذاً وتلميذة كفرق بين العام الدراسي 2003 – 2004 و العام الدراسي 2004 – 2005 ، الذي يمكن إعادته إلى التراجع في عدد المواليد منذ بداية التسعينيات ، وترك مقاعد الدراسة باكراً لظروف اجتماعية أو لحاجة مادية ، أو فشل دراسي مبكر .

11 – تطورت الخدمات الصحية وتوسعت مجالاتها ، مما انعكس ايجابياً على حياة الفرد تمثل ذلك في تدني معدلات الوفيات ، وزيادة متوسط أمد الحياة المتوقع ، واختفت تقريباً عديد الأمراض المتوطنة والسارية ، ولم تسجل إلاّ حالات محدودة من الولادات خارج المستشفى ، وهذا يمكن إرجاعه إلى انتشار 84 مستشفى عام وقروي وتخصصي بلغ عدد الأسرّة بها 19499 سرير ، بحيث كان المعدل سرير لكل 302 مواطن ، ووصل عدد الأطباء إلى 9234 طبيباً في مختلف التخصصات بمعدل طبيب لكل 637 مواطن ، وهيئة التمريض وصل مجموعها إلى 30085 بمتوسط ممرض أو ممرضة لكل 195 مواطن ، وانتشرت العيادات الخاصة على مستوى بعض الشعبيات ذات الكثافة السكانية العالية ومراكز المدن الكبرى ووصل عددها إلى 474 تضم حوالي 1084 سرير .

12 – تتمتع المرأة في ليبيا على المستوى الإداري والقانوني بوضع يختلف عن كثير من نظيراتها في الدول الأخرى لما تحظى به من اهتمام فلا تشريع أو قانون يمنعها من العمل في أي مجال يمكنها العمل فيه ولا توجد أية أعمال محظورة عليها ، غير إن العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية هي التي تتحكم فيما تمارسه المرأة ، ففي مجال التعليم بلغ عدد من إلتحق من الإناث حوالي 526437 في التعليم الأساسي ، وقرابة 190058 في التعليم المتوسط ، وفي التعليم العالي تجاوزن ما نسبته 53.0% من مجموع طلابه ، ويعمل حوالي 21892 إدارية في مجال التعليم ، و171178 مدرِّسة في التعليم الأساسي ، و47392 مدرِّسة في التعليم المتوسط سنة 2004 ، وتبلغ نسبة مشاركتهن في مجموع القوة العاملة الوطنية أكثر من 32.0% ، وفي العمل السياسي بلغت نسبتهن 35.0% من مجموع أعضاء المؤتمرات الشعبية ، وظهرت المرأة في مؤتمر الشعب العام (البرلمان) كعضوة فيه ، وفي اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) كأمينة (وزيرة) ، وأمينة مكتب شعبي في الخارج (سفيرة) ، ومندوبة لليبيا في الجامعة العربية ، ورئيسة اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، في الوقت الذي لا يسمح فيه للمرأة في بعض الدول العربية حتى بقيادة السيارة .

13 – تطور مستوى معيشة المواطن الليبي جاء نتيجة حتمية لاستثمار عائدات النفط وانطلاق خطط التنمية المتوالية ، فتساوى المقيم في الريف والحضر تقريباً في مستوى الخدمات المقدمة بالرغم من ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى ما يزيد عن 85.5% من مجموع السكان ، وتحسن نوع السكن باختفاء أكواخ الصفيح والقصب حتى وصلت نسبة من يملكون مساكن في ليبيا إلى ما يزيد عن 93.0% من جملة السكان سنة 2004 ، فيما يقيم الباقون في مساكن مملوكة للدولة ، بينما زاد متوسط دخل الفرد السنوي من 12 دينار عام 1961 إلى 44 دينار (144 دولار) سنة 1968 ، وفي سنة 1970 بلغ 1995 دولار ، ووصل إلى 7190 دولار سنة 1980 ، وحوالي 7570 دولار سنة 2001 ، وبلغ 4837.8 دينار سنة 2003 ، فتطور الخدمات الصحية ، وزيادة دخل الفرد ، وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس ، عوامل اجتمعت لتساعد في الرقي بمستوى معيشة الفرد الليبي .

14 – ضرورة التقيّد بالفترة الزمنية الفاصلة بين كل تعدادين سكانيين ، ولا يجوز التأخير فيها ، فتعداد سنة 2005 المؤجل إلى موعد غير محدد ستترتب عليه اضطرابات في البيانات المطلوبة لمختلف القطاعات وستتأخر بفعل ذلك بعض المشاريع التي تعتمد على معلومات

إحصائية دقيقة ، فينبغي ضرورة إجراء الدراسات السكانية بين كل تعدادين سواء المتعلقة بالسكان ، أو بالأنشطة الاقتصادية كالتعداد الزراعي ، والتعداد الصناعي ، وحصر القوى العاملة وغير ذلك .

15 – تُعد النتائج السابقة من بين أهم ما أحدثته التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا التي سعت على مر مراحلها من أجل الرقي بمستوى معيشة الفرد لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية والحياة الكريمة لمن يعيشون على هذه الأرض دون تمييز أو محاباة ، غير أن الملاحظ أن هناك بعض التباين بين بعض الشعبيات إذا ما أُمعن النظر على المستوى الجهوي حسب التقسيمات الإدارية ، فالملاحظ الاختلاف الصارخ في بعض الأحيان سواء من حيث التقسيم الجغرافي للشعبيات وتباين مساحاتها واختلاف معدل النمو السكاني في بعضها ، وارتفاع نسبة الحضر عن الريف أو العكس ، مما نتج عنه سوء توزيع للسكان كان العامل الأساس في هذا التشتت والتباعد هو قسوة الظروف الطبيعية من تطرف في ارتفاع درجات الحرارة ، وبالتالي زيادة معدل التبخر ، وندرة في الأمطار ، ومحدودية في مصادر المياه ، ونقص شديد في التربة الصالحة للزراعة ، مع فقر في الحياة النباتية ، وقلة الموارد المعدنية ، باستثناء النفط والغاز ، التي إن وجدت فإن صعوبة الحصول عليها يرفع من تكاليف إنتاجها ، الأمر الذي يحد من استثمارها .

واعتماداً على ما تبين من خلال النتائج التي خرجت بها الدراسة يمكن استنتاج الاقتراحات والتوصيات التالية التي يرى الباحث أنها قد تفيد في الدفع بمسيرة التنمية وتفادي الكثير من المعوقات التي تحد من تنفيذ بعض المشاريع ، وتساهم في توجيه حركة السكان :

1 – العمل على إعادة توزيع السكان والدفع بأعداد من المقيمين في منطقتي طرابلس وبنغازي ، للتقليل من الكثافة السكانية بهما إلى مناطق تجمع جديدة تساهم في خلق مواطن عمل وبعث أماكن جديدة للمهاجرين إليها من مناطق التركز .

2 – الرفع من كفاءة القائمين على إعداد خطط التنمية سواء على مستوى الدولة أو على المستوى الجهوي ، وتوفير الموارد المادية من أموال وأجهزة ، وبيانات ومعلومات عن الوضع السكاني .

3 – زيادة الاهتمام بالخدمات والمشاريع في المناطق الريفية ، وتقديم التسهيلات التي تشد من أزر المقيمين بها والدفع بالراغبين في الهجرة إليها ، للحد من نزيف الهجرة إلى المدن والتخلص من الاكتظاظ الذي تعاني منه المدن .

4 – فتح المجال واسعاً أمام التخصصات التقنية والفنية لمواجهة الطلب الذي بدأ عليها يزداد تماشياً مع التطور الصناعي والتقني ، والتقليل من معظم تخصصات العلوم الإنسانية التي تشبعت بها مرافق العمل ؛ بل أن منها ما يفوق حاجة المجتمع إليها ، الأمر الذي يرهق ميزانية الدولة مرتين : الأولى أثناء الدراسة والصرف عليها ، والثانية بعد التخرج وما ينجم عن البطالة من مآسي .

5 – توفير التخصصات الطبية اللازمة في بعض الأمراض ، وبخاصةٍ الأخصائيين في علاج أمراض الشيخوخة ، حيث أن هذه الفئة تحتاج إلى عناية خاصة بها تختلف عن باقي التخصصات ، مع إنشاء المراكز العلاجية الخاصة بهم .

6 – الحد من التوظيف في قطاع الخدمات الذي أصبح المسيطر ، وقطب الجذب الرئيس للخريجين ، وإدخال التقنية الحديثة له ، والتقليل من البيروقراطية ، والروتين الإداري ، وتسهيل الإجراءات اللازمة لقيام المشاريع التي تستقطب أكبر قدر من العاملين في الجهاز الإداري .

7 – التوسع في التعليم ما دون الجامعي الخاص ، ولكن بإشراف ومتابعة كاملتين من الدولة للمساهمة في تنويع التخصصات ، وفتح آفاق معرفية جديدة ، دون الانطواء وراء القديم والكلاسيكي من العلوم تماشياً مع متطلبات العصر .

8 – الدفع بالمرأة لاقتحام مواطن عمل وتخصصات جديدة ، وبخاصة في مجال العمل التقني الذي يتلاءم مع طبيعة المرأة ، ومحاولة التخلص من المشاركة المحدودة في مجالي التعليم والصحة وبعض مجالات الخدمات الأخرى .

9 - التوجه نحو الاستعانة بخبرات الدولة الأخرى المناظرة لليبيا في ظروفها المادية والطبيعية والبشرية ، والدول التي تقدمت في مجالات التخطيط وإعداد المخططات للمدن والمشاريع التنموية ، والاستفادة من تلك التجارب لتفادي الأخطاء ، مما يقلل من التكاليف ويختصر الوقت .

10 – إن تطور دخل الفرد في ليبيا ناجم عن ارتفاع أسعار النفط وهو المصدر الوحيد للدخل الوطني ، الأمر الذي يحتم ضرورة خلق مصادر بديلة للدخل حتى لا يبقى مستقبل المواطن مرتبطاً بارتفاع وانخفاض سعر النفط أو مستوى إنتاجه .

11 – أخيراً توصي الدراسة ضرورة القيام بالدراسات الديموغرافية التي توضح الأسباب الكامنة وراء التذبذب الواضح في ارتفاع وانخفاض عدد المواليد وتباينهم من شعبية

لأخرى ، كذلك تأخر سن الزواج وانتشار الظاهرة وبخاصةٍ بين الإناث ، أيضاً معالجة التسرب من مراحل التعليم وتراجع أعداد تلاميذ التعليم الأساسي ، كما أن التباين في زيادة أعداد الإناث بين الشعبيات وارتفاع نسبتهن في بعضها وانخفاضها في أخرى يتطلب البحث والدراسة ، ونمو ظاهرة الحضر ، وتوجهات الهجرة ودوافعها ومناطق استقطابها .

وفي الختام يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور محمد الهادي لعروق الذي منحني من وقته وعلمه ، وتولى بكل سعة صدر ، وصبر كبيرين الإشراف على هذه الرسالة ، وأدين له بكل توجيه وتصحيح لمسار البحث ، جزاه الله خير جزاء .